

(دراسة تحليلية تأصيلية)

(لتحرير أحكام القراءات العشرة الصغرى الأدائية)

مجمع

أبو عبد الله المقرئ

الزفلي بن أحمد السيد الشريفي

مهيدي ماجستير كلية القرآن جامعة الأزهر

معلم القراءات وعلوم القرآن بالأزهر الشريف

المنندب سابقا بكلية الدراسات الإسلامية بوجادوجو بوركينا فاسو

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

"خيركم من تعلم القرآن وعلمه"

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ

الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۚ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ

اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧٠ - ٧١)

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار

أما بعد/

أقول لمن يلوم على مقالى * ألا يا ويح قلبك من فعالى

سهرت الليل من طول انشغالى * وأنت على البطالة لا تبالى

نعم والله !!

كم لذة أضعفها * وراحة تركتها

لحكمة طلبتها * حتى هنا أنبأها

ولكننى أطلب من الله الأجر والمثوبة ولا أبغى الفضل إلا منه وإلا عاد عملى هباء
منثورا

أخى الكريم وشيخى العظيم وتلميذى المبارك بين يديك سفر التحريرات وخاتمة
التقريرات لما تيسر من أحكام التيسير وقد أدرجت التعبير فى تحبيرها والدره بين
دراتها فله الحمد يهب لمن يشاء العلم

فصغتها كأنها سبائك الذهب، تطلب العرض على من طلب، فرفقا أخى الطالب بسابكها
لعل من ذنوبه عطبها

فظن به خيرا وسامح نسيجه* بالإغضاء والحسنى وإن كان هلهلا

وإن كان خرق فادركه بفضلة* من الحلم وليضلحه من جاد مقولا

يقول الفقير لعفو سيده ومولاه /

أبو عبد الله المقرئ بعد أن قرأت على شيخى المبجل العشرة الصغرى بكامل
تحريراتها التى وصلتنا كبلوغ الأمنية وكل ما ذكره شيخنا القاضى فى الوافى والبدور
وشيخنا الضباع فى الإرشاد عزمت على أن أنظمها وقد كان بالفعل ونظمتها نظما
رائعا كما قرأت بها تماما بل وزدتها ثم تراءى لى أن أشرحه فعمدت إلى كتب السادة
المحررين من شيوخنا الأماجد نحو بلوغ الضباع رحمه الله وحل المشكلات للخليجى
والفتح الرحمانى للجمزورى وغيرها كثير مما تناول تحريرات الحرز والدره فوجدتها
كلها متفقة على شىء واحد!!

ألا وهو عدم التأصيل وذكر أدلة الأحكام والمسائل التى أوردوها، فهالنى الأمر
وتكررت مما رأيت، وإن كان يوجد لا محالة ففى بعضها عند شيخنا الضباع فقط

وبالتتبع للنشر من دراستى وقراءتى على شيخى زاد ما هالنى أهوالا، وتكررى أصبح
إنكارا وظهرت لى مفاجأة أشد من الأولى ألا وهى أن ابن الجزرى رحمه الله ذكر كل

ما قرأت به في العشرة الصغرى من تحريرات في النشر ومنذها والاستفهامات تتوارد في رأسى كالفيضان وكانت الإجابة عليها هي :

كل من ذكرت من شيوخنا الناقلين للتحريرات مقلد لابن الجزرى ليس أكثر

والذى أحزننى هو أنهم كانوا لا ينسبون ما يقولون له بل كانوا يذكرونه فى طيات كلامهم فحسب - وهذا إن ذكروه - ويصدرون الكلام بمقولاتهم التى تؤدى إلى أن مبدأ الكلام منهم ولا أريد أن انقص منهم أو استثير حفيظة محب لهم خصوصا وأننى من أخص من تعلم منهم وقرأ بمقتضى نقلهم فلا مزايده ، ولكننى أقرر واقعا علميا في التحريرات لتحديد حلقة مفقودة في هذا العلم النبيل وهي حلقة التأصيل والاستدلال لهذه التحريرات

فعند ذلك عزمت على أن أجعل النشر مرجعى فى كل مسائل تحريرات الحرز والدره فحسب ابتداء ثم كتب من بعده تبع له ومنهم الأئمة المذكورين

فعكفت على النشر فأيقنت أنى وجدت كنزا مجهولا لا يعرفه الكثيرون

وأعجب مما قلت أن المحررين ليسوا فقط هم العالة أو عيال على تحريرات ابن الجزرى رحمه الله تعالى بل إننى والله وجدت أن كل صغيرة وكبيرة فى علم القراءات والتجويد مصدره النشر أو التمهيد أو أى كتاب آخر من مؤلفات ابن الجزرى خصوصا ، وكان إخواننا أيضا فى باب التجويد ينقلون بلا أدلة ولا عزو ولا نسبة لمرجع كما فعل شيوخ التحريرات إلا ما رحم ربه مما وممن ذكرت ، ومع حبنا لكل المشتغلين بالقرآن ولكن حقيقة ليس أكثر من حبنا لابن الجزرى ، لا !!، دعك من هذا ، ليس أكثر من حبنا للحق وأحسب ابن الجزرى وكتبه أحد مفرداته ومطابقاته

ولكل حق حقيقة ولكل مقال استدلال والكتب موجودة والنشر موجود لمن أراد التوثق وهذا بحثى مستسلم بين يديك يقول لك حانيا مستعظفا مستجديا:

ألق التعصب جانبا يا صاح * لا دين أنزل بعد دين الماحى

دين النبي محمد الوضاح *والحق أبلغ من نصوص صحاح

لا بالتقول أو هوى سفاح * كل ابن آدم بالخطا لوّاح

ورجوعا لقصد الحديث وهو التحريرات أقول:

وبالفعل أخى الكريم عندما فتحت النشر وجدت طريقة العلماء ومصادقية النبلاء وتأصيل الأمناء فكان رحمه الله كما قال فى النشر أنه تعهد بتحريرات الشاطبية والتيسير وصدق فيما قال فكان يذكر المسألة وطريقها، وعلى من قرأ الدانى بها ، وموقف الحرز منها، وهل هى من الزيادة أم لا والحكم عليها، ولو احتاجت لتوجيه وجهها، ولو طعن فيها طاعن رد شبهته وهكذا

وللعلم!! المحررون من بعده ممن ذكرت أولم أذكر لم يزدوا فى التحريرات التى ذكرها فى النشر شيئا ولا جددوا مسألة ولا اعترضوا عليه حتى فيما كتبوا فالأمر لم يتعد إعادة الكتابة والنشر والنسبة لمن فعلهما فإن كان سلم من النقض فقد سلموا من النقد ولكن كما قالوا لكل جواد كبوة ولكل سيف نبوة

ولكنى مع تتبعى لكلام ابن الجزرى رحمه الله وجدت أمورا أقولها على استحياء وسبحان من له الكمال وحده وهى:

(١) إنه لم يستوعب بتحريره الحرز والتيسير كما وعد إلا نصف ما فيهما من مسائله لأن التحرير وارد على كل ما فيه الخلف وهو لم يذكر تحرير كل مسائل الخلف

(٢) قد يحدث فى النشر تصحيف أو تحريف أو سقط غير مقصود فيتحرّف الكلام وأنا أقول هذا حال بحثى عن كلامه على مسائل الحرز والتيسير فقط وأنا وجدته فى غير مسائلهما أيضا ولكن ليس مقامه هنا لذلك فأنا آخذ على يد الذين يضعون أسماءهم معاتبا عند النشر كمحققين والله لهم بالمرصاد

(٣) قد يذكر المسألة وحكم الدانى والحرز فيها ويقر بطريق التيسير ولا يذكر زيادة الحرز فى الحكم الآخر

٤) وجدته خالف فى أمور ترجيحاً منه هو أو لعلها اشتبهت عليه والكمال لله وحده والعصمة لمن عصمه الله هذه أربعة أمور لاحظتها .

وبالفعل بعد أن نظمت ما نظمت من تحريرات قرأت بها آنفا أعدت النظر ووضعت خطة البحث والانطلاق مرة أخرى فأعدت كتابة التحريات بناء على منهج الاستقراء والرجوع لأصول الحرز ونقل النشر وظللت على هذا الحال من عام سبع وألفين حتى الخامس عشر من الميلاد أي والله ، لتعلم كم تعبت وراجعت حتى تيقنت بما عملت ، فوصلت إلى هذه الحلة القشبية والنكات العجيبة، وكل شيء ذكرته فبحجة بالغة وبرهان ساطع سطوع الشمس فى كبد السماء وأخذت أداوى هذه الأمور الأربعة المذكورة

*فخرجت على كل خلف ذكره الحرز واليسير

*وتتبع كل ما زاد ظنى فيه أنه من التصحيف والتحريف من كلامه فى النشر

*وتتبع ما غص طرفه عن الشاطبي فيه

*ورددت ميزان ما رأيت أنه اشتبه عليه

بل زدت ذكر أوجه من الأداء دعت القراءة لها كجبارين مع الجار أو أوجه ورش من البذل واللين وذات الياء وأحكام الآن وكلمة التوراة مع الصلة والمنفصل وكللت ذلك كله بذكر النصوص من الأصول، ورددت ما لا أصل له إلى ما له أصل، ثم زدت جلاء بنظم يسهل على الطالب المأمول، وقدمت بين يدي التحريات بحثاً ممهداً أشرت لك فيه على نقاط هامة، ونكات لامة، لا يستغنى عنها طالب القراءات، ومتخصص التحريات، فى عبارات وجيزة، ونقول عزيزة، والله المستعان

وبعد ذلك كله أقول يا محب الشيوخ: أنا أشد حبا لهم منك ، لذلك آثرت العلاج وهذا وسعى فإن كنت أصبتُ فذلك فضل الله وإن كنت أخطأت فذلك جهدى المقل وما أردت إلا الإصلاح ما استطعت وقد أمر الله بالعفو فى أشد من خطأى، فقال: "وليعفوا

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم " ، فهل من قائل من نقادى: أنا
أعفو؟ ، "فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين"

كتبه/

أبو عبد الله

الزنفلي بن أحمد السيد الشريفي

أستاذ القراءات وعلوم القرآن بالأزهر الشريف

والمدرس المنتدب بكلية الدراسات الإسلامية جامعة الهدى

بواجاء عاصمة دولة بوركينا فاسو

تمهيد

أولاً: نشأة علم التحرير

(١) مرحلة التأسيس لعلم التحريرات

ترجع نشأة هذا العلم إلى الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم ولم تكن الحاجة لتسميته مطلوبة آنذاك لأنه هو الوحيد صلى الله عليه وسلم هو الذى يضبط ويؤدى بالضبط والإتقان بلا تركيب ولا خلط والصحابه يتلقون منه وهم يعلمون مقصوده حال الأداء ثم انتشروا في البلاد لينقلوا ما تعلموه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا منهم للتابعين وكذا منهم لمن بعدهم مروراً بطبقاتهم وقرون السلف فأصبح العلم مسند بعدة أداءات وروايات وقراءات كل منها بطريق غير الآخر

وقد يحمل العالم روايات كثيرة وأداءات عديدة يقرئ بها قد وضع لاختيارها أسس محددة وضوابط مقيدة فتجد الأعمش له اختيار دون ما أخذه عنه حمزة وتجد الكسائي وهو تلميذ حمزة ينفرد باختيار دون قراءة حمزة وتجد قالون يقرأ عن نافع بطريقة ولكنه عن ابن وردان بطريقة أخرى وتجد خلف في انفراده غيره عن حمزة غيره عن شعبة لأن كل طريق منفرد وحده ولا بد من معرفة أيضاً أن القراءة كانت هكذا أى كل رواية ذات طريق وحدها تقرأ وحدها فلا خلط ولا تركيب لا رواية ولا تلاوة يخشى منه أصلاً وإلى هنا تنتهى مرحلة التأسيس لعلم التحرير ونعنى بمرحلة التأسيس هو كيف كان التحرير في أول الأمر وظلت هذه المرحلة من النبوة حتى الأئمة الكبار ورواتهم وطرقهم يعنى حتى القرن الثالث الهجرى كل حكم منفرد رواية وتلاوة وهذه أولية العمل به ثم ظهرت مرحلة الكتابة متداخلة معها بعض الشيء على النحو التالى

(٢) مرحلة الكتابة

وتتقسم لقسمين

الأول: التدوين

وفى هذه المرحلة بدأت الرحلة لطلب العلم من علماء القراءات وطلابها فإذا نزل كاتب العلم ومدونه بلدة كالمدينة وجد نافعا العلم وطلابه كثر ولكن قالون وورش الأضبطن عنه فيدون روايتهما عنه ولا حرج إن زاد روايات وطرق أخرى عنه غيرهما ولكن لا إهمالا لهما لأنهما الأتقن عنه بمقتضى اجتماع الناس حولهما وهكذا كل بلد ينزلها ويأتى المدون الآخر ينزل بلدان المسلمين وينقل عن ما اشتهر بها من قراءة وقد يأخذ حكما أو رواية أقرأ بها قالون غير الأول أو ورش أو غيرهما من الأئمة والرواة والطرق كل طريق بحسبه مدون بالنسبة لصاحبه بلا خلط ولا تركيب وقد يزيد المؤرخ اختيارا له من القراءات خاص به هو يعرضه عرض المخير له لا المجر عليه وهذا لامؤاخذة فيه ما دام يذكر حكم الطريق الأصلى الذى اتصل به تدويننا ورواية ومن جملة هؤلاء المدونين الدانى ت ٤٤٤ هـ فى كتابه التيسير فقد ذكر طرقه رحمه الله فى اول الكتاب ومع ذلك فإنك تجده داخل الكتاب قد يذكر الحكم عن الراوى من غير طريق كتابه ذاكر ذلك الطريق أو غير ذاكر مبينا انه اختياره وبه يأخذ وهنا بدا الخلط بين الطرق فى ابسط صورة فإنه كتب ما يناهز الثلاثين سندا فى كتابه منهم خمسة عشر سند بالتلاوة فقط فالأمر بسيط ولكنه خرج عنهم باختيار له خارج هذه الطرق، وفعل الدانى هذا صورة مبسطة لخلط الطرق مع بساطة كتاب الدانى وقد حدث مع كل كتب التدوين فى هذه المرحلة فتنبه

ومرحلة التدوين هذه ظلت ما يناهز القرنين يعنى حتى الخامس الهجرى وظلت الأمة تقرأ بمقتضى هذه الكتب كل مكان حسب الكتاب المشهور فيه فالعنوان فى المشرق والتيسير فى المغرب كانا أشهرهم وباقيها حسب شهرته وقوة الطلب عليه مع مراعاة طرقها أفرادا بالروايات طريقة السلف ولكن !!!!

في هذين القرنين عندما كتبت الطرق والروايات واختلفت طريق كل مدون دون الآخر واخذه عن الراوى الواحد او القارئ الواحد حكما مختلفا عن الآخر بسبب اختلاف طريقه أو رايه كثرت القراءات والروايات والطرق حتى ان الخزاعى له مؤلف يحوى عشرة آلاف طريق وكامل الهذلى أكثر من خمسين قراءة وجامع الدانى خمسمائة رواية وسوق العروس للطبرى أكثر من ألف وخمسمائة وخمسين رواية وهكذا وكلها مختلفة فبعضها في السبعة والبعض في الثمان والبعض في العشرة وأخرى في الاثنى عشر وأخرى في الأربعة عشر وكلهم لا يشترطون التواتر فبعضها يشترطه والآخر لا يشترط حتى تعيين القراء يختلف فالسبعة عند ابن مجاهد تختلف عن سبعة المبهج مثلا وهكذا وتنتهى مرحلة التدوين ويظهر فيها طريقة الجمع في القراءة^١

^١ التعريف بالجمع لا يفيدنا في تاريخ التحريات ولكن لا غنى عن معرفته فأقول للجمع طرق ثلاثة

أول الجمع بالحرف

وهو أن يشرع الطالب في القراءة فإذا مر بكلمة خلافية استوفى الخلاف فيها ثم يبدأ بما بعدها بآخر حكم قراه فيها وهذا إذا حسن الوقف والابتداء وإلا فإنه يصلها بها مع آخر حكم وهكذا وغن كان الحكم بين كلمتين قراهما معا حتى يستوفيه نحو المد المنفصل قال في النشر "للسيوطي في كيفية الأخذ بالجمع مذهبان أحدهما الجمع بالحرف، وهو أن يشرع القارئ في القراءة فإذا مر بكلمة فيها خلف أصولي، أو قرشي أعاد تلك الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من الخلاف فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف ما بعدها على الحكم المذكور وإلا وصلها بآخر وجه انتهى عليه، حتى ينتهي إلى وقف فيقف، وإن كان مما يتعلق بكلمتين كمد مفصل والسكت على ذي كلمتين وقف على الكلمة الثانية واستوعب الخلاف ثم انتقل إلى ما بعدها على ذلك الحكم، وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف وأسهل في الأخذ وأحضر، ولكنه يخرج عن روثق القراءة وحسن أداء التلاوة." اهـ حكمه

تكلم رحمه الله عن حكمه في المنجد وكان كتبه في مبدأ علمه وطلبه فقال "وأما ما أخذ به بعض المتأخرين من أنهم يقرؤون الجمع كلمة كلمة فبدعة، وحشة تخرج القرآن عن مقصوده ومعناه، ولا يحصل منها مراد السامع والله تعالى أعلم بما على من يتعمد ذلك." اهـ قلت ولم يذكر هذا في النشر وكان ينبغي التنبيه عليه ثانية ولم يدل عليه في المنجد مع أنه خطير لأن هذا الجمع كان اختيار الدانى وهو إمام العلم ومنظره وكان يعمل به قال القيطاجي في منظومته التكملة المفيدة باب الجمع مع شرحه كما في النشر

" على الجمع بالحرف اعتماد سيوينا ... فلم أر منهم من رأى عنه معدلا

لأن أبا عمرو ترقاه سلما ... فصار له مرقا إلى رتب العلا

ولكن شروط سبعة قد وفوا بها ... فحلوا من الإحسان والحسن منزلاً

ثم قال عقيب ذلك: كل من لقيت من كبار الشيوخ، وقرأت عليه كالشيخ الجليل أبي عبد الله بن مسعود والشيخ الجليل أبي جعفر الطباخ والشيخ الجليل أبي علي بن أبي الحوص، وغيرهم ممن كان في زمانهم إنما كانوا يجمعون بالحرف لا بالآية، ويقولون إنه كان مذهب أبي عمرو يعني الداني. قال: وأما الشروط السبعة فترد بعد هذا ثم قال:

فمنها معال يرتقي بارتقائها ... ومنها معان يتقي أن تبدلاً

قال: أما المعالي فما يتعلق بذكر الله تعالى، وذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأما المعاني فحيث كان الوقف، أو الوصل يبدل أحدهما المعنى، أو يغيره فيجب أن يتقي ذلك ثم قال:

فتفديس قدوس وتعظيم مرسل ... وتوقير أستاذ حلاً رعيها غلاً

ووصل عذاب لا يليق برحمة ... وفصل مضاف لا يروق فيفصلاً

وإتمام الخلف الذي قد تلا به ... ويرجع للخلف الذي قبل أغفلاً

ويبدأ بالراوي الذي بدعوا به ... ولكن هذا ربما عد أسهلاً

قال: هذه الشروط السبعة قد ذكرت هنا.

(فأولها) ما يتعلق بذكر الله سبحانه كقوله تعالى: وما من إله إلا الله لا يجوز الوقف قبل قوله إلا الله، وكذلك في قوله

لا إله إلا الله لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في ذلك فهذا وما أشبهه هو (الشروط الأول)

وفي ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - في نحو قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس، وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في مثل هذا وإن وصل هذا والذي قبله بعد ذلك. وكذلك لا يجوز الابتدأ في قوله ويقول الذين كفروا لست مرسلًا بقوله لست مرسلًا دون ما قبله، وهذا هو (الشروط الثاني)

وكذلك يكره أن يقف في قوله: أو نقطع أيديهم قبل قوله أيديهم، وفي قوله إلا أن نقطع قلوبهم كذلك، وهذا هو (الشروط الثالث)

وكذلك لا يجوز أن يقف في مثل قوله: أولئك أصحاب الميمنة والذين كفروا حتى يأتي بما بعده، وكذلك فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون والذين آمنوا وعملوا الصالحات حتى يأتي بما بعده أيضاً، وهذا هو (الشروط الرابع).

وأما قطع المضاف من المضاف إليه فما زال الشيوخ يمتنعون ذلك حتى كانوا ينكرون ما يجدون في الكتب من قولهم على مثل رحمت نعمة وسنت وجنت وشجرت وما أشبه ذلك بالناء، أو بالهاء. ويقولون: كيف يقال هذا، وقطع المضاف من المضاف إليه لا يجوز؟ ويقولون معترضين عنهم إنما ذلك لو وقع الوقف لكان هذا، وأما أن يجوز قطع المضاف من المضاف إليه فلا، وهذا (الشروط الخامس).

وأما إتمام الخلف إلى آخره فلا يجوز عندهم إذا قرأ القارئ ثم قرأ بعده القارئ الآخر

ثم عرض له خلف إلا أن يتم قراءة القارئ الثاني إلى انقطاع الآية ثم يستدرك بعد ذلك ما نقص من قراءة القارئ الأول خذراً من أن يقرأ، أول الآية لقارئ وآخرها لآخر من غير أن يقف بينهما، وهذا هو (الشروط السادس).

وأما (الشروط السابع)، وهو أن يبدأ بورش قبل قالون ويقبل قبل البري بحسب ترتيبهم فهذا أسهل الأوجه السبعة فإن الشيوخ رضوان الله عليهم كانوا لا يكرهون هذا كما كانوا يكرهون ما قبله فيجوز ذلك لضرورة وغير ضرورة. والأحسن أن يبدأ بما بدأ به المؤلفون في كتبهم انتهى قول القجاطي في هذا الباب نظماً ونثراً.

ومثال ذلك

فيقول الحمد لله رب العالمين ثم العالمينه ثم الرحمن الرحيم ملك يوم الدين ثم يدغم ويقول ملك من اجل الادغام ثم مالك ليعقوب على الادغام ثم يظهر ويقول ثم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم ثم السنين ثم الاشمام ثم صراط الذين انعمت عليهم ثم عليهم بالضم لروح وخلاد ثم بالسنين وكسر عليهم لقتيل وقفا ثم ضمها لرويس ثم الاشمام مع ضم عليهم لخلف ثم يقول عليهم بالضم للآخر لخلف لاتصال الكلام ثم بكسرهما ثم بالصلة للمكى ثم بضمهما وسكونهما وهكذا

وأيضاً يقول من أول البقرة الم ثم يسكت لأبى جعفر ثم لاربيب فيه ثم يوسط لحمزة ثم لا ريب فيه هدى يظهر ثم يدغم ثم يصل ثم يوصل مع ترك الغنة لأنه آخر وجه ثم مع الغنة للمكى ثم يقصر مع ترك الغنة ثم الغنة ثم هاء يعقوب مع الغنة وهكذا والله اعلم

ثانياً الجمع بالوقف

وهو أن يشرع القارئ في تلاوته بوجه حتى وقفة سائغة ثم يعقبه بمن يليه هكذا واحداً واحداً حتى وقفته ولا يكرر من تطابق كاملاً مع وجه مقروء قال في النشر "والمذهب الثاني الجمع بالوقف، وهو إذا شرع القارئ بقراءة من قدّمه لا يزال بذلك الوجه حتى ينتهي إلى وقف يسوغ الابتداء مما بعده فيقف ثم يعود إلى القارئ الذي بعده، إن لم يكن دخل خلفه فيما قبله، ولا يزال حتى يقف على الوقف الذي وقف عليه ثم يفعل بقارئ قارئ حتى ينتهي الخلف، ويبتدئ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم. وهذا مذهب الشافعيين، وهو أشد في الاستحضار وأشد في الاستظهار وأطول زماناً، وأجود إمكاناً، وبه قرأت على عامة من قرأت عليه مصرّاً وشاملاً، وبه أخذ" اهـ

وفى هذا الجمع متسع لأنه لا يشترط الالتزام بترتيب معين وسيأتى عند الكلام عن عدم شرط الترتيب إن شاء الله تعالى

ومثال ذلك

أن يبدأ مثلاً بقالون بالسكون من قوله "الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون" ثم بالصلة ثم ورش ولا يقرأ المكى لأنه خرج مع قالون ثم البصرى بالاببدال فقط لأنه على التحقيق خرج مع قالون ولا ابن عامر ولا عاصم ولا الكسائي ولا حمزه ولا يعقوب لأنهم خرجوا مع قالون ثم يبذل ويصل لأبى جعفر ثم يبدأ "والذين يؤمنون بما أنزل لأبى جعفر لأنه انتهى به فى سابققتها

وهناك من جعل الوقفة على رأس الآية قال في النشر "وكان بعض الناس يختار الجمع بالآية فيشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها ثم يعيدها لقارئ قارئ حتى ينتهي الخلاف وكأنهم قصدوا بذلك فصل كل آية على حدتها بما فيها من الخلاف ليكون أسلم من التركيب وأبعد من التخليط، ولا يخلصهم ذلك إذ كثير من الآيات لا يتم الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده فكان الذي اخترناه هو الأولى - والله أعلم -". اهـ

قلت وطريقته المختارة هي التالية

ثالثاً مذهب ابن الجزرى "جمع الماهر"

لأهمية حسن الأداء اخترع ابن الجزرى طريقة أخذها من المذهبيين أو إن شئت فقل أنه اختار مذهب الجمع بالوقف كما قال وخلطه بطريقة الحرف وهي أحسن أداء من الطريقتين ولا يقوى عليها إلا المهرة لذا أسماها هنا "طريقة الماهر"

قال في الطيبة

فالماهر الذى إذا ما وقفا بيذا بوجه من عليه وقفا
يعطف أقربا به فأقربا مختصرا مستوعبا مرتبا

قال فى النشر

"ولكنى ركبت من المذهبيين مذهباً، فجاء فى محاسن الجمع طرازاً مذهباً، فأبتدئ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له فإذا وصلت إلى كلمتين بين القارئ فيها خلف وقفت وأخرجته معه ثم وصلت حتى انتهى إلى الوقف السائغ جوازه وهكذا حتى ينتهي الخلاف" اهـ

ثم بعد الانتهاء من أحكام القراء على الوقفة التى اختارها يبدأ بعده بآخر حكم من الوقفة قبله لأن هذا من الوقف بالجمع الذى اختاره

- فبدأ يقرأ حتى يرمق وقفا سائغا ثم إذا بلغ كلمة خلاف أخرج أكثر موافق له واحدا واحدا فى هذه الكلمة دون أن يأتى بالاية من الأول كما فى الجمع بالوقف وهذا معنى "مختصرا" ثم يعطف بمن بعده وهذا معنى اقربا فأقربا دون أن يفوته قارئ بل يستوعبهم جميعا ويراعى ترتيبهم وإن كان لا يشترط بل مهارة القارئ فى القرءة على حسن الأداء والاختصار وإن لم يرتب قال فى النشر

"وأما رعاية الترتيب والتزام تقديم شخص بعينه أو نحو ذلك فلا يشترط بل الذين أدركناهم من الأستاذين الحذاق المستحضرين لا يعدون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه ولكن من إذا وقف على وجه لقارئ ابتداءً لذلك القارئ فإن ذلك أبعد من التركيب وأملك فى الاستحضار والتدريب"

ومثال ذلك

قوله تعالى "والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون" وهذه وقفة جائزة فنبدأ بقالون على القصر والسكون فى هم يوقنون ثم نفول هم يوقنون بالصلة ثم توسط قالون من بما أنزل منعا للتركيب حتى هم يوقنون ثم الصلة من همو ثم السكت على الآخرة للرملى ثم الاشباع للنقاش من بما أنزل وتحقيق ال ثم السكت على ال ثم سكت حمزة على المنفصل من بما أنزل وال ثم البصرى بالاببدال للآخر ثم همو يوقنون لأبى جعفر ثم الاصبهانى بالنقل من ال ثم توسط البصرى على الابدال ثم نقل الاصبهانى والله أعلى وأعلم

وشرط الجمع

قال فى النشر

"(فَالْحَاصِلُ) أَنَّ الَّذِي يُشْتَرَطُ عَلَى جَامِعِي الْقُرَاءَاتِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَهِيَ رِعَايَةُ الْوَقْفِ، وَالْإِبْتِدَاءُ، وَحُسْنُ الْأَدَاءِ، وَعَدَمُ التَّرْكِيْبِ." اهـ

كما ذكر رحمه الله فى الطيبة

بشرطه فليرع وقفا وابتدا ولا يركب وليجد حسن الأداء

ومعناه أنه يجب عند الجمع مراعاة ثلاث شروط

(١) مراعاة الوقف الجائز والابتداء الجائز فلا يقف على معنى محرف فيقول لا إله أو يبدأ بمعنى محرف نحو لست مرسلا وهذا تحريف لمعنى القرآن وعلم الوقف والابتداء باب واسع يعتمد على الفهم والتفسير وعلوم اللغة فلا يقف وقفة شنيعة فى المعنى ملحنة فى الأداء ولا يبدأ كذلك ولا مغيرة للإعراب وقد تكلمنا نحوه عند الوقف بالحرف

(٢) وألا يركب قرانتين على بعضهما فلا يقول مثلاً آدم بالفتح وكلمات بالنصب أو مودة بالرفع والتوين فهذا تركيب وتحرف للفظ القرآن وكذلك الخلط بين راويين لانه في مقام الرواية حتى لا يكون منتحلاً ومدلساً أما حكمه في غير القراءة فسيأتى إن شاء الله تعالى

(٣) وهى الأهم ألا وهى حسن الأداء وهذا يتوقف على فطنة القارئ وقدرته التجويدية والملكة العلمية لأن حسن الأداء هو القلب الذى ينقصه نص القرآن لفظاً

(٤) وألا يكرر الوجه المقروء إن كان القارئ الآتى مثله وإلا ذهب حكمة الجمع

قال في النشر

"وَلْيَنْظُرْ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ أَصُولًا وَفَرْشًا فَمَا أَمُكِّنَ فِيهِ الدَّخْلُ اكْتَفَى مِنْهُ بِوَجْهِ وَمَا لَمْ يُمْكِّنْ فِيهِ نَظَرَ فَإِنْ أَمُكِّنَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِكَلِمَةٍ، أَوْ بِكَلِمَتَيْنِ، أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ غَيْرِ تَخْطِيطٍ، وَلَا تَرْكِيبٍ اعْتَمَدَهُ وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ عَطْفَهُ رَجَعَ إِلَى مَوْضِعٍ ابْتَدَأَ حَتَّى يَسْتَوْعِبَ الْأَوْجُهَ كُلَّهَا مِنْ غَيْرِ إِهْمَالٍ، وَلَا تَرْكِيبٍ، وَلَا إِعَادَةَ مَا دَخَلَ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَمْنُوعٌ وَالثَّانِي مَكْرُوهٌ وَالثَّلَاثُ مَعِيبٌ" اهـ

(٥) ولا بد من معرفته لأوجه الخلاف الجائز حتى لا يكرر ما لم يطلب منه والخلاف الواجب حتى لا يتركه فتختل إجازته

قال في النشر

"فَمَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْجَمْعِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الْقِرَاءَاتِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ الطَّرِيقِ وَالرَّوَايَاتِ وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى السَّلَامَةِ مِنَ التَّرْكِيبِ فِي الْقِرَاءَاتِ" اهـ

وقال

"فَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ أَنَّ خِلَافَ الْقِرَاءَاتِ وَالرَّوَايَاتِ وَالطَّرِيقَ خِلَافُ نَصِّ وَرَوَايَةٍ، فَلَوْ أَخْلَى الْقَارِئُ بِشَيْءٍ مِنْهُ كَانَ نَقْصًا فِي الرِّوَايَةِ فَهُوَ وَضِئُهُ وَاجِبٌ فِي إِكْمَالِ الرِّوَايَةِ، وَخِلَافَ الْأَوْجُهَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ؛ فَبَإَيِّ وَجْهِ أَتَى الْقَارِئُ أَجْزَأَ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ، وَلَا يَكُونُ إِخْلَالًا بِشَيْءٍ مِنْهَا فَهُوَ وَضِئُهُ جَائِزٌ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَارِئَ مُخَيَّرٌ فِي الْإِثْنَانِ بِأَيِّهِ شَاءَ" اهـ

فما نسب للقارئ أو الراوى أو الطريق من الخلاف الواجب وما كان على وجه التخيير من الأوجه المحتملة فهو من

الخلاف الجائز قال في النشر

"(فَاعْلَمْ) أَنَّ الْخِلَافَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلْقَارِئِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْعَشْرَةِ وَتَحْوِهِمْ، أَوْ لِلرَّائِي عَنْهُ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الْعَشْرِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي كِتَابِنَا هَذَا وَتَحْوِهِمْ، أَوْ لِلرَّائِي عَنْ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ الْعَشْرِينَ، أَوْ مِنْ بَعْدِهِ وَإِنْ سَقَلَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ بِكَمَالِهِ أَيْ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ وَالطَّرِيقُ عَنْهُ فَهُوَ قِرَاءَةٌ وَإِنْ كَانَ لِلرَّائِي عَنْ الْإِمَامِ فَهُوَ رَوَايَةٌ وَإِنْ كَانَ لِمَنْ بَعْدَ الرُّوَاةِ وَإِنْ سَقَلَ فَهُوَ طَرِيقٌ وَمَا كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ مِمَّا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى تَخْيِيرِ الْقَارِئِ فِيهِ كَانَ وَجْهًا" اهـ

ومن أمثلة ذلك قال

"الْبَسْمَلَةُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ قِرَاءَةٌ ابْنِ كَثِيرٍ، وَقِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ، وَقِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ وَرَوَايَةُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ، وَطَرِيقُ الْأَصْفَهَانِيِّ عَنْ وَرْشٍ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْهَادِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْعُتُونِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّذَكِرَةِ عَنْ يَعْقُوبَ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّبَصُّرَةِ عَنْ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ.

وَالْوَصْلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْمُسْتَتِيرِ عَنْ خَلْفٍ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْعُتُونِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ عَنْ عَامِرٍ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْغَايَةِ عَنْ يَعْقُوبَ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ الْعُتُونِ عَنْ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ

وَالسَّكْتُ بَيْنَهُمَا طَرِيقُ صَاحِبِ الْإِرْشَادِ عَنْ خَلْفٍ وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّبَصُّرَةِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّخْلِيسِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، وَطَرِيقُ صَاحِبِ التَّنْكِيرَةِ عَنْ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ. وَتَقُولُ لَكَ فِي الْبِسْمَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لِمَنْ بِسَمَلٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

وَلَا نَقُلُ ثَلَاثَ قِرَاءَاتٍ، وَلَا ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ، وَلَا ثَلَاثَ طُرُقٍ، وَفِي الْوَقْفِ عَلَى نَسْتَعِينُ لِلْقِرَاءَةِ سَبْعَةٌ أَوْجُهُ، وَفِي الْإِدْغَامِ لِأَبِي عَمْرٍو فِي نَحْوِ: الرَّحِيمِ مَالِكٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، وَلَا نَقُلُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا رَوَايَاتٍ، وَلَا قِرَاءَاتٍ، وَلَا طُرُقٍ كَمَا نَقُولُ لِكُلِّ مَنْ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ وَيَعْقُوبَ وَالْأَزْرَقِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ ثَلَاثَ طُرُقٍ وَتَقُولُ لِلْأَزْرَقِ فِي نَحْوِ أَمَنْ وَأَدَمَ ثَلَاثَ طُرُقٍ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الطَّرِيقِ وَغَيْرِهَا: أَوْجُهُ أَيْضًا عَلَى سَبِيلِ الْعَدَدِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ. "اهـ

وَلَا يَشْتَرُطُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَمْعِ يَعْنِي تَقْدِيمَ نَافِعٍ فَابْنٍ كَثِيرٍ فَالْبَصْرَى وَهَكَذَا بَلْ كَلِمَا زَادَتْ مَهَارَةُ الْقَارِئِ خَرَجَ عَنِ التَّرْتِيبِ لِدَعْوَةِ الْوَجْهِ لَهُ كَوْنُهُ أَقْرَبَ كَمَا ذَكَرْنَا وَذَلِكَ مَعَ كَوْنِ التَّرْتِيبِ أَسْهَلَ

قال في المنجد

"وَلَا حَرَجَ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَبْتَدِئَ فِي حَالَةِ الْجَمْعِ بِمَا شَاءَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ فِي تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ إِذِ الْمَقْصُودُ قِرَاءَةُ جَمِيعِ الْأَوْجِهِ لَكِنْ الْأَسْهَلُ أَنْ يَقْرَأَ بِالتَّرْتِيبِ كَمَا رَتَبَهُ صَاحِبُ كِتَابِهِ، وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى قِرَاءَةٍ يَبْتَدِئُ بِهَا فَإِنَّهُ أَقْوَى فِي الْاسْتِحْضَارِ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّرْكِيبِ" اهـ

وهكذا قال في النشر مع الأمثلة وسعة الكلام لأنه ألفه مؤخرًا خلاف المنجد قال "وَأَمَّا رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ وَالتَّزَامُ تَقْدِيمِ شَخْصٍ بَعْضِهِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَلَا يَشْتَرُطُ، بَلِ الَّذِينَ أَدْرَكْنَاهُمْ مِنَ الْأَسَاتِذِينَ الْحَقَّاقِ الْمُسْتَحْضِرِينَ لَا يَعْدُونَ الْمَاهِرَ إِلَّا مَنْ لَا يَلْتَزِمُ تَقْدِيمَ شَخْصٍ بَعْضِهِ وَلَكِنْ مَنْ إِذَا وَقَفَ عَلَى وَجْهِ لِقَارِئٍ ابْتَدَأَ لِذَلِكَ الْقَارِئِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ مِنَ التَّرْكِيبِ وَأَمْلَكُ فِي الْاسْتِحْضَارِ وَالتَّوْبِيحِ" اهـ

قلت وهذا الحكم يعم الأنواع الثلاثة

نوع رابع من الجمع

هناك نوع من الجمع تكلم عنه في النشر وهو الجمع بالتناسب بمعنى إن بدأ مقصرا فلا يتركه حتى ينهي المقصرين ثم الموسطين ثم المشبعين أو بالفتح فلا يتركه حتى ينهيهم ثم المقللين ثم المميلين وهذا الجمع لا يراعى فيه ترتيب القراء ولا عطف الأقرب بل هو حسب الوجه المناسب يقرأ كما ذكرنا قال رحمه الله "وَبَعْضُهُمْ كَانَ يَرَاعِي فِي الْجَمْعِ نَوْعًا آخَرَ، وَهُوَ التَّنَاسُبُ فَكَانَ إِذَا ابْتَدَأَ مَثَلًا بِالْقَصْرِ أَتَى بِالْمَرْبِئَةِ الَّتِي فَوْقَهُ ثُمَّ ذَلِكَ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى آخِرِ مَرَاتِبِ الْمَدِّ وَإِنْ ابْتَدَأَ بِالْمَدِّ الْمُشْبَعِ أَتَى بِمَا دُونَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْقَصْرِ: وَإِنْ ابْتَدَأَ بِالْفَتْحِ أَتَى بَعْدَهُ بَيْنَ بَيْنٍ ثُمَّ الْمَحْضِ، وَإِنْ ابْتَدَأَ بِالنَّقْلِ أَتَى بَعْدَهُ بِالتَّحْقِيقِ ثُمَّ السَّكْتِ الْقَلِيلِ ثُمَّ مَا فَوْقَهُ وَيَرَاعَى ذَلِكَ طَرْدًا وَعَكْسًا، وَكُنْتُ أَنْوَعُ بِمِثْلِ هَذِهِ التَّنَوُّعَاتِ حَالَةَ الْجَمْعِ عَلَى أَبِي الْمَعَالِيِّ بْنِ اللَّبَّانِ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْوَى مَنْ لَقِيتُ اسْتِحْضَارًا فَكَانَ عَالِمًا بِمَا أَعْمَلُ وَهَذِهِ الطَّرِيقُ لَا تُسَلِّكُ إِلَّا مَعَ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ. "اهـ

أما من ضعفت سليقته وثقلت همته فعليه ألا يشقق على نفسه ويختار ما هو أخف عليه وأسهل مؤنة في الأداء قال رحمه الله

"أما مَنْ كَانَ ضَعِيفًا فِي الاسْتِحْضَارِ فَيُنَبِّغِي أَنْ يَسْلُكَ بِهِ نَوْعًا وَاحِدًا مِنَ التَّرْتِيبِ لَا يَرُولُ عَنْهُ لِيَكُونَ أَقْرَبَ لِلْخَاطِرِ. وَأَوْعَى إِلَى الدَّهْنِ الْحَاضِرِ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَرَى تَقْدِيمَ قَالُونَ، أَوْلَا كَمَا هُوَ مُرْتَبٌّ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ. "اهـ

قلت وهو المناسب لنا اليوم لأننا لا نقرأ إلا بالحرز والنشر وكلاهما بدأ به، وهناك من يرى تقديم ورش لأحكامه الخاصة فينهيها أولا فيبدأ بإشباع البذل ثم توسطه ثم قصره ثم يعطف عليه باقى القراء ولكن لم يعد هذا موجودا اليوم قال في النشر

"وآخَرُونَ يَرَوْنَ تَقْدِيمَ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مِنْ أَجْلِ انْفِرَادِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ رَوَايَاتِهِ عَنْ بَاقِي الرُّوَاةِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْخِلَافِ كَالْمَدِّ وَالتَّقْلِيلِ وَالتَّغْلِيطِ فَإِنَّهُ يُبْتَدَأُ لَهُ غَالِبًا بِالْمَدِّ الطَّوِيلِ فِي نَحْوِ: أَدَمَ وَآمَنَ وَإِيمَانَ وَنَحْوَهُ مِمَّا يَكْثُرُ دَوْرُهُ، ثُمَّ بِالْوَسْطِ، ثُمَّ بِالْقَصْرِ فَيَخْرُجُ مَعَ قَصْرِهِ فِي الْغَالِبِ سَائِرُ الْقُرَّاءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ يَظْهَرُ فِي الْإِخْتِيَارِ. وَهَذَا الَّذِي أَخْتَارَهُ" اهـ

واعلم رحمك الله أن ابن الجزرى لم يقرأ على شيوخه إلا بالجمع بالوقف وقد سبق وهى أقرب للترتيب من عدمه لذا فهى التى عمل بها ابن الجزرى على شيوخه فقال في النشر

"أما إِذَا أَخَذْتَ بِالتَّرْتِيبِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ أَقْرَأُ بِسِوَاهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ شُيُوخِي بِالشَّامِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ وَالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا الْحُكْمِ إِذَا قَدَّمَ وَرْشَ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ يُتَّبَعُ بِطَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ، ثُمَّ بِقَالُونَ، ثُمَّ بِأَبِي جَعْفَرٍ، ثُمَّ بِابْنِ كَثِيرٍ، ثُمَّ بِأَبِي عَمْرٍو، ثُمَّ بِعُقُوبٍ ثُمَّ بِابْنِ عَامِرٍ، ثُمَّ عَاصِمٍ، ثُمَّ حَمْزَةَ، ثُمَّ الْكِسَائِيِّ، ثُمَّ خَلْفٍ، وَيَقْدَمُ عَنْ كُلِّ شَيْخٍ الرَّأْيِ الْمَقْدَمُ فِي الْكُتَابِ، وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ حَتَّى يُكْمَلَ مَنْ قَبْلُ، وَكَذَلِكَ كَانَ الْحَدَاقُ مِنَ الشُّيُوخِ إِذَا انْتَقَلَ شَخْصٌ إِلَى قِرَاءَةِ قَبْلِ إِنْشَاءِ مَا قَبْلَهَا لَا يَدْعُوهُ يَنْتَقِلُ حِفْظًا لِرِعَايَةِ التَّرْتِيبِ وَقَصْدًا لِاسْتِذْرَاكِ الْقَارِئِ مَا فَاتَهُ قَبْلَ اسْتِغْثَالِ خَاطِرِهِ بِغَيْرِهِ وَظَنَّهُ أَنَّهُ قَرَأَهُ. "اهـ

قلت وعلى الرغم من عدم شرطية الترتيب إلا أن الشيوخ كانوا يشددون فيه ولا أدري لماذا حتى أن شيوخى كان يرغمنى على مراجعة الوجه الذى غفلت عنه ثم أعيد ما قرأت من أوجه وبالرغم من مدح ابن الجزرى وثنائه على عدم الترتيب وهو المعمول به من الأساتيد الحاذقين نحو ابن اللبان فكان هناك له أساتيد كشيخى أيضا يتشددون في الترتيب ولو وقف الأمر على إلغاء الإجازة قال رحمه الله

"فَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا لَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَضْرِبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ خَفِيفًا لِيَنْقَطْنَ الْقَارِئُ مَا فَاتَهُ فَإِنْ رَجَعَ وَإِلَّا قَالَ: مَا وَصَلْتَ. يَعْنِي إِلَى هَذَا الَّذِي تَقْرَأُ لَهُ فَإِنْ تَقَطَّنَ وَإِلَّا صَبَرَ عَلَيْهِ حَتَّى يَذْكُرَهُ فِي نَفْسِهِ فَإِنْ عَجَزَ قَالَ الشَّيْخُ لَهُ: وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَصْبِرُ عَلَى الْقَارِئِ حَتَّى يُكْمَلَ الْأَوْجُهَ فِي زَعْمِهِ وَيَنْتَقِلُ فِي الْقِرَاءَةِ إِلَى مَا بَعْدَ فَيَقُولُ مَا فَرِغْتَ. وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا يَتْرُكُ الْقَارِئَ يَقْطَعُ الْقِرَاءَةَ فِي مَوْضِعٍ يَفُفُّ حَتَّى يَعُودَ وَيَتَفَكَّرَ مِنْ نَفْسِهِ وَكَانَ ابْنُ يَصْنَخَانَ إِذَا رَدَّ عَلَى الْقَارِئِ شَيْئًا فَاتَهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ كُتِبَهُ عَلَيْهِ عِنْدَهُ فَإِذَا أَكْمَلَ الْخُتْمَةَ وَطَلَبَ الْإِجَازَةَ سَأَلَهُ عَنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مَوْضِعًا مَوْضِعًا فَإِنْ عَرَفَهَا أَجَازَهُ وَإِلَّا تَرَكَهَ يَجْمَعُ خُتْمَةَ أُخْرَى وَيَفْعَلُ مَعَهُ كَمَا فَعَلَ أَوْلَا. وَذَلِكَ كُلُّهُ حِرْصٌ مِنْهُمْ عَلَى الْإِفَادَةِ وَتَحْرِيزِ اللَّطَائِبِ عَلَى التَّرْقِي وَالزِّيَادَةِ" اهـ

موقف المعاصرين من الجمع

الظاهر من فعل المعاصرين من المقرئين هو أن بعضهم يقرئ بالرواية أفرادا أما الجمع فالمشهور هو طريقة ابن الجزرى رحمه الله وقل من يأخذ بالطريقتين السابقتين وقد علمت حكمهما وعند الجمع عادة ما يلتزمون ببداية التيسير والحرز أو الطيبة بقالون بقصر المنفصل وسكون ميم الجمع ثم يعطف الأقرب فالأقرب

سبب ظهور الجمع

فبسبب كثرة الطرق والروايات والانفتاح العلمي الذى أحدثه التدوين تولدت روح المنافسة بين طلاب هذا العلم في القراءة حتى كان الواحد منهم يفنى عمره في تحصيل الروايات والقراءات لأنه في أول الأمر قبل التدوين كان الطالب يقصد شيخا يذهب إليه فيأخذ عنه بالرواية ما عنده ولكن مع التدوين تكاثرت الطرق وقويت المنافسة بين الطلاب ولم يزل الإقراء بالرواية ففئيت الاعمار ولكن طلبا لسرعة الترقى والتحصيل اخترع أئمة هذين القرنين طريقة جديدة في القراءة وهى الجمع، من ومتى تحديدا لا يعلم بل وتعددت طرقه - وهى في الهامش السابق - فكان الطالب يقرأ بمقتضى الكتاب كله مرة واحدة بهذه الطريقة بل وبمقتضى عدة كتب مع بعضها بعد ان كان يقرأ رواية رواية على حدة او قراءة قراءة أقصاه وفى الجمع كان التحرير يسير بروح خفية عند القراءة فكل راو او طريق له حكمه الخاص به الذى ينبغى الا يختلط مع غيره وبمهارة القارئ لا يخلط بينهم

وتنتهى مرحلة التدوين وتزيد الرواية صفة الكتابة وتزيد التلاوة صفة الجمع مع مراعاة في كل منهما احكام كل طريق فلا خلط، فالطرق أحكامها مدونة على حدة ولكن في مكان واحد والقراءة بالجمع ولكن بضوابط خاصة تجعل كل قارئ مستقل

ومنهم من يحمل القارئ على الأفراد أولا وكما علمت هو الأصل
ومنهم من يعلم الجمع مباشرا طلبا للترقى وسرعة الإجازة وهذا منوط بقدرة القارئ وتوقد ذهنه وسرعة استيعابه
أما ما يفعله البعض من قراءة كل ربع لقارئ وهكذا للآخر أو حزب مثلا
أو الوصول بالقارئ المبتدئ لنقطة يطمئن لها المقرئ دون أن يختم
أو أن يقرأ بالقصر لحفص فيجيزه بتوسط حفص من الحرز فهذا من الانتحال والتدليس و مما لا يصح ولا نعرف له
أثرا ورد عن السلف ومن بعدهم حتى زمننا العجيب ولكن الذى نعرفه عن العلماء سلفا وخلفا والثقافات من زمننا هذا
هو الانتهاء بالمبتدئ من الختمة بالرواية المقصودة جمعا أو أفرادا ونحن نقول المبتدئ لا المتابع والفرق بينهما
شاسع وسيأتى إن شاء الله تعالى في باب الأسانيد
ومنهم من ينتطع بجهله ويخدع طالبه ويقول له أعطيتك إجازة حفص من الطيبة وهو أجهل ما يكون بحفص الطيبة
ولا يعرف أسانيده ولا ما يجوز ويمتنع بين أوجهه
"ولكنها عن قسوة العقل جهلها * فيا ضيعة النفوس تقرا سهلا " والحمد لله رب العالمين

لذا نستطيع هنا أن أقول أن علم التحرير ولا أقول التحرير - لأنه موجود أصلا من عهد النبوة - ولكن العلم نفسه والتفات انظار اهل العلم له كان مع الجمع للزومه له والحاجة إليه أكثر من ذي قبل تحرزا من الخلط لقرب الوجوه بعضها من بعض في الأداء فكان لابد من التيقظ والتحرز عند الأداء وبالجمع يكون تطور العمل به من عهد النبوة لعهد التدوين وبدأ يبرز عمليا أكثر من ذي قبل فرضه الجمع وكثرة الأخذ من القارئ الواحد لعدة طرق مع بعضها لتوقي الخلط والتركيب

الثاني: إعادة عرض الكتب

بعد هذين القرنين المباركين كان عمل أهل العلم قائما على إعادة عرض كتب التدوين فمن مختصر لكتاب ومن ناظم له ومن شارح ومن معقب وهكذا فظل الحال هكذا تنتقل الكتب إجازة من عهد لعهد وزمن لزمن بالرواية والتلاوة ، بالجمع والإفراد في التلاوة والإذن في الإجازة بالرواية حتى عهد ابن الجزري رحمه الله

وكان من جملة هذه الكتب أيضا كتاب يسمى التيسير ولأنه اشتهر في بلاد المغرب والاندلس حظى بالنظم والشرح والتعقيب وكان ممن نظمته الإمام الشاطبي ت ٥٩٠ هـ رحمه الله وكان في نظمه دفعة قوية لانتشار طريقه فعمت المشرق كما عمت المغرب وتزاحم الناس على نظمه في مصر قال في أوله:

" وفي يسرها التيسير رمت اختصاره * فأجنت بعون الله منه مؤملا "

بل قد زاد عليه فوائد وأحكام أيضا فقال:

" وألفافها زادت بنشر فوائد * فلفت حياء وجهها ان تفضلا "

ومع حلاوة الكلام ومعناه ولكن على مستوى الرواية والتلاوة فإن هذه الألفاف تزيد الأمر عبء لتحرير الطرق وتجريدها من زيادات الشاطبي فضلا عن اختيارات الداني نفسه في التيسير خصوصا وان الشاطبي لم يعزُ زوائد العلمية هذه لطرق معينة فازدادت ازمة التجريد لأحكام التيسير خصوصا عند تناولها من الحرز وكان الحرز

هو المهيم في الانتشار لأحكام التيسير وتناوله كذلك بالشرح أئمة كثير لا تعد ولا تحصى وحاولوا جاهدين في شروحاتهم ان يتناولوا هذه الزيادات بالعزو ولكن بما لا يشبع نهمة ولا يملأ رغبة بل نتف متناثرة ومواضع معينة

فكان من اعتنى به يتناول ما أمكنه من مسائله بالتحرير والتدقيق نحو شعلة -مثلا - في "يرى الله" في شرحه ،وابو شامة في مواضع كثيرة نحو حكم المنفصل لدورى البصرى إذ عين له من طريق الحرز التوسط فقط ، والجبرى في الكنز وهكذا ونحن نشير بإيماءات خفيفة منعا للإطالة وإلى هنا تنتهى مرحلة النشأة لعلم التحريرات فظل الحال هكذا حتى ابن الجزرى رحمه الله ت ٨٣٣ هـ وكانت مركزة على تيسير الدانى وحرز الشاطبي لأنه الأكثر شهرة والذى تناوله القوم بإعادة العرض دون غيره من الكتب ويمكن القول ان علم التحرير ظهر مكتوبا في هذه المرحلة لأنه ظهر كمسائل متناثرة مدونة وهذه اولية كتابته ثم بدأت مرحلة استقلال علم التحريرات او تسليط الضوء عليه أكثر، من عالم تحرير قاصدا مصرا عليه متعمدا ان يتناول مسائل الحرز بالتحرير

(٣) مرحلة استقلال العلم

وبابن الجزرى رحمه الله يهتم عهد الإجازة بأحاد هذه الكتب تلاوةً، ويختتم شيوخ الإقراء به في عهده وكأنهم انتهوا أو فنوا ولم يبق غيره محتلا طبقة وحده في تاريخ أسانيد القرآن^٢

وتنتهى الإجازة بهذه الكتب تلاوةً بعمل عمله ابن الجزرى ألا وهو غربلتها واستخراج أصح أسانيدها بمنظاره هو، وأغلق الباب على ما تركه من أسانيد والعجيب أن أهل زمانه وافقوه ولم يعترضوا على فعله البتة بل وأطبقت الأمة على فعله من بعده حتى يومنا دون أى اعتراض ولا حول ولا قوة إلا بالله ومع عمله العظيم في خدمة العلم ولكن هذا لا يعنى أن نقطع دابر باقى أسانيد التلاوة ولكنه حدث!! وكأنه لم يكن هنالك مقرئ في زمانه سواه ويبقى ابن الجزرى بما فعله رحمه الله حتى زماننا اليوم وتبقى أسانيده فقط ونحن لسنا بصدد النقد الآن ولكنى أشرت بعبارة مجملة لما حدث أو أنه رحمه الله

فجمع رحمه الله من كل كتاب من سبع وثلاثين - كما ذكر الضباع رحمه الله - مدون في القراءات أصح أسانيده تلاوة - كما قلت لك بمنظاره - وذكر أحكامهم في كتابه النشر فبلغت ما يناهز الألف سند كما قال في الطيبة:

"فهى زها ألف طريق تسند"

وقد حاول الأزميزى من علماء القرن الثانى عشر زيادة بعض الطرق في إتحاف البررة رأى أن ابن الجزرى غفل عنها، قلت ولكن الأمر أكبر من ذلك فما ترك من الأسانيد أعظم وأكثر باعتراف ابن الجزرى رحمه الله في النشر قال:

^٢ هذا حد علمى وقد بلغنى بالبحث الحاسوبى وجود أسانيد في المغرب لا تمر بابن الجزرى

"وَمَنْ نَظَرَ أَسَانِيدَ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ وَأَحَاطَ بِتَرَاجِمِ الرُّوَاةِ عَلِمًا عَرَفَ قَدْرَ مَا سَبَرْنَا وَتَقَحَّنَا وَصَحَّحْنَا، وَهَذَا عِلْمٌ أَهْمَلٌ، وَبَابٌ أُغْلِقَ، وَهُوَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي تَرْكِ كَثِيرٍ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَحْفَظُ مَا بَقِيَ." اهـ

ولكن هل يكتفى بذلك في هذه الطرق؟ وبمجرد هذا الجمع الذي جمعه ابن الجزري رحمه الله يقرأ بها؟

الجواب ،بعد أن حدث هذا الخلط والتركيب الشديد وهذا الجمع العظيم للطرق في مكان واحد يستحل، إنها كانت في مرحلة التدوين كثيرة جدا وكان التحرير موجودا يفصل حكم كل طريق عن الآخر ونسبته له جيدا وعند التلاوة يمنع الخلط والتركيب ، بل ولما انتشر التيسير والحرز والشرح لهما كانوا ينبهون على بعض مسائل التحرير، فما بالك بما عمله ابن الجزري رحمه الله نفسه في النشر إن الأمر زاد خلطا وتركيبا في الأحكام فلا بد من إعادة التفصيل وتجريد الأحكام ثانية كل على حدة مع طرقه كما كانت أولا فلا بد من زيادة الحيلة والتوضيح وهنا تبدأ مرحلة الاستقلال لعلم التحرير فما فعل ابن الجزري رحمه الله لذلك ؟

الجواب،بعد أن جمع هذا الجمع من الأسانيد ،*نستطيع أن نقسم دور ابن الجزري في تحرير هذه الكتب في هذه المرحلة لقسمين لا ثالث لهما وهما:

■ تحرير طرق الطيبة

■ تحرير طرق التيسير والحرز

فإنه رحمه الله بعد أن ذكر ما يناهز ألف طريق نبه في النشر وقال

"وَفَائِدَةُ مَا عَيَّنَاهُ وَقَصَلْنَاهُ مِنَ الطُّرُقِ وَذَكَّرْنَاهُ مِنَ الْكُتُبِ هُوَ عَدَمُ التَّرْكِيبِ فَإِنَّهَا إِذَا مِيزَتْ وَبَيِّنَتْ ارْتَقَعَ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ." اهـ

وتصديقا لمقالته وهو غرض عدم التركيب حاول مرارا رحمه الله أن يحرر مسائل النشر عموما وخصوصا مسائل كتاب التيسير وذلك في النشر نفسه بل ويكتب مؤلفات

مستقلة في التحرير نحو كتابه "الإعلان في أحكام الآن" ذكره المتولى في الروض وكتاب "المسائل التبريزية" ذكره المزاحي في "مسائله العشرين"

فكان ابن الجزري رحمه الله له السبق في أولية استقلال العلم

قال الشيخ محمد تميم الزعبي في مقدمته على متن طيبة النشر:

"أورد ابن الجزري شيئاً من التحريرات في نهاية باب الأصول وأول الفرش لم تكن في النسخة المطبوعة وهي في بعض النسخ المخطوطة الأزهرية والسليمانية في تركيا ذكر فيها أنه سيذكر بعض التحريرات ثم ترك بياضاً وهو حوالى تسع ورقات ونص العبارة قبل فرش الحروف" اهـ

أما التيسير والحرز

فكان له الدور الأسنى والمحاولة العظمى في تحرير طرق التيسير وما اختاره الدانى وما زاده الشاطبي رحمه الله في كتابه النشر ثم تأليفه التحبير على التيسير من بعده ونظم الدرّة فكان محط النظر لأقرانه والقُدوة لمن أتى بعده حتى عصرنا فما من تحرير يعزى إلا وأصله كلام ابن الجزري رحمه الله وكل من بعده حتى كتابة هذه الكلمات عالة عليه حتى سفرنا الذى بين يديك هذا، قال في النشر عن تحريره في كل ما جمعه "طرق النشر" عموماً وطرق التيسير خصوصاً

"وَجَمَعْنَاهَا فِي كِتَابٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَسِيفَرُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، لَمْ أَدْعُ عَنْ هَؤُلَاءِ النَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ حَرْقًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا خَلَقًا إِلَّا أَتْبَعْتُهُ، وَلَا إِشْكَالًا إِلَّا بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ، وَلَا بَعِيدًا إِلَّا قَرَّبْنَاهُ، وَلَا مُفَرَّقًا إِلَّا جَمَعْنَاهُ وَرَبَّيْنَاهُ، مُنْبَهًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْهُمْ وَشَدَّ وَمَا انْفَرَدَ بِهِ مُنْفَرَدٌ وَقَدْ، مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وَالنَّصْحِيحِ وَالنَّضْعِيفِ وَالتَّرْجِيحِ مُعْتَبِرًا لِلْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ، رَافِعًا إِيَّاهُمَ التَّرْكِيبَ بِالْعَزْوِ الْمُحَقِّقِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَمَعَ طَرُقًا بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، فَرَوَى الْوَارِدَ وَالصَّادِرَ بِالْغَرْبِ، وَانْفَرَدَ بِالْإِثْقَانِ وَالتَّحْرِيرِ، وَاشْتَمَلَ جُزْءٌ مِنْهُ عَلَى كُلِّ مَا فِي الشَّاطِئَةِ وَالتَّيْسِيرِ" اهـ

وقال في الطيبة:

"ضمنتها كتاب نشر العشر * فهي به طيبة للنشر

ولا أقول أنها قد فضلت * حرز الأمانى بل به قد كملت

حوت لما فيه مع التيسير * وضعف ضعفه سوى التحرير"

ونحن إذ نورخ لعلم التحرير نكون جمعنا بين أقوال أول من تكلم في علم التحرير

-فمن قال إنه النبي محمد صلى الله عليه وسلم فلا شك أنها أولية التأسيس

-ومن قال في مرحلة الكتابة فلا شك أن الجمع قوى ظهور علم التحرير والتفات

الأنظار إليه ولكن لم تكن ثم أولية بل هي مرحلة زاد فيها ظهور التحرير للحاجة له

بسبب الجمع ليس إلا

-ومن قال أوليته لابن الجزرى فلا شك لأنه أول من دون فيه بقوة بل وفي مؤلفات

مستقلة ولكن لمن تكون أولية اكتماله ؟ وهذا ما نعرفه في المطلب القادم إن شاء الله

تعالى

(٤) مرحلة الكمال لعلم التحريرات

ما بعد ابن الجزرى

حاول الأئمة من بعد ابن الجزرى رحمه الله استكمال مسيرته لأنه لم يكمل مسيرة التحرير لنهايتها، سواء على مستوى طرقه المجموعة (طرق النشر) أو التيسير خاصة كما ذكر وبين أهل العلم من بعده خطورة التركيب والخلط وأشاروا لوجوب التحرير قال القسطلانى في لطائفه:

"يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءة ما لم ينزل" اهـ
وقال الأزميرى:

" التركيب حرام في القرآن على سبيل الرواية ومكروه كراهة تحريم على ما حققه أهل الدراية" اهـ

وكل الأئمة بعده يحذرون منه وما ألفوا الكتب التى ألفوها في التحرير إلا تجنباً له نحو المتولى والبنا الدمياطى والصفاقسى والنويرى والمزاحى وهكذا ممن سيأتى ذكرهم

التحريرات على مستوى كتاب النشر

فكان هناك مدرستان كل واحدة لها منهج في تحرير النشر

(١) مدرسة المنصوري ت ١١٣٤ هـ

وهي مدرسة التقليد لابن الجزري رحمه الله في ما نقل في النشر بلا زيادة عليه ونسبت إلى على المنصوري أحد أئمة العلم في القرن الثاني عشر له مؤلفات في التحرير وتبع فيها نقل ابن الجزري في النشر وغيره من كتبه بلا إعادة نظر في ما قال ومراجعة ومن تأليفه " تحرير الطرق و الروايات في القراءات" و له نظم عزو طرقها سماه " حل مجملات الطيبة" ولهذه المدرسة أتباع ساروا على خطى المنصوري ومنهم من كان له مؤلفات منهم:

- الشيخ محمد المتولي المتوفي ١٣١٣ الفوز العظيم الأول و الثاني و الروض النضير في أوجه الكتاب المنير وكان من هذه المدرسة أولا

- الشيخ مصطفى بن علي بن عمر بن أحمد العوفي الميهي فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن كان حيا ١٢٢٩ هـ

- والشيخ محمد بن محمد بن خليل بن إبراهيم المعروف بالطباخ كان حيا ١٢٠٥ هـ

وله هبة المنان في تحرير أوجه القرآن

- والشيخ محمد بن محمد هلال الأبياري غيث الرحمن شرح هبة المنان في تحرير أوجه القرآن و كان حيا ١٣٣٤ هـ

- الشيخ عثمان بن راضي السنطاوي نظم النفائس المطربة في تحرير الطيبة

كان حيا ١٣٢٠ و هي سنة تأليف النظم

والشيخ سالم النبتيتي وعبد الرحمن الأجهوري والعقباوي

(٢) مدرسة الأزميري ت ١١٥٦ هـ

ومع أن الأزميري كان من طلاب المنصوري ولكن كان منهجه خلافه وهو مراجعة النشر على الأصول وضبط ما لم يضبطه ابن الجزري أو وهم فيه ومن مؤلفاته "عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن"، "بدائع البرهان في تحرير أوجه القرآن"، "إتحاف البررة فيما سكت النشر عنه من العشرة" جميعها للشيخ مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري ولا شك أن هذه المدرسة أقوى وأضبط وأتباعها أكثر وهي التي يعول عليها في التحرير والعزول لأنها حققت وتحققت من كلام ابن الجزري رحمه الله ومنهم:

- العلامة المتولى رحمه الله آخرًا وسبق ذكره إذ كان يقول نحن أزميريون

- الشيخ عبد الله بن محمد الشهير بيوسف أفندي زاده ومن تأليفه "الاختلاف في وجوه الاختلاف" ت ١١٦٧ هـ

- الشيخ السيد هاشم بن محمد المغربي ومن تأليفه "سنا الطالب لأشرف المطالب"، "تحرير طيبة النشر في القراءات العشر"، و "حصن القارئ في اختلاف المقارئ" كان حيا ١١٧٩ هـ

- الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخليجي المتوفي ١٣٨٩ ومن تأليفه "نظم مقرب التحرير للنشر" و "التحبير شرحه"

والشيخ الضباع والشيخ عامر عثمان والشيخ أحمد الزيات والشيخ إبراهيم السمنودي رحم الله الجميع^٣

وكان أقوى من كتب في التحرير هو فرس الحلبة الذي لا يشق له غبار العلامة المتولى رحمه الله وقد عرك المدرستين وجرب المنهجين فزاد خبرة وفي العلم بالتحرير رسوخا وقوة وكان يلقب بابن الجزري الصغير وخاتمة المحققين

^٣ استفتت ذلك من مقدمة الروض للشيخ خالد أبي الجود والشيخ عبد الرزاق موسى في تأملات في التحريرات ومصدرهما الشيخ على الضباع رحمه الله على الجميع

كيف لا وهو صاحب البصيرة واليد الطولى وتحريراته الروض هى التى سارت فى الأمصار مسير الشمس فى رابعة النهار وعليها التعويل وبعبارتها مقصود التأويل فاكتمل به لبنة نشأة علم التحرير فى طرق كتاب النشر، فمن عزم على القراءة بالنشر مؤملا قلنا له أين تحريرات المتولى أولا، فقد كملت به المسيرة وأحكمت به السيرة فى تحريرات العشرة الكبرى المنيرة، وعليها تعويل العاكف فى النشر والباد، وبها ختمت التحريرات قبله وعول عليها المحررون بعده ولم يطر فى الآفاق من سمعنا بعد بنقده أو تعقب عليه بحكمه والفضل لله يؤتية من يشاء بل أصبح سفيرا لمن قبله إلى من بعده فأصبحوا على تحريراته عاكفين وحيال نافذة فهمه واقفين ومن عبارته متكلمين

إلا أنه وواحناه ظهر من لم تغبر يمينه فى هذا العلم بعد من يدعى ذنبية علم التحرير ويريد زلزلة هذا الصرح العظيم متكنا على اختلاف المدرستين ولو أدرك رحم الله والديه لعلم أن الفرق بينهما كالفرق بين الحنفية والشافعية والحنابلة ولعلم أن من أخطأ منهم فعذره فى رفع الملام عن الأئمة الأعلام ولعلم أن منزلة المتولى فى التحريرات كمنزلة الألبانى الآن فى تحقيق الحديث ووجوده لا يمنع من وجود غيره وترجيحه لا يمنع من اجتهاد غيره والحق أحق أن يتبع وشمس الدليل هى مصباح الدياجير وشفاء الجهل إلا أنه كان أقوى حجة وأوضح دليلا وقديما قالوا لمن اختص بذلك

"إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام"

فليُنظر مَنْ أيهم يأخذ أما وأن يزلزل صاحب الدعوى العلم ويطعن فيه من جهة تميمع مأخذه وضعف حجته فلا وكلا وصدق فيه قول القائل

"قد تتكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم"

بل وعليه أن يسلك مسلك هؤلاء العظماء فى البحث والاستدلال والأدب فى الرد ولو كان عنده مسألة ينقلها تخالف فيها قولهم ونقلهم فليأت بحجته خدمة للعلم وللقرآن لا أن يعرض المسألتين عرضا يوحى بالتشكيك فيهما ووجهة نظرى ألا ننظر إليهما على

أنهما نديدين بل الثانية مترتبة على الأولى إذ بعد طول البحث والاستدلال يظهر الدليل والحجة والتحقيق والتصحيح على من سبق

مظاهر صدارة تحريرات المتولى رحمه الله :

أنها استوعبت كل خلاف من النشر ذكره ابن الجزرى رحمه الله بالمراجعة والمتابعة وأعادت صياغته مع ما تخرج من طريقه فى آيته لاعتبار أوجه الجمع فهذه ثلاثة أمور لم تجتمع لأحد قبله

وهذا هو عين التحرير وكان من قبله يحاول جاهدا ذكر الخلاف وربما لم يراجع بل أقصى مع عمل أنه لابن الجزرى تابع، فضلا عن كونه لم يستوعب بعد كل الخلاف حتى أتى رحمه الله المتولى فآتم الغرض وزاد ما قد ذكرت فى العرض من اعتبار أوجه الطريق على مستوى الآيات فحمد الناس به النعمة وأتم الله به المنة

التحريرات على مستوى التيسير والحرز

فقد تكلمت عن دور ابن الجزرى رحمه الله وأنه ذكر التيسير والحرز خاصة بالنقد والضبط والتحرير والتقريب

قلت والظاهر أن من أتى بعده لم يزد على مقالته شيئاً يذكر

- فإما أنه من محررى النشر فقد يذكر تحريراً للتيسير باعتبار أنه من طرق النشر فحسب نحو أحكام الآن في الروض أو قوله في الصراط عن ابن غلبون مع حكم السكت

- وإما أنه تناولها كمرحلة إعادة الكتابة في طيات شرحه للحرز ومع تناوله لها كان مقلداً لابن الجزرى أيضاً ولم يزد شيئاً نحو إرشاد الضباع والوافى للقاضى رحمهما الله - وإما أنه حاول إفرادها بالتأليف ولكنه لم يستوعب أيضاً ولم يخرج عما قاله صاحب النشر بل قد يقصر عن كثير مما ذكره في النشر

بعض مفردات التحرير في العشر الصغرى

ومما ألف إفراداً في تحرير طرق الحرز والتيسير

الفتح الرحمانى للجمزورى كان حيا ١٢٠٩هـ

نظم بلوغ الأمنية لخلف الحسينى

شرح بلوغ الأمنية للشيخ الضباع

حل المشكلات للخليجى

نظم لمحمد الإبيارى

وهذا ما يحضرنى ومع ذلك فكلهم رحمهم الله عالة على كلام ابن الجزرى في النشر ولم أر في مؤلف مما سبق انفراد أو رد

ومع كونهم نقلوا منه فقلما تجد من يقر بذلك في كتبهم فتوهمت أنا أنها كلامهم ولكنى مع المتابعة الدقيقة والمراجعة المستمرة من كتبهم والنشر تفاجأت أن كل ما يذكرونه أصله في النشر فعليه المحك وحوله تدور أفلاكهم فلم يزدوا شيئاً ولم يوثقوا علماً فكانوا كمدرسة المنصوري في تحريرات الطيبة فكنا كما يقول كعب بن زهير:

"مَا أَرَانَا نَقُولُ إِلَّا مَعَارًا أَوْ مُعَادًا مِنْ لَفْظِنَا مَكْرُورًا"

فشمرت عن ساعدى وكشرت عن نواجذى، وأشعلت أنيار الهدى وأدريت آلة البحث فكشفت العجاج عن ساقها، وأضاءت بتوفيق الله أنوارها، واستخرت ربى، وصليت لحاجتى، وتوكلت عليه في خوضى مفازة لا ينجو منها إلا الموفقون من أهل العلم، وركبت مركب أسياذى ممن سبق ذكرهم وقلت في نفسى:

"فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم * إن التشبه بالرجال فلاح"

فثقلت وتململت وكلما ثقلت قلت

ألا يا نفس ويحك قد أراكى * لركب القوم في شر ارتباك

غدا تقضين من جهد نجاكى * وربك لا يضيع به رجاكى

فتعقبت كلام ابن الجزرى رحمه الله ذاته في النشر فضلا عن إعادة النظر فيما قاله الدانى في التيسير والجامع وباقى كتبه - ما أمكننى - والشاطبى في الحرز وكلام أئمة القراءة من زمن ابن الجزرى حتى عصرنا فرأيتُ ثم رأيتُ عجباً واستفهاماً يستعجل جواباً^٤

إنه رحمه الله لم يتكلم عن نصف تحريرات الحرز والتيسير وكان من بعده ليس أكثر من مقلد له ووزيرا فما أكملوا مسيرا ولا وثقوا تقريراً

^٤ قال في الصحاح للجوهري "[جوب [الجواب معروف"

وإني هنا والحمد لله خرجت من ربة تقليد ابن الجزري رحمه الله ووسعت نطاق بحثي بفضل الله وأنا مع ذلك أيضا كنت مقلدا لسيدى العلامة المتولى في الأمور الثلاثة التى ذكرتها لك آنفا في الروض النضير، فما تركت خلفا تكلم عنه الحرز ولا التيسير إلا وفككت عبارته، وحللت إشارته، وعزوت لأصحابه طرقه، وها هو بين يديك، ولكل حق حقيقة، ولكل كلام حجة بريئة، وقد أتجرو وأقول أن مرحلة اكتمال تحريرات الحرز والتيسير بهذا السفر المبارك الذي بين يديك

وهو إن شاء الله تعالى طليعة لكل مريد طالب ونقطة بدء لكل مجتهد باحث، فتحت به في علم التحريرات الأفق، ووضحت به من كلام ابن الجزري كل ما استغلق، وعقبت على قوله، وزدت فيه أضعاف مقالته، لأنه لم يتكلم عن مسائل أخرى كثيرة والحمد لله رب العالمين

ومع ذلك فاعلم رحمك الله أنني نقلت لك في هذا السفر ما عليه اليوم العمل فضلا عن الحجة والاستدلال وذكر ما يجوز وما لا يجوز ونسبت كل قول لصاحبه وبعد الانتهاء من نشأة العلم لا شك تبين لك تعريف التحريرات وعلم التحريرات وسبب نشأته وأهميته وفضيلته وأول من تكلم به ومصادره وإليك البيان

ثانياً: التعريف

ما هي التحريرات؟

لغة

التحريرات جمع التحرير وهو مصدر على وزن التفعيل وفعل حرَّ مزيد ثلاثي بتضعيف العين والمجرد منه مشدد العين واللام فهو إذن حرٌّ و" (حر) الحاء والراء في المضاعف له أصلان:

فالأول ما خالف العبودية وبرئ من العيب والنقص..... والثاني: خالف البرد "أهـ" قلت وعلى المعنى الأول يكون الطيب من الشئ والخالص من العيب والبراءة مما يشين مما يدل على الكمال

وعلى المعنى الثانى يتخرج كل ما فيه سخونة نحو الحرور والكبد الحرى والحرور وكل معانى القوم تدور على هذين لا ثالث لهما كما تابعنا في العين والمفردات المحيط ولسان العرب والوسيط ولا داعى لكثرة الكتابة

اصطلاحاً

ومما ذكرنا في اللغة نعرف أن المعنى الاصطلاحى منوط بالأصل الأول

لأنه لما كان التركيب عيب كان عدمه تجريداً وبراءة

ولما كان الخلط تدليسا وسوءا كان عدمه إخلاصاً وطيباً

قلت والتجريد والبراءة والخلوص والطيب كل هذا في معنى التحرير

° مقاييس اللغة لأحمد بن فارس مادة حرّ

فالتحرير في القراءات يكون بعدم التركيب أو الخلط وتجريد وتخليص كل طريق من الدخيل عليه مما ليس منه سواء رواية أو قراءة وعندما نعرف التحرير تعريفا جامعاً نقول:

هو عدم التركيب أو الخلط في الرواية والتلاوة

ولاداعي للخروج عن حقيقة التحرير فهناك من عرفها بالتفكيح والتعذيب أو التمييز والتبيين أو الإتيان وإمعان النظر أو التدقيق والتمييز والتقويم وهذا إغراب في العبارة وغموض في الإشارة ومع صحة المقصود من الألفاظ ولكن لم يصب كبد الحقيقة وسويداء المعنى

وهناك من عرفه أنه يهتم بالترتيب والتقديم والتأخير في الوجه مع أنه لا علاقة له البتة بالترتيب بل ولا يشترط عند الجمع ترتيب ولا تقديم ولا تأخير

وهناك من خالف فن التعريف فأطال العبارة وأطنب وقال

هو ضبط عزو المرويات إلى الطرق التي وردت منها بحيث لا ينسب حرف لغير من ورد عنه وكل هذا يعنى عدم التركيب وكان يكفيه ذكرها

وهناك من أسماها اختياراً وذلك أبعد النجعة

وهناك من حاول أن يلتزم بسطحية اللفظ اللغوي ولم يدرك كونه فاره المعنى واسع المقصود وأطنب أيضاً فقال

تخليص القراءات المختلف فيها من التركيب و ذلك بنسبة الطرق إلى أصحابها ، و بمعرفتها يسلم القارئ من الخلط و التفريق الممتنعين رواية^٦

ومع اعتذارى لكل هؤلاء فأنا لا أغمر شخصهم فهم أساتذتى ولهم سبق ولكننا في حلبة العلم!!!

^٦ كل هذه الأقوال ذكرها الدكتور أبو الجود في رسالته وبعضها من تخمينه لأصحابها

والعجيب أن جميعهم أغفل وضعية التلاوة والرواية فمنهم من أشار للرواية أو التلاوة عفويا أو أعرض عنهما كلياً .

وهنا لا يدعنا فارس الميدان ولكنه أدلى بدلوه فأصاب برأيه رحمه الله وهو سيدنا وعلامتنا المتولى رحمه الله فقال

"تَخْلِيصُ الْأَوْجِهِ مِنَ التَّرْكِيْبِ" وتساوى ما قررت وهو "عدم التركيب"

إلا أنى لم أذكر كلمة الوجه لأنه محلها لزوماً وإلا فأين سيكون التحرير!! وذلك لأن الأولى فى فن التعريف الفصاحة مع البلاغة يعنى ذكر المطلوب بأقل عبارة

وزيادتى لذكر الرواية والتلاوة والأولى ألا يذكرها ولكن إشارة على موضع التحرير لأن الكثير يظن أنه فى التلاوة فقط ، ولكنه لا يصح فهو أيضاً عند الرواية للنصوص وهذا واضح جلى وضوح الشمس فى رابعة النهار وإلا فما معنى التحريرات التى كتبت على النشر والتيسير والحرز السابق ذكرها ؟ فهذه مرويات حدث فيها خلط كما فعل الشاطبي فى مواضع كثيرة من الحرز واختيارات الدانى فى التيسير فقامت محابر القوم وهبت أقلامهم لتخلص المرويات من التركيب والخلط كما استقامت ألسنتهم منه فالتحرير يكون فى الأداء "التلاوة" وعند رواية النصوص أيضاً

وقد نقول

هو تحديد الطريق المقروء به وأحكامه وتخليصه من الخلط والتركيب بالطرق الأخرى

تعريف علم التحريرات

لا أظن أنه تعرض له أحد بالتعريف من قبل ومن تلمس سبل طلب العلم يدرك أن هناك فرقاً بين الشيء وعلم الشيء ولتدرك المقصود أيها القارئ الكريم أقول لك ، هل الحديث هو علم الحديث؟ أو الفقه هو علم الفقه؟ أو التفسير هو علم التفسير ؟ لا بالطبع وفى الإشارة ما يغنى عن العبارة ولا داعى للخروج عن مقصود بحثنا المبارك

أما كلمة علم فهو مطابقة حقيقة الشيء لتصوره

فيكون معنى علم التحريرات هو علم يختص بدراسة قواعد الأداء بشقيه التلاوة والرواية وانتهى

والقواعد جمع قاعدة وهي الأساس

والأداء يعنى التلاوة للقرآن ، والرواية لنصوصه كيف قرأت

أول من استعمل لفظ التحريرات

ذكر الدانى ت ٤٤٤هـ في أرجوزته المنبهة حال كلامه عن اختيار أبى عبيد

وذاك في تصنيفه مسطر معلل مبين محرر

فاستعمل الدانى "مادة التحرير" فى نظمه هذا حتى لم أعثر له على نحوه في باقى مؤلفاته ومع استقرارى المتواضع فإنى لم أعثر على نص أقدم منه استعمل الكلمة في القراءات ولكن أعيد القول متى سمى هذا العلم "تحريرا" ومن المعلوم أن ابن الجزرى ت ٨٣٣هـ استعمله في نظمه الطيبة فقال

"حوت لما فيه من التيسير* وضعف ضعفه سوى التحرير" فهل هناك أحد استعمل عين اللفظ قبله

نعم استعملها أبو شامة ت ٦٦٥هـ في شرح الحرز في باب الترقيق شرح بيت "أو الياء تأتى بالسكون..." قال:

"فبذلك يتم الغرض في تحرير هذه المسألة"

ومحمد بن أحمد بن عثمان بن قايمار الذهبي أبو عبد الله ت ٧٤٨هـ في كتابه القراء الكبار في بعض تراجمه

واستعمله أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح وهو من طبقة ابن الجزري أول باب المد قال:

"فيستعين بذلك على تحرير مقادير المدود" وأول فرش الرعد قال:

"وتحرير هذا الباب أن نقول..."

تنبيه

من الملاحظ أن ابن الجزري وصف كثير من أئمة هذا العلم بالتحرير في غايته وهم أقدم وجودا من الداني نحو ابن غلبون شيخ الداني وأئمة القراءة كالسوسي وقالون وعاصم وسليم صاحب حمزة وابن عبدوس تلميذ الدوري وابن أبي مهران تلميذ الحلواني وغيرهم كثير ونحن لا ننكر وجود العلم ساعتها وقيامهم به بل هو موجود من عهد النبوة ولكن نحن نتكلم عن أول من اصطلح على أنه علم التحرير أما ابن الجزري فإنه من علماء القرن الثامن والتاسع الهجري وهذا وصفه لهم ولكن المقصود هل هؤلاء ممن ذكرهم تناولوا هذه التسمية كالداني هكذا وهو من علماء القرن الخامس ؟

الظاهر مما سبق أن استعمال اللفظ بمشتقاته كان موجودا ، وأول قوة لظهوره كان مع مرحلة التدوين والكتابة لأنه وقت ظهور الجمع فكان هذا ادعى وقت لظهوره أيضا أعنى كما في عبارة الداني وهو من علماء التدوين بل وصاحب طريقة في الجمع وهي الجمع بالحرف

ولكن اصطلاح اللفظ على العلم دون غيره فلا شك أنه كان متأخرا بعدما قويت شوكة العلم بانتشار الجمع والتدوين وتعدت له قواعد فتكاثر التسمية له بالتحرير حتى لصقت به دون تحديد أحد معين لمسماه فليس كعلم العروض مثلا سمي على يد معين كالخليل ولا أصول الفقه سمي على يد الشافعي أو النحو نسب لمعين

والخلاصة

أقدم نص استعمل الكلمة - في ظني - هو الداني في أرجوزته

أما أول من اصطلح عليه للعلم فهو غير معلوم أو ليس شخصاً بل حقبة معينة قبل ابن الجزري رحمهم الله تعالى ولعلها في فترة التدوين والله أعلم

عمل المحرر

والمشتغل بعلم التحريرات سواء على مستوى الأداء أي التلاوة والقراءة بها أو النقل أي روايتها ومعرفة نصوصها يسمى محرراً، ولتعرف المقصود يجب أن تعرف دور المحرر وهو:

١- معرفة الأداء الصحيح

وهو قراءة القرآن بلا تركيب ولا خلط بين الطرق والروايات وهذا مطلوب وجوباً في القراءة سواء بمقتضى النشر أو التيسير والدره والحرز والتحرير

وهذه تحريرات أدائية تختص بتحديد الأداء المطلوب سواء المنقول بالطرق أو بالقياس على غيره ولا يعرف هذا الأداء باللغة كونه قوياً أو مشهوراً بها بل هو النقل بالطرق الصحيحة ولو كان الوجه ضعيفاً لغة أو بقياس جلي عليه مثل أوجه بدل ورش وما يلزم كل وجه من أحكام ومثال القياس أوجه وقف حمزة في شركاء وورش في مآب وفي النشر قال رحمه الله

"إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله ولا ينبغي رده لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي كمثّل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء وفي إثبات البسملّة وعدمها لبعض القراء ونقل (كتابه إنى) وإدغام (ماليه هلك) قياساً عليه وكذلك قياس (قال

رجلان. وقال رجل) على (قال رب) في الإدغام كما ذكره الداني وغيره ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً مع أنه قليل جداً كما ستراه مبيناً بعد إن شاء الله تعالى" اهـ

ولمكي:

" فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود، وقسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب، وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكن قسته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل" اهـ^٧

وهذه المعرفة تكون بمعرفة القواعد وإحكامها وأكثر ما يكون في تحريرات النشر لكثرة القواعد والأحكام وتواردها في الآية الواحدة فمثلاً قوله "هدى للمتقين" فمع قصر المنفصل هاء السكت وعدمها ومع التوسط عدمها فقط

أما التيسير والحرز فأحكامه بسيطة وطرقه معدودة فقلما تجد آية لا بد فيها من ملاحظة عدم التركيب لقلة القواعد نحو مثلاً ورش عند اجتماع البدل واللين وذات الياء أو قالون في التوراة مع ميم الجمع والمد المنفصل وهكذا فهي آيات معدودة

٢- معرفة الأسانيد

يقوم المحرر بعزو القراءة للطريق الخاص بها حتى لا تختلط بالطرق وهي تفيد القارئ في النقطة الأولى عندما يقرأ على الشيخ إذ يحرم الخلط والتلفيق والكذب وهذه تحريرات إسنادية يرد فيها كل حكم لأصله من الرواية وعزوه لطريقه من الأسانيد وهذا الدور أكثر ما يكون في تحريرات الحرز والتيسير أما في النشر فابن الجزري كفانا مؤنة العزو إلا أن يكون غفل أو سها وهذا نادر فيتولى الأئمة بعده

^٧ آخر التبصرة لمكي بن أبي طالب

العزو وتوثيقه وقد ألف في العزو الشيخ المنصوري والشيخ المتولى رحمه الله والشيخ رضوان المخللاتي رحمه الله .

٣- بيان الأوجه الجائزة والممتعة لأن هناك أحكاماً لا يمنعها كونها خلاف الطريق لا بل لأنها خلاف القواعد نحو "قل ءأنتم" و"قل أؤنبئكم" و"هؤلاء" وقفاً عند حمزة و"ءالآن" عند ورش ونحو "هؤلاءإن" عند من يسقط أو يسهل الأولى وكل ذلك آت في محله إن شاء الله تعالى ذلك كله ليتحقق عدم التركيب

فالقارئ بالتحريرات يسمى محرراً

والمشتغل برواية التحريرات يسمى أيضاً محرراً

ثالثاً: سبب نشأة العلم

إذا عرجنا على تاريخ علم التحريرات نجده مر بنقاط حرجة دعت لظهور هذا العلم وهي

(١) ظهور التدوين للقراءات وذلك لأن العالم المدون كان يجمع في الكتاب الواحد الروايات العديدة والطرق الكثيرة عن كل راو فهذا القرب أدعى للخلط والتدليس ولا شك وجل من لا يسهو

(٢) ظهور الجمع عند التلاوة وكان هذا أشد دعوة للتركيب لكثرة الأوجه وتواردها على لسان القارئ وتدافعها على ذهنه عند استحضاره فإن لم يكن يقظاً وقع في المحذور وبالفعل عند إعادة التدوين للكتب وهي مرحلة ما بعد التدوين مباشرة بدأ أهل العلم بالتنبيه البسيط في غمار شروحهم وكلامهم

(٣) زيادات الدانى على طريقه في التيسير ثم زيادات الشاطبي على التيسير في الحرز (٤) ظهور كتاب النشر وعمل ابن الجزرى رحمه الله فيه كان أشد دعوة لظهور علم التحرير لأنه خلط طرق كتاب على طرق آخر ومرويات كتاب على آخر

(٥) تنبيه ابن الجزرى القوم على خطورة الخلط ولفت الأنظار لأن عمل ابن الجزرى رحمه الله في النشر مع جودته ومجهوده ولكن مع الحذر من التركيب فلزم معرفة التحرير بل وهي دعوته كما نقلنا من كلامه

(٦) محاولات ابن الجزرى رحمه الله في كتاب النشر لتحرير الحرز و التيسير شحذت هم العلماء في استكمال المسير

رابعاً: أهميته

ترجع أهمية التحرير إلى أمور

- (١) صون القراءات من التلبيس والتركيب والخلط والتحريف
- (٢) صون الرواة من التلفيق والكذب عليهم
- (٣) التأهل للقراءة بمقتضى التيسير والحرز والدره والتحرير والنشر لأن هذه الكتب لا يصح تناول القراءة منها لأنها كتب معرفة علمية لا معرفة أدائية والثانية مكانها فى كتب التحريرات لأنها مفصلة لما أجملت ومبينة لما أشكلت ومقيدة لما أطلقت
- (٤) معرفة الخلاف الواجب والجائز فلا يقع القارئ في المحذور فيقصر ولا يتكلف ما ليس عليه بل لازم فيبالغ
- (٥) معرفة الأوجه الممنوعة حال القراءة فلا يقع في المحذور فقد تسوغ له كتب المعرفة العلمية أوجه تفرضها عليه من المعرفة كأوجه حمزة وقفا في هؤلاء ولين سوءات مع البديل عند ورش ولكنه لن يعرف الممنوع إلا من كتب التحرير
- (٦) خروج القارئ من حد التقليد في القراءة لحد العلم والاستدلال ولذلك أثره في العمل فأجر المجتهد أجر إن أخطأ وأجران إن أصاب أما المقلد فأجره أجر الإجزاء والفرق بينهما هو العلم فسبحان من فاضل بالعلم بين عباده ولو كانوا في العمل سواء "قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون" الزمر
- (٧) الإسناد شرف المؤمن وخصيصة الأمة وعلم التحريرات يصون الإسناد من الضياع لأنه يرد كل قراءة لطريقها

خامسا: فضيلته

(١) شرف التأسي بالأئمة من السلف في القراءة ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها كما قال الإمام مالك

(٢) طلب الاتقان في القرآن وقد قال نبينا صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"

(٣) العلم بالتحريرات أشرف العلوم ويكفى صاحبه فخرا أنه قال صلى الله عليه وسلم "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"

(٤) والاشتغال بالعلم يرفع درجة العبد عند ربه دون باقى الخلق

قال تعالى "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

وقال تعالى "قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون" فما بالك بأشرف العلوم وأرقاها منزلا عند الله

قال تعالى "ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون" الأحقاف

(٥) لاشك لاشك أن المحرر من المهرة بالقرآن لأنه لا يلفق ولا يدلس ولا يحرف في قراءته فهو يبحث عن الضبط ويدقق في العزو منعا للخلط فكان أولى بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم "الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة"

(٦) يعرف علم المرء بقدر معرفته بدقائقه ولطائفه وانفراداته وفرائده دون أقرانه وعلم التحريرات هو علم الدقائق واللطائف والفرائد والانفرادات وهو يعدل في علوم الحديث علم العلل فلا يصل إليه غير جهابذة الحديث والراسخون في العلم بشهادة الأئمة وكذلك علم التحريرات في القراءات لتعويله كلياً وجزئياً على معرفة الأسانيد وعلل القراءة

سادسا: أول من تكلم به

سبق وذكرت ان الأوليه تختلف من حيث الوجهة

- فأولية تلاوته كان للحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم

- وأولية كتابته كانت في عهد التدوين

- وأولية استقلاله كانت على يد ابن الجزرى رحمه الله

- وأولية كماله كانت على يد العلامة المتولى رحمه الله

سابعا: مصادر التحرير

التحريرات وإن كانت تمثل الاجتهاد في بعضها ولكنها في الأصل هي عملية تفكيك لكتب الرواية التجميعية في عهد التدوين وردها لحالتها الأحادية حسب الطريق فتقوم بتفريده وتمييزه عن غيره ولما بُنيَ عليها القراءة فإنها أيضا تحصين للأداء من التركيب والتدليس وتجريد أحكام الطريق في القراءة من خلطها بطريق آخر لذا فمصادر التحرير كالتالي:

(١) الطرق والروايات في مظانها فنحن مثلا لو بحثنا عن تحرير "نعما" التي ذكرها في الحرز نرجع إلى أصل الكلام الذي أخذه الحرز وهو التيسير ونرجع إلى مرويات الدانى التي ذكر فيها طرقه وهو الجامع مثلا والمفردات والموضح وهكذا استيثاقا من صحة العزو للسند

وكذلك على مستوى النشر نراجع حكمه المذكور في كتابه الذي أخذه منه وطريقه الذي عزاه إليه في هذا الكتاب

(٢) كتب التحريرات المستقلة نحو الروض النضير والفوز العظيم وبدائع البرهان وعمدة العرفات في النشر وبلوغ الأمنية والفتح الرحمانى في التيسير والتحبير والحرز

٣) كلام الأئمة المتناثر في كتب القراءات فمن عادة شراح الحرز مثلاً أو الطيبة التعليق والتعقيب على الحكم إن كان فيه تحرير

ويبقى سؤال وهو هل يختلف المحررون؟

وقد حاول البعض الجواب على هذا السؤال ولكنه لم يحسن الرمي!!

قلت وذلك حسب نوع الخلاف هل هو واجب أم جائز

فإن كان من الخلاف الواجب

فمستحيل أن يختلفوا إن ساروا على خطى البحث العلمى الصحيحة وذلك لأن الخلاف الواجب مبني على طرق وأسانيد واضحة جلية لا تقبل الخلط لذلك هو واجب وإن حدث فاعلم أن هناك خلل ما في برنامج البحث عند أحدهم لأن كل حكم له طريق يعزى له ورواية ينزع منها وكتاب مردود عليه وأصل يرجع إليه فإذا حدث الاختلاف فلا شك أن الخلل ليس في اختلاف الحكم بل في فهم المحرر أو سهوه أو نقص أدواته التي بين يديه

فمثلاً لو اختلف الروض عن النشر في مسألة ما فلا بد من معرفة مخرج الكلام لكل منهما ليعلم من أين أتى الاختلاف ولا محالة موجود مخرجه ومصدره وسببه وأنا لا أتكلم كلاماً فلسفياً ولكن من منطلق قراءتى وإقراى وبحثى واستقراى لذلك ينبغي التعرف على أسباب اختلاف المحررين فأقول:

أسباب اختلاف المحررين

١ = فقد يرجع الاختلاف لكون طريق هذا خلاف طريق ذاك وهذا هو ما يحدث غالباً ونحن بصدد تحريرات الحرز أمثل لك بنحو أوجه التوراة مع ميم الجمع والمد المنفصل لقالون وراجعها في هذا القسم وأنت تعلم كلامى جيداً

٢= أو أن أحد التحريرين هو الطريق والثاني اختيار كما عمل الداني كثيرا في التيسير وسيأتى مثاله

٣= أو أن كليهما من الخلاف الجائز نحو اختيار النشر والشاطبي مذهب المرتبتين في المد وغيرهما بمذهب التفاوت فلا يقال ساعتها أنه اختلاف لجواز كل

٤= أو أن النص الأصلي حدث فيه تصحيف وتحريف فاختلفت المعرفة به وهذا كثير

٥= أو أن أحدهما نقله محرر^١ ما تقليدا والآخر ذكره محرر^٢ بحثا وتحريرا فيخيل للمقلد الاختلاف وهيهات وهذا واضح في مسائل كثيرة نحو من يزعم الاختلاس في يعدكم ويعظكم مع أن الناقل ومع رسوخ مكانته ولكنه مقلد، فتوهم الأتباع أصلية النقل فأصبح وهم الباطل مجسما لمكانة الناقل

٦= أو أن الأدلة لم تكن كافية في يدي صاحب التحرير المرجوح

أما إذا كان الخلاف جائزا فلا إشكال نحو أوجه العارض للسكون ووقف حمزة على الهمز

الطريق القويم للوصول للتحرير السليم

والطريقة المثلى للوصول للحق والصواب والتحرير الصحيح لا يتأتى البتة إلا بمنهج الاستقراء لكل نصوص الحكم الأصلية من مظانها المروية مع أسانيد المعزوة فإذا حصل ذلك استطاع المحرر الوصول للحكم السليم ونستطيع القول بأن صاحب هذا المنهج كالمقول فيه "قطعت جهينة قول كل خطيب"

وأنت إذا اطلعت على تحريراتي تلك سيتضح لك كل مقالى هذا والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله أما أن أبحث عن المسألة في كتاب ناقل لها بل قد يكون نقلا عن نقل ونترك الأصول فهذا أدعى للفشل وزيادة الجهل والتقليد ولا حكم للمقلد ولا توجيه

هل كل ما يكتب في مصنفات التحريرات تحريرات؟

والجواب لا وإن كان يندرج جملة تحت مسماها

* بل منه ما هو بمثابة تنبيهات من المحرر حتى لا يختلط على الطالب شيئاً مما قاله المحرر وما أكثر التعليق بهذه الكلمة من ابن الجزري رحمه الله تعالى في كتاب العظيم "النشر في القراءات العشر"

* ومنه ما يسمى بالفائدة وهو بعض الاستنتاجات اللازمة للتحرير والناجئة عنه قد لا يعرفها البعض فيقوم المحرر بإظهارها لتعم الاستفادة ويسهل على معرفتها الطالب

* ومنه أحكام توصف بكونها "تعديلات" وهذا من اصطلاحي الشخصى ونعنى بها إصلاح عبارة المؤلف فقد لا يوفق المؤلف فى عرض الحكم، حكمة من الله فسبحان من له الكمال وحده نحو الشاطبي رحمه الله في أحكام الهمز المكرر أو في طريقة عرض هاء الكناية وموضع شتى

* ومنه أحكام توصف بأنها "تعديلات" وهذا من اصطلاحي الشخصى أيضا وهى ليست إلا بيان لعدد الأوجه الجائزة والممتنعة بناء على قواعد يقاس عليها ومفاد العلم بها هو معرفة الأوجه وزيادة العلم بها وسعة الأداء وهى من الخلاف الجائز والوجه الواحد منها يجزئ عن باقى الأوجه وربما يرغب المقرئ الطالب على أدائها كلها للتعليم والمهارة والعلم فإن أمن عليه المقرئ لم يرغبه

قلت نحو ما مثلت به قريبا بـ "هؤلاء" و "قل أُنبيئكم" لحمزة وأوجه "آلآن" لورش وغيرها والله المستعان

درجة المسائل التحريرية

المسائل التحريرية ليست على رتبة إسنادية واحدة فمنها مسائل متفق عليها ومسائل
اختلفوا فيها

أما المتفق عليها

فلا يجوز خلافها إجماعاً ومتى أدرك القارئ حكمها وجب عليه العمل بها

أما المختلف فيها

=فإما أن الخلاف ضعيف وأحد القولين خطأ وعلمه جمهور المحررين المجتهدين
فينبغي الحيدة عنه ولا يجوز العمل به ويعذر من عمل به حتى يعلم وتقام عليه الحجة
وإلا وقع في الحرج وذلك بتبليغه أن المحرر فلان اطلع على المسألة وذكر مصادره
وأن هذا القول الذي تأخذ به عن الشيخ فلان أخطأ فيه ورد عليه ولم يجب أو يجيب
عنه أحد من أتباعه فإن تعصب وجهل وأصر وجادل وقع في الحرج

=وإما الخلاف بينهما قوى فينظر بينهما بوسائل الترجيح المعتمدة لينظر أيهما أحق
بالعمل والأداء لا مجرد التعاطف والميل والعصبية . والعبرة في هذا المقام بصاحب
الحجة والدليل والأداء المتطابق مع الدليل لا الدعوى.

أمثلة على أدوات الترجيح

فإن قال كلا منهما أنا رأيت هذا في كتاب كذا وقال آخر وأنا سمعت من فلان أنه من نفس الكتاب قدم الرأى

ومن ذكر اسم العالم فقط قدم من قدم اسمه وكتابه لأنه قيده بالكتاب فزاد علما ولعل الأول رآها للعالم من غير الكتاب المقصود

أو أن أحدهما تبنى الرد على الآخر وهذا لم يرد عليه وسكت فالحجة تكون مع المحتج الناقض أكثر من المحتج فقط

أو أن أحدهما كان أكثر مصدرا وموازنة بين الأقوال فقيّد المطلق وبيّن المجمل وخصص العام

وكل هذا يتصف به الإمام المتولى رحمه الله عمن سبقه حتى في ما خالف فيه ابن الجزرى رحمه الله نفسه والعلم عند الله تعالى

= وإما الخلاف بين القولين متساو الطرفين وكلا الحجتين في درجة واحدة فعندها يجوز العمل بأيهما شاء ويكون من الخلاف الجائز وذلك لعدم التناقض في كتاب الله تعالى بل كلا له توجيهه كقراءة المد وعدمه والياء والتاء في نفس الفعل

ثامناً: ثمرته

وثمره التحرير هو تجنب القراءة التركيب أو الخلط

تعريف التركيب و الخلط وحكمهما

التركيب هو مزج قراءتين متضادتين وهو يحرم إجماعاً نحو من يأخذ من قراءة المكي نصب آدم ومن قراءة الباقيين نصب كلمات أو من قراءة رسالته الأفراد عن الجماعة وكسرها عن ابن عامر وقد أجمع أهل العلم على حرمة التركيب مطلقاً سواء في مقام الرواية أو غيره، قال في النشر

"إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَرَتِّبَةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنَعٌ تَحْرِيمٌ، كَمَنْ يَقْرَأُ فَتَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، أَوْ بِالنَّصْبِ آخِذاً رَفَعَ آدَمُ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَفَعَ كَلِمَاتٍ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَحْوَ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الرَّفْعِ، أَوْ عَكْسَ ذَلِكَ، وَنَحْوَ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ وَشَبَّهَهُ مِمَّا يُرَكَّبُ بِمَا لَا تُحْزِرُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ" اهـ

والخلط هو تنويع الطرق في حال الرواية والإسناد كأن تجلس أمام المقرئ لتقرا بحفص من الطريق التيسير فإذا بك تقصر أو تقرا لورش فإذا بك تسكت لحمزة وهذا في مقام الإجازة فنتبه وقد أجمعوا على حرمة أيضا لما فيه من التلبيس والتدليس والكذب في النقل والرواية قال في النشر

"وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّا نَفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ مَقَامِ الرَّوَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ قُرَأَ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الرَّوَايَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرَّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدَّرَايَةِ" اهـ

أما الخلط في غير الرواية فاختلف فيه أهل العلم بين مانع ومجوز، وممن منعه مطلقاً الإمام النووي رحمه الله قال:

"إن ابتداء - يعني القارئ - بقراءة أحد القراء فينبغي أن لا يزال على القراءة بها ما دام الكلام مرتبطاً، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة أخرى من السبعة، والأولى دوامه على الأولى في هذا المجلس".

وقال أبو عمرو ابن الصلاح في آخر جوابه عن السؤال الذي ورد من العجم: وإذا شرع القارئ بقراءة ينبغي أن لا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلق بما ابتداء به، وما خالف هذا ففيه جائز، وممتنع وعذر المرض مانع من بيانه بحقه والعلم عند الله تعالى". اهـ

والسكاوي في كتابه جمال القراء:

و"خَطَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ خَطًّا". اهـ

وهناك من كرهه، قال الجعبري:

"وَالْتَّرَكِيبُ مُمْتَنِعٌ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ إِنْ تَعَلَّقَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَإِلَّا كُرِهَ" اهـ

ولكنه رد ابن الجزري رحمه الله هذا المنع بالجواز قال في النشر "وَأَجَازَهَا أَكْثَرُ الْأُيَمَّةِ مُطْلَقًا وَجَعَلَ خَطًّا مَا نَعِيَ ذَلِكَ مُحَقَّقًا"

وصرح بجوازه في المنجد ولكنه يفرق بين العالم والجاهل، قال في المنجد

"لا يخلو إما أن يكون عالما أو جاهلا، فإن كان فعيب وإلا فغير الأولى" اهـ.

وقال في النشر

"وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ النَّقْلِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّلَاوَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ لَا مَنَعَ مِنْهُ وَلَا حَظَرَ، وَإِنْ كُنَّا نَعِيبُهُ عَلَى أُيَمَّةِ الْقِرَاءَاتِ الْعَارِفِينَ بِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ مِنْ وَجْهِ تَسَاوِي الْعُلَمَاءِ بِالْعَوَامِّ لَا مِنْ وَجْهِ أَنْ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ" اهـ

وحجة ابن الجزري رحمه الله في جوازه هي كما قال من النشر:

"إِذْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ تَخْفِيفًا عَنِ الْأُمَّةِ، وَتَهْوِينًا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِمْ قِرَاءَةَ كُلِّ رَوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ وَانْعَكَاسُ الْمَقْصُودِ مِنَ التَّخْفِيفِ وَعَادَ بِالسُّهُولَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ، وَقَدْ رَوَيْنَا فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: (لَيْسَ الْخَطُّ أَنْ يَفْرَأَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ، وَلَكِنْ أَنْ يُلْحِقُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ)" اهـ.

ثم ذكر جملة من الأحاديث التي تبين أن القرآن نزل على سبعة أحرف مستدلاً بهذه السعة الواردة على جواز الخلط ما لم يترتب إحداها على الأخرى أو في غير مقام الرواية

قلت والأحاديث لا علاقة لها بحكم الخلط والتركيب البتة ولكنه أوردها كأنها دليل وانساب منها لينتقل للكلام عن الأحرف السبعة، وأثر ابن مسعود رضى الله عنه لم يتعرض للخلط فهو مجمل

ولكن تفصيل ابن الجزرى رحمه الله فى محله إن نزلناه على الكلمات الفرشية لتباعد ما بينها وعدم ارتباطها ببعض

أما فى الأصول حيث أفتح مرة وأميل أخرى وأدغم مرة وأظهر أخرى وأغلظ مرة وأرقق أخرى ففيه نظر لشدة التباس الأصول بالقرآن ولتقارب ما بينها فهو ولا شك مشين بالتلاوة ومعيب فى الأداء ولو فى التلاوة العامة ولو لم تترتب إحداها على الأخرى ، والدليل هو :

أنه مخالف للحكمة العامة من نزول القرآن على سبعة أحرف

ولأنه لم يثبت هذا الخلط المشين فى الأداء لا عن رسول الله ولا الصحب الكرام بل كان يقرئ كل وفد يأتيه بلسانه لا محالة فمن كان يميل أمال له كل قراءته ولو كان يفتح فتح له كل قراءته ولو كان يغلظ أو يرقق أو يدغم وهكذا فالقول بهذا الخلط فى الأصول بعيد جدا

ولأنه لا يسوى بين التلاوة الواحدة فى الأداء كما ذكر النووى وابن الصلاح فنافى نعمة استقامته من الاعوجاج قال تعالى "الحمد لله الذى انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا" وقال "قرأنا عربيا غير ذى عوج"

أما فى الفرش فجائز لعدم ارتباط الكلمات ببعضها كما ذكرنا

أحوال الخلط والتركيب وحكمها

فهذه ثلاثة أحوال وهى:

التركيب وهو محرم

الخلط فى الرواية وهو أيضا محرم

الخلط فى غير مقام الرواية مختلف فيه فجوزه ابن الجزرى مطلقا ومنعه آخرون مطلقا ورأى الشخصى هو التفصيل بين الأصول والفرش

قلت وعلى القول بجواز الخلط فى غير مقام الرواية فإنه يشترط فى القارئ :

- العلم بما يخلط من تلك الروايات لا كما يقول بعض الجهال ضع تاء مكان الياء تكن قراءة

- الورع والخوف ليرتدع إن أخطأ ولا يقول فى القرآن بغير علم وقد سمعت بعض من يشار له بالبنان يشدد المكرمين من يس فلما روجع لم يجد مخلصا إلا أن يكذب ويقول هى قراءة وكان على ملاء من رؤوس الأشهاد، وآخر سمعته يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فى مكان عام فقال له واحد اتق الله فرد كاذبا إنها قراءة لحمزة، ألا فليتنق الله أقوام فى كتاب الله ولا يتخذوا آيات الله هزوا أما الأول فهو كمثل الضالين والثانى كمثل المغضوب عليهم علموا وأخفوا علمهم أو ممن شبه إبليس ممن آتاهم الله العلم فتكبروا

- وألا يكون مثيرا للفتنة فارضا على الناس رأيه وذلك كما يرى فى بعض المساجد يظهر بعض الجهال وأنصاف العالمين بهذا الشأن ويتصدر فى المحراب مستغلا جهل الناس بما يقرأ ثم يكبر ويشرع فى العجن لا سامحه الله فيجرى الدهما والحمقى على كتاب الله تعالى

- ويشترط أن يكون حاجة أو ضرورة أو مصلحة لأنه لا يجوز الخروج على قراءة البلد الذي فيه لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، والضرورة كأن يبين للناس الإمالة التي ينكرونها جهلاً أو إدغامات السوسي أو تاءات البزي للمعرفة أنها قرآن يتلى

- ويشترط أن يكون على وجه البيان تفاضل القراءة وإظهار الحكمة كما في اختيارات علمائنا لا على وجه الهوى والتحكم والتشهي بما لا يفيد وهذه الشروط إن كان على ملاء من الناس

أما منفرداً فله ما يجوز من خلط بلا تركيب لا نفراده وبلا شروط، والحمد لله رب العالمين

موقف القارئ من التحريات

التحريرات بمفهومها السابق هي رد الوجه لأصله المنقول عليه دون خلط أو تركيب فمن أراد القراءة بالقراءات وهو مبتدئ فهو المقلد في التحريات ممن لا يحسن النظر والفهم في عزو الطرق والنظر في الأصول ممن يقرأ على يد شيخ جاز له تقليد شيخه فيما يأخذ ونحو هذا عليه أن يلتزم بأدب التقليد ولا ينكر على مخالفه أما من بلغه الحجة على النحو السابق فلا يصح له التقليد

ولا يجوز أن يقرأ بالقراءات إلا بالضوابط المذكورة السابق ذكرها ومن عجز فعليه أن يقرأ القرآن ولو بطريق واحد عن الراوي المشهور من القراء العشرة عنه ليؤدي ما يجزئ عنه في تلاوة القرآن كالرواية المشهورة اليوم في الامصار وهي رواية حفص

تاسعا: حكم التحريرات

قد تبين لك مما سبق ثمرة التحرير ومن عمله ووظيفته تعرف حكمه

- **فإن كان يعالج التركيب** فهو واجب لازم مطلقا وتاركه يقع في الإثم وإن قائله يتألى على الله في أحكامه ويدخل في قوله تعالى

"إنما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون" الأعراف

فهو أعظم جرما ممن يأتى الفواحش ظاهرها وباطنها والآثم والباغى بل والمشرک كما رتبت الآية أصحاب المعاصى فبدأ بالأصغر للأکبر

- **وإن كان يعالج الخلط حال الرواية** فهو واجب ولازم أيضا لما فيه من الكذب والتدليس على الآئمة ولا يكون المؤمن كذابا وقال تعالى "إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون"

- **وإن كان يعالج الخلط خارج الرواية** فهو مكروه ومعيب في حق المتخصصين لجناح العلم والقدوة بين الناس ومباح للعوام كما ذكر ابن الجزرى رحمه الله

- **وإن كان في الأوجه الجائزة** فهو جائز أيضا ولا حرج فيه

منكرو التحريرات

فى الحقيقة لَكُمْ أز عجنى إذ سمعت ذلك أعنى أن هناك من يرد التحريرات وذلك ومع الشعور بالأسى ظهر فى القرن الماضى بعض من نجلهم ونحترمهم وكان فى عبارتهم مغمز للتحريرات وكأنهم يردونها وهذا ما فهمناه من كلامهم نحو الشيخ القاضى وهناك من زعم كذاك الشيخ محمد محيسن وهناك من ألحق بهم والدنا شيخ المقارئ السابق الدكتور المعصراوى والحياء يجعلنى أحزن - لا أسكت - بل أحزن والعجيب أن كلامهم هذا عواره بين ورده جلى لأمر منها:

- أنهم لا سلف لهم البتة بل هذا رأى مخترع منهم منذ أربع عقود فقط تقريباً لا أعلم لهم شيوخاً فيه بل ومن قرأوا عليهم من أهل التحرير

- وأن لهم مؤلفات تقرر بتحريرات الحرز والتيسير فالقاضى تكلم عن كثير من تحريرات الحرز فى شرحه الوافى والبدور وكذا الشيخ محيسن فى تأليفه حول الحرز والتيسير وفضيلة الدكتور المعصراوى فى ختماته ، فلم قالوا ذلك إن صح أنهم قالوه ؟

قلت والظاهر أنهم يقصدون تحريرات النشر خصوصاً مع أن النشر أحوج من الحرز للتحريرات لكثرة طرقه وقواعده وأحكامه المركبة مع لزومها حال التلاوة منعاً للتركيب والخلط والتدليس والكذب على الأئمة وقد ذكرت دور المحرر وأهمية التحريرات وحكمها فكيف يخالفون ذلك ! نعم قد تكون دعوى عليهم أو لم يفهم قصدهم لأن لهم نصوص تؤكد كذب هذه الدعوى عليهم أما من التيسير والحرز فلا أعلم أن أحداً تكلم عنها بالنقد لذا فاعلم رحمك الله أن الكلام هنا والرد على من ادعى أن هناك بعض شيوخ القراءات يرد تحريرات الطيبة وسأنقل لك النصوص عن هؤلاء الشيوخ

قال الشيخ محيسن في الهادى شرحه على الطيبة

"لن أتعرض لتحرير القراءات، أو ذكر طرق القراء، لأن ذلك يفوت على دارس هذا الكتاب فهم المقصود من الشرح، علما بأن تحريرات القراءات، وطرق القراء، لها مصنفات خاصة فليرجع إليها من يريد." اهـ

والظاهر من هذا النص عدم افكار لها بل إن الشيخ أطال الله بقاءه في طاعته له وجهة نظر خاصة وخطة في وضع كتابه

والشيخ عبد الفتاح القاضى قرأ على السمنودى حتى النساء من الطيبة ومعلوم أن السمنودى علم من أعلام التحريرات رحم الله الجميع^٨

والدكتور المعصراوى سمعته يقرأ من الطيبة محررا وعلى الشيخ الجماجمونى من الطيبة محررا أيضا

فأين هذه الدعوى من هؤلاء المشايخ

- والأشد على النفس من هذه الدعوى أنهم خالفوا إجماع القوم على حرمة التركيب والخلط فى الرواية فإن كل الأئمة أطلقوا المنع وهذا إجماع ومن كان يجوز كابن الجزرى إنما استثنى حالة الخلط فى غير الرواية فقط وخرقهم للإجماع محذور

ومع إعظامى لهم وتقديرى لجهودهم فى العلم ممن أطلق هذه الدعوى ولكن الحق فى قلوبنا أعظم وكل الأدلة عليهم ولا حجة لهم

ولعل القصد الحسن والنية النبيلة هى التى حملتهم على ذلك لما رأوا صعوبتها وقلة طلاب النشر فتساهلوا

قلت التساهل يكون فيما أباحه الدين أو لم يعزم عليه بالوجوب أو الحرمة يعنى فى المكروه والمستحب وإنما مثل فتواهم هذه كمن يحل الخمر لهوى الناس فيها نعم إذ

^٨ ذكره المزروعى فى ترجمته من رسالته فى الدكتوراه

كيف سيقراً الطالب وهو يدخل أحكام الطرق فى بعضها ويلبس بعضها بعضاً ويركب ما لا يحل وكل ذلك بسبب ترك التحرير

- وأخيراً اعلم رحمك الله أن ترك التحرير هو عين تحريف القرآن وكفى به حرجاً وإثمًا
- وهو عين مخالفة السلف والخروج على هديهم
- وهو محدث وبالإجماع ولا يحل الخروج على أقوال الأئمة وليس من أقوالهم ترك التحرير وهذه قاعدة أصولية
- ولا أصل لهم أو دليل يرجع له

مبحث في: أسانيد القراءات العشرة الصغرى التى تحرر

وهذا مبحث خطير لأن عدد أسانيد التيسير واحد وثلاثون سنداً منها خمسة عشر سنداً فقط للتلاوة والأداء وقرأ بها الدانى فهى المعول عليها فى التحرير للدخيل عليها من الأحكام ولأهميتها هى التى نقلها ابن الجزرى فقط فى النشر من باب أسانيد الأداء فتنبه ويبقى ستة عشر سنداً للرواية للنصوص ونقل الأحكام فهى أسانيد علمية لا تقيد فى التحرير والتقريب بل ويتنزل عليها حكم إجازة المحدثين

أما عدد أسانيد الدرّة ثلاثة عشر سنداً منها سبعة للتلاوة هى التى عليها التحرير والتلاوة والأداء

ويبقى ستة للرواية ونقل الأحكام ولا تقيد البتة التلاوة فى شيء

وقد تناولنا معنى أسانيد تلاوة وأسانيد رواية ونقل نصوص فى الجزء الأول من الكتاب وهو تحليل أسانيد العشرة الصغرى وعوداً سريعاً حتى لا ننسى فأقول

أسانيد التلاوة هى المتصلة بالقارئ وتناقل بها التلاوة حتى النبى صلى الله عليه وسلم

وأسانيد الرواية هى التى تعلم بها النصوص ودرس بها فقط ومثال على ذلك نحو معاهد القراءات فلو أسند المدرس طالبه لتعليمه له فلا يحل للطالب أن يقرئ بها

وكان من عادة الأئمة نحو ابن الجزرى والدانى وغيرهما رحمهم الله يذكرون النوعين من الأسانيد فى مصنفاتهم فيصدرون ما تعلموا به بقولهم حدثنا أو أخبرنا ويصدرون ما قرأوا به بقولهم وتلوت أو قرأت بمضمونه وهكذا

وعوداً أقول أسانيد التلاوة هى الأسانيد التى عليها التحرير والكلام لأنها التى يقرأ بها لا غيرها لذا فإن ابن الجزرى رحمه الله أخذها برمتها من التيسير أعنى الخمسة عشر سنداً ووضعها فى النشر ولما كان تأليف الدرّة بعد النشر فإنه أخذ الأسانيد السبعة التى لها للتلاوة من النشر ، وإليك أسانيد التلاوة أولاً التى عليها التحرير ومحك التأصيل

أسانيد الأداء والتلاوة**قالون**

١*الدانى عن أبى الفتح عن الخراسانى عن إبراهيم بن عمر عن ابن بويان عن ابن الأشعث عن أبى نشيط عن قالون

ورث

٢*الدانى عن الخاقانى عن ابن أسامة التجيبى عن النحاس عن الأزرق عن ورث

البزى

٣*الدانى عن عبد العزيز الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة عن البزى

قنبل

٤*الدانى عن فارس عن السامرى عن ابن مجاهد عن قنبل

دورى البصرى

٥*الدانى عن عبد العزيز عن عبد الواحد بن عمر عن ابن مجاهد عن أبى الزعراء عن الدورى عن اليزيدى

السوسى

٦*الدانى عن فارس عن السامرى عن ابن جرير عن السوسى عن اليزيدى

هشام

٧*الدانى عن فارس عن السامرى عن الخزرجى عن الحلوانى عن هشام عن عراك عن يحيى الذمارى

ابن ذكوان

*٨ الدانى عن عبد العزيز عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان عن أيوب عن يحيى
الذمارى

شعبة

*٩ الدانى عن فارس عن الخراسانى عن أبى إسحاق البغدادى عن الأصم عن شعيب
عن يحيى بن آدم

*١٠ الدانى عن فارس عن السامرى عن القافلانى عن شعيب عن يحيى بن آدم

حفص

*١١ الدانى عن طاهر بن غلبون عن الهاشمى عن الأثنانى عن عبيد

خلف

*١٢ الدانى عن طاهر بن غلبون عن ابن نهار الحرثى عن ابن بويان عن إدريس عن
خلف عن سليم

خلاد

*١٣ الدانى عن فارس عن السامرى عن ابن شنبوذ عن الجوهري عن خلاد عن سليم

الليث

*١٤ الدانى عن فارس عن الخراسانى عن زيد بن على عن البطى عن محمد بن يحيى

دورى الكسائي

*١٥ الدانى عن فارس عن الخراسانى عن ابن الجندى عن جعفر النصيبى

= أخذ ابن الجزري رحمه الله من التيسير هذه الخمسة عشر سندا فقط وهي منه
أسانيد أداء فحسب

قلت: وأسانيد الشاطبي رحمه الله لهؤلاء هي هي أسانيد الداني وكما نقل ابن الجزري أسانيد الداني في النشر فكذلك هي هي نقلها للشاطبي مع سند الشاطبي للداني وسند الشاطبي للداني ذكره في رواية قالون فقط ثم بعد ذلك يقول والشاطبي بسنده للداني اختصارا وهو

*الشاطبي عن النفري عن غلام الفرس عن أبي داود وابن الدوش وابن البياز عن الداني

*الشاطبي عن البنسي عن أبي داود عن الداني

وقد سبق أسانيد الداني

= وهم خمسة عشر سند اتصل بهم بالداني وكما تقرر نحن نحسب طرق الشاطبي
بواحد عن الداني من التيسير وكما حكم هو في النشر

أسانيد التلاوة للثلاثة

من التحرير وقد نقلها من النشر

١٥) ابن وردان

*١ ابن الجزري على الإمام أبي عبد الله محمد البغدادي عن الصائغ على الكمال إبراهيم بن أحمد بن فارس التميمي على أبي اليمن الكندي على الإمام أبي منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون البغدادي على أبي القاسم عبد السيد بن عتاب على أبي طاهر محمد بن ياسين الحلبي على أبي الفرج الشطوي على أبي بكر ابن هارون على الفضل بن شاذان على الحلواني على قالون قال قرأت بها على ابن وردان

(١٦) ابن جمار

*٢ ابن الجزري على أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي على محمد بن أحمد الصائغ على أبي إسحاق بن فارس على أبي اليمن على سبط الخياط على الأستاذ أبي طاهر أحمد بن علي ابن عبيد الله بن سوار على أبي علي الحسن بن الفضل الشرمقاني على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهاني على أبي عمر محمد بن أحمد بن عمر الخرقى على محمد بن جعفر بن محمود الأشناني على محمد بن أحمد النثقي الكسائي على ابن شاکر على ابن سهل الطيان على أبي عمران البزاز على ابن رزين على الهاشمي على ابن جعفر على ابن جمار وقرأ بها ابن وردان وابن جمار على أبي جعفر

(١٧) رويس

*٣ ابن الجزري على الإمام أبي محمد عبد الرحمن البغدادي عن الصائغ على إبراهيم بن أحمد الإسكندري على الكندي على سبط الخياط على أبي العز القلانسي على أبي علي الواسطي على الحمامي على النخاس وقرأ بها على التمار وقرأ على رويس وقرأ بها على يعقوب

(١٨) روح

*٤ ابن الجزري على محمد بن أحمد العسقلاني بالقاهرة المحروسة على الصائغ على أبي إسحاق الدمشقي على الكندي على عبد الله بن علي على الأستاذ أبي طاهر بن سوار على أبي القاسم المسافر بن الطيب على ابن خشنم على أبي العباس التيمي على ابن وهب على روح وقرأ بها على يعقوب

(١٩) إسحاق الوراق

*٥ ابن الجزري على كل من الشيخين أبي عبد الله الحنفي وأبي محمد البغدادي الشافعي على الصائغ على الكمال بن فارس على الكندي على أبي القاسم هبة الله بن

أحمد بن الطبر على أبي بكر الخياط على أبي الحسين السوسنجردي على ابن أبي عمر
الطوسي على إسحاق الوراق وقرأ بها على خلف

(٢٠) إدريس

٦٧،* ابن الجزري على الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الواسطي على الصائغ
على إبراهيم بن أحمد على أبي اليمن على أبي محمد سبط الخياط على الإمامين
الشريف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي وأبي المعالي ثابت بن بندار بن
إبراهيم البقال، فأما الشريف فعلى الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني على
الإمام أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي، وأما أبو المعالي فعلى الإمام
القاضي أبي العلاء بن يعقوب الواسطي على القطيعي، وقرأ القطيعي والمطوعي جميعاً
على إدريس وقرأ إدريس على خلف والله الموفق

أسانيد الرواية والنصوص

أما أسانيد رواية النصوص فقط لا التلاوة والأداء ولا يعزى عليها في التحرير السر
الذي جعل ابن الجزري لا يضعها في النشر ولم ينقلها ضمن أسانيد الأداء لأن أسانيد
الأداء هي المستوفاة لشرطه من اللقي والمعاصرة باقتضاء التلاوة والأداء اللذان لا
يتحققان إلا بهما ولم يعز لأى منها حكماً بل كان يعترض على عزو الداني لها ولم يعز
الداني لها إلا لواحد سهواً ورده ابن الجزري وهو طريق ابن ديزويه وسيأتى إن شاء
الله تعالى

وإنما نعد لكتابة أسانيد الرواية لتتم الفائدة ويحصل العلم ولتجنب وضعها محل التلاوة
عن السند والإجازة كما فعل من نحسن به الظن ولكنه قليل البضاعة في العلم فكان
يسند بأسانيد الرواية من يقرأ عليه ولا يصح فيضع مثلاً سند أبى الأحوص من النشر
من تحت التيسير لسند حفص وهو للرواية لا التلاوة

وقد يسأل سائل ولكن الدانى ذكرها فى كتابه وكذا صاحب النشر ذكر أسانيد الرواية مع التلاوة قلت نعم تذكر مع التلاوة وتباعا فلا يصح بحال أن تذكر وحدها وهذا الذى يفعله جهال المقرئين ولأن سند التلاوة يجرى عن الرواية لأنه لا يقرأ إلا من تعلم وأجاد الأداء فكان سند الرواية بعده مؤكدا ومتابعا له ، وإليك أسانيد الرواية الخاصة بالدانى وهى موجودة فى التيسير ونقلها للتحرير

أسانيد النقل والرواية للنصوص

(١) قالون

*١ الدانى عن أحمد بن محمد الجيزي عن محمد بن أحمد بن منير عن ابن عيسى المدني قال حدثنا قالون عن نافع

(٢) ورش

*٢ الدانى عن ابن محفوظ القاضي عن ابن جامع عن أبى محمد بكر بن سهل عن عبد الصمد بن عبد الرحمن عن ورش عن نافع

(٣) قنبل

*٣ الدانى عن أبى مسلم ابن علي البغدادي عن ابن مجاهد على قنبل على أبى الحسن بن عون القواس على أبى الاخريط على إسماعيل بن عبد الله القسط على شبل بن عباد ومعروف بن مشكان وقرأ على ابن كثير

(٤) البزى

*٤ الدانى عن محمد بن أحمد الكاتب عن أحمد بن موسى عن مضر الضبي عن البزى على عكرمة بن سليمان بن عامر على إسماعيل بن عبد الله القسط على ابن كثير نفسه كذا قال البزى

(٥) الدوري

*٥ الدانى عن الكاتب علي ا بن قطن على أبى خلد سليمان بن خلد قال حدثنا
اليزيدي عن أبى عمرو

*٦ وحدثنا بأصول الإدغام الكاتب عن ابن مجاهد عن عبد الرحمن بن عبدوس عن
الدوري عن اليزيدي عن أبى عمرو

(٦) السوسى

*٧ الدانى عن خلف بن إبراهيم عن ا بن رثيق المعدل عن النسائي عن السوسى عن
اليزيدي عن أبى عمرو

*٨ وحدثنا بأصول الإدغام أيضا أبو الحسن ابن غلبون عن عبد الله بن المبارك عن
جعفر بن سليمان عن السوسى عن اليزيدي عن أبى عمرو

(٧) ابن ذكوان

*٩ الدانى عن محمد بن أحمد عن ا بن مجاهد عن ا بن يوسف التغلبي عن ا بن ذكوان
عن أيوب بن تميم التميمي عن يحيى بن الحارث الذماري قال قرأت على ابن عامر

(٨) هشام

*١٠ الدانى عن محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن الحسين بن مهران الجمال عن
أحمد بن يزيد عن هشام بن عمار عن عراك بن خالد المري على يحيى بن الحارث
الذماري على عبد الله بن عامر

(٩) شعبة

*١١ الدانى عن الكاتب عن ابن مجاهد عن إبراهيم الوكيعي عن أبيه عن يحيى بن آدم
عن أبى بكر عن عاصم

(١٠) حفص

١٢* الداني عن أبي الحسن طاهر بن غلبون عن أبي الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي عن أحمد بن سهل الأشناني على أبي محمد عبيد بن الصباح وقال قرأت على حفص وقال قرأت على عاصم

(١١) خلف

١٣* الداني عن محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن إدريس بن عبد الكريم عن خلف عن سليم عن حمزة

(١٢) خلاد

١٤* الداني عن محمد بن أحمد عن أحمد بن موسى عن ابن هارون المزوق عن أحمد بن يزيد الحلواني عن خلاد عن سليم عن حمزة

(١٣) الدوري

١٥* الداني عن عبد الرحمن بن محمد المعدل عن ابن ديزويه الدمشقي عن جعفر النصيبي عن الدوري عن الكسائي

(١٤) أبو الحارث

١٦* الداني عن محمد بن أحمد عن ابن مجاهد محمد بن يحيى الكسائي الصغير عن أبي الحارث عن الكسائي

تنبيه

اعلم رحمك الله أن ابن الجزري زاد في التعبير أسانيد رواية وتلاوة أيضا لطرق التيسير لعلوها ورفعاً لأسانيد في التيسير ولكنه لا يعرج عليها في النشر ولم يتناولها بالأحكام في التعبير ولا في النشر بالتحرير لذا لن نذكرها لأنها لن تفيدنا هنا

أسانيد الرواية عن الثلاثة^٩ ونقلها من النشر في التحبير(١٥) ابن وردان

*١ ابن الجزري عن أبي حفص المراغي عن ابن عبد الواحد السعدي مشافهة عن الإمام أبي اليمن زيد بن الحسن اللغوي عن عبد الله بن علي البغدادي عن الشريف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي عن عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني عن أبي الفرج الشطوي عن ابن هارون الرازي عن ابن شاذان بن عيسى الرازي عن أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني عن عيسى بن مينا عن عيسى بن وردان

(١٦) ابن جمار

*٢ ابن الجزري عن أبي إسحاق إبراهيم الجذامي عن أبي حفص عمر بن غدير عن الكندي عن سبط الخياط عن أبي العز الواسطي عن أبي القاسم الهذلي عن أبي نصر القهندري عن أبي الحسن الخباري عن أبي بكر بن الفضل الجوهري عن محمد بن أحمد الثقفي الكسائي عن ابن شاعر الصيرفي عن ابن سهل الطيان عن ابن عبد الرحمن البزاز عن ابن رزين الأصبهاني عن سليمان بن عباس الهاشمي عن إسماعيل ابن جعفر بن أبي كثير المدني عن سليمان بن مسلم ابن جمار

(١٧) رويس

*٣ ابن الجزري عن أبي العباس أحمد بن محمد بن الخضر الحنفي عن ابن أبي طالب بن أبي النعم الصالحي عن ابن القبيطي عن ابن المقرب الكرخي عن أبي طاهر أحمد

^٩ اعلم رحمك الله تذكيرا انه نقل أسانيد الثلاثة من النشر لا كما عمل في التيسير وكما ترى أخذ من التيسير أسانيد التلاوة فقط وقلت كذلك أخذ من النشر للثلاثة أسانيد التلاوة والرواية أيضا ولاحظ ان أسانيد الرواية التي هي هنا عن الثلاثة هي أيضا أسانيد تلاوة في النشر فتنبه لذلك والأمر والله أعلم كما أظن لا يتعدى كونه تنويعا فنيا ليكتمل صورة التلاوة والرواية للثلاثة المتممة للعشرة كالسبعة وكذلك فإن الداني رحمه الله له من أسانيد الرواية التي في التيسير ما هو تلاوة في الجامع بل وفي التيسير ذكر سند حفص مرتين واحدة للتلاوة وهو هو بعدها للرواية تنبيهها على التلاوة والرواية وللتمييز بينهما

بن علي المقرئ عن أبي الحسن الخياط عن أبي الحسن ابن عمر الحمامي عن أبي القاسم ابن سليمان النخاس بالمعجمة عن أبي بكر التمار عن محمد بن المتوكل المعروف برويس

(١٨) روح

*٤ ابن الجزري عن أبي العباس أحمد بن محمد بن الحسين الشيرازي عن ابن عبد الواحد المقدسي أخبرنا عن الكندي عن أبي محمد سبط الخياط عن أبي الفضل الشريف عن محمد بن الحسين الفارسي عن ابن خشنام المالكي البصري عن ابن الحجاج بن معاوية التيمي عن أبي بكر القزاز عن روح بن عبد المؤمن البصري

(١٩) إسحاق الوراق

*٥ ابن الجزري عن أبي حفص عمر بن الحسن عن أبي العباس ابن عمر الفاروثي الشافعي عن والده عن أبي السعادات الأسعد عن أبي العز الواسطي عن أبي علي الواسطي عن السوسنجردي عن ابن مرة الطوسي المعروف بابن أبي عمر النقاش أخبرنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الوراق

(٢٠) إدريس

*٦ ابن الجزري عن أحمد بن الحسين الفارسي عن ابن عبد الواحد المقدسي عن الكندي عن أبي القاسم بن أحمد الحريري عن أبي بكر الخياط عن ابن عبد الله الحذاء عن ابن عبد الله النساج الشطي عن إدريس

والحمد لله رب العالمين

مبحث في: المسائل الخلافية من طريق الحرز والدره

منهج العمل

المنهج الذى أسير عليه إن شاء الله تعالى هو المنهج الوصفى الاستقرائى ويقوم على :

(١) جمع النصوص التى تتكلم عن الحكم وهى نص الحرز والتيسير والجامع والتحبير والدره فهذه الخمسة هى عمدتنا لمعرفة سند الراوى يعنى طريقه ثم توثيق الحكم المنسوب له من مصادره الأصلية

(٢) ثم تبعت النشر تحقيقا وتوثيقا لعبارتى فإن اختلفت معه توقفت وتثبت لأرى ثغرة الاختلاف ثم بينت الصواب فى الطريق كما أراه بالحجة والبرهان

(٣) ثم نصوص من تكلم عن الحكم بعد ابن الجزرى رحمه الله لو لزم الأمر والتعريض على من خالف وبيان سبب خطأه إن شاء الله تعالى

(٤) ثم نظمه ليسهل بعد ذلك إن شاء الله تعالى استحضاره

والبشرى التى أود أن أتحدثك بها هى أننى وقفت على كل خلاف فى الحرز والدره وأفصحت لك عن أصله وأصحابه وحررت سنده وطريقه وبينت لك لو كان فيه أوجه هل هى من الجائز فيجزئ واحد منها أم لا الواجب اللازم أدأؤه كله بما لم يقف عليه أحد قبلى والله الحمد والمنة والفضل ثم لو كان زائدا بينت ما عليه العمل أو ما عملت به أمام شيخى لأنه ليس كل ما زاده الحرز لا يعمل به بل أكثره يعمل به ولو لم يتبين طريقه عن الحرز ولكن بيان الطرق والأحكام وعزوها يدل على درجة الضبط ودقة القارئ و أمانة النقل وإحياء روح العلم ، والله المستعان هو حسبى ونعم الوكيل، فأقول:

لك الحمد يا ذا الجود والفضل والطلا*ويا مجرى السحاب فى البحر والعل

فصل على خير الأنام محمد*بقائك يا حنان يا رافع الملا

صلاة بها تسقى القلوب مدامة* وترى شوق العابدين من السلا

وبعد فخذ نظما يحرر حرزنا* ودرتنا من كل وجه تبلبل

بإسناده عزوا وتأصيل حكمه* فيا رب أتمم ما به النفس أملا

{ تحرير ما فى باب الاستعاذه }

مسألة (١) تحرير الاستعاذه

اعلم رحمك الله أن التعوذ مستحب على اختيار الجمهور وذهب البعض لوجوبه والاستحباب هو الراجح ونحوه حكم البسملة

وقد أجمع أهل القراءات قاطبة على العمل بالبسملة بلا خلاف في مواضع وهى:

(١) بداية القراءة سواء من أول السورة عدا سورة براءة أو وسطها ولم يذكر الحرز غير هذا فقال:

"ولا بد منها في ابتدائك سورة *سواها وفي الأجزاء خير من تلا"

قال فى النشر:

"إن كلا من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين إذا ابتدأ سورة من السور بسملا بلا خلاف عن أحد منهم الا ابتداء براءة كما سيأتى سواء كان الابتداء عن وقف أم قطع أما على قراءة من فصل بها فواضح". اهـ^{١٠}

ويجتمع فيها التعوذ والبسملة وأول السورة فيجوز قطع الجميع ووصل الجميع أو قطع البعض ووصل البعض فالأوجه الأربعة جائزة

(٢) وعند تكرار السورة الواحدة كما في بعض أذكار الصلاة وغيرها كقراءة سورة الإخلاص ثلاثا

^{١٠} ووجه عدم المجيء بها بين السورتين والمجيء بها عند الواصلين ابتداء قال في الروض "وأما على قراءة من ألقاها فلتتبرك والتبني لموافقة خط المصحف لأنها عند من ألقاها إنما كتبت لأول السورة تبركا وهو لم يلقها فى حالة الوصل إلا لكونه لم يبتدئ ابتداء لم يكن بد له من الإتيان بها كى لا يخالف المصحف وصلا ووقفا فيخرج عن الإجماع فكان ذلك عندهم كهمزات الوصل تحذف وصلا وتثبت ابتداء. وقال فى غيث النفع: لا خلاف بينهم فى أن القارئ إذا افتتح قراءته بأول سورة غير براءة أنه يبسملا سواء كان ابتداءه عن قطع أو وقف وربما يظن بعضهم أن الابتداء لا يكون إلا بعد قطع وليس كذلك اهـ."

٣) أو قراءة سورة متأخرة ثم أخرى متقدمة كقراءة سورة هود قبل سورة آل عمران مثلاً

٤) ووصل سورة الناس بسورة الفاتحة

فهذه أربع حالات أجمعوا عليها ولا خلاف فيها وإنما الخلاف فيما بين السورتين مرتبتين متتاليتين فتنبه

وعند البسملة بين السورتين معروف أن هناك ثلاثة أوجه جائزة

وهي وصل الجميع

أو قطع الجميع

أو قطع آخر السورة ثم وصل البسملة بأول السورة بعدها

ويمتتع وجه رابع وهو وصل آخر السورة بالبسملة ثم الوقف ثم الابتداء بأول السورة لأن البسملة شرعت للابتداء فإذا وصلت بها آخر سورة ثم وقفت أو همت خلاف الحكمة من وضعها وهي الابتداء فمنع الوجه بالاجماع وهو الوجه الذي ذكره الحرز وسكت عن الباقيين فقال:

"ومهما تصلها مع أواخر صورة* فلا تقفن الدهر فيها فتثقل"

وفي ذلك قلت:

على البدء عوذ مستحباً ترجح وبسمل بإجماع بقطع وموصلاً

لكل وبعض أو تكرر سورة وتقديم آخر وتأخير أولاً

كذلك بين الناس والحمد بسمل ووصلك آخر به وفقاً لحظلاً

مسألة (٢) تحرير حكم ما بين براءة وما قبلها

أجمع أهل العلم على أنه لا بسملة بين أول براءة والأنفال أو ابتداء بها أو بين أولها وأي سورة أخرى وشذ من خالف ذلك بالذوق ورد عليهم ابن الجزري رحمه الله في النشر

ولكن يجوز فيما بينهما سواء كان الأنفال أو غيرها قبلها الوصل أو الوقف بالتنفس ثم استئناف القراءة كما بين الآيتين أو سكتة لطيفة دون تنفس كـ "عوجا قيما" وهذه الأوجه الخاصة ببراءة للعشرة سواء

أما أواسط براءة ولو بعد أولها بكلمة فعند ابتداء القراءة جاز البسملة كأواسط أي سورة أخرى فهي وهن سواء خلاف حكم أول السورة وفي ذلك قلت:

وقبل براءة إذا شئت وصل* وقف واسكتن والوسط إن شئت بسملا

أما عند البدء بها فالتعوذ فقط مع أولها وصلا أو وقفا

مسألة (٣) تحرير حكم الجهر وإخفاء التعوذ

قال الشاطبي رحمه الله

٩٩- وَإِخْفَاؤُهُ فُصْلٌ أَبَاهُ وَعَائِنَا وَكَمْ مِنْ فُتًى كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَالًا

الشرح

-أى أن من جعل إخفاء الاستعاذه فصلا وبابا من أبواب التجويد منعه المحققون ،فهم أوعية العلم الراسخون فيه لأن جميع العلماء قالوا بالجهر فى الاستعاذه وإن كان المهودى ذهب لجواز الإخفاء ولكنه مردود لا ينعض.

وهناك معنى آخر للبيت وهو المختار وهو أن هناك من قال بإخفاء الاستعاذه من القراء الكبار وهورمز فاء (فصل) وألف (أباه) وهم حمزة ونافع قالوا بإخفاء الاستعاذه وهذا من بعض طرقهما وليس من التواتر والطرق المقروء بها اليوم بل هو من الشاذ فمن رواية خلف أنه كان يجهر فى أول الفاتحة ويخفى فى سائر القرآن ومن رواية خلاد كان يخير بين الإخفاء والجهر فى كل القرآن ومن رواية المسيبى عن نافع كان يخفى التعوذ فى جميع القرآن وغيره نحو الأهوازى عن يونس عن ورش فقط

وهناك من قال من أئمة العلم أيضا بإخفاء الاستعاذه وهو الإمام المهودى من روايتى حمزة دون نافع وهناك غيره أيضا من روى عن حمزة الاخفاء نحو الخزاعى والهدلى. ولكن المختار هو الجهر عند أكثر الأئمة وأغلب الأحوال وتفسير البيت على المعنى الأول هو الأولى لهذا المعنى

قال الحافظ أبو عمرو في جامعِهِ:

"وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْقُرْآنِ، وَعِنْدَ ابْتِدَاءِ كُلِّ قَارِئٍ بَعَرَضٍ، أَوْ دَرَسٍ، أَوْ تَلْقِينٍ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ وَحَمْزَةَ" اهـ

ونقله ابن الجزرى رحمه الله في النشر وزاد:

" أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْقُرَّاءُ هُوَ الْجَهْرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ، لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ حَمْزَةَ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَذْكُرُهُ وَفِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْقِرَاءَةِ كَمَا نَذْكُرُهُ " اهـ

مواضع الجهر

وفى النص قد حدد الدانى موضع الجهر وهو مجلس القراءة سواء عند القراءة أو الإقراء ونقل عن أبى شامة قال فى النشر:

"أُطْلِفُوا اخْتِيَارَ الْجَهْرِ فِي الاسْتِعَادَةِ مُطْلَقًا، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ وَقَدْ قَيَّدَهُ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِحَضْرَةِ مَنْ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ،" اهـ

قلت فيكون مقصودهم من الجهر هو هذا الموضع وليس مطلقا كما توهم عبارة الحرز ولذلك هناك مواضع تستحب الإخفاء ومستثناة من الجهر قال فى النشر:

"...الْمُخْتَارَ فِي الصَّلَاةِ الْإِخْفَاءُ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ مُنْصِتٌ مِنْ أَوَّلِ الْإِحْرَامِ الصَّلَاةِ،..... وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْإِخْفَاءُ إِذَا قَرَأَ خَالِيًا، سَوَاءً قَرَأَ جَهْرًا أَوْ سِرًّا، وَمِنْهَا إِذَا قَرَأَ سِرًّا فَإِنَّهُ يُسَرُّ أَيْضًا، وَمِنْهَا إِذَا قَرَأَ فِي الدَّوْرِ وَلَمْ يَكُنْ فِي قِرَائَتِهِ مُبْتَدِئًا يُسَرُّ بِالتَّعَوُّذِ؛ لِتَنْصِلَ الْقِرَاءَةُ وَلَا يَتَخَلَّلَهَا أَجْنَبِيٌّ، فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ اسْتَحِبَّ الْجَهْرُ هُوَ الْإِنْصَاتُ فَقَطُّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ." اهـ

وقد جمعها لك فى نظم بيت واحد فقلت:

وعوذ جهارا أو أسر مصلياً وثان بحلقة وسرا وفى الخلا

والمعنى أن الجهر بالتعوذ هو الأصل ويستحب الإسرار عند الصلاة وفى حلقة غير مبتدئ وإن كنت مسرا وإن كنت خاليا

والحمد لله رب العالمين

{تحرير ما فى باب البسملة}

مسألة (٤) تحرير ما بين السورتين

قال الشاطبي رحمه الله

١٠١- وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً / وَصَلَ وَأَسْكَنْ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَلًا /

١٠٢- وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهِ ذِكْرَتُهُ / وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا /

الشرح

- ويقرأ حمزة بالوصل بين السورتين بلا بسملة .

ويقرأ ابن عامر وورش وأبو عمرو بالوصل أو السكت ومعروف أن الوصل أو السكت لا بسملة فيهما ويعرف ذلك بالتلقى الصحيح من الثقات فتنبه .

- أى لا يوجد نص ولا أثر متصل السند على أن هؤلاء الثلاثة لهم هذان الوجهان ولكنه استحبهما لهما المحققون والرواة بلا أثر ملفوظ ومنقول عنهم قلت نعم وهو اختيار الدانى فى التيسير أصل الحرز فتنبه فالشاطبي تبع للدانى فيه ونقله فى البيت كما ترى

- وقد ثبت أيضا عن هؤلاء الثلاثة وجه بسملة لقوله "وفيهما خلاف" وتفسير البيت على هذا المعنى يبطل وجود رموز فى البيت

وهناك معنى آخر للبيت وهو أن الوجهين مستحبان لصاحب رمز الكاف من (كلا) والحاء من (حب) ويجوز لصاحب رمز الجيم من (جيده) وجه بسملة.

والمختار المعنى الأول لأن الخلف ورد عن الثلاثة ولكن ليس من طرقنا

قال فى التيسير:

"اختلفوا فى التسمية بين السور فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي يبسملون بين سورتين فى جميع القرآن ما خلا الانفال وبراءة فإنه لا خلاف فى ترك التسمية بينهما

وكان الباقرن ففما قرأنا لهم لا ففسملون بفن السور وأصحاب حمزة ففصلون آخر السورة بأول الأخرى وففختار فف فمذهب ورش وأبف عمرو وابن عامر السكت بفن السورتفن من ففر قطع وابن فمجاهد ففر وصل السورة بالسورة وتفففن الإعراب وففر السكت أفضا"اهـ

قلت فذكر أصحاب البسمة بأسمائهم رأسا من القراء الكبار لما تثبت نصا عنده عنهم ذلك، ونفى البسمة عن الباقرن

ونقل فف التفسفر لحمزة عن أصحابه الوصل وعبارته تؤدى لكونه لم ففص عن حمزة الوصل ولكنه صرح فف الجامع بالنص أفضا عن حمزة قال فف الجامع:

"وأما حمزة فجاء عنه ذلك من طررف النص والأداء ففمعا"اهـ

ونقل عن الثلاثة الباقرن - ابن عامر وأبو عمرو وورش - اختيار السكت عن أصحابهم وعبارته تؤدى أفضا لكونه اختيار أصحابهم لا نصا عن القراء الكبار وذكر اختيارا أفضا عن ابن فمجاهد للثلاثة السكت أو الوصل

والخلاصة

أن العمل فف التفسفر بالسكت فقط عن الثلاثة لأنه اختيار صاحب الطررف وذكر الوصل ولم ففخذ به ونسبه لابن فمجاهد زاد فف الحرز على التفسفر الكلام على البسمة فلعله ففجأ إلى استخراجه عن الدانى من ففر التفسفر وهو الجامع كالتالى

قال عن ورش:

"فقرأت له من طررف أبف ففقوب على ابن خاقان وأبف الفتح وأبف الحسن وففرهم من قراءتهم بالأسانفد المذكورة بففر تسمية بفن السور فف ففمع القرآن، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من شفوخ المصرففن الآخذفن برواية الأزرق".اهـ^{١١}

^{١١} جامع الببان لأبف عمرو الدانى

قلت وطريقه في التيسير عن الخاقاني وهو مصرى وكذا أبو الفتح وابن غلبون فكتبه
وقوله من غير تسمية تحتمل الوصل والسكت

أما التسمية عن ورش فليست من طريق الأزرق عن ورش قال:

"وقرأت لورش من طريق غير أبي يعقوب بالإسناد المتقدم بالفصل بالتسمية" اهـ

فالتسمية عن ورش ليست عن الأزرق رأسا والأزرق طريق ورش من التيسير والحرز
فهى من زيادات الحرز إذن والسكت والوصل في التيسير والعمل على السكت فيه
ولكن العمل اليوم من الحرز لورش بالأوجه الثلاثة لا اعتبار اختيار الشاطبي رحمه الله

أما ابن عامر فقال:

"وأما ابن عامر فلم يأت عنه في ذلك شيء يعمل عليه من فصل ولا غيره، والذي
قرأت له على الفارسي عن قراءته على أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان
وعلى أبي الفتح عن قراءته على أصحابه في رواية ابن ذكوان وهشام جميعا بالفصل
بالتسمية" اهـ^{١٢}

قلت فلم ينص عنه شيء ولكن ما ورد هو اختيار أصحابه أيضا ومنها البسمة من
الطريقين المذكورين وطريق ابن ذكوان من التيسير عن الفارسي المذكور وطريق
هشام عن أبي الفتح، وورد اختيار الوصل لابن عامر عن الشيوخ لا نصا عن ابن
عامر

فقال:

"وقرأت له في الروايتين على أبي الحسن ، عن قراءته بغير تسمية ولا فصل" اهـ^{١٣}

^{١٢} سبق المرجع

^{١٣} الفصل هو السكت

^{١٤} سبق المرجع

واختاره الدانى في الجامع قال:

"وذلك عندي أليق بمذهبه" اهـ

ثم احتج له رحمه الله ولا تنس أنه جنح له في التيسير إلى السكت

فالظاهر عن ابن عامر أنه اختار له السكت في التيسير والوصل في الجامع وروى

التسمية من الجامع وكل ذلك من اختيار الشيوخ عنه لا نص عنه والعمل في الحرز

عنه على الثلاثة

وعن أبي عمرو قال:

"وأما أبو عمرو وحمزة فكانا لا يفصلان بين السور بالتسمية في جميع القرآن، أما أبو

عمرو فجاء ذلك عن اليزيدي عنه من طريق الأداء "اهـ ١٥

فظاهر عبارته أن عدم التسمية عن أبي عمرو كان اختيار اليزيدي قلت وهو طريق

التيسير ثم ذكر رحمه الله تعالى وروده عن غير اليزيدي ، نعم و متصل باليزيدي أيضا

ولكن من غير طرق التيسير فتنبه وذكر بالجامع بعضها

ثم قال رحمه الله عن عدم التسمية :

"... وبذلك قرأت على جميع شيوخى، وبه أخذ. "١٦ اهـ

فاختار لأبي عمرو من الجامع الوصل أو السكت واختار له في التيسير السكت فقط

والعمل له على الثلاثة من الحرز

^{١٥} المرجع السابق

^{١٦} المرجع السابق

وهذا التحليل يرجح أن معنى البيت "ولا نص كلا حب...." لأنه من جملة النصوص يظهر أنه ورد عن ورش وجه بسملة خلاف ابن عامر والبصري لم ينص عنهما وجه بسملة

أما في النشر

أما السكت فنسبه للحرز والتيسير وأنه اختيار الداني عن الثلاثة، فقال عن البصري:
 "وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الدَّانِيُّ، وَقَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ وَابْنِ خَاقَانَ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّيْسِيرِ بِسِوَاهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخِرُ فِي الشَّاطِئِيَّةِ"^{١٧}

وقال عن ابن عامر:

"وَاخْتِيَارُ الدَّانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّيْسِيرِ بِسِوَاهُ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْآخِرُ فِي " الشَّاطِئِيَّةِ "^{١٨}

وقال عن ورش:

"وَهُوَ الَّذِي فِي " التَّيْسِيرِ "، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي " الشَّاطِئِيَّةِ " اهـ"^{١٩}

فدل ذلك على صحة السكت فقط أما الوصل فمن زيادة الحرز ولم ينسب الوصل إلا للحرز عن الثلاثة ولم ينسبه للتيسير أما البسملة فلم يتكلم عنها من طرقنا إلا عند ابن عامر كما هو واضح من الجامع

فقال في النشر:

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى الْقَارِسِيِّ وَأَبِي الْفَتْحِ" اهـ

^{١٧} النشر في القراءات العشر لابن الجزري رحمه الله تعالى

^{١٨} المرجع السابق

^{١٩} المرجع السابق

وسكت عن المسألة برمتها الضباع رحمه الله في الاتحاف تبعاً للحسيني في البلوغ والخليجي في حل المشكلات

ولكن ذكر الضباع في شرحه "أن البسمة من زيادات القصيد " لم يزد على ذلك بذلك الإطلاق

الخلاصة

وجه البسمة جائز لابن عامر فقط وذكره للآخرين من زيادات القصيد

والوصل عن الثلاثة غير موجود في التيسير بالمره وزاده الحرز وموجود من طرق النشر فهو من زيادات القصيد أيضا

السكت اختيار الداني عن الثلاثة ويؤيده عبارة الحرز "وسكتهم المختار..." وأشار للوصل بحمزة فقط فقال "وهو فيهن ساكت لحمزة"

والعمل على الأوجه الثلاثة اليوم وقرات بهم امام شيعي مع جاز الاكتفاء بالسكت فقط لأنه المختار لهم

وفي ذلك قلت :

وبسمة بالخلف شامي وحده ووصلك زد كلا جلاياه حصلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٥) تحرير الأربع الزهر**قال الشاطبي رحمه الله**١٠٣- **وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ / وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرَ بِسْمَلًا /**

- أى أن الوجه المختار لهؤلاء الثلاثة هو السكت لا الوصل ولا البسملة مع جواز الثلاثة عنهم ولكنهم يقدمون وجه السكت اختياراً وتفضلاً.

والحكمة فى ذلك أن وجه السكت فيه إشارة للوصل لعدم البسملة وإشارة للبسملة لعدم الوصل فأشار للأوجه الثلاثة بدلالة المطابقة للسكت والتضمنين فى الآخرين والله أعلم

- قاعدة:

يستحب لمن يقرأ بوجه السكت بين السورتين أن يقرأ بين الأربع الزهر وما قبلهم بالوجه الأقوى من السكت وهو البسملة وعليه فالعمل يكون بالبسملة فى الأربع الزهر ولا وجه غيره مسلسل من الحرز ويؤكد ذلك قوله: "وسكتهم المختار ..."

ويستحب لمن يصل بين السورتين أن يسكت بين الأربع الزهر وما قبلهم لأنه الأعلى رتبة.

قال الشاطبي رحمه الله١٠٤- **لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ فَافْهَمَهُ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا**

- أى أن وجه السكت المختار لهؤلاء الثلاثة لم يرد فيه نص بل استحباب من الشيوخ كما نقل الدانى رحمه الله وقد سبق توضيح ذلك فتنبه يا رحمك الله تعالى.

- وحمزة يدخل معهم إذا قرأوا بالوصل فيكون لهم جميعاً السكت بين الأربع الزهر وما قبلهم (بين المدثر و القيامة ، وبين الفجر والبلد ، وبين الانفطار والمطففين ، وبين العصر والهمزة) ولكن كما سبق أنه خروج من التيسير للثلاثة.

والتحقيق فى هذه المسألة :- أن التسوية جائزة ولا بأس بها وهو اختيار الدانى فى التيسير فمن يقرأ بالسكت يستمر أيضا بالسكت مع الأربع الزهر ومن يصل يفعل ذلك أيضا فيهن ولا مراعاة للزهر ولا إشكال مع جواز التفرقة كما سبق .

قال فى التيسير:

"وكان بعض شيوخنا يفصل فى مذهب هؤلاء بالتسمية بين المدثر والقيامة والانفطار والمطففين والفجر والبلد والعصر والهمزة ويسكت بينهن سكتة فى مذهب حمزة وليس فى ذلك أثر يروى عنهم وإنما هو استحباب من الشيوخ"^{٢٠}

وقال فى النشر:

"وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى عَدَمِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا،..... وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ وَالْمُحَقِّقِينَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ."

*يلاحظ أنه قدم الضمير على حمزة وهو شاذ لغة لأن الضمير يعود على متأخر لا متقدم مما أعضل فهم الأبيات ولم يشر إلى أن الساكتين كحمزة إلا بقوله "فافهمه" وهو بعيد الفهم من الأبيات وقد نظمت قائلا:

وإن تصلن فاسكت أو أوصل بزهرهم وإن تسكتن فاسكت بهن وبسمل

^{٢٠} زعم صاحب الفريدة أن التيسير على الإطلاق والامر كما نقلت

{ما فى باب الفاتحة}

مسألة (٦) تحرير "الصراط المستقيم" لخلاّد

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٩- /وَاشْمِمَ لِخَلَادٍ الْأَوَّلِ/

- يقرأ خلاّد بالإشمام كلمة الصراط فى أول موضع فقط وهو قوله (اهدنا الصراط المستقيم) أما باقى القراءان فبالصاد الخالصة .

قلت وهذا الذى فى التيسير والتحبير وهو طريق أبى الفتح طريق خلاّد فى الحرز والتيسير ، قال فى النشر

"إِشْمَامَ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ حَسَبَ مَا فِي " التَّيْسِيرِ " " وَالشَّاطِيبِيَّةِ " ، وَيَذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ قَارِسٍ ، " اهـ

ولا إشكال وطرحنا للكلام عنها هنا لتوضيح مذهب ابن غلبون الذى سيظهر منه جليا بعد ذلك فى أحكام خلاّد والذى عليه العمل حتى الآن وهو عدم الإشمام مطلقا فى أى موضع من كتاب الله تعالى قال فى النشر:

"وَقَطَعَ لَهُ بَعْدَ الْإِشْمَامِ فِي الْجَمِيعِ وَيَه قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ، " اهـ

وقد لفت أنظارنا لذلك العلامة المتولى فى الروض فقال:

" دقيقةٌ، لم أر من تعرض لها: قد علمت أن الداني قرأ على أبى الفتح بإشمام الحرف الأول (أى من الفاتحة لفظ الصراط) وعلى أبى الحسن بعدم الإشمام وليس فى الشاطبية كأصلها سوى الإشمام الذى هو عن أبى الفتح وفيهما السكت على أل وشيء وبه قرأ على أبى الحسن وعدمه وبه قرأ على أبى الفتح فكيف يتأتى أخذ السكت الذى هو عن أبى الحسن على الإشمام الذى هو عن أبى الفتح؟ الجواب: الأولى والمخلص عندى أن

يؤخذ بعدم الإشمام أيضا لتتم الطريقان فيؤخذ بالسكت على عدم الإشمام وبعدم السكت على الإشمام فرارا من التركيب والله الموفق. "اهـ والحمد لله رب العالمين

قلت فينبغي بيان مذهبي السكت لخلاّد أيضا لأن أبا الفتح الذي يشم الصراط الأول فقط لا يسكت لخلاّد وابن غليون الذي لا يشم البتة يسكت لخلاّد في آل وشيء فليتنبه لعدم التركيب

وقلت في ذلك:

وإشمام فارس صراط طريقنا وزاد ابن غليون بصاد مرتلا

مسألة (٧) تحرير صلة قالون

قال الشاطبي رحمه الله

١١١ - /وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًا/

وميم الجمع هي :- هي كل ميم سبقها هاء أو كاف أو تاء ضمير يقصد بها جمع المذكر ، ونحن نتكلم عنها الآن عند وصلها بما بعدها أما عند الوقف عليها بالإجماع تسكن لا خلاف في ذلك.

- المعنى :

إذا قرأت ميم الجمع موصولة نطقا بما بعدها وكان متحركا مثل (عليهم غير) (فنتنم أنفسكم وتربصتم وارتبتم) ، فلقالون وجهان :
الوصل بالضم كابن كثير أو الإسكان .

والداني أيضا رحمه الله أقر بالخلاف عن قالون في التيسير قال

" ابن كثير وقالون بخلاف عنه يضمن الميم التي للجمع ويصلانها بواو مع الهمزة وغيرها نحو عليهم ءانذرتهمو أم لم تنذرهمو " اهـ

وتبعه التحبير وزاد توزيع الخلاف فقال:

"قلت: وبالإسكان قرأ المؤلف لقالون على أبي الحسن وبالصلة على أبي الفتح والله الموفق." ٢١

ولكن الداني في الجامع كان أدق عن أبي الفتح فقال:

٢١ تحبير التيسير لابن الجزري رحمه الله تعالى

" وقرأت أنا للثلاثة - منهم قالون - من جميع طرقهم على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الباقي، عن أصحابه بضم الميم ووصلها بواو وعن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه بإسكان الميم من غير صلة،..... وبالإسكان قرأت على أبي الحسن بن غلبون، عن قراءته في رواية أبي نشيط عن قالون.. "اهـ

قلت ومن طريق الحلواني قرأ الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني وعبد الله الحسين السامري كما هو ظاهر من مقدمة الجامع باب الطرق

ومن باب الطرق أيضا من طريق أبي نشيط أنه قرأ على أبي الفتح عن عبد الباقي فقط وهو طريق التيسير

- ويفهم من هذا :

(١) أن الداني قرأ على أبي الفتح على عبد الباقي من طريق الحلواني وأبي نشيط كلاهما بالصلة فقط، وقرأ على عبد الله السامري من طريق الحلواني فقط بالسكون

(٢) وقرأ الداني بالسكون أيضا من طريق أبي نشيط على ابن غلبون

وأكد في النشر قصد الداني في الجامع قائلا عن السكون:

" وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ "اهـ

وعن الصلة في النشر قائلا

" وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، وَعَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ "اهـ

والخلاصة

فكل طرق عبد الباقي الخراساني عنه أبو الفتح بالصلة سواء عن أبي نشيط أو الحلواني و طريقنا بالصلة لأنه عن أبي الفتح عن عبد الباقي الخراساني طريق أبي نشيط

وطريق أبي الفتح عن السامري بالسكون من طريق الحلواني وليس في التيسير
وطريق ابن غلبون بالسكون من طريق أبي نشيط فقط وليس في التيسير
وطريقا أبي نشيط هما المهم للحاق طريق ابن غلبون برواية قالون في التيسير من
أحكام مقبلة ستأتي فتنبه

فائدة

لأبي الفتح عن السامري للحلواني وجه صلة أيضا ولعله الذي أشار له ابن الجزري في
نصه السابق وليس في التيسير، قال أيضا في الجامع:
" وقرأت على أبي الفتح في رواية الجمال على الحلواني عن قالون بضم الميم ووصلها
بواو، وحكى لي ذلك عن قراءته على شيخه عبد الله وعبد الباقي عن أصحابهما " اهـ

تنبيه

قال في النشر مجملا بالنسبة لميم الجمع عن قالون
"وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ وَأُطْلِقَ التَّخْيِيرَ لَهُ فِي
الشَّاطِئَةِ " اهـ

قلت صاحب التيسير نص على الخلاف دون نسبته لأبي نشيط فلم يقول ابن الجزري
نسبته لأبي نشيط؟ قلت لعله اعتبر كل طرق أبي نشيط السابق ذكرها وهذا هام جدا
لمعرفة نسبة المد المنفصل أحكام التوراة المقبلة إن شاء الله تعالى فتنبه رحمك الله
تعالى

وفي ذلك قلت:

وقل صلة قالون حكم طريقنا وعن طاهر سكن تزد طرقه حلا

{ ما فى باب الإدغام الكبير }

مسألة (٨) تحرير أسانيد الإدغام الكبير

قال الشاطبي رحمه الله

١١٦- وَدُونِكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَقُّلٌ

الشرح

وسمى كبيراً لأن الحرفين محركان مثل (يعلم ما) (طبع على)

ولأن الأول يكون متحركاً وعليه فعملية الإدغام فيه ذهنياً يكون أكبر من الصغير إذ أنك تسكنه أولاً ثم تدغمه أما الصغير فإن عملية الإدغام تكون سهلة، لأن الأول ساكن بالفعل، وقد يكون الحرفان متماثلين أو متقاربين أو متجانسين

ونلاحظ أن الشاطبي رحمه الله يبين أن الإدغام الكبير منسوب لأبى عمرو كله وهو فى هذا صائب لا محالة وتبع التيسير

قال فى التيسير ناسبا الإدغام الكبير لكل البصري من طريقه

"باب ذكر بيان مذهب ابي عمرو في الادغام الكبير وقال بعدها ذكرا المواضع اعلم ان أبا عمرو لم يدغم من المثلين في كلمة الا في موضعين" اهـ

قلت ونفهم من هذا أن الإدغام الكبير من الحرز موافقا للتيسير من الطريقتين وهما الدورى والسوسى ولكن الذى فعله الشاطبي خلاف ما قاله رحمه الله هنا وهو كما قال تلميذه السخاوي رحمه الله فى فتح الوصيد

"وكان أبو القاسم رحمه الله يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسى لأنه كذلك قرأ ولأن رواية السوسى أعم ولأن أباعمر بن العلاء رحمه الله كان يجمع بين ترك الهمز والإدغام فى الحذر والصلاة" اهـ

وقوله "لأنه كذلك قرأ"

قلت وليس بينه وبين الداني غير علي بن هذيل وهو على سليمان بن نجاح وهذا يعني أنه قرأ عليه بتخصيص الإدغام عن السوسي ولا أظن أن ابن هذيل قرأ على سليمان بن نجاح بغيره لضبطه وإتقانه الذي بدوره قرأ على الداني

فالعجيب كذلك أن الداني فعل خلاف ما أقر به ونقله في التيسير لأنه لن يخرج إلا عنه كما فعل الشاطبي رحمه الله وقد أقر بذلك في النشر قال

"وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ بِهِ السُّوسِيُّ وَحْدَهُ كَصَاحِبِ " التَّيْسِيرِ " ، وَالشَّاطِبِيُّ ، " اهـ

والخلاصة

هي أن الإدغام موجود نصاً في التيسير والحرز من الروايتين والعمل والأداء على تخصيصه بالسوسي من الداني نفسه

وفائدة هذا التحقيق كثيرة

منها الرد على من زعم عدم القصر للدوري من الحرز لقاعدة مطلقة وهي " لم يثبت الإدغام إلا مع القصر عند البصري " فلزم القصر من الحرز للدوري

ومنهاجواز البديل عن الدوري من عبارة التيسير ويؤكد ذكره الإدغام عنه والإدغام يلزم البديل أيضاً كالقصر وإن كان الشاطبي لم ينسبه إلا للسوسي من أجل أنه لم يعمل بالإدغام إلا عن السوسي تبعاً للداني

قال في سراج القاري

"والناظم نسب الإدغام إلى أبي عمرو ولم يصرح بخلفه كالتيسير^{٢٢} لكنه صرح به في الهمز الساكن ونسبه إلى أبي عمرو بشرط علم منه الخلاف والناظم خص السوسي

^{٢٢} قلت لم يذكر الداني في التيسير خلفاً ولعل السراج سها بل الإدغام فقط

بإبدال الهمز والدوري بتحقيقه فأسقط وجه إبدال الدوري ووجه تحقيق السوسي اختياراً منه، والمشهور عند النقلة إجراء الوجهين لكل منهما^{٢٣} ثم إن الناظم اعتمد على القاعدة المصطلح عليها غالباً وهو أن الإدغام يمتنع مع التحقيق فحصل لأبي عمرو في القصيد مذهبان مرتبان وهما المتقابلان الإدغام مع الإبدال للسوسي والإظهار مع الهمز للدوري وهما المحكيان عن الناظم في الإقراء كما قال السخاوي ونقص عن التيسير مذهب الإبدال مع الإظهار لأن المفهوم من التيسير ثلاثة أوجه: الإدغام والإبدال من قوله إذا قرأ بالإدغام لم يهزم والإظهار، والهمز من ضده أي إذا لم يدغم همز والإظهار والإبدال من قوله إذا أدرج القراءة أي ولم يدغم لا يهزم معناه إذا أسرع وأظهر خفف وقد رنا إذا أدرج ولم يدغم لعطفه الإدغام على الدرج "اهـ"

وأكد الكلام صاحب حل المشكلات

"يفهم قول الشاطبي: ودونك الإدغام الكبير .. البيت ، أن الإدغام لأبي عمرو من الروايتين وهو كذلك في التيسير فمن أين يؤخذ تخصيص الإدغام بالسوسي من الشاطبية؟ الجواب، يؤخذ تخصيص الإدغام بالسوسي من الشاطبية من تخصيصه بإبدال الهمز المفرد وقصر المنفصل ، ومن المنقول عن الشاطبي في قراءته وإقراءه "اهـ"

تنبيه

=اعلم رحمنا الله وإياك أن نسبة الإدغام لدوري البصري وعدمه للسوسي جائزة أي العكس ولكن لم يكن عليه الأداء كما بينا لأن الداني في التيسير في باب الإدغام عامة نسب الإدغام لكل طرق دوري البصري وكذا في الجامع ولم يميز طرقه بعضها من بعض بالإظهار عن بعضها والإدغام عن الأخرى والعلم عند الله تعالى

^{٢٣} نعم من غير التيسير فليتنبه فلهما الوجهان معا ولكننا نتكلم فقط عن الحرز والتيسير

=وما قلناه في الإدغام من النقطة السابقة أقوله في الإبدال في الهمز الساكن وسياتي ذكره في بابه إن شاء الله تعالى وأقول أيضا لأن حكاية الادغام والابدال عن البصرى لم تكن طرقا بل كانت حالا عن البصرى في الصلاة أو في إدراج القراءة ويدلل على ذلك أن البديل روى من سند الرواية للدورى في التيسير لأنه في الجامع حكى عن الدورى الإبدال ثم قال

"ودلّ أيضا قول جميعهم على أنه كان يترك كل همزة ساكنة حيث حلت وأي حرف كانت من حروف الفعل أو الاسم" اهـ

=نسبة القصر لدورى البصرى بناء على احتمال نسبة الإدغام له واردة أيضا لما قاله في الجامع باب المدود:

"وقال لنا محمد بن أحمد عن ابن مجاهد: إن مذهب أبي عمرو في التمييز بين المنفصل والمتصل كمذهب ابن كثير سواء" اهـ

أى يقصر المنفصل ويوسط المتصل وهذا معنى "التمييز" فاعلم رحمك الله أن ابن مجاهد كان ممن نقل لنا الإدغام عن البصرى وله طريق عن الدورى به صرح به بأصول الإدغام رواية وله طريق التلاوة الخاص بالدورى أيضا فنتبه

=ونحن نتكلم عن أسانيد التلاوة أما أسانيد الرواية فقد ذكر الدانى أنه روى أصول الإدغام عند الدورى عن الكاتب عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس ورواها عن السوسى من قراءته على ابن غلبون

وما ذكرته من تنبيهات هو ما توصل له المزاحى أيضا في مسائله العشرين والعلم عند الله تعالى والحمد لله رب العالمين

وفى ذلك قلت:

وعمدة الادغام الكبير مسلسل * لسوس وإن نصا أتى عن أبى العلا

مسألة (٩) تحرير "آل لوط" و"هو" و"متحرك الهاء"

قال الشاطبي رحمه الله

١٢٦- وَإِظْهَارُ قَوْمِ آلِ لُوطٍ لِكُونِهِ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا

١٢٧- بِإِدْغَامٍ لَكَ كَيْدًا.....

- ذهب البعض الى جواز إظهار (آل لوط) من طريق التيسير وهذا لا يصح من طريق التيسير وتعلل المظهرون بأن (آل) قليلة الحروف فيتعذر الإدغام حتى لا تضيع الكلمة وردَّ هذا الوجه بأنهم يدغمون (لك كيدا) مع أنها أقل حروف من آل فلم الكيل بمكيالين؟ وهذا يسمى قياس الأولى .

.....وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِعْلَالٍ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا

- واحتج المظهرون أيضا بامتناع الإدغام لأن الحرف الثاني من (آل) دخله الإعلال فلو اجتمع الإعلال مع الإغام لصاعت الكلمة
ويجاب عليهم بأنه لو صح إلغاء الإدغام بهذه الحجة لصح المحتج للإظهار ولكن لم يصححه أحد لذلك .

وقال

١٢٩- وَوَآوُ هُوَ الْمَضْمُومُ هَاءَ كَهُوَ وَمَنْ فَأَدْغِمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَيَاْمَدَّ عِلَّالًا/

١٣٠- وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ وَلَا فَرَقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

ذهب البعض إلى أن واو هو مضمومة الهاء أو ياء هي مكسورة الياء لو أتى بعدها واو مثلها أيضا أو ياء مثلها فإنهم قالوا بجواز الإظهار من طريق التيسير نحو جاوزه هو إلا هو والملائكة واحتجوا بأن الواو أو الياء المدغمة هنا حرف مد فيمتنع الإدغام والرد عليهم أنها ليست حرف مد لأنها متحركة أصلا وإنما سكونها ذهنيًا لعملية الإدغام الكبير فقولهم أن الواو حرف مد خطأ لأن الواو مفتوحة فهي متحركة.

- وأنكم تدغمون مثلها وهو قوله تعالى (يأتى يوم) ولا فرق بينهما يعول عليه.

أما هاء هو الساكنة أتى بعدها واو فإنها بالإجماع تدغم ووقع فى ثلاث مواضع فقط لا رابع لهم "وهو وليهم" الأنعام "فهو وليهم" النحل "وهو واقع بهم" الشورى ، وسكنت الهاء عند السوسى لأن قبلها واو أو لام أو فاء وسيأتى أول البقرة إن شاء الله تعالى .

قلت فنحو "يبتغ غير" قرأ بالوجهين وأخذ بهما الحرز تماما قال في التيسير:

"فأهل الأداء مُخْتَلِفُونَ فِيهِ فَمَذْهَبُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَأَصْحَابُهُ الْإِظْهَارُ وَمَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ الدَّاجُونِيِّ وَغَيْرِهِ الْإِدْغَامُ وَقَرَأْتُهُ أَنَا بِالْوَجْهَيْنِ" اهـ

- واختياره في آل لوط الإظهار كالحرز قال في التيسير

"فأما قوله {آل لوط} حَيْثُ وَقَعَ فَعَامَّةُ الْبَغْدَادِيِّينَ يَأْخُذُونَ فِيهِ بِالْإِظْهَارِ وَبِذَلِكَ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَيَعْتَلِ بِقَلَّةِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ كَانَ غَيْرُهُ يَأْخُذُ بِالْإِدْغَامِ وَبِهِ قَرَأْتُ" اهـ

وكذا في "هو" مضموم الواو قال

"فَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ يَأْخُذُ بِالْإِظْهَارِ وَكَانَ غَيْرُهُ يَأْخُذُ بِالْإِدْغَامِ وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ وَهُوَ الْقِيَاسُ"

قلت فهذه الخيارات الثلاث عمدتها أن الدانى قرأ الوجهين في الأول وبالإدغام في الآخرين فقط وليس لعدم صحتهما كما اوهم الحرز

أما حجته وأدلته فليست أكثر من أنها توجيه لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وإن لم تستوعب عقلا غير أن لها أصلا في اللغة فتنبه ومع ذلك فإنه يصح إظهارهما أيضا كما من طرق النشر ولولا أن القراءة سنة متبعة لقلت به من الحرز

!!!نعم وما يمنع أن أقول به لأن طريقه في التيسير عن ابن مجاهد للدورى تلاوة ورواية ثم إنه أخذ برأى ابن مجاهد في المدغم وقبله ساكن وسيأتى كما أخذ بإظهاره أيضا في نحو "يبتغ غير" وهذا شاهد على صحة إظهارهما أيضا

ولعل ما قوى الدانى في اختياره - الإدغام - الذى خالف فيه ابن مجاهد هو عدم النصية على الإظهار قال في الجامع في آل لوط

"وإذا صح الإظهار فيه بالنص - ولا أعلمه جاء من طريق اليزيدي" اهـ

قلت وذلك لا يمنع جوازه كما اختار السكت بين السورتين لابن عامر مع أن طريقه بالتسمية مابين السورتين فالنص كما فى "هو" وبين السورتين عن ابن عامر معدوم وقرأ على شيخه التسمية واختار هو السكت ولم يأخذ به أيضا فكأن الإظهار والإدغام اختيار وهو اختار الإدغام

أما فى "هو" قال فى الجامع

"وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لأطراذه وجريه على قياس نظائره، وقد رواه نصًا عن اليزيدي ابنه، وابن سعدان، والسوسي" اهـ

وهذا واضح من أن الذى اختار الإدغام فى التيسير قرر أنه قرأ بالوجهين فى الجامع ورد ابن الجزرى على من رد سبب الإظهار بأنه حرف مد أو لقله حروف قال "والصحيح اعتيَارُ المَانِعِينَ جَمِيعًا"

وأخيرا الظاهر من حكم الكلمتين أنه اختيار من الدانى تقوية لحجة المدغمين والخلاف فيهما جائز والله أعلم والعمل على الإدغام فيهما لاتصال الأداء بهما كما اختار الوجهين في بيتغ غير والعمل عليهما معا لعله الأداء فقط والله أعلم

وفى ذلك قلت:

وبالخلف آل لوط أو ضم ها هو* والإدغام مختار الطريق مسلسلا

مسألة (١٠) تحرير واللاء ينسن

قال الشاطبي رحمه الله

١٣١- وَقَبْلَ يِّنْسَنِ الْيَاءُ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ سَكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهَلًا

الشرح

- يقرأ السوسى (واللائى ينسن) فى وجه إبدال الهمز والياء بياء ساكنة مع المد اللازم (واللائى ينسن) وذلك مع إظهار الياء الأولى ويلزمه سكتة لطيفة .

وتوجيه الإظهار أن الياء هذه عارضة لأن أصلها همزة أو لأن سكونها عارض لأن أصله كسرة والمدغم يكون أصليا لا عارضا لذا أظهرها وهذا الاظهار لمن يبدل أيضا غيره نحو البزي

وهذا ما ينبه عليه الشاطبي كما فى التيسير فقال

"فأما قوله { واللائى ينسن } فى الطلاق على مذهبه فى ابدال الهمزة ياء ساكنة فلا يجوز إدغامها لأن البديل عارض وقد عضد ذلك ما لحق هذه الكلمة من الإعلال بأن حذفت الياء من آخرها وأبدلت الهمزة ياء فلو أدغمت لاجتمع فى ذلك ثلاث إعلالات وبالله التوفيق" اهـ

فكما نقل الشاطبي رحمه الله وأكدده صاحب النشر قال

"وَقَدْ ذَكَرَ الدَّانِي فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَاللَّائِي يِّنْسَنِ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ، وَنَصَّ لَهُ عَلَى إِظْهَارِهِ وَجْهًا وَاحِدًا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي إِبْدَالِهَا يَاءً سَاكِنَةً وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ" اهـ

قلت بل ومن كل طرق الدانى قال فى الجامع

"وأما قوله في الطلاق: والتى يئسن [الطلاق: ٤] على مذهبه ومذهب البزي عن ابن كثير من قراءتي في إبدال الهمزة ياء ساكنة فلا يجوز إدغام تلك الياء في التي بعدها من جهتين:

إحداهما: أن أصلها الهمزة، وإبدالها وتسكينها عارض، فوجب أن لا يعتد بذلك فيها وأن تعامل الهمزة في ذلك وهي مبدلة- معاملتها وهي محققة ظاهرة؛ لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا وجب ذلك لم يجر إدغام تلك الياء في التي بعدها؛ كما لا يجوز إدغام الهمزة فيها، ألا ترى أنهم يقولون: (الرويا)، و (رويا) فيبدلون الهمزة فيهما واوا خالصة، وبعدها الياء فلا يبدلون تلك الواو ياء، ولا يدغمونها فيها، كما يفعلون ذلك إذا سبقت الواو نحو: مقضيا وليا وشبههما؛ لأن تلك الواو في نية همزة، فامتنعت من القلب والإدغام كامتناع الهمزة في ذلك، فكذا ما تقدم سواء.

والجهة الثانية: أن أصل هذه الكلمة (اللائي) بهمزة بعدها ياء ساكنة كما قرأ الكوفيون وابن عامر، فحذفت الياء من آخرها اختصارا؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها كما قرأ نافع في غير رواية ورش وابن كثير في رواية القواس وابن فليح، ثم سهلت الهمزة لتقلها، وحشوها فأبدلت ياء ساكنة، وذلك على غير قياس، فقد اكتنف هذه الكلمة إعلالان: حذف الياء من آخرها وذهاب نبرتها، فإن أدغمت الياء اكتنفها إعلال ثالث، وذلك خروج من الكلام وعدول من المتعارف في اللغة، فبطل الإدغام لذلك." اهـ

قلت وكل هذا توجيه للاظهار وليس نكرا للإدغام فهناك من ذكر الإدغام أيضا، فضلا عن كونهم لم يعتبروه من هذا الباب وهو ابن الباذش وتبعه أبو شامة في إبرازه والضباع في بلوغ الأمنية قال في النشر

".....، وقياس ذلك إظهارها للبزي أيضا وتعقب ذلك عليهم أبو جعفر بن الباذش، ومن تبعه من الأندلسيين ولم يجعلوه من هذا الباب، بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكن الياء مبدلة وصوبه أبو شامة فقال: الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنقي، أو إثبات، فإن الياء ساكنة وباب الإدغام الكبير

مُخْتَصٌّ بِإِدْغَامِ الْمُتَحَرِّكِ، وَإِنَّمَا مَوْضِعُ ذِكْرِ هَذِهِ قَوْلُهُ: وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ. قَالَ: وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ إِدْغَامُهُ لِسُكُونِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَهُ حَرْفٌ مَدٌّ فَالْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى حَدِّهِمَا. "اهـ

قلت أما قولهم بالإدغام من طرق الحرز فلا يصح لأن كلام ابن الباذش ومن تبعه خروج من طرق الحرز فالشاطبي وافق الشيخ الداني ولم يخرج عنه بل إن السخاوى قواه ورد على من قال بالإدغام فى فتح الوصيد

أما قولهم بأن هذا ليس موضعه فليس بصحيح لأن الشاطبي اتبع الداني رحمه الله أيضا فهو مجرد ناقل والثانية اختيار الداني والشاطبي وضعه فى باب الإدغام الكبير فهذا على وجه الإظهار

وتوجيهه هو كونه وضعه فى الكبير لأن السكون ليس أصليا بل هو عارض وأصله كسرة يعنى متحركا فكان من الكبير باعتبار الأصل المتحرك بالكسر ولو اعتبرا وجه الإدغام لوضعوه فى الصغير ونحن لا نعترض على جواز كونه من الصغير باعتبار عروض السكون ولكن نرد على من يمنع إظهار المواضع الثلاثة خصوصا وأن أبا شامة تلميذ السخاوى فواعجا ممن يحتج على الإظهار - وهو قول السخاوى والشاطبي والداني - ويأخذون بالإدغام فقط وهو اختيار تلميذ السخاوى أعنى أباشامة رحمهم الله

ويمكن القول أنهم لما احتجوا بالعروض الساكن وحكموا بالإدغام بسببه وتكروا من الإظهار أهملوا توابع حكمه وهو كونه من الكبير وجعلوه من باب الصغير

وكونه إدغاما أقول نعم الإدغام ورد من طرق أخرى من الطيبة لا الحرز والتيسير فأقحامه فى الحرز خطأ فلا يصح من ابن الباذش ولا أبى شامة ولا من تبعهم من المعاصرين نحو صاحب الوافى حيث أطلق فأوهم ولم يحرر قال

"ولكن قد ذهب غيره من أهل الأداء إلى إدغامها طردا للباب، والوجهان صحيحان مقروء بهما للبزي وأبي عمرو من روايته" اهـ

قلت أما من طرق التيسير والحرز فلا لأن الدانى لم يذكر إلا الإظهار ولم يلحقه ابن الجزرى فى نشره بالتيسير ولا الحرز البتة ولا علق عليه كما اعتدنا منه بل هو من طرق النشر فقط ولا أدرى من أول من ألحقه بالحرز ولم ألحقه؟!

ولكن ذكره الضباع رحمه الله فى شرحه تبعا لخلف الحسينى أيضا والجمزورى من قبل فى تحريراته نعم ، ألحقه أبو شامة فى إبراز المعانى وليس هذا أول اجتهاد لأبى شامة ويخطئ فيه بل تبع أبا جعفر بن الباذش فيه ، ذكر ذلك النشر وصح الوجهين من طريقه ، بل إن الإقناع لابن الباذش ليس طريقا أدائيا من طرق النشر كالتيسير والحرز ولا يصح نسبة الحكم الذى لابن الباذش للتيسير والحرز فلا يصح إذن إلحاق الإدغام بطرق التيسير منعاً للتركيب حال الرواية والله أعلم .

والخلاصة

طرق الحرز والتيسير بالإظهار فقط وأما الإدغام فمن طرق النشر قال فى البلوغ والحاصل أن كلا الوجهين صحيح موجه مقروء به إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار مع اعتقاد صحة الإدغام ومن قرأ بطريق النشر يقرأ بهما " اهـ

وفى ذلك قلت :

وفى اللاء إن تبدل فأظهر بسكتة وزد نشرنا الإدغام للبز والعلـ

مسألة (١١) تحرير الإدغام مع الإمالة

قال الشاطبي رحمه الله

١٥٤- وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذَا هُوَ عَارِضٌ

الشرح

- يفهم من قوله ووصفه للإدغام "إذ هو عارض" أنه يعامل معاملة الوقف العارض للسكون وذلك كالاتي :

١- إذا كان قبله حرف من حروف العلة فيجوز فيه القصر والتوسط والإشباع كالمدة العارض للسكون مثل (الزاجرات زجرا)

قال في الجامع:

"فإن كان الساكن الواقع قبل الحرف المدغم، حرف مدّ ولين، أو حرف لين فقط- وهو أن يفتح ما قبل الياء والواو- فلا خلاف في جواز الإدغام؛ لأنه يزاد في مدّ الصوت لأجله، فيتميّز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر، ولا يلتقيان، وذلك نحو قوله: وقال لهم [البقرة: ٢٤٧]، وقال ربك [البقرة: ٣٠] وإذا قيل لهم [البقرة: ١١٠] والبصير له [الشورى: ١١، ١٢] ويقول له [البقرة: ١١٧] والمرفود ذلك [هود: ٩٩، ١٠٠] ومصيبة الموت تحبسونهما [المائدة: ١٠٦] ومن قوم موسى [الأعراف: ١٥٩] وفلا كيل لكم [يوسف: ٦٠] والليل لتسكنوا [يونس: ٦٧] وما أشبهه." اهـ

قلت ولم يحدد نوعية هذه الزيادة فاحتملت التوسط والإشباع لذا ينبغي ترجمة الأبيات في الحرز عليها بقوله من باب المد "وجهان أصلا" فلا يقال بل القصر والمد لأنه تبع للداني والظاهر من هنا أن اختيار الداني في عارض الإدغام الزيادة سواء التوسط أو المد ويبينه أكثر مايلي

قال في النشر:

".....، وَالصَّوَابُ أَنْ سَكُونَ إِدْغَامَ أَبِي عَمْرٍو عَارِضُ كَالسُّكُونِ فِي الْوَقْفِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْرَاءُ أَحْكَامِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْكَانِ وَالرَّوْمِ وَالْإِسْمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ الْجَعْفَرِيُّ: وَلَأَبِي عَمْرٍو فِي الْإِدْغَامِ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ حَرْفٌ مَدٌّ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: الْقَصْرُ وَالنَّوْطُ وَالْمَدُّ كَالْوَقْفِ، ثُمَّ مِثْلُهُ، وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهَا أَبُو الْعَلَاءِ، قَالَ: وَالْمَقْهُومُ مِنْ عِبَارَةِ النَّاطِمِ - يَعْنِي الشَّاطِطِيَّ - فِي بَابِ الْمَدِّ "اهـ

قلت ولكن لا يقصر من الحرز لعبارة الشاططي في الحرز في المد العارض "وجهان أصلا" فالراجح هو عدم القصر لعدم ذكره له وسيأتي التحقيق في ذلك قال في النشر:

"وَأَمَّا الشَّاطِطِيُّ فَنَصُّهُ عَلَى كَوْنِ الْإِدْغَامِ عَارِضًا، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَدُّ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاطِطِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي كُلِّ سَاكِنٍ الْوَقْفَ قَصْرًا، بَلْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ، وَهُمَا الطُّوْلُ وَالنَّوْطُ، كَمَا نَصَّ السَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ أَخْبَرُ بِكَلَامِ شَيْخِهِ وَمُرَادِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ مِنَ الطُّوْلِ وَالنَّوْطِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَالطُّوْلُ فَضْلًا. وَلَوْ أَرَادَ الْقَصْرَ لَقَالَ: وَالْمَدُّ فَضْلًا. فَمُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّاطِطِيِّ عَدَمَ الْقَصْرِ فِي سَكُونِ الْوَقْفِ، فَكَذَلِكَ سَكُونُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عِنْدَهُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ مَنْ رَوَى الْإِشَارَةَ فِي الْإِدْغَامِ "اهـ

وقال بعدها:

"أَمَّا أَبُو عَمْرٍو، فَإِنَّ مَنْ رَوَى الْإِشَارَةَ عَنْهُ فِي الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ كَصَاحِبِ "التَّيْسِيرِ" وَ" الشَّاطِطِيَّةِ " وَالْجُمْهُورِ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَقْفِ، وَمَهُمَا كَانَ مَذْهَبُهُ فِي الْوَقْفِ فَكَذَلِكَ فِي الْإِدْغَامِ، إِنْ مَدًّا فَمَدٌّ، وَإِنْ قَصَرَا فَقَصْرٌ وَكَذَلِكَ لَمْ نَرَ أَحَدًا مِنْهُمْ نَصَّ عَلَى الْمَدِّ فِي الْإِدْغَامِ إِلَّا وَيَرَى الْمَدَّ فِي الْوَقْفِ "اهـ

ويلاحظ في عبارته الأخيرة أن علاقة المد العارض بمد الإدغام التسوية

ولكن كما سيأتى أن هذه المدود العارضة كلها اختيار وجائزة ولا يلزم فيها شئ بل أيها قرئ أجزأ وقد قال رحمه الله بعد ذكر ما قلنا وزيادة عند طرق غير التيسير

"وَالأَوْجُه فِي ذَلِكَ أَوْجُهٌ اخْتِيَارٌ لَا أَوْجُهٌ اخْتِلَافٍ، فَبِأَيِّ وَجْهِ قَرَأَ أَجْزَأُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، (قُلْتُ) : وَالْاِخْتِيَارُ هُوَ الْأَوَّلُ أَخْذًا بِالْمَشْهُورِ، وَعَمَلًا بِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ؛ طَرْدًا لِلْقِيَاسِ وَمَوَافَقَةً لِأَكْثَرِ النَّاسِ." اهـ

أما عند الإدغام الكبير عند غير السوسى يعامل معاملة المد اللازم لا غيره وذلك لأن من جوز معاملته كالعارض عنده إنما لأنه يجوز عنه الإشارة بالروم والاشمام فى الكبير كما من طرق التيسير والحرز وكما نقلت فوق من النشر فبان أنه يعامله كالوقف

أما من روى إدغاما كبيرا عن غير السوسى نحو حمزة وهشام والبرى ويعقوب فلم يثبت إشارة عنهم فيه حتى الشاطبي عندما قال فى أول باب فرش الصافات " ٩٩٣ - وَصَفًا وَزَجْرًا ذِكْرًا ادْغَمَ حَمَزَةً ... وَدَرَوْا بِلا رَوْمٍ بِهَا النَّاسُ فَتَقَلَّ "

فهذا يعنى أنه لا يعامله معاملة العارض فلا روم عليه قال فى النشر

"فَكَذَلِكَ سَكُونُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عِنْدَهُ - الشَّاطِبِيُّ - إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا - يَعْنَى الْوَقْفَ الْعَارِضَ وَالْإِدْغَامَ - عِنْدَ مَنْ رَوَى الْإِشَارَةَ فِي الْإِدْغَامِ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ (وَالصَّافَاتِ صَفًا) لِحَمَزَةٍ مُلْحَقًا بِاللَّازِمِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي أُمْتِلَتِنَا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ فِيهِ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي (دَابَّةٍ) وَ (الْحَاقَّةِ) ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزْ لَهُ فِي الرَّوْمِ كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ، فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أُمْدُونِي) لَهُ وَلِيعْقُوبَ كَمَا لَا فَرْقَ لَهُمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَامٍ) مِنْ (الْم) ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ إِدْغَامِ (أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ) وَنَحْوِهِ لِرُؤْيُسٍ، وَ (أَتَعِدَّائِي) لِهَشَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ (أَتَأْمُرُونِي) وَتَأَاتِ الْبَرِّىِّ وَغَيْرِهِ." اهـ

قال أول با المد:

"فالسكن اللازم المدغم نحو: (الضالين، دابة، الذكرين) عند من أبدل (واللذان، وهذان) عند من شدد (وتأمروني أعبد، وأتعداني) عند من أدغم ونحو (والصافات صفاً فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً) عند حمزة ونحو (فالمغيرات صباحاً) عند من أدغم عن خلاد ونحو (فلا أنساب بينهم) عند رويس ونحو (والكتاب بأيديهم) عند من أدغمه عن رويس ونحو (ولا تيمموا ولا تعاونوا، وعنه تلهي، و كنتم تؤمنون: وفضلتم تفكهون) عند البزي." اهـ

ومثال تاءات البزي "ولا تيمموا ولا تتابزوا" ويدخل فيه "اللات والعزى" لأبى جعفر وكلاهما واحد لأن مدار الإدغام أو التشديد الثقل ومخرجه الأشباع المحض عندهم لأنهم لم يرووا الإشارة عنهم في الإدغام فدل على أنه ليس من قبيل العارض

ذكره أيضاً تحريرات الإبيارى وحل المشكلات للخليجي وفي ذلك قلت:

وأدغم بإشباع فقط أو مثقلاً * لغير أبى شعيب من طرقتنا العلا

وتقيدي من طرقتنا هام لأنه من طرق النشر جاز عن يعقوب ما لابن العلا من باب الإدغام الكبير في بعض الطرق أما عندنا فلا والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٢) تحرير الاشمام والروم للمدغم

قال الشاطبي رحمه الله

١٥٥- وَأَشْمَمٌ وَرَمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمٍهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا

الشرح

٢- يجوز الروم والاشمام في المدغم عند السوسي وقد نبهت على ذلك ورد ابن الجزري على دعوى أبي شامة رحمه الله بأنه لا يصح وكذا كلام الداني يؤكد فيه فيما يلي ولكن يمتنع الإشمام والروم في الميم والباء إذا كانتا مدغمتين .

قلت وكلامه واضح ولم يخرج عن التيسير قال الداني رحمه الله

"فصل واعلم أن اليزيدي حكى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف الأول من الحرفين في مثله أو مقاربه وسواء سكن ما قبله أو تحرك وكان مخفوضا أو مرفوعا أشار إلى حركته تلك دلالة عليها والإشارة تكون روما وإشماما والروم أكد - يعنى فى الجواز- لما فيه من البيان عن كيفية الحركة غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه ويصح مع الاشمام ،والاشمام فى المخفوض ممتنع فان كان الحرف الأول منصوبا لم يشر إلى حركته لخفتها "اهـ

وهو هنا يبين شرعية الروم والاشمام في المدغم وأن اسمهما إشارة لا أن أحدهما يسمى إشارة دون الآخر وعند الروم لا يكون الإدغام كاملا لبيان جزء من الحركة ويفهم من هذا أنه مع الإشمام يكون الإدغام كاملا ويفهم أيضا أن الروم والإشمام يسمى أيضا إدغاما ثم يستثنى دخول الروم والاشمام في حرفين من المدغمات قائلا:

"وكذلك لا يشير إلى الحركة في الميم إذا لقيت مثلها أو باء وفي الباء إذا لقيت مثله أو ميمًا بأي حركة تحرك ذلك لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين"اهـ

قلت وقد علمت أن معنى الإشارة هو الروم والإشمام فيكون هنا كما نقل الشاطبي رحمه الله وهذا الذي عليه الداني في الجامع أيضا

وقد ذكر ابن الجزري ترجيح المنع وهو الذي فهمه عند كلامه عن معنى الإشارة فقال

"اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سکن ما قبل الأول، أو تحرك إذا كان مرفوعاً أو مجروراً - أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة. فحمله ابن مجاهد على الروم، فقال: كان أبو عمرو يثبم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض، ولا يثبم في النصب، وهذا صريح في جعله إياه روماً، وتسميه الروم إشماماً كما هو مذهب الكوفيين وحمله أبو الفرج الشنوبزي على أنه الإشمام فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية لا مسموعة وإلى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة. وهذا صريح في جعله إياه إشماماً على مذهب البصريين، وحمله الجمهور على الروم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون روماً وإشماماً، والروم أكد في البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يفرغ السمع، غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التام يمتنعان معه، ويصحان مع الإشمام؛ لأنه إعمال العضو وتهينته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يفرغ السمع، ويمتنع في المخفوض ليعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لاخته." اهـ

ثم قال رحمه الله عن ترجيح اختيار الجمهور

"وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعم في اللفظ وأصوب في العبارة وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في (تأماً) في سورة يوسف، وهو من الإدغام الكبير كما سيأتي، فإنهما يعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور وفي إدغام أبي عمرو ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام

يُشَبِّهُ الْمُسْكَنَ لِلْوَقْفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ سُكُونَ كُلِّ مِنْهُمَا عَارِضٌ لَهُ ؛ وَلِذَلِكَ أُجْرِيَ فِيهِ الْمَدُّ وَضِدُّهُ الْجَارِيَانِ فِي سُكُونَ الْوَقْفِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا. "اهـ

ثم رحمه الله قرر ما توصلت له من كون الروم يسمى إدغاما ناقصا فقال

"نَعَمْ، يَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ مَعَ الرَّومِ دُونَ الْإِشْمَامِ، إِذْ هُوَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْإِخْفَاءِ وَالنُّطْقِ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ، فَيَكُونُ مَذْهَبًا آخَرَ غَيْرَ الْإِدْغَامِ، وَغَيْرَ الْإِظْهَارِ كَمَا هُوَ فِي تَأْمَلًا....." اهـ

ثم تبع حكم الداني في كتبه على معنى الإشارة المقرر وهما الروم والاشمام فقال

"..... ثُمَّ إِنَّ الْأَخْذِينَ بِالْإِشَارَةِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْمِيمِ عِنْدَ مِثْلِهَا وَعِنْدَ الْبَاءِ، وَعَلَى اسْتِثْنَاءِ مِثْلِهَا وَعِنْدَ الْمِيمِ. قَالُوا: لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَتَعَدَّرُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ انْطِبَاقِ الشَّقَيْنِ. "اهـ

وبعد أن ذكر أن اجتماع الإشارة مع الإدغام في الحرفين ، منعه مجمع عليه وكان قبلها فسر الإشارة بالروم والاشمام **ذكر وجهة نظره** وقال أن منطقيًا يقصد بالإشارة الممنوعة الاشمام فقط لأن الروم يجوز أن يجتمع مع الادغام قال

"(قُلْتُ) : وَهَذَا إِنَّمَا يَنْجُ إِذَا قِيلَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِشَارَةِ الْإِشْمَامُ، إِذَا تَعَدَّرَ الْإِشَارَةُ بِالشَّقَةِ وَالْبَاءِ وَالْمِيمِ مِنْ حُرُوفِ الشَّقَةِ، وَالْإِشَارَةُ غَيْرُ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ، فَيَتَعَدَّرُ فَعْلُهُمَا مَعًا - أَى الْحَرْفَيْنِ - فِي الْإِدْغَامِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَصَلٌ، وَلَا يَتَعَدَّرُ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ ؛ لِأَنَّ الْإِشْمَامَ فِيهِ ضَمُّ الشَّقَيْنِ بَعْدَ سُكُونِ الْحَرْفِ، وَلَا يَقَعَانِ مَعًا "اهـ

قلت وهذا يعنى أن ابن الجزرى يجوز الروم مع الإدغام في الحرفين ويمنع الاشمام فقط خلاف الداني وظاهر الحرز المانعان كليهما وهنا نقول من أين أتى به ابن الجزري؟

الجواب: هناك طرق في النشر تقول بجواز الروم فقط مع الإدغام قال في النشر:

"....وَحَكَى ابْنُ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِالْإِشَارَةِ فِي الْمِيمِ عِنْدَ الْمِيمِ، وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ يُخِلُّ بِذَلِكَ، وَقَالَ: هَكَذَا قَرَأْتُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدْغَامِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِشَارَةِ الرَّوْمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت أما اعتبار هذا الوجه من الحرز والتيسير فكيف؟ وقد كشف الحرز والتيسير عن طريقيهما ومذهبهما

فكلام ابن الجزري هذا لا يمت لطرق التيسير والحرز بصلة لأنه أخذ كل طرق الأداء عن الداني في التيسير فلزمه نقله لا التحمل عليه والداني أدري بعبارته في معنى الإشارة الذي قرأ به وكما نقل ابن الجزري أولا وهو الموجود في جامع البيان أيضا وتجويز ابن الجزري رحمه الله الإدغام بالروم هذا يتوجه إلى القائلين به وقد ذكرهم وليس منهم الداني في كتبه ولا الحرز

ثم إن السخاوي أكد منع الحكمين في الحرفين أيضا وهو أدري بعبارته شيخه وقال نفس كلام الداني والشاطبي في فتح الوصيد، فجواز الروم مع الإدغام من بعض طرق النشر فقط ولا دخل له في الحرز والتيسير

و نقل أبو شامة عن الداني صاحب الطريق أنه يجوز الروم فيهما دون الإشمام وحينئذ يكون مذهباً غير مذهب الإدغام لظهور جزء من الحرف بمقدار الثلث بسبب الروم قال في شرحه على الحرز:

"أما الروم فلا يتعذر؛ لأنه نطق ببعض حركة الحرف فهي تابعة لمخرجه فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما كذلك ينطق بهما بعض حركتهما" اهـ

وكان ابن الجزري نحا نحو أبي شامة

قلت ولكن لم يجوزه الدانى وارجع لعبارته المنقولة بل إنه يعلل المنع الذى ذكره أولا بكونه لو جوزنا الروم مع الإدغام فيهما لما أصبح إدغاما صحيحا قلت فهل فى هذا تجويز؟ الذى فهمه أبو شامة

وتبعه على ذلك الضباع فى الإرشاد والقاضى فى الوافى ، ولم يذكر المسألة فى البلوغ ولا الإتحاف

ولكنى أرى أن أبا شامة لم يفهم عبارة الدانى والصحيح المفهوم من كلام الدانى هو ما ذكره الشاطبى رحمه الله لأن معنى الإشارة عند الدانى هو الروم أو الإشمام لا الإشمام فقط كما أوضحت لك - لاكما فهمه أبو شامة وتبعه البعض- ويؤكدده صاحب النشر فى العبارة السابقة وكلام الدانى فى الجامع آخر باب الإدغام الكبير يؤكد كلامه فى التيسير أيضا بل وحرره الخليجى هكذا فى حل المشكلات قال

"وسكون الإدغام عارض كسكون الوقف ، فإن كان قبل المدغم حرف مدٍ أو لين جرى فيه ما يجري فى الوقف من القصر والتوسط والمد والإشارة بالروم والإشمام فى غير الباء والميم مع الميم والباء ، وهذا ما نص عليه فى النشر وطيبته ، وقال : لا نعلم نصا بخلافه "اه فكلام الخليجى مطابق للدانى والحرز خلاف كلام أبى شامة وشيخنا الضباع ومن تبعه رحمهم الله نعم يصح ولكن من طرق أخرى بالنشر كما نقل ابن الجزري رحمه الله تعالى

الخلاصة

يتمتع الروم والإشمام معا فى الباء والميم من طرق الحرز والتيسير أما من طرق النشر جاز الروم فقط فى الباء والميم من بعض الطرق

وفى ذلك قلت:

وأشتم ورم بغير باء وميمها وفى النشر رم بالخلف تحريرا انجلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٣) تحرير المدغم وقبله ساكن صحيح

قال الشاطبي رحمه الله

١٥٦- وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَقْصِلًا

الشرح

إذا كان قبل الحرف المدغم ساكن صحيح يصعب الإدغام ولكنه يجوز على مذهب المتقدمين للنقل والنص عليه

وذهب بعض المتأخرين إلى جواز الإخفاء ويسمى الاختلاس وهو نطق الحرف المدغم بسرعة بسبب الحرف الساكن قبله وقالوا هذا هو المقصود من الإدغام فيما قبله ساكن وقد يسمونه الروم أيضا لجامع نقص الحركة وهذا الذي ذكره الحرز ذكره الداني في التيسير والجامع

ذكر في التيسير:

"و {دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءٌ} لَا غَيْرَ وَكَانَ ابْنُ مُجَاهِدٍ لَا يَرَى الْإِدْغَامَ فِي الْحَرْفِ الثَّانِي لِأَنَّ السَّاكِنَ فِيهِ غَيْرَ حَرْفٍ مَدٍّ وَلِئِنْ وَدَّكَ وَمَا شَبَّهَهُ عِنْدَ التَّحْوِيلِ وَالْحِذَاقِ مِنَ الْمُقَرَّنِينَ إِخْفَاءً وَكَذَلِكَ أَخَذَ عَلِيٌّ أَهـ

وفي الجامع:

"وقد كان ابن مجاهد لا يرى الإدغام في قوله: دار الخلد جزاء؛ لأن الساكن قبل الدال فيه غير حرف مدٍّ ولين، فامتنع الإدغام؛ لأنه يلتقي ساكنان معه في ذلك، وكان غير ابن مجاهد من أهل الأداء يرى الإدغام فيه؛ لقوة حركة الدال ولأن الإشارة إليها متمكنة، وبذلك قرأت وبه كان يأخذ ابن شنبوذ وابن المنادي وغيرهما من أهل الأداء، ولا فرق بين هذا الحرف وسائر ما تقدم من نظائره- مما قبل الدال فيه ساكن غير حرف مدٍّ ولين وفي امتناع الإدغام لأجل الساكنين، وفي جوازه لقوة حركة الدال وهذا

الضرب من المدغم عند أكثر النحويين والقراء ليس بإدغام محض لسكون ما قبل المدغم فيه سكونا جامدا ، وحقيقته عندهم أن يكون إخفاء ؛ لأن الحركة في المخفاة لا تذهب رأسا، وإنما يضعف الصوت بها (ولا أتم) فخف بعض الخفة، ويمنع من التقاء الساكنين، وقد أجاز الإدغام الخالص في ذلك جماعة منهم، وسوَّغوا التقاء الساكنين فيه؛ وذلك من حيث ورد السماع به عن العرب، في نحو قوله: شهر رمضان [البقرة: ١٨٥] ، وكان الحرفان في الإدغام - لارتفاع اللسان بهما ارتفاعا واحدة- بمنزلة حرف واحد متحرك، فكان الساكن الأول لذلك قد ولي متحركا، وقد قرأت أنا بالمذهبتين جميعا، والإخفاء أوجه وأكثر.. "اهـ

قال رحمه الله في النشر

" فَإِنَّ الإِدْغَامَ الصَّحِيحَ مَعَهُ يَعْسُرُ؛ لِكَوْنِهِ جَمِيعًا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ أَوَّلُهُمَا لَيْسَ بِحَرْفٍ عَلِيٍّ، فَكَانَ الْآخِذُونَ فِيهِ بِالْإِدْغَامِ الصَّحِيحِ قَلِيلِينَ، بَلْ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَهُوَ الرُّومُ الْمُتَقَدِّمُ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِلَاسِ، وَحَمَلُوا مَا وَقَعَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِالْإِدْغَامِ عَلَى الْمَجَازِ، وَذَلِكَ نَحْوُ شَهْرٍ رَمَضَانَ، وَالرُّعْبَ يَمًا، وَالْعِلْمَ مَا لَكَ، وَالْمَهْدَ صَبِيًّا، وَمِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ، وَالْعَقَوَ وَأَمْرُ، وَزَادَتْهُ هَذِهِ (قُلْتُ) وَكَلاهُمَا ثَابِتٌ صَحِيحٌ مَأْخُودٌ بِهِ، وَالْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ هُوَ الثَّابِتُ عِنْدَ قُدَمَاءِ الْأَيْمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَالنُّصُوصُ مُجْتَمِعَةٌ عَلَيْهِ "اهـ

قلت الوجهان صحيحان وهما من الخلاف الجائز فأيهما يقرأ به أجزأ ولا يلزمان معا واختيار الداني على الاخفاء وإن كان الذي أراه هو الإدغام المحض للنص عليه كما ذكر ابن الجزري رحمه الله وقرأت بهما معا على شيعي حفظه الله .

ولم يتعرض له البلوغ ولا الحل وجارى الشاطبي الضباع في شرحه والوافي والحمد لله رب العالمين ، وفي ذلك قلت :

وبالمحض والإخفاء إن صح ساكن * قبيل وإن مد فبالعارض اعملا

{ما فى باب هاء الكناية}

مسألة (١٤) تحرير يتقه

قال الشاطبي رحمه الله

١٦١- وَيَتَّقُهُ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

الشرح

- سَكَنَ أبو عمرو وشعبة وخلاد بخلف له كلمة (يتقه) والوجه الثانى لخلاد (الصلة) لأنه الأصل الموافق للقاعدة وقد سكت عنه.

قلت فجعل لخلاد الخلف وكذا الدانى من التيسير فقال

"وخلاد بخلاف عنه ويتقه باسكان الهاء" اهـ

ولم نعلم توزيع الخلف بين ابن غلبون وأبى الفتح أم كلاهما طريقه عن فارس الموجود فى التيسير

قلت بالرجوع للجامع قال

"ويتقه [النور: ٥٢]، فإن فارسا أقرأنيه فى رواية خلاد بإسكان الهاء" اهـ

قال فى النشر

"وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ" يعنى السكون

قلت فكان الوجه الثانى زائد على الطرق بمحضر الدانى فى التيسير ونقله عنه النشر وهو الصلة وذكر فى النشر نسبة الصلة لابن غلبون فقال:

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَنَصَّ لَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا صَاحِبُ التَّيْسِيرِ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ" اهـ وكذا نقله الضباع فى شرحه

قلت والفائدة من معرفته بالنسبة لخلاّد في يتقه سكونها من طريق أبي الفتح عنه الداني ووصلها من طريق ابن غلبون ومفاد ذلك هو عدم تركيب طريق ابن غلبون في السكت والصراط وبمصيطن والمصيطنون كما سيأتى فنتبه

الخلاصة

وجه الصلة عن خلاّد في يتقه من التيسير لأنه عن ابن غلبون ومفاد ذلك هو عدم تركيب طريق ابن غلبون في السكت والصراط وبمصيطن والمصيطنون عن خلاّد سيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (١٥) تحرير الكلمات السبع لهشام**قال الشاطبي رحمه الله**

١٦٣- وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ

- قرأ قالون وهشام ، مع الخلف عن هشام بقصر هذه الكلمات السبعة السابقة كلها .
والوجه الثانى لهشام هو الصلة علمناه لأنه الأصل وقد سكت عنه والكلمات هي:

"نؤته منها" موضعاً آل عمران وموضع الشورى و"يؤده" موضعاً آل عمران و"نوله
ونصله" النساء و"يأته" طه و"ألقه" النمل و"يتقه" النور فهم عشر مواضع بسبع كلمات.

قال التيسير فى فرش آل عمران

"يؤده إليك و لا يؤده إليك و نؤته منها هنا وفي الموضعين ، وفي النساء نوله و
ونصله وفي عسق نؤته منها ، وقالون باختلاس كسرة الهاء فيها وكذا روى
الحلواني عن هشام في الباب كله" اهـ

ويفهم من هذا أنه ذكر لهشام من طريق الحلواني وجه اختلاس فقط في الباب كله أى
السبع كلمات بمواضعها نعم هو ذكر الحكم عند الكلام عن أربع كلمات فهل كله هنا
يندرج تحتها يأتيه طه وألقه النمل ويتقه النور باعتبار أنهم من الباب أم تدرج تحت لفظ
الباقون من النصوص التالية ؟

و فى "فألقه" من فرش سورة النمل قال فى التيسير

".... وقالون يختلس كسرتها فى الوصل والباقون يشبعونها فيه" اهـ

وتبعه فى التعبير وهذا يدل على أن العبارة صحيحة من فم الدانى

وفى "يأته" طه قال فى التيسير:

"قالون بخلاف عنه ومن يأته مؤمنا باختلاس كسرة الهاء فى الوصل وأبو شعيب بإسكانها فيه والباقون بأشباعها" اهـ وتبعه التحبير

وفى "يتقه" النور قال فى التيسير

"أبو بكر وأبو عمرو وخلاص بخلاف عنه ويتقه بإسكان الهاء وقالون باختلاس كسرتها والباقون بصلتها" اهـ وتبعه التحبير أيضا

يعنى الشاطبي قال لهشام القصر أو الإشباع والدانى قال باختلاس الباب كله وهذا هو المفهوم

ولا تنس أن طريق التلاوة من التيسير هو عن قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامري عن محمد بن عبدان عن الحلواني وفي الجامع صرح أنه بالاختلاس عنه أيضا

قال فى الجامع

"ونا محمد بن علي قال: نا ابن مجاهد عن الجمال عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر أنه كان لا يشبع فى الباب كله وكذلك روى لي ذلك أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام " اهـ

قلت والأول هو طريق الرواية فى التيسير والثانى هو طريق القراءة من التيسير وقول الحرز بالإشباع خروج من طريق التيسير فى الكلمات السبع لطرق الجامع والنشر

فظاهر عبارة الدانى فى الجامع أن طريق أبى الفتح عن عبد الله الحسين - طريق التيسير - القصر فى التيسير ذكر القصر فقط أيضا

أما ابن الجزرى فى النشر فوافقه فى الأربع الأول فقال:

"قَرَوَى عَنْهُ كَذَلِكَ بِالْقَصْرِ ابْنُ عَبْدِانَ وَابْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَمَّالِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي "التَّيْسِيرِ" سِوَاهُ" اهـ وهذا طريق التيسير رواية وتلاوة

وفى "فألقه ويتقه" فذكر أن خلافه فيهما كالأربع الأول فأكون وافقته أيضاً تحقيق طريق التيسير

ولكن في "يأته" ولم يتكلم ابن الجزري عنه بشيء البتة لا النشر ولا الطيبة ولا حتى وجهى التيسير والحرز بل قال والباقون بالإشباع فقال

: "وبذلك- أي الصلة - قرأ الباكون وهو ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وورش والدوري وابن جمار وروح" اهـ

فأدخل ضمنا هشام وفي الطيبة سكت عنه فتعين الاشباع فقط فكأنه لم يحقق الكلمة أو يذكر فيها خلف الحرز والجامع وهذا يدل على أنه غفل عنه تماماً فلم ينبه في النشر ولا الطيبة علي حكمه في "يأته" عن هشام في التيسير والحرز وقدوة ابن الجزري في ذلك هو أبو شامة^{٢٤} ولكنه في المسائل التبريزية وهو من تأليفه بعد النشر والطيبة قال

^{٢٤} قال في إتحاف فضلاء البشر " تنبيه: بما تقرر علم أن ابن عامر من أصحاب الصلة في هذا الحرف أعني "يأته" قولاً واحداً، وهذا هو الذي في الطيبة كالنشر وتقريبه وغيرهما لكن كلام الشاطبي رحمه الله تعالى يفهم بظاهره جريان الخلاف لهشام عنه بين الصلة والاختلاس وذلك أنه قال: (بعد ذكره يأته مع حروف آخر، وفي الكل قصر الهاء بأن لسانه بخلف، فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من "يؤده" إلى "يأته"، ودرج على ذلك شراح كلامه فيما وقفنا عليه، ولم أر من تنبه لذلك غير الإمام الحافظ الكبير أبي شامة رحمه الله تعالى، فقال بعد أن قرر كلامه على ظاهره ما نصه: وليس لهشام في حرف طه إلا الصلة لا غير، وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين لقوله أولاً: وفي الكل قصر لكن لم يذكر أحد له القصر فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولاً) اهـ بحروفه ولم ينبه عليه في النشر، وهو عجيب." اهـ

قلت يعنى البنا الدمياطى يرى أن يأته ليس فيها غير الصلة ويشيد بأبى شامة لكونه هو الذى اكتشفه ولا حول ولا قوة إلا بالله وينقد النشر لأنه لم يعلق على كلام الحرز والتيسير مع ان النشر قال أيضاً بالإشباع له فسبحان الله قلت وكلام أبى شامة يردده النص من الجامع بل له الوجهان لنقل الدانى بحرفه كما ذكرت فوق والعجب ليس فى غفلة ابن الجزرى بل فى متابعة البنا أبا شامة بلا روية ومراجعة وهو واضح فى الجامع، وتبع أبا شامة كما هو

"كل من روى الاختلاس عن هشام في أخواتها - أى من الكلمات السابقة - لم يرد عنه سوى الصلة (أى في كلمة يأتها) وكلام أبى شامة هو الصحيح"

قلت لم يحرر ابن الجزرى رحمه الله الكلمة في النشر ولم يسدد ما قاله صاحب التيسير ولا الحرز كما تعودنا منه وإن صرح به في المسائل التبريزية لأنه كان ينبغي بناء على حكمه أن يرد على القصر على أقل تقدير الذى ذكره الحرز والجامع فالقول بنسيانه واضح جدا وتحقيقى لطريق هشام في الحرز بالقصر واضح في الكلمات السبع عموما و"يأتها" خصوصا وقطع به الدانى في مفرداته فقال في باب من أول آل عمران إلى الأعراف:

"واختلف عنه في الهاء المتصلة بالفعل المجزوم إذا كانت مكسورة نحو قوله يؤده إليك ولا يؤده إليك ونؤته منها ونصله ويأتها ويتقه وفألقة وشبهه فقرأت له على أبى الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين باختلاس الكسرة حال الوصل وكذلك روى الحلوانى" اهـ

قلت وهما طريق هشام في التيسير تلاوة ورواية

واضح البناء والحسينى فى البلوغ وأقره الضباع فى الإتحاف والعجيب أن الضباع رحمه الله تعالى فى الإرشاد يمنع وجه القصر بدعوى "أنه ليس من طريقه كما نبه عليه فى النشر" قلت ونترك الاعتراض للقارئ لأن النشر لم ينطق ببنت شفة فأين الاعتراض؟؟ وكأن الضباع لم ينظر للكلام فى النشر أو حتى نص الإتحاف ليعلم أن ابن الجزرى غفل أصلا عن حكم يأتها عن هشام.

والذى قلته هذا سبقنى له من تتبع الطرق نحو الامام الجعبرى إلا أنه لم يعجب صاحب غيث النفع فقال "فقول الجعبرى - وتبعه غيره - وجه الصلة لهشام من زيادات القصيد، وبه قطع ابن شريح ومكي وهم صوابه حذف الصلة والله أعلم." اهـ

وكان الأولى به أن يذكر القولين ويصححهما ويعتبر القصر كباقي الكلمات السبعة من طريق التيسير خصوصا أنه قال قبلها:

"ذكرنا حذف الصلة لهشام إنما هو تبع له ولشراحه والأولى أن لا يقرأ به لأنه لم يذكره المحقق -يعنى الدانى - وتبعه على ذلك كثير من المحققين ولم يذكروه إلا أنهم لم يتعرضوا لتضعيفه ولم يذكره أيضا فى أصله" اهـ ولكنه كما ذكرنا أن الدانى ذكره فى الجامع والتيسير والحمد لله رب العالمين

وهذه السبع كلمات فيها الوجهان من الجامع وأما ابن الجزرى رحمه الله فأقره إلا في "يأته"

بل وزاد النشر السبعة لهشام أيضا وجه إسكان زائد - عدا يأته لم يذكر له إلا الإشباع فقط- غير أنني أحرر طريق الحرز فحسب

فخلاصة القول

يكون الدانى فى التيسير لم يذكر فى الأربعة الأول إلا الاختلاس بلفظه فوافق طريقه والثلاثة الأخرى أيضا بعموم لفظه الأول أعنى القاعدة التى فى التيسير والجامع ويكون الحرز زاد وجه صلة فى السبعة ووافقت النشر عدا "يأته" لم يحررها من التيسير ولا الحرز وحكم بالصلة فقط

وفى الجامع اعتبر الوجهين فى كل كلمة وكان من طريق التيسير الاختلاس فقط

ويكون الشاطبى زاد فى الكلمات السبع لهشام وجه إشباع عما فى التيسير

قلت وإقحام الضباع رحمه الله فى شرحه الإرشاد على الشاطبية أبا الحسن ابن غلبون فى رواية هشام من التيسير لنسبة الصلة له فى الكلمات واعتبارها من الطريق لا معنى له لأن طريقى هشام فى التيسير هما عن ابن مجاهد للرواية أو فارس للتلاوة وكلاهما عن الحلوانى فقط وكلاهما بالقصر كما أوضحت بالنقل فلا داعى لإدخال من ليس فى أسانيد التيسير وتعلله بأنه بالصلة عنه

قلت وأبو الحسن من طرق الصلة فى الجامع والنشر أما هنا فالاختلاس فقط فكان وجه الصلة من زيادات القصيد

وربما ذكره الضباع فى شرحه من أجل وقف هشام لوجود خلاف بين أبى الفتح وابن غلبون فى الوقف أعنى مذهب الرسم والقياس

وقول الضباع أن "يأته" بالصلة فقط تبعا لأبي شامة وتبعية النشر دعوى مردودة أيضا لخلاف طرق التيسير كما قلنا وبنقل الحرز وذكر الجامع الوجهين غير أنه تبع في ذلك أبا شامة وقد رددت عليه في الهامش

ولم يتعرض للمسألة في حل المشكلات ،ولا الضباع في البلوغ إلا كلمة يأته بما ذكرنا وتبعه صاحب البدور

ونوه السخاوى في شرحه بزيادة الصلة في شرحه على الشاطبية فقال

"وعن هشام وجهان الصلة والقصر وهو رواية الحلوانى عنه" اهـ

قلت فقوله "وهو" تعود على أقرب مذكور وهو القصر وسكوته عن الصلة يعنى لأنها ليست طريق الحلوانى ولا شك أنه يقصد طريق الحلوانى الذى في التيسير وإلا فإن قراءة الدانى على الفارسى عن أبى طاهر عبد الواحد طريق الحلوانى ولكن ليس في التيسير والحمد لله رب العالمين ،وسياأتى نظمه والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٦) تحرير يأتته طه لقالون

قال الشاطبي رحمه الله

١٦٣- وفي طه بوجهين بجلًا

الشرح

ذكر رحمه الله أن قالون له في موضع طه (يأتته) الوجهان القصر والصلة .

وذكره في التيسير بخلاف عنه كالحرز قال:

"قالون بخلاف عنه {وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا} باختلاس كسرة الهاء في الوصل" اهـ

ووضح الخلاف بعزوه في الجامع فقال:

".... ومن يأتته مؤمنا في طه [٧٥]، فإني قرأت على أبي الفتح بالصلة، وعلى أبي

الحسن بالاختلاس من غير صلة" اهـ

فوجه اختلاسها من طريق ابن غلبون عنه الداني وليس هذا طريقه في التيسير ولاحظ

أنه بإسكان ميم الجمع

قال في النشر

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ" اهـ

وأما الاشباع من طريق أبي الفتح قال في النشر

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ" اهـ وهذا هو طريقه في التيسير ولاحظ انه في ميم

الجمع بالوجهين

قال أيضا

"وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ عَنْهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا " اهـ

قلت نعم ولكن لابد من التحرير منعا للخلط

والخلاصة

أن طريق التيسير هو الصلاة فقط وهو عن أبي الفتح ولاحظ أن له صلاة ميم الجمع أيضا
أما اختلاسها فطريق ابن غلبون وليس من التيسير ولاحظ أنه صاحب مذهب سكون
ميم الجمع عند قالون

وفي التحريرات الثلاثة السابقة قلت:

ويتقه زد خلاد وصلا وبالسبع* هشاما وزاد القصر يأتيه بجلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٧) تحرير يرضه

قال الشاطبي رحمه الله

١٦٤- وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يَمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخَلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَأَذْكَرُهُ نَوْفَلًا

١٦٥- لَهُ الرَّحْبُ.....

الشرح

- قرأ (يرضه) بالزمر بالإسكان السوسى وهشام والدورى البصرى .

وللدورى البصرى وهشام وجهان آخران :

*أما دورى البصرى فوجهه الثانى الإشباع لأنه سكت عنه وهو الأصل .

وأما هشام فوجهه الثانى القصر لأنه ذكره مع المقصرين فلم يسكت عنه فتنبه فقال
 فيمن يقرأ (يرضه) بالقصر هم (فأذكره نوفلا له الرحب) وهم حمزة وعاصم وهشام
 ونافع .

وذكر الخلاف عنه فى الحرز تبعا للتيسير

*أما الدورى فقال فى التيسير

" وأبو شعيب وأبو عمر - يعنى الدورى - وغيرهما عن اليزيدي بإسكانها وقرأت على
 الفارسي وغيره من طريق أهل العراق بصلتها بواو وهي رواية أبي عبد الرحمن وأبي
 حمدون وغيرهما عن اليزيدي "اهـ

وبين في الجامع أن الصلة طريقنا قائلًا

" وقرأت أنا في رواية الدورى وأبي أيوب عن اليزيدي من طريق ابن مجاهد وغيره
 ومن يأتى موصولة بياء ويرضه لكم موصولة بواو، وكذلك نظائرها، وعلى ذلك أهل
 الأداء عن اليزيدي "اهـ

أما الإسكان الذى ذكره فليس من طرقنا قال فى النشر

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَرَحٍ" اهـ قلت وليس فى التيسير

وأكد ان الصلة طريق الحرز فقال

"وَرَوَى عَنْهُ الصَّلَّةُ ابْنُ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ" اهـ

وقال

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى مَنْ قَرَأَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّعْرَاءِ" اهـ

وهو طريقنا فابن مجاهد متصل بأبى الزعراء وهو أبو عبد الرحمن المذكور فى كلام الدانى وأخذ عنه عبد الواحد بن عمر عنه عبد العزيز بن جعفر وهو الفارسي المذكور فى كلام الدانى المجلد عنه عند قوله "من طريق أهل العراق" وهذا طريق التيسير فى الأداء عن دورى البصرى

والخلاصة

طريقنا عن دورى البصرى الاشباع فقط فى هذه الكلمة والإسكان من الزيادة

*أما عن هشام فذكر الخلاف عنه أيضا فى التيسير كالحرز قال فى التيسير

"وهشام بخلاف عنه "يرضه لكم" باختلاس ضمة الهاء وهشام من قراءتي على أبي الفتح باسكانها " اهـ

قلت فالطريق بالاختلاس مفهوم بالمخالفة وإن لم ينسبه فنتبه ولكن فى الجامع نسبه لطريق الباب فكان الاختلاس من طرق التيسير قال فى الجامع

"واختلف عن ابن عامر فروى الحلواني عن هشام عنه يرضه لكم برفع الهاء ولا يشبع الرفعة، وبذلك قرأت فى روايته على أبي الحسن عن قراءته، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه، وبذلك أيضا قرأت على أبي الفتح فى

رواية ابن عباد عنه، وقرأت على أبي الفتح في رواية الحلواني عنه عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بإسكان الهاء "اهـ

فنجده روى الاختلاس عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السامري وهذا طريق التيسير ومن خارج التيسير عن ابن غلبون أيضا وتنبه

وأما السكون فقد قرأ السكون عن أبي الفتح أيضا ولكن على عبد الباقي - كما في النص السابق - وليس في التيسير فتنبه

فكان عند الداني السكون من غير التيسير^{٢٥} أما من التيسير فالاختلاس فقط

والخلاصة

طريقنا عن هشام الاختلاس فقط وزاد وجه الإسكان، وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

^{٢٥} ولكن ابن الجزري رحمه الله تعالى تنكر من نسبته للداني بأى حال لتجهيله أحد رواته مع تصحيحه للإسكان قال فى النشر: "وَأَمَّا هِشَامُ فَرَوَى عَنْهُ الْإِسْكَانَ صَاحِبُ " التَّيْسِير " مِنْ قَرَأَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَظَاهِرُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ، وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ الشَّاطِطِيُّ، وَقَدْ كَشَفْتُهُ مِنْ " جَامِعِ الْبَيَانِ " فَوَجَدْتُهُ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَرَأَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ خَلِيعٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْحَلْوَانِيِّ، وَلَيْسَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ وَلَا الشَّاطِطِيِّ، وَقَدْ قَالَ الدَّانِيُّ: إِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَقَدْ تَنَبَّعْتُ رَوَايَةَ الْإِسْكَانِ عَنْ هِشَامٍ فَلَمْ أَجِدْهَا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ " اهـ

قلت يعنى أن قراءة السكون على أبي الفتح ليست عن السامري المذكور هنا فى أسانيد التلاوة بل عن الخراساني وليس من طريقنا هنا غير أن الداني رواه بسند مبهم ومع ذلك نجده مصرا عليه فيذكر السكون فى التيسير أيضا والسر فى ذلك شهرة الإسكان وذلك مع جهل رواته مما جعل ابن الجزري يقول "ولو لا شهرته، عَنْ هِشَامٍ وَصِحَّتْهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَمْ نَذْكُرْهُ". قلت والاعتبار بالسند فى المقام الأول وطريقنا الاختلاس فقط ولو سلمنا كما سلم الأئمة بصحته فعلى كل التقادير ليس من التيسير فتنبه

مسألة (١٨) تحرير حكم "يَتَقَه" لابن جمار

قال ابن الجزري رحمه الله في الدرّة

.....، والقصر حملا

١٩ - كَيْتَقَه / وَامْدُدْ جَدَّ
.....

الشرح

- قرأ ابن جمار بالإشباع في "ويتقه" النور صاحب رمز الجيم وهناك رواية أخرى للبيت على أنه بالقصر لأنه عطف عليه قبله وهي "كيتقه جد حز"

وتنبه رحمك الله تعالى لأن الدرّة مؤلفة بعد النشر والتحرير ولم تكن مؤلفا مستقلا لابن الجزري ولعلها مستلة منه لأنه رحمه الله تعالى قد وضع في النشر كل أسانيده ولكنها لا محالة أسانيدها مذكورة في التحرير كما ذكر أولها "كما هو في تحرير تيسير سبعها"

قال في النشر

"وَأَمَّا ابْنُ جَمَازٍ فَرَوَى عَنْهُ الدُّورِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْجَمَّالِ قَصْرَ الْهَاءِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرِ الْهَذَلِيُّ عَنْهُ سِوَاهُ"

قلت وهو طريق الرواية عن ابن جمار في التحرير والدرّة وهو في النشر طريق تلاوة من أسانيد الأداء هناك فتنبه

وقال في النشر أيضا :

"وَرَوَى عَنْهُ الْهَاشِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ رَزِينٍ إِشْبَاعَ كَسْرَةِ الْهَاءِ،..... وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَوَّارٍ عَنْ ابْنِ جَمَازٍ سِوَاهُ" اهـ

قلت وهو طريق التلاوة الذي نقله في التحرير والدرّة وهو في النشر تلاوة من أسانيد الأداء هناك أيضا فتنبه

وكلاهما صحيح من طرق الدرّة وقد صحّحهما أيضا العلامة المتولى رحمه الله

- ولكن ما معنى كونه يجعل واحدا للرواية ويصدره بقوله "حدثنا" وآخر للتلاوة ويصدره بقوله "وقرأت بمضمّنه" - أعنى في التعبير - إلا أنه يعتمد الحكم المتلو لا المروي في ثلاثة الدرّة فتنبه لذا فالأولى بالتعويل هو الصلة والنص الأول للبيت وهو "وامدّد جد" وهذا بالنسبة للدرّة

- وبالفعل في التعبير لم يذكر عن ابن جمار غير الصلة قال في التعبير:

"أبو بكر وأبو عمرو وابن وردان وخلاد بخلاف عنه: (ويتّقه) بإسكان الهاء وقالون ويعقوب باختلاس كسرتها والباقيون بصلتها" اهـ

ومع كون الدرّة ألفت بعد النشر والتعبير وكانت تبعا للتعبير حيث قال في الدرّة:

"كما هو في تحبير تيسير سبعها" ولا شك أنه كان يقدر أن يجعلهما للتلاوة في التعبير فتفريقه لا شك كان من أجل عدم التسوية وللتبعية للتعبير

- وهناك مرجح ثالث للصلة وهو أن شارح الدرّة النويري من تلاميذ ابن الجزري انتصر للصلة ورد على رواية القصر فرفع الدعوى وأقام الحجة ودل ذلك على سعة علمه بالروايتين في النظم ، وقد يرد راد وهو أن شارح الدرّة الزبيدي من تلاميذ ابن الجزري أيضا انتصر لرواية القصر عكس النويري قلت ولكنه لم يرد على رواية المد فرفع الدعوى ولم يقدّم حجته ولم يتعرض لرواية المد فدل على أنه يغفل عنها فكان الأولى الأخذ بكلام النويري ولأنه الراجح لما ذكرت قبله

أما في النشر فقد قرر أن الحكمين تلا بهما قلت ولكن الالتزام في الدرّة بما ألزم في التعبير مع وجود رواية في الدرّة تؤكده أعنى الاشباع أولى والله أعلى وأعلم

أما تعليق شيخنا المتولى بصحة الوجهين فلا يصح حجة لأن كل ما ذكرنا من أوجه للقراء من أول الحرز حتى هنا أوجه صحيحة ولكن ليست من طرقنا بيد أننا نحرر طرق التلاوة من الدرّة منعا للتدليس والكذب وإلا عند كتابة السند أو ذكره نبين أن كلا

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

السندين قرأ بهما ابن الجزرى فى النشر وسنأخذ بهما فى الدره حتى ولو أشار لسند الصلة منهما فقط بالقراءة والثانى بعدم القراءة ، قلت وهل هذا يصح؟ أن نغير كلام الرجل فى الكتاب بكلام آخر حتى ولو فى كتاب له أيضا

والخلاصة

طريق التلاوة فى الدره الاشباع فقط مع كون الوجهين فى النشر

وفى ذلك قلت:

وإسكان يرضه زد هشاما ودور بصـ*ر قل قصر يتق ابن جمار زد حلا

والحمد لله رب العالمين

{تحرير ما فى باب المد}

مسألة (١٩) تحرير أحكام المد للقراء العشرة

قال الشاطبي رحمه الله

١٦٨- إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَآوُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَآءِ عَنْ ضَمِّ لَقِي الهمزة طَوَّلًا

الشرح

- هذا البيت يتكلم عن حكم المد المنفصل والمتصل معا فإذا أتت ألف لينية أو ياء ساكنة مسبوقة بكسرة أو واو ساكنة مسبوقة بضمة فحكمها الإطالة .

ملاحظه

- نلاحظ أن الشاطبي قيد الياء الساكنة بما قبلها كسرة وهى الياء المدية استثناءا للياء الساكنة التى قبلها فتحة (وهى اللينة) وقيد الواو الساكنة بما قبلها ضمة استثناءا للتى قبلها فتحة (وهى اللينة) ، ولم يقيد الألف اللينة لأن الألف فى اللغة لا تأتى إلا ألف مدية مطلقا أى ليس لها صورة أخرى كالواو والياء الساكنتين لأنه لو أتى قبلهما فتحة كانتا لينتين مثل بيت وموت ، وقيدتهما بالسكون لأن المتحركتين لا يمدان البتة .
- نلاحظ أن الإمام الشاطبي حكم على نوعى المد لجميع القراء بالإطالة فهل يُقصدُ بالإطالة المعنى الاصطلاحي وهو الاشباع ، أم مجرد المعنى اللغوى العام وهو الزيادة عن القصر ؟

الجواب يقصد المعنى الثانى وهو الزيادة عن القصر ثم ذكر فى البيت التالى من يقصر من المنفصل فيفهم من ذلك أن البيت الأول فيه استثناء ضمنى يبينه البيت الثانى فيكون المعنى أن القراء يطولون المدين عن القصر عدا الآتى ذكرهم يقصرون فى المنفصل .

ولكنه لم يبين كذلك مقدار هذا الطول الزائد عن القصر ، وهل كلهم فيه سواء أم ماذا؟

قال الشاطبي رحمه الله

١٦٩- فَإِنْ يَنْقُصُ الْقَصْرَ بِادِرِهِ طَالِبًا يَخْلُفُهُمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلًا

١٧٠- كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءٍ اتَّصَالُهُ / وَمَقْصُولُهُ فِي أَمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى /

الشرح

- وضع السخاوى رحمه الله تلميذه فى شرحه مقصود شيخه الشاطبى فذكر أن حمزة وورش بالإطالة التى هى (الإشباع) الاصطلاحى فى المتصل والمنفصل والباقيين بـ(التوسط) الاصطلاحى فى المدين باستثناء قالون وابن كثير والبصرى فيقرؤن بقصر المنفصل مع الخلف لقالون والدورى البصرى فلهما القصر والتوسط على حد عبارة الشاطبي في الحرز

- ومن أمثله للمد المتصل (جىء - سوء - شاء)

- ومن أمثلة المد المنفصل (فى أمها - أمره إلى).

قلت وهذا مذهب الشاطبى فى المد وهو مشهور معتبر ومعروف بمذهب التسوية ومعناه تسوية القراء فى المتصل عدا حمزة وورش بالإشباع وفى المنفصل على حد ما ذكر الشاطبي رحمه الله تعالى، قال السخاوى:

"وكان شيخنا رحمه الله يرى فى هذا الضرب بمدتين طولى لورش وحمزة ووسطا لمن بقى ويقول هذه الرتب فى المد لا تتحقق لأن ذلك يؤدى إلى ما لا يجوز فى الطول والقصر ولأن المد من كل فريق ممن ذكر لا يعرف عينه وحده فيأتى به القارئ فى كل مرة من غير زيادة أو نقصان وإذا امتنع علم ذلك ثبت أن ذكر ذلك تنبيه على ما يؤثر القراء لى مذاهبهم من حذر أو تحقيق كما ذكر أبو عمر" اهـ

وقوله هذه الرتب سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى للعلم ،ومذهب التسوية اختيار ابن الجزري رحمه الله تعالى فى الدرّة ،قال:

"ومدهم وسط وما انفصل اقصرن* ألا حز...."

فعمل كالحرز أطلق المد للنوعين واستثنى ضمنيا القصر في المنفصل لأبى جعفر ويعقوب فيكونان في المتصل توسط من عموم "ومدهم وسط" وخلف في المدين توسط من العموم فيهما معا وهذا هو مذهب التسوية أخذ به الشاطبي^{٢٦}

٢٦ وكذا صاحب النشر قال:

" فَأَخَذُ فِي الْمُنْفَصِلِ بِالْقَصْرِ الْمَحْضِ لِابْنِ كَثِيرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُمَا؛ عَمَلًا بِالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ وَالرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلِقَالُونَ بِالْخِلَافِ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَكَذَلِكَ لِيَعْقُوبَ مِنْ رَوَايَتَيْهِ جَمِيعًا بَيْنَ الطَّرِيقِ، وَلَأَبَى عَمْرٍو إِذَا أَدْعَمَ الْإِدْعَامَ الْكَبِيرَ عَمَلًا بِنُّصُوصٍ مِنْ تَقَدَّمَ، وَأَجْرَى الْخِلَافَ عَنْهُ مَعَ الْإِظْهَارِ لِثُبُوتِهِ نَصًّا وَأَدَاءً وَكَذَلِكَ أَخَذَ بِالْخِلَافِ، عَنْ حَقِصٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا أَخَذَ بِالْخِلَافِ عَنْ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ جَمِيعًا بَيْنَ طَرِيقِي الْمَشَارِقَةِ وَالْمَغَارِبَةِ اعْتِمَادًا عَلَى ثُبُوتِ الْقَصْرِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، وَأَمَّا الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ وَرْثِ قِبَائِي أَخَذَ لَهُ بِالْخِلَافِ لِقَالُونَ؛ لِثُبُوتِ الْوَجْهِينَ جَمِيعًا عَنْهُ نَصًّا كَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأُيُمَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْقَصْرُ أَشْهَرَ عَنْهُ، إِلَّا أَنْ مِنْ عَادَتِنَا الْجَمْعُ بَيْنَ مَا ثَبَتَ وَصَحَّ مِنْ طَرَفَيْنَا، لَا نَنْخَطُّهُ وَلَا نَخْلُطُهُ بِسِوَاهُ، ثُمَّ إِنِّي أَخَذُ فِي الصَّرِيحِينَ بِالْمَدِّ الْمُشْتَبَعِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ لِحِمْرَةِ وَرْثِ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَلَى السَّوَاءِ، وَكَذَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَأَخَذَ لَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا وَمِنْ غَيْرِهَا، وَلِسَانِ الْقُرَاءِ مِمَّنْ مَدَّ الْمُنْفَصِلَ بِالتَّوَسُّطِ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ، وَبِهِ أَخَذَ أَيْضًا فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ الْقَصْرِ قَاطِبَةً. وَهَذَا الَّذِي أَجْنَحُ إِلَيْهِ وَأَعْتَمِدُ غَالِبًا عَلَيْهِ، مَعَ أَنِّي لَا أَمْنَعُ الْأَخْذَ بِتَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ وَلَا أَرُدُّهُ، كَيْفَ وَقَدْ قَرَأْتُ بِهِ عَلَى عَامَّةِ شَيْوُخِي، وَصَحَّ عِنْدِي نَصًّا وَأَدَاءً عَمَّنْ قَدَّمْتُهُ مِنَ الْأُيُمَّةِ، "اهـ

وما قاله ابن الجزرى هو ما نفعله من العشرة الصغرى عدا يعقوب بالتوسط وهشام وحفص بقصر المنفصل ورواية الاصبهاني وطريق الاخفش عن ابن ذكوان بالاشباع من مذهب العراقيين فليسوا من طرفنا لأنهم ليسوا فى التيسير و الحرز

الخلاصة

لو أنزلنا قاعدة ابن الجزرى هذه فى مذهب التسوية على كلام التيسير أعنى جعل كل رتب التفاوت فى المنفصل والمتصل تعود للتوسط ويبقى الاشباع فى المدين معا كما هو ومقصر المنفصل كما هو كالتالى

*لكان حمزة وورش ما زالا بإشباع المدين

وللفائدة من النشر يكون كذاك ابن ذكوان طريق الاخفش

* وباقى المسوين يكونون برتبة توسط المدين فقط(٤،٤) لأنها الرتبة التى دون الاشباع وفوق القصر ولا غيرها فكلهم ألحقوا بها فكل من كان فوق القصر بالتسوية فى المدين ودون الاشباع فيهما ألحق بها وهم قالون والدورى

البصرى فى وجه (٣،٣)، وابن عامر (٤،٤)، وعاصم والكسائى (٥،٥)

وللفائدة من النشر: و الاصبهاني والسوسي ويعقوب فى وجه (٣،٣)

أما مذهب التفاوت فهو الرتب التي تحدث عنها السخاوى وسيأتى بيانها من التيسير ومذهب التسوية كما يفهم من كلام ابن الجزرى رحمه الله هو:

- المشبعون كما هم وهم عندنا حمزة وورش فى المدين^{٢٧}

- وغيرهم ممن يسوى بين المدين بالتوسط وهم عندنا قالون والدورى فى وجه وابن عامر وعاصم والكسائى وخلف العاشر^{٢٨}

- أما من قصر فى المنفصل فيلزم فى المتصل التوسط وهم عندنا ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب^{٢٩} والوجه الثانى لقالون و الدورى البصرى

*وقد يسأل سائل ومن أين أتى الشاطبى بالوجه الثانى للراويين ؟ سيأتى إن شاء الله تعالى من كلام التيسير عن مذهب التفاوت فى الرتب

و مذهب التفاوت هو تغاير المدود من راو لآخر حسب النص المنقول فهو مذهب أبى عمرو من التيسير ولو قرأنا سويا حيثيات هذا المذهب لوجدنا التالى قال أبو عمرو رحمه الله تعالى عن المتصل:

"اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين فى كلمة واحدة سواء توسطت أو تطرفت فلا خلاف بينهم فى تمكين حرف المد زيادة وذلك نحو قوله عز وجل أولئك و شاء الله و الملائكة و يضيء و هاؤم اقرؤوا وشبهه "اهـ

قلت وهذا هو المتصل فبالاتفاق لابد من تمكين زيادة فى حرف المد^{٣٠}

*والمقصرون المنفصل وهم قالون ودورى البصرى فى وجه ثان والسوسى وابن كثير بتوسط المتصل

وللفائدة من النشر: والاصبهانى و هشام و يعقوب وحفص أيضا والعلم عند الله تعالى

^{٢٧} ومن طرق النشر نزيد ابن ذكوان عن النقاش طريق العراقيين

^{٢٨} ومن طرق النشر نزيد الاصبهانى والسوسى ويعقوب فى وجه

^{٢٩} ومن طرق النشر نزيد الأصبهانى وهشام وحفص فى وجه

ومعنى تمكين المد هو توسطه فليعلم من عبارة الدانى والعلم عند الله تعالى وسيأتى
إيضاحه أكثر لأنه سينقص عنه لأقوام ويزيد عليه لآخرين فكان معنى التمكين عنده هو
التوسط لا محالة

ثم قال رحمه الله عن المنفصل:

"فاذا كانت الهمزة أول كلمة وحرف المد آخر كلمة أخرى فإنهم يختلفون في زيادة
التمكين لحرف المد هناك فابن كثير - (زاد هنا في التعبير أبا جعفر ويعقوب) - وقالون
بخلاف عنه - (زاد في التعبير من قراءته على أبى الفتح) - وأبو شعيب وغيره عن
اليزيدي يقصرون حرف المد فلا يزيده تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل
إليه إلا به وذلك نحو قوله عز وجل (بما أنزل إليك) و (ما أنزل من قبلك) و (في
آياتنا) و (يا أيها الناس) و (هؤلاء) و (قالوا آمنا) وشبهه " اهـ

قلت وهنا يصف المنفصل كما ترى ويقول إنهم مختلفون فمن مزيد على الطبيعى ومن
غير مزيد وهذا معنى الاختلاف ،خلاف المتصل بالإجماع لابد من الزيادة .

فابن كثير وأبو جعفر والسوسى وغيره عن اليزيدى - تنبه أن الدورى ممن قرأ على
اليزيدى فيدخل فى لفظ " وغيره " - بالقصر وقالون بخلاف ،يقصر المد المنفصل عن أبى
الفتح وله وجه ثان ،ومعنى القصر أى يجعلونه طبيعيا وهذا معنى قوله " فلا يزيده
تمكينا " والقول الثانى عن قالون هو التوسط وسيأتى ذكره

٣٠ لا يوجد أحد من الأئمة قال بقصر المتصل بل هو فهم أحد المتأخرين وخطأ قال صاحب النشر " ولما وقف أبو
شامة - رحمه الله - على كلام الهذلي - رحمه الله - ظن أنه يعني أن في المتصل قصراً ، فقال في شرحه : ومنهم من
أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين ، ثم نقل ذلك ، عن حكاية الهذلي عن العراقي . وهذا شيء لم يقصده الهذلي ولا
ذكره العراقي وإنما ذكر العراقي التفاوت في مد فقط ، وقد رأيت كلامه في كتابه " الإشارة في القراءات العشر " .
وكلام ابنه عبد الحميد في مختصرها " الإشارة " فرأيت ذكر مراتب المد في المتصل والمنفصل ثلاثاً : طولي ،
ووسطي ، ودون ذلك . ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمد وما هو من كلمتين فيقصر ، قال : وهو مذهب أهل
الحجاز غير ورش وسهل ويعقوب ، واختلف عن أبي عمرو ، وهذا نص فيما قلناه ، فوجب أن لا يعتد أن قصر
المتصل جائز عند أحد من القراء ، وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة ، بل رأيت النص بمدّه " اهـ

قلت ثم انتقل رحمه الله لتقدير هؤلاء الأربعة في المتصل من التيسير بالإضافة لأبي جعفر ويعقوب من التحبير فقال رحمه الله:

"وهؤلاء أقصر مدا في الضرب الأول المتفق عليه" اهـ

يعنى أقل درجة في المتصل عن درجة المتصل السابق ذكره بـ "التمكين" وهو ثلاث حركات فعندما يقصر ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب والسوسي والدورى وقالون في وجه المنفصل كانوا على المتصل ثلاث حركات يعنى (٢ منفصل - ٣ متصل) ورتبة المتصل بالإجماع أقصر درجة فيها ٣ حركات للإجماع السابق نقله

وإلى هنا رحمه الله يكون تكلم عن هؤلاء فقط في المتصل والمنفصل

وأشار التحبير أن قصر المنفصل لقالون من قراءة الدانى على أبى الفتح

ثم قال رحمه الله

"والباقون يطوفون حرف المد في ذلك زيادة وأطولهم مدا في الضربين جميعا ورش وحمزة ودونهما عاصم ودونه ابن عامر والكسائي - (زاد من التحبير هنا خلفا) - ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق - (قال هنا في التحبير: أى الدورى وقرأ به على الفارسي) - وقالون من طريق أبي نسيب بخلاف عنه - (قال هنا في التحبير: قرأ به على أبي الحسن) - وهذا كله على التقريب من غير إفراط وانما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحد وبالله التوفيق" اهـ

قلت يعنى ثم انتقل رحمه الله ليوضح مذاهب الباقيين في نوعى المد معا فذكر أنهم يطوفونه أى يزيده تمكينا :

فأطولهم في النوعين ورش وحمزة وبالاتفاق قدر بست حركات أو كما قالوا ثلاث ألفات أو ألفين زائدين على المد الطبيعى يعنى (٦ منفصل - ٦ متصل)

ودونهما عاصم أى في المدين خمس حركات يعنى (٥ منفصل - ٥ متصل)

ودونه ابن عامر والكسائي وخلف العاشر يعنى أربع حركات فى المدين (٤ منفصل -

٤ متصل)

ودونهما البصري من طريق أهل العراق يعنى الدورى فقط فهو الذى هنا من أسانيد
عن أهل العراق وهو عن الفارسى من الأسانيد كما ذكر فى التعبير وهو طريق
التيسير أما الذى عن السوسى هنا فليس من رواة العراق ، وقالون من طريق ، أبى
نسيط فى وجه يعنى ثلاث حركات فى المدين (٣ منفصل - ٣ متصل)

وأشار التعبير إلى أن توسط المدين هذا لقالون من قراءة الدانى على ابن غلبون
قلت وثلاث حركات فى المنفصل هنا عن دورى البصرى هو المقصود بأبى
عمرو عن أهل العراق كما أوضحنا وهو وجه ثانى لا محالة وإن لم يذكر
وثلاث حركات فى المنفصل هنا عن قالون هو الوجه الثانى فى خلافه فوق ونسبه لأبى
نسيط وكأن الوجهين عن أبى نسيط فى المنفصل (٣ منفصل - ٣ متصل)، قلت وهذا
هو مذهب التفاوت

وفى التعبير تبع ابن الجزرى رحمه الله الدانى فى الثلاثة حفاظا على عبارته كما نقلنا
ولكنه كما سبق من الدرّة يعتمد مذهب التسوية كالحرز وإن كان لا يمنع التفاوت الذى
ذكره فى التعبير^{٣١}

٣١ وجوزه من النشر أيضا فتنبه قال فى النشر :

" وَإِذَا أَخَذْتُ بِهِ كَانَ الْقَصْرُ فِي الْمُنْفَصِلِ لِمَنْ ذَكَرْتُهُ عَنْهُ كَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَصْحَابُ الْخِلَافِ كَقَالُونَ وَأَبِي
عَمْرٍو، وَمَنْ تَبِعَهُمَا، ثُمَّ فَوْقَ الْقَصْرِ قَلِيلًا فِي الْمُتَّصِلِ لِمَنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ، وَفِي الضَّرْبَيْنِ لِأَصْحَابِ الْخِلَافِ فِيهِ. ثُمَّ
فَوْقَهَا قَلِيلًا لِلْكَسَائِيِّ وَخَلْفَ وَابْنِ عَامِرٍ سِوَى مَنْ قَدَّمَ عَنْهُ فِي الرَّوَابِئِينَ، ثُمَّ فَوْقَهَا قَلِيلًا لِعَاصِمٍ. ثُمَّ فَوْقَهَا قَلِيلًا
لِحَمْزَةِ وَوَرَشٍ وَالْأَخْفَشِ، عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِيِّينَ، "اهـ

وهذا الذى ذكره ابن الجزرى من النشر هو الذى فى التيسير وتأمل، عدا ابن ذكوان من طريق العراقيين فليس فى
التيسير قال رحمه الله فى النشر :

"هَذَا إِذَا أَخَذْتَ بِالتَّفَاوُتِ بِالضَّرْبَيْنِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الدَّانِيِّ وَغَيْرِهِ" اهـ

ولكنه قال قبلها رحمه الله :

فيكون حاصل كلام الشاطبي هو ما نقله ابن الجزري رحمهما الله تعالى وهو مذهب التسوية وعليه العمل وأصله كلام الداني رحمه الله تعالى في التيسير وهو مذهب التفاوت

وفي ذلك قلت:

لحمزة مع ورش بمديه أشبع* ووسط باقيهم بمتصل جلا

ومنفصل قصر لملك وسوس حض* رمى ثامن والباقي وسط مرتلا

وبالخلف قالون ودورى بصرهم*.....

والحمد لله رب العالمين

" وَلَا يَخْفَى مَا فِيهَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ الشَّدِيدِ فِي تَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ، وَإِنَّهُ مَا مِنْ مَرْتَبَةٍ ذُكِرَتْ لِشَخْصٍ مِنَ الْقُرَاءِ إِلَّا وَذَكَرَ لَهُ مَا يَلِيهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ قُرْبِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِمَّا يَلِيهَا، وَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَنْضَبِطُ وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ وَالْمَدُّ الْمَشْبَعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عَرَفَا، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ تَجْرِي فِي الْمُنْفَصِلِ، وَيَجْرِي مِنْهَا فِي الْمُنْصِلِ الْاِثْنَانِ الْأَخِيرَانِ، وَهُمَا الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ، يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَيَشْتَرِكُ فِي ضَبْطِهِ غَالِبِيَّتُهُمْ، وَتَحْكُمُ الْمَشَافَهَةُ حَقِيقَتَهُ، وَيَبِينُ الْأَدَاءُ كَيْفِيَّتَهُ، وَلَا يَكَادُ تَخْفَى مَعْرِفَتُهُ عَلَى أَحَدٍ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أُنَمِّتِنَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا" اهـ

والذي كان يأخذ به مذهب التسوية كما ذكرنا لك أولا قال

" وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ وَالْمَدُّ الْمَشْبَعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عَرَفَا، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ تَجْرِي فِي الْمُنْفَصِلِ، وَيَجْرِي مِنْهَا فِي الْمُنْصِلِ الْاِثْنَانِ الْأَخِيرَانِ، وَهُمَا الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ، يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَيَشْتَرِكُ فِي ضَبْطِهِ غَالِبِيَّتُهُمْ، وَتَحْكُمُ الْمَشَافَهَةُ حَقِيقَتَهُ، وَيَبِينُ الْأَدَاءُ كَيْفِيَّتَهُ، وَلَا يَكَادُ تَخْفَى مَعْرِفَتُهُ عَلَى أَحَدٍ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أُنَمِّتِنَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ..... (قُلْتُ) : وَهُوَ الَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ وَأَخْذُ بِهِ غَالِبًا وَأَعُولُ عَلَيْهِ" اهـ

وهناك مذهب ثالث يندرج في مذهب التفاوت وهو مذهب إشباع المتصل إذ التفاوت في المنفصل فقط والمتصل يكون إشباعا فقط وليس من طرقنا في شئ قال في النشر:

"أَمَّا إِذَا أُخِذَتْ بِالتَّفَاوُتِ فِي الْمُنْفَصِلِ فَقَطْ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَنْ ذُكِرَتْ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ مَرَاتِبَهُ عِنْدِي فِي الْمُنْفَصِلِ كَمَا ذُكِرَتْ أَنْفَاءً، وَيَكُونُ الْمُنْصِلُ بِالْإِشْبَاعِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ" اهـ ولم يأخذ به أيضا

مسألة (٢٠) تحرير المنفصل لدور البصري

من البيت السابق من نظم الشاطبي رحمه الله علمنا أن دورى البصرى له فى المنفصل القصر والتوسط، وهناك من زعم أن القصر ليس من طريقه فى الحرز وأول من قاله أيضا أبو شامة رحمه الله، ولكن كلامه مردود فقصر المنفصل عن أبى عمرو موجود فى التيسير لأن رواية الدورى عن ابن مجاهد فى سند التلاوة من التيسير فضلا عن سند الرواية

قال فى النشر عن القصر

"وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ ابْنِ مُجَاهِدٍ مِنْ جِهَةِ الرَّوَايَةِ....." اهـ

وقال " وَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ مِنْ رَوَايَةِ السُّوسِيِّ فَقَطَ..... وَصَاحِبًا لِلتَّيْسِيرِ وَ الشَّاطِئِيَّةِ وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِلدُّورِيِّ فِي وَ الشَّاطِئِيَّةِ " اهـ

ولكن لم يذكر التيسير ،وابن الجزرى يقول وقطع له ولم يدرج التيسير لعدم وضوح القطع فى عبارة التيسير بالفعل ،ولكنه قطع له من هو أقرب له وأدرى بعبارته وهو الشاطبي ولم يعترض عليه السخاوى وقد أشرت له فهما، لمرجحات تميل الكفة فى ذلك وهى:

= ذكر الدانى له مجملا فى قوله "فابن كثير وقالون بخلاف عنه وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد " فكلمة غيره عن اليزيدي قلت ولا أحد أخذ عن اليزيدي من التيسير سواء هو والسوسى وعلى فرض أنه مجمل فكلام النشر بينه كما سبق

= تحقيق نسبة الادغام من طريق التيسير لدوري البصري والحرز ولا إدغام عن البصرى إلا مع لزوم القصر

= نسبة البدل له فى الهمز المفرد بالتيسير قلت وذلك لزوما للإدغام أيضا ولما خص عن الحرز الإدغام بالسوسى أداءا خص البدل به وحده لذا لم يذكر الحرز الدورى فى باب البدل تبعا لاختياره السابق فى باب الادغام

وكان أول من نكره أبو شامة في شرحه على الحرز رحمه الله تلميذ السخاوى قال :

" ولم يذكر صاحب التيسير القصر عن الدوري فهو من زيادات القصيدة" اهـ

وتبعه على ذلك ابن الجزرى رحمه الله في المسائل التبريزية واحتج بأن طريقه من التيسير هو الفارسي ولم يقرأ عليه إلا بالتوسط قلت والإظهار ، ولكنه لما جوز عليه الدانى الإدغام والبذل لزم الخروج من الطريق ، فكم من راو في التيسير ألحق به أحكاما لم يذكر التيسير طرقها أول كتابه فاضطررنا لإلحاقها لنعرف طرق أحكامه المذكورة نحو توسط المنفصل وسكون ميم الجمع لقالون وهو من طريق أبي الحسن كما ذكر في التعبير وليس من طرق الدانى عن قالون في التيسير وطريق ابن غلبون وفارس لخلف وخلافاً لما فاحتجاج ابن الجزرى رحمه الله أن طريقه أول الكتاب عن الفارسي فقط أي لدورى البصرى ليس في محله غير أن الشاطبى نقل لنا ما فى التيسير وعبارة التيسير تحتل القصر والتوسط وذهب لذلك الجعبرى رحمه الله فى الكنز والفاسي صاحب الفريدة ومعلوم جهدهما في شرح الحرز والدفاع عنه والجعبرى من تلاميذ أبي شامة فعلام يترك كلام شيخه وتلميذه ويؤخذ بكلامه في ترك القصر للدورى ؟

كيف ينسب الشاطبى والدانى الإدغام لكل البصرى ثم يمنع القصر عن دوريه ؟

أو كيف يقره أبو شامة على نسبته لكل البصرى ويمنع القصر هنا عن دوريه مع أنه مخالف للقاعدة المذكورة في لزوم قصر المنفصل للإدغام عن البصرى؟ بشهادة ابي شامة نفسه ، قال أبو شامة فى باب الإدغام الكبير من شرحه:

"أراد بذلك أن مدار الإدغام على أبي عمرو فمنه أخذ وإليه أسند وعنه اشتهر من بين القراء السبعة والإظهار والإدغام كلاهما مروى عن اليزيدي عن أبي عمرو من طريق الدوري والسوسي وغيرهما، ولم أر بعد في كتاب تخصيص رواية السوسي بذلك عن الدوري، وقد كان الشيخ الشاطبى - رحمه الله - يقرئ به من طريق السوسي" اهـ

فانظر رحمك الله كيف أقر بالإدغام للدورى فكيف إذن يمنع القصر وهو لازم الإدغام قاعدة وأصلا، ولكونه من عبارته يرى الإدغام من الطريقتين من التيسير لزمه القصر عن الدورى لعلاقة القصر بالإدغام

= ثم إن شيخ أبى شامة تلميذ للشاطبى وهو السخاوى لم يعقب على كلام الشاطبى من نسبة وجه القصر للدورى لذا أرد كلام أبى شامة ويبقى صحة نقل الشاطبى وما ذكره فى الحرز هو الترجمة الحقيقية للتيسير وكون النشر لم ينبه له فلأنه رحمه الله يشير لمن قطع له بالقصر وعبارة التيسير لم تكن قاطعة ولكنه ذكر طريقه عن الدورى وهى فى التيسير

= ثم إننا حتى اليوم نقرئ بالوجهين عن الدورى من الحرز فهو الذى عليه العمل إذن وما زال اختيار أبى شامة فى طي الأوراق لأنه الثابت بأسانيده فى التيسير نعم هو الأولى بالعمل من أوجه كثيرة نقرأ بها من الحرز لبعض القراء والرواة لم تثبت أسانيدها بعد فى التيسير

وسبق نظمته والحمد لله رب العالمين

مسألة (٢١) تحرير أوجه المنفصل وميم الجمع لقالون

قال الشاطبي رحمه الله

١٦٩- فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ بِأَدْرُهُ طَالِبًا بِخَلْفِهِمَا.....

الشرح

علمت من هنا أن لقالون القصر والتوسط في المد

قال في التحبير عند المقصرين المنفصل:

"وقالون بخلاف عنه أي من قراءته على أبي الفتح" اهـ

قلت أي يقصر بخلاف والقصر عن أبي الفتح

وقال عن فويقه

"وقالون من طريق أبي نسيط بخلاف عنه قرأ به على أبي الحسن" اهـ

قلت أي يوسط بخلاف والتوسط عن ابن غلبون فخالون هو القصر عن أبي الفتح

والتوسط عن ابن غلبون، أما في النشر فكان أوضح عبارة قال

"أَمَّا قَالُونَ فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ..... وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي "التَّيْسِيرِ"

و "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، "اهـ

وقال عن مرتبة فويق القصر

"وَلِقَالُونَ بِخِلَافٍ عَنْهُ فِيهِ، وَيَهَذِهِ الْمَرْتَبَةَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَسِيطٍ" اهـ

قلت وفويقه نحن نعاملها معاملة التوسط وهو اختيار الشاطبي رحمه الله ونلاحظ أن

طريق التيسير هو القصر لأنه عن أبي الفتح عن الخراساني

وخلصته

أن القصر هو طريق أبي الفتح طريق التيسير لقالون والتوسط هو طريق ابن غلبون عن قالون وليس في الحرز

وقد سبق حكم ميم الجمع وقد علمت من هناك أن طريقنا هو أبو الفتح عن الخراساني بالصلة أما طريق ابن غلبون وأبو الفتح عن السامري فبالسكون ففتبه

وهو قراءته على ابن مجاهد أيضا ففتبه وإن كان لا يعنينا لأنه طريق رواية للنصوص

أما أوجه المنفصل مع ميم الجمع عند قالون عامة

فمطلقة عند التطبيق عن قالون فله أربعة أوجه جملة ولكن بالنظر لما نقلنا

*تجد ان ابن غلبون هو المعني بفويقه وهو توسط المنفصل وكذا السكون في ميم الجمع وليس من التيسير عن قالون

*ونجد أبا الفتح عن السامري ومن قراءته على ابن مجاهد بقصره مع السكون في ميم الجمع أو الصلة وليس من التيسير بحال

*ونجد أن أبا الفتح فارس عن الخراساني بقصر المنفصل وكذا الصلة في ميم الجمع وهذا الذي في التيسير

*ونجد أن مرتبة توسط المنفصل والصلة تفهم من إطلاق الشاطبي ولا أعلم لها طريقا من التيسير ومع التحقيق وتتبعي تأكد لي ذلك من استقراء الفريدة فليس في التيسير والجامع عن الداني هذا الطريق بل من طرق الطيبة

فليس منهم إلا طريقا واحدا من التيسير وهو القصر والصلة ولو ضفنا له طريق ابن غلبون لأنه معمول به أداء قال في الروض:

(أطلق صاحب التيسير الخلاف لقالون في كل من المنفصل و (ميم) الجمع، وكذلك الشاطبي إلا أنه حكى الوجهين في (الميم) تَخِييرا فاحتمل كلاهما أربعة أوجه ، و بها

قرأنا من طريق الشَّاطِيبَةِ و عليه العمل ؛ إلا أن ابن الجزري ذَكَرَ في التَّحْبِيرِ " : أن صاحب التَّيْسِيرِ قرأ بالقصر و الصلة على أبي الفتح ، و بالإسكان و المد على أبي الحسن طاهر بن غلبون فهما على هذا وجهان . " و قال المنصوري في كِتَابِهِ شَوَاهِدِ الطَّيْبَةِ " : و قد رأيتُ من طريق الشَّاطِيبَةِ بعض أهل المدن يقرؤون له - أي لِقَالُون - قرأ بوجهين فقط القصر مع الصلة و المد مع الإسكان - قلت وهذان وجهها أبي الفتح عن الخراساني والثاني عن ابن غلبون - ، و يمتنعون غيرهما من طريقها - أي الشَّاطِيبَةِ - ، ويعللون بأن الداني قرأ بالقصر و الصلة على أبي الفتح فارس ، و بالمد و الإسكان على طاهر بن غلبون نقل عنه ذلك ابن الجزري (اهـ)

واستطرد المتولى قائلًا (و نقل شيخه سلطان الأوجه الأربعة عن أجوبة المسائل التَّبْرِيْزِيَّةِ لابن الجزري حيث سئل عن ما اجتمع فيه ميم جمع و مدمنقصل و لفظ التوراه فدكر من طريقها : الصلة مع القصر و الفتح ، ومع المدو التقليل و الإسكان مع القصر ، و المد و التقليل فيهما ، ثم ليعلم أنه لم يسند في التَّيْسِيرِ قراءته برواية قالون إلا إلى أبي الفتح . و الله أعلم .) اهـ

قلت وهكذا قرأت على شيخى ولكن الأمر كان أهون من ذلك ورجوت لو أن شيخى خفف علي، يقول ابن الجزري رحمه الله فى النشر:

" وَلَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ جُلَّةِ مَشِيخَةِ الْأَنْدَلُسِ - حَمَاهَا اللَّهُ - أَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ فِي وَجْهِ الْإِسْكَانِ وَالصَّلَةِ مِنْ مِّمِ الْجَمْعِ لِقَالُونَ إِلَّا بَوَجْهِ وَاحِدٍ مُعْتَمِدِينَ ظَاهِرَ قَوْلِي الشَّاطِيبِيِّ وَقَالُونَ بِتَخْيِيرِهِ جَلًّا ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ .) اهـ

وقوله هذا كان فى معرض كلامه عن المتكلفين فى القراءة والغرض من كلامى هذا أن شيوخ الإقراء الأوائل من الحرز لم يكن يشددون على القراء فمنهم من كان يكتفى بوجه واحد وآخرون بوجهين من باب التيسير خصوصا أن وجه التوسط والصلة المجهول الهوية والقصر والسكون عن السامرى ليسا من الحرز، نعم باعتبار ما نقل المزاحى فى مسائله عن مسائل ابن الجزرى هناك أربعة أوجه من وجهى الميم فى وجهى

المنفصل وبالإضافة لحكم التوراة أصبحوا خمسة ولكن هذا لا دلالة عليه بهذا القيد إلا بالتحكم والخروج عن طرق الحرز ولولا أن القراءة سنة متبعة لمنعته عمن يقرأ على وقد قرأت كذلك على شيخى والحق أنه من أراد القراءة لقالون بوجه واحد فهو القصر والصلة عن أبى الفتح من طريق الخراسانى وهو طريق التيسير ومن أراد الزيادة فالتوسط مع السكون وهو عن ابن غلبون فكلاهما متصل بالدانى وسبق ذكر المتولى لمن اقتصر عليهما فقط أو على الأول فقط فإن أراد التوسط و الصلة فهو من زيادات القصيد فإن أراد القصر والسكون فهو عن قراءة أبى الفتح على السامرى ومن الزيادات أيضا وقد قرأ بالأربعة المتولى رحمه الله والقصد من الكلام التخفيف على القارئ وأنه غير متهم بذلك خصوصا إن كان هناك قدوة بذلك ومن أراد الزيادة فلا حرج وسيأتى إن شاء الله تعالى تحقيق مسألة التوراة لقالون والحمد لله رب العالمين، وفى ذلك قلت:

.....* وبالقصر وجه الحرز قالون وصلا

مسألة (٢٢) تحرير مراتب البدل عند ورش

قال الشاطبي رحمه الله

١٧١- وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لُورْشٍ مُطَوَّلًا

١٧٢- وَوَسْطُهُ قَوْمٌ كَأَمِنْ هَؤُلَاءِ ءِ إِلَهَةٍ أَتَى لِلْإِيمَانِ مَثَلًا

الشرح

- ينتقل بنا الشاطبي رحمه الله إلى حكم المد البدل فيقول إذا أتت همزة ثابتة أى محققة وكانت همزة قطع وأتى بعدها حرف مد أو كانت مغيرة بالنقل أو الإبدال ولم يتعرض رحمه الله تعالى للهمز المغير بالتسهيل وأتى بعدها حرف مد أيضا فإنه يجوز لورش فيها القصر والتوسط والإشباع :
ومن أمثلة للهمزة المحققة (ءامن-ءاتى) .

ومن أمثلة للهمزة المغيرة (هؤلاء ءالهاء، مغيرة بالإبدال ياء مفتوحة في الثانية- للإيمان مغيرة بالنقل ، جاء ءال مغيرة بالتسهيل في الثانية).

والملاحظ أنه ذكر ثلاثة البدل عن ورش وهو كما قال وقرر القصر وظاهره أنه يميل له وأشار للإشباع بصيغة التمريض وأشار إلى توسطه أنه عند قوم هكذا بالانكسار وكان لا ينبغي لسبب يأتى ذكره، وعلى كل فالعمل من القراء اليوم على الثلاثة من طريق التيسير والحرز.

ولكن هل هذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الحرز فى التيسير أو طرقه؟

بالعودة للنص فى التيسير نجده عبر عن كمية البدل عن ورش بقوله:

"يزيدون فى تمكين حرف المد فى ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق" اهـ

قلت ولم يزد على هذا رحمه الله وهذا تقرير منه أنه ليس له من التيسير إلا التوسط في البديل وما قاله أيضا صاحب التحبير ونسب الطريق وهو عن ابن خاقان - وهو طريقه في التيسير - وأبى الفتح شيخه .

فيكون القوم الموسطون هم في الحقيقة أصحاب الطريق الذي في التيسير والحرز والقصر والتوسط زيادة عليه

وذكر في الجامع أن القصر من قراءته على ابن غلبون - وليس من طريقه في التيسير فالقصر من زيادات القصيد أيضا وقرأ به الداني على ابن غليون ومن خارج طريقنا أيضا وتصدير الشاطبي رحمه الله له يعني أنه اختياره ، قال النشر:

" وَذَكَرَهُ أَيْضًا ابْنُ بَلِيْمَةٍ فِي تَلْخِيصِهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّاطِبِيِّ حَسَبَ مَا نَقَلَهُ أَبُو شَامَةَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ، عَنْهُ، قَالَ أَبُو شَامَةَ: وَمَا قَالَ بِهِ ابْنُ غَلْبُونِ هُوَ الْحَقُّ. انْتَهَى. اهـ

- بل ونقل عن ابن غلبون إنكاره إشباع البديل مطلقا قال في الجامع:

"وقرأت على أبي الحسن بن غلبون في روايته- بالإسناد المتقدم- بغير زيادة تمكين لحرف المدّ فيما تقدم، سألته عن زيادة التمكين، وإشباع المدّ، فأنكره وبعّد جوازه، وإلى ذلك كان يذهب شيخنا علي بن محمد بن بشر رحمه الله، وسائر أهل الأداء من البغداديين والشاميين. "اهـ

واحتج لإنكاره إشباع البديل طويلا في الجامع

وفي قول الشاطبي "وقد يروى لورش مطولا" إشارة لتضعيفه من طرق الداني بصيغة "يروى" وكأن الشاطبي تعامل مع روايات الداني كلها التي ليست في التيسير فحسب بل في كل طريقه فأقر القصر بناء على أنه في الجامع واختياره ونفى الإشباع بناء على رد الداني

ولكن الثابت وما حققه ابن الجزري رحمه الله ثبوته أى إشباع البدل من غير التيسير عن الداني وحققه ابن الجزري رحمه الله عن الداني من قرائته على أبى الفتح^{٣٢} وقال أنه من ظاهر الجامع، غير أننا قرأنا ونقرأ به حتى من التيسير لأن العمل من التيسير عليه وعملنا أيضا على القصر خصوصا أنه اختيار الشاطبي وإن لم يكن أيضا من التيسير وإن كان فى عبارة الداني فحوي الغض من تواتره لأن كل الأحكام تحت مظلة التواتر سواء نعم قد تكون الأولوية من حيث كثرة الطرق للتوسط فقال ابن الجزري رحمه الله تعالى :

"وَالْحَقَّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ شَاعَ - أَى الْإِشْبَاعُ لِلْبَدَل - وَدَاعَ وَتَلَقَّهَ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ" اهـ

ولكن الإشكال الذى يواجهه المحققون هو ما هى طرق الشاطبي فى إشباع البدل ؟ والجواب أنها مجهولة الهوية كما ذكر صاحب الروض رحمه الله بل وفى أكثر من ذلك مما سبق ومما سيأتى، قال فى الروض بعبارة عامة وذلك فى معرض شرح بيت "١٠٩" من فتح الكريم:

"لأن طرق الشاطبي التى زادها على التيسير مجهولة" اهـ

والحق من ذلك إن كان هناك اقتصار على واحد من الثلاثة فليكن وجه توسط البدل لأن الإشباع والقصر من الزيادات بعيدا عن اختيار الشاطبي القصر لأنه ليس من أسانيد

٣٢ فائدة

إشباع البدل ورد من غير طرق التيسير والحرز قال فى النشر:

" فَذَهَبَ الْهَذَلِيُّ فِيمَا رَوَاهُ، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَاشِدٍ الْحَدَّادِ إِلَى الْإِشْبَاعِ الْمُفْرَطِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ عَنْهُ فِي الْمَدِّ الْمُتَفَصِّلِ كَمَا تَقَدَّمَ. قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سَفْيَانَ الْقُرَوِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ - يَعْنِي الْخَبَّازِيَّ - عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيِّ يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ أَحَدَ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ، وَذَهَبَ جُمْهُورٌ مِنْ ذَكَرْنَا إِلَى أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ، وَسَوَّوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ عَلَى الْهَمْزَةِ، وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرٌ بِعِبَارَةِ " التَّنْبِيْهِ " وَ" التَّجْرِيدِ "، وَذَهَبَ الدَّانِيُّ، وَالْأَهْوَازِيُّ، وَابْنُ بَلِيْمَةَ وَأَبُو عَلِيٍّ الْهَرَّاسُ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَدِيٍّ إِلَى التَّوَسُّطِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِيْمَةَ" اهـ

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

ورش في التيسير وبعيدا عن تضعيفه لإشباعه لأنه متواتر وصحيح ولكنه ليس من طرق التيسير أيضا .

وطريق التيسير هو التوسط في البذل ، وإلا فالعمل جائز على الثلاثة من الحرز ولكل وجه حكم خاص به في اللين وذوات الياء يأتي ذكره إن شاء الله تعالى

وقد يأتيني الشيخ القارئ فأنوع له في أوجه ورش جمعا وإفرادا وإن كان نصيب الأسد يكون لوجه التوسط خصوصا لأنه طريق التيسير

وفي ذلك قلت :

وزد بدلا قصرا والاشباع *

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٢٣) تحرير شروط حرف مد البدل عند ورش

*لم يذكر في الحرز شرط حرف مد البدل - إلا ما نقلنا في الأبيات - وإن كان ذكر طبيعة الهمز قبله كما أوضحنا لذا أنا أوضح لك هنا شرط حرف مد البدل وهو: "أن تكون أصلية متصلة ليس بعده سبب أقوى مجتمعة"

فإن اختل شرط بطل حكم البدل فلا بد من اجتماع الشروط الثلاثة

ومعنى أصلية أى لم يبدل عن محرك نحو ءألد وءأمتم الملك وءأذرتهم أو حركة نحو دعاء ونداء وربما لم يذكره الشاطبي ولا التيسير لأن هذا شرط لازم الوجود فالهمز المبدل لحرف مد " لا يصح أن يجعل مدها من قبيل البدل نظرا لعروض حرف المد بسبب الإبدال" ٣٣ وتصح لو تكون مبدلة عن همز ساكن لأصليته لغة نحو ءامن وءاتى أو لم تبدل أصلا نحو وبالأخرة ومآب وشنآن

تنبيه

ءأمتم الشعراء والأعراف وطه ءألتهنا الزخرف لا يصح إبدال الثانية عند ورش أصلا حتى لا يشتبه بالخبر لأنها بالاستفهام فقط عند ورش ولو قلنا أنه يبدل فرضا جدليا لم يصح مد البدل في الثالثة أيضا بل تكون نحو جاء ءال عند ابدال الثانية وهو من باب اجتماع الساكنين

ومعنى متصلة أى حقيقة في كلمة واحدة هو والسبب نحو وباعوا وجاءوا أما هؤلاء إن والبغاء إن وجاء امرنا عند إبداله انفصل

أما إذا انفصل حقيقة و اتصل حكما ففيه الخلاف نحو ءالآن موضعى يونس وعاد الأولى استوفى البدل ولكن فيه خلاف للنقل والنص من التيسير والحرز

٣٣ الشيخ عبد الفتاح القاضى من كتاب الوافى اول باب الهمزتين من كلمة

أما ما بعد همز الوصل فإنه مما اتصل حكما ابتداء لأن همز الوصل ليس من الكلمة للمتأمل نحو أوْتمن وأنتوني وأنتنا ابتداء وما شابهه فيمتنع البديل من طرفنا أما من الطيبة فيجري البديل في وجه لأنه استوفى البديل ففيه خلاف منصوص عليه هناك ، ولكن من الحرز يمتنع البديل للنقل

ومعنى ليس بعده سبب أقوى نحو الانبئاء وآمين وجاءوا أباهم

فإن اختل شرط من الثلاثة لم يصح الزيادة في البديل

وهناك كلمات استوفت الشروط ولكن امتنع البديل بالإجماع للنقل والنص على منعه نحو كلمة يؤاخذكم ونحو قرءان

وكلمة إسرائيل يمتنع البديل من طرفنا وتجوز عن طرق غيرنا للنص على الخلاف فيه مع استيفاء الشرط قال في النشر:

" لَا يَجُوزُ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ مَدُّ نَحْوِ (أَلِدْ، أَمِثْمُ مَنْ، وَ " جَاءَ أَجْلُهُمْ "، وَ " السَّمَاءِ إِلَى "، وَ " أَوْلِيَاءَ أُولَئِكَ ") حَالَةَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ حَرْفَ مَدٍّ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ مَدُّ نَحْوِ (آمَنُوا، وَإِيمَانٌ) وَأُوتِيَ لِعُرْوِضِ حَرْفِ الْمَدِّ بِالْإِبْدَالِ، وَضِعْفِ السَّبَبِ لِتَقْدُّمِهِ عَلَى الشَّرْطِ، وَقِيلَ: لِلتَّكَافُؤِ، وَذَلِكَ أَنَّ إِبْدَالَهِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْمَدُّ أَيْضًا غَيْرُ الْأَصْلِ، فَكَافَأَ الْقَصْرَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فَلَمْ يُمَدَّ، وَيَرُدُّ عَلَى هَذَا طَرْدًا نَحْوُ (مَلَجًا) فَإِنَّ إِبْدَالَ أَلِفِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَقَصْرِهِ إِجْمَاعٌ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ عَكْسًا نَحْوُ (أَنْذَرْتَهُمْ، وَجَاءَ أَمْرُنَا) فَإِنَّ إِبْدَالَ أَلِفِهِ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ وَمَدِّهِ إِجْمَاعٌ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنَعَ مَدَّهُ مِنْ ضَعْفِ سَبَبِهِ لِيَدْخُلَ نَحْوُ (مَلَجًا) لِضَعْفِ السَّبَبِ، وَيَخْرُجُ نَحْوُ (أَنْذَرْتَهُمْ) لِقُوَّتِهِ " اهـ

قلت في ذلك:

.....واشرطا* بلا سبب أقوى وأصل مؤصلا

مسألة (٢٤) تحرير همز البديل المغير

سبق الكلام عن سبب مد البديل وأنه لو مغيراً من طرقنا أيضاً يعمل به ولكن هناك من تكلم عنه فلا ينبغي السكوت عنه في هذا المؤلف المبارك للمعرفة والتحقيق وفيه نقطتان

(أ) حكمه

القول في الهمز المغير في البديل بعمل البديل عند ورش وعدم الاعتداد بالعارض هو اختيار الداني قال في التيسير:

"وَإِذَا أَتَتْ الْهَمْزَةُ قَبْلَ حُرُوفِ الْمَدِّ سَوَاءٌ كَانَتْ مُحَقَّقَةً أَوْ أَلْقَى حَرَكَتُهَا عَلَى سَاكِنٍ قَبْلَهَا - أَيْ بِالنَّقْلِ - أَوْ أَبْدَلَتْ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَدَمَ وَأَزَرَ وَأَمَنَ وَلَقَدْ آتَيْنَا وَلِيلَافَ قُرَيْشَ إِيلَافَهُمْ وَلِلْإِيمَانِ وَيَسْتَهْزِؤْنَ وَمَنْ أَوْتَى وَهَؤُلَاءِ آلِهَةٌ) وَشَبَّهَهُ فَإِنْ أَهْلُ الْأَدَاءِ مِنْ مَشِيخَةِ الْمَصْرِيِّينَ الْأَخْذِينَ بِرِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ عَنْ وَرْشٍ يَزِيدُونَ فِي تَمْكِينِ حَرْفِ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً مُتَوَسِّطَةً عَلَى مِقْدَارِ التَّحْقِيقِ" وَزَادَ صَاحِبُ التَّحْبِيرِ "قَرَأَ بِهِ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ وَأَبِي الْفَتْحِ" أَهـ

وهو المذهب في جامعه:

"فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداء تمكينهن تمكينا وسطا، بزيادة يسيرة، وهي كالزيادة التي تزيدها من هذا الطريق في تمطيطهن، مع تأخر الهمزة في المتصل والمنفصل، مطابقة لمذهبه في التحقيق، وتحكمها المشافهة، وسواء كانت الهمزة قبلهن محققة، أو التي حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت حرفا خالصا؛ لأنها في حال الإلقاء والبديل في نية التحقيق، فجرت لذلك مجرى المحققة، وذلك نحو قوله: من ءامن [البقرة: ٦٢] وبالأخرة [البقرة: ٤] وقل إى وربى [يونس: ٥٣] وللإيمن [الأعراف: ١٦٧] ومن الأولى [الضحى: ٤] ومن أوتى [الحاقة: ١٩] وفقد أوتى [البقرة: ٢٦٩] وقوما ءاخرين [الأنبياء: ١١] وقدير * ءامن [البقرة: ٢٨٤ - ٢٨٥] وقريش إلفهم [قريش: ١، ٢] وما

أشبهه على مذهبه، وكذا هؤلاء ءالهة [الأنبياء: ٩٩] وَمَنْ السَّمَاءِ آيَةً [الشعراء: ٤]، وما كان مثله "

والظاهر أن الداني رحمه الله تعالى ضرب مثالا للمغير بالنقل أو البديل فقط ولم يتعرض للمغير بالتسهيل، وتبعه الحرز عليه كما في النظم ، وهناك من اختار عدم إجراء البديل بل القصر فقط، قال ابن الجزري بعد ذكر قاعدة حكم الهمز المغير لو قبله حرف مد وهو القصر أو المد اعتدادا بالعارض عموما ثم تكلم عن حكم همز البديل المغير خصوصا فقال:

" لَا يَمْتَنِعُ بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ إِجْرَاءُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِي حَرْفِ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ الْمُغَيَّرِ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، بَلِ الْقَصْرُ ظَاهِرٌ عِبَارَةً صَاحِبِ " الْعُنْوَانِ " وَ " الْكَامِلِ "، وَ " التَّلْخِيسِ "، وَ " الْوَجِيزِ "؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَتِنِ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا أَجْمَعَ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ (يُؤَاخِذُ) وَلَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ (الآنَ، وَعَادًا الْأُولَى) وَلَا مَثَلُ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُغَيَّرِ وَلَا تَعَرَّضُوا لَهُ، وَلَمْ يَنْصُتُوا إِلَّا عَلَى الْهَمْزِ الْمُحَقَّقِ، وَلَا مَثَلُوا إِلَّا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَلَهُ وَجْهٌ قَوِيٌّ، وَهُوَ ضَعْفُ سَبَبِ الْمَدِّ بِالْقَدَمِ وَضَعْفُهُ بِالتَّغْيِيرِ.. " اهـ

"... وَتَظْهَرُ قَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ (مَنْ يَقُولُ أَمَّا يَا اللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرُ) فَمَنْ لَمْ يَعْتَدَ بِالْعَارِضِ فِي (الْآخِرِ) سَاوَى بَيْنَ " أَمَّا " وَبَيْنَ " الْآخِرِ " مَدًّا وَتَوَسُّطًا وَقَصْرًا، وَمَنْ اعْتَدَّ بِهِ مَدًّا تَوَسُّطَ فِي (أَمَّا) وَقَصَرَ فِي " الْآخِرِ " اهـ

والعمل على التسوية وعدم الاعتداد بالعارض كما اختار الداني والحرز وكذا ابن الجزري رحمه الله قال بعد في النشر:

"وَلَكِنَّ الْعَمَلَ عَلَى عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِي الْبَابِ كُلِّهِ سِوَى مَا اسْتِثْنِيَ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِهِ أَخَذْتُ، وَلَا أَمْتَعُ الْإِعْتِدَادَ بِالْعَارِضِ خُصُوصًا مِنْ طَرُقٍ مَنْ ذَكَرْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. " اهـ

ولكنى قرأت بالمذهبيين من الطيبة عملا بالروض وإن كان ابن الجزرى رحمه الله كان يختار التسوية أما في العشرة الصغرى فالعمل على التسوية قدوة بالداني والشاطبي فتنبه

قلت والظاهر من هذه المسألة أنها من الخلاف الجائر لا الإسنادى لعدم إسناد أحد الحكمين طرقا وقد عزاه الأزميرى رحمه الله قال في البدائع عند اجتماعهما من قوله تعالى :

* ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين * (سورة البقرة ٨)

(١) : قصر (آمنا) و (الآخر) من الشاطبية و التذكرة وتلخيص ابن بليمة وبه قرأ الداني على ابن غلبون ، وكذا من إرشاد أبي الطيب كما ذكره الشيخ سلطان وكذا قرأت به على بعض شيوخى

(٢) : توسط (آمنا) مع القصر في (الآخر) من تلخيص ابن بليمة

(٣) : و مع التوسط في (الآخر) من التيسير والشاطبية وتلخيص ابن بليمة و جامع البيان ، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان وأبي الفتح فارس ، وكذا من إرشاد أبي الطيب على ما ذكره طاهر بن عرب ، وكذا قرأت به على بعض شيوخى

(٤) : الطول في (آمنا) مع القصر في (الآخر) من العنوان والمجتبى والكامل ، ويحتمل من الهداية والكافي والتبصرة .

(٥) : ومع الطول في (الآخر) من الشاطبية والتجريد الكافي والهداية والكامل والتبصرة والعنوان والمجتبى ، وهو مذهب فارس بن أحمد على ما في لطائف الإشارات ، وكذا يظهر من جامع البيان .

واختيار الداني والشاطبي وابن الجزرى عدم الاعتداد بالعارض فقط

وهذا ما جرى عليه الشيوخ والمحرون من بعد ابن الجزرى في الشاطبية ولكن العجيب أنهم يجرون الوجهين في أحكام الآن الآتى ذكرها سواء من الطيبة أو الحرز مع ان الدانى لم يذكر فيه خلافا في التيسير مما دعانى لذكره هنا وسؤالى لهم لم ذلك مع أنه يزيد المسألة تعقيدا بمعنى العمل على التسوية بعدم الاعتداد بالعارض فلم زاد العمل على القصر في كلمة ءالان وعاد الاولى اعتداد بالعارض أيضا؟

أما الطيبة فلا إشكال للعمل على الوجهين منها ولكن لم زيد العمل بالقصر في الكلمتين المذكورتين من طريق العشرة الصغرى؟

والجواب أنه التقليد فحسب فالشاطبي رحمه الله هو الذي قال بالعمل على عدم الاعتداد بالعارض فضلا عن الاعتداد به قال في الحرز:

"وبعضهم يؤاخذكم ءالآن يونس وصلا وعاد الاولى"

قلت وابن الجزرى تكلم عن أحكامهما من النشر العشرة الكبرى وهو بالعمل على الوجهين و لاختيار المتولى رحمه الله في الروض أعنى العمل بالوجهين وهو الذي عمل به من الصغرى أيضا ونقله القاضي في البدور

ووجهة نظرى الشخصية هو وإن كان ابن الجزرى رحمه الله تعالى و المتولى عمل بالوجهين من الكبرى فلا ينبغى تعميمه على الصغرى في أحكام ءالان وعادا الأولى خصوصا لأن الدانى وتبعه الشاطبي عموما بعدم الاعتداد بالعارض

(ب) أنواع الهمز المغير في البدل

قد يكون الهمز المغير مغيرا :

=نقل نحو الايمان

=أو بدل نحو آمن وهؤلاء ءالهة آتى

=أو تسهيل وءآمنتكم وجاء ءال

ونص الحرز على الأولين فقط فقال :

".....كأمن هؤلاء آلهة أتى لليمان مثلاً"

والداني أيضا لم ينص إلا على المغير بنقل أو بدل فقط وسبق نصه

، فما موقف الداني والحرز من المغير بالتسهيل ؟

قال في النشر

"فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُ ذِكْرَ هَذَا النَّوعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى زِيَادَةَ التَّمَكِينِ فِيهِ، إِذْ لَوْ جَازَتْ زِيَادَةُ تَمَكِينِهِ لَكَانَ كَالْجَمْعِ بَيْنَ أَرْبَعِ أَلْفَاتٍ، وَهِيَ الِهْمَزَةُ الْمُحَقَّقَةُ وَالْمُسَهَّلَةُ بَيْنَ بَيْنٍ، وَالْأَلِفُ، فَلَوْ مَدَّهَا لَكَانَتْ كَأَنَّهَا أَلْفَانِ ، فَيَجْتَمِعُ أَرْبَعُ أَلْفَاتٍ، وَبِهَذَا عَلَّلَ تَرْكَ إِدْخَالِ الْأَلِفِ بَيْنَ الِهْمَزَتَيْنِ فِي ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ." اهـ

قلت وهذا احتمال^{٣٤} ولكن اختيار الداني للمد كما ذكرنا يردده وهذا ما رجحه ابن

الجزري بعد فقال

"وَالْجُمْلَةُ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ مُتَقَدِّمِي أَيْمَتِنَا نَصَّ فِيهِ بِشَيْءٍ، نَعَمْ عِبَارَةُ الشَّاطِئِي صَرِيحَةٌ بِدُخُولِهِ ؛ وَلِذَلِكَ مَثَلٌ بِهِ شَرَّاحُ كَلَامِهِ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّ أَدَاءً، وَبِهِ يُؤْخَذُ، عَلَى أَنِّي لَا أَمْنَعُ إِجْرَاءَ الْخِلَافِ فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عَمَلًا بِظَوَاهِرِ عِبَارَاتٍ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت و لم يعترض على المسهل أحد من لدن الداني حتى الآن

^{٣٤} نقضه ابن الجزري بعد كما سأذكر وإنما ذكره من براعته رحمه الله تعالى في العرض وفن الرد والجدل على

المخالف

والخلاصة

- أن اختيار الداني في الهمز المغير هو عدم الاعتماد بالعارض والعمل على المد وإجراء البديل وهو طريقنا في المغير بالنقل أو البديل ويحتمل التسهيل أيضا ،ومن النشر جاز الوجهان: الاعتماد فيقصر كالكتب السابق ذكرها وعدمه فيبقى مد البديل بجوازه، واختيار النشر كالداني ،واختيار الروض الوجهين في العمل

تنبيه

سيأتى حكم المغير بنقل بدءا به أيضا كذلك عند من قال أن همز الوصل من لام التعريف وقفا في نحو الآخر خلاف سيبويه والخليل

الخلاصة

- الهمز المغير بالنقل أو الإبدال في مد البديل تعرض له الداني والحرز ولكن المغير بالتسهيل مع مد البديل لم يتعرض له والظاهر عدم الاعتماد به أيضا ويجرى البديل لأنه جرى عليه شراح الحرز قاطبة ولم يتعرض له أحد بالاعتماد به فيمنع البديل إلا المعتدين بكل عارض مطلقا ممن ذكرنا وليسوا من طرقنا وفي ذلك قلت:

وتغيير همز البديل أعمل*

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٢٥) تحرير استثناءات ورش

قال الشاطبي رحمه الله

١٧٣- سَوَى يَاءِ إِسْرَاعِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا إِسْأَلًا

١٧٤- وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيْتٍ/ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَفْهَمًا تَلَا

١٧٥- وَعَادًا الْأُولَى /.....

الشرح

- يستثنى ورش من حكم البذل الآتي :

١ = البذل في إسرائيل يتمتع عنه فيها فيقرأها بالقصر مطلقا من طرق الحرز .

٢ = إذا كانت الهمزة بعد ساكن صحيح مثل (القراءان - مسئولا - الظمئان) فيقصرها .

٣ = إذا كانت الهمزة أصلها همزة وصل فإن ورشا لا يبدلها فتقصر مثل " انت القوم الظالمين " وأؤتمن وأؤتمنى وهذا طريقنا قال في التحرير :

" وَأَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الزِّيَادَةِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَكَانَ سَاكِنًا غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ وَلَيْنَ نَحْوٍ : (مَسْئُولًا وَمَذْعُومًا وَالْقِرَاءَانِ وَالظَّمَّانِ وَشَبْهَهُ وَكَذَلِكَ [إِنْ كَانَتْ] الْهَمْزَةُ مُجْتَلِبَةً لِلْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : (أَوْتَمَنَ، أَنْتَ بَقْرَانِ أَتَدْنُ لِي) وَشَبْهَهُ، وَالْبَاقُونَ لَا يَزِيدُونَ فِي إِشْبَاعِ حَرْفِ الْمَدِّ بَعْدَهَا لَكُونَهَا عَارِضَةً وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْرَأُنِي الْخَاقَانِيُّ وَأَبُو الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ عَنْ وَرْشٍ "أهـ

٤ = وذكر الشاطبي أن البعض استثنى كلمة (يؤاخذكم) أي بالخلاف ولكن هي مستثناة بالإجماع من التيسير وغيره ولم يذكرها الداني في التيسير واستدركها صاحب التحرير ، فقال :

"وَأَنفَقُوا عَلَى اسْتِثْنَاءٍ يُؤَاخِذُ كَيْفَ وَقَعَ" اهـ

قال في النشر:

"وَكَوْنُ صَاحِبِ " التَّيْسِيرِ " لَمْ يَذْكُرْهُ فِي " التَّيْسِيرِ " ، فَإِنَّهُ أَكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي غَيْرِهِ " اهـ

وقد ذكرها الداني في غير التيسير نحو الجامع في باب المد قال

"..... إلا قوله: لا يؤاخذكم الله [البقرة: ٢٢٥] ولا تؤاخذنا [البقرة: ٢٨٦] ولو يؤاخذ الله [النحل: ٦١] حيث وقع، وقوله: الثن في الموضعين في يونس [٥١ و ٩٢]، وعادا الأولى في والنجم [٥٠]، فإنه لم يزد في تمكين المد في هذه الستة الأحرف مع عدم الهمزة لفظا، هذا قول أهل الأداء عنه" اهـ

٥= وذكر أيضا أن (ءالآن) موضعي يونس وعادا الأولى النجم بالخلاف .

أى أن هناك من قال بالقصر والتوسط والإشباع ، وهناك من قال بالقصر فقط ، قال صاحب التيسير:

"واختلفوا في قوله آلآن وقد كنتم آلآن وقد عصيت في يونس وفي قوله عادا الأولى" اهـ

وأكدته التحبير بقوله:

" واختلفوا في قوله تعالى : (آلآن وقد كنتم ، وآلان وقد عصيت) في يونس (وردءا يصدقني) في القصص وفي قوله تعالى : (عادا الأولى) في [والنجم] ويأتي الاختلاف في ذلك في موضعه إن شاء الله [تعالى] [وبالله التوفيق] . " اهـ

واستثناهما في الجامع قولاً واحداً قال بعد ذكر قاعدة البدل لورش:

" إلا قوله: لا يؤاخذكم الله [البقرة: ٢٢٥] ولا تؤاخذنا [البقرة: ٢٨٦] ولو يؤاخذ الله [النحل: ٦١] حيث وقع، وقوله: الثن في الموضعين في يونس [٥١ و ٩٢]، وعادا الأولى في والنجم [٥٠]، فإنه لم يزد في تمكين المد في هذه الستة الأحرف مع عدم

الهمزة لفظاً، هذا قول أهل الأداء عنه. وقال النحاس: إنه لا يمدّ ءألن [يونس: ٩١] حيث وقع. "اه

واعتمده النشر ولكنه توهم أن التيسير لم يستثنهما والصواب ما نقلت لك وهو استثناءهما بخلف كالحرز قال في النشر

"(وَالثَّانِيَةُ) (الآن) الْمُسْتَقْفَمُ بِهَا فِي حَرْفِي يُونُسَ (الآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ) أَعْنِي الْمَدَّ بَعْدَ اللَّامِ، فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا ابْنُ سُقْيَانَ وَالْمَهْدَوِيُّ وَابْنُ شُرَيْحٍ وَلَمْ يَسْتَنْتِهَا مَكِّيٌّ فِي كُنْيَةٍ، وَلَا الدَّانِيُّ فِي تَيْسِيرِهِ، وَاسْتِثْنَاهَا فِي "الْجَامِعِ"، وَنَصَّ فِي غَيْرِهِمَا بِخِلَافٍ فِيهَا، فَقَالَ فِي "الْإِيجَازِ" وَ"الْمُفْرَدَاتِ": "إِنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِهَا، وَأَجْرَى الْخِلَافَ فِيهَا الشَّاطِطِيُّ."

(وَالثَّالِثَةُ) (عَادَا الْأُولَى) فِي سُورَةِ النَّجْمِ، لَمْ يَسْتَنْتِهَا صَاحِبُ "التَّيْسِيرِ" فِيهِ، وَاسْتِثْنَاهَا فِي جَامِعِهِ، وَنَصَّ عَلَى الْخِلَافِ فِي غَيْرِهِمَا كَحَرْفِي (الآنَ) فِي يُونُسَ. "اه

قلت ولاحظ أن الداني والشاطبي مما جرى البديل في العارض ولا يعتد به فوجه استثناء الداني في الجامع والتيسير والشاطبي في الحرز في الكلمتين إذن ليس من باب عدم الاعتداد بالعارض لأنه لو كان كذلك لكان في كل عارض نحو "الايمان وهؤلاء الهة ومن امن" بل ينبغي أن يكون من باب النص الخاص عليه ويؤكد ذلك أنه في نص الجامع السابق وضعهما مع يؤخذ المنصوص عليها مع استيفاء قاعدتها وسيأتى في هاتين الكلمتين زيادة أحكام إن شاء الله تعالى

٦= ولم يذكر الشاطبي رحمه الله قاعدة مد العوض فهو ممنوع إجماعاً أيضاً ولم يذكره التيسير ولا حتى في الجامع ولا التحبير ولكنه ممنوع بالإجماع قال في النشر:

"وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مُبْدَلَةً مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ (دُعَاءٌ، وَبَدَاءٌ، وَهَزْؤًا، وَمَلَجًا) لِأَنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَكَانَ ثَبُوتُهَا عَارِضًا، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا لَا خِلَافَ

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

فيه"اهـ ولعله لم يذكره لأن مده غير أصلى وهو شرط لازم لصحة مد البدل ولكن جرت عادة القراء بذكره

والخلاصة

= أما عادلاولى وءالآن فبالوجهين من التيسير والحرز وعليه العمل والقصر فقط من الجامع في البدل

= يؤاخذ ممنوعة بالإجماع وقاعدة مد العوض لم يذكرها وهي ممتعة إجماعا أيضا وفى ذلك قلت:

.....وامنع* يؤاخذ مع نحو دعاء قد اسجلا

.....وفى الآن لولى فيهما الخلف أعملا *

مسألة (٢٦) تحرير المد العارض

قال الشاطبي رحمه الله

١٧٦- /وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا/

الشرح

- ويتكلم عن المد العارض للسكون فإذا كان السكون عند الوقف فهو غير أصلي فالشاطبي يقول يجوز فيه وجهان ويعنى بالوجهين القصر والمد ويترجم المد بالتوسط أو الاشباع لأنه يصدق عليهما.

وقد ذكر في النشر أن غير سبب المد المغير لسبب المد مثل السكون العارض إذا اعتبرنا الأصل وهو عدم السببية جاز القصر وإذا اعتبرنا العروض الذي أظهر السببية جاز الزيادة والزيادة تصدق على التوسط والاشباع .

- ويمكن القول أنه يقصد بالوجهين هنا التوسط والمد كما نقل السخاوي عن شيخه قلت نقل السخاوي فعل الشاطبي لا معنى الأبيات لأن قال " أصلاً " فكان ذكره التأصيل يعنى القصر وما زاد على القصر فهذا هو الأصل في الحكم لا غيرهما

- وهناك من الشراح من حمل النظم القصر في المد العارض كالوفاي وذكر أن الوجهين موجودان فضلا عن القصر

وفي مبدأ الكلام اعلم رحمك الله أن خلاف المد العارض للسكون خلاف اختياري جائز بين مؤلفي كتب القراءات وليس طريقاً مبنياً على الرواية بين الأئمة الكبار حتى قال أحد المؤلفين وهو عبد الغنى الحُصْرِيّ، قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ مَفْتَخَرًا:

وَإِنْ يَتَطَرَّقُ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ ... فَقَفْ دُونَ مَدِّ ذَاكَ رَأْيِي بِلاَ فَخْرٍ

فإن كان هذا هو اختيار الشاطبي رحمه الله التوسط أو الاشباع فقط كما ذكر السخاوي فما هو اختيار الداني

قلت لم يتعرض الداني للمد العارض في التيسير ولكنه قال في الجامع ولا جرم ولا إشكال أن نستدل له من الجامع لأنه كما قلت لك ليس طريقاً قال

"فمنهم من يزيد في تمكينه وإشباعه ليتبين بذلك ويخرج به عن التقاء الساكنين، وهم الآخذون بالتحقيق من أصحاب عاصم وحمزة وورش، وبذلك كنت أقف على الخاقاني^{٣٥}.

ومنهم من يزيد في تمكينه يسيراً ولا يبالغ في إشباعه: وهم الآخذون بالتوسط وتدوير القراءة، من أصحاب نافع من غير المصريين، وأصحاب ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، والكسائي، وبذلك كنت أقف على أبي القاسم^{٣٦}، وأبي الفتح وأبي الحسن، وبه حدثني الحسن بن شاكر، عن أحمد بن نصر، وهو اختياره، وعلى ذلك ابن مجاهد، وعامة أصحابه.

ومنهم من لا يزيد في تمكينه على الصيغة؛ لكون سكون ما بعده عارضاً؛ إذ هو الوقف، وإذ الوقف مخصوص بالتقاء الساكنين، وهم الآخذون في مذهب المتقدمين بالحدر والتخفيف، وكذلك كنت أرى أبا علي^{٣٧} شيخنا يأخذ في مذهبهم." اهـ

- وفي النشر المراتب الثلاث كذلك عن كل القراء حتى قال عن الشاطبي في القصر

"وَكَذَلِكَ لَمْ يَرْفُضْهُ الشَّاطِبِيُّ" اهـ

ردا على من قال أنه لم يذكر إلا التوسط والاشباع فيه من الحرز يعنى ولكنه مع عدم ذكره لم يرفضه

٣٥ خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان وهو شيخ الداني من طريق ورش في كتابنا

٣٦ أبو القاسم هو عبد العزيز بن جعفر بن محمد، وأبو الفتح هو فارس بن أحمد بن موسى ابن عمران، وأبو الحسن هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون.

٣٧ هو الحسن بن سليمان بن الخير، الأنطاكي، أستاذ ماهر حافظ، كان أحفظ أهل زمانه للقراءات، قتله الحاكم العبيدي سنة تسع وتسعين وثلاث مائة. غاية ١ / ٢١٥

وقال في النشر:

"الصَّحِيحُ جَوَازُ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ؛ لِعُمُومِ قَاعِدَةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ وَعَدَمِهِ عَنِ الْجَمِيعِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَ تَفَاوُتَ الْمَرَاتِبِ فِي اللَّازِمِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ لِكُلِّ ذِي مَرْتَبَةٍ فِي اللَّازِمِ تِلْكَ الْمَرْتَبَةُ وَمَا دُونَهَا؛ لِلْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَا فَوْقَهَا بِحَالٍ كَمَا سَيَأْتِي إِيضَاحُهُ آخِرَ الْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ."

قلت ولا شأن لنا بأصحاب التفاوت في الازم لا من طرقتنا ولا طرق النشر وإن كان ذكره ولكن من كلامه هذا نفهم أن المد العارض لا يكون أطول من أقوى منه عند من قال بتفاوت الازم أما عند من ألزمه رتبه الإشباع فقط وهو المتواتر اليوم فلا يقارن ولا بينه وبين المتصل والمنفصل مع أنهما أقوى منه لأن هذا خلاف إسنادي أما العارض فخلاف جائز، نعم قارن بين الازم مع كونه إسنادي ولكنه يقصد من فواته .

كذا قولنا بكون العارض لا يقل عن أضعف منه نحو البدل واللين العارض فإنه على الاختيار لكونه من الخلاف الجائز وسيأتي إن شاء الله تعالى

وقوله لم يرفض الشاطبي فيه القصر لا تعنى عمل الشاطبي بالقصر بل إن القصر جائز وإن لم يثبت عن الشاطبي وإلا لرفضه كما رفض مد البدل كما سبق وأكد ذلك في النشر بعدها فقال

"عَلَى أَنَّ الشَّاطِبِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي كُلِّ سَاكِنِ الْوَقْفِ قَصْرًا، بَلْ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ، وَهُمَا الطُّولُ وَالنَّوْصُطُ، كَمَا نَصَّ السَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ، وَهُوَ أَخْبَرُ بِكَلَامِ شَيْخِهِ وَمُرَادِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ فِي شَرْحِ كَلَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ مِنَ الطُّولِ وَالنَّوْصُطِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: "وَالطُّولُ فَضْلًا" وَلَوْ أَرَادَ الْقَصْرَ لَقَالَ: وَالْمَدُّ فَضْلٌ. فَمُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّاطِبِيَّ عَدَمَ الْقَصْرِ فِي سُكُونِ الْوَقْفِ" اهـ

وهنا وصف ابن الجزرى الوجهين بالتوسط والطول وتأول أنه قال "وفى عين الوجهان" أيضا وهما كما هو معلوم التوسط والمد فلا بد من حمل وجهى العارض عليهما أيضا وتبع في معنى البيت السخاوى ترجيحاً

قلت ولا يصح لأن قوله قبل حكم العين ومد له عند الفواتح مشبعاً ثم قال وفى عين الوجهان أى من المد وهما التوسط والمد ثم قال "والطول فضلاً" ولولا هذا الشطر لكان كما قال ابن الجزرى لأنه يكون قوله "وفى عين الوجهان" تكون ال تعريف الوجهان للعهد وتعود على وجهان أصلاً المذكورة من العارض و لكن الضمير يعود على أقرب مذكور فلما فصل بعبارة ومد له...كانت ال العهد تعود على المد لا ما قبله لأنه أقرب مذكور أما استدلاله بالسخاوى ففى محله لأنه يتكلم عن عمل الشاطبي لا تفسير البيت والظاهر أن رحمه الله أثبت القصر في العارض بقوله "أصلاً" وبينه السخاوى أيضاً في شرحه فتح الوصيد ووضح أن الشاطبي أشار إليه وإن لم يعمل به والعلم عند الله تعالى ، وذلك كما ذكر طول البدل ولم يعمل به فلا علاقة بين ما أثبتته في نظمه وبين أن نحمل عمله عليه خصوصاً وأن الدانى ذكر الثلاثة والشاطبي يتحرى في الحرز مذهب الدانى وهذا مرجح آخر للمعنى الأول

وقد وصفه صاحب النشر فى المرتبتين بأنهما اختياره وبهما قرأ الدانى كما صح من عبارته المنقولة وقرره فى النشر دون القصر

والخلاصة

جواز الثلاثة من الحرز والتيسير وإن لم يذكر فى التيسير وكذا وإن أجمل الحرز عبارته لأن الكل اختيار وكذا ذكر ابن الجزرى فى التحبير فقال:

"وإن عرض السكون للوقف جاز لكل منهم الإشباع والتوسط والقصر نحو (الرحيم والكتاب ويؤمنون) والله الموفق" اهـ وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٢٧) تحرير مد حرف "عين"

١٧٧- وفي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلًا/

- ويجوز في حرف (عين) الإشباع والتوسط كما ذكر الحرز، والإشباع أفضل للجميع وهي في مريم والشورى. ولم يتعرض لها في التيسير ولا التحبير ولكن قال في الجامع:

"واختلفوا في الياء إذا زال عنها الكسر وانفتح ما قبلها، وذلك في العين من كهيعص وعسق [الشورى: ٢]" اهـ

وأشار رحمه الله للأوجه الثلاثة القصر والتوسط والإشباع ثم قال:

"والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيدان، والأول أقيس." اهـ

قلت ونقل ابن الجزري رحمه الله الأوجه الثلاثة أيضا والظاهر عندي أنها من الخلاف الجائز فاختار غير الداني التوسط بقول ابن الجزري رحمه الله

"وَهُوَ الْأَقْيَسُ لِغَيْرِهِ وَالْأَظْهَرُ" اهـ

حتى قال بعدها عن وجهي التوسط والإشباع

"وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ مُخْتَارَانِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ عِنْدَ الْمِصْرِيِّينَ، وَالْمَغَارِبَةِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَأَخَذَ بِطَرِيقِهِمْ" اهـ، قلت وكان قصرها اختيار أيضا قال في النشر:

"وَأَخْتِيَارُ مُتَأَخَّرِي الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً" اهـ

قلت ولنا عمل الداني والحرز بطرقنا وهو الوجهان والطول أفضل ولا إشكال في الخلاف الجائز ولكننا نتبع أئمة الطريق الخاصة بالحرز فتنبه فهو أولى من اجتهدنا أو اختلفنا معهم والظاهر مما ذكر أن من الطيبة الأوجه الثلاثة تتساوي في القوة

وفى ذلك قلت:

.....*وأوجه عين اختيار قد اعملا

فائدة يجوز حمل معنى الوجهان هن في عين القصر والزيادة وتترجم الزيادة بالتوسط والإشباع لأن الدانى تكلم عن الأوجه الثلاثة في الجامع أيضا ولم يتكلم عنها غي التيسير كالعارض السابق العلم عند الله تعالى

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٢٨) تحرير مد اللين عن ورش

قال الشاطبي رحمه الله

- ١٧٩- وَإِنْ تَسْكُنَ الْيَا بَيْنَ فَتُحْ وَهَمْزَةٌ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَآوُ فَوَجَّهَانِ جُمْلًا
١٨٠- بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٌ وَرَشٍ وَوَقْفَةٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا/
١٨١- وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ/وَوَرَشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا/

الشرح

- ويتكلم عن مد اللين وهو خاص بورش: وهو كل ياء لينة أو واو لينة أتى بعدها همزة سواء في وسط الكلمة مثل هيئة وشيئا أو متطرفة مثل شيء أو السوء وسواء وقفت عليها أو وصلتها فإن ورشا له فيها وجهان والوجهان هما الاشباع والتوسط.

وعبر الشاطبي عن التوسط بالقصر أى القصر عن الطول وهو التوسط وهو مفهوم لازم لأن الخلاف عن الازرق عن ورش في التيسير في اللين بين التوسط والاشباع فقط ولذكر القصر عن غيره بعده فكان في قوة الاستثناء.

- فإذا كان مد اللين المهموز متطرفا فإن ورشا إذا وقف عليه جاز له مما سبق التوسط والإشباع أيضا فقط .

- ووافقه الباكون في المتطرف وقفا ولكن من قبيل العارض لا المد اللين الذى عند ورش .

- بل ويجوز لهم أى الباقيين القصر أيضا وهذا معنى قوله "سقوط المد" من قبيل العارض أيضا ومعنى سقوط المد أى القصر فى المد اللين .

- وورش رحمه الله فى المد العارض اللين غير المهموز كالباقين (قصر- توسط- إشباع) .

فاللين العارض إذن كالممد العارض فيه ثلاثة أوجه عند الشاطبي وبالرجوع للتيسير
نجده قال

"ورش يمكنُ الياء من (شيء) و (شيئاً) و (كهينة) وشبهه وكذلك الواو من (السوء)
(سوءة) وشبهه إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة حاشا (مؤثلاً)
و(الموعودة) "اهـ

قلت ومعنى التمكين هو زيادة على الطبيعي دون مبالغة - المسمى - يعنى توسطاً فقط
وقد وضح ذلك رحمه الله في الجامع فبين أن اللين يخرج بطبيعته ثم قال:

"إلا ما رواه أصحاب أبي يعقوب الأزرق، عنه، عن ورش أداء أنه كان يمكن الياء
والواو المفتوح ما قبلهما- إذا أتت الهمزة بعدهما في كلمة لا غير؛ لأن حركتها لا تلقى
عليهما فيها - تمكيناً وسطاً من غير إسراف؛ لأن فيها مع ذلك مداً ولينا وإن كان
يسيراً، وقد أخذ بذلك أيضاً بعض أصحاب أبي الأزهري من المصريين، وبذلك قرأت
على ابن خاقان، وفارس بن أحمد عن قراءتهما "اهـ

قلت والخاقاني هو طريقنا هنا طريق التلاوة ومثله قراءته على أبي الفتح فتنبه لما
سيأتى بيانه وهو الذي عليه العمل قال في الجامع

"وبالأول قرأت وبه أخذ. "اهـ يعنى هذا التوسط الذى قلنا

وبناء على ذلك نلاحظ أن إشباع اللين ليس من طرق الدانى فمن أين اتصل به
الشاطبي؟ وهذا إشكال آخر كمد البذل

ومن باب العلم يوجد فى الباب قصر اللين وعن ابن غلبون ما عدا كلمة شئ قال فى
الجامع

"وأقرأني أبو الحسن عن قراءته في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء من شيء وشيئاً في
جميع القرآن؛ لكثرة دورهما لا غير، وما عدا ذلك بغير تمكين حيث وقع، نحو: ولا

تَيْئَسُوا [يوسف: ٨٧] إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّكَ [يوسف: ٨٧] وَمَطَرُ السَّوَاءِ [الفرقان: ٤٠] وَسُوءُ أَخِيهِ [المائدة: ٣١] وَشَبَّهَهُ. "اهـ

وقال في النشر توثيقا لما نقلنا

"وَدَهَبَ آخَرُونَ إِلَى زِيَادَةِ الْمَدِّ فِي (شَيْءٍ) فَقَطَّ كَيْفَ أَتَى مَرْفُوعًا، أَوْ مَنصُوبًا، أَوْ مَحْفُوضًا، وَقَصَرَ سَائِرَ الْبَابِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ" اهـ

والخلاصة

أن إشباع اللين مجهول النسبة من الحرز ولا يوجد من طرق الداني البتة فهو من زيادات الحرز وأن قصره متصل بالداني عن ابن غلبون ماعدا كلمة شئ ولا يعمل به مع كوننا نقصر البديل من الحرز باسم ابن غلبون ولكننا نوسط كل اللين لا شئ فقط إذن فقصر البديل مع توسط كل اللين ليس طريق ابن غلبون ومعمول به من

الحرز!!!!

ملحوظة هامة

=علمنا أن قصر البديل عن الداني من طريق ابن غلبون وكذلك قصر اللين ماعدا كلمة شئ ولكن هذا لا يقرأ أمام الشيوخ إنما المقروء هو قصر البديل مع توسط كل اللين !!!! قلت فمن أى طريق هذا عن الشاطبي أيضا لأنه ليس عن الداني ؟ وهذا مجهول ثالث من طرق الشاطبية عن الشاطبي نعم هو عن ابن بليمة من طرق النشر ولكن الشاطبي لم يتصل بابن بليمة فما هي طريقه عن الشاطبي ؟ وتأمل

=إشباع اللين مجهول النسبة من طرقنا أما من النشر قال " فَدَهَبَ إِلَى الْإِشْبَاعِ فِيهِ الْمَهْدَوِيُّ، وَهُوَ اخْتِيارُ أَبِي الْحَسَنِ الْحُصْرِيِّ وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي " الْهَادِي " وَ " الْكَافِي " وَ " الشَّاطِبِيَّةِ "، وَمُحْتَمَلٌ فِي " النَّجْرِيدِ " اهـ

إذن هو من زيادات الشاطبي أيضا رحمه الله تعالى وممن وسطه الداني عن شيوخه قال في النشر

"وَدَهَبَ إِلَى التَّوَسُّطِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ وَأَبُو عمرو الدَّانِيُّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلْفَ بْنِ خَاقَانَ، وَأَبِي الْفَتْحِ فَارِسَ بْنِ أَحْمَدَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي "الْكَافِي" وَ "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَظَاهِرُ "التَّجْرِيدِ"، وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْحُصْرِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ مَعَ اخْتِيَارِهِ الْإِشْبَاعَ"

فيكون توسط البدل مع توسط اللين من قراءة الداني على أبي الفتح وخلف بن خاقان ومعمول بهما من طريقنا

وممن قصره عدا شيء كابن غلبون غير معمول به من طريق الصغرى فتنبه

قال في النشر "وَدَهَبَ آخَرُونَ إِلَى زِيَادَةِ الْمَدِّ فِي (شَيْءٍ) فَقَطَّ كَيْفَ أَتَى مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَخْفُوضًا، وَقَصُرُ سَائِرِ الْبَابِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ "الْعُنْوَانِ"، وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّرْسُوسِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِيْمَةَ صَاحِبِ "التَّلْخِيسِ"، وَأَبِي الْفَضْلِ الْخَزَاعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي قَدْرِ هَذَا الْمَدِّ، فَأَبْنُ بَلِيْمَةَ وَالْخَزَاعِيُّ وَابْنُ غَلْبُونٍ يَرَوْنَ أَنَّهُ التَّوَسُّطُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَيْهِ، وَالطَّرْسُوسِيُّ، وَصَاحِبُ "الْعُنْوَانِ" يَرِيَانُ أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ، وَبِهِ قَرَأَتْ مِنْ طَرِيقَهُمَا "أهـ"

أما إشباع البدل مع توسط اللين فقد سبق تصحيح ابن الجزري له عن الداني ومعمول به من العشرة الصغرى

أما إشباعه البدل واللين فمن زيادات الشاطبي تماما وعليه العمل أيضا

وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٢٩) تحرير اللين العارض للسكون

سبق الكلام عن المد العارض للسكون وقلت مع كون الشاطبي ذكر التوسط والإشباع ولم يرفض القصر فإن المد العارض للسكون خلافه ليس طريقا بل اختياريا جائزا بين أصحاب الكتب لذا جاز القصر كذلك عن الجميع كما ذكر ابن الجزري حمه الله

قلت ولم يتعرض له في التيسير أيضا كالمدة العارض ولكن ذكره في جامع البيان قال رحمه الله

"فإن انفتح ما قبل الياء والواو نحو "الحسنين" [التوبة: ٥٢] و"صلحين" [يوسف: ٩] و"أو دين" [النساء: ١١] وعليكم اليوم [يوسف: ٩٢] وممن فرعون [يونس: ٨٢] و"ممن خوف" [قريش: ٤] وما أشبهه، فعامّة أهل الأداء والنحويين لا يرون إشباع المدّ وزيادة التمكين فيهما؛ لزوال وصف المدّ عنهما بتغيّر حركة الحرف الذي قبلهما والآخذون بالتحقيق، وإشباع التمثيط من أهل الأداء من أصحاب ورش وغيره يزيّدون في تمكينهما؛ إذ كانا لا يخلوان من كل المدّ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن بشر " والآخذون بالتوسط يمكنونهما يسيرا. "اهـ

قلت ومن هذا النص نجده ينقل لنا أيضا الإشباع والتوسط والقصر فيه ولأنه خلاف غير طريقي نجد الثلاثة جائزة على كل حال أيضا ونقول فيه ما قلنا في المد العارض الساكن

قال في النشر

"فَقَدْ حَكَى فِيهِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَيْمَةِ الْأَدَاءِ الثَّلَاثَةِ مَذَاهِبَ، وَهِيَ الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، "اهـ

وقال:

"وَالنَّوَسْطُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ، وَاخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيُّ، وَبِهِ كَانَ يُقْرَأُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَصَّاعِ، عَنِ الْكَمَالِ الضَّرِيرِ، عَنْهُ قَالَ الدَّانِيُّ: الْمَدُّ فِي حَالِ التَّمَكِينِ النَّوَسْطُ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَبِهِ قَرَأْتُ" اهـ

لكن ما السبب الذي جعل الشاطبي يأخذ بالتوسط والمد في عارض المد دون القصر ويأخذ بثلاثة اللين دون مانع ؟

قلت ربما لقوة عارض المد على عارض اللين لأنه لايزيد اللين العارض على المد العارض بل يقل لذا زاده رتبة القصر دون المد العارض قال في النشر

"وَالنَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ لَا تَسُوغُ إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْإِسْبَاعِ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَصْرِ فِيهَا لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فَقَطْ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى النَّوَسْطِ فِيهَا لَا يَسُوغُ لَهُ هُنَا إِلَّا النَّوَسْطُ وَالْقَصْرُ - اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ - وَلَا يَسُوغُ لَهُ هُنَا إِسْبَاعٌ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَخْذُ بِهِ فِي هَذَا النَّوعِ قَلِيلًا" اهـ

فلربما زيادته القصر في اللين بناء على هذه النقطة وعلى كل فإن اختيار الشاطبي كان التوسط والمد في المد العارض و في اللين التوسط على حد عبارة النشر وكما ترى مراعاته للتفاوت أيضا في إقراءه

لطيفة

سمى الشاطبي القصر في اللين سقوط المد ولم يسمه القصر وكان رحمه الله صائبا نابها في ذلك وهو بذا يرد ردا واضحا على أن تسمية عدم مد اللين بالقصر فيها تجوز فلا نغنى به الحركتين كما في قصر المد ولكن نغنى به أن لا مد وهو المعنى اللغوي للقصر يعنى الحذف وهو سقوط المد أصلا كما نبه الشاطبي

وعندما تكلم الدانى عن وجه عدم مد اللين للجماعة عدا ورش لم يصفه بالقصر أيضا لما فيه من التجوز كما ذكرت بل بترك المد وهو لفظ عام الذى يندرج تحته سقوط المد و القصر "المد الطبيعى" قال من الجامع:

"فلا خلاف في ترك مدّهما وتمكينهما - يعنى الواو والياء اللينتين - لانبساط اللسان بهما وخروجهما من حال الخفاء إلى حال البيان"، اهـ

وهذا فهم الثقات من شيوخنا المحققين نحو محمد سالم قال فى الفريدة فى سرده أحكام التلخيص طريق الخزر جى عنه ابن نفيس لهشام "والمراد بالقصر فى اللين عدم المد فافهم" اهـ وقال "وانتبه إلى قصر اللين بمعنى عدم المد." اهـ وقولنا أنه لا يعنى القصر الاصطلاحى لا نعنى به إلغاء المد بالكلية لا بل أن فيه نسبة من المد بسبب لينه فيؤدى بها ليس إلا

قال صاحب الفريدة فى طي كلامه عن طرق الداجونى

"وانتبه لمعنى القصر فى اللين على أنه عدم المد اكتفاء بما فى ذات الحرف من المد" اهـ

وقد استعمل ابن الجزرى لفظ القصر فى اللين ولا إشكال إذا اتضح المقال بأن معناه عدم المد الطبيعى

أما ما نراه ممن يدرس تجويدا ويسميه قصرا بمعنى الحركتين فلا يصح خصوصا وأن استعمال كلمة القصر بالحذف استعمله الحرز فى كل المتن ما عدا باب المد

وفى ذلك قلت :

ولينه زد مدا وأطلق بعارض * كمد ولين واجعل المد أطولا

مسألة (٣٠) تحرير سوءات لورش

قال الشاطبي رحمه الله

١٨٢- وَفِي وَآوِ سَوَاتٍ خِلَافٍ لَوَرَشِهِمْ/

الشرح

يعنى هناك من أعمل اللين فيها وهناك من لم يعمله وأبقاها على حالها ونلاحظ أن الشاطبي أطلق الخلاف رحمه الله ولم يذكر من منع اللين منها هل الموسطون له أم المشبعون أم كلاهما؟

والتحقيق أن من نقل توسط اللين منهم من لم يستثنها ووسطها ومنهم من استثنها وقصرها والدانى ممن وسطها ولم يستثنها

وأن من أشبع اللين كلهم استثنوا وليس الإشباع من التيسير كما علمت ولكن زاده الشاطبي مع جهالة طريقه فيه فيكون كالاتى:

*عند توسط كل اللين اختلف فى توسط سوءات وقصره مع ملاحظة أن الدانى لم يستثنها فقصرها على توسط باقى اللين ليس من طرقنا قال فى النشر:

"فَنَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهَا الْمَهْدَوِيَّ فِي الْهَدَايَةِ، وَابْنَ سُقْيَانَ فِي الْهَادِي، وَابْنَ شُرَيْحٍ فِي الْكَافِي، وَأَبُو مُحَمَّدٍ فِي التَّبَصُّرَةِ، وَالْجُمْهُورُ، وَلَمْ يَسْتَنْتِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي التَّيْسِيرِ وَلَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ" اهـ

*يعنى عند توسط اللين جاز قصرها وهو من زيادات القصيد وتوسطها وهو طريقنا

*وعند إشباع اللين تقصر سوءات لزوما لكل المشبعين اللين لأنه كما قال فى النشر:

"وَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ عَلَى الْمَدِّ الْمُتَوَسِّطِ وَالْقَصْرِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى الْإِشْبَاعَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَنْتِي (سَوَاتٍ) ثُمَّ تَنَاولَ حَكْمَهَا مَعَ الْبَدَلِ الْعَامِ فَقَالَ:

فَعَلَى هَذَا لَا يَتَأْتِي فِيهَا لَوَرْشٌ سِوَى أَرْبَعَةٍ أَوْجُهُ، وَهِيَ قَصْرُ الْوَاوِ مَعَ الثَّلَاثَةِ فِي
الْهَمْزَةِ طَرِيقٌ مَنْ قَدَّمَآ، وَالرَّابِعُ التَّوَسُّطُ فِيهَا طَرِيقُ الدَّانِي، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَقَدْ نَظَّمْتُ
ذَلِكَ فِي بَيْتٍ وَهُوَ:

وَسَوَاتُ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثًا ... وَوَسْطُهُمَا فَالْكَلُّ أَرْبَعَةٌ نَادِرٌ "اهـ

قوله "والهمز" يعنى مد البدل ويلاحظ من كلام ابن الجزري الآتى:

- عدم وجود إشباع في لين سوءات إنما هو توسط أو قصر فقط

قصر لينها يأتى مع توسط أو إشباع باقى اللين

توسط لينها يأتى مع توسط باقى اللين فقط

- تقييد توسط لينها بالتوسط فقط فى البدل وهو مع النقطة السابقة يمثل طريق التيسير
للدانى وأفصح عنه

- تقييد قصرها مع ثلاثة البدل

فيكون الحكم مع البدل وهي كالاتى

قصر البدل مع قصر لينها ولا يصح في لينها سواه لأنه لم يقصر البدل أحد إلا وهو
يقصر لينها على وجه الخصوص وهذا ما قاله ابن الجزرى رحمه الله وقصر البدل من
زيادات الحرز فنتبه ولكن عليه العمل

توسط البدل مع توسط لينها وهو طريقنا هنا عن الخاقانى وأشار له ابن الجزرى
وعليه العمل ، ومع قصرها أيضا وهو من زيادات القصيد وأشار له ابن الجزرى
رحمه الله ولا نقرأ به من الحرز

-إشباع البدل مع قصر لينها فقط وهذا ما اشار له ابن الجزرى رحمه الله والعمل عليه
من الحرز ولكن مع التحقيق جاز توسطها طريق الدانى عن أبى الفتح طريق ابن عون

والخاقاني طريق ابن ابي الرجاء ولا عمل عليه من الحرز ففتبه وإشباع البدل من زيادات الحرز

-أما طريقنا فلا يصدق عليه إلا توسطهما مع توسط كل اللين وتقليل اليائي فقط وسيأتي الكلام عنه بعد باب الامالة

أما مع اعتبار زيادات الحرز فالذى قرأت به هو

- قصر البدل مع توسط اللين مع قصر لينها فقط مع فتح اليائي ونحن لا نقلل اليائي من الحرز

أما على توسطها مع اللين كله فلا يصح من الطيبة أصلا فلا نحمله الحرز^{٣٨}

- توسط البدل مع توسط اللين مع قصر لينها وهو من زيادات الحرز ، أو توسط لينها طريق الداني في التيسير مع تقليل اليائي والعمل عليهما.

وجاز الفتح مع قصر لينها فقط من الطيبة كتاب التبصرة ومع احتمال الحرز له ولكن لا عمل عليه

- إشباع البدل مع توسط اللين أو إشباعه مع قصر لينها فقط مع وجهي اليائي

أما توسط اللين وتوسطهما معا فلزم التقليل وهو من الطيبة ولم ينبه عليه ابن الجزري نفسه وقرأت به أمام شيخى على ما أتى في الفريدة ومع احتمال الحرز له خصوصا وأنه من قراءة الداني على أبى الفتح ولكن لا عمل عليه من الحرز

وأما إشباعها و اللين كله فلا أصل له كما علمت

^{٣٨} فهمته من الفريدة

ويتجلى هذا التحرير عند الأفراد أما عند الجمع فلا يظهر الأوجه السبعة وذلك لخلو الآيات من اللين فلو حكمنا عليها مع البدل واليائى فقط لكان الذى عليه العمل خمسة أوجه كما فى قوله تعالى:

"يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير.."

وسأوصل لهذه الأحكام بعد باب الإمامة إن شاء الله تعالى

وفى ذلك قلت:

وفى بدل واللين وسطه كله/ *وزاد عدا سوءات بالقصر نقلا/

وفى بدل ومعه سوءات فاقصر او* فوسط باقى اللين/ والبدل امطلا

بتوسيط لين/ أو وسوءات اقصر/ * وإن تشبعنه فالزم القصر يا فلا

وللدانى قصر الكل عن طاهر روى* عدا شىء وسط فاعلمنه لتفضلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٣١) تحرير شرط المد وسببه

أما شرطه ويقصد به حرف المد الذى يقوم به من الأحرف الثلاثة ويشترط فيه ما يشترط في شرط حرف البدل عند ورش:

فمنه القائم في الحاليين نحو "أولئك، وقالوا، وجان"

ومنه القائم في حالة إما وصلا نحو "وأمرمو إلى الله وعليكم أنفسكم" أقصد الصلة ولا يعتد بغيرهما في المد أو وقفا نحو "أنا ولكنا"

وقد يغير المد فإن تغير فقد المدية نحو يضىء والسوء عند حمزة وقفا إذ أنه حول المد لحرف أو أو ياء متحرك، وإن لم يغير بقي على مديته

وقد يتفاوت في القوة والضعف ولا ضير نحو اللين العارض والمد العارض فالمد ولا شك أقوى لموافقته حركة ما قبله واللين أضعف لأنه خالف حركة ما قبله بالسكون

ومن حيث الأصلية فمنه الأصلي أي الثابت وغير الأصلي ولا يمد بحال نحو "ملجاً" مد العوض و"ءألد" عند من أبدل وءأنتم عند من أدخل ولا يعتد به في المد بحال والأخير على الراجح من كلام الجمهور وعليه العمل باتفاق واستقدت ذلك من كلام ابن الجزرى في النشر

أما سببه فإنه السكون أو الهمز

- والسكون قد يكون لازماً نحو أتأجوني ودابة

أو عارضا للوقف نحو نستعين أو للإدغام نحو النجوم مسخرات أو للتشديد ولا تيمموا عند البزى أو مغيرا للوصل نحو الم الله

- والهمز قد يكون أصليا نحو السماء وتقىء

أو عارضا للوصل نحو هؤلاء إن عند من يسهل الأولى أو للابتداء نحو أوتمن ابتداء

ويتفاوتون في القوة والضعف فاللفظي أقوى من المعنوي بالإجماع

واللازم المشدد أقوى من المخفف والمخفف أقوى من العارض المتصل والعارض

المتصل أقوى من المنفصل كالمدغم وهذا على مستوى ما سببه سكون

والساكن اللازم أقوى من سببه الهمز فتنبه لذا الجمهور فيه على درجة واحدة وأقوى

ما سببه الهمز المتصل لإجماعهم على عدم قصره ويليه المنفصل والمنفصل أقوى من

البدل لأن كل من اختلف في مد البدل اتفقوا على مد المنفصل

قال في النشر

"وَمَتَّى اجْتَمَعَ سَبَبَانِ عَمِلَ بِأَقْوَاهُمَا، وَالْغِيَّ أَضْعَفُهُمَا إِجْمَاعًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْجَعْبَرِيِّ: إِنَّ الْقَوِيَّ يَنْسَخُ حُكْمَ الضَّعِيفِ" اهـ

قلت ينبغي اعتبار المدود عند القراءة والأداء بمراعاة الأقوى فلا يقل عن الأضعف

والتقدمة إن تزامن مع سبب ضعيف على مد ولهذه القاعدة صور كثيرة

= نحو من يقرأ فيتعاقب اللين العارض والمد العارض والمد أقوى فلا يزيد اللين

العارض عليه قال في النشر عن العارض اللين قبل التنبيهات من باب المد:

"وَالْتَحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ لَا تَسُوعُ إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْإِشْبَاعِ فِي

حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَصْرِ فِيهَا لَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فَقَطُّ،

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّوَسُّطِ فِيهَا لَا يَسُوعُ لَهُ هُنَا إِلَّا التَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ - اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَوْ لَمْ

يَعْتَدَّ - وَلَا يَسُوعُ لَهُ هُنَا إِشْبَاعٌ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَخْذُ بِهِ فِي هَذَا النَّوْعِ قَلِيلًا" اهـ

وقوله "قليلًا" يعني أن هذا من الخلاف الجائر وهناك من كان يشبع اللين على توسط

اللين العارض ولا يراعى طول المد عليه

= نحو كلمة آمين وبراء والانباء اجتمع سبب اللزوم أو الاتصال والبدل فيقدم سبب اللزوم فهو الأولى لأنه الأقوى لضعف البدل بتقدم الهمز وأصلية السكون وتأخره عن المد قال في النشر:

"وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ فِي نَحْوِ (بُرَاءً، وَآمِينَ الْبَيْتِ) إِلَّا الْإِشْبَاعُ وَجْهًا وَاحِدًا فِي الْحَالَيْنِ؛ تَغْلِيْبًا لِأَقْوَى السَّبَبَيْنِ، وَهُوَ الْهَمْزُ وَالسُّكُونُ، وَالْغِيْبُ الْأَضْعَفُ، وَهُوَ تَقَدُّمُ الْهَمْزِ عَلَيْهِ. "اهـ

= ونحو جاءوا أباهم لورش قدّم المنفصل لأنه القوى لضعف البدل بتقدم الهمز فيقدم المنفصل قال في النشر:

"إِذَا قُرِئَ لَهُ أَيْضًا نَحْوُ (رَأَى أَيْدِيَهُمْ، وَجَاءُوا أَبَاهُمْ، وَالسُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا) وَصَلًا مَدَّ وَجْهًا وَاحِدًا مُسْتَبْعًا عَمَلًا بِأَقْوَى السَّبَبَيْنِ، وَهُوَ الْمَدُّ لِأَجْلِ الْهَمْزِ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ فِي (أَيْدِيَهُمْ، وَأَبَاهُمْ، وَأَنْ كَذَّبُوا) فَإِنْ وَقَفَ عَلَى (رَأَى، وَجَاءُوا، وَالسُّوءَى) جَازَتْ الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ بِسَبَبِ تَقَدُّمِ الْهَمْزِ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ، وَذَهَابِ سَبَبِيَّةِ الْهَمْزِ بَعْدَهُ، "اهـ

= ونحو يشاء وقفا للعشرة اجتمع عارض ومتصل فيقدم المتصل فلا يضعف بالعارض أبدا فيقصر، لأن المتصل أقوى من العارض لقوة الهمز عن السكون العارض

وهناك قاعدة أخرى ستأتى وهى الاعتداد بالعارض و إن اعتدنا بعارض السكون عملنا بالعارض ولكن لاحظ أنه لا يصح تقصير المتصل إجماعا لذا جاز العمل بما أقواه فقط كالمتصل نحو التوسط وأعلى منه وهو الاشباع كعارض، فنأخذ أوجه القوة فقط فجاز لنا إشباعه فحسب .

ومن القاعدتين :

جاز فيه توسطه إن كنت توسطه وصلا وإشباعه من العروض

أما إن كنت تشبعه وصلا فلك عليه وقفا الإشباع فقط لأنه الأقوى ومن الاعتداد بالعارض الإشباع أيضا لأنها تعمل بشرط القاعدة الأولى وهي ألا يضعف الأقوى فنتبه قال في النشر:

"إِذَا وَقَفْتَ عَلَى نَحْوٍ (يَشَاءُ) وَ (تَقِيءُ) وَ (السُّوءِ) بِالسُّكُونِ، لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ عَلَى أَحَدٍ وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا لِلْوَقْفِ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ وَقَفًا لِمَنْ مَذْهَبُهُ الْإِشْبَاعُ وَصَلًا، بَلْ يَجُوزُ عَكْسُهُ، وَهُوَ الْإِشْبَاعُ وَقَفًا لِمَنْ مَذْهَبُهُ التَّوَسُّطُ وَصَلًا إِعْمَالًا لِلْسَّبَبِ الْأَصْلِيِّ دُونَ السَّبَبِ الْعَارِضِ" اهـ

= ونحو مستهزئون ومآب وقفا لورش اجتمع العارض والبذل على مد واحد وما يقال في المتصل وقفا يقال هنا يعنى: "جاز العمل بالأصل وهو البذل وجاز العمل بما هو أقوى من العارض بالسكون فلا يقل البذل بالعارض لأنه كما ذكر إعمالا للسبب الأصلي دون العارض قلت وهذا التصور لا ينبغي إلا عند ورش لتفاوت البذل عنده أما عند غيره فلا محالة العارض أقوى مطلقا

وقوة البذل على العارض ترجع لأن البذل خلاف واجب عند ورش والعارض خلاف جائز ، نعم ذكروا جواز الزيادة كعارض باعتبار أنه أعلى قلت وهذا يؤكد مكان البذل وأنه أقوى من العارض عند ورش لذا لا ينقص بسببه أبدا كما فعلوا مع نحو السماء وقد ذكرت لك السبب قال صاحب في غيث النفع:

"وأما ورش فإن وصل – يعنى نحو مستهزئون – فله فيها الثلاثة وإن وقف فمن روي عنه المد وصلا وقف كذلك سواء اعتد بالعارض أم لا لأن سبب المد لم يتغير حالة الوقف بل ازداد قوة بسبب سكون الوقف ومن روى التوسط وصلا وقف به إن لم يعتد بالعارض وبالتوسط والإشباع إن اعتد به فافهم هذا وأجرئ على كل ما مثله نحو: النَّبِيِّينَ* وَالْمَأَبِ"

فانظر يا رحمك الله كيف قال: "بل ازداد قوة بسبب سكون الوقف".

تنبيه هام

حكم البديل والعارض إن افترقا في المحل

قال الصفاقسي ت ١١١٨ هـ رحمه الله تعالى - بعد نصه السابق - عن حكمهما إذا افترقا فقال:

"تنبيه: وهذا ما لم تصل مستهزئون بآمناء قبلها فإن قرأتهما معا فلك على القصر في آمنة الثلاثة وعلى التوسط والتوسط والطويل، وعلى الطويل الطويل فقط، لأن الثاني أقوى فلا يكون أحط رتبة من الأول."

قلت: وتبعه عليه الضباع رحمه الله في شرحه على بلوغ الأمانة وكذا الشيخ خلف الحسيني صاحب النظم

وظاهر كلامه تقوية العارض على البديل إن افترقا ولو قيد كلامه بعبارة السابقة وهو أنه يزداد قوة بالعارض ولا يقل عن بدله لكان أفضل لأن مستهزون مما اجتمع فيه البديل والعارض أيضا وعبارة هذه تؤكد أن البديل أقوى من العارض وتبعه المتأخرون في هذا الحكم وأدلة الاستدلال تؤكد أن البديل أقوى عند ورش نحو الضباع والخليجي وقال الضباع رحمه الله تعالى في البلوغ:

"لأن سبب المد لم يتغير حالة الوقف بل ازداد قوة بسبب سكون الوقف" اه شرح بيت ٤٤

ولكن هناك في كلامه شبهة داخلت البعض وهي أن البعض زعم أن نحو "آمنة بالله وبالיום الآخر وما هم بمؤمنين" اه العارض أقوى ولكن لا يصح فالكلام على ما اجتمع فيه عارض وبديل غير أن البديل أقوى من العارض عند ورش لأمر سبق الإشارة إلي بعضها

وعلى فرض صحة كلامه فإنه متوجه لغير ورش خصوصا، فدعوى تقوية العارض على البديل عند ورش باطلة أما عند غيره فنعم، وذلك لعدة أمور:

*لأنه عندغير ورش يلزم القصر فقط أما عند ورش فلا لأنه يزيد على القصر بالتوسط والمد

* ولأنه لو كان أقوى لاعتد بالقصر إذا اجتمعا ولكن منعه هو وهذا يؤكد على قوة البديل فلا يقصره العارض بل لو شاء زاده قوة فأصبح توسطا كعارض لو كان البديل قصرا أو مدا لو كان البديل توسطا كما حدثني نحو " السماء "

*ولأنه محدث متاخر ولم يقل به أحد من الثقات نحو ابن الجزري رحمه الله والمتولى والأزميري فمن ذهب لقوة العارض على البديل المفترقين عن ورش فقد أبعد النجعة وهم محدثون وغير ظاهر من كلام ابن الجزري بل حملوه ما لم يقل لأنه يتكلم عن المتعارضين لا المفترقين بل ومن شم رائحة هذا العلم تيقن أن البديل أقوى من العارض عند ورش بدلالة أنه لم ينقصه عنه عند التعارض نحو قاعدة المتصل فوق ويكفى أن المتولى رحمه الله لم يفهم هذا الفهم السقيم بل الظاهر أن المتولى رحمه الله لم يعتد بهذا الكلام

فالمتولى في الروض يطلق العارض على أى بدل كما في أحكام كلمة "الآن" وستأتى إن شاء الله تعالى والأزميري في البدائع فالكلام عندما يجتمعان فقط كما قال ابن الجزري رحمه الله تعالى في النشر

"إِذَا وَقَفَ لِرِوْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ عَلَى نَحْوِ (يَسْتَهْزِئُونَ، وَمُتَكَبِّينَ، وَالْمَابِ) فَمَنْ رَوَى عَنْهُ الْمَدَّ وَصَلًا وَقَفَ كَذَلِكَ، سَوَاءً اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ، وَمَنْ رَوَى النَّوَسُطَ وَصَلًا وَقَفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ، وَيَالِمَدَّ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ رَوَى الْقَصْرَ كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غُلْبُونٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِيْمَةَ وَقَفَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ وَيَالنَّوَسُطَ، أَوْ الْإِشْبَاعَ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ" اهـ

وكما نقل عنه الصفاقسى في النص الأول فوق

فعلى قصر البدل ثلاثة العارض وعلى توسطه توسطه وإشباعه وعلى إشباعه الإشباع فقط

أما إذا افترقا فلا علاقة بل البدل أقوى لو حكمنا الأدلة السابقة ولا يظهر من كلام الصفاقسي عكسه كما فهم البعض، ومن قال به فمن غير حجة بل تقليد وهذا ابن الجزري رحمه الله لم يتكلم عنه إلا إذا اجتمعا وقد يعترض معترض قائلا ولكنه رحمه الله في قواعد مهمة من باب المد أشار لقوة العارض على البدل ضمنا بعد بيانه معنى شرط المد ومعنى موجبه وفاضل بين المدود قوة وضعفا، قلت ولا بد أن يتوجه ذلك لمن قصرُوا فقط البدل - وهم كل القراء عد الأزرق عن ورش - وذلك لأن بدل ورش خلاف طرقي واجب، والعارض خلاف غير طرقي جائز فكيف يتفاضل الجائز على الواجب ثم إنه كان يتكلم هناك عموما فكلامه كان على الغالب خصوصا وأن نصوصه الأخرى تتكلم عند اجتماعهما في كلمة واحدة، فهذا الإطلاق مقيد بغير ورش والعلم عند الله تعالى

وكلام ابن الجزري رحمه الله على تعارض المدين في كلمة واحدة وليس في نص ابن الجزري أن البدل أقوى بل هو جواب التعارض بين المدين فلا يعنى أن العارض لا يقل عن البدل إن افترقا ولا يعنى أن العارض أقوى وإلا لكان العارض أقوى من المتصل أيضا فما يجرى على المتصل معه هو ما يجرى على البدل معه نحو "السماء" ولم يقل أحد أن العارض أقوى من المتصل فكيف يكون أقوى من البدل عند ورش

الخلاصة

إذا اجتمعا في كلمة هو كما قال ابن الجزري رحمه الله وسبق نقله عن الأئمة وأهل التدوين وكما ذكر النوري الصفاقسي بتقوية البدل بالعارض ولا يقل به والعلم عند الله تعالى

أما إذا افترقا في القراءة فعند غير ورش فالعارض أقوى لا محالة بدلالة تنوعه وتأخر سببه وهذا أمر لازم تطبيقا وعقلا لقصر البدل

أما عند ورش فتحقيقا القول بقوة العارض على البديل لا ينتمى إلى الرواة ولا الطرق ولا القراء فضلا عن الأسانيد المتصلة بالحضرة بالنبوية ولم يقل به أحد بل هو فهو منتسب لمجهول بلا نقل وإسناد، ومن ادعاه على الضباع رحمه الله تعالى في شرحه على بلوغ الأمنية والحسيني وقبله الصفاقسي في غيث النفع فباطل وهذا من باب لزوم ما لا يلزم لأنه من الخلاف الجائز والله أعلى وأعلم فمن خالف فلا إشكال في ذلك عندى البتة بلا دعوى خلط أو تدليس أو دعوى أنه أقوى من المد البديل كما فعل

ويؤكد عندى أن البديل عند ورش أقوى من العارض – لا العكس - هو كونه إن كان توسطًا لا يقل كعارض وإن كان إشباعًا لا يقل كعارض لأن الواجب لا يقل بالجائز أو إن شئت فقل كما قال الإمام الصفاقسي لأن الأصل لا يقل بالعارض

وقد قرأت على شيخى ختمة كاملة بزيادة العارض على البديل المفترقين لا بتقليله عنه على أنه أقوى وقد أنسى فيتغاضى عنى

أما المتولى ت ١٣١٣ هـ رحمه الله عند الكلام عن أحكام آءالآن في تعديده للأوجه كان دائما يطلق العارض ولو قصر عن البديل في كتاب الروض النضير لما ذكر عدد أوجه "آءالآن" والخليجى في حل المشكلات وهو مدرسة أخرى في التحريرات، وللقاضى نص في البدور أيضا فيه في جمع والذين يؤمنون... الآية"، قال:

"واعلم أن مد البديل أقوى من المد العارض للسكون" قلت الحمد لله هذا ما أقوله في حكم المدين إن افترقا خلافا للواهمين

وهناك من شكك في النص وقال لعله سبق قلم وهناك من قال أنه خاص بورش قلت وعلى أحسن التأويلين وهو الثانى فإن الحصرى رحمه الله أكده أيضا لورش في حصريته يقول:

"وَإِنْ يَنْطَرَفُ عِنْدَ وَفِّكَ سَاكِنٌ ﴿٦٤٧﴾ فَفَفْ دُونَ مَدِّ ذَاكَ رَأْيِي بِلا فخر"

أى بالقصر وأكد ذلك بقوله بعدها :

"فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ ﴿٣٩﴾ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحُرِّ"

ثم قال عن البذل:

"وَإِنْ تَقَدَّمَ هَمْزَةٌ نَحْوُ ءَامَنُوا ﴿٣٩﴾ وَأُوحِيَ فَاْمَدُّ لَيْسَ مَدًّا بِالنُّكْرِ" ٣٩

وظاهر عبارته وطريقه أن البذل أقوى من العارض وهذا يؤكد أن قاعدة مراتب المدود ليس بعدد الحركات لا عند ورش ولا غيره ولا يصح تعميمها فيما لم يرد فيه نص ونقل وأن لها دورا خاصا إذا تعارضت المدود لا في القراءة الحرة وقد افترقت المدود والله أعلى وأعلم

= ونحوه الوقف على اللازم نحو "صواف والدواب وجان" فُذِمَ اللازم على البذل لأنه الأقوى قال في النشر:

"إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُشَدَّدِ بِالسُّكُونِ نَحْوُ (صَوَافٍ، وَدَوَابٍّ، وَبَشَرُونَ) عِنْدَ مَنْ شَدَّدَ النُّونَ. وَكَذَلِكَ (الَّذَانِ، وَالَّذَيْنِ، وَهَاتَيْنِ) فَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ لَا فَرْقَ فِي قَدْرِ هَذَا الْمَدِّ وَقَفًا وَوَصْلًا، وَلَوْ قِيلَ بِزِيَادَتِهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى قَدْرِهِ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، فَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِزِيَادَةِ مَا شَدَّدَ عَلَى غَيْرِ الْمُشَدَّدِ، وَزَادُوا مَدَّ (لَامٍ) مِنْ (الْمِ) عَلَى مَدِّ (مِيمٍ) مِنْ أَجْلِ التَّشْدِيدِ، فَهَذَا أَوْلَى لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ سَوَاكِنَ" اهـ

= وكذلك السبب اللفظي أقوى من المعنوي لم يعمل به وهو من طرق النشر عن حمزة في نحو لا إله إلا الله قال في النشر:

"إِذَا فُرِيَ نَحْوُ قَوْلِهِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ، وَ (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) ، وَ (فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) لِحَمْزَةٍ فِي مَذْهَبِ مَنْ رَوَى الْمَدَّ لِلْمُبَالَغَةِ عَنْهُ، فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ السَّبَبُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ، وَاللَّفْظِيُّ أَقْوَى كَمَا تَقَدَّمَ، فَيَمْدُ لَهُ فِيهِ مَدًّا مُشْبَعًا عَلَى أَصْلِهِ فِي الْمَدِّ لِأَجْلِ الْهَمْزَةِ، كَمَا

٣٩ القصيدة الحصرية لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري ت ٤٨٨ تحقيق د توفيق بن أحمد العبقري

يَمْدُ (بِمَا أُنْزِلَ) وَيُلْغَى الْمَعْنَوِيُّ فَلَا يَقْرَأُ فِيهِ بِالتَّوَسُّطِ لَهُ كَمَا لَا يَقْرَأُ (لَا رَيْبَ فِيهِ) وَ (لَا جَرَمَ) وَ (لَا عِوَجَ) وَشَبَّهَهُ؛ إِعْمَالًا لِلْأَقْوَى وَإِلْغَاءً لِلْأَضْعَفِ. "اهـ

وفى ذلك قلت:

فخذ لازماً ثم اتصال فمنفصل* فعارض مد ثم ليناً فمبدلاً

وقدم لأقوى السببين بمدهم* كجاءوا إلى مآب آمين مثلاً

و الحمد لله رب العالمين

{ ما فى باب الهمزتين من كلمة }

مسألة (٣٢) تحرير الهمزتين المفتوحتين لورش

قال الشاطبي رحمه الله

١٨٣- وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمًا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُفًّا لِتَجْمُلًا

١٨٤- وَقُلْ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لُورُشٌ وَفِي بَغْدَادَ يُرَوَّى مُسَهَّلًا

الشرح

- إذا أنت همزتان من كلمة فإن أهل "سما" وهم نافع وأبو عمرو وابن كثير بتسهيل الهمزة الثانية ، والباقون بالتحقيق .

- إلا أن هشاما وهو من المحققين يجوز له فى ذات الفتح خصوصا التسهيل أيضا .

- وإلا ورشا وهو من المسهلين يجوز له فى ذات الفتح خصوصا حكم آخر وهو الإبدال من جنس الحركة الثانية نقله مشيخة المصريين عنه أما التسهيل فنقله شيوخ العراق عنه

قلت وبالرجوع للتيسير نجده ذكر المذهبين أيضا فى ذات الفتح ولكنه ذكر التسهيل بإشارة حيادية لا تعنى أنه من طرق التيسير قال

"ورش يبدلها ألفا والقياس أن تكون بين بين "اهـ

ولكن اعلم رحمك الله أن الإبدال هو رواية طريق التيسير لأنه عن الأزرق وهو طريق التيسير وهو الموصوف فى النظم بـ "أهل مصر" والتسهيل رواية غير الأزرق وليسوا من التيسير وهم الموصوفون فى النظم "وفى بغداد" قال فى الجامع:

"واختلف فى ذلك عن نافع: فروى ورش من غير رواية أبي يعقوب - الأزرق - عنه الموافقة لابن كثير، وروى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفا

محضة، والإبدال على غير قياس إلا أنه سُمِعَ ورُوي، فجاز استعماله في المسموع والمروي لا غير، والمدّ بعد الهمزة المحققة مما أمكن وأشبع وكذا إن ألقى حركة المحققة على ساكن قبلها، فذهبت من اللفظ على مذهبه، وذلك في نحو قوله: قل ءأنتم أعلم [البقرة: ١٤٠] ورّحيم ءأشفقتم [المجادلة: ١٢، ١٣] وشبهه. "اهـ

قلت وكذلك في النشر لم يذكر التسهيل من التيسير البتة وكأنه توثيق لما نقول لكونه ليس من طريقه ولحكمنا على إشارة الداني بأنها ليست محكمة في نسبته للتيسير كما قلنا ونسبه للشاطبي وابن غلبون

قال في النشر:

"أما الأزرق فابْدَلْهَا عَنْهُ أَلْفًا خَالِصَةً صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ "..... قَالَ الدَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمَصْرِئِينَ عَنْهُ، وَسَهَّلَهَا عَنْهُ بَيْنَ بَيْنٍ... وَأَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونٍ... وَالشَّاطِبِيُّ "اهـ

وفصل الأمر في التعبير فقال

" وَيَهْ قَرَأَ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ وَأَبِي الْقَتَّحِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ، وَيَهْ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ. "

قلت ومع كون التسهيل هو القياس فإنه رحمه الله لم يكن اختياراً منه في التيسير وفي الجامع لم يجنح له ،ولا قواه صاحب النشر من التيسير ولا الجامع بل كان كلامه عنه وصفيًا ليس إلا كما هو ملاحظ من النصوص فيكون ذكر الشاطبي له كذلك ليس على وجه العمل

والخلاصة

- التسهيل عن ورش ليس من طريق التيسير وذكره في التيسير على سبيل العلم وهو عن ابن غلبون والإبدال من طريق الكتاب وهو الخاقاني وكذا أبي الفتح فنتبه وهو المنقول أداء فالإبدال أثر والتسهيل أقيس والمعمول به كلاهما والمقدم الإبدال وغن اقتصرت على وجه التيسير فهو

- اعلم رحمك الله أن حكم الإبدال لا بد فيه من مراعاة الإشباع إذا كان بعدها ساكن مثل (ءأنذرتهم) كما ذكر الجامع والقصر إن لم يكن بعدها ساكن مثل (ءألد) ولا يصح فيه مد البدل، لماذا؟! الجواب سبق لأن ألفه غير أصلية

وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٣٣) تحرير الثلاث همزات لورش

- اعلم رحمك الله أن الوجهين جائزان عن ورش في المفتوحتين كما ذكر الشاطبي وإن كان المذكور في التيسير الإبدال نصا فالتسهيل أداء ولكن يستثنى الداني ن الإبدال "ءأمنت" طه والشعراء والأعراف و"ءآلهتنا" الزخرف وهو ظاهر التيسير في الكلمتين وهذا الاستثناء أكدته عنه صاحب النشر ولكن لم يذكره الشاطبي رحمه الله في الحرز

وظاهر عبارة الجامع في الكلمتين أنه قرأ بالتسهيل فيهما وروى الإبدال فيهما والعمل على المقروء فنتبه وهو التسهيل

فعن التسهيل قال في الجامع :

"قرأ نافع بخلاف عن ورش وابن عامر وأبو عمرو أأمنت به [١٢٣] هاهنا وأأمنت له في طه والشعراء [٤٩] على الاستفهام بهمزة محققة بعدها مدة في تقدير همزتين مسهلتين: الأولى بين بين لانفتاحها، والثانية مبدلة لسكونها "اهـ

وعن البذل بقصر قال

"وروى أحمد بن صالح في كتابه ويونس بن عبد الأعلى من قراءتي عن ورش ءأأمنت بهمزة واحدة من غير مدّ على مثال مخرج الخبر، وكذلك روى إبراهيم بن عبد الرزاق أداء عن عبد الجبار بن محمد عن أبي الأزهر عنه في الثلاث سور، حدثني بذلك أبو مروان المكتب، وأبو محمد المصاحفي عن ابن محمد الشافعي عن إبراهيم "اهـ

وعن البذل بمد قال:

"وروى سائر الرواة عنه هاهنا بالاستفهام بهمزة بعدها مدة مطولة في تقدير ألفين وقال أكثر أهل الأداء من أصحاب أبي يعقوب عنه: أنه يبذل الهمزة الثانية المسهلة ألفا على أصله في سائر الاستفهام، ثم يحذفها هاهنا لاجتماعها مع الألف المبدلة من همزة

الأصل الساكنة؛ لئلا يلتقي ساكنان، ويشبع المدّ ليدلّ بذلك على أصل الكلمة، وأن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر "اهـ

ونذكر أن هناك منكرين للبدل في هذه الكلمة قال:

"وأنكر ذلك آخرون منهم، وقالوا آل إبدالها هاهنا إلى التقاء الساكنين وجب العدول عن البدل إلى التسهيل بين بين؛ إذ حمزة بين بين كالمحرّكة" اهـ

وظاهر الكلام أن الداني لم يقرأ بالإبدال مع القصر والمد بل رواه فقط والظاهر أنه صح أداء في حين من الدهر ولكن من غير طرقتنا والأداء عندنا التسهيل فقط من كل طرقتنا فيهما حتى طرق النشر اعتمد التسهيل فقط في الكلمتين وما يقال في "أمنتم" الثلاث يقال في "آلهتنا" الزخرف

وعن آلهتنا قال:

"وقد اختلف عن ورش في الاستفهام والخبر في ذلك، فقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرأها بغير استفهام على مثال الخبر وكذلك روى ابن عبد الرزاق عن عبد الجبار بن محمد عن عبد الصمد عنه وحديثنا الفارسي قال: نا أبو طاهر قال وكذلك كنت حفظت عن إسماعيل بن عبد الله الفارسي حين حدثنا عن بكر بن سهل عن أبي الأزهر عن ورش غير أنني لم أجده في كتابي عنه.

قال أبو عمرو: وقرأت أنا في رواية يونس عنه بالوجهين بالاستفهام والخبر، وروى سائر الرواة عنه بالاستفهام، ولم يأت به نصاً غير الأصبهاني عن أصحابه عنه فإنه قال مستفهمة بنبرة واحدة.. "اهـ

قلت ومع صحة الوجهين من طرق الداني في كلمة آلهتنا الزخرف فالأداء بالإبدال لا يصح من طرقتنا

والتحقيق من عبارة النشر أنه يمتنع البدل كلية في هذه الكلمة أيضاً مع التي قبلها من طريق أبي يعقوب الأزرق قال:

"وَكَذَلِكَ لَمْ يُبَدَلْ أَحَدٌ مِمَّنْ رَوَى إِبْدَالَ الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ (أُنْذَرْتَهُمْ) عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ، بَلْ اتَّفَقَ أَصْحَابُ الْأَزْرَقِ قَاطِبَةً عَلَى تَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنٍ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ التَّبَاسِ الْإِسْتِفْهَامَ بِالْخَبَرِ بِاجْتِمَاعِ الْأَلْفَيْنِ وَحَدَفِ إِحْدَاهُمَا. قَالَ ابْنُ الْبَازِ فِي " الْإِقْفَاعِ ": وَمَنْ أَخَذَ لَوَرْشٍ فِي: أُنْذَرْتَهُمْ بِالْبَدَلِ لَمْ يَأْخُذْ هُنَا إِلَّا بَيْنَ بَيْنٍ.

(قُلْتُ) : وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكَرِ الدَّانِيُ فِيهَا سِوَى بَيْنَ بَيْنٍ، وَذَكَرَ الدَّانِيُ فِي غَيْرِ "التَّيْسِيرِ" أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَدْفَوِيَّ ذَكَرَ الْبَدَلَ فِيهَا وَفِيمَا كَانَ مِثْلَهَا عَنْ وَرْشٍ فِي كِتَابِهِ "الاسْتِغْنَاءُ" عَلَى أَصْلِهِ فِي نَحْوِ (أُنْذَرْتَهُمْ) ، وَشَبَّهَهُ. قَالَ الْأَدْفَوِيُّ: لَمْ يَمُدَّهَا هُنَا لِاجْتِمَاعِ الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ هَمْزَةِ الْقَطْعِ مَعَ الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ. قَالَ: وَيَشْتَبِعُ الْمَدَّ لِيَذِلَّ بِذَلِكَ أَنَّ مَخْرَجَهَا مَخْرَجُ الْإِسْتِفْهَامِ دُونَ الْخَبَرِ.

(قُلْتُ) : وَهَذَا مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ وَخَالَفَ فِيهِ سَائِرَ النَّاسِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ قِيَاسًا وَرَوَايَةً وَمُصَادِمٌ لِمَذْهَبِ وَرْشٍ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَدُّ مِنْ أَجْلِ الْإِسْتِفْهَامِ فَلَمْ نَرَاهُ يُجِيزُ الْمَدَّ فِي نَحْوِ (أَمَّنَ الرَّسُولُ) وَيُخْرِجُهُ بِذَلِكَ عَنِ الْخَبَرِ إِلَى الْإِسْتِفْهَامِ، وَالْعَجَبُ أَنَّ بَعْضَ شُرَاحِ " الشَّاطِئِيَّةِ " يُجِيزُ ذَلِكَ، وَيُجِيزُ فِيهِ أَيْضًا الثَّلَاثَةَ الْأَوْجَهَ الَّتِي فِي نَحْوِ (أُنْفَكَا إِلَهَةً) فَلَيْتَ شِعْرِي مَاذَا يَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (أُمْنِئْتُمْ) فِي الثَّلَاثَةِ كَمَا سَيَأْتِي. "اهـ وقال عن الثلاث بعدها:

" وَكَذَلِكَ لَمْ يُبَدَلِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا عَنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ وَرْشٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي (أَلِهَتُنَا) إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُذْكَرْ فِي " التَّيْسِيرِ " لَوَرْشٍ سِوَى التَّسْهِيلِ، وَأَجْرَاهُ مَجْرَى قَالُونَ وَأَبِي عَمْرٍو، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُتَسَهِّلِينَ، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ فِي " الْإِيجَازِ " وَغَيْرِهِ مِنْ إِبْدَالِ الثَّانِيَةِ لَوَرْشٍ فَهُوَ وَجْهٌ قَالَ بِهِ بَعْضُ مَنْ أَبْدَلَهَا فِي (أُنْذَرْتَهُمْ) وَنَحْوِهِ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي (أَلِهَتُنَا) فِيمَا تَقَدَّمَ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَلَعَلَّ ذَلِكَ وَهُمْ مِنْ بَعْضِهِمْ، حَيْثُ رَأَى بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْ وَرْشٍ يَقْرَأُونَهَا بِالْخَبَرِ، وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ، ثُمَّ حُذِفَتْ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ رَوَايَةُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ وَرْشٍ، وَرَوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَبِي الْأَزْهَرِ، كُلُّهُمْ عَنْ وَرْشٍ يَقْرَأُونَهَا بِهِمْزَةً

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

وَاحِدَةٍ عَلَى الْخَبَرِ كَحَقِّصٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ يَرْوِي الْمَدَّ لِمَا بَعْدَ الْهَمْزِ يَمُدُّ ذَلِكَ،
فَيَكُونُ مِثْلَ (آمَنُوا وَعَمِلُوا) لَا أَنَّهُ بِالِاسْتِفْهَامِ وَأَبْدَلَ وَحَدَفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. "اهـ

وفى ذلك قلت:

ونحو أنتم ورش زده تساهلا * وذات ثلاث لا تبدل وسهلا

مسألة (٣٤) تحرير ذات الفتح لهشام

لم يذكر صاحب التيسير عنه التحقيق بل التسهيل فقط قال
 "فإن الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما" اهـ

قال فى الجامع

"فروى عنه الحلواني الموافقة لأبي عمرو أيضا" اهـ

وعندما ذكر التحقيق كان بعيدا عن أسانيد التيسير فمن قراءته على ابن غلبون
 والفارسي من غير طريق الحلواني وبسنده عن ابن مجاهد من طريق الحلواني

وأكد التسهيل فى النشر أنه هو طريق التيسير قال فى النشر

"فَرَوَى عَنْهُ الْحُلَوَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ تَسْهِيْلَهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّيْسِيرِ" اهـ

قلت وابن عبدان طريق التيسير

وهذا يعنى أن تحقيق ذات الفتح عن هشام من زيادات القصيد ولم ينسبه فى النشر
 للتيسير بل قال فى النشر

"وَرَوَى الْحُلَوَانِيُّ عَنْهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَمَّالِ تَحْقِيقَهَا" اهـ

قلت ولكنه سند رواية فى التيسير ولم يقرأ به والاعتبار بما قرأ به وهو السند الأول لذا
 نسب الأول للتيسير ولم ينسب الثانى والعمل على التسهيل وهو الطريق والتحقيق وهو
 من زيادات الحرز

ونلاحظ أن النشر لم يعلق على الحرز فى هذا الحكم فلم يذكره بالمرّة ولعله نسى رحمه
 الله

الخلاصة

أن التحقيق في ذات الفتح عن هشام ليس من طرقنا

وفي ذلك قلت:

وتحقيقها قل عن هشام زيادة*.....

والحمد لله رب العالمين

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (٣٥) تحرير إدخال هشام قبل ذات الفتح و الكسر

قال الشاطبي رحمه الله

١٩٦- وَمَدَّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذُّ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُفٌّ لَهُ وَلَا

١٩٧- وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُفٍّ عَنْهُ بِمَرِيَمَ وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشَّعْرَا الْعُلَا

١٩٨- أُنْثُكَ أَنْفَكَا مَعًا فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفًا وَبِالْخُفِّ سُهْلًا

الشرح

مما سبق تبين من عبارة الشاطبي أن هشام في ذات الكسر وذات الضم له التحقيق

*وهو هنا رحمه الله يبين أن له في ذات الفتح الإدخال قولاً واحداً كما في التيسير وهذا مع كونه لم يذكر إلا التسهيل و زاد الحرز وجه تحقيق فيها وليس هو طريق التيسير وعلى زيادة التحقيق هل يدخل؟ قلت نعم قولاً واحداً أيضاً كما في الحرز قال في النشر

"فَرَوَى عَنْهُ الْحُلَوَانِيُّ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ الْفَصْلَ كَذَلِكَ." اهـ

قلت وطريقنا في ذات الفتح هنا التسهيل والادخال عن الحلواني والتحقيق في الجامع عن هشام من قراءته على الكاتب عن ابن مجاهد عن الحلواني ومن قراءته عن ابن غلبون والفارسي من غير طريق الحلواني و يدخلون أيضاً فأجمعوا إذن في ذات الفتح على الإدخال

*وأما ذات الكسر فمع التحقيق الادخال وعدمه إلا سبع مواضع يدخل بلا خلف

وهي

(أإذا ما مت) مريم .

(أننكم لتأتون) الأعراف في قراءته .

(أئن لنا لأجرا) الأعراف في قراءته .

(أئن لنا لأجرا) الشعراء .

(أئنك لمن المصدقين) الصافات .

(أنفكا ءالهة) الصافات .

(أئنكم لتكفرون) فصلت

وسبب الخلاف هو كما قال في التيسير

"وهشام من قراءتي على أبي الفتح يدخل بينهما ألفا ومن قراءتي على أبي الحسن يدخلها في سبعة مواضع في الأعراف (أئنكم) و (أئن لنا لأجرا) وفي مريم (أعذا ما مت) وفي الشعراء (أئن لنا لأجرا) وفي الصافات (أعنك) و (أنفكا) وفي فصلت (أئنكم) ويسهل الثانية هنا خاصة" اهـ

قلت يعنى :طريق الباب عن أبي الفتح بالتحقيق والإدخال في ذات الكسر كله قال في النشر

"وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ، قَرَوَى عَنْهُ الْفَصْلَ فِي الْجَمِيعِ الْحُلُوفِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدَانَ، مِنْ طَرِيقِ صَاحِبِ " التَّيْسِيرِ " مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ " اهـ

وطريق ابن غلبون - وليس طريقنا - بالتحقيق وعدم الإدخال إلا في سبع مواضع قال في النشر

"وَدَهَبَ آخَرُونَ عَنْ هِشَامٍ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَقَصَلُوا بِالْأَلِفِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ وَتَرَكُوا الْفَصْلَ فِي الْآخِرِ.... وَهُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي فِي " الشَّاطِئِيَّةِ "، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ " اهـ

ومن مجموع الطريقتين نرى أن هشاما بالتحقيق في ذات الكسر والخلف في الإدخال ماعدا سبع مواضع يدخل قولاً واحداً من الطريقتين وهي التي ذكرناها

ولكن ذكر الشاطبي أن (أنكم) فصلت مع الإدخال قولاً واحداً فيها التسهيل أو التحقيق قلت ذلك لأن ابن غلبون يحقق كل الباب ماعدا هذه الكلمة فيسهلها ويدخل في سبع مواضع فقط هي منهم وأبو الفتح طريقنا يحقق كل الباب بلا استثناء ويدخل فيه كله وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

وتذكر أن طريق الباب عن أبي الفتح في ذات الفتح السابق الكلام عنها هو التسهيل مع الإدخال في ذات الفتح أيضاً كما سبق وأن طريق ابن غلبون التحقيق مع الإدخال في ذات الفتح كما سبق

مسألة (٣٦) تحرير كلمة "أنمة"

قال الشاطبي رحمه الله

١٩٩- وَأَنِمَّةٌ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلًا

الشرح

والكلمة ليس أولها استفهام ولكنها ألحقت بالباب وهي في التسهيل والتحقيق على قاعدة الباب يسهل نافع وأبو جعفر وابن كثير والبصري وهم الذين عبر عنهم في البيت بـ"سما" والباقون بالتحقيق

ولكن لا يدخل فيها أحد من أصحاب الإدخال إلا هشام بخلاف عنه وأبو جعفر قال في التيسير:

"وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفا" اهـ

قلت يعنى طريق التيسير هو عن أبي الفتح بالإدخال

وأكدته فى الجامع

"وأدخل هشام عن ابن عامر من قراءتي على فارس بن أحمد عن قراءته على أبي الحسن المقرئ في رواية الحلواني عنه" اهـ

أما التحقيق وعدم الإدخال فقال فى الجامع:

"وقرأت عليه من قراءته على ابن حسنون المقرئ عن ابن عبدان عن الحلواني عنه بغير ألف بينهما، وبذلك قرأت على ابن غلبون عن قراءته" اهـ

قلت يعنى أن طريق ابن غلبون بالتحقيق فى الكلمة ولكن من غير إدخال وطريق أبى الفتح الأول ليس فى التيسير ونحن نميز طريق ابن غلبون دون غيره منعاً للخلط والتركيب لأنه فرضه علينا فى بعض الأحكام المتقدمة كوقف هشام

والخلاصة

أن ذات الكسر من طريق الحرز التحقيق والإدخال عن هشام وطريق ابن غلبون
بالتحقيق وعدم الإدخال وليس من الحرز

والحمد لله رب العالمين

تنبيه

ولا يصح من طرقنا الإبدال ياءاً خالصة هنا في هذه الكلمة وقد نسب الشاطبي صحة
الوجه إلى اللغة عند أهل النحو قلت نعم ويصح كذلك قراءة متصلة بالسند المتواتر عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ليس من طرقنا في التيسير بل في النشر
وسياتى نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٣٧) تحرير الإدخال قبل الضم

قال الشاطبي رحمه الله

٢٠٠- وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَقْصِلَا

٢٠١- وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهَشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَا

الشرح

- أما ذات الضم فإن هشاما والبصرى بالإدخال بخلف عنهما ولا تنسى تسهيل الثانية للبصرى كما هو معلوم والتحقيق لهشام كما هو معلوم أيضا

قلت ويبدو من الحرز أن وجهى هشام :

الأول: هو التحقيق والإدخال للعطف عليه وهو عن أبي الفتح طريق هشام فى التيسير

وأما الثانى: ليس المفهوم من الضد أى عدم الإدخال ، لا بل التفصيل الذى فى البيت الذى يليه وهو عن ابن غلبون الطريق الزائد وهو له فى آل عمران التحقيق مع عدم الإدخال وفى ص والقمر التسهيل مع الإدخال

قال فى التيسير:

"وإذا اختلفتا بالفتح والضم وذلك فى ثلاثة مواضع فى آل عمران (قل أُنَبِّئُكُمْ) وفى ص (أعزّل عليه) وفى القمر (أعلّقى الذكر) فالحرميان وأبو عمرو يسهلون الثانية وقالون يدخل بينهما ألفا وهشام من قراءتي على أبي الحسن يحقق الهمزتين من غير ألف بينهما فى آل عمران ويسهل الثانية ويدخل قبلها ألفا فى الباقيتين كقالون والباقون يحققون الهمزتين فى ذلك وهشام من قراءتي على أبي الفتح كذلك ويدخل بينهما ألفا وبالله التوفيق" اهـ

قلت وهذا الذى ينبغى أن يقال فى معنى البيت.

أما القول بأن قوله "بخلفهما" يعنى عن هشام هو التحقيق مع الإدخال وعدمه ثم البيت الذى يليه مذهب ثالث فلا أراه يصح وذلك لأن التحقيق مع عدم الإدخال ليس من طرق الدانى فى الجامع بالمره وإن فسرنا البيت به يكون الحرز زاد طريقين أحدهما خارج طرق الدانى وهو هذا والثانى من طرقه ولكن بالجامع وهو الذى عن ابن غلبون وتفسير البيت على المعنى الثانى هو ما ذكره صاحب النشر وتبعه عليه شيوخنا المعاصرون كصاحب الفريده والقاضى وقال بعدها:

"وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَوْجُهُ فِي الشَّاطِئِيَّةِ "اهـ بل وزاد عليه وجهين آخرين عن هشام

والخلاصة

أن التحقيق والإدخال هو طريق الحرز عن أبى الفتح أما التفصيل الذى عن ابن غلبون فمن زيادات القصيد ولكنه عن الدانى فى الجامع ولوا اعتبرنا المعنى الثانى للبيت فيظهر وجه التحقيق وعدم الإدخال فهو من الزيادات أيضا وحتى عن الدانى فى الجامع

تنبيه هام

قال فى النشر:

"واختلف عن هشام فروى عنه المد من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني وفي التيسير قراءته على أبى الفتح يعني عن غير طريق ابن عبدان وأما من طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر كما صرح بذلك في جامع البيان وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط بطريق "اهـ

قلت النص الذى أخذ منه كلامه ها هو من الجامع

"وأدخل هشام عن ابن عامر من قراءتي على فارس بن أحمد عن قراءته على أبى الحسن المقرئ فى رواية الحلواني عنه، وعن قراءته على أبى طاهر فى رواية ابن عبّاد عنه بين الهمزتين ألفاء، وقرأت عليه من قراءته على ابن حسنون المقرئ عن ابن

عبدان عن الحلواني عنه بغير ألف بينهما، وبذلك قرأت على ابن غلبون عن قراءته. "اهـ

ومن النص تجد أن شيخ الداني وهو أبو الفتح فارس قرأ على الخراساني أبي الحسن عبد الباقي من رواية الحلواني وهو طريق الحرز ومتصل بابن عبدان وتنبه لأنه لم ينبه على ذلك وعلى أبي طاهر من رواية ابن عباد بالإدخال ، وقرأ الداني عليه أيضا يعني أبا الفتح عن ابن حسنون عن ابن عبدان أيضا عن الحلواني بالقصرونه هنا على ابن عبدان وكذا الداني على ابن غلبون .

وبناء عليه فإن الداني عن أبي الفتح من طريقين لابن عبدان عن الحلواني الأول بالمد وهو أبو الحسن الخراساني وإن لم يبين ولكن سنده متصل بابن عبدان في التيسير والثاني بالقصر وهو عن ابن حسنون وهو هنا واضح وكون ابن الجزري يخطئه ليس في محله لأنه ورد الحكمين عنه بسنده لابن عبدان والله أعلم وقول ابن الجزري:

" وفي التيسير قراءته على أبي الفتح يعني عن غير طريق ابن عبدان "اهـ خطأ لأنه متصل بابن عبدان من عدة طرق كما ترى بعضها بالمد وغيرها دونه ثم إن الذي في التيسير طريق ابن عبدان متصل بأبي الفتح شيخ الداني أيضا لا غير طريق ابن عبدان ولا يوجد غيره

وفي ذلك قلت:

.....* وذوكسر أو ضم بتحقيق أدخل

وبالكسر سبع طاهر فقط ادخلا * وسهل أنكم وذو الضم فصلا

مسألة (٣٨) تحرير إدخال البصري ذات الضم

* أما البصري فكما ترى في الكلام عن ذات الضم أول الباب لم يتعرض له بوجه إدخال في نص التيسير فهو بالتسهيل فقط دون إدخال وتبعه التحبير وأكده صاحب النشر قال " وَرَوَى الْقَصْرَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو جُمْهُورُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي " التَّيْسِيرِ " غَيْرَهُ، " اهـ

ولكن في الجامع ذكر الإدخال وقواه قياسا عن اليزيدي وهو طريق أبي عمر الدوري وأبي شعيب السوسي عندنا قال في النشر ونقلنا عن الجامع:

" أَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَرَوَى عَنْهُ الْقَصْلَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي " جَامِعِ النَّبِيَّانِ " ، وَقَوَاهُ بِالْقِيَاسِ وَيُصَوِّصُ الرُّوَاةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي شُعَيْبٍ وَأَبِي حَمْدُونَ وَأَبِي خَلَادٍ وَأَبِي الْقَنْجِ الْمَوْصِلِيِّ وَمُحَمَّدَ بْنَ شُجَاعٍ، وَغَيْرِهِمْ، حَيْثُ قَالُوا عَنْ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو: إِنَّهُ كَانَ يَهْمُزُ بِالِاسْتِفْهَامِ هَمْزَةً وَاحِدَةً مَمْدُودَةً، قَالُوا: وَلِذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ بِكُلِّ هَمْزَتَيْنِ التَّفْتَا فَيُصَيِّرُهُمَا وَاحِدَةً، وَيَمُدُّ إِحْدَاهُمَا مِثْلَ: (أَنْدَا) ، وَالْإِلَهَ، وَ (أَنْتُمْ) ، وَأَنْتُمْ وَشَبِيهَةٍ، وَقَالَ الدَّانِي: فَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَمُدَّ إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ إِذَا لَمْ يَسْتَنْتُوا ذَلِكَ، وَجَعَلُوا الْمَدَّ سَائِعًا فِي الْإِسْتِفْهَامِ كُلِّهِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرَجُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي التَّمْثِيلِ فَالْقِيَاسُ فِيهِ جَارٍ، وَالْمَدُّ فِيهِ مُطَرَّدٌ. " اهـ

قلت وأقصى ما يريد إثباته ابن الجزري رحمه الله هو جواز الإدخال من طرق الداني وهو كما قال قياسا، ومعلوم خصوصا بذكر الحرز له ولكنه ليس من التيسير بحال غير أن ابن الجزري رحمه الله يستدل بروايات نصوص لا تلاوات فإذا نظرنا التلاوة والأداء وجدنا اليزيدي كان لا يدخل عن البصري قال في الجامع

" وأما أبو عمرو فحدثنا محمد بن أحمد ، حدثنا ابن مجاهد عن أصحابه عن سعدان وابن اليزيدي عن أبيه عنه أعلقى [القمر: ٢٥] وأعزل [ص: ٨] وأؤنبئكم [آل عمران: ١٥] بألف بين الهمزتين وتليين الثانية. قال ابن مجاهد:

وكذا روى أبو زيد والعباس بن الفضل عن أبي عمرو. قال وروى اليزيدي أنه كان لا يفعل ذلك. "اهـ

قلت يعنى أن اليزيدي روي عن أبي عمرو أنه لا يفعل الإدخال في الثلاثة وقال

" وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن أُوْنَبِّئُكُمْ بغير مدّ. قالوا: لأنها من (نبأت)، وما قدّر وخرج عن القياس فليس سبيله أن يجعل أصلاً يعمل عليه في بعض نظائره، ولا سيما إذا أنيطت ندارته بعلة تمتع في سواه، وبمثل ما رواه أبو عبد الرحمن وأبو حمدون عن اليزيدي، قرأت على عبد العزيز بن جعفر، عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم في رواية الدوري عن اليزيدي. " اهـ

قلت وهذا طريق الدوري في التيسير وليس للفارسي عبد العزيز بن جعفر عن ابن أبي هاشم من طريق اليزيدي تلاوة إلا طريق واحد وهو الذي في التيسير.

وقال عن طريق السوسي

" وقرأت أنا على أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما عن قراءتهم في رواية اليزيدي من جميع الطرق ومن طريق أبي عمران وغيره عن السوسي بالقصر كله. " اهـ

وقال عن ابن مجاهد:

" قال ابن مجاهد في كتاب قراءة أبي عمرو: ولم أر أحدا ممن أخذت عنه قراءة أبي عمرو ممن قرأ على أصحاب اليزيدي يمدّون هذه الثلاثة الأحرف، بل يقصرونها بلفظ واحد، قال: ولا أحسبهم أجمعوا على ذلك إلا عن أصل عن أبي عمرو صحيح، وإن لم نعلمه نحن. والله أعلم. " اهـ

وهو يتكلم عن القراءة والتلاوة أما النصوص فدلّت على المد ولكنه يبرر قصر أبي عمرو

والخلاصة

جواز الوجهين عن البصرى وهما عدم الإدخال رواية وتلاوة وجواز الإدخال قياسا ولكن من النشر والجامع و الإدخال من زيادات الحرز والله أعلم وإن كان متصلا ببعض أسانيد الروايه في التيسير لأن العمل يكون من أسانيد التلاوة لا الرواية

وفي ذلك قلت:

وإدخال بصرى بذى الضم زاده* وإن صح فالقياس عمدة من تلا

والحمد لله رب العالمين

{ ما فى باب الهمزتين من كلمتين }

مسألة (٣٩) تحرير المتفقتين عند البصرى

قال الشاطبي رحمه الله

٢٠٢- وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

٢٠٣- كجا أمرنا من السما إن أوليا * أولئك أنواع اتفاق تجملا

الشرح

- قرأ البصرى الهمزة الأولى فى المتفقتين بالإسقاط .

=وهذا المذهب الأول اختيار الجمهور قال فى النشر

"وَذَهَبَ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى أَنَّهَا الْأُولَى -أى المحذوفة المسقطة - وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي الْمَثَلَيْنِ "اه فىكون المتصل مسقط الهمزة فنتبه

وهناك مذهب آخر بإسقاط الثانية ولا يؤثر فى المتصل بحال قال فى النشر

" فَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ فِي الْمَدِّ قَبْلُ. فَمَنْ قَالَ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى كَانَ الْمَدُّ عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَفَقِّصِ، وَمَنْ قَالَ بِإِسْقَاطِ الثَّانِيَةِ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَّصِلِ. "اه

قلت من قال بإسقاط الأولى واعتبر المد منفصلا فمن باب الاعتداد بالعارض ولم ينبه ابن الجزرى رحمه الله على جواز الاعتداد بالأصل واعتباره متصلا وذلك لقاعدة الاعتداد بالعارض أسوة بباقي المدود التى يتغير سببها فهل نسي أم لأنه لا يصح اعتباره متصلا اعتدادا بالأصل؟؟سيأتيك الرد

فيكون علي المذهب الأول وهو الذى ذكره الجمهور وعينه الشاطبي رحمه الله تعالى
في الحرز فإنه :

(١) على الاعتداد بالعارض وهو سقوط الهمز:-

جاز قصره لتغير الهمز بالسقوط على أنه منفصل لأنها صورة المنفصل فمن كان يقصر المنفصل قصره بناء على ذلك

قال الداني رحمه الله تعالى من الجامع:

وقال آخرون: لا يزيد في تمكين مدّ الألف من أسقط الهمزة وميّز بين المنفصل والمتصل في حروف المدّ؛ لأنه لما أسقطها وأذهبها من اللفظ التقت الألف التي قبلها بهمزة في أول كلمة أخرى بعدها فصار ذلك بمنزلة قوله: ربّنا آخِرنّا إلى أجل قريب [إبراهيم: ٤٤] وشبهه مما تلتقي الألف فيه مع الهمزة من كلمتين، فوجب أن لا يزيد في تمكين تلك الألف كما لا يزيد في تمكين سائر المنفصل^{٤٠}

وجاز توسطه تحقيقاً للمنفصل عند من توسطه

قال صاحب الروض

"إن قدر حذف الأولى في "هؤلاء إن" كان من قبيل المنفصل فيقصران أو يمدان معا"اه

ومعنى قوله من قبيل المنفصل أى على الاعتداد بعارض الحذف وهذا ما أكده الداني في الجامع أيضا واعتمد عليه صاحب الوافي في النقل

أما إجابة السؤال السابق فهو لا يكون متصلا عند الاعتدادا بالعارض لأسباب منها:
للإجماع أن شرط همز المد المتصل أن يكون محققا ونحن هنا نتكلم عن حالة الاعتداد بالعارض (الإسقاط)

وللإجماع على أنه لا يقصر متصل^{٤٠}

^{٤٠} وقد يقول قائل جاز مع على وجه الاعتداد بالعارض كما عند تسهيل الازرق في اللاء وحمزة في شركاء وقفا وغيرهما كثير قلت والاعتماد على ذلك مقدم على القياس - ومسألة العمل بالقصر في الاعتداد بالعارض عامة ذهب

والإجماع على أنه لا يقل عن المنفصل بحال^{٤١}

وبناء على ذلك لم يبق سبب لقصره إلا أن يكون منفصلاً فتنبه لأنه تطابق مع صورته وعدم وجود الهمزة حقيقة بالإسقاط

ولسبب أن من كان يسقط الأولى تعييناً ويوسط المنفصل فقط كان يوسط المسقطة فقط وهولرويس عن الهمذاني من غايته في الطيبة والظاهر أنه منفصل والعلم عند الله تعالى ولم يشر أحد إلى السبب الأخير للقصر ولكن سيلوح له ابن الجزري رحمه الله في عبارة قادمة سأنبهك لها

(٢) وعلى الاعتداد بالأصل :-

جاز توسطه تقديراً للاتصال واعتداداً بالأصل وسيعرض له الشاطبي في قوله " وإن حرف مد "

وكذا صاحب الوافي رحمه الله تعالى عند شرح البيت ذكر جواز تقديره كمتصل اعتداداً بالأصل مع كونه لم يتعرض له عند شرح البيت الأول من الباب وتعرض لكونه منفصلاً فقط مما أوهم البعض متعجلاً أنه يلزم عند اعتبار إسقاط الأولى أنه منفصل فقط لا متصلاً أسوة بالوافي مع أنه ذكره قال :

لها بعض المتأخرين وسيأتى الكلام عنه وتقدير المد مع ملاحظة وجهة نظر ابن الجزري رحمه الله وقوله بجواز الوجهين

٤١ هناك عدة إجماعات حول المتصل خصوصاً والمدود عموماً وهي

- أن سبب الزيادة في أى مد على الطبيعي هو الهمز المحقق فإن تغير لم يمد ساعتها إلا اعتداداً بأصل التحقيق وإن قصر لم يكن بحال من قبيل أنه حكمه المدى بل من قبيل زوال سبب المد فهو طبيعي بلا سبب مد ، فالمتصل إن تغير همزه مثلاً وقصر لم يكن ساعتها متصلاً بل لزوال سبب المد فتنبه وكذا المنفصل لو تغير سببه فقصرته كان القصر وإن اشتبه برتبة قصر المنفصل ولكن ليس من قبيل المنفصل فتنبه وإن وسطه فعلى الاعتداد بالأصل اكده المتولى والدانى وابن الجزري رحمهم الله تعالى في نصوصهم

- المد المتصل لا يقصر بالاجماع ولا وجه قصر فيه البتة نقله ابن الجزري في باب المدود

- المد المتصل مغير الهمز لا يكون أقل من المنفصل ولوحقق الهمز نقله ابن الجزري في باب الهمزتين من كلمتين وسيأتى في الكلام

" ٢٠٨ - وإن حرف مدّ قبل همز مغير ... يجز قصره والمدّ ما زال أعدلا

المعنى: اشتمل هذا البيت على قاعدة مهمة، وهي أنه إذا وقع حرف المد قبل همز مغير؛ فإنه يجوز في حرف المد وجهان: (المد)^{٤٢} على الأصل، والقصر لتغير سبب المد وهو الهمز.

وتغير الهمز قد يكون بتسهيله بين بين كقراءة قالون والبزي في هوّلاء إن ونحوه، وقد يكون بحذفه كقراءة قالون والبزي في شاء أنشّره ونحوه، وقراءة أبي عمرو في الأنواع الثلاثة في المتفقتين.

فإذا كان تغير الهمز بالتسهيل جاز في حرف المد الواقع قبله وجهان: المد، والقصر ولكن المد أولى وأرجح نظرا لبقاء أثر الهمز.

وإذا كان تغير الهمز بإسقاطه جاز في حرف المد قبله الوجهان المذكوران ولكن القصر أرجح من المد نظرا لذهاب أثر الهمز.

فقول الناظم: (والمد ما زال أعدلا) مقيد بما إذا كان أثر الهمز باقيا، أما إذا ذهب أثر الهمز؛ فإن القصر يكون أعدل كما سبق....."اهـ

ولم يكن الوافي أيضا بدعا في ذلك بل وضح جواز الاعتداد بالأصل على أنه متصل عند إسقاط الأولى الداني أيضا وابن الجزري رحمه الله تعالى

قال في الجامع قبل نصه السابق عنه :

"قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: يزيد في تمكينها ومدّها لكون ما حدث في الهمزة من إسقاطها وتليينها عارضا إذ هو تخفيف وتسهيل لكراهة الجمع بين الهمزتين، والعارض لا يعتدّ به إذ لا يلزم، ألا ترى أنه إذا وقف على الكلمة التي هي آخرها

^{٤٢} ما بين القوسين غير موجود في نسخ الوافي التي بين أيدينا ولكن ينبغي أن تكون موجودة ليستقيم الكلام والعلم عند الله تعالى

وفصلت بذلك من الكلمة الثانية ردت محققة بلا خلاف لعدم موجب إسقاطها وتليينها، فوجب لذلك أن يشبع مدّ الألف قبلها وإن لم تظهر محققة كما يجب لها ذلك مع تحقيقها، مع أن أبا عمرو قد قال: إن الثانية تنوب عن الأولى وتقوم مقامها، فهي كالثانية كذلك... "اهـ

يعنى الاعتداد بالأصل على انه متصل

وقال صاحب النشر من باب قواعد المد

(الأول) إذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه على نحو (هؤلاء إن كنتم صادقين) بحذف إحدى الهمزتين في وجه قصر المنفصل وقدر حذف الأولى فيها على مذهب الجمهور، فالقصر في (ها) لانفصاله مع وجهي المد والقصر في (أولاء إن كنتم) لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض^{٤٣}، فإذا قرئ في وجه المد المنفصل فالمد في (ها)^{٤٤} مع المد في (أولاء إن) وجهًا واحدًا، ولا يجوز المد في (ها) مع قصر (أولاء إن)؛ لأن (أولاء) لا يخلو من أن يفدر متصلاً^{٤٥} - قلت يعنى اعتدادا بالأصل - أو منفصلاً - قلت يعنى اعتدادا بالعارض - ، فإن قدر منفصلاً^{٤٦} مد مع مد (ها) أو قصر مع قصرها، وإن قدر متصلاً^{٤٧} مد مع قصر (ها)^{٤٨} فلا وجه حينئذٍ لمد (ها) المتفق على انفصاله وقصر (أولاء) المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيها ثلاثة أوجه فحسب^{٤٩} "اهـ

^{٤٣} وهنا استعمل ابن الجزرى اللف والنشر فمعنى كلامه أى المد لعروض الحذف والقصر للاعتداد

بالعارض، ومعنى قوله لعروض الحذف أى لأن الحذف عارض فاعتدنا بالأصل

^{٤٤} قلت كان قوله "فالمد فى (ها)" كانت مكتوبة "فيها" وهذا خطأ نساخ لا محالة

^{٤٥} وهذا هو السبب الثانى لقصر المد إن قدرناه متصلاً على حذف الهمزة الأولى وقلت لك سأنبهك عليه كما قيد في

أول النص وذكرت لك في سبب القصر أنه لا يؤخذ به على أنه متصل بل يقصر على أنه اعتداد بعارض الحذف

على أنه منفصل وهذا كلامه ولا يعامل على أنه متصل إلا اعتدادا بالأصل كما سبق

^{٤٦} ولا يكون إلا اعتدادا بالعارض كما سبق

^{٤٧} لاحظ أن ذلك على تقدير أن المسقطه الأولى كما ذكر أول النص فهو يقول أنه يمد أبداً وهو إجماع كما نبهت لك

أما على تقدير أن المسقطه الثانية فلم يذكره ولا إشكال ولم يشر له لعدم الخلاف في معاملتها على أن الأولى مد

متصل قولاً واحداً

فمن كلامه رحمه الله تعالى على تقدير حذف الأولى:

على قصر (ها) قال بجواز مد (أولاء إن) لعروض الحذف أي اعتدادا بالأصل وهو الاتصال أو قصرها اعتدادا بالعارض أي الانفصال

وعلى توسط (ها) يمتنع قصر (أولاء إن) ويتعين التوسط لأنه إما متصل ولا يكون متصلا مع الإسقاط إلا اعتدادا بالأصل فتوسط أو منفصلا اعتدادا بالعارض - فانظر يا رحمك الله كيف يحكم على إسقاط الأولى بتقدير أنه متصل سواء قصرها أو وسطها-

ومن كلام ابن الجزري رحمه الله تعالى :

- الوجهان جائزان على قصر المنفصل فجاز في المسقطة القصر على الاعتداد بالعارض فيجرى مجرى المنفصل والتوسط اعتدادا بالأصل فيجرى مجرى المتصل

- ويلزمها التوسط على التوسط في المنفصل وذلك بالنسبة لم يسقط ويمتنع قصرها، فعلى الاعتداد بالعارض يجرى مجرى المنفصل فأنت توسطها منعا للتركيب وعلى الاعتداد بالأصل يجرى مجرى المتصل وأنت أيضا توسطه

قلت ولأن المتصل أقوى من المنفصل أيضا فلا يقل عنه ولا يقصر فتنبه رحمك الله تعالى

قال في النشر:

٤٨ فضلا عن مده مع توسطها المنفصل ولكنه نبه لبيان أن أولاء في هذه الحالة ليست منفصلا فلا ترتبط بـ"ها" المنفصل لتسويها بمدّها منعا للتركيب

٤٩ ومعنى العبارة الأخيرة "فلا وجه..." وهي خلاصة النص على حكم تقدير إسقاط الأولى فيقول أن "ها" المنفصل باتفاق عند توسطه فإنك توسط أولاء على أنه منفصل أو متصل وعند قصر "ها" تقصر أولاء على أنه منفصل وتوسطه على أنه متصل فهذه ثلاثة أوجه

قلت وهذه الكلام يؤكد لك ما ذكرت لك في الهامش الأسبق وهو أن المتصل مغير الهمز إن قصر لا يكون متصلا بحال ولا يسمى متصلا

"وَكَانَ الْمُتَّصِلُ أَقْوَى مِنَ الْمُتَفَصِّلِ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى مَدَّةٍ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي قَدْرِهِ" اهـ

أى المتصل مهما اختلفوا فيه فإنه لم يثبت أن احدا قصر المتصل عن المنفصل، وهذا مجمع عليه

فهى ثلاثة أوجه ، وجهان على قصر المنفصل ووجه توسط على توسط المنفصل

وسياتى نظمه إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين

ثمرة

مما سبق توسط المسقطة يكون لثلاث علل عموما وهى اعتدادا بالعارض فهو كمنفصل وبالأصل فهو كمتصل وللإجماع

مسألة (٤٠) تحرير المتفقتين عند قالون

قوله

٢٠٤ - وقالون والبرزى في الفتح وافقا وفي غيره كاليا وكالواو سهلا

الشرح

وقالون من معه مثل البصرى في المفتوحتين

أما في المكسورتين والمضمومتين فإنه يسهل الأولى قولاً واحداً لا محالة

وعليه

(١) عند الاعتداد بالأصل

لزم التوسط كمتصل فقط

(٢) عند الاعتداد بالعارض

جاز القصر لزوال سبب الاتصال بالتغيير ولا يقال أنه كمنفصل وذلك لبقاء جرم الهمز المسهل ففصل بين الهمز الثانى المحقق وحرف المد فليس له صورة المنفصل أصلاً وكمثال يوضح انظر (هؤلاه إن)، قال الدانى في حكم من قصر المسهلة الأولى عند قصر المنفصل عاطفاً على حكم مقصر المنفصل وأسقط مقصراً لها :

"، وكذا من لينها على حركتها ولم يسقطها رأساً؛ لأنه لما أعلمها بذلك - قلت أي بالتاليين وهو التسهيل - لم يزد في تمكين مد تلك الألف قبلها؛ إذ كان ذلك إنما يجب فيها ظهور الهمزة محققة، لخفائها وحشوها، فلما عدم تحقيقها لفظاً وجب ألا يزيد في تمكين الألف قبلها." اهـ

و يلاحظ أن الدانى أشار إلى أن من قصر اعتداداً بالعارض سواء من أسقط أو سهل سيان فعرض عليه

قلت ولا يصح التوسط كمنفصل لنفس السبب أي انفصال الهمز المحقق عن المد بالهمز المسهل ولا كمتصل لتغير السبب وكما علمت أن سبب المد المتصل الهمز المحقق لا المغير وذلك عند الاعتداد بالعارض

فلا يوسط إلا كمتصل اعتدادا بالأصل فقط من النقطة الأولى ولا يقصر إلا لزوال سبب الاتصال فقط اعتدادا بالعارض ولا يقال أنه منفصل فتنبه جيدا للسبب الذي قلت

وهل الوجهان جائزان على القصر أو التوسط في المنفصل لمن يسهل الأولى؟

أقول بتوفيق الله تعالى

الجواب في قصر المنفصل هنا كالجواب عند الإسقاط فاعتدادا بالأصل على أنه مد متصل لزم التوسط واعتدادا بالعارض على أنه زال سبب الاتصال لزم القصر

ولكن إذا توسط المنفصل جاز توسط المسهلة على أنه متصل اعتدادا بالأصل وجاز قصر المسهلة اعتدادا بعارض التسهيل - على حد عبارة ابن الجزري رحمه الله بالجواز - قال في النشر

"(الأول) إذا قرئ في هذا ونحوه لقائلون ومن وافقه بتسهيل الأولى - فالأربعة أوجه المدكورة جائزة، فمع قصر (ها) المد والقصر في (أولاء) ومع مد (ها) كذلك استصحاباً للأصل أو اعتداداً بالعارض^{٥٠}...."

لأن قصرها ليس من باب المنفصل فيمنع منعاً للتركيب ولا من باب المتصل ذكرت لك السبب لأنه ليس هو متصل لأن همزه مغير ولأنه لا متصل مقصور فتأمل

ولكنه رحمه الله اعترض على هذا الوجه بعدها - أعني توسط المنفصل وقصر المسهلة - وضعفه فقال بعدها مباشرة

^{٥٠} قلت في بعض النسخ " لا اعتدادا بالعارض" ولا يصح بحال ولعله خطأ مطبعي أو نساخ كما حدث في النص

"إِلَّا أَنْ الْمَدَّ فِي (هَآ) مَعَ الْقَصْرِ فِي (أَوْأء) يَضَعُفُ بِاعْتِبَارِ أَنْ سَبَبَ الْإِتِّصَالِ وَلَوْ تَغَيَّرَ أَقْوَى مِنَ الْإِنْفِصَالِ؛ لِإِجْمَاعِ مَنْ رَأَى قَصَرَ الْمُتَفَصِّلِ عَلَى جَوَازِ مَدِّ الْمُتَّصِلِ، وَإِنْ غُيِّرَ سَبَبُهُ دُونَ الْعَكْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

يعنى على توسط المنفصل يتعين توسط المسهلة فقط وذلك لقاعدة استنبطها ابن الجزري رحمه الله تعالى وهي أن المد المتصل مطلقا سواء تحقق همزه أو تغير أقوى من المنفصل فلا يقل عنه

ودليله على القاعدة هو أن كل من نقل لنا قصر المنفصل جوز مد المتصل وإن تغير همزه دون العكس يعنى أن من نقل لنا توسط المنفصل منع قصر المتصل إن تغير همزه، فالمتصل مطلقا أقوى إجماعا

فتبين من ذلك أن توسط المنفصل لا يتأت معه أبدا قصر المتصل المغير السبب فضلا عن محقق الهمز وهذا الكلام يؤكد نص الدانى عندما قلت لك عض عليه لأنه ذكر أن من قال بقصر المتصل هم من قصرُوا المنفصل فقط فلا وجه لقصر المتصل المغير إذن مع توسط المنفصل

وهذا الكلام عند من وسط المنفصل ممن أسقط أو سهل وهم وجه توسط دورى البصرى وقالون أما من يقصره فلا إشكال عنده نحو البزى قصر المنفصل قولا واحدا وله في المتصل المغير سببه القصر والتوسط وقالون مثله على وجه قصر المنفصل

قلت والدانى في التيسير والجامع من الجمهور القائل بسقوط الأولى عند من يسقط، واختار التوسط عند الإسقاط أو التسهيل على أنه متصل اعتدادا بالأصل

قال فى التيسير

"ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتقنتين أو أسقطت فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا والأول أوجه " اهـ

وقال في الجامع

" والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معا، والأول أوجه؛ لأن من زاد في التمكين ومدّ عامل الأصل، ومن لم يزد فيه وقصرها عامل على اللفظ، ومعاملة الأصل أولى وأقنيس." اهـ

قلت والذي قرأته أمام شيخى حفظه الله وعليه الشيوخ هو ثلاثة أوجه فقط فى مسقط ومسهل الأولى ومن فعل خلاف ذلك خالف الأداء

والعمل فى أوجه الإسقاط والتسهيل الثلاثة فقط بالإجماع إلى اليوم قال صاحب الوافي رحمه الله تعالى:

" فإذا قرأت لقالون أو للدوري عن أبي عمرو بقصر المنفصل في حَتَّى إذا* جاك في جاء أمرنا* وجهان: القصر وهو أرجح، والتوسط.

وإذا قرأت لهما بتوسط المنفصل: لم يجز لك في المتصل إلا التوسط؛ لأننا إذا قدرنا الهمزة الأولى هي المحذوفة كان المد من قبيل المنفصل فيجب فيه التوسط ليتساوى مع المنفصل الذي قبله في مقدار المد، وإذا قدرنا أن المحذوفة هي الثانية كان المد من قبيل المتصل وهو لا يجوز قصره في مذهب ما.

أما إذا قرأت للبزي أو السوسي: فليس لك إلا قصر المنفصل مع وجهي المتصل.

وإذا قرأت لقالون هؤلاء إن كنتم صادقين، بقصر المنفصل؛ جاز لك في المتصل القصر والتوسط، وإذا قرأت بتوسط المنفصل؛ لم يجز لك في المتصل إلا التوسط، ولا يجوز القصر؛ لأنه يمتنع قصر الأقوى مع توسط الأضعف"^{٥١}

^{٥١} الوافي لعبد الفتاح القاضي رحمه الله

اعتراض

ولكن بالنسبة لأوجه التسهيل يرى الأزميرى جواز وجه قصر المسهلة مع توسط المنفصل الوجه الرابع ولكنه لم يقرأ به قال في البدائع

"(تنبيه) منع ابن الجزري في النشر لقالون المد في هاء مع قصر أولاء بقوله : والمد المتصل وإن غير أولى من المنفصل ، ويلزم عليه أن يمنع المد في (وارحمنا) آخر البقرة مع قصر الميم في قوله تعالى : ألم الله ، والمد في : به الآن مع قصر الآن لنافع لأن المد اللازم أقوى المدات ، وأن يمنع المد في قوله تعالى : كما آمن السفهاء أول البقرة مع القصر والإبدال ، و الروم مع التسهيل في السفهاء وقفاً لهشام مع أن الوقف مع محل الإستراحة ، وهي إنما تكون مع المد ، ولم نقرأ بالمد في هاء دون أولاء^{٥٢} لقالون وكذا لانقرئ به ، ولكن لا يمكن الجواب للسائل سوى الأخذ . " اهـ

وجوزه المتولى رحمه الله في الروض تبعا لجواب الأزميرى بجواز الأربعة ورد على قول ابن الجزري رحمه الله في ما ذكر من القاعدة وقال

"و لا يقدح هذا في جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم وإلا لامتنع للأزرق و في نحوه وقفاً لحمزة من باب أولى لأتهما لا يريان في القصر في المنفصل إلا الإشياع ، و لامتنع أيضا قصر حرف المد اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغيير مع مد المنفصل مع أنه لم يقل به أحد في ذلك على أن اعتبار سببه نحو العارض يخرج من باب المنفصل إلى باب الطبيعي مطلقاً كما لا يخفى ، و بهذا وإطلاقه الوجهين في كل من التقريب و ، تنجلي تلك الشبهة فيبقى ما ورد على ما ورد لقالون الطيبة يشير إلى ذلك ، و ذكر ابن غازي أنه قرأ فيه بالأوجه الأربعة على شيخه أبي عبد الله الصغير " اهـ

وتبعه شيخنا الضباع في شرحه على بلوغ الأمنية وخلف الحسيني صاحب متن إتحاف البرية

^{٥٢} في نسخة : هاء مع قصر أولاء لقالون

وتبعاً لابن الجزري رحمه الله منعه الوافى والخليجى ومحمد سالم وعليه العمل والأداء ولم نعرف أحداً عمل باختيار المتولى رحمه الله حتى الأزميرى في البدائع قبله مع جوابه بجوازه ولكنه لا يقرئ به فهلاً لنا نحوه إمامنا المتولى رحمه الله

وقد يقول قائل إن ابن الجزري قال أولاً فيجوز أربعة أوجه فابن الجزري ممن قال بجواز الوجه الممتنع قصر المسهلة مع توسط المنفصل

قلت لا لأنه نقضه بعدها ورد عليه المتولى فلعل مقصده الجواز التقديرى أو العقلى كما عددنا نحن ثم بين الممتنع، فرد بضعف هذا الوجه الرابع فى الآخر على التسهيل والعبرة فى الحكم بقوله "يضعف... الخ" أو معناه وجود علة لجواز قصر المتوسط مسهل الهمز مع توسط المنفصل ثم هنا يضعف هذه العلة

ولا أرى صحة ما ذكر المتولى رحمه الله لعدة أمور منها

(١) استعمل رحمه الله القياس ولا قياس مع النصوص و نقول ابن الجزري رحمه الله وافقت كلام الدانى

(٢) الإجماع الذى نقله ابن الجزري على خلاف القول مع المسهلة وتضعيفه لهذا القول

(٣) الذى اجتهد في تقديره هو الأزميرى في البدائع ولكنه لم يأخذ به لحصانة النقل والأداء ليس به فكم من وجه استساغته الحجة والعقل ومنعه عدم النقل فكان أولى من المتولى رحمه الله ألا يعمل به مع أن الأزميرى الذى جراه عليه لم يعمل به

(٤) أخذ المتولى ذلك من قياس المساواة على تسهيل الأزرق وحمزة وقفا في المتصل ويقصرانه مع كونهما يشبعان المنفصل بلا خلاف ، وقياس الأولى مقدم عليه وهو أنه لما كان في المحذوفة أجمعوا على منع القصر في المسقط عند توسط المنفصل مع ظنية الاتصال واعتدادا بالهمز المسقط أى الأصل فوسطوه وهو غير موجود فكان الأولى الاعتداد بالهمز المسهل أى الأصل لأن أثره أقوى وموجود والله أعلم!!!!

وقد يقول قائل لعل كلام ابن الجزرى في محله ويحتمل القراءة بالوجه الرابع عند التسهيل فهو إذن يقرره قلت كيف وقد ضعفه ؟ ولكن إشكالية هذا الوجه هو نقله أداء لأنه يتفرع من مسألة عدم جواز القراءة بما لم يقرأ به وهذا الوجه لم يقرأ به أحد بعد ابن الجزرى لأنه ضعف كما ترى بعد تجويزه علميا حتى الأزميرى رحمه الله ناقشها مناقشة علمية ولم يقررها قراءة وأداء غير المتولى فلا نقل له فيها أداء إذن فالمسألة تناقض علميا فقط أما القراءة فلم يقرأ بها وبذا يرد على المتولى رحمه الله أما قراءة قراءة ابن غازى فقد انقطعت بترك ابن الجزرى لهذا الوجه والمتولى نفسه لم يتصل به فيها ، غير أنه لا يعلم اتصال ابن غازى أيضا به

وفى ذلك قلت :

وأسقط الأولى في اتفاقهما معا * لجمهورهم والثان بعض فتى العلا

ويمنع قصر مسقط إن توسط * وإن سهلت أيضا وقد قيل نقلا

تنبيه

ذكر ابن الجزرى رحمه الله قاعدة أن الأقوى المغير نحو المتصل مسهل الهمز نحو اللاء والسماء لا يقل عن المنفصل محقق الهمز وذكر الإجماع عليها ولكن هذا الكلام منقوض بالنقل أو محدد في مواضع معينة كما نقل المتولى رحمه الله ولكن المتولى يريد أن يهدم القاعدة كلياً ليجوز قصر المسهلة أيضا على توسط المنفصل عند قالون بالقياس ولا يصح أيضا والمخرج من ذلك هو اختيار المد عند تسهيل الهمز اعتدادا بالأصل وهو اختيار الدانى والشاطبى وابن الجزرى أيضا وسيأتى نظمه خروجاً من الخلاف وهو كما اختار الدانى في نحو "هأنتم" المسهلة التمكين فقط فخرج من ما خالف القواعد عند قصر المسهلة والحمد لله رب العالمين

مسألة (٤١) تحرير بالسوء إلا**قال الشاطبي رحمه الله****٢٠٥- وبالسوء إلا أبدلاً ثم ادعماً وفيه خلاف عنهما ليس مقفلاً****الشرح**

- أما (بالسوء إلا) بيوسف فإنه يجوز تسهيل الأولى على القاعدة ويجوز إبدالها مع الإدغام في الواو التي قبلها (بالسو إلا) وذلك لقالون والبيزي.

قلت لكنه في التيسير والتحبير لم يزد على الإبدال **قال**

"قالون والبيزي: (بالسو إلا) بواو مشددة بدلاً من الهمزة في حال الوصل وتحقيق همزة إلا" اهـ

وفي مفراداته

"هَذَا الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي التَّسْهِيلِ غَيْرُهُ." اهـ يقصد الإبدال مع الادغام أى هو الكلمة الوحيدة في باب التسهيل التي جاز فيها الإبدال

وانتصر له في الجامع وقال عن التسهيل بين بين

"وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ في قراءة نافع وابن كثير من الطرق المذكورة في هذا الموضع، يجعل الهمزة بين الهمزة والياء قياساً على جعلها بعد الألف كذلك وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذاهب القراء." اهـ

وذكر في النشر أن أصحاب الإبدال الجمهور وقال

"وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ رَوَايَةً مَعَ صِحَّتِهِ فِي الْقِيَاسِ،" اهـ

ولكنه صوب رواية التسهيل وقال على منع الدانى التسهيل

"وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْهُ،" اهـ

قلت ونحن لا نرد التسهيل ولكننا نقول أنه ليس من طرق الداني وقد قرر أنه من زيادات القصيد أيضا صاحب سراج القارئ **قال**:

" وقوله ليس مغفلا أي ليس مقلقا ولا مشكلا لكون صاحب التيسير ما ذكره وذكره البذل والإدغام فالتسهيل من الزيادات "اهـ

ويكفي أن الإبدال هو نقل الجمهور وفضلا عن كونه طريقنا الإبدال فإننا إن تبعنا الشاطبي في الحرز وألقناه بالتيسير أو كما هو في الحرز فما طرقه فيه؟ الجواب لا نعلم

ولكن الذي أراه في هذه المسألة خصوصا أن الخلاف الطريقي الواجب هو المنوط بمطلق التغيير أما كفيته فهو من الخلاف الجائز غير المتعلق بالرواية والله أعلم فجاز أمام الشيخ أن يقرأ بواحد منهما والأولى هو الإبدال لكثرة طرقه غير أنه المعتبر من الداني أما أنا فقد قرأت بالوجهين أمام شيخى

وفى ذلك قلت :

وقالون والبنى بالسوء أبدا * ومن خالف القياس في ذاك سهلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٤٢) تحرير المتفتتين لورش وقنبل

قال الشاطبي حمه الله

٢٠٦- وَالْأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقَنْبَلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً

الشرح

- أما ورش وقنبل فذكر أنهما بتسهيل الثانية أو إبدالها .

وفى التيسير ذكر أن حكمهما فى الثانية بالتسهيل فقط وسماء فى المكسورتين "كالياء الساكنة وفى المفتوحتين "كمدة" وفى المضمومتين "كالواو الساكنة" وكل هذه الألفاظ المختلفة تعنى "بين بين" كما فسرهما صاحب التعبير

فلم يذكر التيسير غير التسهيل عنهما ويكون الحرز زاد الإبدال فمن أى وجه ؟

أما قنبل

قال فى الجامع فى المفتوحتين

"فقرأ ابن كثير من رواية قنبل عن القواس من قراءتي..... بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية فتكون كالمدة فى اللفظ" اهـ

وقال فى المكسورتين

"وابن كثير من رواية قنبل عن القواس من قراءتي: بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية، فتكون فى اللفظ كأنها ساكنة وهى فى القياس بين الهمزة والياء الساكنة." اهـ

وقال فى المضمومتين

"وابن كثير من رواية قنبل عن القواس من قراءتي على جميع شيوخى بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية، فتكون بين الهمزة والواو الساكنة والقراء يقولون كالمدة فى اللفظ." اهـ

فنجده روى عن قنبل تسهيل الثانية أيضا في الثلاثة

قال في النشر

"وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ الْعِرَاقِيُّونَ وَلَا صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ " فِي تَسْهِيلِهَا غَيْرُهُ. " اهـ

قلت ومنهم ابن مجاهد طريق التيسير

أما الإبدال حرف مد محض فلم يقرأ به قال في الجامع

"حكى هذا الوجه ابن مجاهد ، عن قنبل عن القواس، ولم أقرأ به، ولا رأيت أحدا من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه. " اهـ

وقال في النشر

"وَرَوَى عَنْهُ عَامَّةُ الْمَصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ، وَإِبْدَالُهَا حَرْفَ مَدٍّ خَالِصٌ قُنْبُلٌ فِي حَالَةِ الْكُسْرِ يَاءٌ خَالِصَةٌ سَاكِنَةٌ، وَحَالَةُ الْفَتْحِ أَلِفًا خَالِصَةً، وَحَالَةُ الضَّمِّ وَآوًا خَالِصَةً سَاكِنَةً " اهـ
قلت وليس من طريقه في التيسير بل عن ابن مجاهد وأقرأه بالتسهيل أما وجه الإبدال فلم يقرأ به فهو من زيادات الحرز

أما الأزرق

وهو طريق ورش في التيسير

قال في الجامع في المفتوحتين

"فأما على رواية أصحاب أبي يعقوب عنه، فإنها تشعب؛ لأنهم رَوَوْا عنه عن ورش أداء إبدالها حرفا خالصا، فهو ألف محضة، فهي في حال البدل أشبع منها في حال التليين " اهـ

قلت وأبو يعقوب هو الأزرق

وقال عن المكسورتين

"وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزداد في تمكينها لكونها حرف مدّ وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس" اهـ

قلت والمصريون هم أبو الفتح وخلف الخاقاني وابن غلبون وأصحاب أبي يعقوب

وقال في المضمومتين

"وروى المصريون عن أبي يعقوب ، عن ورش أداء إبدالها واوا ساكنة، وذلك على غير قياس" اهـ

قال في النشر عن وجه الإبدال عامة

"وَلَمْ يَذْكُرْهُ الدَّانِي فِي التَّيْسِيرِ - يَعْنِي الْإِبْدَال - وَذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ وَغَيْرِهِ" اهـ

قلت فاختار التسهيل في التيسير وصحح الإبدال أداء في الجامع فالوجهان صحيحان والاختيار التسهيل

والخلاصة

الإبدال عن قنبل من زيادات القصيد، والتسهيل عن الأزرق اختيار الداني في التيسير والإبدال في الجامع والوجهان صحيحان

ملحوظة

التسهيل عن ابن غلبون في الثانية عن الأزرق من كتبه وليس من قراءة الداني عليه في الجامع، وكما ترى أنه نسب الإبدال لكل المصريين وابن غلبون منهم، نعم!!!! هو في الجامع أيضا ولكن من قراءته على ابن غلبون من طريق ابن سيف عن الأزرق عن ورش وليس في التيسير بل وطريقه الذي بالإبدال أيضا ليس في التيسير إنما الذي في التيسير هو الذي عن الخاقاني، وفي ذلك قلت:

وإبدال قنبل يزيد بحرنا* والأزرق سهل اختيارا أو إبدالا

مسألة (٤٣) تحرير هؤلاء إن والبغاء إن

قال الشاطبي رحمه الله

٢٠٧- وفي هؤلاء إن والبغاء إن لورثهم بياء خفيف الكسر بعضهم تلا

الشرح

- واختص ورش بوجه زائد في (هؤلاء إن كنتم صادقين) البقرة و (على البغاء إن أردن تحصنا) النور وهو إبدال الثانية ياء مكسورة خفيفة الكسر.

فيكون له ثلاثة أوجه إبدال الثانية ياء مدية مع الإشباع للساكن بعدها ، أو تسهيلها ، أو إبدالها ياء مكسورة في الموضعين

ولكن في " البغاء إن" لورش عند الإبدال ياء مدية يجوز أيضا قصرها لتحرك الساكن بعده بالنقل اعتدادا بالعارض وهو النقل الذي حرك النون فضلا عن الإشباع اعتدادا بالأصل ألا وهو سكون النون فيزيد أربعة أوجه هذا هو ما ذكره إجمالا وبالرجوع للمصادر تجد التالي:

قال التيسير في (هؤلاء إن) و(البغاء إن)

"وأخذ على ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة في قوله عز وجل (هؤلاء إن كنتم) وفي النور (على البغاء إن أردن) فقط وذلك مشهور عن ورش في الاداء دون النص" اهـ

قلت وهكذا شيوخه الثلاثة

قال في الجامع

"واستثنى لنا الخاقاني ، وأبو الفتح وأبو الحسن ، في روايته عن ورش من جميع الباب موضعين، وهما قوله في البقرة [٣١]: هؤلاء إن كنتم وفي النور: على البغاء إن أردن

[النور: ٣٣] فرووهما عن قراءتهم بخلاف الترجمتين المتقدمتين بتحقيق الهمزة الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة محضة الكسرة" اهـ

قلت ويقصد بالترجمتين السابقتين يعنى الحكمين السابقين وكان قد ذكر الإبدال والتسهيل، ورجحه واختاره فقال فى الجامع بعدها:

"والبدل أقيس؛ لأنه لما عدل عن تسهيلها على حركتها وسهلت على حركة ما قبلها لزمها البدل، فأبدلت ياء مكسورة للكسرة التي قبلها." اهـ

ونقله فى النشر فقال

"وَقَالَ فِي "الْجَامِعِ": إِنَّ الْخَاقَانِيَّ، وَأَبَا الْفَتْحِ وَأَبَا الْحَسَنِ اسْتَنْتَوْهَا، فَجَعَلُوا الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا يَاءً مَكْسُورَةً مَحْضَةً الْكُسْرَةَ" اهـ

ثم قال فى الجامع

"وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ سَيْفٍ عَنْهُ- يعنى عن الأزرق وليس طريقنا - إِجْرَاءَهُمَا كَسَائِرِ نَظَائِرِهِمَا وَقَدْ قَرَأَتْ بِذَلِكَ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَأَبِي الْحَسَنِ، وَأَكْثَرُ مَشِيخَةِ الْمَصْرِيِّينَ عَلَى الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ فِي ذَلِكَ مَبْدَلَةٌ بِدَلَا مُحْضًا، فَيَشْبَعُ كَسْرَتَهَا وَيَخَفِّقُهَا، حَكَى لِي ذَلِكَ ابْنُ خَاقَانَ عَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ قَرَأُوا عَلَيْهِمْ. وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ يَذْهَبُ إِلَى الْبَدَلِ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ يَذْهَبُ إِلَى التَّسْهِيلِ، وَالْبَدَلِ أَقْيَسُ" اهـ

ومعنى كسائر نظائرها الإبدال المحض أو التسهيل فتنبه فذكر رحمه الله أن من شيوخه من جعلهما كسائر الباب يعنى الإبدال إن أبدل والتسهيل إن سهل ومنهم شيوخه أبو الفتح وأبو الحسن يعنى لهما وجه إبدال كباقي القاعدة عنهما قلت وسكوته عن الخاقاني يعنى أن الخاقاني لم يقرئه فيهما بالإبدال ولكن بما ذكره أولا وهو الياء خفيفة الكسر أما أبو الفتح وابن غلبون فكالخاقاني أوبالابدال

ثم ذكر أن أكثر المصريين على الياء خفيفة الكسر وهو الحكم الأول المذكور في الكلمة ومنهم من ذهب للإبدال المحض نحو شيوخ الخاقاني حكاية وإن لم يقرأه عليه هو وكذا ابن غلبون ومنهم من ذهب للتسهيل نحو أبي بكر المذكور ولكن البدل ياء خفيفة الكسر هو الأقيس

قلت فيكون هذا معنى الخلف الذي ذكر الحرز فيها قال "بعضهم تلا" ويكون خروجاً من طرق التيسير الإبدال المحض والتسهيل فيهما لأن طريق التيسير هو عن الخاقاني فقط بالإبدال ياء خفيفة الكسر

قلت ومن جملة النصوص يعنى أنه ليس فيهما غير وجه الياء خفيفة الكسر عن الخاقاني وهذا لزوماً طريق التيسير

أما ابن غلبون وأبو الفتح فبالإبدال المحض والتسهيل والياء المكسورة فقرأ فيهما بالثلاثة وليس من طرقنا ولكن لابد من العلم لوجود ابن غلبون معنا في الأبواب السابقة وسيتميز فارس في باب ذوات الياء فلزمتنا معرفته أيضاً هنا ولابد من معرفة معنى الأوجه الثلاثة فيهما وهو:

- إما ياء خفيفة الكسر فيها مع وجهي المتفقتين في غيرها
- أو تسويتها مع باقي الباب إبدال حرف مد أو تسهيل وليس الأمر عشواء

قال في النشر

" قَدْ عَلَى أَنَّهُ قَرَأَ بِالْوَجْهِينِ عَلَى كُلِّ مِنْ أَبِي الْفَتْحِ وَأَبِي الْحَسَنِ - يعنى في الكلمتين - ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِغَيْرِ إِبْدَالِ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي التَّيْسِيرِ " اهـ

وهذا ما توصلنا إليه والحمد لله رب العالمين

وفى ذلك قلت:

وفى هؤلاء إن والبغاء ثلثاً لطاً*هر فارس واكسر لخالقان مبدلاً

مسألة (٤٤) تحرير قاعدة الاعتداد بالعارض

هذه القاعدة هي المستعملة في أوجه أبى عمرو وقالون البزى السابقة فنتبه وأصل كلام الشاطبي فيها هو:

٢٠٨- وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا

- وهذه قاعدة :-

إذا كان سبب المد وهو الهمز مغيرا سواء بالإسقاط كما عند البصرى أو بالتسهيل كما عند قالون والبزى فلو اعتبرت الأصل وهو التحقيق لزم المد ولو اعتبرت التغيير يجوز القصر

وهذا هو الذى تكلم عنه الشاطبي فى الحرز ولكن خصه بسبب الهمز فقط بقوله المذكور ولكن هذه قاعدة عامة حتى لو كان سبب المد سكونا فذكرُ الحرز الهمز فقط لا يصح لذا نقله فى النشر وتدارك عليه كلمة "الهمز" وذكر مكانها "السبب" فى الطيبة ليعم السكون أيضا وهو السبب الثانى للمد بقوله فى الطيبة "والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب"

وهذا هو الأصح لفظا وحكما

والشاطبي رحمه الله تعالى يتكلم عن أحد قاعدتين لا ينفكان ولا بد أن أذكر الثانية لتتسع دائرة الفهم ولكن سأوضح الكلام أولا عن القاعدة الأولى التى تعرض لها الشاطبي رحمه الله تعالى وهي:

أولا: سبب المد المغير لغير سبب المد

وهذا يعنى أن سبب المد قد يتغير لغير سبب المد فالسكون للحركة وقد يتغير الهمز المحقق لغير محقق بالنقل والإسقاط والتسهيل والابدال

وإذا حدث ذلك فالحكم هو

إما المد إعمالاً للسبب وهو ما يسمى الاعتداد بالأصل وإما عدم المد لزوال السبب وهو ما يسمى الاعتداد بالعارض (الحركة) قال في النشر:

"يَجُوزُ الْمَدُّ وَعَدَمُهُ إِذَا غَيَّرَ سَبَبُ الْمَدِّ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا كَانَ الْمَدُّ، سَوَاءً كَانَ السَّبَبُ هَمْزًا أَوْ سُكُونًا، وَسَوَاءً كَانَ تَغْيِيرُ الْهَمْزِ بَيْنَ بَيْنٍ، أَوْ بِالْإِبْدَالِ، أَوْ بِالتَّقْلِيلِ، أَوْ بِالْحَذْفِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَوَقَفَ حَمَزَةٌ وَهَشَامٌ وَقِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. فَالْمَدُّ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ الَّذِي آلَ إِلَيْهِ اللَّفْظُ وَاسْتِصْحَابُ حَالِهِ فِيمَا كَانَ أَوَّلًا وَتَنْزِيلُ السَّبَبِ الْمُغَيَّرِ كَالثَّابِتِ وَالْمَعْدُومِ - كَالْمَلْفُوظِ وَالْقَصْرِ اعْتِدَادًا بِمَا عَرَضَ لَهُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْإِعْتِبَارِ بِمَا صَارَ إِلَيْهِ اللَّفْظُ. وَالْمَدُّ هَبَانٌ قَوِيَّانَ، وَالنَّظَرَانِ صَحِيحَانِ مَشْهُورَانِ مَعْمُولٌ بِهِمَا نَصًّا وَأَدَاءً، قَرَأْتُ بِهِمَا جَمِيعًا" اهـ

*هل يعمل بالوجهين أم يكفي واحدا؟

قلت كان شيوخى يقرئنى بالوجهين معا ولكن إن كان التغيير بالإسقاط والنقل قدم القصر وإن كان بالتسهيل والإبدال قدم المد وعلى هذا شيوخنا والمحررون

ولكنى لم أجد ذلك فى أصول القوم – أعنى العمل بالوجهين معا - ولا عند ابن الجزرى رحمه الله تعالى ما يدل على ذلك وإن كان ذكرهما بل ولا فى بلوغ الأمانة ولا الروض بل أقصى ما أشاروا إليه هو كون المد أرجح إن بقي الأثر والقصر أرجح إن لم يبق لسبب المد أثر^{٥٣}

وهو الذى فهمته أنا من النشر والذى فى النشر يصلح جوابا لسؤال أى الوجهين أرجح ؟ لا أى الوجهين يقدم؟ فالمعاصرون يقرءون بالوجهين فى حين أن كلام ابن الجزرى يدور على تحديد القراءة بوجه واحد فقط هل هو القصر أم المد قال رحمه الله بعد نقلنا السابق عنه

^{٥٣} مختصر بلوغ الأمانة للشيخ الضباع رحمه الله تعالى شرح بيت ٦٢ و٦٣

"وَالأَوَّلُ أَرْجَحُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيَّ، وَابْنِ شُرَيْحٍ وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَالشَّاطِطِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَحَبَّتُهُمْ أَنَّ مَنْ مَدَّ عَامَلَ الْأَصْلَ، وَمَنْ قَصَرَ عَامَلَ اللَّفْظِ، وَمُعَامَلَةُ الْأَصْلِ أَوْجَهُ وَأَقْيَسُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الْجَعْفَرِيِّ، وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ فِيمَا ذَهَبَ بِالتَّغْيِيرِ اعْتِبَاطًا: هُوَ الثَّانِي، وَفِيمَا بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ: هُوَ الْأَوَّلُ؛ تَرْجِيحًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى الْمَعْدُومِ." اهـ

وبالفعل عندما رجعت للجامع مثلا وجدت أنه يختار الاعتداد بالأصل، وكما هو واضح من اختيار الشاطبي في الحرز (والمد ما زال أعدلا) ثم استدل ابن الجزري رحمه الله بنصوص توضح ذلك

ويوضح هذا عندما وازن بين القولين تخييرا من قوله

"(الرَّابِعُ) إِذَا فُرِيَ لِحَمَزَةٍ وَهَشَامٍ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهِ نَحْوُ (هُمُ السُّفَهَاءُ، وَمِنْ السَّمَاءِ) وَفَقَا فِي وَجْهِ الرَّوْمِ جَازَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَإِذَا فُرِيَ بِالْبَدَلِ وَقُدِّرَ حَذْفُ الْمُبْدَلِ فَأَلَمَدُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَالْقَصْرُ عَلَى الْأَرْجَحِ مِنْ أَجْلِ الْحَذْفِ" اهـ

فانظر رحمك كيف فرق بين القولين فهو لا يقصد أيهما يقدم بل أيهما أرجح أداء فكان رحمه الله موفقا في الإجابة وهى إن كان التغير بالاعتباط أى الإسقاط فالقصر أرجح اعتدادا بالعارض وإن كان التغير بالتسهيل والإبدال لبقاء الأثر معهما رجح المد

وختلصة المسألة

أن هناك من رجح إعمال الأصل ومد نحو الدانى والشاطبي وهناك من اعتد بالعارض ولم يمد فقصر، ورجح ابن الجزري رحمه الله إن كان التغير بالإسقاط والعدم وهذا معنى اعتباطا فالعمل القصر لأنه الموجود والمعدوم هو سبب المد، وإن كان مغيرا مع وجود الأثر فالعمل المد لأنه الموجود بأثره، أما العمل بالقولين فلا شك إن كان من باب التعلم والتدريب وبداية التلاوة على الشيخ فلا بأس وإن كان من باب اللزوم والدوام فهو من باب التشدد خصوصا وأنه من الخلاف الجائر والله أعلم

*إن كان المد إشباعاً اعتداداً بالأصل والقصر لعدم الاعتداد به فهل يجوز التوسط؟

الجواب لا يجوز، قال ابن الجزري رحمه الله:

"(تَنْبِيْهُ) لَا يَجُوزُ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ إِلَّا الْمَدُّ عَلَى اسْتِصْحَابِ الْحُكْمِ، أَوْ الْقَصْرُ عَلَى الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَلَا يَجُوزُ التَّوَسُّطُ إِلَّا بِرَوَايَةٍ، وَلَا نَعْلَمُهَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عُرُوضِ الْمُوجِبِ وَتَغْيِيرِهِ وَاضِحٌ سَيَأْتِي فِي التَّنْبِيْهِ الْعَاشِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

يعنى إما الحكم بالمد لأصلية سببه وإما سقوطه لزوال سببه وعروض عدمه لا غير ولا وجه للتوسط بينهما إلا إذا كان هو أصلاً المد لا الإشباع

وهذا يسمى تغيير الموجب أي تغيير سبب المد لغير سبب مد كما ذكر ابن الجزري رحمه الله تعالى القاعدة الأولى وعكسه هو عروض الموجب أي تغيير ما لا سبب مد لسبب مد القاعدة الثانية التي لم يتكلم عنها الشاطبي وسيأتي بحول الله وقوته

فإذا كان المد الأصل وعرض تغييره وهو ما نحن بصدد الآن فإنه أصلاً سبب للمد ثم غير وهو ما بين أيدينا الآن وعلته هي زوال سبب المد فإن الأصل المد حسب رتبته فلما اعتدنا بعارض التغيير كان القصر جائزاً ولا يصدق القصر إلا على الحركتين فقط قال في النشر "فالقصر لا يتفاوت" اهـ ومن زعم بجواز التوسط فقد أخطأ وهذا خلاف القاعدة الثانية عكسها كما سيأتي إن شاء الله تعالى

وقال رداً على الفاسي بتوسط ألم الله

"وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِيِّ: وَلَوْ أُخِذَ بِالتَّوَسُّطِ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِجَانِبِي اللَّفْظِ وَالْحُكْمِ لَكَانَ وَجْهًا - فَإِنَّهُ تَفْقَهُ وَقِيَاسٌ لَا يُسَاعِدُهُ نَفْلٌ، وَسَيَأْتِي عَلَيْهِ مَنَعُهُ وَالْفَرْقُ فِي التَّنْبِيْهِ الْعَاشِرِ قَرِيبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ وسيأتي عند الكلام عن صورة الاعتداد بالعارض الأخرى القاعدة الثانية

وفى ذلك قلت:

وإن سبب للمد غير فاعتد*به قبل تغيير وإلا فأهملا

ومدك أولى إن تغير سببه*إذا أثر يبقى وإلا اقصر أولا

ثمرة القاعدة

يظهر فائدة القاعدة التي ندندن حولها عند الأداء فعند تغيير الموجب "سبب المد" لعدمه ويكون إما سكونا يتغير لحركة أو همزا محققا لغيره وأمثلة ذلك

(أولا) تغير السكون للحركة:

* نحو (البغاء إن أردن) عند ورش ونحو (لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّفَقْتُنَّ) لورش وقنبل عندما يبدل الثانية فإن الياء المدية تلتقى بالنون المتحركة بالنقل بعدها وهى فى الأصل كانت ساكنة وهذه صورة المد اللازم فإما نعتد بالسبب الزائل وهو الأصل فنمد مشبعا للزوم وإما نعتد بزوال السبب وهو العارض فنقصر

* ونحو الم الله للعشرة فمن اعتد بفتح الميم قصر المد ومن اعتد بالأصل وهو سكونه أشبع المد

* ونحوه الم أحسب عن ورش

تنبيه

- ما تغير همزه لألف وبعده ساكن سكونا أصليا لزم الإشباع لقوة السكون فلزم المد إجماعا نحوه " جاء امرنا " و" أنذرتهم " و" هؤلاء إن " عند من يبدل الثانية فتنبه وكما ذكرت عن ورش وغيره وذلك لقوة السكون والاتصال المد بالسبب

قال في النشر عن كل اللازم:

" فَإِنَّ الْقُرَّاءَ يُجْمِعُونَ عَلَى مَدِّهِ مُشَبَّعًا قَدْرًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا سَلَفًا وَلَا خِلَافًا " اهـ

ففى تنبيهات باب المد قال ابن الجزرى رحمه الله تعالى:

" وَيَخْرُجُ نَحْوُ (أَنْذَرْتَهُمْ) لِقَوَّتِهِ " اهـ

وفى الجامع قال عن أنذرتهم وبابه

" وإذا أبدلت إبدالا صحيحا ولم تجعل بين بين على القياس لم يكن بد من زيادة التمكين لتلك الألف المبدلة منها لخلوص سكونها وسكون النون بعدها ليتميز بتلك الزيادة الساكنان أحدهما من الآخر " اهـ

- وما تغير همزه لمد وقبله همزة لا يعامل كبذل لانفصالها عنه نحو (جاء آل وجاء أحد) لورش إلا فى المذهب الثانى من أحكام باب ء الان فإن همز الوصل تبدل وجاز الاعتداد بالهمز قبله على أنه مد بدل لورش وسيأتى إن شاء الله تعالى

وفى ذلك قلت:

وأشبع مبدلا يليه مسكن* وإن حرك فاقصر وإلا فأمطلا

فنحو البغا إن تبدل اقصر أو امدد*

(ثانيا) تغيير الهمز بالتسهيل أو الإبدال أو بالحذف ويكون بالنقل والإسقاط فى باب الهمز

* والابدال نحو:

-هؤلاء ءالهة عن ورش على قول البعض والعمل على إعمال البديل قال فى النشر:

"ولكنَّ العملَ على عدم الاعتدَادِ بالعَارِضِ فى البابِ كُلِّهِ سِوَى مَا اسْتَنْتَبَيْ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ - نَحْوُ (يُؤَاخِذُ) وَلَا مَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ (الآنَ، وَعَادًا الْاُولَى) - وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِهِ أَخَذْتُ، وَلَا أُمْنَعُ الاعتِدَادَ بالعَارِضِ خُصُوصًا مَنْ طُرُقَ مَنْ ذَكَرْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

ويرى المتولى أن المتغير بعارض النقل فيه الوجهان وقرأت بهما من الطيبة أما من العشرة الصغرى فيجرى العمل بالأصل وعدم الاعتداد بالعارض به فقط

-وجاء ءال عند ورش وغيره حين يبذل الثانية يجتمع الفان إما القصر اعتدادا بعارض البديل لالتقاء ساكنين فحذف احدهما وإما الاشباع للفصل بينهما وقال الدانى عن الأول وتبعه النشر:

"اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فى ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُبَدِّلُهَا فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ بَعْدَهَا أَلْفًا فَيَجْتَمِعُ أَلْفَانِ وَاجْتِمَاعُهُمَا مُتَعَدَّرٌ، فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنٍ فى رُتْبَةِ الْمُتَحَرِّكِ، وَقَالَ آخَرُونَ: يُبَدِّلُهَا فِيهِمَا كَسَائِرِ الْبَابِ، ثُمَّ فِيهَا بَعْدَ الْبَدَلِ وَجْهَانِ: أَنْ تُحْدَفَ لِلْسَّاكِنَيْنِ، وَالثَّانِي أَنْ لَا تُحْدَفَ وَيُزَادَ فى المَدِّ، فَتَفْصِلُ بَيْنَكَ الزِّيَادَةُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، وَتَمْنَعُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا" اهـ

قال صاحب النشر

"وَهُوَ جَيِّدٌ" اهـ

وذلك نحو السماء وقفا لحمزة بالبديل فيلنقى ألفان:

فلالتقاء الساكنين :

فإما الحذف: فلو حذفت الثانية المبدلة من همز جاز المد في الأولى على الأصل وقصره على الحذف وإن قلت بحذف الأولى لزم قصر الثانية المبدلة من الهمز وإما بقائهما فيلزم الإشباع لالتقاء الساكنين وسيأتى في باب وقف حمزة إن شاء الله تعالى

* وبالتسهيل نحو:

هؤلاء إن عند قالون كما سبق ، والسماء وبرءاء وقفا عند حمزة عند التسهيل وسيأتى وهانتم عند من سهل الثانية وجاء ءال عند ورش عند تسهيل الثانية والعمل على إعمال البديل

وفى ذلك قلت:

.....* كذا جاء آل أو فتلت مسهلا

= كلمة "ها أنتم" عند من يسهل

عند من يعتبره منفصلا ويسهل همزه ويوسط المنفصل كقالون والبصرى جاز له في مدّها القصر والتوسط أما القصر فعلى أنه منفصل مغير السبب اعتدادا بالعارض والتوسط على أنه منفصل واعتدادا بالأصل فإن قصر المنفصل لزمه فيها القصر منعا للتركيب حتى لا يكون السبب المغير أقوى من السبب المحقق

وكلامنا هذا على ما ترجح عملا وأداء واختيار الجمهور قال في النشر:

" إِذَا قُرِئَ (هَآئُتُمْ هَؤُلَاءُ) لِأَبِي عَمْرٍو وَقَالُونَ، وَقَدَّرَ أَنَّ (هَآ) فِي (هَآئُتُمْ) لِلنَّيْبِ، فَمَنْ مَدَّ الْمُفْصِلَ عَنْهُمَا جَازَ لَهُ فِي " هَآئُتُمْ " وَجَهَانٌ؛ لِتَغْيِيرِ الْهَمْزِ، وَمَنْ قَصَرَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فِيهِمَا، وَلَا يَجُوزُ مَدُّ (هَآ) مِنْ " هَآئُتُمْ " وَقَصْرُ (هَآ) مِنْ (هَؤُلَاءُ) إِذْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ." اهـ

يعنى في باب فرش آل عمران إن شاء الله تعالى

وفى ذلك قلت:

ونختار فى الأقوى المغير مده *ولا وسط ها أنتم على القصر مسهلا

*** والحذف يكون:**

بالنقل نحو الآخرة والآن عند ورش عن البعض والعمل عندنا على إعماله ، وقد سبق في هؤلاء إن عن البصرى بالاسقاط

- كلمة "الم الله" و"الم أحسب"

ذكر في النشر أن الم الله للعشرة وألم احسب عند ورش خاص لى الوصل يكون في المد اللازم وجهين

الأول القصر لأن سكون الميم الأصلي تحرك بالفتح فزال سبب الإشباع (سكون الميم) الذى هو المد اللازم وذلك عند العشرة في موضع آل عمران وعند ورش خصوصا في العنكبوت لموضع النقل عنده وهذا يسمى اعتدادا بالعارض أى تحرك الميم بسبب التقاء الساكنين

الثانى وهو بقاء المد المشبع وهذا اعتدادا بالسكون وإن كان قد زال بالتقاء الساكنين

أما وفقا فلا خلاف على إشباع الميم فهذه ثلاثة أوجه

قال في الجامع

"فأما الميم من قوله: الم * الله لا إله إلا هو في أول آل عمران [١، ٢] على قراءة الجماعة سوى الأعشى عن أبي بكر ومن تابعه على إسكانها من الرواة. ومن قوله: الم * أحسب الناس في أول العنكبوت [١، ٢] على رواية ورش عن نافع، فاختلف أصحابنا أيضا في زيادة التمكين للياء قبلها في الموضعين:

فقال بعضهم: يزداد في تمكينها ويشبع مطها؛ لأن حركة الميم عارضة؛ إذ هي للساكنين في آل عمران وحركة الهمزة في العنكبوت، والعارض غير معتد به، فكان الميم ساكنة لذلك، فوجب زيادة التمكين للياء قبلها كما وجب في الم * ذلك [البقرة: ١، ٢] والم * غلبت [الروم: ١، ٢] وشبههما، فعاملوا الأصل وقدرّوا السكون، وهذا مذهب أبي بكر

محمد بن علي ، وأبي علي الحسن بن سليمان

وقال آخرون: لا يزداد في تمكين الياء في ذلك إلا على مقدار ما يوصل به إليها لا غير؛ لأن ذلك إنما كان يجب فيهما مع ظهور سكون الميم، فلما تحركت امتنعت الزيادة، بعدم موجبها؛ فعاملوا اللفظ واعتدوا بالحركة.

والمذهبان حسان بالغان، غير أن الأول أقيس، والثاني أثر، وعليه عامة أهل الأداء "اهـ
قال في تنبيهات باب المد من النشر

"(الثَّامِنُ) إِذَا قُرِئَ (الم) بِالْوَصْلِ جَازَ لِكُلِّ مِنَ الْقُرَّاءِ فِي الْيَاءِ مِنْ (مِيم) الْمَدِّ، وَالْقَصْرِ بِاعْتِبَارِ اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْمَدِّ وَالْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لَوَرِثِ وَمَنْ وَافَقَهُ عَنِ الثَّقَلِ فِي (الم، أَحْسِبَ) الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ بِالْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ "اهـ
قلت والوجهان من الخلاف الجائز بين كتب القراءات لا واجبا ولأنه خلاف جائز أخذ ابن الجزري رحمه الله بالقصر لأنه ظاهر التلاوة ولعله أيضا لأنه أثر وورود النص به
عن ورش

قال في النشر

"وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى تَرْكِ الْمَدِّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَّاسُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ خَيْرُونَ الْقَيْرَوَانِيُّ، عَنْ أَصْحَابِهِمَا، عَنْ وَرْثِ. وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ: وَالْوَجْهَانِ جِيدَانِ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ. وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غُلْبُونٍ فِي " التَّذَكُّرَةِ ": وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ حَسَنٌ غَيْرَ أَنِّي بَغَيْرِ مَدٍّ قَرَأْتُ فِيهِمَا، وَبِهِ أَخَذُ.

(قُلْتُ) : إِنَّمَا رُجِّحَ الْقَصْرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّاكِنَ ذَهَبَ بِالْحَرَكَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَاسِي: وَلَوْ أُخِذَ بِالتَّوَسُّطِ فِي ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِجَانِبِي اللَّفْظِ وَالْحُكْمِ لَكَانَ وَجْهًا - فَإِنَّهُ تَفَقُّهُ وَفَيَّاسٌ لَا يُسَاعِدُهُ نَقْلٌ، وَسَيَّاتِي عَلَيْهِ مَنَعُهُ وَالْفَرْقُ فِي التَّنْبِيهِ الْعَاشِرِ قَرِيبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. " اهـ
وفي ذلك قلت:

ألف لام ميم الله فامدد أو اقصر * لكل وخص ورش عنكب اولا

= كلمة "ءالآن" موضعا يونس عند ورش

كثّر حولها الكلام فازدادت تعقيدا مع أن شرحها سهل جدا على من يسره الله له فأقول وما توفيقى إلا بالله

تتكون الكلمة من همز استفهام ولام التعريف وكلمة "ءان"

وفيهما ثلاث همزات

أولاهن همز الاستفهام المفتوحة وهى همزة قطع

ثانيهن همز الوصل التى حكمها التسهيل أو الابدال من "ال" التعريف

ثالثهن همز الكلمة "ءان" المنقولة حركتها لحرف اللام من "ال" التعريف

أما عند تسهيل همز الوصل

(١)*فلو قرأناها وحدها

(يعنى بلا بدل قبلها بل تقف بعدها قبل البدل)

أ - وصلا

(يعنى عدم الوقف عليها)

لا يوجد أى مشكلة عند ورش فإنك تسهل همز الوصل ثم تنقل حركة همز "ءان" للام التعريف كما ذكرت ويكون عندك مد بدل مغير سببه بالنقل فجاز فيه :

-- إجراء البدل اعتدادا بالأصل وهو مذهب الدانى

-- وجاز قصره اعتدادا بالعارض وصلا ووقفا

= ويكون عدد الأوجه جملة وحدها وصلا ثلاثة فتنبه

ب - وقفا

فالمد العارض يقوى البدل إن كنت تعتد بالبدل فإن كنت تقرأ بإشباع البدل لزمك وقفا
الاشباع فقط أو كنت توسطه فلك كعارض إشباعه أو تقصره فلك كعارض توسطه أو
إشباعه فالعارض لا يقل عن البدل بحال بل يزيد وهذه قاعدة لكل مد بدل وقف عليه
كعارض قال في النشر

"إِذَا وَقِفَ لِرَوْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرِقِ عَلَى نَحْوِ (يَسْتَهْزِئُونَ، وَمُتَكَبِّرِينَ، وَالْمَآبِ) فَمَنْ
رَوَى عَنْهُ الْمَدَّ وَصَلًا وَقَفَ كَذَلِكَ، سَوَاءً اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ - يَعْنِي بِالْوَقْفِ الْعَارِضِ - أَوْ
لَمْ يَعْتَدَّ - يَعْنِي عَامِلَهُ كَبَدَلٍ فَقَطْ -، وَمَنْ رَوَى التَّوَسُّطَ وَصَلًا وَقَفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَعْتَدَّ
بِالْعَارِضِ - يَعْنِي عَامِلَهُ كَبَدَلٍ فَقَطْ -، وَبِالْمَدِّ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ رَوَى الْقَصْرَ
كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِيْمَةَ وَقَفَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ
وَبِالتَّوَسُّطِ، أَوْ الْإِشْبَاعِ إِنْ اعْتَدَّ بِهِ." اهـ

قلت وهناك من لم يعتد بذلك من المعاصرين ويطلق العارض نحو المتولى والخليجي
رحمهما الله

= فيكون عدد الأوجه وقفا عليها دون بدل قبلها ثلاثة أيضا ولاحظ الجدول

بدل الكلمة						همز الوصل
وقفا			وصلا			
عدد الأوجه	كعارض	كبدل	عدد الأوجه	عدم إجرائه	إجراء البدل	تسهيل
ثلاثة أوجه	مطلق	مطلق	ثلاثة أوجه	قصر	قصر	
					توسط	
					إشباع	

(٢)*ولو قرأها مع بدل

أ - وصلا

فكالاتى :

■ على وجه إجراء البديل فيها لزم القصر مع قصر البديل الآخر والتوسط مع توسط الآخر

والاشباع مع إشباع الآخر

■ وعلى وجه عدم إجراء البديل فيها لزم القصر مع ثلاثة البديل فى الآخر

= فيكون عدد الأوجه خمسة وصلا مع بدل قبلها أو بعدها مع عدم الوقف عليها لتكرار

وجه قصرها وقصر البديل الآخر

ب - وقفا

■ فعلى وجه إجراء البديل فيها

فتقصر كبديل مع قصر البديل قبلها أو توسط بدلها وإشباعه كعارض

وتوسط كبديل مع توسط البديل قبلها أو تشبع بدلها كعارض

أو تشبع كبديل وعارض مع إشباع البديل قبلها

■ وعلى وجه عدم إجراء البديل فيها

فتلزم القصر ونفس الأوجه السابقة ويتكرر وجه قصرها وهو بثلاثة أوجه

=فتكون الجملة ٩ أوجه وقفا مع بدل قبلها على رأى المتولى ومن تابعه وعلى رأى ابن

الجزرى تكون ٨ أوجه فقط وهم

قصر البديل العام وعليه قصر بدلها أو توسطه وإشباعه كعارض وتكرر القصر

كعارض

توسط البديل العام وعليه توسط و قصر بدلها أو إشباعه كعارض وتكرر التوسط كعارض

إشباع البديل العام وعليه إشباع و قصر بدلها وتكرر الإشباع كعارض فهذه ثمانية من غير المكرر

وهذا كله سهل لا إشكال فيه وإن كان غمض عليك شئ فسرعان ما ستدركه بمعرفة قواعد وقف ورش وانظر للجدول

بذل الكلمة							البذل العام	همز الوصل
وقفا				وصلا				
عدد الأوجه	كعارض	كبذل						
		عدم إجرائه	إجراء البذل	عدد الأوجه	عدم إجرائه	إجراء البذل		
تسعة اوجه	مطلق	قصر	قصر	خمسة أوجه	قصر	قصر	قصر	تسهيل
			توسط			توسط		
			إشباع			إشباع		

أما عند الإبدال في همز الوصل

فنتبه معي أن بعدها لام التعريف المتحركة بالنقل وأصلها كان ساكنا وقبلها همز الاستفهام

* فمن نظر لهذه اللام ألحق بها الألف المبدلة واعتبرها من قبيل اللازم المغير سببه بالتحريك وهذه قاعدة الاعتداد بالعارض وسماه ابن الجزري مذهب "جواز البديل"

* ومن نظر إلى همز الاستفهام قبلها ألحق بها الألف المبدلة واعتبرها من قبيل مد البديل وسماه ابن الجزري مذهب "لزوم البديل" وفي هذا المذهب نظر ورده المتولى في الروض وتبعه كل المعاصرين ولكن ابن الجزري رحمه الله لم يعلق عليه وفند أحكامها بناء على المذهبين معا وأنا سأذكر لك المذهب المختار وحده ثم الثاني وحده خلاف عرض ابن الجزري رحمه الله

أولا مذهب جواز البديل

وهو كون الهمز المبدلة ألف من قبيل اللازم المحرك سببه

١- فجاز فيها اعتدادا بالعارض (تحريك اللام) القصر وعليه يلزم قصر البديل أيضا لزوما لهذه العلة لتساوى العلة أى تحريك اللام بحركة الهمز بناء على حذفها بالنقل جعلنا نقصر اللازم اعتدادا بزوال سكونها (الأصل) وكذلك جعلنا نلزم بدلها القصر لتساوى العلة ويكون مذهباً إجراء البديل كالدانى وعدمه عند غيره خارج هذه الكلمة لأن بدلها لزم القصر لعلّة أقوى لن تخرجها منه وهو الاعتداد بعارض النقل المبني عليه حركة اللام

وعليه فيلزم المدين في الكلمة القصر

٢- وجاز فيها عدم اعتداد بالعارض - اعتداد بالأصل - (سكون اللام) المد المشبع وعلى هذا الوجه يكون كتسهيل همز الوصل السابق تماما وقد عرفت مما سبق فى بدل الهمز المغير وهو مد البديل الذى بعد اللام :

إجراء البديل وهو مذهب الدانى لا يعتد به بل يعامله كالههمز المحقق وذلك اعتدادا بالأصل

وعدم إجراء البديل فيها وهذا مذهب عند القائلين بثلاثة البديل فى المحقق وذلك اعتدادا بعارض النقل الذى أزال الهمز وهما المذهبان المذكوران عند تسهيل همز الوصل أيضا

وعندما لا تعتد بالعارض فى الأولى وتمدها فجاز لك هنا فى الثانية الوجهان:

- ألا تعتد به فى البديل وتأتى بثلاثة البديل لتتساوى العلة فى الطرفين وهى عدم الاعتداد بالعارض وهو مذهب إجراء البديل

-أن تقصر البدل لا اعتدادا بالعارض لأنه تصادم للعلّة بل لأنه مذهب عدم إجراء البدل المنصوص عليه وهو "جواز قصر مغير سبب البدل مع ثلاثة محقق السبب" فلا إشكال هنا

(١)*أما وحدها

أ - فوصلا

فيها أربعة أوجه وذكرنا عندما تسهل فوق ٣ أوجه فهذه سبعة وصلا وحدها

ب - ووقفا

ووقفا وحدها فيها ٦ أوجه ومع ثلاثة التسهيل فهذه ٩ أوجه ولاحظ الجدول

بدل الكلمة						إبدال همز الوصل
وقفا			وصلا			
عدد الأوجه	معارض	كبدل		عدد الأوجه	عدم إجرائه	إجراء البدل
		عدم إجرائه	إجراء البدل			
ثلاثة اوجه	مطلق	قصر	قصر	وجه واحد	قصر	قصر
ثلاثة اوجه			مطلق	ثلاثة اوجه		مطلق

(٢)*ولو قرأناها مع بدل

أ - وصلا

فعند الاعتداد بالعارض وقصرها وقصر بدلها جاز ثلاثة البدل وهذه ثلاث أوجه وعند عدم الاعتداد وإشباعها وإجراء بدلها ففيها خمسة أوجه فتنبه فهذه ثمانية وهناك خمسة في التسهيل فجملتها ١٣ وجها

ب - وقفا

مع بدل قبلها تصل لثمان عشر وجها عند من أطلق العارض

وعليه بالإضافة لتسعة التسهيل يكون عدد الأوجه سبع وعشرون أما عند ابن الجزري فتكون ستة عشر وجها وهي:

على قصر اللازم

قصر البدل العام وعليه قصر بدلها وتوسط وإشباع العارض وتكرر القصر كعارض

توسط البدل العام وعليه قصر بدلها والإشباع والتوسط كعارض

إشباع البدل العام وعليه قصر بدلها والإشباع كعارض فهذه ثمانية

وعلى إشباع اللازم

قصر البدل العام وعليه قصر بدلها وتوسط وإشباع العارض وتكرر القصر كعارض

توسط البدل العام وعليه توسط وقصر بدلها وإشباع العارض وتكرر التوسط كعارض

إشباع البدل العام وعليه إشباع وقصر بدلها وتكرر الإشباع كعارض فهذه ثمانية

فجملتها ١٦ وجها غير المكرر بالإضافة لثمانية التسهيل بعده فتكون أربعاً وعشرين

وجها ولاحظ الجدول

بدل الكلمة							إبدال همز الوصل	البدل العام	
وقفا				وصلا					
عدد الأوجه	كعارض	كبدل		عدد الأوجه	عدم إجرائه	إجراء البدل			
		عدم إجرائه	إجراء البدل						
سعة أوجه	مطلق	قصر	قصر	ثلاثة أوجه	قصر	قصر	قصر	بقصر	
						توسط			
						إشباع			
تسعة أوجه				قصر		خمسة اوجه	قصر	قصر	بإشباع
				توسط			توسط		
				إشباع			إشباع		

ملحوظة هامة بالنظر لأحكام ءلآن وجدت أننا نعرف مذهبى إجراء البدل المغير فهذا ليس جديدا عندما تكلمنا ونعرف أيضا مذهبى سبب المد المغير فهذا ليس غريبا أيضا ونعرف مذهبى العارض مع البدل عند ورش وهذا ليس بالجديد كذاك إذن فاحكام الان ليست صعبة بل مطلقة كما ترى

والزائد فيها هو عندما تقصر همز وصلها ومن أجله أصبح بدلها لازم القصر وخارج حكم مذهبى إجراء البدل المغير سببه منعاً لتصادم العلة بينها وبين المد اللازم فقط فالحكم فيه أصبح جبرياً قصراً أما مذهباً إجراء البدل فيكونان خارجه

ثانيا مذهب لزوم البدل

ومع كونه مرجوحاً وخلاف ما عليه العمل فإنه مذهب سهل خفيف ليس فيه صعوبة ما سبق ولم يعلق عليه ابن الجزرى بشئ والذى يبدو لى أن كلاهما جائز ومن الخلاف المعتبر وإن كان ترجح لى بالبراهين الأول ولكن النقل عمدة إلا أن يثبت أنه من اختيارات الأئمة فيكون ساعتها الأخذ والرد وخلاصة هذا المذهب كالآتى:

معاملة همز الوصل هذه عند الإبدال معاملة المد البدل بالنظر لهمز الاستقهام قبلها فيكون فيها قصر وتوسط وإشباع ويلزم حينها الموافقة للبدل العام لعدم التركيب وأما البدل الذى فى الكلمة ففيه وجهان كما علمت مذهب إجراء البدل ويلزم الموافقة لعدم التركيب وعند عدمه يلزم القصر مطلقاً على هذا المذهب الآخر أعنى لزوم البدل يكون حكم همز الوصل الإبدال مع القصر والتوسط والإشباع على أنه مد بدل ولكنه مذهب مشكل وضعيف ولا نأخذ به وإن كان سهلاً - تبعاً للمتولى رحمه الله - لأن الألف المبدلة من همزة الوصل ليست أصلية وغير مو صول بالهمزة فى كلمة واحدة وهناك قاعدة مطردة عند ورش وهى أن كل حرف مد غير أصلي أو غير موصول بالهمزة فى كلمة واحدة عند ورش يمتنع فيه المد البدل ولا تجرى عليه أحكامه مثل

ءألد ءأمنتم الملك والبغاء إن والنبيءإن وغيرها كثير فكيف يجرى هنا فى الألف غير الأصلية نعم غير أصلية لأنها مبدلة من همزة الوصل وغير موصولة لأن همزة الاستفهام كلمة وحدها

لذلك فالصواب أن يجرى عليها حكم المد الذى تغير سببه وهو مذهب الاعتداد بالعارض أو الاعتداد بأثر الهمز مثل البغاء إن والنبيء إن وجاءءال عند إبدال الهمز الثانى وكما قلت هو اختيار المتولى فى الروض وتبعه من بعده الضباع والكتبى كما ذكر فى بلوغ الأمنية والزيات فى التنقيح وإقراءه للشيخ محمد سالم من فريدة الدهر والتحفة المرضية والقاضى فى البدور والشيخ عامر عثمان فى كتابه فتح القدير وغيرهم كثير وقرأت به على شيخى حفظه الله

*فإن قال قائل ولكن المد البذل الذى بعد اللام تجرى عليه أحكام البذل فلم لا تجرى أحكام البذل فى الألف الأولى أيضا يعنى المبدلة من همز الوصل مع أن كليهما بعد همز، الأولى بعد همزة الإستفهام محقة فهو أولى والثانية بعد الهمز المغير بالنقل وتحريك اللام ويرد على ذلك من ثلاث جهات

أولا الألف الأولى أصلها مد لازم لسكون اللام أصلا وجاز القصر لعروض الحركة

ثانيا الألف الأولى غير أصلية لأن أصلها همزة الوصل والبذل لا يجرى على الألف غير الأصلية كما ذكرت لك متصل ءألد والبغاء إن أردن تحصنا وهى قاعدة مطردة وإنما عوملت من جهة التقائه باللام الساكنة أصلا والمتحركة عرضا بالنقل فكان حقه المد للأصل والقصر للعرض

أما الألف الثانية فأصلية لا مشاحة فى ذلك فحقه هو إجراء أوجه البذل الثلاثة لاعتبار الهمز الموجود أصلا أو يكون حقه القصر فقط لاعتبار النقل عرضا

ثالثا الألف الأولى مفصولة عن همزة الاستفهام فكل منهما فى كلمة والبذل لا يجرى إلا على ألف متصلة بالهمزة قبلها فى كلمة واحدة ألا ترى أن كلمة برسول عند ورش

لايصح ترقيق الراء فيها مع أن الكسرة قبلها متصله رسما ولكن غير متصله فى كلمة واحدة حقيقة لأن الباء كلمة مستقلة فكذلك همزة الاستفهام كلمة مستقلة وإن اتصلت بها نطقا وأداءا وهى حرف استفهام

رابعا لو قلنا بجواز إجراء البديل على همز الوصل المبدل فى ءآلآن – الألف الأولى – فاعلم أن هذا خطير لأنه مخالف للإجماع وهو أنه إذا التقى سببان فى المد قدمنا الأقوى فيهما إجماعا وهو هنا إما أن نجعله من باب المد اللازم أو من باب البديل فيلزمنا للإجماع أن نجعله من باب المد اللازم لأنه الأقوى باتفاق وإلا لقلنا بجواز إجراء البديل فى قوله ءامين البيت الحرام وهذا ممتنع اتفاقا

وقد ذكر بن الجزرى رحمه الله المذهبين معا وهذ يعنى عدم اعتراضه على المذهب القائل بتوسط اللام وتجويزه له وتبعه فى ذلك المنوفى ت ١٠٩٢ فى مواهب الرحمن ومحمد البقرى ت ١١١ فى فتح الكبير المتعال والرميلى ت ١١٣٠ فى الدرر الحسان والخليجى ت ١٣٨٩

ولكن ذكر المتولى ت ١٣١٣ رحمه الله فى نظمه الماتع داليتة فى أحكام ءآلآن و ذكره كذلك نثرا فى كتابه الروض النضير أن بن الجزرى تردد فى العمل بهذا المذهب فى كتاب له اسمه الإعلان فقال

١٤- وما الجزرى يدرىه بالنص مذهباً وبعد احتمال قاله قد ترددا

١٥- كما أوردوه عن رسالته التى تلقب بالإعلان فلتترك السدا

ولكن على هذا المذهب ما حكم ءآلآن إن كنت تريد أن تقرأ به – وإن كنا لا نأخذ به – أقول بتوفيق الله:

(١)* وحدها

أ – وصلا

قصر بدل همز الوصل وعليه قصر اللام من المذهبيين

توسط بدل همز الوصل وعليه توسط اللام من المذهب الأول وقصره من الثانى

إشباع بدل همز الوصل وعليه إشباع اللام من المذهب الأول وقصره من الثانى فهذه
خمسة أوجه وصلا

ب - وقفا

عند من أطلق العارض يكون ١٥ أوجه وعند ابن الجزرى

على قصر بدل همز الوصل ثلاثة اللام كعارض وتكرر القصر كبدل من المذهبيين

على توسط بدل همز الوصل قصر اللام وتوسطه كبدل وإشباعها كعارض وتكرر
التوسط كعارض على إشباع بدل همز الوصل قصر اللام وإشباعه كبدل وتكرر
كعارض فتكون ٨ أوجه فقط ولاحظ الجدول

البدل فى آآآن							بدل همز الوصل
وقفا				وصلا ويكون كبدل فقط			
عدد الأوجه	كعارض	كبذل		عدد الأوجه	عدم إجرائه	إجرائه	
		عدم إجرائه	إجرائه				
١٥ وجه	مطلق	قصر	قصر	٥ أوجه	قصر	قصر	قصر
			توسط			توسط	توسط
			إشباع			إشباع	إشباع

(٢)*ولو قرأناها مع بدل وصلا أو وقفا لن تزيد على ما ذكرناه في النقطة السابقة لكون بدل همز الوصل قام مقام البدل خارجها فنتبه ولاحظ الجدول

البدل في ءآآن							البدل العام	همز الوصل
وقفا				وصلا ويكون كبدل فقط				
عدد الأوجه	كعارض	كبدل		عدد الأوجه	عدم إجرائه	إجرائه		
		عدم إجرائه	إجرائه					
١٥ وجه	مطلق	قصر	قصر	٥ أوجه	قصر	قصر	قصر	قصر
			توسط			توسط	توسط	توسط
			إشباع			إشباع	إشباع	إشباع

ونلاحظ على هذا المذهب سهولته ومع ذلك فإنه موجود بكل أوجهه فيه المذهب الأول ويزيد الوجه الذي لونه بالأخضر سواء قرأتها منفردة وصلا ووقفا أو مع توسط البدل العام

وأخيرا بتوفيق الله كتبت في أحكام الان من قبل نظميين وشرحيين وهذا أفضل عرض لها مني فنسأل الله القبول

وفي ذلك قلت:

ءآآن همز الوصل سهل أو أشبعا*بنقل على إجراء بدل أو اهملا

فإن تبدلن سو بها وبغيرها * أو اهل بها وفي سواها فأسجلا

وقصر ك همز الوصل يلزم قصرها*فعد ثلاثا بعد خمسين موصلا

وزد مذهب اللزوم توسط همزه كبذل ولامه أو اللام أهمل

قلت والذي يلزمنا ومن طريقنا من كل هذا الأحكام هو وجه واحد طريق الخاقاني ومثله

أبو الفتح وهو توسط البذل: على تسهيل أو إشباع همز الوصل على توسط لامها فقط

وصلا من الحرز ، وعلى قصر همز الوصل مع قصر لامها فقط ظاهر الجامع وعند

الوقف يكون إشباع العارض للواقاني وتوسطه لأبي الفتح

وطريق ابن غلبون يكون بقصر البذل على ثلاثة همز الوصل على قصر لامها وعند

الوقف توسط العارض

باقى أحكام آلا

= عند قالون وابن وردان

لقالون وابن وردان فى همز وصل آلا التسهيل والإبدال بمد أو بقصر وهذا مع النقل فى

الهمز الثانى فتحركت اللام فعند الوصل تكون ثلاثة أوجه أما وقفا تكون تسعة أوجه

لثلاثة العارض تحقيقا وتقديرا وأداء وهذا جدول يوضح لك ذلك

الحالة	همز الوصل	الألف الثانية	الحاصل
وصلا	الأوجه الثلاثة	قصر	٣ أوجه
وقفا		ثلاثة العارض	٩ أوجه

= أحكام ءآلآن عند حمزة

من المعلوم عن حمزة أن له النقل وقفا من كلا الطريقين لذا فله وقفا مثل قالون وبن وردان وقفا فهي تسعة أوجه ويزيد كذلك وجه السكت على لام أل التعريف التي في ءالآن يعنى تسهيل وإبدال بمد في همزة الوصل مع السكت على سكون اللام في ثلاثة العارض فهي ستة أوجه فهذه جملتها خمسة عشر وجها وقفا ولا يصح القول هنا بقصر الابدال في همز الوصل لأنه يأتي لحركة اللام واللام غير متحركة بل مسكوت على سكونها

أما وصلا فلحمزة كله في همز الوصل التسهيل أو الإبدال بمد وفي اللام الساكنة السكت ويزيد خلاد أو التحقيق فيكون لخلف وصلا وجهان ولخلاد أربعة أوجه وهذا جدول يوضح لك

الحالة		همز الوصل	اللام	الألف الثانية	الحاصل
وصلا	خلف	تسهيل أو إبدال بمد	سكت	قصر	وجهان
	خلاد		سكت أو تحقيق		أربعة أوجه
وقفا		تسهيل أو إبدال بمد تسهيل أو إبدال بمد أو بقصر	سكت	ثلاثة العارض	ستة أوجه
			نقل		تسعة أوجه

=أحكام باقى القراء والرواة

لكل راو من الرواة الباقيين من العشرة التسهيل أو الإبدال بمد ولا بدل لأحد ولا سكت بل تحقيق فقط ولكن وقفا اضرب الوجهين فى ثلاثة العارض تكون ستة أوجه وهاك جدولهم

الحالة	همز الوصل	الألف الثانية	الحاصل
وصلا	تسهيل أو إبدال بمد	قصر	وجهان
وقفا		ثلاثة العارض	ستة أوجه

وقد قلت فى كل تلك الحالات أعنى حالات ءآلآن الأربعة وباقى حالات القراء جريا على طريقة شيخنا المتولى ومن تبعه من ذى قبل نظاما بديعا سميته هداية الحيران فى أحكام ءآلآن يسهل حفظه وهو واف بكل أحكام الكلمة والحمد لله

لقالون سهل كابن وردان وابدلا بمد وقصر قل مع النقل موصلا

وحمزة وقفا قل كقالون واقفا* وزد ستة سكتا بتسهيله انجلا

والابدال ممطلا وهذان موصلا* وخلاص بالتحقيق زادهما حلا

وهذان للباقيين وصلا وإن تقف* فست لتتاليث العروض تسلسلا

والحمد لله رب العالمين

= كلمة "عادا الأولى"

و نتناول الكلمة عند ورش خصوصا لنعلم البديل الذى فيها كيف حكمه فأقول اختص نافع وأبو جعفر والبصرى ويعقوب بالنقل في هذه الكلمة والبصرى ليس عنده نقل إلا بها

أما الإدغام الحادث بين الكلمتين

فكما علمت أنه إذا التقى ساكنان وحرك الأول فإنه إن تحرك الساكن الثانى لا يعنى أن يرد المتحرك الأول لسكونه فمثلا لو قلت "عن الأهله" بالنقل فستتحرك اللام التى من أجل سكونها - قبل النقل - كسرت النون فعند النقل لا ترد سكون النون ولكن يستثنى هذه الكلمة فقط (عادا الأولى) وهى من المتواتر فعند النقل يرد التتوين الساكنة ولا يبقى متحركا فيلتقى التتوين باللام المنقول لها فيحدث إدغاما بغير غنة وهذا هو سبب الإدغام وهو رد التتوين بعد النقل مع أن أى محرك بسبب النقل لا يرد من أى كلمة منقولة إلا هذه الكلمة وذلك حكم إدغامها

وأما بدلها

فالأكثر على قصره فقط لأن الإدغام يعنى العمل بعارض النقل عندهم وعليه يلزم إلغاء البديل منعا للتصادم لأن الهمزة ألغيت بالنقل وبسبب إلغائها تحركت اللام فرد التتوين الساكن فينبغي الحكم أيضا بإلغاء البديل حتى تتساوى العلة في عمل النقل قال في غيث النفع :

" ولم يجز فيه لورش إلا القصر، وعليه كثير من الحذاق كالمهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح ومالك والحصري لأن إدغام التتوين في اللام صير حركتها لازمة معتدا بها إذ لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه فسقط اعتبار وجود الهمزة التي المد من أجلها "اهـ

قلت ومنهم الدانى وإن لم يذكره الصفاقسى فقد ذكر في الجامع استثنائها قولاً واحداً وناقشت هذه المسألة فوق بنصوصها والقول بالبديل فيها من التيسير و الحرز

وهناك من لم يستثنها قال صاحب الغيث

"وذهب بعضهم إلى عدم استثنائه وجرى فيه على أصل ورش في عدم الاعتداد بالحركة المنقولة وجعل الهمزة منوية ففيه الثلاث القصر والتوسط والمد" اهـ

قلت وذكر الحرز والتيسير الوجهين

وقد يُردُّ علي أصحاب المد فيها فيقال كيف تعدد بعارض النقل فتدغم ولا تعدد به في البديل فتنبته بالتوسط والإشباع فهذا تناقض وتصادم؟ قلت نقل صاحب الروض رد صاحب الغيث وفيه :

" فالجواب لا تدافع فيه ولا تناقض للمتأمل لافتراق الحيثية فالمد على مراعاة الأصل والإدغام على مراعاة اللفظ لما فيه من التخفيف" اهـ

ثم قال المتولى رحمه الله تعالى:

" ولا يُردُّ المد مع الإدغام في عاد الأولى كما قدمنا " اهـ

قلت وحجة أخرى وهى أن المبدلين على مذهب من قال أن ال التعريف هى الهمز واللام وتأمل

فيكون في لامها من المذهبين إما إجراء البديل ففيها ثلاثة البديل أو مذهب قصر البديل فقط، وهذا معنى الخلف الذى ذكره الحرز فيها وظاهر الجامع بالقصر

أما اليائى فيها

فمعلوم أنه من طرقنا يلزم التقليل و لم يذكر التيسير و الحرز فيه غير التقليل وبناء عليه عند العمل من التيسير سيكون بالتوسط والتقليل فقط لأنه لم يستثنها

ومن الحرز سيكون بثلاثة البدل لزيادات الحرز مع التقليل فقط لأنه لم يذكر غيره وهذا ما قاله صاحب الغيث قال

" وإذا قلنا إنها غير مستثناة ويأتي فيها الثلاثة فكلها مع التقليل، ولا يأتي فيها ما يأتي في غيرها من التحرير لأنها رأس آية والله أعلم " اهـ وفي الياي التقليل باتفاق طرقنا

= فعند توسط البدل العام يعمل بتوسط بدلها مع تقليل الياي وهو ظاهر الخلف من الحرز فيها وجاز في لامها القصر من مذهب الاعتداد بالنقل وهو قصر البدل وهو ظاهر الجامع وقد عملنا به في آلان أيضا للخلف المذكور فيهما من وكذا في النشر، نعم من التجريد!! ذكر الفتح في رؤوس الآي ولكنها انفرادة فرع ووس الآي بالإجماع من الكبرى والصغرى بالتقليل فقط واختار صاحب الفريدة جواز فتحها على اجتهاد بعض المحررين ولم أقرأ به أمام شيعي فهو التقليل فقط، والصفافسي ألزم التقليل لأنه في سبعة الحرز

= فإذا عملنا بوجه قصر البدل العام ففي لامها القصر من المذهبين للخلف المذكور فيها من الحرز وهو ظاهر الجامع وفي ذات ياءها التقليل عندنا لأن الحرز لم يذكر عن ذات الياء الا التقليل ويقال من النشر والطيبة ما قيل سابقا

= وإذا اخذنا بإشباع البدل العام ففي لامها الاشباع من مذهب إجراء البدل وهو من خلف الحرز فيها او القصر من مذهب عدم إجراء البدل على المغير وهو الوجه الثاني في الحرز وهو ظاهر الجامع وفي الياي من طرقنا التقليل فقط ويقال من النشر والطيبة ما قيل سابقا واختيارنا التقليل في ياءها فقط من طرقنا لكون الشاطبي والداني لم ينسب لها إلا التقليل لأنها من رعوس الآي

الخلاصة

من طرقتنا على توسط البذل العام قصرها من الجامع والحرز والتيسير وتوسطها من
الحرز والتيسير

وعلى قصره قصرها من الحرز

وعلى إشباعه قصرها وإشباعها وكل الأوجه تلزم تقليلها ولا تنس أن أوجه قصر
وإشباع البذل العام من زيادات القصيد ولكن عليه العمل

وفي أحكامها عندنا قلت:

وفي بدل الأولى بعاد فأطلق*مسو بغيره أواقصر مقللا

والحمد لله رب العالمين

ثانياً: الحرف (غير سبب للمد) المغير لسبب المد

الصورة الثانية لقاعدة الاعتداد بالعارض هي أن يكون حرف غير سبب للمد تغير لسببه فإذا اعتدنا بالأصل كان القصر فقط وإن اعتدنا بعروض الموجب وهو سبب المد جاز المد ولأن المد يحتمل الزيادة بأي شكل فإنه جاز التوسط والإشباع وهذه القاعدة عكس السابقة

فعروض سبب المد وهذا معنى "عروض الموجب" الذي سبق ذكر ابن الجزري رحمه الله تعالى أي أن سبب المد عارض فهو في أصله ليس سبباً للمد والعلة هي أن الأصل فيه القصر فلما تحول لسبب مد وهو عروض سبب المد "الموجب" كان تقدير المد مطلقاً فاحتمل كل أوجه الزيادة فجاز التوسط والإشباع لأنه يحتمل الوجهين قال في النشر

"إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَاوَتُ طَوْلًا وَتَوَسُّطًا، فَأَمَّا كَنَ التَّفَاوُتِ فِيهِ" اهـ ومثاله نستعين فإنه أصلاً قصر فلو وقفنا عارضاً احتمل المد ويصدق المد على التوسط والإشباع وسيأتي الكلام عليه في التحرير المقبل إن شاء الله تعالى

قال ابن الجزري رحمه الله في النشر

"(العاشر) تقدم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة المذكورة ويجوز فيما تغير سبب القصر نحو (نستعين)، في الوقف وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه، والفرق بينهما أن المد في الأول هو الأصل ثم عرض التغير في السبب، والأصل أن لا يعتد بالعارض فمد على الأصل وحيث اعتد بالعارض قصر إذا كان القصر ضدّاً للمد، والقصر لا يتفاوت، وأما القصر في الثاني فإنه هو الأصل عدماً للاعتداد بالعارض فهو كالمد في الأول، ثم عرض سبب المد، وحيث اعتد بالعارض مد وإن كان ضدّاً للقصر إلا أنه يتفاوت طوْلاً وتوسطاً فأمكن التفاوت فيه واطردت في ذلك القاعدة والله أعلم." اهـ

قلت والمقصود من المغير للموجب هنا هو المحرك للسكون لأن سبب المد لا يخرج عن كونه سكونا أو همزا ولا يغير أى حرف لهمز البتة ولو بالبدل فكان كلامنا المقصود هو المتحرك المغير للسكون لأنه قابل الحدوث وذلك في أمور وهى :

أولها :

السكون العارض للوقف نحو نستعين ومستقيم وتعلمون

ونحو هذا قد سبق مقداره وهنا أوضح علته

أولاً: حكم الإشباع علته التقاء ساكنين فاعتدادا بالساكن العارض أصبح هناك ساكنان وكل ساكنين التقيا أحدهما مد لزم الإشباع قال فى النشر:

"الإشباع كاللزم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض. قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري، (قلت): وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء، وأحد الوجهين في الكافي واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق كحمزة ورش والأخفش، عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره" اهـ

ثانيا: التوسط للعلة السابقة واعتبروا حده التوسط لا الإشباع قال فى النشر:

"التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضا. وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشدائي، والأهوازي وابن شیطا والشاطبي أيضا، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن وأبي الفتح وأبي القاسم - يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواسني الفارسي (قلت): هو الذي في "البصيرة" واختاره بعضهم لأصحاب التوسط وتدوير القراء كالكسائي وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته" اهـ

الثالث: هو القصر فقط لإجماع أصحاب اللغة والقراءات على جواز التقاء الساكنين وقفا وإنما اختلفوا فى المتوسط فقط قال فى النشر:

"لأنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَأنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْوَقْفِ نَحْوُ: (الْقَدْر) (وَالْفَجْر). وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحُصْرِيِّ، قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ:

وَإِنْ يَنْطَرِّقُ عِنْدَ وَفِّكَ سَاكِنٌ ... فَقَفْ دُونَ مَدِّ ذَاكَ رَأْيِي بِلَا فَخْرٍ

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ ... وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحُرِّ

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي إِسْحَاقَ الْجَعْفَرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْكَافِي وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ الْأَهْوَايُ وَقَالَ: رَأَيْتُ مِنَ الشُّيُوخِ مَنْ يَكْرَهُ الْمَدَّ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا طَالَبْتَهُ فِي اللَّفْظِ قَالَ فِي الْوَقْفِ بِأَدْنَى تَمْكِينٍ مِنَ اللَّفْظِ، بِخِلَافِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَرْفُضْهُ الشَّاطِبِيُّ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ لِأَصْحَابِ الْحَدَرِ وَالتَّخْفِيفِ مِمَّنْ قَصَرَ الْمُتَفَصِّلَ كَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَيَعْقُوبَ، وَقَالُونَ. قَالَ الدَّانِيُّ: وَكُنْتُ أَرَى أَبَا عَلِيٍّ شَيْخَنَا يَأْخُذُ بِهِ فِي مَذَاهِبِهِمْ، وَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ. "اهـ

قلت الملاحظ أن المد العارض من النوع الجائز ولا طرق تتحكم فيه ينسب بها للقراء الكبار فنتبه لذا فجاز الثلاثة لكل واحد من القراء سواء من الشاطبية أو النشر وقد نقلت كلام ابن الجزري في ذلك هناك فليراجع ، ولو كان لدينا نحو بيت وموت فقد بينت علاقته بالمد نحو سبيل و الرسول والرحمن ولا أعيدته منعا للتكرار

ثانيها:

السكون العارض بالإدغام الكبير

فإن سبق المدغم حرف مد أو لين نحو "كاد تزيع" و"حديث ضيف" و"قال لهم" و"قوم موسى" و"كيف فعل" فجاز فيه ثلاثة العارض أيضا ولنفس العلل السابقة^{٥٤} قال في النشر:

"فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا، فَإِنَّ الْإِدْغَامَ مَعَهُ مُمَكِّنٌ حَسَنٌ لِمُتَدَادِ الصَّوْتِ بِهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، وَهِيَ الْمَدُّ الْمُتَوَسِّطُ، وَالْقَصْرُ، كَجَوَازِهَا فِي الْوَقْفِ، إِذَا كَانَ حُكْمُ الْمُسْكَنِ لِلْإِدْغَامِ كَالْمُسْكَنِ لِلْوَقْفِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا نَعْلَمُ لَهُ نَصًّا بِخِلَافِهِ" اهـ

قلت ويستثنى من ذلك إدغامات حمزة ومفردات يعقوب عندنا وذلك لقاعدة هامة كما ذكرها ابن الجزري وهي كل من جوز الإشارة في الإدغام الكبير أجراه مجرى العارض للسكون في أحكامه ولم يجره غير البصري وقد سبق الحديث عنه بل وقد يراعى لينه من مده كالعارض لسكون الوقف قال رحمه الله في النشر عن المد واللين قبل الإدغام

"وَلَوْ قِيلَ بِاخْتِيَارِ الْمَدِّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ وَالْوَسْطِ فِي حَرْفِ اللَّيْنِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ"

^{٥٤} خالف أبو شامة هنا أيضا سائر الناس والأئمة وقال بلزوم المد ولا مكان لرأيه فلا هو من السلف وما له فيه من نص ورواية ورد عليه ابن الجزري قال:

"بَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ عُرُوضِ سُكُونِ الْوَقْفِ وَبَيْنَ عُرُوضِ سُكُونِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ لِأَبِي عَمْرٍو، فَأَجْرَى الثَّلَاثَةَ لَهُ فِي الْوَقْفِ، وَخَصَّ الْإِدْغَامَ بِالْمَدِّ وَالْحَقُّ بِاللَّزْمِ كَمَا فَعَلَ أَبُو شَامَةَ فِي بَابِ الْمَدِّ، وَالصَّوَابُ أَنَّ سُكُونَ إِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو عَارِضٌ كَالسُّكُونِ فِي الْوَقْفِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْرَاءُ أَحْكَامِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْكَانِ وَالرُّومِ وَالْإِشْمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ." وممن نقله من أئمة التدوين أبو العلاء الهمداني والشاطبي في حرزه وإن كان الشاطبي ممن لا يأخذ بقصر العارض فكذا في الإدغام الكبير لا نقول عنه أكثر من ذلك قال في النشر "فَمُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّاطِبِيِّ عَدَمَ الْقَصْرِ فِي سُكُونِ الْوَقْفِ، فَكَذَلِكَ سُكُونُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ عِنْدَهُ" اهـ

ثالثها:

الإبدال في نحو السماء والماء وقفا لحمزة وقلت ببقاء الألفين فإنه يلتقى ألفان وجاز فيها البقاء على الأصل وهو هنا الألفان يعنى التوسط والاعتداد بعروض موجب المد وهو السكون الثانى فيمد وهو الإشباع وسيأتى الكلام عنه وأفيا في وقف حمزة إن شاء الله تعالى

وفى ذلك قلت

وإن لم يكن فكان إلا المتقلا* فأجر به كل الوجوه مرتلا

كساكن عارض وإدغام بصرنا* ونحو السما وقفا لحمزة مبدلا

أعنى فإن لم يكن سببا لمد فكان سببا للمد وهو السكون ففيه الأوجه الثلاثة إلا إذا ثقل ويفهم من هذه الكلمة أن المقصود بالسبب هو السكون لا الهمز لأنه وحده القابل للتشديد في كتاب الله تعالى

فائدة

أما السكون العارض بالتشديد نحو تاءات البري "ولا تيمموا" و"عنه تلهى" فنحو أصلي التشديد نحو "الدواب" و"جان" فحكمه المد اللازم فقط

- ولا يصح فيه ثلاثة العارض مع عروض التشديد لأنه من قبيل اجتماع سببي مد فقدم الأقوى وهو اللزوم

- ولا يصح حذف المد قبله أيضا، قال في جامع البيان :

"وإذا وقع قبل التاء المشددة في مذهب البري وابن فليح حرف مدّ ولين ألف أو واو نحو ولا تيمموا [٢٦٧] وعنه تلهى [عبس: ١٠] وشبههما أثبت في اللفظ لكون التشديد عارضا، فلم يعتد به في حذفه، وزيد في تمكينه لتمييز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر ولا يلتقيا، على أنه قد يجمع بينهما في كثير من هذه التاءات، وذلك إذا ساكن جامد

بنتوين وغيره، والجمع بينهما في ذلك غير ممتنع لصحة الرواية، فاستعماله عن القراء والعرب في غير موضع "اهـ

وزاد ابن الجزرى قائلا:

"أَنَّ الإِدْغَامَ فِي ذَلِكَ طَارِئٌ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ، فَلَمْ يُحْدَفْ لِأَجْلِهِ، فَهُوَ مِثْلُ إِدْغَامِ (دَابَّةٍ) وَ (الصَّاحَّةِ) فَلَمْ يُحْدَفْ حَرْفُ الْمَدِّ خَوْفًا مِنَ الْإِجْحَافِ بِاجْتِمَاعِ إِدْغَامِ طَارِئٍ وَحْدَفٍ"

- فإن قلت فلم لا تمد نحو "ولا الذين" و"قالوا اطيرونا" و"يعلمه الله" وهو صورة المد وبعده ساكن مشدد أيضا فلأمرين معا وهما أصلية التشديد وعدم سببية المد قبله فيه فهو مشدد مطلقا سواء قبله مد أو لا خلاف باب ولا تيمموا فالتشديد عارض والمد قبله سبب فيه لأنه لا يتأتى إلا وصلا به

قال في النشر

"وَأَمَّا إِدْغَامُ اللَّامِ فِي (الَّذِينَ) وَ (الدَّارِ) وَنَحْوِهِ فَأَصْلٌ لَازِمٌ، وَلَيْسَ بِطَارِئٍ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ، فَإِنَّهُ كَذَلِكَ أَبَدًا - كَانَ قَبْلَهُ حَرْفُ مَدٍّ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَحْدَفْ حَرْفُ الْمَدِّ لِلْسَّاكِنِ طَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ فَلَمْ يَقْرَأْ (وَمِنْهُمْ الَّذِينَ) كَمَا لَمْ يَبُتْ حَرْفُ الْمَدِّ فِي نَحْوِ (قَالُوا أَطِيرْنَا) ، وَ (ادْخُلَا النَّارَ) وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي (اِثْنَا عَشَرَ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ سَكَنَ الْعَيْنَ. نَصٌّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ فِي "الْجَامِعِ" اهـ قلت واللات عند أبي جعفر

- لا تمد ميم الجمع إذا أتى بعدها ساكن بالإجماع ولا عند من يصلها قبل محرك لأن الأصل فيها السكون لا الصلة فمخرج التقائها بساكن بعدها هو تحريكها لا مدّها إذ لم تكن مدا في الأصل

{ باب ما فى الهمز المفرد }

مسألة (٤٥) تحرير الابدال من طرق البصري

تكلم الشاطبى رحمه الله عن الإبدال فى الحرز ونسبه لرواية السوسى عن البصرى فقط برمة أحكامه المذكورة فى الحرز وشروحه

ولكن اعلم رحمك الله أننا قد حققنا كون الإدغام من طريق التيسير عن الدورى أيضا وإن كان العمل على نقله عن السوسى فلما صحت هذه المقدمة عندنا وعند غيرنا لزم عليه القصر عن الدورى أيضا لأن الإدغام لزم مع القصر عند البصرى من طريقه ولو قلنا أنه بالتوسط فقط كما زعم البعض لانتقض على الدانى كلامه ولكن الرجل يعرف ما يقول فلا مزائدة لأحد بعده عليه

ولأنه يلزم الإدغام البديل فى الهمز الساكن عن البصرى أيضا قاعدة مطردة ذكرها النشر فإنه أشار للإبدال عن كل البصرى أيضا فى الهمز المفرد فقال فى التيسير "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ فى الصلوة أو أدرج قراءته أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة سواء كانت فاء أو عينا أو لاما" اهـ

وقد أكد ذلك ابن الجزري فى الطيبة حين قال عن موانع الادغام

"إلا بوجه الهمز والمد امنعن"

قال فى النشر

"وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ الإِدْغَامَ وَرَوَاهُ لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ مَعَهُ إِبْدَالَ الهمزِ السَّاكِنِ" اهـ

قلت وقد ذكر الدانى الإدغام عن أبى عمرو كله والبديل أيضا كما فى كلامه وكان الأداء بهما أعنى قراءة الإدغام ولزوم البديل عن السوسى فقط اختيار القراءة بل ومن الدانى نفسه كاتب التيسير وقد أوضحت ذلك فى تحرير باب الإدغام وقد نقلت كلام السخاوى بخصوص الإدغام عن شيخه الشاطبى أيضا فى تخصيص الإدغام بالسوسى

قلت وكذلك اختيار قراءة البدل يعنى الأداء بالبدل كانت عن السوسي فقط قال
الساخوي أول كلامه

"وقد سهل أبو عمرو الهمزة الساكنة من باب الهمز المفرد" اهـ

قلت ومعنى التسهيل البدل وقوله هذا على تقرير الحكم كما فى التيسير ثم عين المقروء
له فقال

"فأما قوله "ويبدل للسوسي" فلأن القراءة وقعت من طريقه لا من طريق الدورى وعن
السوسي اشتهر ذلك اشتهارا عظيما دون غيره" اهـ

قلت وإنما هذا الذى ينبغى أن يكون عليه الكلام وهو أن طريق التيسير من أبى عمرو
كله الإدغام والقصر والبدل وذلك لما قلت أول الادغام هناك أما المقروء والذى عليه
العمل والقراءة اختصاص الإدغام والبدل عن السوسي لأن القراءة وصلت للشاطبي
هكذا ليس إلا كما ذكر الساخوي لا لأن طرق الدورى لا تحتمله فنتبه

قال فى النشر

"وَبَقِيَتْ طَرِيقُ رَابِعَةٍ، وَهِيَ الْإِدْغَامُ مَعَ الْهَمْزِ مَمْنُوعٌ مِنْهَا عِنْدَ أَيْمَةِ الْقِرَاءَةِ، لَمْ يُجْزَها
أَحَدٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ" اهـ

قلت ولما اختار الإدغام للسوسي فقط والإظهار للدورى لزم السوسي البدل واختار
التحقيق للدورى عملا واختيارا

ويؤكد كلامنا أكثر قوله فى النشر

"فَبَقِيَ حِينَئِذٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَعَ الْإِدْغَامِ وَعَدَمِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ (الأولى) الْإِظْهَارُ مَعَ
الْإِبْدَالِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوْجْهِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِكَمَالِهِ" اهـ

قلت وسند الدورى فى التيسير عن عبد العزيز الفارسي وهو عراقى

ثم قال :

"وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي " التَّيْسِيرِ " الْمُصَرَّحُ بِهِ فِي أَسَانِيدِهِ مِنْ قِرَآئَتِهِ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ " اهـ

قلت وفارس هو سند السوسي في التيسير وكلامه يعنى أن الاظهار مع الابدال طريق السوسي بالتيسير أيضا لأنه من قراءته للسوسي على فارس أيضا فضلا عن الادغام

ويؤكد ذلك قوله عن الإبدال مع الادغام للسوسي

"وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عَنْهُ فِي " التَّيْسِيرِ " اهـ

قلت وهذا يؤكد أن وجه الإظهار والإبدال الوجه الأول مروى من طريق السوسي الذي في التيسير

وهذا يعنى أن هذا الوجه للراويين في التيسير من حيث الطرق المروية وهذا الوجه الأول

أما الوجه الثانى وهو الإبدال والإدغام قال فى النشر:

"وَهُوَ الَّذِي فِي جَمِيعِ كُتُبِ أَصْحَابِ الإِدْغَامِ مِنْ رَوَايَتِي الدُّورِيِّ، وَالسُّوسِيِّ جَمِيعًا" اهـ

قلت والتيسير نسب الإدغام للروايتين والحرز أيضا ثم خصه للسوسي فقال

"وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عَنْهُ فِي التَّيْسِيرِ" اهـ

ثم أشار إلى أنه المأخوذ به قراءة عنه وهو الإدغام والإبدال تبعا للشاطبي فقال

"وَهُوَ الْمَأْخُذُ بِهِ الْيَوْمَ فِي الْأَمْصَارِ مِنْ طَرِيقِ " الشَّاطِبِيَّةِ " " وَالتَّيْسِيرِ "، وَإِنَّمَا تَبِعُوا فِي ذَلِكَ الشَّاطِبِيَّ، رَحِمَهُ اللَّهُ. " اهـ

ثم ذكر ابن الجزرى كلام السخاوى المنقول فى باب الإدغام

قلت وهذا يعنى أن هذا الوجه للراويين فى التيسير من حيث الطرق المروية ولكن
المأخوذ به قراءة عن السوسي فقط

أما الوجه الثالث وهو الإظهار والهمز **قال فى النشر**

"وَهُوَ الْأَصْلُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالنَّائِبُ عَنْهُ فِي جَمِيعِ الطُّرُق، وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ مِنْ
أَصْحَابِهِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عَنْ السُّوسِيِّ فِي " التَّجْرِيدِ " وَلِلدُّورِيِّ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَذْكُرِ
الْإِدْغَامَ كَالْمَهْدَوِيِّ، وَمَكِّيٍّ، وَابْنِ شَرِيحٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي فِي " التَّيْسِيرِ " عَنْ
الدُّورِيِّ مِنْ قِرَاءَةِ الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ " اهـ

قلت وفى هذا النص إشارة إلى أنه مروي عن الراويين أيضا بقوله "وهو الأصل عن
أبي عمرو" إلا أنه المقروء به اختيارا عن الدورى فقط فى التيسير

الخلاصة

المروي عن الدورى والسوسي الأوجه الثلاثة من التيسير الإظهار والابدال و الادغام
والإبدال والإظهار والهمز والمقروء به للدورى الإظهار والهمز والمقروء به للسوسي
الإدغام والإبدال وأساس اختيار القراءة الدانى رحمه الله وسيأتى نظمه إن شاء الله
تعالى

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٤٦) تحرير إسكان بارئكم

قال الشاطبي رحمه الله

٢٢١- وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالِ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

الشرح

- يقول الإمام الشاطبي أن (بارئكم) يقرأها السوسى عن البصرى بسكون الهمز وهذا يعنى أن السكون ليس أصليا لأن الأصل فى الهمزة هنا الكسرة لذلك فإنه لا يبدلها .

قال فى الجامع

" واختلف أصحابنا فى قوله: بارئكم [البقرة: ٥٤] فى الموضعين على مذهب أبي عمرو فى إسكان الهمزة فىهما تخفيفا فكان بعضهم يرى تسهيلها وإبدالها ياء كما أبدلت فى قوله: وإن أسأتم [الإسراء: ٧] وفادرتهم [البقرة: ٧٢] وثم أنشأنا [المؤمنون: ٣١] وكما بدأنا [الأنبياء: ١٠٤] وشبهه ألفا؛ لأن سكونها فى ذلك تخفيف أيضا، وبذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته، وكان آخرون لا يرون إبدالها فى الموضعين الأولين لما بلغهما من التغيير والإعلال بذلك؛ لأنها كانت متحركة فأعلت بالسكون للتخفيف، فإن أبدلت أعلت مرتين، وبذلك قرأت على أبي الفتح عن قراءته." اهـ

قلت والواقع أن الوجهين منقولان كما نقل الدانى وأقصى ما نرد به الإبدال أنه ليس من طريق الحرز ولكن يصح من طرق أخرى ولكن فى النشر رد الإبدال مطلقا وجعله انفرادة

قال فى النشر

" وَأَنفَرَدَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونٍ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْ (بَارِئُكُمْ) فِي حَرْفِي الْبَقَرَةِ بِإِحَالَةِ قِرَائَتِهَا بِالسُّكُونِ لِأَبِي عَمْرٍو مُلْحِقًا ذَلِكَ بِالْهَمْزِ السَّاكِنِ الْمُبْدَلِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ لِأَنَّ إِسْكَانَ هَذِهِ الْهَمْزَةِ عَارِضٌ تَخْفِيفًا، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ. وَإِذَا كَانَ السَّاكِنُ اللَّازِمُ

حَالَةَ الْجَزْمِ وَالْبِنَاءِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، فَهَذَا أَوْلَى وَأَيْضًا، فَلَوْ اعْتُدَّ بِسُكُونِهَا وَأُجْرِيَتْ مَجْرَى اللَّازِمِ كَانَ إِبْدَالُهَا مُخَالَفًا أَصْلَ أَبِي عَمْرٍو، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُشْتَبَهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْبَرِّ وَهُوَ الثَّرَابُ، وَهُوَ فَقَدْ هَمَزَ "مُؤَصَّدَةً" وَلَمْ يُخَفِّفْهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَعَ أَصَالَةِ السُّكُونِ فِيهَا، فَإِنَّ الْهَمْزَ فِي هَذَا أَوْلَى، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. "اهـ

قلت والتعليل والتوجيه مستساغ للقبول العقلي والتأصيل اللغوي لا للرد ونكر القراءة الأخرى وكم من تعليل فيه استنكار لقراءة أخرى وهذا لا يعنى الرد فانظر رحمك الله للدفاع فى التيسير والحرز عن إدغام آل لوط وهو مضموم الهاء ودفع إظهارها فإن إظهارها بين من طرق أخرى حققها النشر نفسه وكل ذلك لم يتعد كونه توجيه وكلامه فى النشر فى "بارئكم" لم يزد شيئاً على الجامع حتى فى علة المحتج بعدم الإبدال ولكن لم يرد الدانى الإبدال لأنه مقروء فكيف هو يرده مع نقله؟!

قال الدانى رحمه الله

"وأئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على [الأفشى] فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها. "اهـ

قلت ويكفيها هذا ردا على ابن الجزرى رحمه الله فى رد إبدالها كلية وقد تبع ابن الجزرى جل المعاصرين كما هو معتاد دون روية مع معرفتهم المشبعة بقاعدة الدانى التى ذكرها هذه ولكن جل من لا يسهو وفى ذلك قلت:

والإبدال طرق البصر والسوس أعمل أخـ* تيارا وبارئكم يزيد مبدلا

ومع ذلك لا نعمل به اليوم لانقطاع اسانيده لأن النشر لم يدرج سند إبداله به فتنبه فضلا عن الحرز رحمك الله

{ما فى باب نقل حركة الهمز للساكن قبله}

مسألة (٤٧) تحرير أحكام النقل

قال الشاطبي رحمه الله

٢٢٦- وَحَرَكْ لَوْرَشِ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسَهَّلًا

الشرح

- يقول الشاطبي رحمه الله أن ورشا يحرك كل ساكن صحيح آخر الكلمة إذا أتى بعده همزة قطع بحركة هذه الهمزة ثم يحذف هذه الهمزة مثل (من آمن) يقول (منامن) و(خلوا الى) يقول (خلولى) و(قليلًا أولئك).

ملحوظة:

*الواو والياء اللينتين اسمهما ساكن شبه صحيح ويندرجان فى حكم الساكن الصحيح مثل (خلوا إلى) و (ابنى آدم).

*اعلم رحمك الله أنه إن وجد ساكن متحرك لعروض ال التعريف الساكنة بعده مثل (لكم الأرض) ، (من الإيمان) أو المحذوف مثل (فى الأرض) ،(يأيتها الإنسان) فإنه عند النقل لمن ينقل يظل التحريك والحذف للساكن الأول كما هو ولا يقال أن الساكن الثانى – الذى هو اللام - تحرك بالنقل فلا مانع من رجوع السكون للأول

قلت نعم الوجهان جائزان لغة المتواترة والقراءة الشاذة أعنى البقاء على ما قبل النقل على ما بعد التقاء الساكنين أو قبله أما نصا وأداءا وقراءة فلا يصح رجوع السكون ولا حرف المد كما نقل فى النشر

"أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ لَامِ التَّعْرِيفِ الْمَقُولِ إِلَيْهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ، أَوْ سَاكِنٌ غَيْرُهُنَّ لَمْ يَجْزِ إِبْتِاطُ حَرْفِ الْمَدِّ، وَلَا رَدُّ سَكُونِ السَّاكِنِ مَعَ تَحْرِيكِ اللَّامِ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيكَ فِي ذَلِكَ عَارِضٌ، فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَقَدَّرَ السُّكُونُ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ، وَلِذَلِكَ حُذِفَ حَرْفُ الْمَدِّ، وَحَرَكَ

السَّائِكُنْ حَالَةَ الْوَصْلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (وَأَلْقَى الْأَوَاحِ) ، وَ (سَيَّرَتَهَا الْأُولَى) ، وَ (إِذَا الْأَرْضُ) ، وَ (أُولَى الْأَمْرِ) ، وَ (فِي الْأَنْعَامِ) ، وَ (يُحْيِي الْأَرْضَ) ، وَ (قَالُوا الْآنَ) ، وَ (أَتَكُونُوا الْيَامَى) ، وَ (أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ) وَنَحْوُ (فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ) ، وَ (بَلِ الْإِنْسَانُ) ، (وَأَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ) ، وَ (عَنِ الْآخِرَةِ) ، وَ (مِنَ الْأَرْضِ) ، وَ (مِنَ الْأُولَى) ، وَ (أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ) ، وَ (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ) وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ صَلَةً، أَوْ مِيمَ جَمَعَ نَحْوُ (وَيَدَارِهِ الْأَرْضُ) ، وَ (لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) ، وَ (هَذِهِ الْأَنْهَارُ) ، وَ (هَذِهِ الْأَنْعَامُ) ، (وَيُلْهِمُهُمُ الْإِمْلَ) ، (وَأَنْتُمْ الْإِعْلُونَ) وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَيْمَةِ الْقُرَّاءِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ، كَالْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيَّ وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ وَأَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي اللَّغَةِ وَعِنْدَ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْوَجْهَانِ: الْإِعْتِدَادُ بِحَرَكَةِ النَّقْلِ وَاعْتِدَادُ بِهَا "أهـ" وإن كان ورد عن بعض القراء في بعض المواضع وليس في المتواتر من شيء فإنما هو على سبيل النقل والشذوذ وليس من طرقنا إلا حرف واحد وهو عاد الأولى عند من يدغم قال في النشر

"وَعَلَى ذَلِكَ قَرَأْنَا لِابْنِ مُحَيِّصٍ (يَسْأَلُونَكَ عَنْ لَهْلَةٍ) ، وَ (عَنْ لَأَثْقَالِ) ، وَ (مِنْ لَأَثْمِينَ) وَشَبَّهَهُ بِالْإِسْكَانِ فِي النَّوْنِ وَإِدْغَامِهَا، وَهُوَ وَجْهٌ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ وَمَنْ مَعَهُ (عَادًا لَوْلَى) فِي النَّجْمِ كَمَا تَقَدَّمَ."

* أجمع كل الرواة والطرق من التيسير والحرز وغيرهما بأنه لا ينقل على ميم الجمع وقد سبق حكمها في باب الفاتحة وهو الصلة والإشباع وكذا على كل ساكن مدى أي حروف العلة، فالمد لا نقل عليه بل مد منفصل لا محالة أو متصل

قال في الجامع

"ونقض أصله في هذا الضرب في أصليين مطردين وموضع واحد، فلم ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فيها بل حققها.

فالأصل الأول: ميم الجمع، نحو قوله: قالت أكرهم [البقرة: ٦] وو منهم أميون [البقرة: ٧٨] وو إن منكم إلا وأردها [مريم: ٧١] وءأنتم أعلم أم الله [البقرة: ١٤٢] وما أشبهه؛ لأن من قوله ضمّ ميم الجمع، وإلحاقها واوا في حال الوصل؛ لمجيء الهمزة بعدها؛ بياناً لها لخفائها.

والأصل الثاني: حروف المدّ واللين الثلاثة، وهي الألف، نحو قوله: وإنا إن شاء الله [البقرة: ٧٠]، والواو نحو قوله: قالوا أنؤمن [البقرة: ١٣]، والياء نحو وفي أنفسكم [الذاريات: ٢١] وما أشبهه، وذلك إذا انكسر ما قبل الياء، وانضم ما قبل الواو لا غير. لئلا يختلّ مدّهما بذلك، فإن انفتح ما قبلها ألقى عليها حركة الهمزة؛ لزوال معظم المدّ منهما بذلك، وانبساط اللسان بهما كانبساطه بسائر الحروف السواكن، التي لا مدّ فيها ولا لين، فالياء المفتوح ما قبلها نحو قوله ابنى ءادم [المائدة: ٢٧] وذواتى أكل [سبأ: ١٦]، والواو المفتوح ما قبلها، نحو خلوا إلى [البقرة: ١٤] وتعالوا أتل [الأنعام: ١٥١] وما أشبهه. "اهـ

وفى ذلك قلت :

ولا نقل عند ميم جمع وعلة*وبالنقل لا يرد تغيير اعمالا

مسئلة (٤٧) تحرير ال وشيء والمفصول لحمزة

قال الشاطبي رحمه الله

٢٢٧- وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُفَّ / وَعِنْدَهُ رَوَى خُفَّ فِي الْوَصْلِ سَكَنًا مُقَلَّلًا

٢٢٨- وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْنًا / وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا

٢٢٩- وَشَيْءٍ وَشَيْنًا لَمْ يَزِدْ /

الشرح

- سؤال: هل لأحد آخر نقل غير ورش؟

والإجابة نعم، لحمزة يجوز له النقل في وجه ووقفا فقط من راويه كما ذكر الشاطبي ، وكلمة يجوز تعنى أنه ينقل أو يقرأ بوجه آخر .

فما هو هذا الوجه الآخر؟

- الإجابة ، اعلم أن الوجه الآخر نقله لنا الدانى عن شيخيه بسندهما عن راوى حمزة من طريقين كالآتى:

١- ذكر أن خلفا يسكت فى (الساكن المفصول ، وال التعريف ، وشيء المثناة أى سواء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة) ، وخلاص ليس له سكت مطلقا وقد ذكر فى البيت حكم خلف فقط وعلمنا حكم خلاص لأنه أضرب عنه و لم يذكر له حكما فىكون على الأصل وهو التحقيق وهذا طريق أبى الفتح.

قال فى الجامع

"وقرأت على أبى الفتح فى رواية خلاص، عن سليم بغير سكت على ما كان مع الهمزة من كلمتين وعلى لام المعرفة أيضا." اهـ

٢- أن خلفا وخلاّد يسكتان معا في (ال التعريف. وشيء المثلثة فقط) وعبر عنهما بقوله في البيت " ... عن حمزة تلا " وهذا طريق ابن غلبون. قال في الجامع:

"وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على لام المعرفة خاصة؛ لكثرة دورها،" اهـ

فهذه الأوجه جائزة عند الوقف والوصل بالإضافة إلى النقل وقفا " وهذا معنى "وعن حمزة في الوقف خلف" باستثناء شيء المثلثة وقفا فلا سكت فيها وقفا عن حمزة بل نقل فقط أو إبدال مع إدغام.

قلت ولي ملاحظتان :

= أنه جعل الطريقين للراويين وكذا صاحب التيسير وبالرجوع للتيسير قال

"اعلم ان حمزة من رواية خلف كان يسكت على الساكن إذا كان آخر كلمة ولم يكن حرف مد وأنت الهمزة بعده سكتة لطيفة من غير قطع بيانا للهمزة وذلك نحو قوله { من ءامن { و { هل أتك { و { عليهم ءأنذرتهم ام { و { نبأ ابني ءادم { و { خلوا إلى شياطينهم } و { قد أفلح } و { من شيء إذ } و { حامية الحكم } وشبهه وكذلك (الآخرة) و (الأرض) و (الأزفة) و { النن } وشبهه لأن ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين فان كان الساكن مع الهمزة في كلمة لم يسكت على الساكن الا في أصل مطرد وهو ما كان من لفظ (شيء) و (شيئا) لا غير قال أبو عمرو وقرأت على أبي الحسن في الروايتين بالسكوت على لام المعرفة وعلى (شيء) و (شيئا) حيث وقعا لا غير" اهـ

ولكن طريق خلف من التيسير عن ابن غلبون وهو المذهب الثاني وطريق خلاّد من التيسير عن أبي الفتح وهو المذهب الأول ونقصد طرق التلاوة لأن عليها العمل والأداء والعمل للراويين من الطريقين فنتبه

= أنه أطلق النقل أيضا وقفا للراويين والسكت أيضا فيما يسكت عليه وصلا في كل الأنواع

قلت فلا بد من تحرير هنا وهو كالآتي:

أ- شئ المثلثة ليس فيها وقفا غير النقل عن ابن غلبون أو الإبدال مع الإدغام عن أبي الفتح ولا سكت قال في النشر عن وجه الإبدال والإدغام:

"وَوَافَقَ عَلَى الْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَجَاءَ أَيْضًا مَنْصُوصًا عَنْ حَمَزَةٍ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٌ، وَذَكَرَهُ فِي التَّيْسِيرِ وَغَيْرِهِ" اهـ

وقال عن النقل

"وَلَمْ يَذْكُرْ أَكْثَرُ الْأُئِمَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ وَالنُّحَاةِ سِوَى النَّقْلِ كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ،" اهـ

ففي شيء وقفا طريق ابن غلبون بالنقل فقط وطريق أبي الفتح بالإبدال والإدغام فنتبه

ب- أن الساكن الموصول نحو مسئولا والقرآن وينئون اتفقت طرقه على النقل كما سيأتي في باب وقف حمزة وليس فيه غير النقل من طرق الحرز - وكذا النشر للفائدة - سواء عن أبي الفتح أو ابن غلبون ولا سكت وهذا وقفا لقاعدة مجمع عليها وهي:

"أن كل ساكن موصول لزمه التغيير وقفا عند من سكت ومن لم يسكت عن حمزة وصلا" قال رحمه الله في النشر

"(الثَّالِثُ) أَنْ مَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ، عَنْ حَمَزَةِ السَّكْتِ، أَوْ التَّحْقِيقِ الَّذِي هُوَ عَدَمُ السَّكْتِ إِذَا وَقَفَ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ وَالْهَمْزُ فِي الْكَلِمَةِ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهَا، فَإِنَّ تَخْفِيفَ الْهَمْزِ كَمَا سَيَأْتِي يَنْسَخُ السَّكْتَ وَالتَّحْقِيقَ.." اهـ

قلت ووصلا حكمه من التيسير والحرز التحقيق في الساكن الموصول وتخفيفه وقفا بالنقل

ج- ال التعريف

وهي من المتوسط بزائد قال في الجامع:

" فكان بعضهم يرى تحقيق الهمزات فيه عند الوقف اعتمادا على كونهن فيه مبتدآت في الأصل، وحق ذلك عندهم كونهن في الكتابة مع اختلاف حركاتهن تكون للمبتدآت سواء، وإذا كن كذلك وكان سبب استقراء المبتدآت على صورة واحدة امتناعهن من التسهيل الذي يقربهن من الحرف الذي لا يقع ابتداء وهو الساكن وجب أن تمتنع أيضا مما امتنع منه من ذلك، وأن يجري في لزوم التحقيق مجراهن، وهذا مذهب شيخنا أبي الحسن... وكان آخرون يرون تسهيل الهمزات في ذلك كله، والوقوف على ما تقدم من شرحه اعتدادا بما صير به متوسطا؛ إذ ليس شيء من ذلك إلا وله فائدة من تأثير عمل ومعنى كحرف الجر، وتأثير معنى فقط كحرف التنبيه، والنداء وهمزة الاستفهام والألف واللام وغير ذلك يوجد ذلك بوجوده ويعدم بعده. وإذا كان كذلك، جرى مجرى الأصلي في الاحتياج إلى الإتيان به على صيغته؛ لتأدية تلك الفائدة، وإذا جرى مجرى الأصلي فيما ذكرناه فوجب أن يجري مجراه في الاعتداد به في تسهيل الهمزة التي تقع بعده في حال الوقف في مذهب حمزة. وهذا مذهب شيخنا أبي الفتح، والجمهور من أهل الأداء وهو اختياري. °° "

فكان أبو الحسن يحقق بالسكت وقفا ووصلا وإن لم يذكر الداني السكت وسيأتي، فلم يعتبر التوسط و عامل الهمز الموقوف عليه كالوصل ولم يغير في ال التعريف من الطريقين السكت لذا ليس له وقفا في ال التعريف إلا التحقيق مع السكت ولا يغير

وكان أبو الفتح يغير وقفا وحق ال التعريف في التغيير النقل لأنه ساكنة قبله محرك و اعتبر التوسط بزائد فغير سواء سكت فيه عن خلف أو حقق فيه عن خلاد وصلا

قال في النشر تكملة للبند السابق الثالث

°° جامع البيان أبو عمر الداني فصل في الهمز المتوسط بزائد جامع البيان في القراءات السبع المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤ هـ) الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)

"وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ فِي كَلِمَةٍ وَالْهَمْزُ فِي أَوَّلِ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ الَّذِي مَذَّهَبُهُ تَخْفِيفُ الْمُتَفَصِّلِ كَمَا سَيَأْتِي يَنْسَخُ تَخْفِيفَهُ سَكْنُهُ وَعَدَمُهُ بِحَسَبِ مَا يَفْتَضِيهِ التَّخْفِيفُ كَمَا سَيَأْتِي ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَأْتْ لَهُ فِي نَحْوِ (الْأَرْضُ، وَالْإِنْسَانُ) سِوَى وَجْهَيْنِ، وَهُمَا: النَّقْلُ وَالسَّكْتُ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَيْنِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ وَصَلًا :

مِنْهُمْ مَنْ يَنْقُلُ وَقَفًا كَأَبِي الْفَتْحِ عَنْ خَلْفٍ،....، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَنْقُلُ مِنْ أَجْلِ تَقْدِيرِ انْفِصَالِهِ ، فَيُفَرِّدُهُ عَلَى حَالِهِ كَمَا لَوْ وَصَلَ كَابَنِي غَلْبُونٍ،....، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْكُتْ عَلَيْهِ....، وَكَأَبِي الْفَتْحِ، عَنْ خَلَادٍ فَإِنَّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَقَفًا لَيْسَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ..."اهـ

النقل عن أبي الفتح والتحقيق مع السكت فقط عن ابن غلبون ويمتنع التحقيق فقط وقفا لأنه لم يثبت وقفا عن أحد على حد عبارته فالقوم بين أن ينقلوا وقفا (ال) التعريف سواء حققوا وصلا كأبي الفتح عن خلاد أو سكتوا وصلا كأبي الفتح عن خلف أو أن يسكتوا وقفا كوصلهم كابن غلبون من المذهبين

قال في النشر

"(مَسْأَلَةٌ) لَوْ وَقَفَ عَلَى نَحْوِ (الْأَرْضُ، وَالْإِيمَانُ، وَالْآخِرَةُ وَالْأُولَى، وَالْآنُ، وَالْآزِقَةُ، وَالْإِسْلَامُ) وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا التَّحْقِيقُ مَعَ السَّكْتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي "النَّيْسِيرِ" وَ"الشَّاطِئِيَّةِ"، وَطَرِيقُ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونٍ، عَنْ خَلْفٍ، عَنْ حَمْرَةَ.

(وَالثَّانِي) النَّقْلُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَبِهِ قَرَأَ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي "النَّيْسِيرِ"، وَ"الشَّاطِئِيَّةِ" اهـ

توضيح لازم

(١) قال في النشر

"وَمَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ بِالنَّقْلِ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَعَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً، وَأَكْثَرُ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَاخْتِبَارِي، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْوَقْفِ بِالتَّحْقِيقِ فِي هَذَا الْقِسْمِ وَإِجْرَائِهِ مَجْرَى الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ..." اهـ

قلت قوله التحقيق فقط عن ابن غلبون وقصده من النص الذي قبله من التنبيهات أى مع السكت وأوضح فيه أن المنقول عن ابن غلبون هو التحقيق ولكن مع السكت وكما ذكر في الجامع مستدلاً لمذهب ابن غلبون

قال صاحب الفريدة

"ولاحظ أن الوقف على أل وهى من المتوسط بزائد بالتحقيق معناه بالسكت لا بدونه والوقف بالتغيير معناه الوقف بالنقل" اهـ

(٢) ذكر في النشر عن ال التعريف وقفا وجه ثالث قال

"وَحَكِي فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ كَالْجَمَاعَةِ، وَلَا أَعْلَمُهُ نَصًّا فِي كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ وَلَا فِي طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ، عَنْ حَمَزَةٍ وَلَا عَنْ أَصْحَابِ عَدَمِ السَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ عَنْ حَمَزَةٍ، أَوْ، عَنْ أَحَدٍ مِنْ رَوَاتِهِ حَالَةَ الْوَصْلِ مُجْمِعُونَ عَلَى النَّقْلِ وَفَقًا، لَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا مَنْصُوصًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَأْخُذُ بِهِ لِخِلَافِ اعْتِمَادِ عَلَى بَعْضِ شُرُوحِ الشَّاطِبِيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي طَرِيقٍ مِنْ طَرَفِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت قد صححه الروض من النشر كتاب الهداية للمهدوى والتبصرة لمكي

وعمل به وقد قرأت به أمام شيخى في العشرة الكبرى والله أعلم ومهما يكن فإنه ليس في العشرة الصغرى

د- فى المفصول

الظاهر من نصوص الدانى فى الجامع وأكده صاحب النشر أنه من التيسير كما هو وصلا فابن غلبون بالوقف مع التحقيق دون سكت وأبو الفتح إن سكت فيه لخلف وقف به وإن حقق لخلاّد وقف به لم يؤثر عن احد منهما النقل

قال الدانى فى الجامع :

"وَمَا رَوَاهُ خَلْفٌ وَابْنُ سَعْدَانَ نَصًّا، عَنْ سُلَيْمٍ، عَنْ حَمْزَةَ، وَتَابَعَهُمَا عَلَيْهِ سَائِرُ الرُّوَاةِ وَعَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ تَحْقِيقِ الْهَمْزَاتِ الْمُبْتَدَأَاتِ مَعَ السَّوَكَيْنِ وَغَيْرِهَا وَصَلًا وَوَقْفًا فَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ وَالْمَأْخُودُ بِهِ." اهـ

فهو يقرر أن الصحيح المعمول به عند أبى الفتح فى الساكن المفصول التحقيق وصلا ووقفا فتنبه وهو من الحرز والتيسير

و قال أيضا ابن الجزرى رحمه الله تعالى

"وَالْمُنْفَصِلُ رَسْمًا مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَحَرِّكِ السَّاكِنِ مَا قَبْلَهُ فَلَا يَخْلُو أَيْضًا ذَلِكَ السَّاكِنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، أَوْ حَرْفَ عِلَّةٍ، فَالصَّحِيحُ نَحْوُ (مَنْ آمَنَ، قَدْ أَفْلَحَ، قُلْ إِنِّي، عَذَابُ أَلِيمٍ، يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي تَسْهِيلِ - يَعْنِي تَغْيِيرِ - هَذَا النَّوعِ وَتَحْقِيقِهِ، فَرَوَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ حَمْزَةِ تَسْهِيلُهُ بِالنَّقْلِ، وَالْحَقْوَةُ بِمَا هُوَ مِنْ كَلِمَةٍ..... وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِئَةِ... وَرَوَى الْآخَرُونَ تَحْقِيقَهُ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ مُبْتَدَأًا،.....، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُجَوِّزْ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي غَيْرَهُ، وَمَذْهَبُ شَيْخِهِ أَبِي الْقَاسِمِ قَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَأَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غُلْبُونٍ،..... بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى." اهـ

وجعل النقل فقط من زيادات الحرز ونسب لطرق الدانى التحقيق فقط تبعا لنص الجامع

بل إنه يعتبر النقل من الزيادات على طرق الداني كلها ولا يصح نسبته لأبي الفتح فقال
 "وَقَدْ غَلَطَ مَنْ نَسَبَ تَسْهِيلَهُ - يعنى تغيير المفصول بالنقل - إلى أبي الفتح مِمَّنْ شَرَحَ
 قَصِيدَةَ الشَّاطِئِيِّ وَظَنَّ أَنَّ تَسْهِيلَهُ مِنْ زِيَادَاتِ الشَّاطِئِيِّ عَلَى " التَّيْسِيرِ " لا عَلَى طُرُقِ "
 التَّيْسِيرِ "، فَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ هَذَا مِمَّا زَادَ الشَّاطِئِيُّ عَلَى " التَّيْسِيرِ "، وَعَلَى طُرُقِ الدَّانِيِّ،
 فَإِنَّ الدَّانِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي سَائِرِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي هَذَا النَّوعِ سِوَى التَّحْقِيقِ، وَأَجْرَاهُ مَجْرَى سَائِرِ
 الهمزات المبتدآت" اهـ

ثم قال رحمه الله

"وَالْوَجْهَانِ مِنَ النَّقْلِ وَالتَّحْقِيقِ صَحِيحَانِ مَعْمُولٌ بِهِمَا، وَبِهِمَا قَرَأْتُ، وَبِهِمَا أَخَذْتُ، وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ." اهـ

فمن كلام الداني وتأيد النشر أن المعمول به في المفصول وقفا عن أبي الفتح هو
 التحقيق وبه قرأ الداني ولم يقرأ بالنقل ولو ورد فيه النصوص كما سبق

معنى التحقيق

وقول الداني بالتحقيق في المفصول وصلا ووقفا يعنى مع السكت عند من يسكت نحو
 أبي الفتح في رواية خلف ومع تركه عند من يترك يعنى أبا الفتح في رواية خلاد وابن
 غلبون من الروايتين فتنبه رحمك الله تعالى

وعدم تعرض الداني لتفصيل السكت هذا سواء هنا أو في ال التعريف عند ذكر التحقيق
 لا حرج فيه لأن التحقيق يطلق على الحكمين والمقصود به الهمز والسكت حكم آخر
 متوجه لما قبله فهو متروك لفهم القارئ وقد صرح به سالم رحمه الله حتى لا يزيغ
 الفهم عنه فلا بد لنا ان نقيده حتى لا يتأول مخطئ في عدم السكت في موضعه والعلم
 عند الله تعالى وابن الجزرى رحمه الله في النشر عند الكلام عن قل أُوْنَبِّئُكُمْ يَقُولُ "ففي
 الأولى التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ، فَإِذَا حَقَّقْتَ فَيَجِيءُ فِي السَّاكِنِ قَبْلَهَا السَّكْتُ وَعَدَمُهُ، وَإِذَا
 سَهَّلْتَ فَالنَّقْلُ" اهـ

فاعتبر السكت وعدمه في جهة خلاف جهة التحقيق كما أن النقل يعنى التسهيل

معنى التسهيل

استعمله ابن الجزرى رحمه الله تعالى لحكم النقل وذلك لجامع التغيير فلا يقصد به التسهيل الاصطلاحي وقد استعمل الشاطبي لفظ التسهيل في أول الباب وقصده أيضا مطلق التغيير و ضده التحقيق مع السكت والتحقيق بلا سكت

الخلاصة

*وظاهر كلام الجامع أن المعمول به من الدانى في المفصول وفقا هو التحقيق فقط وقد بينت لك أنه يحمل على السكت لمن يسكت وصلا وبدونه لمن لا يسكت وصلا

*وظاهر كلام الحرز في المفصول النقل لحمزة كله وزاد التحقيق عن ابن غلبون للراويين ولخلاد عن أبي الفتح والسكت لخلف عنه

واعتبر النشر النقل زيادة ليس على الحرز فقط بل وعلى طرق الدانى كلها حتى من الجامع وعند ذكره أوجه قل أننبئكم لم ينسب النقل إلا للحرز

فيكون التحقيق هو المختار من الحرز والمقدم أداء على النقل

ولعل هذا هو السر في تقديم وجه التحقيق في المفصول عند القراءة فهو الأوجه وصلا ووفقا ثم النقل لأنه من خارج الطرق كما كنت أفعل أمام شيخى وعلي هذا عمل الشيوخ وفقا كالضباع في إرشاده وبلوغ الأمنية وشرحه إتحاف البرية والقاضى وحل المشكلات

والعمل في المفصول وفقا من الصغرى على الأوجه الثلاثة واعتبار زيادة النقل من الحرز والمقدم لخلف التحقيق لأبي الفتح بسكت ولابن غلبون بدونه للراويين ثم النقل من زيادات القصيد

تنبيه

إن الدانى أشار إلى أن المعمول به هو التحقيق ولكن مروى عنه النقل وإن لم يعمل به قال " وروى أبو سلمة عن رجاله الكوفيين أنهم كانوا يقفون على قد أفلح [المؤمنون: ١] ومن أجل ذلك [المائدة: ٣٢] ونحوهما بغير همز."

وفى هذا رد على ابن الجزرى رحمه الله تعالى بقوله النقل زيادة على طرق الدانى وانه لم يذكر غير التحقيق بل ذكر النقل في المفصول ولكن لم يعمل به

وبعد هذا كله علمت

- أن قراءة البيت "فى الوقف سكتا مقللا" ليس فى محلها لأنه ليس على كل المستويات يسكت وفقا بل ينبغى ان يكون فى الوصل

- وأن القول بالسكت وفقا لابد له من نص منقول لأن حمزة له مطلق التغيير وفقا إلا ما نص عليه بالسكت كما أن حكم السكت عن حمزة هو المعنى وصلا لا وفقا فنتبه

توضيح حكم شيء عند ابن غلبون

وكما ترى لم يتعرض الدانى لكلمة "شئ" عن ابن غلبون وقد رد عليه فى النشر قال

"وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ" عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ غَلْبُونٍ يُخَالِفُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي "التَّيْسِيرِ"، فَإِنَّهُ نَصَّ فِيهِ - أَيِ السَّكْتِ - عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بِالسَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، وَ (شَيْءٌ وَشَيْئًا) حَيْثُ وَقَعَا لَا غَيْرَ، وَقَالَ فِي "الْجَامِعِ": إِنَّهُ قَرَأَ عَلَيْهِ بِالسَّكْتِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ خَاصَّةً، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَقَطَ ذِكْرُ شَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ فَيُؤَافِقُ "التَّيْسِيرَ"، أَوْ يَكُونَ مَعَ الْمَدِّ عَلَى شَيْءٍ فَيُؤَافِقُ "التَّذَكُّرَةَ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

وفى ذلك قلت:

لدى خلف آل شىء سكت كمفصل،* وخلاّد حقّق عن أبى الفتح موصلا /

وعن طاهر كليهما اسكت بآل وشىء* ووقفّا بآل عن فارس انقل / وأبدلا

لشىء / وطاهر بسكت ونقلا* كموصول عنهما / وحقّق مفصلا

بوقف كوصله كذا السكت واقفا* كوصل / وزاد الحرز فيه منقلا

ومعنى الكلام هو عند الوصل:

أن خلفا بالسكت على ال وشىء والمفصول وخلاّد بالتحقيق كلاهما طريق فارس

أو عن طاهر ابن غلبون كلاهما بالسكت على ال وشىء فقط

وعند الوقف لأحدهما على شىء من طريق فارس سواء سكت عليها لخلف أو حققت
لخلاّد وصلا فإنه يقف بالابدال مع الادغام

وعند الوقف لأحدهما على ال من طريق فارس أيضا سواء سكت عليها لخلف أو حققت
لخلاّد وصلا وقفت بالنقل

وعند الوقف لأحدهما على شىء من طريق ابن غلبون وهو بالسكت أيضا لهما وصلا
وقفت بالنقل

وعند الوقف لأحدهما على ال من طريق ابن غلبون وهو بالسكت لهما وصلا وقفت
بالسكت أيضا واستعملت أسلوب اللف والنشر في حكم ابن غلبون في الكلمتين

وعند الوقف للروايتين على الموصول نقلت بالإجماع لهما سواء حققت وهو طريقنا أو
سكت وصلا فهو وجه مشترك في الوقف

وعند الوقف لهما على المفصول - وحققت وصلا بلا سكت - حققت بلا سكت وقفا لهما
أيضا طريق الأداء المأخوذ به سواء عن أبى الفتح لخلاّد أو عن طاهر لهما وصلا

،فإن سكت مع التحقيق وصلا وهولخلف طريق أبى الفتح اعتبرت السكت مع التحقيق وقفا

وهذا الكلام هام جدا في التحرر والتحرير والضبط ويتجلى إن كان في الآية ما يفرق بين خلف وخلاذ كالغنة او السكت في المفصول والوقف على ال تعريف وبالمثال يتضح مقال كل هذا وسيأتى ذكره ثانية بعد ذكر الأوجه المقدمة أداء وذكر أمثلة ايضا والحمد لله رب العالمين

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٤٨) تحرير البدء بهمز الوصل حال النقل

قال الشاطبي رحمه الله

٢٣٣- وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

الشرح

- قاعده عامه لكل من ينقل:

إذا أتت ال التعريف بعدها همزة قطع فإنه إذا بدأ بهذه الكلمة جاز له أن يبدأ بهمزة الوصل بجعلها قَطْعًا فيقول (الإنسان) و(اليمان) ويجوز له إهمال همزة الوصل فيقول (لإنسان) و(ليمان)

وأصل الاختلاف هو هل لام التعريف همز الوصل واللام معا لا ينفكان أم أنه هي اللام فقط وجيء بهمز الوصل ليتوصل لها لكونها ساكنة وهو مذهب سيبويه والخليل شيخه؟ فعلى الأول:

لزم أن تعتد بالأصل وهو همز الوصل وسكون اللام وتقول بدءا لأخرة أليمان أالرض وعلى الثانى:

- جاز لك الاعتداد بعارض تحريك اللام تلغى همز الوصل لأنها فقدت مهمتها وهي البدء بساكن لأن اللام تحركت فتقول لأخرة لايمان لارض - وجاز لك أن تعتد بأصل اللام وهو السكون فتبدأ بهمز الوصل وتقول أالرض أليمان لأخرة فيكون هذا الوجه كالمذهب الأول

قال فى النشر

"... وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي كُلِّ مَا يُنْقَلُ إِلَيْهِ مِنْ لَامَاتِ التَّعْرِيفِ لِكُلِّ مَنْ يَقُولُ وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ حَالَةَ الْإِبْتِدَاءِ مُطْلَقًا الْحَافِظَانِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ

وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ بَلِيْمَةَ وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ وَأَبُو جَعْفَرِ بْنِ
الْبَازِشِ وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِطِيُّ وَغَيْرُهُمْ "اهـ

= وقد علمت أن حكم البديل مغير الهمز فيه وجهان والعمل من الحرز على عدم
الاعتداد بالعارض وإجراء البديل، وذلك الحكم وصلاً أي كان العارض نقل نحو الاخرة أ
إبدال نحو هو لا آلهة أو تسهيل نحو جاء آل وسبق الكلام عن ذلك

أما ابتداء لو كان العارض النقل وعلى ال التعريف خصوصاً لو أتى بعده مد بديل ما
حكمه؟ الجواب:

إذا بدأت بهمز الوصل فهذا يعنى أصليتها من المذهب الأول وهو الوجه الثاني من
المذهب الثاني أيضاً يعنى عروضها وعلى تحقيقها البديل وعدمه لاختلاف البديل المغير
سببه كما سبق

فأنك لم تعتد بالنقل فلم تسقط همز الوصل فكذلك لا تعتد به في سقوط همز البديل فلا
تسقطه فجاز أوجه البديل الثلاثة فتقول الأخرة – أليمان وتحري ثلاثة البديل لتساوى
العلة أو القصر فقط لهمزه المغير والعمل على إجراءه كما ذكرت

ومن الوجه الأول المذهب الثانى لزم القصر فقط لأنك اعتدلت بالنقل الذى حرك لام
التعريف فأزلت همز الوصل فكذلك تعتد به فأزلت حكم البديل لتساوى العلة وإلا لو
أثبت البديل لكان هناك تصادم بين كونك اعتدلت بالعارض فلم تضع همز الوصل ثم لم
تعتد بالعارض- الحركة – فاعتبرت همز البديل وأجريت البديل

فإن قلت فلم لا أجريه لخلاف البديل مغير الهمز كالسابق ؟ الجواب لا يصح هنا سوى
القصر حتى لا تتصادم العلة

فإذا أثبت الهمز بقي الخلاف في البديل مغير السبب والعمل على إجرائه

وإذا أزلتها لزم القصر لعدم تصادم العلة لأن عروض النقل عمل في غير همز البديل
فكيف يعمل ولا يعمل؟ وتأمل

قال في النشر

" (تَنْبِيْهٌ) إِجْرَاءُ الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْمَدِّ وَضِدِّهِ مِنَ الْمُغَيَّرِ بِالنَّقْلِ، إِنَّمَا يَتَأْتَى حَالَةُ الْوَصْلِ أَمَّا حَالَةُ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ لَامِ التَّعْرِيفِ فَإِنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِالْعَارِضِ - يعنى النقل وأبقيت همز الوصل - ، فَالْوَجْهَانِ فِي نَحْوِ (الْآخِرَةِ) ، (الْإِيْمَانِ) ، (الْأَوَّلَى) جَارِيَانِ، وَإِنْ اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ فَالْقَصْرُ لَيْسَ إِلَّا نَحْوُ (الْآخِرَةِ) ، (الْإِيْمَانِ) ، (الْأَوَّلَى) لِقُوَّةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ فِي ذَلِكَ، وَلِعَدَمِ تَصَادُمِ الْأَصْلَيْنِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ التَّحْقِيقِ مِنْ أُنْمَتِنَا" اهـ.

قَالَ مَكِّيٌّ فِي الْكَشْفِ: إِنَّ وَرَثَنَا لَا يَمُدُّ (الْأَوَّلَى) ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ مَدُّ حَرْفِ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ الْمُغَيَّرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ هَمْزًا مُغَيَّرًا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اعْتَدَّ بِحَرَكَةِ اللَّامِ، فَكَأَنَّ لَا هَمْزَ فِي الْكَلِمَةِ، فَلَا مَدَّ. " اهـ

وفي ذلك قلت:

وكالآخر إن تبدا بهمزة وصله * فتالث وإلا اقصر إذا ما تنقلا

و لجمع كل الأقوال

فبدؤك همز الوصل نقلا فتالث * أو اقصر وإن باللام فاقصر مبدلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٤٩) تحرير كتابيه إنى لورش

قال الشاطبي رحمه الله

٢٣٤-..... وَكِتَابِيهِ بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبَلًا

الشرح

ولورش فى كلمة (كتابيه إنى) وجهان نقل وتحقيق

والتحقيق هو الذى عبر عنه الحرز بالإسكان وهو الأصح والمختار أداء كما ذكر

الشاطبى رحمه الله حتى فى التيسير أيضا قال

"وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه أخذ" اهـ

قال فى الجامع

"اختلف أصحاب ورش عنه، فروى أبو يعقوب عنه أداء: أنه سكن الهاء، وحقق

الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت من طريقه على الخاقاني،

وأبي الفتح، وابن غلبون عن قراءتهم، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين.

"اهـ

وينبغى لمن يحقق كتابيه أن يسكت سكتة لطيفة على ماله هلك قال فى الجامع

"فمن روى التحقيق لزمه بأن يقف على الهاء فى قوله ماله هلك [الحاقة: ٢٨، ٢٩]

وقفه لطيفة فى حال الوصل من غير قطع، لأنه واصل بنية واقف، فيمتنع بذلك من أن

تدغم فى الهاء التى بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها فى الهاء التى

بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي." اهـ

قلت وفضلا عن كونه قول رواتنا وعليه عامة أهل الأداء واختيار الدانى والحرز فإنه

الأصح لغة

قال في النشر

"وَتَرَكُ النَّقْلَ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا، وَالْأَصَحُّ لَدَيْنَا، وَالْأَقْوَى فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ
الْهَاءَ هَاءٌ سَكَتٍ، وَحُكْمُهَا السُّكُونُ، فَلَا تُحْرَكُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ
فُجْحٍ، وَأَيْضًا فَلَا تُنْبِتُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا خُولِفَ الْأَصْلُ قَانُثِيَتْ فِي الْوَصْلِ إِجْرَاءً لَهُ
مَجْرَى الْوَقْفِ لِأَجْلِ إِبْطَاتِهَا فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَالَفَ الْأَصْلُ مِنْ وَجْهِ
آخَرٍ، وَهُوَ تَحْرِيكُهَا، فَيَجْتَمِعُ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ مُخَالَفَتَانِ،" اهـ

أما الوجه الثاني وهو النقل قال في الجامع:

"وبذلك قرأت في روايته -يعنى ورشا - من طريق محمد بن سعيد الأنماطي، وعبد
الجبار ابن محمد، و في رواية الباقيين من أصحاب ورش: يونس ، وداود وأحمد بن
صالح، وأبو بكر الأصبهاني." اهـ

قلت فالظاهر من ذكر الشاطبي له أنه من باب العلم بما نقل الداني فطرقنا لا تحتمله
ولغتنا تؤخره

وذكر المسألة جل شيوخنا الكرام ولكن لم يوضحوا ضعف النقل ولا يصح من طرقنا

قال في النشر:

"وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ" اهـ

قلت

ولكن ينبغي عند العمل به تساوى العلة فإجراء النقل يلزمه إجراء الإدغام في ماله هلك
منعاً لتصادم العلة وذلك القياس قال ابن الجزرى رحمه الله تعالى:

"ونقل (كتابيه إني) وإدغام (ماله هلك) قياساً عليه" ٥٦

٥٦ باب الإسناد الذي وصل إليه هذا الكتاب بواسطته إلى صاحبه النشر ج ١ ص ١٨

والراجح في ماله هلك الإظهار أيضا مع السكت اللطيفة وصلا لأن هاء السكت موضوعه لذلك وذهب البعض للإدغام أيضا نقل ابن الجزري قائلا:

"قال أبو الحسن السخاوي وفي قوله ماله هلك خلف والمختار فيه أن يوقف عليه؛ لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فالاختيار الإظهار لأن الهاء موقوف عليها في النية لأنها سبقت للوقف. والثانية منفصلة منها فلا إدغام" اهـ^{٥٧}

وتوفيق القولين هنا مع القولين في كتابيه إنى هو ترجيح الإظهار فيها مع تحقيق كتابيه إنى كما ذكر الداني وتبعه أهل التجويد والقراءات قاطبة قال:

"فمن روى التحقيق، يعني التحقيق في كتابيه إنى لزمه أن يقف على الهاء في قوله ماله هلك ` وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه واصل بنية الواقف فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها. قال ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي انتهى" اهـ^{٥٨}

وقال ابن الجزري رحمه الله تعالى :

"وهو الصواب - والله أعلم -." اهـ^{٥٩}

وفى ذلك قلت:

وحقق كتابيه بإظهار ماله * بسكت طريق الحرز والنقل أهمل

^{٥٧} باب حروف قربت مخارجها النشر

^{٥٨} باب ذكر مذاهبهم في إلقاء حركة الهمزة على الساكن

^{٥٩} باب حروف قربت مخارجها النشر ونقل قول الداني كذلك السابق

مسألة (٥٠) تحرير السكت عن خلف العاشر من رواية إدريس من الدرّة

كثر الكلام على حكم السكت عن خلف من رواية إدريس هل هو من الدرّة أم لا ومع كونه لم يلحقه في التعبير وهو أصل الدرّة ولكن هناك روايتان متداولتان من باب السكت وهما "والسكت أهملًا" وأخرى "والسكت أعملًا" والوجهان جائزان وقد صححهما من الدرّة الشيخ الضباع رحمه الله تعالى فما أصل هذا الكلام ووجهي قراءة الدرّة وأيهما أولى؟

والسكت من النشر عن خلف البزار خاص بإدريس دون إسحاق قال في الطيبة

"والسكت عن إدريس أطلق واخصصا"

فمن مثالب دعوى "والسكت أعملًا" أن السكت كله سيعود على رمز خلف العاشر كله لا إدريس فقط وبالإجماع لا سكت عن إسحاق لذا فمن نسب السكت لخلف البزار من الدرّة مقيد بإدريس فحسب لا إسحاق مع كونه لو قلنا بعبارة "فشأ....والسكت أعملًا" في الدرّة لتوجه لخلف كله وهذا لا يصح نقلا وأداء من طرق الرواية المتواترة من النشر فضلا عن الدرّة

والنص الذي تكلم عن سكت خلف طريق إدريس من النشر ها هو برمته قال

"وَأَمَّا إِدْرِيسُ عَنْ خَلْفٍ فَأُخْتِصِرَ عَنْهُ، فَرَوَى الشَّطِئِيُّ وَابْنُ بُيَّانٍ السَّكْتَ عَنْهُ فِي الْمُنْفَصِلِ وَمَا كَانَ فِي حُكْمِهِ وَ (شَيْءٍ) خُصُوصًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي "الْكِفَايَةِ فِي الْقُرَآتِ السَّتِّ"، وَ "غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ"، وَ "الْكَامِلِ"، وَانْقَرَدَ بِهِ عَنْ خَلْفٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ.

وَرَوَى عَنْهُ الْمُطَوَّعِيُّ السَّكْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ عُمُومًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي "الْمُبْهَجِ"، وَانْقَرَدَ الْهَمْدَانِيُّ عَنِ الشَّطِئِيِّ فِيمَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ وَأَوًّا وَلَا يَاءً، يَعْنِي مِثْلَ (خَلَوْا إِلَى، وَابْنِي آدَمَ) وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا اسْتَنَاهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّاكِنِينَ سِوَاهُ وَلَا عَمِلَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَكُلُّهُمْ عَنْهُ بَغَيْرِ سَكْتٍ فِي الْمَمْدُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت تلاحظ ان النص ذكر عدة طرق فلننتبعا

أما طريق الشطى فموجود فى أسانيد رواية الدرہ عن إدريس من كتاب كفاية الست على هبة الله الحريرى بالسكت على المفصول وال وشئ فقط ولكن سند رواية للنصوص والأحكام ليس تلاوة وقراءة بحكم نقل ابن الجزري رحمه الله إذ صدره في التعبير بقوله حدثنا ولكنه فى النشر سند تلاوة وأداء فتنبه إذ صدره في النشر بقوله فقرأ بها فتقسيم ابن الجزرى رحمه الله تعالى يحكم علينا أنه لا يقرأ بأحكامه في الدرہ وهذا النوع المذكور عنه يسمى السكت الخاص

أما طريق ابن بويان فليس في الدرہ أصلا

أما طريق المطوعى فهو طريق التلاوة في النشر عن إدريس من كتاب المبهج وهو بالسكت على المفصول والموصول كما ذكر من النشر ويسمى السكت المطلق وهو في الدرہ

وله طريق ثالثة - وهو فى الدرہ أيضا - وهى عن القطيعى وقد سكت عنها ابن الجزرى رحمه الله في نص النشر السابق وهذا يعنى أنه بالتحقيق يعنى ترك السكت وهو في الدرہ

إذن طرق إدريس فى النشر أربعة ومنها ثلاثة فى الدرہ وهى:

طريق الشطى من كفاية الست بالسكت على المفصول وال وشئ ولكنه سند نصوص وأحكام فى الدرہ مع ملاحظة كونه سند تلاوة وأداء فى النشر

طريق المطوعى من المبهج بالسكت على المفصول والموصول وهو سند تلاوة فى الدرہ كالنشر

طريق القطيعى وهو بالتحقيق سند تلاوة فى الدرہ

طريق ابن بويان ليس عندنا فى الدرہ

ومن ذلك نجد أن:

فى أسانيد الأداء من الدرہ طرق السكت المطلق والتحقيق عن إدريس فله الوجهان من الدرہ لا تحقيق فقط ولا سكت مطلق فقط وقد قرر ذلك العلامة الضباع رحمه الله تعالى في شرحه

وفى أسانيد الرواية طرق السكت الخاص عن إدريس مع كونها فى النشر أسانيد أداء ومع ذلك فإن ابن الجزرى رحمه الله فى التعبير لم يتعرض لذكره بل ظاهر العبارة أن إدريس بالتحقيق فقط أصولاً وفرشاً وغن احتمله الأسانيد كما ترى والتعبير أصل الدرہ

قال فى مقدمتها: "كما هو فى التعبير تيسير سبعا"

واعتبر الضباع عدم ذكره للسكت فى التعبير طبيعى لأنه مذكور فى النشر ولا يقدر فى أداءه من الدرہ - تنبه يتكلم عن المطلق - وقال "بالوجهين جرى عملنا"

قلت وكيفية الجمع بين ذلك - أعنى عدم تقريره السكت فى التعبير مع نقله لأسانيد - هو أن يكون التحقيق وترك السكت اختياراً من ابن الجزرى لكونه وضع الثلاثة فى التعبير ونظمها فى الدرہ على أصول مبسطة للمبتدئ فى العشرة الصغرى وترك السكت هو الموافق لهذا الهدف ويكون الطرق تحتل السكت أيضاً ولكن المطلق فقط.

والذى أظن أنه أولى بالعمل هو ترك السكت

فمع كون الطرق تحتله فإنه ينبغى أن يكون العمل على تركه لاختيار صاحب الدرہ والتعبير

- فكم من حكم تركه الدانى أو الشاطبى رحمهما الله مع احتماله الطرق وكان العمل على تركه قدوة بهما لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وللأثر "اقرأوا كما علمتم" مثل ترك الإدغام عن دورى البصرى وكذا الإبدال مع وجود طريقيهما فى التيسير

- وكم من حكم اختاره الدانى أو الشاطبى مع كونه خارج عن الطرق وكان العمل عليه أيضا لنفس السبب للاتباع فى القراءة وللاثر نحو إشباع البدل لورش من الحرز وتسهيل الثانية فى المتفقتين عن ورش فى التيسير مع ان الطرق بالابدال فتنبه لذلك وكذلك اختيار ابن الجزرى للتحقيق لإدريس عن خلف له اعتبار ووجهة لابد من التزامها والقنوع بها وإنه على مدار التعبير أصولا وفرشا لم يتعرض بحكم السكت لخلف ولو فى كلمة واحدة
- ثم إن الآخذين بالسكت من المعاصرين متحيرين فى نوعه فمنهم من يسكت على الخاص فقط مع كونه من سند الأحكام والنصوص فى الدرّة ويترك المطلق مع كونه أولى لأنه من سند التلاوة والأداء فيها بل ويهملون التحقيق أيضا
- وقد يردّ رادّ بأنهم يقرّون بوجه واحد تيسيرا قلت يا حبذا هذا ولكن إن كان كذلك فالأولى اختيار صاحب الطريق وحفظ أصليته وأحقّيته فى الاختيار ألا وهو التحقيق ومع كون العلامة المتولى رحمه الله ذكر أسانيد الدرّة كما ذكرنا فى الروض ولما رآها تحتل السكت أراد ان يلزم الدرّة ذلك تحت شرح بيت رقم ٥٥٦ من نظمه قال:

"عدم السكت فى الدرّة والتعبير لا وجه له" اهـ^{٦٠}

وكان أولى به أن يقرر القولين كما ذكر الضباع رحمهما الله تعالى وأراه يدخل فى الدرّة والتعبير خلاف اختيار واضعها ابن الجزرى رحمه الله غير أنه فى الوجوه المسفرة على ثلاثة الدرّة لم يذكر غير التحقيق وترك السكت فخالف الروض بذلك فقال

"و لم يسهل خلف الهمز وقفا و لم يسكت علي الساكن قبل الهمز" اهـ

قلت وكلامه هنا هو الأولى بالأخذ لأنه المقصود بالتأليف على ثلاثة الدرّة

^{٦٠} الروض النضير

وقد قرر السكت من الدرّة في أحد القولين طالبه النجيب وشيخنا الأريب الضباع ربيب حجره وفطيم علمه قال:

"وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا" اهـ^{٦١}.

وقرر التحقيق اختياراً عن ابن الجزري رحمه الله طالبه النويزي في شرحه على الدرّة وممن شرحها وقرر التحقيق أيضاً علي بن محسن الرميلى من شيوخ القراءة ومحمد المنير السمنودي وهو مقرر على معاهد القراءات بمصر وكلاهما اتصلت به سنداً وكل شيوخنا المعاصرين ممن تكلم في الدرّة عدا الضباع رحمه الله قرر الوجهين والعلامة المتولى اختلفت عبارته، والزبيدي رحمه الله تعالى من طلاب ابن الجزري رحمه الله في شرحه على الدرّة قرر السكت

وفى ذلك قلت:

وفى نشرنا إدريس بالخلف يسكت* وتحبيرنا والدرّة السكت أهمل

والحمد لله رب العالمين

^{٦١} البهجة المرضية للضباع رحمه الله

{ما فى باب وقف حمزة}

مسألة (٥١) تحرير المتطرف وقبله ألف مد

قال الشاطبي رحمه الله

٢٣٩- وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطَوَّلًا/

الشرح

يقول رحمه الله إذا كان الساكن ألفا متطرفا فإنه يبدل هذه الهمزة حرف مد فيكون فى آخر الكلمة حرفا مدا ، فإما أن يحذف أحدهما أو يشبعهما بزيادة ألف أخرى فيكون الحكم الإبدال مع القصر أو الاشباع وهو المقصود أيضا من قوله "ويقصر..."

وهذا الذى ذكره الحرز هو ما ذكره التيسير قال

"وإن كان الساكن ألفا سواء كانت مبدلة من حرف أصلي أو كانت زائدة أبدلت الهمزة بعدها ألفا بأي حركة تحركت ثم حذفت إحدى الألفين للساكنين وإن شئت زدت فى المد والتمكين لتفصل بذلك بينهما ولم تحذف وذلك الأوجه وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره " اهـ

قلت وقد ذكر ابن الجزرى فى النشر نحوه وقيده بكون ذلك على تقدير الاعتداد بالعارض فنحو السماء وقفا عند حمزة عند البدل وقلنا بالحذف لالتقاء الساكنين فإن كانت الأولى وبقيت المبدلة فحكمها القصر فقط وإن حذفت الثانية وبقيت الأولى جاز المد اعتدادا بالأصل والقصر اعتدادا بعارض حذف السبب قال فى النشر:

" إِذَا وَقَفْتَ بِالْبَدَلِ فِي الْمُتَطَرِّفِ بَعْدَ الْأَلِفِ نَحْوُ (جَاءَ، وَالسُّفْهَاءُ، وَمِنْ مَاءٍ) فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ أَلْفَانِ، فَإِمَّا أَنْ تَحْذِفَ إِحْدَاهُمَا لِلْسَّاكِنَيْنِ أَوْ تُبْقِيَهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَحْتَمِلُ اجْتِمَاعَ السَّاكِنَيْنِ. فَإِنْ حَذَفْتَ إِحْدَاهُمَا فَإِمَّا أَنْ تُقَدِّرَهَا الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةَ، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا الْأُولَى فَالْقَصْرُ لَيْسَ إِلَّا لِفَقْدِ الشَّرْطِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ تَكُونُ مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مَدَّ فِيهِ كَأَلِفِ

(يَأْمُرُ، وَيَأْتِي) وَإِنْ قَدَّرْتَهَا الثَّانِيَةَ جَازَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ مِنْ أَجْلِ تَغْيِيرِ السَّبَبِ، فَهُوَ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ كَمَا تَقَدَّمَ آخِرَ بَابِ الْمَدِّ "اهـ

وهذه هي الصورة الأولى للاعتداد بالعارض وهي أن سبب المد أصبح غير سبب للمد قلت وهناك من أبقاها على ما هما عليه لأنه متطرف وكما ذكر يجوز اجتماع الساكنين وقفا منهم الداني في الجامع وقد سبق الكلام عن هذا في المد العارض وعند ذلك يكون الثاني الساكن سببا عارضا للمد في الأول فإما نعتد بالأصل وهو التوسط أو بعروض الموجب فجاز المد والمد هو الإشباع وهذه هي الصورة الثانية للاعتداد بالعارض وهي أن غير سبب المد أصبح سببا للمد قال ابن الجزري رحمه الله تكملة للنص السابق

"وَإِنْ أَبْقَيْتَهُمَا مَدَدَتَ مَدًّا طَوِيلًا، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَوَسِّطًا لِمَا تَقَدَّمَ فِي سُكُونِ الْوَقْفِ، كَذَلِكَ ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا كَالْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو....." اهـ

وكما قال ذكر في الجامع الإشباع والتوسط والقصر فقال:

"واختلف أصحابنا في تمكين مدِّ الألف، فكان بعضهم يمكنها زيادة ليفصل بذلك بينهما وبين المبدلة من الهمزة وليدلَّ به عليها وذلك قياس ما أجازته يونس في اضربان زيدا واضربان زيدا على لغة من خفف النون؛ لأنها تبدل في الوقف ألفا، فيجتمع ألفان فيزداد في المدِّ لذلك، حدَّثنا أحمد بن عمر قال: قال لنا أبو جعفر بن النحاس: إذا وقف يونس قال: اضربا، يمدُّ صوته، يريد الألفين، وكان آخرون لا يمكنونها؛ لأنها لما التقت مع المبدلة من الهمزة حذفت للساكنين، فبطل التمكين الزائد لذلك، والتمكين أقيس؛ لانعقاد الإجماع على جواز الجمع بين الساكنين في الوقف، ولأن خلفا قد جاء به منصوفا عن سليم عن حمزة، فقال يقف بالمدِّ من غير همز، وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتبقى هي، فعلى هذا يزداد في تمكينها أيضا ليدلَّ بذلك على الهمزة بعدها." اهـ

قلت وهذا على قاعدة تحول غير سبب المد لسبب المد وقلنا ببقاءهما وقد تكلمت عنه ونقلت كلام ابن الجزري رحمه الله فيه

قلت الظاهر من كلام الداني أنهما قولان ولم يذكر التوسط وفي ارتشاف الضرب قال:

" فأما قول أبي العباس المهدوي: أنه قد يجوز أن يجمع بين ألفين في الوقف، كما يجمع بين الساكنين في الوقف فخطأ لا يصح بوجه قاله ابن هشام، قال: وقول من يقول منهم إن الوقف يصح على همزة بين بين بشرط روم الحركة، لأنها بمنزلة الثانية لا يصح عند التحقيق، وزعم ابن مالك: أن الوقف بالنقل إلى المتحرك لغة لخم واستدل على ذلك ببيت محتمل للتأويل، ولا تثبت القواعد به."

فنسبة ابن الجزري رحمه الله تعالى التوسط للداني لا أراها في محلها

ولم يبين الداني رحمه الله في الجامع نسبة الأقوال المذكورة للقراء ونسب النشر المد لابن غلبون وكذا لوح به التيسير لأن طريق خلف في التيسير عن ابن غلبون وقال "من طريق خلف..."

وقد التزم الشاطبي بعبارة التيسير ولأنه حكم أدائي جائز ليس طريقيا واجبا ولا يؤثر عند السند تركه ورجح الداني الإشباع لأنه القياس والمجمع عليه كالداني

وقال في النشر الثلاثة كذلك واختار المد كالداني ورد على من اختار التوسط وهو أبو شامة في إبراز المعاني قال

" فَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى أَنَّ الْمَدَّ أَرْجَحُ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِهِ، فَذَهَبَ الدَّانِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غُلْبُونٍ وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ بَلِيْمَةَ، وَالْمَهْدَوِيُّ إِلَى عَدَمِ الْحَذْفِ وَنَصَّ عَلَى التَّوَسُّطِ أَبُو شَامَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَجْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَاسَهُ عَلَى سُكُونِ الْوَقْفِ. وَقَدْ وَرَدَ الْقَوْلُ بِالْمَدِّ. (قُلْتُ) : وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، هُوَ صَحِيحٌ نَصًّا وَقِيَاسًا وَإِجْمَاعًا..." اهـ

ثم ذكر رحمه الله أدلة الداني السابقة

قلت رجعت لإبراز المعانى فوجدت أن أبا شامة يختار المد أيضا فمن أين نقل النشر ذلك؟ قال " والمد هو الأوجه، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره " اهـ

والخلاصة

الأوجه الثلاثة من الخلاف الجائز ولعل في النفس شيئا من التوسط لأنه اجتهد خلاف المنقول من أصحاب الطريق والمختار الإشباع وعدم نص الحرز على التوسط تبعا للتيسير والظاهر أنه ليس في الجامع وإنما لكونه خلاف أدائى جائز ليس واجبا ولعدم ذكر التيسير له وفي ذلك قلت:

وفي بدل السماء وقفا فأشبع اخذ*تيارا وقد قيل الثلاثة مسجلا

مسألة (٥٢) تحرير رنبا وقفا

قال الشاطبي رحمه الله

٢٤٣- وَرَنبًا عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ/.....

الشرح

- عند إبدال الهمزة في (رنبا) فإنه يجوز الإظهار فتقول (رنبًا) والإدغام تقول (رنبًا) ومقصوده رحمه الله وإن لم يبين وما شابهها نحو تؤوى وتؤويه

قال فى التيسير

"واختلف أصحابنا فى ادغام الحرف المبدل من الهمزة وفى اظهاره فى قوله { ورعيا } و { تؤى } و { تؤيه } فمنهم من يدغم اتباعا للخط ومنهم من يظهر لكون البديل عارضا والوجهان جائزان" اهـ

ولم يذكر رحمهما الله رؤيا والرؤيا مطلقا وكذا الجامع قال

"وقد اختلف أهل الأداء فى إدغام الحرف المبدل من الهمزة، و فى إظهاره فى قوله: وتؤى إليك [الأحزاب: ٥١] والتي تؤيه [المعارج: ١٣] وفى قوله: رعيا [مريم: ٧٤] فمنهم من رأى إدغامه موافقة للخط، ومنهم من رأى إظهاره لكون البديل عارضا، فالهمزة فى التقدير والنية وإدغامها ممتنع، والمذهبان فى ذلك صحيحان، والإدغام أولى؛ لأنه قد جاء منصوبا عن حمزة فى قوله: ورعيا لموافقة رسم المصحف الذى جاء عنه اتباعا عند الوقف على الهمزة." اهـ

ولم يتكلم عن الرؤيا إلا فيما يبدل فقط دون إدغام وأشار له بالرؤيا فى الإسراء

بل لم أر فى الجامع إشارة لرؤيا بالإدغام مع الإبدال البتة إلا عن رواية العشي عن عاصم

فلم يذكر رؤيا النكرة والمعرفة أيضا ولكن هناك من ألحقها بطرق التيسير نحو الوافي وغيره ممن عاصره ولكن لم يضيفها ابن القاصح في شرحه على الحرز ولا أبو شامة في إبرازه

قلت وهذا لا يصح بل قلدوا في ذلك النشر وتغافلوا عن كونه أوسع طرقا إذ يحقق ما في الحرز وغيره بل حكمها بالإبدال فقط مع الإظهار ولا إدغام من طرق الحرز والتيسير وقد نسب ابن الجزري القولين للداني ولم أراه في الجامع ولا هو في التيسير ولا المفردات بل نص على الكلمات الثلاث فقط ولا أدري من أين أتى به قال في النشر:

"(وَأَمَّا الرُّوْيَا، وَرُوْيَا) حَيْثُ وَقَعَ فَأَجْمَعُوا عَلَى إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنْهُ وَأَوَّا لِسُكُونِهَا وَضَمَّ مَا قَبْلَهَا، فَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ قَلْبِ هَذِهِ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ بَعْدَهَا كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، فَأَجَازَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَذَلِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو، وَغَيْرُهُمَا، وَسَوَّوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِظْهَارِ، وَلَمْ يُقَرِّفُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (ثَوْيٍ، وَرَعْيَا) وَحَكَاهُ ابْنُ شَرِيحٍ أَيْضًا وَضَعَفَهُ، وَهُوَ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلرَّسْمِ، فَإِنَّ الْإِظْهَارَ أَوْلَى وَأَقْبَسُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ" اهـ

ونسبة ابن الجزري الداني للادغام غفلة منه لأن الداني لم ينص على ذلك بل إن الداني استند لامتناع الإدغام في الائي يئسن بعدم إدغام رؤيا والرؤيا كم سبق هناك إذ يقول

" ألا ترى أنهم يقولون: (الرؤيا)، و (رويا) فيبدلون الهمزة فيهما واوا خالصة، وبعدها الياء فلا يبدلون تلك الواو ياء، ولا يدغمونها فيها" اهـ فكان كلام ابن الجزري عن الداني ليس في محله

الخلاصة

الخلاف في طرقنا ورد في رؤيا وتؤوى وتؤويه فقط والادغام أولى أما رؤيا فلا خلاف من طرقنا في الإظهار فقط أما من طرق غيرنا فوجهان والإظهار أولى مع الخلف عندهم أيضا، وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٥٣) تحرير حركة هاء أنبيهم

قال الشاطبي رحمه الله

وَبَعْضٌ يَكْسِرُ أَلْهَا لِيَاءٍ تَحَوَّلًا

.....

٢٤٤ - كَقَوْلِكَ أَنَّبَهُمْ وَنَبَّاهُمْ/.....

.....

الشرح

- عند الإبدال في (أنَّبَهُمْ - نَبَّاهُمْ) فقط يجوز ضم الهاء وكسرها أيضا فتقول (أنَّبَهُمْ أو أنَّبَهُمْ) و(نَبَّاهُمْ أو نَبَّاهُمْ). والذي يبدو من عبارة الحرز ترجيح الضم واختياره دون الكسر لقوله في الكسر وبعض وفي التيسير والجامع جعل الوجهين سواء

قال صاحب التيسير

"واختلف أهل الأداء أيضا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله (أنَّبَهُمْ) و (نَبَّاهُمْ) فكان بعضهم يرى كسرها من أجل الياء وكان آخرون يقرونها على ضمتها لأن الياء عارضة وهما صحيحان" اهـ

ولكنه لم يبين أصحاب الخلاف وفي الجامع ذكر الوجهين ولكن النص على الضم وقال "وذلك أقيس" ولم يبين في كلامه طرق التيسير

ولكن بينه صاحب النشر فقال رحمه الله في النشر

"(وَاخْتَلَفَ) أَيْمَنَّا فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ الْهَاءِ مَعَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ: (أَنَّبَهُمْ) فِي الْبَقَرَةِ وَ (نَبَّاهُمْ) فِي الْحَجْرِ، فَكَانَ بَعْضُهُمْ يَرَوِي كَسْرَهَا لِأَجْلِ الْيَاءِ كَمَا كَسَرَ لِأَجْلِهَا فِي نَحْوِ (فِيهِمْ، وَيُؤْتِيهِمْ) فَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ، وَأَبِي الطَّيِّبِ ابْنِ غُلْبُونٍ، وَأَبْنِ أَبِي الْحَسَنِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ. وَكَانَ آخَرُونَ يَقْرَأُونَهَا عَلَى ضَمَّتِهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ عَارِضَةٌ، أَوْ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِي التَّخْفِيفِ فَلَمْ يَعْتَدُوا بِهَا، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غُلْبُونٍ: كِلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ. وَقَالَ صَاحِبُ "التَّيْسِيرِ": وَهُمَا صَحِيحَانِ. " اهـ

وقد رجح فى النشر الضم كالدانى فى الجامع رحمه الله فقال

"(قُلْتُ) : وَالضَّمُّ هُوَ الْقِيَاسُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَقَدْ رَوَاهُ مَنْصُوصًا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّقَّاعِيُّ صَاحِبُ سُلَيْمٍ، وَإِذَا كَانَ حَمَزُهُ ضَمًّا هَاءَ (عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ، وَلَدَيْهِمْ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْيَاءَ قَبْلَهَا مُبْدَلَةٌ مِنْ أَلِفٍ، فَكَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الضَّمُّ: فَضُمُّ هَذِهِ الْهَاءِ أَوْلَى وَأَصْلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

والواضح أنه خلاف أدائي جائز متى جئت بإحداهما أجزأ فى الأداء حال الإسناد واختيار الضم أوفق سبيلا وفى ذلك قلت:

وتؤوى كرعيا لا كرويا لحمزة* وبالكسر نبئهم وضم عن الملا

مسألة (٥٤) تحرير مذهب الرسم لحمزة

قال الشاطبي رحمه الله

وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا/

.....

٢٤٥ - فِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَدَفِ رَسْمَهُ/

الشرح

- مذهب الرسم :

نقل لنا بعض أهل الأداء عن حمزة مذهباً آخر غير مذهب القياس وهو الوقف على الكلمة المتغيرة رسماً بما رسمت به ، فإن كتبت بالياء نطقت ياءاً مثل (تلقاىء) وإن كتبت بالواو نطقت واواً مثل (الملؤ) وإن لم يكن لها رسم حذفتم مثل (خاسئين) ليس لها رسم فتقول (خاسين) وذلك مذهب آخر غير مذهب القياس وله كلمات معينة ليس كل كلمة مرسومة برسم خاص تنطق على هذا الرسم.

أما تحرير المذهبين فلم ينسبهما في التيسير ونسبه في الجامع قال في المتطرف وقبله محرك

"وقد اختلف علماءنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف..... فقال بعضهم: تسهيل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها، فتبدل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره، وإن اختلفت صورتها فيه؛ إذ ذلك هو القياس، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله.

وقال آخرون: تسهيل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها موافقة لرسمها تبدل واواً ساكنة في قوله: الملؤا [المؤمنون: ٢٤] وبابه تبدل ياء ساكنة في قوله: من نبيأ المرسلين ونحوه. وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله، وهو اختياري أنا، وإن كان المذهب الأول هو القياس" اهـ

فصاحب مذهب القياس ابن غلبون والرسم أبو الفتح سواء لهشام أو حمزة

قلت وهو مذهب سيبويه من أهل اللغة كما قال في الجامع

وقال آخر قسم المتطرف من الهمز وقبله ألف

" فأما ما جاءت فيه الهمزة من ذلك مصورة بالحرف الذي منه حركتها نحو قوله: ما نشؤا في هود [٨٧]، وشفعوا في الروم [١٣]، وما دعوا في المؤمن [٥٠]، وكذلك البلوا [الصافات: ١٠٦] والضعفوا [التوبة: ٩١] وشركوا [النساء: ٩٢] وإنا برءوا [الممتحنة: ٤] وو من ءانأى الليل [طه: ١٣٠] ومن تلقأى نفسى [يونس: ١٥] من وراء حجاب [الأحزاب: ٥٣] وشبهه، مما قد ذكرنا جميع الوارد منه في كتابنا المصنّف في مرسوم المصاحف ، فإن الاختيار أن يوقف على المرسوم بالياء بياء ساكنة، بدلا من الهمزة لما ذكرناه من موافقة المرسوم، ومتابعة مذهب حمزة، في اتباعه إياه عند الوقف على الهمز. "اهـ

فاختيار الداني مذهب الرسم مذهب أبى الفتح أيضا وهو المقصود باتباع الرسم

ولم يتكلم عن المتطرف وقبله ساكن غير الألف لأنه لا يوجد منه شيء في الرسم والله أعلم إنما هو إما فيما قبله محرك أو ألف مد فقد

أما المتوسط فتكلم عن كلمات معينة ونسب مذهب القياس لابن غلبون أيضا والرسم لأبى الفتح وكان يختار مذهب الرسم نحو كفوا وهزوا ووطأ بل مالم ينسبه لأحدهما كان يختار فيه رسم المصحف أيضا

أما في النشر فأكد ذلك فنسب مذهب الرسم للشاطبي والداني من طريق فارس قال:

" (وَالْقِسْمُ الثَّانِي) الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ التَّخْفِيفُ الرَّسْمِيُّ ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ كَالْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَشَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَأَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ.. "اهـ

ثم أتبعه بفصل عن حكم الهمزة في الرسم ثم ذكر النص الذي ذكرته عن الداني وقال
آخر الباب قبل التنبيهات

"وَدَهَبَ جُمُهورُ أَهلِ الأَداءِ إِلَى القَوْلِ بِالتَّخْفِيفِ القِيَّاسِيِّ حَسَبَما وَرَدَتِ الرِّوَايَةُ بِهِ دُونَ
الْعَمَلِ بِالتَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ،، بَلْ ضَعَّفَ أَبُو الحَسَنِ بْنُ غَلْبُونِ القَوْلَ بِهِ - يقصد
الرسمي - ، وَرَدَّ عَلَى الأَخْذِينَ بِهِ، وَرَأَى أَنَّ ما خَالَفَ جادَةَ القِيَّاسِ لا يَجُوزُ اتِّباعُهُ وَلَا
الجُنُوحُ إِلَيْهِ إِلَّا بِرِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ، وَأَنَّها فِي ذَلِكَ مَعْدُومَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

والخلاصة أن مذهب القياس من طرقنا هو المأخوذ به عن ابن غلبون ومذهب الرسم
عن أبي الفتح وهو اختيار الداني والشاطبي

وفي ذلك قلت:

أبو الفتح عنه الرسم والدان فضلا *وطاهر القياس يروى مفضلا

مسألة (٥٥) تحرير سنل وسنقرئك ومستهلزون

قال الشاطبي رحمه الله

وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا

٢٤٦- بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا/

٢٤٧- وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَدَفُ فِيهِ وَتَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأَخْمِلًا/

الشرح

كما علمت أنه إذا أتت الهمزة متحركة وقبلها متحرك فحكمها التسهيل إلا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة مثل (مؤجلا) أو كسرة مثل (فئة) فحكمها الإبدال وباقي الحالات السبع حكمها التسهيل وهذا ما قاله سيبويه.

ولكن ذهب الأخفش إلى أن هناك حالتين أخريتين حكمهما الإبدال أيضا وهما إذا ما أتت الهمزة مكسورة قبلها ضم مثل (سئلوا) أو مضمومة قبلها كسرة مثل (سنقرئك) ويبقى عنده خمس حالات حكمها التسهيل

ويعنى ذلك أن الهمز المتحرك الذى قبله متحرك على ثلاثة أقسام

١- قسم بالإبدال قولاً واحداً : - وهى الهمزة المفتوحة الذى قبلها مضموم مثل (مؤجلا - سؤال) والهمزة المفتوحة التى قبلها مكسور مثل (فئة - مائة)

٢- قسم بالتسهيل قولاً واحداً : - وهو إذا أتت الهمزة مفتوحة وقبلها مفتوح (سأل) ، و مكسورة وقبلها مكسور (خاطئين) أو مفتوح مثل (بئس) ، ومضمومة وقبلها مضموم مثل (برعوسكم) أو مفتوح (رعوف).

٣- قسم يجوز فيه الإبدال على مذهب الأخفش والتسهيل على مذهب سيبويه، وهو إذا أتت الهمزة مكسورة وقبلها مضموم أو أتت الهمزة مضمومة وقبلها مكسور.

وأشار رحمه الله إلى أن مذهب سيبويه فيه استئصال ومشقة لذا وصفه بالعضل

قال في الجامع

"وقد اختلف القراء والنحويون في كيفية تسهيل الهمزة المكسورة، إذا انضم ما قبلها نحو سئل [البقرة: ١٠٨] وسئلت [التكوير: ٨] وسئلوا [الأحزاب: ١٤] والمضمومة إذا انكسر ما قبلها، نحو مستهزءون [البقرة: ١٤] وفمالئون [الصافات: ٦٦] والخطئون [الحاقة: ٣٧] وأنبئوني [البقرة: ٣١] وأنتبئون الله [يونس: ١٨] وأم تنبئونه [الرعد: ٣٣] ويستنبئونك [يونس: ٥٣] وليواطئوا [التوبة: ٣٧] وليطفئوا [الصف: ٨] وسيئه [الإسراء: ٣٨] وما أشبهه.

فقال بعضهم: تجعل المكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو؛ لأنه لا يمتنع النطق بها كذلك في الموضعين كما يمتنع بها إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضم؛ فلذلك جعل لها فيهما حكم حركتها، وجعل للمفتوحة مع الكسرة والضمة حكم حركة ما قبلها. وهذا مذهب الخليل وسيبويه وهو القياس.....

وقال آخرون: تجعل المكسورة في ذلك واوا مكسورة محضة؛ لأجل الضمة التي قبلها، وتجعل المضمومة ياء مضمومة خالصة؛ لأجل الكسرة التي قبلها والكسرة قبل الواو وقبل الياء فلذلك ما قرأت بالتسهيل منها مستثقل مع ذلك وهذا مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره "اهـ

فإن كان ذات الضم قبلها كسرة وبعدها واو مد وهو مما لا صورة للهمز فيه جاز فيها وجه ثالث قال

"وذهب آخرون في المضمومة إلى ضم الحرف الذي قبلها وإسقاطها من اللفظ رأسا اتباعا للخط، وهذا مذهب الكسائي. قال: مستهزءون فرفع الزاي بغير مد متكون برفع الكاف، وكذلك ليطفئوا برفع الفاء، وليواطئوا برفع الطاء، وو يستنبئونك برفع الباء فمالئون برفع اللام ونحو ذلك "اهـ

والوجه هو ضم الكسرة وسقوط الهمز لا تغييره قال الداني رحمه الله:

"وإنما ضمّ الحرف الذي قبل الواو في هذا الوجه ليصحّ الواو، وهذا الوجه من التسهيل جائز فيما لم يصرّ الهمزة المضمومة فيه واو، ولا ياء؛ اكتفاء بالواو الذي بعدها في الرسم." اهـ

ثم يؤكد رحمه الله أن هذا المذهب زائد فيما بعده مد فقط أما ذا الضم وليس بعده مد ففيه الوجهان الأولان فقط فقال

"فأما إذا صوّرت بالكسرة التي قبلها وعدمت واو الجمع بعدها في اللفظ نحو أنبئكم [آل عمران: ٤٩]، وينبئهم [المائدة: ١٤]، وسأنبئك [الكهف: ٧٨] وسنقرئك [الأعلى: ٦] وكان سيئه [الإسراء: ٣٨] وشبهه، فلا يجوز في تسهيلها غير الوجهين الأولين: جعلها بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه وقلبها ياء مضمومة على مذهب الأخفش" اهـ

ثم إنه رحمه الله يقول أن ذا الضم هذا وقبله كسر خصوصا وليس بعده مداختاره فيه الابدال مذهب الأخفش لموافقة رسم المصحف ولا يصح فيه الوجه الثالث لعدم المد بعده

"وذلك الاختيار عندي في هذا الموضع خاصة لموافقة مرسوم المصاحف، واختيار حمزة في اتباعه، وغير جائز أن تسقط وتقلب مع ضمّ ما قبلها كما جاز ذلك فيما بعدها فيه واوا ساكنة." اهـ

قلت وسكوته عن ذا الكسر الذي قبله ضم يعني أنه يختار فيه مذهب القياس وهو لسيبويه والخليل واختيار الداني في ذى الكسر هو مذهب سيبويه

ولكن الشاطبي رحمه الله تعالى حكى الإعضال في تسهيل النوعين كما في الأبيات وقدم مذهب الأخفش فيهما جميعا خلاف الداني في ذات الضم فقط

وأكدّه صاحب النشر فقال:

"وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنَ الْأُيُومَةِ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَأَخَذُوا بِمَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فِيمَا وَافَقَ الرَّسْمَ نَحْوُ (سُقْرِيكَ وَاللُّوْلُو) وَبِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ نَحْوُ (سَيْلٍ وَيَسْتَهْزُونَ) وَنَحْوَهُ لِمُوَافَقَةِ الرَّسْمِ كَمَا سَنُوضِّحُهُ مِنَ التَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيَّ وَغَيْرِهِ، "اهـ

ثم أشار الداني رحمه الله إلى أن هناك من أشار في ذى الضم وبعده مد التي حكمها الإسقاط وضم ما قبلها هناك من أبقي الكسرة التي قبل الهمز ولم يضم ولكنه لا عمل عليه ووصفه الشاطبي بالإخمال قال في الجامع :

"وأجاز آخرون في تسهيل المضمومة التي بعدها واو حذفها رأساً، مع كسر الحرف الذي قبلها؛ كأنهم استنقلوا الضمة على الياء المبدلة من الهمزة، والإشارة بها إلى الحرف الذي يجعل بينه وبينها وهو الواو؛ فلذلك حذفوها، وأبقوا الحرف الذي قبلها مكسوراً على مراد الهمزة..... قال أبو عمرو: هذا لا عمل عليه، والاختيار في هذا الضرب ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وعليه أهل الأداء" اهـ

ومن جملة الكلام نفهم الآتي:

* أن ذا الضم وقبله كسر وذا الكسر وقبله ضم فيه مذهبان:

- التسهيل وهو القياس عن سيبويه ورمى بالإعصال كما قال الحرز والمنصوص عن الداني الإعصال في تسهيل ذات الضم وقبلها كسر فقط ولكن ابن الجزري رحمه الله قال عكس الداني والشاطبي تماماً قال في النشر:

"وَذَهَبَ جُمْهُورُ أئِمَّةِ الْقُرَّاءِ إِلَى الْغَاءِ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فِي النَّوعَيْنِ فِي الْوَقْفِ لِحَمْزَةٍ، وَأَخَذُوا بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ التَّسْهِيلُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَحَرَكَتِهَا" اهـ

- الإبدال عن الأخفش وهو ظاهر كلام الشاطبي

قلت ونقل ابن الجزرى قولاً آخر خلاف ذلك أن مذهب الأخفش مقيد بالإبدال في ذى الكسر و قبله ضم و ذى الضم و قبله كسر إن كانت لا م الكلمة فقط وخلاف ذلك فهو كسيبويه بالتسهيل في النوعين ففتبه قال في النشر عن الإبدال

"وَالَّذِي رَأَيْتُهُ أَنَا فِي كِتَابِ "مَعَانِي الْقُرْآنِ" أَنَّهُ لَا يُجِيزُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الهمزة لَمْ الْفِعْلُ نَحْوُ (سَنُقْرِيكَ، وَاللُّوْلُو) ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَيْنَ الْفِعْلِ نَحْوُ (سُئِلَ) فَإِنَّهُ يُسَهِّلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ كَمَذْهَبِ سِيبَوِيهِ "اهـ

*واختار فى ذى الضم و قبله كسر والعكس مذهب الأخفش لموافقته الرسم قال فى النشر

"وَمِنْ الْمَضْمُومِ بَعْدَ الْكَسْرِ مَسْأَلَةُ (يُنَبِّئُكَ، وَسَيِّئُهُ) فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا بَيْنَ بَيْنٍ، أَيُّ: بَيْنَ الهمزة وَالْوَاوِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوِيهِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالثَّانِي: إِبْدَالُ الهمزة يَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْأَخْذِينَ بِالتَّخْفِيفِ الرَّسْمِيِّ كَالدَّانِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ "اهـ

*وشكل ذى الضم منقول بالياء من مذهب الرسم وإلا فالقياس يقول شكلها واو قال فى النشر

"و(سَنُقْرِيكَ) فَلَمْ يُرْسَمَ عَلَى مَذْهَبِ الْجَادَّةِ^{٦٢} يَوَاوٍ، بَلْ رُسِمَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ بِالْيَاءِ "اهـ لذا اتبع الدانى رسم المصحف فيه موافقة للرسم المخالف للقياس

أما ذى الكسر فكان على مذهب سيبويه ورسم قياسا وهو الجادة قال فى النشر "وَرُسِمَ عَكْسَهُ سُئِلَ وَسُئِلُوا عَلَى مَذْهَبِ الْجَادَّةِ، وَلَمْ يُرْسَمَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ "اهـ

قلت ولعل الدانى اختار تسهيله لذلك

^{٦٢} يعنى مذهب القياس

*فإذا أتى بعد ذى الضم مد جاز الوجهان وجه ثالث وهو إسقاط الهمز مع ضم ما قبله وهو اختيار الدانى لموافقة الرسم

وهناك من قال فيه بكسر ما قبل المسقط -الزاء - ولكنه لا عمل عليه ووصفه الحرز بالخمول والدانى بانه لا عمل عليه

* وهناك من اشتبه عليه الحرز واعتبر أخملا ألف تنثية لا عروض فضعف وجه الضم وقد رد فى النشر على من أنكر وجه الضم هذا وحملوه الحرز قال فى النشر

"....(قُلْتُ) : وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِهَذَا الْوَجْهِ مَعَ صِحَّتِهِ فِي الْقِيَاسِ وَالْأَدَاءِ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْوَجْهِ وَإِخْمَالِهِ، وَجَعَلَهُ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُخْمَلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا يَقُولُ الشَّاطِطِيُّ:

وَمُسْتَهْزُونَ الْحَدَفِ فِيهِ وَتَحَوُّهُ ... وَضَمُّ وَكَسْرُ قَبْلَ قِيلٍ وَأَخْمِلًا

فَحَمَلَ أَلْفَ أَخْمِلًا عَلَى التَّنْثِيَةِ، أَيْ أَنَّ ضَمَّ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَكَسْرُهُ حَالَةٌ الْحَدَفِ أَخْمِلًا يَعْنِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَوَافَقَهُ عَلَى هَذَا أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهِ الْقَاسِيُّ، وَهُوَ وَهْمٌ بَيِّنٌ وَخَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ قِيلًا وَأَخْمِلًا، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأَلْفَ مِنْ أَخْمِلًا لِلْإِطْلَاقِ، وَإِنَّ هَذَا الْوَجْهَ مَنْ أَصَحَّ الْوُجُوهِ الْمَأْخُودِ بِهَا لِحِمَزَةٍ فِي الْوَقْفِ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى صِحَّتِهِ صَاحِبُ " التَّيْسِيرِ " فِي كِتَابِهِ " جَامِعُ الْبَيَانِ "، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِطِيُّ وَغَيْرُهُ، وَإِنَّمَا الْخَامِلُ الْوَجْهُ الْآخَرُ، وَهُوَ حَدَفُ الْهَمْزَةِ وَإِيقَاءُ مَا قَبْلَ الْوَائِ مَكْسُورًا عَلَى حَالِهِ عَلَى مُرَادِ الْهَمْزِ كَمَا أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، وَحَكَاهُ خَلْفٌ عَنِ الْكِسَائِيِّ، قَالَ الدَّانِيُّ: وَهَذَا لَا عَمَلَ عَلَيْهِ. (قُلْتُ) : فَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّاطِطِيُّ بِالْإِخْمَالِ لَا يَصِحُّ رَوَايَةً وَلَا قِيَاسًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. " اهـ

قلت ولا ينبغي القول هنا بأن السخاوي ادرى بعبارة شيخه لأن الحق مع صاحب الحجة فبعيدا عن التعصب تعلم أخى الكريم كما ذكر ابن القيم في مدارجه "أن الرجال يعرفون بالحق، لا الحق يعرف بالرجال"

الخلاصة

جواز الابدال والتسهيل في النوعين والمختار الإبدال في المضموم والتسهيل في المكسور أما نحو مستهزءون فيزيد وجه الاسقاط وهو المختار وفي ذلك قلت:

وذو الكسر سهل أو بذى الضم أبدل اختياراً وإن يمد الاسقاط عولا

أبو عبد الله المقرئ

مسألة (٥٦) تحرير المتوسط بزائد

قال الشاطبي رحمه الله

٢٤٨- وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدِ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجَهَانِ أَعْمَلَا

٢٤٩- كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَتَحَوُّهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

الشرح

- قد علمت أن طريق الشاطبية (التيسير) لا يغير الهمزة المبدوء بها الكلمة وقفا وذلك من أول بيت حيث قال

"وحمزة عند الوقف سهل همزه إذا كان وسطا أو تطرف منزلا"

ولكن الجديد هنا أنه إذا أتى قبل هذه الكلمة المبدوءة بتلك الهمزة الموقوف عليها حرف معنى أى هو كلمة فى اللغة العربية و ليس حرفا من مبنى الكلمة المبدوءة بالهمزة أى ليس جزءا منها فليس ياء المضارعة من يأكل وميم اسم المفعول من مأوى وهذا على سبيل المثال ، ولا يصح الوقف عليه لاتصاله رسما أو نطقا ، فيجوز معاملة هذه الهمزة بالتحقيق لأنه مبدوء بها الكلمة حقيقة أو بالتغيير لأنها متوسطة بزائد وذلك مثل :-

- (هؤلاء) فإن الهمزة الأولى يمكن أن تعامل وقفا بالتحقيق لأنه مبدوء بها ويجوز التغيير فيها حسب القواعد السابقة لأنها متوسطة بزائد هو حرف وكلمة فى اللغة العربية ومتصل رسما .

- ومثال ياء النداء (يايها) يجوز فيها التحقيق وقفا لأن الهمزة مبدوء بها ويجوز أيضا التغيير لأنها مسبقة بحرف هو كلمة فى اللغة العربية ومتصل رسما. وكذلك (الإيمان والإنسان) مبدوءان بهمزة زائدة فعلى هذه القاعدة يجوز فيها التحقيق والتغيير على القواعد السابقة.

ولكن:

(ال) التعريف ليس فيها تحقيق وقفا لحمزة من طريق الشاطبية كما سبق وأشرت لك
أما عن ابن غلبون فلأنه يسكت مع التحقيق وأما فارس فلأنه ينقل وقفا وقد سبق
*أمثلة أخرى

- مثال باء الجر (بأمر الله) يجوز فيها التحقيق والتغيير عند الوقف أيضا
- مثال اللام (لأنعامكم) عند الوقف يجوز التحقيق لأنه مبدوء بها ويجوز التغيير لأنها
متوسطه بزائد هو حرف وكلمة في اللغة العربية.
- مثال فاء العطف (فأمره إلى الله) تحقيق وتغيير وقفا.

- ومثل السين "ساوى" والكاف "كألف سنة" والواو "وأمر أهلك" والهمزة "أنا" واللام
مثل "لئن" والفاء مثل "فإنكم" ولا تخرج القاعدة عن الأمثلة التي ذكرتها فقط والله أعلم
فهى عشر حروف فقط ذكرها الضباع فى شرحه جمعها فى قولى
"أيا هاوسفك بل بتعريف لامكم توسط بدء همز حمزة مسهلا"

أعنى همزة الاستفهام (أنا لمبعوثون) ويا النداء (يا أيها الذين آمنوا) وها التنبيه (ها أنتم
هؤلاء) والواو العاطفة (وإن الله لهاد) وسين الاستقبال (سأوريكم آياتى) والفاء العاطفة
(فإنكم وما تعبدون) والباء الجارة (بأسمائهم) ولام الجر (ولأنعامكم) والتوكيد (لأنتم
أشد رهبة) والقسم (لأملأن جهنم)

ملحوظة

١) لا يدخل فى ذلك أعنى المقروء به من طرق الحرز المتوسط المفصول سواء ساكن
بأنواعه أو متحرك بأنواعه مثل (وفى أنفسكم) و(وما أنا) وأمثالهما مع كونه حرفا
لعدم اتصاله رسما وجواز فصله نطقا وإن كان حرفا ولكنه يدخل فى طرق النشر وقد
تكلمت عن الساكن المفصول بما فيه الكفاية وأعيد عن ابن غلبون هو يحقق كل

المتوسط بزائد أصلاً وعن أبي الفتح الذي عليه العمل في المفصول عنه هو التحقيق والسكت فقط عن خلف والتحقيق دونه عن خلاد لا النقل

قال في تحبير التيسير

"فَكَانَ بَعْضُهُمْ يَرَى التَّسْهِيلَ - يَعْنِي مَطْلُقَ التَّغْيِيرِ - فِي ذَلِكَ اعْتِدَادًا بِمَا صَرَنَ بِهِ مَتَوَسُّطَاتٍ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ، وَكَانَ آخَرُونَ لَا يَرَوْنَ إِلَّا التَّحْقِيقَ اعْتِمَادًا عَلَى كَوْنِهِنَّ مَبْتَدِئَاتٍ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ وَالْمَذْهَبَانِ جِيدَانِ وَبِهِمَا وَرَدَ النَّصُّ وَالرُّوَايَةُ وَيَا لَلَّهِ التَّوْفِيقُ" اهـ.

قال في الجامع عن مذهب التغير

"وهذا مذهب شيخنا أبي الفتح ، والجمهور من أهل الأداء وهو اختياري. اهـ وعن عدمه

" وهذا مذهب شيخنا أبي الحسن" اهـ

قلت وقصده على التعيين ليس كل مفصول لا بل ما تكلمنا عنه وقيدناه فقط وأمثله كما قال

" نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَفَأَنْتَ، وَفَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ كَأْتِيهِ وَفَلَا تُقْطِعْ وَلِبِإِمَامٍ وَالْأَرْضِ وَالْآخِرَةِ) وَشَبَّهَهُ وَكَذَا مَا وَصَلَ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ فِي الرَّسْمِ فَجَعَلَ فِيهِ كَلِمَةً وَاحِدَةً نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (هُوَ لَاءٌ وَهَآ أَنْتُمْ وَيَا أَيُّهَا وَيَا أُخْتُ وَيَا آدَمَ) [وَيَا أُولَى الْأَبَابِ] وَشَبَّهَهُ" اهـ

يعنى الزائد المتصل رسماً أو حكماً أما المفصول حقيقة فقد مضى الكلام عنه

وهناك مواضع معينة من المفصول ولكن له حكم الكلمة الواحدة وإليك بيانها

(أ) أما (حينئذ ويومئذ وبينئذ طه) فإن حكمها التخفيف قولاً واحداً والله أعلم لأنها كلمة واحدة مركب مزجي وإن تكونت من كلمتين ولكنها كلمة واحدة لغة وهذا ما ذكره

الجعبرى فليست من المتوسط بزائد حتى يجرى فيها قولان ولا يصح غيره قال في الجامع:

"ويومئذ [آل عمران: ١٦٧] وحينئذ [الواقعة: ٨٤].... وكذلك بينوم في طه [٩٤]؛ لأنه رسم في المصاحف متصلا؛ وكذلك صورت همزته واوا، وجعل كلمة واحدة، وهو ثلاث كلمات، فأما قوله في الأعراف: قال ابن أم [١٥٠] فإنه رسم منفصلا فالوقف عليه بالتحقيق؛ لأن الهمزة فيه مبتدأة."

ولا يصح ما ذكره صاحب الوافى من جواز الوجهين ولم يسند ذلك ولم يقله ابن الجزرى ولا الدانى وهذا ما أخذ به الضباع فى شرحه رحمه الله فتنبه

(ب) ومما قبله ساكن فى (صالح ائتنا والذى اؤتمن والهدى ائتنا و لقائنا انت و يقول ائذن وفرعون ائتونى وقال ائتونى والملك ائتونى للأرض ائتيا وما هو مثله بمعنى كل همز وصل بعده همز ساكن محقق وسبقه كلمة) لا يصح أيضا إلا التغيير بالإبدال وهذا ما ذكره الدانى فى التيسير والجامع وابن الجزرى فى التحبير والنشر وضعف القول بالتحقيق فى باب وقف حمزة فى موضعين وما ذهب إليه صاحب الوافى من جواز الوجهين أو التحقيق فقط خطأ بل الإبدال فقط^{٦٣} قال فى الجامع بعد ذكر أمثله

٦٣ قال فى النشر هناك وجه ثالث ذكره بعض المتأخرين اجتهدا وهو أبو شامة عفا الله عنا وعنه قال:

"وذكر وجه ثالث، وهو زيادة المد على حرف المد المبدل، استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف مد، وكان قبله من جنسه، وكان يحذف لأجل سكون الهمزة، فلما أبدلت آتجه وجهان، أحدهما: عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه، وهو الهمزة الساكنة، فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد، والوجه الثاني: حذفه لوجود الساكن. قال: وهذان الوجهان هما المذكوران فى قول الشاطبي:

ويبدله مهما تطرف مثله... ويقتصر أو يمضي على المد أطولا

قال: ويبنى على الوجهين جواز الإمالة فى قوله تعالى: (إلى الهدى آيتنا) لحمزة ولورش أيضا، فإن أثبتنا الألف الأصلية أمثلا، وإن حذفنا فلا. قال: يلزم من الإمالة إمالة الألف المبدلة، فالاختيار المنع.

(قلت): وفيما قاله من ذلك نظر، وإذا كان الوجهان هما المذكوران فى قول الشاطبي: ويبدله - الببت - فيلزم أن يجرى فى هذا ثلاثة أوجه، وهى المد والتوسط والقصر، كما أجزاهما هناك لالتقاء الساكنين ويلزمه أن يجيز حذف الألف المبدلة كما أجازها، ثم فيجيء على وجه البدل فى (الذى اؤتمن، ولقائنا آيت) ثلاثة أوجه، وفى (الهدى آيتنا)

"وهذه الهمزة، وإن كانت فاء فإنها تجري مجرى المتوسطة، إذ كان لا يوصل إلى النطق بها في حال الوصل، أو بالبدل منها، إلا بما اتصل بها من حروف الكلمة التي قبلها، فصار بذلك كأنه من نفس كلمتها، وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ في مذهب حمزة بتحقيقها في الوقف ليجعلها كالمبتدأ التي تحقق لكونها فاء، وليس ذلك بشيء لما بيناه." اهـ

تنبيه

هاؤم ليست من المتوسط بزائد لذا لا يصح فيها إلا التغيير فقط وهي اسم فعل أمر تعنى خذوا وانتبهوا الى

وفى ذلك قلت:

والحق يا بنؤم طه وحينئذ*ويومئذ ونحو قالوا انت مثلا

وعلى ذلك يبنى أحكام قال في الفريدة:

"وتم دقيقة يجب ملاحظتها والعمل بها وهي أنه عند اجتماع أل وشيء والمفصول والمتوسط بزائد يأتى على السكت فى أل وشيء فقط الوقف على المتوسط بزائد بالتحقيق فقط، ويأتى على السكت على المفصول الوقف على المتوسط بزائد بالتغيير فقط

سِنَّهُ أَوْجُهُ مَعَ الْفَتْحِ وَثَلَاثَةٌ مَعَ الْإِمَالَةِ، وَيَكُونُ الْقَصْرُ مَعَ الْإِمَالَةِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْأَلِفِ الْمُبْدَلَةِ، وَيَصِيرُ فِيهَا مَعَ التَّحْقِيقِ سَبْعَةٌ أَوْجُهُ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّهَا سِوَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْبَدَلُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ أَوَّلًا حُذِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ قَبْلَ الْوَقْفِ بِالْبَدَلِ كَمَا حُذِفَ مِنْ (قَالُوا الْآنَ، وَفِي الْأَرْضِ، وَإِذَا الْأَرْضُ) لِلْسَّاكِنِينَ قَبْلَ النَّقْلِ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ لِعَرُوضِ الْوَقْفِ بِالْبَدَلِ كَمَا لَا يَجُوزُ لِعَرُوضِ النَّقْلِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ هُمَا الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِ الشَّاطِطِيِّ: وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ. . . إِلَى آخِرِهِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْبَيْتِ هُمَا الْمَدُّ وَالْقَصْرُ فِي نَحْوِ (يَشَاءُ، وَالسَّمَاءُ) حَالَةَ الْوَقْفِ بِالْبَدَلِ كَمَا ذَكَرَ قَهْمًا مِنْ بَابٍ: وَإِنْ حَرْفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ، لَا مِنْ أَجْلِ أَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ مَحْذُوفًا فِي حَالَةٍ وَرُجِعَ فِي حَالَةٍ أُخْرَى، وَتَقْدِيرُ حَذْفِ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ هُوَ عَلَى الْأَصْلِ، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْ حَرْفِ الْمَدِّ لِلْسَّاكِنِينَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ اللَّفْظِ بِالْهَمْزِ مَعَ أَنْ رَدَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ" اهـ

وتحققت صحة هذا التحرير من الروض. وزيادة في الإيضاح والتحرير أقول: إنه إذا وجد في الآية أل وشيء والمتوسط بزائد ولم يوجد المفصول فيأتي على السكت الوجهان في الوقف، وإذا وجد المفصول في آية مع المتوسط بزائد ولم يوجد أل وشيء فعلى ترك السكت في المفصول يأتي الوقف بالتحقيق فقط، وعلى السكت فيه يأتي الوقف بالتغيير فقط" اهـ

مسألة (٥٧) تحرير الروم والإشمام في المغير بالتحريك

٢٥٠- وَأَشْمَمٌ وَرَمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مَحْفُولًا

اعلم رحمك الله أن المتطرف عند حمزة إما أن يغير لساكن لكونه غير لحرف مد وهو ما سماه متبدل والمدود سواكن أو غير لمتحرك بالنقل أو الإبدال مع الإدغام أو الإبدال لمحرك أو التسهيل

أما ما غير لساكن مدى وهو نحو الملاء ونبا والسماء وماء فبالإجماع لا يدخله روم ولا إشمام كما تعلمنا من التجويد قال في النشر

"قَالُوا: قَائِدَةُ الْإِشَارَةِ فِي الْوَقْفِ بِالرُّومِ، وَالْإِشْمَامِ هِيَ بَيَانُ الْحَرَكَةِ الَّتِي تَنْبُتُ فِي الْوَصْلِ لِلْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لِيُظْهَرَ لِلْسَّامِعِ، أَوْ لِلنَّاظِرِ كَيْفَ تِلْكَ الْحَرَكَةُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا." اهـ ولا حركة على الممدود لتظهر.

وأما ما غير لمتحرك فحكمه هنا المقصود ويجوز دخول الروم والإشمام على قاعدتهما فضلا عن السكون العارض وهنا يعيد للتأكيد فقال "وأشمم ورم في ما سوى متبدل" ويتمثل التغيير بالإبدال في:

١- القاعدة الأولى الهزمة ساكنة وقبلها متحرك (اقرأ، الملاء) وهو الموصوف في التحرير بعد الآتي بـ "ما قبله التحريك"

٢- الألف المدية المتطرفه (السماء، الماء). وهو الموصوف في التحرير بعد الآتي "ألف محركا طرفا"

فلا يصح فيهما دخول الروم والإشمام بل التسهيل وسيأتي وذلك لأن حرفه مدى ساكن ويندرج معه ما كان سكونه أصليا نحو اقرأ وأم لم ينبأ لأنه لا يغير إلا لمد أيضا وما خالف ذلك فهو من الشاذ غير المعمول به قال في النشر

"إِذَا كَانَتْ الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مد بقي ذلك الحرف بحالهِ لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو (نبي وأقرأ، ويشاء، ويهيئ) وشد صاحب الروضة أبو علي المالكى فقال: ويقف على (نبي عبادي) بغير همز، فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت: (نب) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت: (نبي) انتهى، وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصح ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصاً، والله أعلم.. اهـ

ولكن يصح الروم والإشمام على قاعدتهما فيما كان متطرفا وحكمه سوي الإبدال و قاعدته هي:

النقل مثل (شئ ، السوء ، دفع ، ملء)

أو الإبدال والإدغام مثل (برئ ، شئ ، قروء)

أو الإبدال لمحرك بلا تشديد تجنباً لوجه الإبدال لساكن من القاعدة الأولى نحو يستهزىء عند الأخفش وولا يصلح نحو قرىء واستهزىء لأنه مفتوح وإن جاز السكون المحض بعد الإبدال

أو الإبدال لمرسوم نحو ينبؤ ويستهزىء والمؤ من جهة الرسم

أو التسهيل نحو يستهزئ ويدراً ويبرأ بالروم

فضلاً عن جواز السكون المحض للعارض

* لاحظ أنه عند السكون العارض في مثل (السو ، برى) أشبهت البديل للسكون ولكنها في الأصل متحركة فتنبه خلاف المبدل أساساً حرف مد ساكن سكونا أصلياً مثل (الملا والسما) الحالتان الممنوعتان

وقد نبه الدانى رحمه الله على ذلك في الجامع أعنى الجائز والممنوع من البديل والجائز هو المبدل لمحرك بنقل أو إبدال مشدد أو بلا تشديد والممنوع هو المبدل لساكن

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

كالفاعدتين وكذا صاحب النشر رحمه الله فضلا عن إمامنا الشاطبي في نظمه المبارك
فكان إجماعا معمولا به واختيار في طرقنا وفي ذلك قلت:

ولا روم أو شم بمد مغير* وإن كان تحريكا فبالقيد أعملا

كذا سكنن كعارض لا مؤصلا* وجاز لنا روم المطرف مسهلا

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (٥٨) تحرير ما قبله واو وياء أصليتين

قال الشاطبي رحمه الله

٢٥١- وَمَا وَاوُ أَصْلِيٌّ تَسْكَنُ قَبْلَهُ أَوْ الْيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالْإِدْغَامِ حُمَلًا

الشرح

كما علمت رحمك الله أن الواو والياء المديتين الأصليتين حكمهما النقل وقفًا ويخبرنا الشاطبي هنا رحمه الله أنه يجوز أيضا في هذه القاعدة الإبدال والإدغام كالزائدتين مثل (شئ وتقئ والسوء).

فجاز في الأصلى النقل أو الإبدال معالإدغام قال فى الجامع

"وقد أجاز بعض علمائنا في الياء والواو البذل والإدغام في الوقف؛ حملا للأصل على الزائد،، وبذلك أقراني أبو الفتح عن قراءته..... والنقل أوجه وأقيس. وبه قرأت على أبي الحسن وغيره." اهـ

وفى ذلك قلت:وما واو اصلى أو اليا فطاهر* بالاقيس فانقل أولفارس ابدلا

مسألة (٥٩) تحرير ما قبله محرك أو ألف طرفاً (المغير لساكن طرفاً)

قال الشاطبي رحمه الله

٢٥٢- وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّرٌ رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا

٢٥٣- وَمَنْ لَمْ يَرَمْ وَاعْتَدَّ مُحَضًّا سَكُونَهُ وَالْحَقُّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغَلًا

الشرح

- المغير لساكن هو كل همزة متطرفة حكمها الإبدال عند حمزة يجوز فيها أيضا التسهيل والروم على قاعدته يعنى الهمزة المكسورة أو المضمومة المبدلة لأن الروم لا يدخل في المفتوحة تجويدا وقراءة وهناك من قال بجوازه في الحركات الثلاث وهذا القول باطل وإنما جاز المذهبان الأولان والظاهر من كلام الحرز ذلك يعنى الإبدال والتسهيل بالروم على قاعدته ويتأتى البديل في مكانين وهما الهمز الساكن وقبله ألف وما قبله محرك

أما ما قبله محرك

فقال بعد أن تكلم عن حكم البديل فيه من الجامع:

"وقد زعم قوم من أهل الأداء أن هذه الهمزة تسهل على حركتها دون حركة ما قبلها، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو، وهذا ليس بشيء؛ لأن الهمزة إنما تسهل بين بين في الموضع الذي يلزمها فيه الحركة في الوقف، وهو الحشو، فأما الموضع الذي يلزمها فيه السكون وهو الطرف فالبديل بحروف اللين أولى بها فيه من غيره؛ لبيانه وخفته وبعده من الكلفة، فالقياس ما بدأنا به وهو مذهب جميع النحويين، وبه قرأت وعليه العمل." اهـ

والظاهر من النص أنه يختار الإبدال بقوله ويرد التسهيل مطلقا ولم يتعرض لتقييده بماعدا المفتوح والظاهر أنه يرد التسهيل مطلقا مقيدا وغير مقيد والعلم عند الله تعالى ولا حظ أنه لم يتعرض لذكر الروم معه وكذلك في المفردات لم يتعرض له إطلاقا بالتسهيل وكذا أبو حيان في ارتشاف الدرب رده وذكر من قال بالتسهيل بشرط الروم وسبق

ومذهب الداني امتناع التسهيل في المتطرف مطلقا سواء مع الروم أو الإشمام أو لا والعلة هي كون التسهيل لا يكون متطرفا بل في الحشو كما سبق كما هو ممتنع على الإبدال قال أيضا في سياق ما قبله محرك:

" والروم والإشمام ممتنعان في هذا الضرب على المذهبين المذكورين جميعا - يقصد الإبدال أو التسهيل لا روم ولا إشمام فيهما - ؛ لأن الهمزة في حال البديل تصير حرف مدّ ولين خالصا ، وفي حال التسهيل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، والروم والإشمام لا يكونان في حرف ساكن محض ولا في حرف معرب منه ، وإنما يكونان في حرف متحرك صحيح. " اهـ

ولكن الشاطبي نقل بلزوم الروم مع المسهل فنتبه رحمك الله تعالى يفهم من قوله:

" والبعض بالروم سهلا "

أما ما قبله ألف

- فإذا قلت (أنزل من السماء) ووقفت على السماء جاز لك فيها الإبدال مع القصر أو التوسط أو الاشباع كما علمت ، ويجوز فيها أيضا من هنا الروم والتسهيل مع الإشباع أو القصر للهمز المغير وذلك ما ذكره الحز في المجرور والمرفوع

*أما في مثل قوله (وما خلقنا السماء) فيجوز فيها الإبدال مع القصر والتوسط والاشباع ولا يقع فيها وجه التسهيل بالروم لأن الهمزة مفتوحة ، وقرر الداني انه قرأ بالإبدال وأنه الأقيس وقرأ بما ذكرت أيضا ولكنه لم يذكر الروم فنتبه

قال في الجامع

"وقد أخذ كثير من أهل الأداء في هذا الفصل كله -يعنى المتطرف قبله مد ألف -، فجعل الهمزة فيه بين بين دون البدل، فجعلوا المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، وسكنوا الألف قبلها زيادة؛ لكون التخفيف عارضا، وبذلك قرأت في المكسورة والمضمومة دون المفتوحة على أبي الفتح عن قراءته،..... والبدل في المكسورة والمضمومة أقيس لما ذكرناه، والتخفيف فيهما أثر وعليه العمل عند ابن مجاهد وسائر أصحابه." اهـ

والظاهر من النص أنه قرأ بالتسهيل فقط على أبي الفتح ولم يصرح بالروم كما ترى على المضموم أو المكسور أما الإبدال فعليه النص وهو الأقيس كما قال والعمل عند ابن مجاهد ونلاحظ أنه أضرب عن قال بالتسهيل في المفتوحة فقط ولكن في المفردات يحتمل ذكره مذهب التسهيل على الثلاث حركات بين بين دون روم ورده وقال أيضا البدل أقيس

ويشير إلى منع الروم والإشمام أيضا على قراءته التسهيل فضلا عن الإبدال قال في الجامع

"والروم والإشمام على المذهبين جميعا غير جائزين في الحرف المبدل من الهمز لكونه حرف مدّ، وفي الهمزة المجعولة بين بين؛ لتقريبها بالتضعيف، والتوهين، والإخفاء من الساكن، والروم حركة، والإشمام دالّ على حركته، فامتنعنا لذلك في الضربين." اهـ

وظاهر كلامه امتناع الروم والإشمام عند البدل وهو معلوم للجميع وزاد الداني امتناعهما على التسهيل فيما قبله مد أيضا

وما قرأ به على أبي الفتح في هذا النوع فيما قبله ألف التسهيل في المكسور والمضموم ولم يصرح بالروم

فالداني قرا فيما قبله مد بالتسهيل دون روم على قاعدته فيما قبله مد ويرفض التسهيل في الفتح ويرفض التسهيل كليا فيما قبله محرك

ويرفض الروم مع التسهيل أصلا فيما قبله محرك أو ما قبله مد

ويرفض أيضا مذهب التسهيل غير المقيد في ما قبله محرك وما قبله مد ألف

والشاطبي والنشر يرجحان يجوزان التسهيل في النوعين مع الروم فيما دون المفتوح فيما قبله محرك أو مد ويوافقان الداني في منع التسهيل على الحركات الثلاث معا وقيده بالروم دون الداني

قال ابن الجزري رحمه الله

"وَشَدَّ بَعْضُهُمْ وَأَجَازَ الرُّومَ بِالتَّسْهِيلِ فِي الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْأَلِفِ وَغَيْرِهَا وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَفْتُوحِ وَغَيْرِهِ، وَحَكَاهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِي جَامِعِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَحَدٍ." اهـ وسبق نص الحرز

أما مذهب جواز التسهيل على ما قبله مد ألف المقيد بالمضموم والمكسور فقد جوزه الداني وهو واضح من كلام الداني ولكن بلا روم وجوزاه بالروم

أما ما قبله محرك فالظاهر ان الداني يمنع فيه التسهيل كليا مقيدا وغير مقيد ولم يتعرض أيضا للروم ويعين الإبدال فقط والشاطبي وابن الجزري فيه كما في ما قبله مد يجواز المقيد بالروم

، قال في النشر

"يَجُوزُ الرُّومُ فِي الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِهَ الْمُتَطَرِّفَةَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكِ، أَوْ بَعْدَ أَلِفٍ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً، أَوْ مَكْسُورَةً كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ (يَبْدَأُ، وَيُنْشِئُ، وَاللُّؤْلُؤُ، وَشَاطِئُ، وَعَنِ النَّبَا، وَالسَّمَاءِ، وَبُرَاءُ، وَسَوَاءُ، وَيَشَاءُ، وَالْإِلَى السَّمَاءِ، وَمِنْ مَاءٍ) فَإِذَا رُمَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ سَهَّلَتْهَا بَيْنَ بَيْنٍ، فَتُنْزَلُ النُّطْقَ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ وَهُوَ الرُّومُ

مَنْزِلَةُ النُّطْقِ بِجَمِيعِهَا فَنُسَهِّلُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ وَالْدَّانِي... وَكَثِيرٌ مِنْ
الْقُرَّاءِ، وَبَعْضُ النُّحَاةِ" اهـ

وقد جعل النشر الداني من أصحاب هذا المذهب فيما قبله محرك أيضا ولكن الداني ذكره فيما قبله ألف فقط مع كونه يقول الوقف بالتسهيل فقط ويمنع فيه الروم فمن أين نسبه ابن الجزري رحمه الله للداني فيما قبله محرك والداني واضح في رده من الجامع كما سبق؟!

ومنهم من توقف على الابدال فقط نحو الداني فيما قبله محرك ولم يصححه الشاطبي و قال فيهم الحرز :

"ومن لم يرم واعتد محضا سكونه"

يعنى ولم يعتد إلا بالابدال وهذا المعنى اختار الوافي تبعا لابن الجزري وكذلك من ألحق المفتوح بالروم فقد شذ موغلا

فهناك من قال بالابدال فقط قال في النشر

"وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ إِلَى تَرْكِ الرُّومِ فِي ذَلِكَ وَأَجْرُوا الْمُضْمُومَ وَالْمَكْسُورَ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمُفْتُوحِ، فَلَمْ يُجِزُوا سِوَى الْإِبْدَالِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُقْيَانَ وَأَبِي الطَّاهِرِ بْنِ خَلْفٍ وَأَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَابْنِ الْبَادِشِ، وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ" اهـ

ولكن الحرز حكم بشذوذ من قال بالابدال فقط ومنع التسهيل بالروم على قاعدته وهكذا يرى النشر قال

"وَقَدْ ضَعَّفَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَدُوهُ شَاذًا، وَالصَّوَابُ صِحَّةُ الْوَجْهَيْنِ" اهـ

فكلام النشر بعده يؤكد قول الحرز وهو شذوذ من منع التسهيل ثم إنه أتى بأدلة بعد ذلك تدل على صحة الحرز وترد على من منع التسهيل المذكور من نصوص الداني ثم قال

"..... قَدْ لَّ عَلَى صِحَّةِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، مَعَ أَنَّ الْإِبْدَالَ هُوَ الْقِيَاسُ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي صِحَّتِهِ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي صِحَّةِ الرُّومِ مَعَ التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنٍ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَمَنْعَهُ أَكْثَرُ النَّحَاةِ لِمَا قَدَّمَنا" اهـ.

وبعد ما نقلت لك نصوص الداني هل ترى الداني من نصوصه يأخذ بالتسهيل وهل لو أخذ به يروم أم لا؟

الجواب الداني رحمه الله لم يأخذ به فيما قبله محرك أصلا بل بالبديل فقط ويرد التسهيل ويمنع الروم مطلقا حتى عند من يسهل، وفيما قبله ألف عمل بالتسهيل فضلا عن الإبدال ولكنه يمنع الروم أيضا سواء على التسهيل أو الإبدال وهو متفق معنا على منع وجه التسهيل بالفتح وكل ذلك يحمل على الاختيار والأوجه جائزة إلا ما اتفقوا على منعه وهو التسهيل على المفتوح وفي ذلك قلت

وما قبله التحريك أو ألف محر*كا طرفا فرم بقيده أو ابدا

وهناك معنى آخر للبيت ذكره السخاوي يؤكد ما قلته لك ويختار التسهيل بروم إذ لا يتأتى إلا به وفي ذلك تمييز أكثر لما وصلت له في بحث هذه المسألة قال:

"يقول : ومن لم يرم لحمزة رحمه الله في شيء من الباب مع ما اشتهر واستقر من أن مذهبه في الوقف الروم والإشمام ، ووقف لحمزة بالسكون وألحق المضموم والمكسور مفتوحاً ، وقال : لأن إذا رمت حركتها فكيف يمكن الرجوع إلى حكم الساكنة في التخفيف ؟ فهذا قد أتى بمذهب شاذ ليس بمعروف عن حمزة لأن النص جاء عنه بالروم والإشمام إلا حيث يبذل الهمز حرف مد / ، وذلك إذا انفتح ما قبلها ، أو انضم ، أو

انكسر ، أو وقع قبلها الألف بأي حركةٍ تحركت الهمزة ، فإذا أبدلت أشبهت الألف الألف في دعاء ، والواو في يدعو ، والياء الياء في يرمي ، ولا روم ولا إشماء .

وقد ذكرت فيما سبق أن من القراء من يجعل هذا في الوقف بين بين ، ولا معنى له إلا روم الحركة فيلزم منه روم حركة المفتوح وليس ذلك من عادة القراء . "اه

فالظاهر أنه يرد على من قال بالتسهيل دون روم وحكم عليه بالشذوذ ورؤيتي الشخصية ان هذا المعنى أوضح لأن الواو تعنى المشاركة لما بعدها مع ما قبلها فيقول

ومن ترك الروم بحجة أنه يسهل فقط لمكان السكون – وكأنه يرد على الداني في رفض الروم - ومن ألحق التسهيل بالروم في المفتوح أيضا قد أتى بمذهب شاذ ليس بمعروف عن حمزة لأن النص جاء عنه بالروم والإشمام إلا حيث يبدل الهمز حرف مد وان التسهيل قرين الروم ولكن من جعله أيضا في المفتوح مع التسهيل فقد شذ والعلم عند الله تعالى

مسألة (٦٠) تحرير روم المسهل

مسألة هامة وهى هل عند الوقف على المسهل تروم؟ وإن صح فأين نصوصه؟ ومن قاله؟ بل لما ذكره الشاطبي في الحرز وقال "ومن لم يرم....." لم قالها مع أن الدانى يرفض الروم مع التسهيل وقفا على ما قبله محرك كما هو واضح من النصوص السابقة؟

قلت الظاهر مما ذكرت من نصوص الجامع تتكلم عن مواقع التسهيل عند حمزة أنه لا يروم مع المسهل وذكر حجتة وأن التسهيل لا يكون في متطرف حتى فيما قرأ به بالتسهيل فيما قبله مد لم يصرح بالروم فمن أين أتى به ابن الجزرى والشاطبي رحمهما الله

وإذا تصفحنا الجامع لنجد هل هناك من يسهل همزا متطرفا كيف يقف عليه وجدنا اللاء ولكنه مع ذلك لم يحكم عليه وقفا إلا بالبدل فقط وليس بالروم حتى ممن يصل بالبدل، فمن ذكر حكم الروم إذن عند التسهيل وقفا؟

حتى الملاحظ بين نصوص الجامع أنه يشير له بحكم التسهيل فقط ولما تكلم عن حكم الروم مع التسهيل على فرض التسهيل رفضه أيضا ولما تكلم عن تسهيله ما قبله ألف مد في المضموم والمكسور رفض الروم أيضا

أما في النشر فبداهة عنده التسهيل وقفا يلزمه روم في كل مسهل وقفا بل ويسميه روما وبلا كلمة تسهيل والسؤال من أين أتى به ابن الجزرى رحمه الله؟

قلت هل هو من الأحكام التى ذكرها في مقدمته التى من اللازم وجودها وإن لم ينص عليها، وذلك لأنه ذكر أن مصادر القراءات ثلاثة منصوص عليه و متلو عن الشيوخ ومقاس عليها؟

قلت ولكنه تكلم عنه الدانى في الجامع فلم يشر له ابن الجزرى في النشر حتى ولو بوجه منع الدانى في الجامع فيما قبله محرك

ومن كتاب النشر كان أول ظهورها عنده في المسهل لحمزة في النقطة الرابعة من التنبهات في باب المد وكان يسمى التسهيل روما فيقول ولو وقف حمزة بالروم وجاز له في الروم وهكذا ذكره أيضا في اللاء النقطة الرابعة من باب الهمز المفرد وقال يوقف فيها بالروم مع التسهيل وعول على نص للداني ولم يذكره ولكن أين هذا النص؟ وكل الجامع ليس فيه روم على المسهل وفقا أصلا

وأشار لجوازه أيضا عند التسهيل وفقا عند كلامه عن لؤلؤ وشاطئ ، وذكره في باب الوقف ومنه النص السابق فوق

والإشكال الذي لا أجد له حلا أن كلام ابن الجزري كله يدور حول المتطرف هل يسهل وفقا أم لا وبداهة عند من سهل يلزم الروم فلم أجد وجه نقاش لابن الجزري رحمه الله ليذكر أن هناك من رفضه عند المسهل كما فهمت من كلام الداني

بل إن ابن الجزري رحمه الله يقول عن إمام النحاة

"وَلَمْ أَرْ فِي كَلَامِ سَيِّبَوَيْهِ تَعَرُّضًا إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا نَصَّ فِيهَا فِي الْوَقْفِ يَشِيءُ، بَلْ رَأَيْتُهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُجْعَلُ بَعْدَ الْأَلِفِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ، أَوْ مَخْصُوصٌ بِالْوَصْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت قال أبو حيان في ارتشاف الضرب:

"والصواب إبدالها ألفًا في الأحوال الثلاثة في لغة من يسهل وأن لا روم ولا إشماع في همزة بين بين، وأن المحذوفة الأولى لزيادتها،..." اهـ

وهذا الذي قرره الداني أيضا في علة منع روم المسهل طرفا فقال:

"والرُّوم والإشمام لا يكونان في حرف ساكن محض ولا في حرف معرب منه ، وإنما يكونان في حرف متحرك صحيح" اهـ ولا وضوح بعد ذلك

وخلصه القول

أننى لا أعرف أصل لزوم الروم مع التسهيل ومن قال لا أدري فقد أفتى وزاد ولكن العمل عليه وأرجو من الله أن يهدينى لعلمه ولا يصح نكر أصليته لأن الشاطبي ذكره وعلم القراءات ابن الجزرى ذكره والشمى في شرحه الإبراز ذكره ولكنه لم يؤصل له فالروم عنده بديهية مع التسهيل ونسبه لحمزة وللدانى من نص مجهول ولم يذكره في اللاء وتواتر نقله فليس بالباطل لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة وإن جهلنا أصليته وذكره شيخ المحررين الأزميرى في البدائع عند السفهاء ويشاء في البقرة وفي المائدة ونحوه في الروض للمتولى رحمه الله

ولكن الجديد هو قولى بجواز التسهيل بلا روم كما نقل الدانى ومنعه، فأجوز الوجهين لظهور حجة التسهيل بلا روم ولا أمنع التسهيل بروم لمكانة نقله وأدائه المتواتر وقد ذكر السخاوي ما يدل على جواز ذلك فقال في فتح الوصيد آخر باب وقف حمزة :

"وقال بعضهم: لا معنى لبين بين إلا روم الحركة لأنك تسكن للوقف وهمزة بين بين ليست ساكنة" اهـ

فقوله بعضهم يعنى أن هناك فريقا يقول أن همزة بين بين ساكنة

وسبق نظمهم والحمد لله رب العالمين

مسألة (٦١) تحرير الوجه المقدم عند التزام

مسألة الأوجه المقدمة والمؤخرة في الأداء عند الجمع أمام الشيخ هامة جدا لا بد من تحريها ولكنها صعبة الإدراك لأنه لا يتوصل لمعرفة إلا الراسخ في علم القراءات لا المقلد لأن تقديم أوجه وتأخيرها يعتمد على أمور منها قوة الوجه وكثرة أسانيده أو أنه الطريق أو اختيار محقق أو العمل عليه أو ترتيبه هكذا

وعندنا في هذا الباب التزام لخلف في المفصول السكت والتحقيق وصلا وزد وقفا مع أحدهما النقل

وفي آل وشيء لا إشكال عنده فهما بالسكت ،وقفا من الطريقين التزام معه النقل في ال طريق فارس، وفي شئ النقل طريق ابن غلبون والإبدال طريق فارس

ويتزام لخلا في ال وشيء السكت والتحقيق وصلا وزدهما وقفا النقل في ال والابدال في شئ عن فارس والسكت في ال والنقل في شيء عن طاهر فأيهما يقدم؟ والجواب سهل إن شاء الله للمتبع لنقولاتي السابقة جيدا فأقول

أما خلف**ففي ال**

وصلا وجه واحد ولا إشكال فهو السكت

أما وقفا فوجهان وقد ذكرناهما في التحرير السابق وهو إما أن ينقل عن فارس أو يحقق بالسكت عن ابن غلبون والمقدم التحقيق بالسكت ثم النقل لأن الأول طريقه عن ابن غلبون والثاني عن فارس ويتأخر عنه أداء فنتبه

وفي شيء

وصلا لا إشكال وجه واحد وهو السكت

أما وقفا فإنه إما يبدل ويدغم عن أبي الفتح فارس أو ينقل فقط عن ابن غلبون والمقدم أيضا طريقه أصلا وهو الثاني طريق ابن غلبون ولأن الداني قال عن النقل فيما قبله واو أو ياء أصليتان "وهو أقيس" ثم الإبدال بالإدغام يتبعه أداء

وفى المفصول

وصلا التحقيق عن ابن غلبون والسكت عن أبي الفتح فنقدم التحقيق أيضا لمكانة السند غير أنه المتعين وقفا

أما وقفا فنقدم التحقيق كذلك ثم السكت ثم النقل لآخريته أيضا فليس من طرنا كلها بل من خارج التيسير وزاده الحرز

ولعل تقديم التحقيق في الحاليين لأن فيه تقدير مذهب السكت في آل وشيء فقط مذهب ابن غلبون وهو مذهب خلف تحقيقا كما علمت

أما خلا

فغالبا ما يخرج مع خلف عند الجمع ولكن عند انفراده في القراءة له حكم آخر

ففى ال وشى

له وصلا التحقيق عن فارس وهو طريق الكتاب والسكت عن ابن غلبون وهو زائد عليه فالمقدم اختيار السكت مع أنه ليس طريقه ولكن شىء كان يقرئنى بتقديم السكت فيهما وتيقنت أنه عادة الشيوخ أيضا مع أنه طريق ابن غلبون وليس طريقه

ولعله لأن الداني كان يختار التغيير في المتوسط بزائد فلا شك أن السكت أكثر تغييرا من مجرد التحقيق

ووقفا له النقل فى ال والابدال فى شىء عن فارس والتحقيق بالسكت فى ال والنقل فى شىء عن ابن غلبون فالمقدم بتقديم السكت فى ال والنقل فى شىء مع أنهما ليسا طريقه

ولكن شيخى كان يقرئنى بتقديم السكت أولا في ال والنقل في شىء طريق ابن غلبون وليس طريقه

ولعله في ال مراعاة للتدرج في التغيير من الأقل بوجه السكت للأقوى بالنقل أما البدء بالنقل في شىء فهو نفسه قال هو أقيس ثم الإبدال بالادغام

وفى المفصول

وصلا ليس عنده غير وجه واحد

ووقفا كان يقدم التحقيق لأنه المختار ثم النقل كخلف لأنه من زيادات التيسير

فالملاحظ أن خلاد يقدم له ما قدم لخلف مع اختلاف الطريق

وفى ذلك قلت :

وعن خلف فى ال يقدم سكته* وبالوصل شىء ثم فى الوقف نقلا

ومنفصلا حقق فسكت فنقلا* وخلاد عن شيخى بمثله رتلا

تنبيه

*أبو الفتح وقفا ينقل لام التعريف ويبدل شىء ويغير المتوسط بزائد لخلف وخلاد ويسكت في المفصول لخلف ويحققه لخلاد

*وابن غلبون وقفا يسكت في ال التعريف وينقل شىء وقفا ويحقق المتوسط بزائد والمفصول لهما

* ما قيل في حق راوي حمزة هو ما يقال لهشام في حق المتطرف فقط وعلى التحقيق فإن طريق هشام من قراءة الدانى على أبى الفتح لا ابن غلبون فليتنبه

مثال على الأوجه المقدمة

*لو قرأت قوله تعالى "بلى من أسلم وجهه..لقوله...على شىء"

- فعند تحقيق "من أسلم" و"شيء" الأولى لزمك وقفا نقل شيء فقط لأنه طريق ابن غلبون

- وعند السكت على "شيء" الأولى فقط لزمك الإبدال وقفا على "شيء" لأنه خلف فقط عن أبي الفتح

- وعند سكت "من أسلم" لزمك وقفا الإبدال أيضا في شيء طريق أبي الفتح خلف أيضا

ومثله: "ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا"

*لو قرأت "ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر.. لقوله... والآخره"

- عند التحقيق في حبطت أعمالهم لزمك وقفا السكت مع التحقيق في الآخرة لأنه طريق ابن غلبون

- وعند السكت على المفصول لزمك وقفا النقل في الآخرة لأنه طريق أبي الفتح فارس أما الوقف بالتحقيق فقط رده ابن الجزرى في النشر وقال لا يصح ولكن ليعلم صححه المتولى في الروض والعمل به من الطيبة فتنبه

*لو قرأت "فمن عفى له من أخيه شيء.. لقوله بإحسان"

- عند السكت على المفصول تقف بالتسهيل في "إحسان" طريق أبي الفتح خلف فقط

- وعند سكت شيء فقط تقف بالتحقيق على بإحسان طريق ابن غلبون للراويين

ومثله: "قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم" و"إمساك بمعروف أوتسريح بإحسان" و"ذلكم ازكى لكم واطهر" و"وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا"

*ولو قرأت قوله تعالى: "يسئلونك عن الأهل.. لقوله... من أبوابها"

- فلوقرات بسكت الأهله وقفت على من أبوابها بالتحقيق طريق ابن غلبون وبالسكت طريق أبي الفتح أما النقل فمن زيادات القصيد

- أما لو قرأت الأهله بالتحقيق لخلاد وقفت على المفصول بالتحقيق فقط طريق أبي الفتح والنقل من القصيد والعلم عند الله تعالى، وفي ذلك قلت

وعن فارس قف في الزوائد مسهلاً* وشيء فأبدل، ذا لطاهر انقلا

له زائدا حقق وزد أل بسكتة* وقل عنهما المفصول كالوصل رتلا

مسألة (٦٢) تحرير "قل أونبئكم - قل أنتم - هؤلاء" وقفا**أولاً: قل أونبئكم**

فيها ثلاث همزات وحكمها وقفا كالآتي

الأولى: فيها عن خلف التحقيق بالسكت طريق فارس وعدمه من الروايتين طريق ابن غلبون والنقل زاده الحرز

الثانية: متوسط بزائد فيها التسهيل عن أبي الفتح والتحقيق عن أبي الحسن للراويين
الثالثة متوسط حقيقى فيها التسهيل مذهب سيبويه والإبدال مذهب الأخفش واختار الدانى
مذهب الأخفش لاتباع الرسم

والأوجه مطلقة ١٢ وجه ولكن ليس كلها جائزة وإليك بيانها

(تحقيق الأولى بلا سكت مع تحقيق الثانية)

- (١) مع تسهيل الثالثة وهو الثالث في النشر ونسبه للشاطبية والتيسير عن خلاد
- (٢) مثله مع إبدال الثالثة وهو الرابع في النشر وسماه اختيار الدانى لأنه كما علمت كان الدانى يختار في نحو سنقرئك اتباع الرسم وهو البديل مذهب الأخفش
- ولكن من القواعد علمت أن من يحقق الأولى مع تحقيق الثانية الراويان من طريق ابن غلبون فهذان الوجهان للراويين معا واقتصاره على خلاد فيه نظر

(تحقيق بسكت الأولى فى تسهيل الثانية)

- (٣) فى تسهيل الثالثة وهو الخامس في النشر ونسبه لخلف من الشاطبية والتيسير طريق أبي الفتح

- (٤) مثله مع إبدال الثالثة وهو السادس في النشر وسماه اختيار الدانى لخلف للعلة السابقة هذان الوجهان عن أبي الفتح لمكان تسهيل الثانية

(تحقيق بسكت الأولى في تحقيق الثانية)

(٥) مع تسهيل الثالثة وهو الأول في النشر ونسبه لخلف من الشاطبية والتيسير طريق أبي الفتح

قلت وتحقيق الثانية لا يصح عن أبي الفتح فنسبته له فيها نظربل عن ابن غلبون كما علمت

(٦) وفي إبدال الثالثة وهو الثاني ونسبه اختيار الداني لأنه كما علمت أن الداني يختار الإبدال اتباعا للرسم من الأخفش في ذى الضم وقبله

(وتحقيق الأولى مع تسهيل الثانية)

(٧) في تسهيل الثالثة وهو في النشر السابع ونسبه للشاطبية والتيسير طريق خلاد

(٨) وفي إبدال الثالثة وسماء اختيار الداني للسبب المذكور

قلت وهو الوجه الثامن من النشر و لخلاد أيضا ولأبي الفتح أيضا لمكان تسهيل الثانية

(نقل الأولى في تسهيل الثانية فقط)

(٩، ١٠) في وجهي الثالثة وهذان وجهان لكل راو ونسبهما للشاطبية دون التيسير وهما الوجه التاسع والعاشر في النشر وكما علمت النقل من زيادات القصيد فمجهول النسبة في المفصول ولا تنس ان تسهيل الثانية عن أبي الفتح خصوصا ولو لا النقل قبله لنسب له

*ويبقى وجهان ممتنعان مجهولا النسبة والسبب هو التركيب البين وتصادم العلة وهما:

(١١، ١٢) نقل الأولى مع تحقيق الثانية لتصادم العلة - وسبق تعريفها - فكما اعتدلت بتوسط الأولى فغيرت الهمز بالنقل فكذلك اعتد بتوسط الثانية فسهلها لتساوى العلة ولكنك اعتدلت بتوسط الأولى فنقلت ولم تعتد بتوسط الثانية فحققت وهذا تصادم وتركيب بين نقل الأولى وقفا وتحقيق الثانية بوجهي الهمزة الثالثة

فيكون عدد طرقه التي نسبها لنا النشر عشر طرق وكل ذلك توجيه ليس من باب توقف المعلول على العلة، لذلك لم يمتنع تحقيق الأولى مع تسهيل الثانية - مع تصادم العلة - لسبب أن هناك طرقاً منصوصاً عليها بعدم تغيير المتوسط بكلمة مع النص على التغيير بزائد فلا تصور للتصادم عندهم أصلاً ولا قياس ولا اجتهد مع النص فتنبه والعلم عند الله تعالى

فائدة

هناك من اعتبر بدل الثانية واو للرسم وهو لا يصح فجعل فيها ثلاث أوجه وهناك من اعتبر في الثالثة وجهاً ثالثاً زائداً وهو تسهيل كالياء والصحيح تسهيل كالواو فقط فجعلها ثلاثة أوجه ثم أطلق الأوجه ما صح منها وشذ فأصبحت سبعة وعشرين وجهاً وهو أبو العباس أحمد بن يوسف التَّحَوِيُّ المَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ فِي شَرْحِهِ لِلشَّاطِئِيَّةِ وَنَقَلَهُ عَنْ صَاحِبِهِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ قَاسِمٍ وَلَا يَصِحُّ عَلَى حَدِّ عِبَارَةِ شَيْخِنَا ابْنِ الْجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ عَرَضَ الْمَسْأَلَةَ إِتْحَافَ الْبِنَا وَالتَّزَمَ بَعَرَضِ النُّشْرِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَسْلُوبِ بِهَذَا الْمِثَالِ وَمِثْلِهِ

ثانيا: "قل ءأنتم"

وفى الأولى الأوجه الثلاثة أيضا سكت عن أبى الفتح لخلف وتحقيق عن الراويين طريق ابن غلبون ونقل من زيادة الحرز

والثانية تسهيل عن أبى الفتح وتحقيق عن ابن غلبون

فجملتها ٦ أوجه جوز منها النشر خمسة فقط وإليك بيان كل وجه

(١) تحقيق الأولى مع تحقيق الثانية لكل راو طريق ابن غلبون ولم ينسبه

(٢) تحقيق الأولى مع تسهيل الثانية قلت ولا يكون إلا لخلاص عن أبى الفتح

(٣) سكت الأولى مع تسهيل الثانية لخلف طريق أبى الفتح وذكره ولم ينسبه رحمه الله

(٤) سكت الأولى مع تحقيق الثانية جوزة ابن الجزرى في النشر

قلت و لا يصح من طرقنا عن أبى الفتح فنسبته له فيها نظر لأنه كما علمت يغير المتوسط بزائد

(٥) نقل الأولى مع تسهيل الثانية للراويين ولم يذكره رحمه الله والنقل كما لا علمت من زيادات القصيد

*وهناك وجه ممتنع لتصادم العلة

(٦) نقل الأولى فى تحقيق الثانية لتصادم العلة ولم يذكره رحمه الله وهذا هو الوجه الممنوع باتفاق

ومع كونه قال بجواز الخمسة ومنع واحد فقط ولكنه زاد منع الوجه الأول ولم يذكر الوجه الثالث ولعله خطأ نساخ لأن الروض ذكر المسألة بهذا المثال تعيينا عكس الاتحاد ومنع الأخير فقط شرح بيت ١٦٧ وهو

"وفى قل ءأنتم ثانيا لا تحققن *على النقل والوجهان مع غير ذا اعتلا "

وعرفناه لأنه كالممنوع في قل أُنْبئكم والذي يؤكد التصحيف أن النويرى ذكره في شرحه لفظاً، ومعلوم للمتمرس أن شرح النويرى هو نسخة النشر المنزلة على الطيبة وذكر النويرى الكلمتين تماماً كالنشر وكذا في غيث النفع فرأس تحرير المسألة النشر وكل من بعده من شيوخنا تبع له ولكن على أفضل تعبير أقول أن العشرة أو الخمسة لا يصحان كلهم من طرق التيسير وقد تكلمت عزوا وتأصيلاً لرفع الحجة ودحض الاحتجاج

* وهناك من اعتبر التحقيق بالسكت وعدمه ونقل الأولى الأوجه الثلاثة على إبدال الثانية من الرسم لحمزة فجعل فيها الإبدال فضلاً عن التسهيل والتحقيق ولم يصححه ابن الجزرى رحمه الله

وفى ذلك قلت:

وفى مثل قل ءأنتم امنع لحمزة * تحقق ثانيه على نقل أولا

وسكتك أولا بثان محققا * فعن غير فارس وفى الحرز جهلا

ومعناه

أن نقل المفصول وهو الأول مع تحقيق الثانى ممتنع

وأن سكت المفصول وهو الأول مع تحقيق المتوسط بزائد عن غير فارس خلاف ما نسب له ابن الجزرى رحمه الله وجهل النسبة من الحرز ولكن عليه العمل

والحمد لله رب العالمين

ثالثاً: "هؤلاء"

عندما يقف حمزة على هذه الكلمة فإن فيها همزتين:

أولاهما

متوسطة بزائد فجاز فيها التسهيل والتحقيق وهي همز لمد منفصل فجاز عند التسهيل الاعتماد بالأصل ونشبعه أو الاعتماد بالعارض ونقصره فهذه ثلاثة أوجه التحقيق أو التسهيل مع المد أو القصر

ثانيهما

جاز فيها الإبدال مع القصر اعتدادا بالعارض والاشباع اعتدادا بالأصل والتوسط لجواز التقاء الساكنين وقفا

فيكون جملة الأوجه خمسة عشر وجها ولكن يمتنع وجهين وهما

- عندما تسهل الأولى وتقرر اعتدادا بالعارض وهو التوسط فلا يصح أن تسهل الثانية وتمد عدم اعتداد بالعارض فهذا يتصادم العلة^{٦٤}

- وكذلك العكس عندما تسهل الأولى وتمد عدم اعتداد بعارض التسهيل فلا يصح أن تقصر الثانية عند التسهيل اعتدادا به فهذا هو تصادم العلة

^{٦٤} تركيب الأداء يعني تركيب الطرق بعضها على بعض نحو توسط المتصل وإشباعه في نفس واحد أو مجلس واحد وكذلك النقل والتحقيق في نفس واحد أو مجلس واحد وهكذا ويقابله تساوى الأداء يعني عدم خلط الطرق والخلاف الواجب ببعضه ببعض

تصادم العلة يعني الاعتداد بها وعدم الاعتداد بها في نفس واحد أو مجلس واحد فهذا تصادم فلو اعتدلت بعارض التوسط في قل ءأنتم وقل أونبئكم وقفا عن حمزة فنقلت في الأولى فلا بد أن تعتد بعارض التوسط في الثانية وتسهلها أيضا ولو حققتهما باعتبار عدم عارض التوسط في الثانية لكان هذا تصادما ويقابله تساوى العلة ويعنى الاعتداد بها مطلقا أو عدم الاعتداد بها مطلقا

والصحيح عند تسهيلهما أن تمدهما معا أو تقصرهما معا ليتساوى الأداء وعدم التركيب
قال في النشر:

"لَكِنْ يَمْتَنِعُ مِنْهُ وَجْهَانِ فِي وَجْهِ بَيْنَ بَيْنٍ، وَهُمَا مَدُّ الْأُولَى وَقَصْرُ الثَّانِيَةِ وَعَكْسُهُ؛
لِتَصَادُمَ الْمَذْهَبَيْنِ" اهـ

والأوجه الصحيحة ثلاثة عشر وجها وهي

تحقيق الأولى في خمسة الثانية

تسهيل الأولى مع المد في ثلاثة البدل والتسهيل مع الإشباع فقط من الثانية

تسهيل الأولى مع القصر في ثلاثة البدل والتسهيل مع القصر في الثانية

*وهناك من ذكر في الأولى أيضا واو مبدلة للرسم مع القصر والإشباع وفي خمسة
الثانية أصبحت خمسا وعشرين وجها ولكن لا يصح على حد عبارة النشر ولأنه من
الشاذ

وفي ذلك قلت:

وفي هؤلاء ائمنع مد إحداهما له * على قصر الأخرى واقفا إن تسهلا

والحمد لله رب العالمين

{ما فى باب الإدغام الصغير}

مسألة (٦٣) تحرير ولقد زينا

قال الشاطبي رحمه الله

٢٦٤- وَأَدْعَمَ مُرُوءًا وَكَفَّ ضَيْرَ ذَابِلٍ زوى ظِلَّةٌ وَعَرَّ تَسْدَاهُ كَلْكَلا/

٢٦٥- وَفِي حَرْفٍ زَيْنًا خَلَفًا/

الشرح

- أما ابن ذكوان فإنه يدغم (الضاد والذال والزاي والطاء) فقط ويظهر فى الباقي.

- إلا أنه فى قوله (ولقد زينا) يجوز له الإظهار والإدغام .

قلت وهذا ما قاله التيسير أيضا أعنى الخلف ولكن لم يلفظ به قال

"وأدغم ابن ذكوان فى الزاي والذال والضاد والطاء فى الأربعة لا غير وروى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاي" اهـ

وزاد فى التعبير ذكر صاحب الإظهار

"وبه قرأ على عبد العزيز الفارسي" اهـ

وقال فى الجامع:

"عن الأخفش عن ابن ذكوان، وبذلك أقرأني الفارسي عنه." اهـ

قلت فكان الإظهار هو طريق الحرز أما الإدغام فقال فى الجامع

"وأدغمها الباقون وكذلك روى التَّغْلبي وسائر الرواة عن الأخفش عن ابن ذكوان." اهـ

وقال فى النشر:

"وَقَرَأَ الدَّانِيُّ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ وَأَبِي الْفَتْحِ قَارِسٍ." اهـ

قلت وليس طريق ابن ذكوان في الحرز فكان ذكر الداني الإدغام في التيسير من باب العلم وتبعه الحرز أما الطريق فبالإظهار

ولم يتعرض في النشر لزيادة الحرز والتيسير الإدغام كما تعودنا منه والحمد لله رب العالمين وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٦٤) تحرير فإذا وجبت جنوبها

قال الشاطبي رحمه الله

٢٦٨- وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَأَفْرٌ سَيْبٌ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِي عَصْرَةٍ وَمَحَلَّلًا/

٢٦٩- وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ لَهْدُمَتْ/ وَفِي وَجَبَتْ خَلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا/

الشرح

وأظهر ابن عامر تاء التأنيث عند السين والجيم والزاي فقط وأدغم عند باقى الحروف وهي التاء والصاد والضاد والظاء .- وزاد هشام عنه الإظهار في الصاد من قوله تعالى (لهدمت صوامع) خلافا لقاعدة ابن عامر .

- وقد زعم البعض أن لابن ذكوان فى (وجبت جنوبها) خلاف ، ولكن الصحيح أنه ليس له إلا الإظهار من القاعدة ومن زعم الإدغام فإنه قول ضعيف حيث يقول الشاطبي (يفتلا).

قلت ولم يتكلم التيسير ولا التحبير عن وجه الإدغام المزعوم الذى يرده الشاطبي فإن كان نكره عموما فليس فى محله وإن كان من طرق الحرز فقط فنعم قال فى الجامع عن الإدغام لابن ذكوان

" وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم عن الأخفش، عنه نضجت جلودهم [النساء: ٥٦] بالإظهار، ووجبت جنوبها [الحج: ٣٦] بالإدغام. " اهـ إذن فالإدغام موجود وإن لم يكن من طرقنا

قال فى النشر

"وَأَفْرَدَ الشَّاطِبِيُّ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ بِالْخِلَافِ فِي وَجَبَتْ جُنُوبُهَا وَلَا نَعْرِفُ خِلَافًا عَنْهُ فِي إِظْهَارِهَا مِنْ هَذِهِ الطَّرُقِ. " اهـ

تنبيه

وَهَمَّ أَبُو شَامَةَ عِنْدَمَا نَقَلَ الْإِدْغَامَ عَنْ أَبِي الْفَتْحِ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنَ الْجَامِعِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ وَرَدَ عَلَيْهِ النَّشْرُ لِكَوْنِهِ فِي الْجَامِعِ عَنْ هِشَامٍ لَا ابْنَ ذَكْوَانَ أَمَّا الْإِدْغَامُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ فَمِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَقَطْ وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى طَرَقِنَا بَلْ إِنَّ أَبَا الْفَتْحِ نَقَلَ الْإِظْهَارَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ وَفِي ذَلِكَ قُلْتُ:

وَإِظْهَارَ زَيْنَا ابْنِ ذَكْوَانَ زَائِدٌ* وَفِي وَجِبَتْ لِإِدْغَامٍ لَا طَرَقْنَا تَلَا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٦٥) تحرير بل طبع الله عليها

قال الشاطبي رحمه الله

٢٧٢- وبَلْ فِي النِّسَاءِ خَلَادُهُمْ بِخِلَافِهِ /

الشرح

- يقول رحمه الله أن خلاد في موضع سورة النساء يجوز له الإظهار والإدغام وهو "بل طبع الله عليها" قال في التيسير

"واختلف عن خلاد عند الطاء في قوله (بل طبع الله) فقرأته بالوجهين وبالإدغام آخذ "اهـ"

وزاد في التحرير بعد "بالوجهين" قال

"الإدغام على أبي الفتح ، والإظهار على أبي الحسن" اهـ

قلت وطريق خلاد هو أبو الفتح لذا قال وبالإدغام آخذ فكان ذكره الإظهار له من طريق ابن غلبون من زيادات التيسير عن خلاد وذكره للمعرفة وكذا زاده الحرز

وكذا أبو الفتح من زيادات التيسير عن خلف فتنبه فيكون الإدغام عن خلف من زيادات التيسير والحرز أيضا قال في الجامع

"فروى خلاد عن سليم عنه: إدغامها فيها، كذلك قرأت على أبي الفتح في روايته." اهـ
وفائدة الخلاف ترجع لكون الآية فيها سكت على ال التعريف وغنة الواو والمتوسط
بزائد والطريقان مختلفان في حكمهما بل وكل واحد عن كل راوى فليتنبه

وفي ذلك قلت:

وبل طبع ادغم عن أبي الفتح فارس* وأظهر طاهر ابن غلبون عن كلا

تنبيهات لم ينبه عليها الحرز

(١) قوله "ألم نخلقكم* من الإدغام الصغير لا الكبير وفيه ثلاثة أوجه:

أ- إدغام كامل وهو طريقنا ونقله الداني قال في الجامع

"وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله: ألم نخلقكم [المرسلات: ٢٠] وذكره ابن الجزري في نشره وهو الصحيح المأخوذ به لأنه الأقيس والأثبت نقلا بيد أنه من طريقنا قال في النشر

"فأما إذا كانت ساكنة قبل الكاف أي القاف كما هي في قوله تعالى: ألم نخلقكم، فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: أحطت، وبسطت. وذهب الداني وغيره إلى إدغامه محضاً. والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصح قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: خلقكم، ورزقكم، وخلق كل شيء. "اهـ

ب- إدغام ناقص يعنى بقاء استعلاء القاف وهو عن مكي وليس من طريقنا

كما ذكر النشر عن مكي وقال في الجامع قال

"وروى ابن شنبوذ أداء عن أبي نشيط عن قالون أن القاف لا مبينة ولا مدغمة بين ذلك. "اهـ وهو صحيح قال في النشر

"وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ أَرَادَ بِإِظْهَارِهِ الْإِظْهَارَ الْمَحْضَ قَالَ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَيْسَ يَغْلُظُ وَلَا قَبِيحٌ، فَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا نَصًّا وَأَدَاءً، وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي وَلَمْ يَذْكُرْ مَكِّي فِي الرَّعَايَةِ غَيْرَهُ وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ الْخَالِصَ أَصَحُّ رَوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا بَلْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ الْبَلَّةُ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي وَجْهِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْغِمُ الْمُتَحَرِّكَ مِنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا مَحْضًا فَإِدْغَامُ السَّاكِنِ مِنْهُ أَوْلَى وَأَحْرَى "اهـ

ج-الإظهار المحض قال فى الجامع

"وروى أبو علي بن حبيش الدينوري أداء، عن إبراهيم بن حرب، عن الحسن بن مالك عن أحمد بن صالح عن قالون مظهرة القاف، وما حكيناه عن قالون غلط فى الرواية، وخطأ فى العربية" اهـ

قال فى النشر

"وَقَدْ انْفَرَدَ الْهَذَلِيُّ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ عَنْ ابْنِ تَكْوَانَ بِإِظْهَارِهِ" اهـ

وتأول ابن الجزرى هذا القول وقال

"وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ إِظْهَارُ صِفَةِ الاسْتِعْلَاءِ وَإِلَّا فَإِنْ أَرَادُوا الْإِظْهَارَ الْمَحْضَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ" اهـ

(٢) "بسطت وأحطت وفرطت وفرطتم" إدغام ناقص أى بقاء صفة استعلاء الطاء بلا خلاف قال فى الجامع

"وأجمعوا على إدغام الطاء فى التاء، مع تبقية إطباق الطاء ؛ لئلا يختل بذلك صوتها، فى نحو قوله: أحطت [النمل: ٢٢] وفرطتم [يوسف: ٨٠] وبسطة وما أشبهه." اهـ

(٣) "مالیه هلك" جاز فيها الإظهار للجميع لأن الهاء غير أصلية بل وضعت للسكت وفقاً فقط وجاز أيضاً الإدغام لأنها مرسومة فى خط المصحف والقاعدة تقول "إذا التقى خطا مثلاً أولهما ساكن لزم الإدغام إجماعاً"

قال أبو شامة:

"يَعْنِي بِالْإِظْهَارِ أَنْ يَقِفَ عَلَى مَالِيَةِ هَلْكَ وَفَقَةٍ لَطِيفَةٍ. وَأَمَّا إِنْ وَصَلَ فَلَا يُمَكِّنُ غَيْرُ الْإِدْغَامِ أَوْ التَّحْرِيكِ قَالَ وَإِنْ خَلَا اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَانَ الْقَارِئُ وَاقِفًا وَهُوَ لَا يَدْرِي لِسُرْعَةِ الْوَصْلِ." اهـ

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ :

"وَفِي قَوْلِهِ مَالِيَهُ هَلْكَ خُفٌّ، وَالْمُخْتَارُ فِيهِ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا اجْتَلِبَتْ لِلْوَقْفِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوَصَلَ، فَإِنْ وُصِلَتْ فَلَااخْتِيَارُ الْإِظْهَارُ لِأَنَّ الْهَاءَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا فِي النِّيَّةِ لِأَنَّهَا سَيَقَتْ لِلْوَقْفِ، وَالتَّانِيَةُ مُنْفَصِلَةٌ مِنْهَا فَلَا إِدْغَامَ "

قال في النشر:

"وَمَا قَالَهُ أَبُو شَامَةَ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ، وَأَحْرَى بِالِدَّرَاجَةِ وَالتَّدْقِيقِ ؛ وَقَدْ سَبَقَ إِلَى النَّصِّ عَلَيْهِ أَسْنَادُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ فِي جَامِعِهِ: فَمَنْ رَوَى التَّحْقِيقَ، يَعْنِي التَّحْقِيقَ فِي كِتَابِيهِهِ إِنِّي لَزِمْتُ أَنْ يَقِفَ عَلَى الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ مَالِيَهُ هَلْكَ وَفَقَةً لَطِيفَةً فِي حَالِ الْوَصْلِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ؛ لِأَنَّهُ وَاصِلٌ بِنِيَّةِ الْوَاقِفِ فَيَمْتَنِعُ بِذَلِكَ مِنْ أَنْ يُدْغِمَ فِي الْهَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا. قَالَ وَمَنْ رَوَى الْإِلْقَاءَ لَزِمْتُ أَنْ يَصِلَهَا وَيُدْغِمَهَا فِي الْهَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا لِأَنَّهَا عِنْدَهُ كَالْحَرْفِ اللَّازِمِ الْأَصْلِيِّ انْتَهَى وَهُوَ الصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ "اهـ-.

وفي ذلك قلت:

ألم نخلق ادغم كاملا وإن اختلف* ونحو بسطت أجمعوا النقص رتلا

وفي ماليه لاطهار أرجح واصلا*.....

{ ما فى باب حروف قربت مخرجها }

مسألة (٦٦) تحرير باء الجزم فى الفاء

قال الشاطبي رحمه الله

٢٧٧- وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَتْبُ قَاصِدًا وَلَا

الشرح

- اعلم رحمك الله أن الباء الساكنة بالجزم إذا أتى بعدها حرف الفاء فحكمها الإدغام للكسائي وخلاد وأبى عمرو مثل "أو يغلب فسوف"، إلا أن خلاد خلف في موضع الحجرات (يتب فأولئك) بالإظهار والإدغام والباقون بإظهار الجميع قولاً واحداً.

قال فى التيسير

"وخير خلاد فى (ومن لم يتب فأولئك)" اهـ

وزاد فى التحبير

"وبالوجهين قرأ على أبى الفتح وبالإدغام على أبى الحسن" اهـ

قال فى الجامع ونقله النشر

"قال لى أبو الفتح: خَيْرَ خَلَادٍ فِيهِ فَأَقْرَأْنِيهِ بِالْوَجْهَيْنِ" اهـ

فوافقت عبارة الحرز كلام أبى الفتح صاحب طريق خلاد الراوى

تنبيه

قول التحبير وبالإدغام على أبى الحسن والوجهين عن أبى الفتح يعنى من رواية خلاد فقط وباقي المواضع الخمسة فبالإدغام قولاً واحداً من الطريقين

أما رواية خلف من الطريقين ابن غلبون وأبي الفتح بالإظهار فقط فنتبه وهذا المفهوم من غطالقه في الجامع قال:

"وأظهر الباء عند الفاء في الخمسة الباقيين ، وحمزة في رواية خلف" اهـ

فأطلق رواية خلف عن حمزة في الخمسة بالإظهار في الجامع من نصه السابق دون تفصيل في طريقه

ونقاشنا هذا بسبب أنه جعل الطريقين للراويين في أحكام كثيرة ليس أكثر

ولم ينبه في النشر على ذلك

وفي ذلك قلت:

.....* ومن لم يتب بالخلف عن فارس علا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٦٧) تحرير اصبر لحكم

قال الشاطبي رحمه الله

٢٨٠ - / وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَوَاصِبِرٍ لِحُكْمٍ طَالٍ بِالْخَلْفِ يَذْبُلًا /

الشرح

إذا أتت راء ساكنة وبعدها لام فحكمها الإدغام لدورى البصرى بالخلف والإدغام للسوسى قولا واحدا والباقون بالإظهار مثل (واصبر لحكم - يغفر لكم) .

قلت فما أصل الخلاف للدورى؟

قال فى التيسير و التحبير

"وأدغم أبو عمرو الراء الساكنة في اللام نحو قوله تعالى: (نغفر لكم و اصبر لحكم ربك) وشبهه بخلاف عن أهل العراق في ذلك." اهـ

قلت فكان الحرز ناقلا ليس أكثر لما فى أصله وهو التيسير ولكن ما طرق كلا من الإدغام والإظهار أم كلاهما من طريق واحد كـ "من لم يتب" عن خلاد؟

قال فى الجامع عن الإدغام:

"وكذلك أقرأني عبد العزيز بن جعفر المقرئ، عن قراءته على أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وكذلك أقرأنيهِ أيضا فارس بن أحمد، عن قراءته من طريق ابن مجاهد وغيره" اهـ

قلت والأول عن عبد العزيز طريق التيسير والحرز ثم قال رحمه الله:

"وكذلك أنا محمد ابن أحمد بن علي، عن ابن مجاهد ، عن أصحابه، عن اليزيدي، ولم يذكر اختلافا ولا اختيارا، وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختيارا واستحسانا ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه قبل موته بست سنين . " اهـ

قلت والأول وهذا السند من أهل العراق ولكن الكاتب عن ابن مجاهد هو طريق الرواية لا التلاوة فتنبه وابن مجاهد في السندين فتبين أن الإدغام هو المنقول والإظهار اختيار ابن مجاهد

والإظهار أيضا طريق ابن غلبون أيضا وليس طريقا للدوري في الحرز قال

"قال ابن المنادي: وكذلك يظهرها أهل الأداء من طريق الدوري عن اليزيدي، وبذلك أقراني أبو الحسن شيخنا، عن قراءته من طريق أهل العراق ابن مجاهد، وغيره." اه قلت ورجوع ابن مجاهد من الإدغام للإظهار كان اختيارا لا رواية فتنبه بل وأقرأ به ابن غلبون كما في النص المذكور

ومن ذلك يتبين لنا أن إطلاق الخلاف في التيسير من باب العلم وليس الطرق فطريقنا الإدغام فقط ولم يزد في النشر على قوله

"وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ عَنِ الدُّورِيِّ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِئِيِّ" اهـ

مع كونه كان ينبغي توضيح زيادة الإظهار في الأداء وأنه اختيار ابن مجاهد

وملاحظة أخرى هامة وهي أن اختيار ابن مجاهد الإظهار فيها كان مقيدا بالأخذ بالإظهار في الإدغام الكبير أيضا قال الجامع:

"وما كان يأخذ به ابن مجاهد أخذا من الإظهار إنما هو إذا استعمل الإظهار في الأول من الحرفين المتحركين في مذهبه، فأما إذا استعمل الإدغام فيه، فالكل يدغم الراء في حال تحريكها وسكونها بلا خلاف" اهـ

قال في النشر

"وَالْخِلَافُ مُفَرَّغٌ عَلَى الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ. فَمَنْ أَدْغَمَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ لِأَبِي عَمْرٍو لَمْ يَخْتَلِفْ فِي إِدْغَامِ هَذَا، بَلْ أَدْغَمَهُ وَجْهًا وَاحِدًا، وَمَنْ رَوَى الْإِظْهَارَ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ

عَنِ الدُّورِيِّ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى إِدْغَامَهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى إِظْهَارَهُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى
الإِدْغَامِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو. " اهـ

قلت وذلك من النشر ولكن من طرقنا الإظهار اختيار لا نصا عن ابن مجاهد

والخلاصة

أن طريقنا بالإدغام فقط لأننا أيضا ندغم في باب الإدغام الكبير فقط ومن أدغم في
الكبير فقط كان يدغم في نحو كواصبر لحكم ومن كان يظهر كما هو عليه العمل
للدوري فمنهم من كان يظهر ولكن نصا أما عندنا فإنه اختيار لابن مجاهد، والعمل على
الوجهين من الحرز وينبغي التنبيه على أنه يجوز الاختصار للدوري على الإدغام ولو
زدت الإظهار اختيار ابن مجاهد لا منصوص عليه لأن القراءة لا تكون إلا بسند ولا
سند في الحرز به فتنبه وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٦٨) تحرير "ن والقلم"

قال الشاطبي رحمه الله

٢٨١- وَيَاسِينَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَفَّهٖ بَدَا / وَتُونَ وَفِيهِ الْخَلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا /

الشرح

- أظهر حفص وحمزة وابن كثير والبصري وقالون كلمة (يس والقرءان الحكيم) والباقون بالإدغام قولاً واحداً .

- أما (ن والقلم) فنفس الحكم السابق مع الخلف لورش.

أي بالإدغام ولكن أهل الأداء المصريون بالإظهار قال في التيسير:

"وكذلك في ن والقلم - يعنى كحكم يس والقرآن - غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في "ن" مذهب ورش هناك بالبيان" اهـ

قلت وعموماً فالمصريون هم طريق ورش في التيسير لا غير

أما توضيح الخلف فقال في الجامع:

"وقال إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب: ن والقلم مبيّنة النون تامة في اللفظ، وقال عن عبد الصمد: ن والقلم كأنه يدغمها قليلاً. يعني أنه يبقي غنتها مع الإدغام، فلا يذهب لفظها رأساً" اهـ

قلت والأول طريق التلاوة والأولى بالأخذ في حكمه وهو الإظهار غير أنه أداء عامة أهل الأداء من المصريين ولم يذكر غيره في التيسير والثاني طريق الرواية ولا أداء عليه

ولم يعتبر فى النشر الوجهين من التيسير بل الإظهار فقط واعتبر الوجهين من الحرز وفى هذا ترجيح لما توصلت إليه وحجة أخرى لاعتبار الإظهار فقط من التيسير وفى ذلك قلت:

كواصبر لدور زاد الاظهار حرزنا*كالادغام زاد نون عن ورش الملا

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (٦٩) تحرير اركب معنا

قال الشاطبي رحمه الله

٢٨٤- وَفِي ارْكَبْ هُدًى بَرٍّ قَرِيبٍ يَخْلُفُهُمْ كَمَا ضَاعَ جَاءُ.....

الشرح

- قرأ البزى وقالون وخلاد (اركب معنا) بالإظهار والإدغام أى بالخلف ، وقرأ ابن عامر وخلف وورش بالإظهار قولاً واحداً ، والباقون بالإدغام قولاً واحداً وسكت عنهم وهم قنبل والبصرى وعاصم والكسائى .

وهذا الخلف ذكره فى التيسير أيضاً قال:

"واختلف عن قالون وعن البزى وعن خلاد" اهـ

والوجهان صحيحان عن الثلاثة ولكن المقصود تحرير أحكام طرق التيسير خصوصاً فتنبه حتى لا يرد راد يجهل التحرير بتلك الحجة التى لا مكان لها هنا

وزاد فى التحرير

"فبالإدغام قرأ على أبى الحسن عن قالون وعلى أبى الفتح عن خلاد وطريق النقاش عن البزى"

أما قالون

فأكد الإدغام عن أبى الحسن فى النشر فقال

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ" اهـ

قلت وأبو الحسن ليس طريق التلاوة لقالون فى التيسير بل عن أبى الفتح وهو الذى بالإظهار قال فى النشر

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ" اهـ

قال فى الجامع

"فأظهر الباء عند الميم فيه وقالون من طريق الحلواني وأبي سليمان وأبي نشيط من قراءتي على أبي الفتح" اهـ

- فطريق قالون بالإظهار عن أبي الفتح طريق الحرز والإدغام عن ابن غلبون ليس من طرق قالون فهو من الزيادة على الطرق وإن نقله الدانى فى التيسير ومعرفته تلزم لأن توسط المنفصل وسكون ميم الجمع عن ابن غلبون فتنبه

وأما النقاش فهو طريقنا عن البزى قال فى النشر:

"وَرَوَى عَنْهُ الْإِظْهَارَ مِنْ رِوَايَةِ الْبَزِيِّ النَّقَّاشُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ." اهـ

قلت فكيف ينسبه ابن الجزرى للإدغام فى تحبيره وينسبه للإظهار فى نشره والصحيح كلام النشر الاظهار كما فى الجامع قال الدانى عطا على الاظهار:

"وابن كثير فى رواية البزى من طريق اللهبى ، والنقاش عن أبي ربيعة" اهـ

- فالصواب ما قال فى النشر لا ما فى التحبير فطريق البزى من التيسير والحرز هو الإظهار أما الإدغام فمن الزيادات وكون ابن الجزرى فى التحبير جعله الإدغام طريق البزى فلعله سها او نسي لأن كلامه فى النشر هو الموافق للجامع

وأما خلاد فنسب الإظهار لرواية خلاد بقوله فى الجامع:

"وحمزة فى غير رواية أبي عمر، عن سليم، عنه" اهـ

والظاهر أن روايتنا منه بالاعظهار لأنها عن خلاد وهى غير رواية أبى عمر، ونسب الإدغام لهذه الرواية - أبو عمر - وليست روايتنا

وهناك طرق أدغمت عن خلاد أيضا ولكن ليست طرقنا قال فى الجامع

"وكذلك روى عنبة بن النضر، ومحمد بن القاسم، ومحمد بن يحيى الخنيسي، ومحمد بن الفضل، عن خلاد، عن سليم عنه." اهـ و ليسوا طرفنا

ونسب الإظهار في الجامع إلى.... محمد بن شاذان والقاسم بن يزيد الوزان، وعلي بن الحسين بن سليم، ومحمد ابن عيسى الأصبهاني، عن خلاد، وحيون المزوق عن الحلواني، عن خلاد" اهـ

قلت والأول طريق التلاوة والأداء عندنا عن أبي الفتح فارس عن السامري عن ابن شنبوذ عن ابن شاذان ولكنه لم يذكر عن أي شيخ قرأ عليه أعلى أبي الفتح أم على ابن غلبون؟ وأنا أقيد لك بأبي الفتح لأنه الطريق بالفعل والآخر طريق الرواية عندنا عن الكاتب عن ابن مجاهد

فكانت طرفنا في التيسير نصوصا وأداء عن خلاد بالإظهار بنص الجامع وقد يقول قائل لعل ابن شاذان اتصل بابن غلبون أيضا قلت لا يوجد لا النشر ولا الجامع ولا التيسير ولا التحبير

ولكن وصفه في النشر بقوله "وَأَمَّا خَلَادٌ فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْإِظْهَارِ لَهُ" اهـ ولكنه قيده بابن غلبون فقال: "وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ" اهـ

قلت يعني من رواية خلاد ولكنه ليس طريقه في التيسير فنتبه ولكننا ألحقناه به لأنه ملحق أداء لعملنا به لخلاد في السكت فنتبه

وفي النشر نسب الإدغام أيضا لأبي الفتح فارس خلاف الجامع

"وَيَهْ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسَ بْنِ أَحْمَدَ." اهـ

فنسب الإدغام عن أبي الفتح ولم يذكر طريقه وكذا في التحبير فنتبه وهذا ظاهر من التحبير والنشر ونسبه لأبي الفتح ونسب الإظهار لابن غلبون في النشر

أما الجامع فنسب الإظهار للطريق محمد بن شاذان الجوهري ولم يذكر عن ولكن الجامع يلزم أن يكون عن أبي الفتح لأنه طريقه في التيسير

فظاهر الجامع أن الإظهار عن الجوهري محمد بن شاذان وطريقه عندنا أبو الفتح أما ابن غلبون فالظاهر أنه بالإظهار من الجامع والنشر

ابن غلبون طريق خلف الرسمي من التيسير وطريقه بالإظهار قال في الجامع:

"وجاء عنه بالإظهار خلف" اهـ

نعم في المفردات ذكر لخلاّد السندين وقال أنه روى عنه الإظهار والإدغام واختار الإظهار

ولا يفهم الإظهار عن خلف طريق ابن غلبون إلا من هذا النص فقط في الجامع وإلا فمن أين فهمه النشر؟! وله الوجهان عن أبي الفتح وعن ابن غلبون الإظهار فقط والله أعلى وأعلم وليس هذا أول حكم عن أبي الفتح يكون بالوجهين

والخلاصة

أن الثلاثة بالإظهار ، قالون من طريقه عن أبي الفتح وبالإدغام عن ابن غلبون وليس طريق التيسير ، والبزي بالإظهار من جميع طرقه ، و خلاّد بالإظهار عن أبي الفتح وابن غلبون والإدغام عن أبي الفتح أيضا لذكر المفردات و النشر له وسيأتي نظمه

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٧٠) تحرير يلهث ذلك

قال الشاطبي رحمه الله

٢٨٤- يَلْهَثُ لَهُ دَارُ جَهَلًا

٢٨٥- وَقَالُونَ ذُو خَلْفٍ/.....

الشرح

- كلمة (يلهث ذلك) قرأها بالإظهار هشام وابن كثير وورش والباقون بالإدغام وقرأها قالون بخلف ، وسكت عن الباقيين وحكمهم الإدغام وهم البصري وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي.

قلت وكذا في التيسير ذكر الخلف عن قالون قال النشر:

"وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِيبَةِ" اهـ أما توزيع الخلف فكالآتي

قال في التحرير

"فبالإدغام قرأ على أبي الحسن من جميع طرقه وبالإظهار على أبي الفتح من قراءته

على عبد الباقي" اهـ

وفي النشر عن الإدغام قال

"وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ عَنْ قَالُونَ وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَائَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِيِّ" اهـ

و عن الإظهار قال

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ قِرَائَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي." اهـ

قلت وهذا طريق التيسير وهو الذي في الجامع قال

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

" وأقرأني أبو الفتح لهما من طريق عبد الباقي ، عن أصحابه عنهما بالإظهار، ومن طريق عبد الله بن الحسين، عن شيوخه عنهما بالإدغام، وبذلك قرأت على أبي الحسن في رواية قالون. "اهـ

والخلاصة

طريقنا هو الإظهار أما الإدغام فمن زيادات القصيد فتنبه ولاحظ حكم ميم الجمع والمد المنفصل مع هذا الحكم لابن غلبون وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى
والحمد لله رب العالمين

مسألة (٧١) تحرير ويغذب من

قال الشاطبي رحمه الله

٢٨٥-.....وَفِي الْبَقَرَةِ قُلُّ يُعَذِّبُ دَنَا بِالْخَلْفِ جَوْدًا وَمُؤَيَّلًا

الشرح

- قبل معرفة المدغمين والمظهرين في (يعذب من يشاء) البقرة

فاعلم أولا أن نافعا وابن كثير والبصري وحمزة والكسائي بإسكان الباء ، وابن عامر وعاصم يحركانها بالضم وهذا من آخر فرش البقرة ولأننا في باب الإدغام الصغير فاعلم رحمك الله أنه يتكلم عن المسكين تعيينا.

أما المحركون بالضم وهم ابن عامر وعاصم فبالإظهار قولاً واحداً وتحريك الباء وأما المسكنون فبالإدغام ما عدا ابن كثير بخلف وورش بالإظهار قولاً واحداً هكذا ما يقصده الشاطبي رحمه الله .

أما خلف ابن كثير فذكره في التيسير أيضاً وزاد التحبير قائلا:

"والإدغام طريق أبي ربيعة عن البزي وابن مجاهد عن قنبل" اهـ

وفي الجامع قال

" فأما ويعذب من يشاء فأظهر الباء عند الميم فيه وابن كثير من رواية ابن مجاهد، عن قنبل، عن القواس، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة وأدغمها الباقيون وابن كثير في رواية ابن فليح، وفي سائر الطرق عن القواس والبزي غير ما ذكرناه." اهـ

قلت فلم يذكر الدانى إلا الاظهار من الطريقتين ونسب الإدغام لطرق أخرى ليست من الحرز وهذا خلاف ما ذكره ابن الجزري فى التعبير فهذا خطأ واضح أعنى ما فى التعبير بل وخالف تحبيره بالنشر فقال موافقا للجامع:

"وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهِ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِطِيُّ. وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ طَرَفُهُمَا هُوَ الْإِظْهَارُ وَذَلِكَ أَنَّ الدَّانِيَّ نَصَّ عَلَى الْإِظْهَارِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ لِابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُتَيْبٍ وَمِنْ رَوَايَةِ النَّقَّاشِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ، هَذَا لَفْظُهُ وَهَاتَانِ الطَّرِيقَتَانِ هُمَا اللَّتَانِ فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِطِيُّ "اه قلت فخطأ نفسه فى التعبير مع انه كتبه بعده

أما إطلاق التيسير فخرج من طريقه وليس إلا من باب العلم ومعرفة الحكم لا التلاوة والأداء كما تعودنا ولحكمة ذكر الدانى الإدغام وتبعه الشاطبي و تكلم عنها ابن الجزري رحمه الله تعالى قال فى النشر عن الإدغام فى التيسير

"وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْإِدْغَامُ لِابْنِ كَثِيرٍ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي التَّيْسِيرِ لَهُ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرُّوَايَةِ وَمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَهُوَ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنْ طَرَفِهِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِطِيُّ، وَالْوَجْهَانِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ صَحِيحَانِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -." اه

والخلاصة

الإظهار طريقنا والإدغام من زيادات القصيد وتبع المعاصرون ابن الجزري من النشر فى ذلك تقليدا نحو الوافى وإرشاد الضباع وغيرهما ووافقته حجة ودليلا وتعقبته فى التعبير ضبطا وتصحيحا وفى ذلك قلت:

وفى اركب هدى بر يعذب دنا فزده لادغام مع قالون فى يلهث انجلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٧٢) تحرير يس ونون لأبي جعفر

اعلم رحمك الله أن ابن الجزري رحمه الله تعالى لم يذكر في الدرة حكم يس ونون لأبي جعفر مع أن أصله مفرع وكان يقول "وإن خالفوا أذكر"

ولعل ذلك بسبب حكم سكت أبي جعفر على حروف التهجي والسكت أصلا يمنع الإدغام قال في التحرير:

"وَأَبُو جَعْفَرٍ عَلَى أَصْلِهِ فِي السَّكْتِ عَلَى الْحُرُوفِ وَإِذَا سَكَتَ أَظْهَرَ." اهـ

وفى النشر:

"فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالسَّكْتِ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا، وَيَلْزَمُ مِنْ سَكْتِهِ إِظْهَارُ الْمُدْغَمِ مِنْهَا وَالْمَخْفِيِّ وَقَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ بَعْدَهَا." اهـ

ولكنه لم يوضح ذلك في الدرة غير أنه تكلم عن سكت أبي جعفر مؤخرا أول البقرة فأنى يفهم هنا في باب الإظهار والإدغام الصغير وهو قبل البقرة هذه نقطة

ونقطة أخرى أن كثيرا وقد لقيت بعضهم لا يدرك أن سكت يزيد أبي جعفر يكون بين حرف التهجي وما بعده وبناء عليه فالسكت يكون بين كل حرفي تهجي، وبين آخر حرف من تهجي أول السورة مع أول كلم الذكر أيضا وقد وجدت من يصل لأبي جعفر بين "الم وذلك الكتاب" ونحوه بلا سكت وهذا جهل قال في النشر:

"وَالصَّحِيحُ السَّكْتُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَى الْحُرُوفِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ لِشَيْءٍ مِنْهَا؛ وَفَاقًا لِإِجْمَاعِ النَّاقِلِينَ ذَلِكَ عَنْهُ نَصًّا وَأَدَاءً، وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِهِ أَخَذْتُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

ونقطة ثالثة هي أن أول حرف تهجي لا سكت بينه وبين البسملة فالسكت يتبع نطق حرف التهجي لا قبله

وفى ذلك قلت:

وبين التهجي أو مع الذكر يسكت*يزيد بإظهار ولا قبل أولا

{ ما فى باب الإمامة والفتح وما بين اللفظين }

مسألة (٧٣) تحرير رؤوس الآي

قال الشاطبي رحمه الله

٣٠٦- وَمَا أَمْلَاهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَّا بَطِهَ وَآيِ التَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا

٣٠٧- وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى وَفِي أَقْرَأَ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمِيلًا

٣٠٨- وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ ثُمَّ فِي الْ- مَعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَقْلَحْتَ مِنْهَالًا

الشرح

وما زلنا مع ما يندرج تحت ذوات الياء منها رؤوس الآي ، وهو مصطلح خاص بإحدى عشرة سورة .

فكل رأس آية فيها توافق مع معنى ذات الياء فإنه يدخل فى باب الإمامة أما ما لا يتوافق فلا يمال مثل (همسا، ضنكا) لأنه مد عوض عن التثوين أما مثل (تسعى - ضيزى فيمال لأن أصله ياء.

وهن (طه - النجم - النازعات - عبس - المعارج - الشمس - الأعلى - اليل - الضحى - العلق - القيامة) .

واعلم رحمك الله بالنسبة لحمزة والكسائي لا فرق فى حكم رؤوس الآي فى الإحدى عشرة سورة وباقي رؤوس آي باقى سور القراءان ولكنه عينه بالذكر مؤخرا هنا لأنه فيما بعد سنعلم أن الإحدى عشرة سورة تخص قراء معينين .

قلت ولكن هناك من المقللين والمميلين - وهما ورش وأبو عمرو - لم يعد رؤوسا وعد منها مواضع أخرى رءوسا فيختلف حكمه بناء على ذلك على كونه ليس رأس آية أو كونه رأس آية وهم مواضع معدودة كما ذكر النشر كالاتى:

=قَوْلُهُ فِي طه (مِنِّي هُدًى)، (زَهْرَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) عَدَّاهُمَا الْمَدَنِيَّانِ، وَالْمَكِّيُّ، وَالْبَصْرِيُّ وَالشَّامِيُّ. وَلَمْ يَعُدَّاهُمَا الْكُوفِيُّ

والأمر لا يختلف بشيء عند الكوفي لأنه منهم حمزة والكسائي يتساوى عنده رأس الآية بغيره في الحكم، ولكن من يعددهما كورش والبصري فإنه سينطبق عليه قاعدته يعني أنهما سيقلان الكلمتين قولاً واحداً ولا يظهر أثر القاعدة هنا عند البصري في الدنيا لأنه يقللها قولاً واحداً من الحرز ولو لم تكن رأس آية .

ولكن في كلمة "هدى" عند ورش فإن الأثر ظاهر في الكلمتين إذ يقلل وجهها واحداً فيهما ولولا أنهما رأس آية لكان له الوجهان فتأمل لتتعلم

وعلى هذا بالنسبة لورش والبصري لهما فيهما التقليل فقط للقواعد

=وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فِي النَّجْمِ (وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) عَدَّاهَا كُلُّهُمُ إِلَّا الشَّامِيَّ وَيُقَالُ فِيهِ كَسَابِقُهُ

=وَقَوْلُهُ فِي الْعَلَقِ (أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى) عَدَّاهَا كُلُّهُمُ إِلَّا الشَّامِيَّ. وَيُقَالُ فِيهِ كَسَابِقُهُ

=وَقَوْلُهُ فِي النَّازِعَاتِ (فَأَمَّا مَنْ طَغَى) عَدَّاهَا الْبَصْرِيُّ، وَالشَّامِيُّ، وَالْكُوفِيُّ، وَلَمْ يَعُدَّاهَا الْمَدَنِيَّانِ، وَلَا الْمَكِّيُّ

وعليه يقلله البصري قولاً واحداً للقاعدة ولورش فيه وجهان لأنه ليس عنده رأس آية

=فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي طه (وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى) فَلَمْ يَعُدَّاهَا أَحَدٌ إِلَّا الشَّامِيَّ.

فخرج عن القاعدة لكونه ليس رأس آية عند ورش ففيه الوجهان وعند البصري ففيه التقليل أيضاً ليس لأنه رأس آية بل لأنه على وزن فعلى

=وَقَوْلُهُ فِي النَّجْمِ (عَنْ مَنْ تَوَلَّى) لَمْ يَعُدَّاهَا أَحَدٌ إِلَّا الشَّامِيَّ كَسَابِقُهُ

=وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فِي طه (وَاللَّهُ مُوسَى) فَلَمْ يَعُدَّاهَا أَحَدٌ إِلَّا الْمَدَنِيَّ الْأَوَّلَ، وَالْمَكِّيَّ

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

والمدنى الأول عن ورش عن نافع فيكون بالتقليل قولاً واحداً عن ورش للقاعدة
والبصرى أيضاً لكونه على وزن فعلى لا لأنه رأس آية وفى ذلك قلت

ومنى هدى الدنيا لورش وبصر عد * د طه كذا إله موسى لأولا

طغى النزع عنه اترك وفى الباق متفق * نأى الموضعين السوس بالخلف ميلا

مسألة (٧٤) تحرير نأى

قال الشاطبي رحمه الله

٣١٢- نَأَى شَرَعَ يَمْنٍ بِاخْتِلَافٍ / وَسُعْبَةٍ فِي الْإِسْرَاءِ / وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءٌ سَنَّا تَلَا /

الشرح

ذكر الشاطبي أن حمزة والكسائي والسوسي أمالا ألف (نأى) الإسراء و فصلت مع الخلف للسوسي

وهذا ما نقله التيسير قال:

"وأمال خلاد فتحة الهمزة فيهما فقط وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك" اهـ

وكذا التعبير بلا تعليق

أما في الجامع فعن السوسي قال:

"وروى أبو شعيب عنه مفتوحة النون والألف في كل القرآن بهمزة بعدها ياء، كقوله: (نعا)، وأول قوله: يوجب الفتح وآخره يدل على الإمالة." اهـ

ثم قال

"روى يحيى عن أبي عمرو (ونأى) بالفتح، وبهذا قرأت أنا في رواية اليزيدي، وشجاع من جميع الطرق ما خلا أبا شعيب السوسي عن اليزيدي، فإن شيخنا أبا الفتح حكى لي عن قراءته في روايته عنه بالوجهين بإمالة فتحة الهمزة في السورتين وبإخلاص فتحها فيهما" اهـ وأبو الفتح طريق السوسي في التيسير والحرز

وفى النشر ذكر أيضا الأدائين فقال:

"وَأَنْفَرَدَ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى وَجْهَيْهِ عَنِ السُّوسِيِّ بِالْإِمَالَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِئِيُّ، وَأَجْمَعَ الرُّوَاهُ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ جَمِيعِ الطَّرُقِ عَلَى الْفَتْحِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ لَهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ وَلَا عَوَّلَ عَلَيْهِ" اهـ

وواضح من التيسير والجامع والنشر أن الوجهين عن أبي الفتح فارس وهو طريق السوسى عن اليزيدي فى الحرز والقولان متوازنان إلا أنه فى التيسير قوى الفتح لذكره الإمالة بصيغة المجهول "وروى" بل ولم يذكر الإمالة بالمرّة فى المفردات

ومن ممارستى فى النشر والطبقة وجدت أن الانفراد عند ابن الجزري لا يعتد به وهنا صدر وجه الإمالة بالانفراد ولم يشهره وأنا لا أوافق له لأنه هو أفرد أشياء وذكرها فى الدرّة أيضا بل وفى النشر عن السبعة فالوجهان جائزان لإشكال فى ذلك وما دامت الطرق تقرهما فلا حرج وتابع النشر مشايخنا الكرام تقليدا بالقراءة بالفتح من الحرز فحسب وبمراجعة الأسانيد القولان متصلان باليزيدي عن أبي عمرو فتجوز الإمالة فى نأى عن السوسى وقد قرأ بهما الدانى عن أبي الفتح وأقرهما الشاطبي كما قرأ بالوجهين على خلاد فى (ومن لم يتب) على أبي الفتح أيضا وسبق نظمه

مسألة (٧٥) تحرير ياءات ورش

قال الشاطبي رحمه الله:

٣١٤- وَدَوَا الرَّاءَ وَرَشُ بَيْنَ بَيْنَ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَدَوَاتِ الْيَاءِ لَهُ الْخُلْفُ جَمًّا

٣١٥- وَلَكِنْ رُءُوسُ الْآيِ قَدْ قُلَّ فَتَحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكَمَّلًا

الشرح

- اعلم رحمك الله أن ورشا - في غير رؤوس الآي - له الفتح والتقليل
- أما إذا كانت ذات راء فله التقليل قولاً واحداً عدا كلمة (أراكهم) مع أنها ذات راء إلا أن فيها الفتح والتقليل
- وبالنسبة لرؤوس الآي بالتقليل قولاً واحداً أيضاً ما عدا ما أضيف إلى هاء فبالفتح والتقليل إلا "ذكرها" النازعات ، فبالنقل قولاً واحداً
- وتوجيهه اجتمع فيها علتان وهو أنها رأس آية ومن ذوات الراء وأما إضافتها إلى (ها) فَعِلَّةٌ واحدة لا تقوى على علتين لتجعل فيها الخلف ولم يذكرها الحرز تعييناً ولعله اكتفاء بأنها من ذوات الراء كما هو ظاهر التيسير.
- واعلم أيضاً أن سور رؤوس الآي المعنى بالأحكام فيها هو آخر الآية فقط فمثلاً في سورة الأعلى (لا يصلها إلى الأشفى) فد (الأشفى) هنا رأس آية ، أما (يصلها) فتجرى عليها أحكام باقى القرآن عند ورش.

ومن هذا نرى أن الشاطبي رحمه الله تعالى نقل عن ورش

- خارج رؤوس الآي التقليل قولاً واحداً في ذوات الراء ما عدا أراكهم الأنفال له وجهان ولم يذكرها التيسير وذكرها الحرز وفي كل ذات ياء غير رائية وجهان

-التقليل قولاً واحداً لرؤوس الآي إلا ما أضيف لـ "ها" فوجهان ما لم يكن رائى نحو
"ذكرها" ولكنه لم يذكرها فى النظم وذكرها التيسير وصفاً قال:

"وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلا ما كان من ذلك فى سورة أواخر آيها على هاء
ألف فإنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الاداء فى ذلك هذا إذا لم يكن فى ذلك
راء وهذا الذى لا يوجد نص بخلافه عنه" اهـ

وتحرير ذلك كالآتى:

قال فى الجامع

"وأقرأني ابن غلبون عن قراءته فى رواية أبي يعقوب عن ورش ما كان من ذلك فيه
راء اسماً كان أو فعلاً، نحو الذكرى [الأنعام: ٦٨] والبشرى [يونس: ٦٤] وللعسرى
ولليسرى وذكرى [الأنعام: ٦٩] ويتوارى [النحل: ٥٩] [ومثواى] [يوسف: ٢٣] ^{٦٥} وقد
نرى [البقرة: ١٤٤] ويريكى [الأعراف: ٢٧] وما أشبهه، أو وقع فى فاصلة فى سورة
فواصلها على ياء نحو والنجم وعبس وما أشبههما بين اللفظين ما عدا ذلك بإخلاص
الفتح، وكذا إن لحق الفواصل كناية مؤنث كفواصل والشمس وبعض فواصل
والنرات إلا قوله: من ذكرىها [النازعات: ٤٣] فإنه لم يخلص فتحه من أجل الراء
التي قبل ألف التأنيث فيه." اهـ

قلت ويفهم من هذا أن مذهب ابن غلبون بتقليل زوات الراء مطلقاً حتى ذكرها وأراهم
ورؤوس الآي إلا ما أضيف لـ "ها" وما سوى ذلك بالفتح وهو اليائى من خارج رؤوس
الآي، وما أضيف لها من رؤوس الآي ما عدا "ذكرها" ثم قال رحمه الله:

"وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما فى روايته عن ورش الباب كله بين
اللفظين، وهو الصحيح عن ورش نصاً وأداءً، وبه أخذ. ولا أعلم عنه خلافاً من طريق

^{٦٥} لا ينبغي أن يكون ما تحته خط هنا ولكنى احتفظت به مع دقة المحقق ليعلم كم عبث بترائنا فوق الله من اجتهد
للتحقيق وأصلح المخطوط

النص والأداء في قوله: واليل إذا سجي [الضحى: ٢] أنه بين بين حملا على ما قبله وما بعده من الضربين.

واختلف أهل الأداء من المصريين عن أبي يعقوب عنه في قوله في الأنفال [٤٣] ولو أريكهم فروى بعضهم أنه أخلص الفتح للراء وما بعدها فيه، وبذلك أقراني أبو الفتح عن قراءته، وروى آخرون عنه أنه قرأ الراء وما بعدها بين اللفظين، وبذلك أقراني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما، وهو القياس "اهـ

قلت ويفهم من هذا أن مذهب أبي الفتح بتقليل الكل ماعدا أراكمهم

والخاقاني بتقليل الكل بلا استثناء

ومن المذاهب الثلاثة نرى أن رؤوس الآي بالتقليل قولاً واحداً وذكره الحرز والتيسير إلا ما أضيف لـ "ها" - عدا "ذكرها" - فتحه ابن غلبون وقلله الخاقاني وفارس وقد ذكر التيسير والحرز الخلاف فيه

ومن المذاهب الثلاثة نرى أن ذوات الراء بالتقليل قولاً واحداً حتى ولو أضيف لـ "ها" وهي "ذكرها" وهذا ما ذكره الحرز والتيسير

أما أراكمهم فبالفتح عن أبي الفتح فقط والتقليل عن ابن غلبون والخاقاني ففيها خلاف وذكره الحرز وظاهر التيسير التقليل وهو طريق الخاقاني عن ورش

وأن باقى ذوات الياء خارج رؤوس الآي فيها الفتح عن ابن غلبون والتقليل عنهما وذكره الحرز، فصاحب الحرز رحمه الله ذكر المذاهب الثلاثة كاملة

أما التيسير فذكر التقليل فقط في الكل حتى أن سكوته عن أراكمهم يلزم ذلك وهو مذهب التيسير عن الخاقاني ولكنه خرج عنه بذكر الخلف في ما أضيف لـ "ها" فزاد الفتح بقوله "فعلى الخلاف من أهل الأداء" وسبق ذكره

والأولى ما فعله الحرز لأن المذاهب الثلاثة موجودة في مد البدل وكذا اللين عن ورش

تنبيه

- ذكرها بالتقليل قولا واحدا بإجماع الطرق وإن لم ينبه عليها الحرز أو يصرح التيسير
- يستثنى من ذوات الياء (راء) التي قبل محرك فبالإجماع يقلل ورش حرفيها أيضا وأخر حكمها في الأنعام قال في النشر:

"كَذَلِكَ أَجْمَعَ مَنْ رَوَى الْفَتْحَ فِي الْيَائِيِّ عَنِ الْأَزْرَقِ عَلَى إِمَالَةِ رَأْيٍ وَبَابِهِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ سَاكِنٌ بَيْنَ بَيْنٍ وَجْهًا وَاحِدًا إِلَّا حَقًّا لَهُ بِذَوَاتِ الرَّاءِ مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الرَّاءِ قَبْلَهُ كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ" اهـ

- أحكام باب الإمالة والفتح وما بين اللفظين تراكمي فلما جاء دور ورش يعنى أنه في كل ما سبق تطبق قاعدته إلا أربع كلمات من الوافى اتفق فيها النقلة على فتحها من طرقنا وهي مرضاة كيف أنت ومشكاة والربا وكلاهما قال في سراج القارى بعد جملة من ذوات الياء

"كل هذا ونحوه لورش فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين إلا كمشكاة ومرضاة ومرضاتي والربا حيث جاء فإن ورشا قرأها بالفتح لا غير، وأما أو كلاهما فالخلاف الواقع في لفظه يقتضي احتمال الوجهين أعني الفتح والإمالة بين بين وقيل فيه عن ورش بالفتح لا غير" اهـ

فنقل منع التقليل في ثلاث ويجعل الاختلاف في كلاهما ويقصد بالخلاف قوله في النظم "أو كلاهما ... شفا ولكسر أولياء تميلًا" وهو خلاف لغوى ليس عند طرق الحرز وإلا لا أصل له أو أنه من زيادة الشاطبي، ولو على صحة قول ابن القاصح فإن الدانى يستثنىها ولا شك قال أبو شامة في إبرازه بعد بحث طويل

"ولا يميل (مرضاة ولا كلا ولا كمشكاة ولا الربا)" اهـ

وفى الغيث قال مؤكدا:

" ذكر الداني وغيره أن جميع ما يميله الأخوان، أو انفرد به علي يميله ورش إلا ثلاث كلمات: مَرْضَاتٍ* ومشكاة، وكلاهما قلت: ويزاد رابعة هي الربا فإن الصحيح والمعمول عليه ولم تقرأ بسواه أن لورش فيه الفتح فقط" اهـ

ولكن في النشر ذكر الخلف في كلمتين منهما قال ابن الجزري رحمه الله تعالى :

"وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَرْضَاتِي وَمَرْضَاةَ وَمِشْكَاةَ مَفْتُوحٌ، هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأْنَا بِهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ اثْنَانِ مِنْ شُيُوخِنَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا وَأَوْيَانٌ، وَأَمَّا الرَّبَّاءُ، كِلَاهُمَا، فَقَدْ أَلْحَقَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِنَظَائِرِهِ مِنَ الْقَوَى وَالضُّحَى فَأَمَلَهُ بَيْنَ بَيْنٍ، وَهُوَ صَرِيحُ الْعُتُونِ وَظَاهِرُ جَامِعِ الْبَيَانِ وَالْجُمُهورِ عَلَى فَتْحِهِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ" اهـ

وكذلك في الإتحاف وشرح النويرى تبعوا عبارة النشر في ذكر خلف كلمتين

قلت بمراجعة بحث أبى شامة رحمه الله وهو تتبع فيه أحكام ورش من كل كتب الدانى وصل إلى امتناع الأربعة فقول ابن الجزرى بأن ظاهر الجامع جواز تقليل كلاهما والربا ليس في محله وقد تتبععت عبارة الجامع فوجدته سكت عن الأربعة أصلا ولم يشر لهم عن ورش فأى نص ظهر للشمس حتى كشفت ظهوره بخلاف ما نقلنا ؟

قال صاحب الفريدة عليه رحمة الله

"التحرير المعمول عليه للأزرق الفتح فى مشكاة ومرضاة والربا، كلاهما" اهـ

وفى ذلك قلت :

وقل ذكرها رءا عن محرك*بلا خلف ورش وافتحا عنه مسجلا

بمشكاة مرضات الربا أو كلاهما*من انصارى وحده الكسائى ميلا

مسألة (٧٦) تحرير أوجه ورش**ومما سبق يكون طريق ابن غلبون**

بقصر البدل واللين عدا شيء يوسطها وفتح ذوات الياء إلا الرائي ورؤوس الآي ولكن لا عمل عليه وهو في الجامع إنما العمل على توسط كل اللين ولا يعرف اتصال الشاطبي به من أين؟ وذلك مع صحته من النشر فتنبه ويصح عليه ثلاثة العارض لقصر البدل

ويكون فارس

توسط البدل وتوسط اللين وتقليل ذوات الياء كله عدا أراكمهم بالفتح وعليه توسط وإشباع العارض لتوسط البدل ويجوز إطلاق كما هو ظاهر من كلام المتولي في الروض والأزميري في العمدة والبدائع

ويكون الخاقاني

توسط البدل وتوسط اللين وتقليل ذوات الياء كله مع تقليل أراكمهم وهو طريق الباب وعليه توسط وإشباع العارض لتوسط البدل

ويكون الشاطبي زاد مد البدل وعليه إطلاق اللين وإطلاق اليائي وإشباع العارض ولا نعلم أيضا سنده إليه من أين مع صحته من طرق أخرى في النشر

وذكر المتولى ألا علاقة بين البدل والعارض

وفى ذلك قلت:

وإن بدل تقصر فوسط بلينه* وذو الياء فافتحه وعارضاً اسجلاً

وإلا فوسطنهما إن تقلل* بتوسيط أو مد العروض مسلسلًا

وأبدل بمد قل بوجهي لينه ووجهي ياءه وعارضاً امطلاً

ومن تلك الأوجه الثلاثة قد أتت* على الجمع أشياء فكن متأملاً

ففى بدل ثلث كنتليث عارض* بتوسيط لين أو فأشبعهما كلا

وفى قصره فافتح بيائى ووسط* بتقليله أو مد قل بهما انجلاً

وفى بدل مع عارض سو أو بعاً* رضى زد وكل اللين والياء اسجلاً

وفى عارض أطلق لدى فتح يائه* ووسط أو اشبع إن تلوت مقللاً

وقد تكلمنا عن علاقة البدل بالعارض عند ورش في تحرير شرط المد وسببه وفى
ءآلان عند المتولى فليراجع

مسألة (٧٧) تحرير فزادهم لابن ذكوان

قال الشاطبي رحمه الله

٣٢٠- فزادهم الأولى وفي الغير خلفه

الشرح

- وشارك ابن ذكوان أيضا حمزة في فعل زاد حيث أتى في القرآن بالخلف أي له فيه الفتح أو الإمالة باستثناء الموضع الأول (فزادهم الله مرضا) البقرة فبالإمالة قولاً واحداً. وفي التيسير والتحبير:

"وتابعه ابن ذكوان على إمالة [شاء وجاء] حيث وقعا و (فزادهم) في أول سورة البقرة. هذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه وروى غيره عنه بالإمالة في جميع القرآن قلت : وبه قرأ على عبد العزيز وفارس"

قلت فهذا يعني أن طريق ابن الأخرم يميل فزادهم الأولى فقط ، وطريق غيره نحو النقاش مثلاً بإمالة كل زاد في القرآن وطريق النقاش هو طريق التيسير فكان له الخلف في كل زاد غير الأولى من الطريقتين وكان الفتح لباقي زاد غير البقرة من زيادات القصيد لأنه عن ابن الأخرم وليس من طرقنا والحمد لله رب العالمين وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (٧٨) تحرير هار لابن ذكوان

قال الشاطبي رحمه الله

٣٢٣- وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بَيَّانِهِ / وَهَارٍ رَوَى مُرُّهُ بِخُلْفٍ.....

أيضا كلمة (هار) التوبة أمالها الكسائي وشعبة والبصري وقالون وكذا ابن ذكوان بخلف عنه .

قال في التيسير

(والنقاش عن الأخفش هار بالفتح) اهـ قلت وهو طريق التيسير

قال في النشر

"وَأَمَّا ابْنُ ذَكْوَانَ، فَرَوَى عَنْهُ الْفَتْحُ الْأَخْفَشُ مِنْ طَرِيقِ النَّقَّاشِ، وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ بِهِ الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ"

أما الإمامة فقال في النشر

"وَرَوَى عَنْهُ الْإِمَامَةُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْأَخْرَمِ، وَهِيَ طَرِيقُ الصُّورِيِّ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ" اهـ

قلت وليست طريقنا فكان الإمامة في هار من زيادات القصيد وفي ذلك قلت:

ولافتتحا زاد ابن ذكوان طريقنا* وبالفتح هار عنه ليس ممिला

مسألة (٧٩) تحرير جار وجبارين لورش

قال الشاطبي رحمه الله

٣٢٤- وَوَرَشُ جَمِيعِ الْبَابِ كَانَ مُقْلًا /

٣٢٥- وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ

الشرح

- أما ورش فإنه يقلل جميع الباب (الراء المتطرفه المكسورة بعد ألف) بما فيه من ملحقات إلا أن له الخلف في كلمة (جبارين - الجار) أى فتح وتقليل .

وقال فى التيسير

"فان ورشا يقرأهما أيضا بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك وبالأول قرأت وبه أخذ " اهـ وزاد فى التحرير

"وبالأول قرأت أي على ابن خاقان وأبي الفتح " اهـ

قلت وقوله به يأخذ بناء على أنه طريق التيسير ولكن عند قراءة قصر البدل كما هو عليه العمل الآن فلا بد من تحرير الفتح لأنه طريق القصر عن ابن غلبون

قال صاحب الروض

"فتقليلهما من التيسير وأحد الوجهين في الشاطبية" اهـ

قال فى الجامع

"واستثنى لي فارس بن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه بالأبصار خاصة، نحو لأولى الأبصار [أل عمران: ١٣] ويذهب بالأبصار [النور: ٤٣] وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك علي بإخلاص الفتح. واستثنى ابن غلبون عن قراءته

والجار في الموضوعين وجبارين في المكانين، فأخذ ذلك عليّ بالفتح وقرأت له ذلك كله على ابن خاقان بين بين كنظائره." اهـ

وبه يأخذ لأنه طريق الكتاب كما هو واضح عن الخاقاني وسبق تقريره أنه يأخذ بالتقليل فيهما

وقال في النشر

"وَأَمَّا فِي جَامِعِ الْبَيَانِ فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ قَرَأَهُ بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى ابْنِ خَاقَانَ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ وَقَرَأَهُ بِالْفَتْحِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غُلْبُونٍ" اهـ

والوجهان صحيحان عنه عند الأداء حسب تحرير كل واحد ولكن اعلم رحمك الله طرقيهما لتعرف الجائز على ذوات الياء واللين والبدل عن ورش

وفي ذلك قلت:

وجار وجبارين بالفتح طاهر* وفارس والخابان عن ورش قللا

تنبيه

يستثنى أبو الفتح كلمة الأبصار المجرورة كيف أتت في كتاب الله ولم ينقله ابن الجزري بتعليقه على ترك التيسير له ولا على الحرز وتبعه المحررون في العمل وفي الأداء فلا يعتبر طريق أبي الفتح عن ورش من التيسير إذن قلت ولكنه اعتبر خلفه في أراكم فهو فقط بفتحها والعمل على تقليلها أعني "الأبصار" فقط من الحرز

وثمره المسألة تظهر في التحيل التالي فضلا عن معرفة الطرق فيهما السابق ذكرها وترقي القارئ من بند التقليد للاستدلال والتأصيل

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٨٠) تحرير جار وجبارين مع باقى أحكام ورش

اعلم رحمك الله أن الكلمتين يفتحان معا أو يقللان معا عندنا وكل الطرق ولا يوجد طريق يفرق بينهما في ذلك إلا التبصرة من النشر قلل الجار فقط وليس عندنا وقد تبين لك رحمك الله من جملة الطرق مع البدل واليائى:

= أن من يفتح الكلمتين ابن غلبون صاحب قصر البدل وفى اليائى الفتح عدا ما انتقلت الطرق على تقليله وفى اللين فابن غلبون يقصره عدا شىء^{٦٦} ولكن نقل لنا الحرز توسطه كله مع جهل نسبته

= وصاحب تقليلهما الخاقانى وأبو الفتح بتوسط البدل وعلى تقليل اليائى واللين بالتوسط = وأقول لك وعلى إشباع البدل جاز الوجهان في جار وجبارين من إطلاق الشاطبي رحمه الله وجاز الوجهان أيضا في اليائى المختلف فيه لإطلاق الحرز و جاز الوجهان في اللين لإطلاق الحرز

ومن جملة هذه القاعدة نجد أن:

= اليائى والكلمتين مطلق يعنى أربع أوجه ومثل هذا ينبغى أن ينسب لحرز الشاطبي لأنه يطلق الأوجه

أما من تيسير الدانى فينبغى أن يقال أن مع التقليل تقليلهما وجه التيسير ومع الفتح فتحهما طريق ابن غلبون وجهان فقط

= فإذا أدخلنا اللين معهما قلنا أن الحرز يطلق أيضا وهو ثمان أوجه لإطلاقه وقد قرأت على شيخى بهذا الإطلاق

^{٦٦} ونحوه طريق ابن بليمة وهو من النشر قال صاحب الروض عن تلخيص ابن بليمة:

".....وفى اللين قد روى*بقصر سوى شىء فوسط فاعقلا"

أما من تيسير الداني فتوسط اللين عليه تقليل الجميع عن الخاقاني وأبى الفتح وهذا هو الواضح فقط

ولو قلنا وفتحهما أجبنا أن فتح اليائي عن ابن غلبون وهو لا يوسط اللين بل يقصره ويوسط شيء فقط وليس من التيسير وإن كان عن ابن غلبون بتوسط شيء معه في الآية ولا يوجد في التيسير إشباع لين أساسا ولو عملنا به أطلقنا وجهي الكلمتين لعموم الحرز وكل ما نقوله سبقت قواعده وضوابطه والحمد لله رب العالمين وهذا جدول مبين للأوجه

البدل	اللين	اليائي	الكلمتان
٢	توسط	فتح	فتح
٤	توسط	تقليل	تقليل
٦	توسط - اشباع	فتح - تقليل	فتح - تقليل

كلام أهل العلم في الكلمتين

*الظاهر من الحرز الإطلاق مع اللين واليائي واختاره صاحب غيث النفع ثمان أوجه وفي آية المائدة أربعة لعدم ظهور اللين وذكره محمد سالم في الفريدة والظاهر أنه لم يأخذ به من الطيبة لأنه في جبارين عول على كلام ابن الجزري والمزاحي كما سيأتي ولكني قرأت به على شيخى وعلى حين الإطلاق هنا فإنى لم أقرأ بالإطلاق في أوجه التوراة والمنفصل وميم الجمع لقالون وهو مذهب غيث النفع وظاهر الحرز أيضا فهذا التفريق تحكم بلا محكم وسيأتى نقاشه

*أما التيسير فليس فيه غير توسط اللين وتقليلهما وتحقيق ابن الجزري أيضا في المسائل التبريزية من جملة طرق الدانى فقال يقللان معا أو يفتحان وتبعه المزاحي بذكره في مسائله وهذا كما تحرر مما سبق

وزاد المزاحي نصحا ببيان أوجه البديل مع اللين مع اليائي وأدخل الكلمتين في اليائي لأنهما يجريان مجراه كما أخذ عن ابن الجزري وتقرر تحريرا ولكنه لما أدخل باقى أحكام ورش في الكلمة جرى على كلام ابن الجزري في قصر البديل وتوسطه لظهور حكمهما عن الدانى سواء من الجامع أو التيسير كما تحرر أما إشباعه فاخذ بإطلاق اليائي والكلمتين معا من الحرز

قلت ومثل هذا لا يظهر في القراءة الجمعية لكون الآيتين ليس فيهما بديل وإنما عند الأفراد وأخذ به محمد سالم في الفريدة في الكلمتين وزاد على قصر البديل وتوسطه وجهين ظهرا من الطيبة في كلمة جبارين ولو اقتصرنا على التيسير فتقليلهما فقط

*وهناك مذهب منسوب للمنصوري والظاهر أنه على الطيبة كليا لا الحرز والتيسير بل وبالرجوع لتحريرات المنصوري وحل مجملات القصيد وجدته في الكلمتين لم ينسب للدانى إلا فتحهما من قراءته على ابن غلبون وتقليلهما ونسبه للدانى من التيسير عن قراءته على فارس وابن خاقان قلت وهذا الذى وصلت له وجرى عليه ابن الجزري

والمزاحى وما زاد المنصورى فمن كتب الطيبة رحمه الله وذكره العبيدى في
تحريراته والأزميرى كذلك في العمدة والبدائع وهم:

إطلاق اللين مع فتح اليائى ووجهى الجار فقط

أوتوسط اللين مع تقليل اليائى والجار

أو إشباع اللين مع تقليل اليائى وفتح الجار

وهذا الوجه لم يذكره الفريده ولعله سهو و في جبارين ذكر أوجه مختلفة ولم يعزها
لمصدر كما فعل بالجار ولكن قال على قصر البدل وجهى اليائى وفتحها وعلى التوسط
فتحهما أو تقليلهما وعلى الإشباع وجهى الياءى بوجهى جبارين ولم يعز أو يوضح أكثر
مما قلت ولكن الأزميرى قال بعدها:

"و الكل من الشاطبية ، ويحتمل وجه آخر من الشاطبية وهو الطول مع تقليلهما وبه
قرأت على بعض الشيوخ . "اهـ

فكأن الأزميرى يقول بالإطلاق من الحرز أيضا خلاف شيخه المنصورى وهو مجرد
رأى يبيده ومع ذلك لم يبد رأيه في جبارين واليائى هناك وذكر ما ذكر المنصورى
والتزم بنسبة شيخه للتيسير والحرز كما ذكر الدانى وابن الجزرى وكذا جمع آية جبارين
مع البدل قبلها وجرى على مذهب التسوية بينها وبين اليائى

* وتكلم عن المسألة شيخ المحررين المتولى رحمه الله ت ١٣١٣ هـ قال في عزوه:

"والجار جبارين بالتقليل لل*أزرق من كاف وتيسير قبل

وفيهما خلاف شاطبية* والجار بالتقليل من تبصرة

وبين بين فيهما الدانى روى* عن ابن خاقان وفارس سوا"اهـ

فخص تقليلهما من التيسير وعزاه عن الخاقان وفارس ولم يزد رحمه الله على ذلك
وخلافهما من الحرز

فخلاصة التحرير هو تقليلهما معا من التيسير وفتحهما معا كما ذكر ابن الجزرى ومن تبعه ممن ذكرنا وعند جمع الآية مع البدل واللين نجري عليهما ما يجرى على اليائى والإطلاق كالحرز تماما فيه نظر وما ذكر المنصورى فعلى تحرير الطيبة وبالتأمل وجدت أنه لم ينسب للتيسير والحرز غير هذين الوجهين

وذكر المذاهب الثلاثة من غير ترجيح الخليجى في حل المشكلات ومقرب التحرير ومحمد سالم في الفريدة في الجار والضباع في البلوغ في كلمة الجار أمافى جبارين فذكر المذهبين الأولين فقط ولم يوضح أكثر وأصاب في ذلك لأن مذهب المنصورى كما ذكرت لك تحتمله الطيبة فحسب، وقد ذكر المذاهب الثلاثة محمد الإبيارى في متن الضوابط وهو من تلاميذ المنصورى، وفى إتحاف البنا ذكر مذهب الإطلاق ومذهب ابن الجزرى فقط في الجار وجبارين إذ لم يكن المنصورى موجودا يومها فالبنا صاحب الإتحاف ت ١١١٧هـ والمنصورى ت ١١٣٤هـ، وصاحب غيث الرحمن أحمد الإبيارى ذكر المذاهب الثلاثة أما الطباخ صاحب النظم فذكر مذهب الدانى فقط كلاهما في الجار أما في جبارين فلم يذكر شيئا لا الإبيارى شارحه ولا الطباخ ناظمه

خلاصة القول

ما ذكرنا من الحرز والتيسير وهو فتحهما عند فتح اليائى وتقليلهما عند تقليل اليائى مع أوجه ورش التى ذكرناها

ثم إن هذه النصوص تتناولها من جهة الطرق المروية كلها فمن عزاها للحرز والتيسير كلها فليس بالسليم

وبالنسبة للحرز نجد تناولها مطلقا في مد البدل فقط لأنه الذى زاده أما في قصره فلا لأنه عن ابن غلبون وقد ألحقناه والمحرون لم يتركوه مطلقا لما رأوا له عن الدانى سندا وطريقا وهو ابن غلبون وكذا إشباع البدل أطلقوه لأنه عن الدانى عن فارس تقييدا

وفى ذلك قلت:

بجار وجبارين شيئاً وذات يا* فأطلق بحرز/ أو عن الدان قُلا

أو افتحهما يروى ابن جزرى المسائل* وشيئاً فوسط /أو من النشر أسجلا

بوجهى جاره على فتح يائه* وقللهما موسطاً أو فقللا

بياء وفتح الجار واللين أشبع* وأطلق جبارين والبذل اعمالا

والحمد لله رب العالمين

تنبيه (من أنصارى) لدورى الكسائى

وهذه الكلمة رحمك الله في موضعين سورة آل عمران وسورة الصف والراء مكسورة ومتطرفة حقيقة من الكلمة فقد يتوهم القارئ انها جائزة الامالة عند البصرى والتقليل عن ورش ولكن هذا لا يصح لكون الكسرة غير اصلية لأنها مقدرة لاتصال الكلمة بضمير المتكلم وهى مرفوعة في محل مبتدأ متأخر ولن الكلمة ليست من المتطرف المكسور فإنه فصلها الشاطبي في بيت وحدها حتى لا يتوهم دخولها في الحكم فقال "واضجاع أنصارى تميم..."

ولأن الراء متطرفة حقيقة فقد يتوهم تقليلها لورش أو إمالتها للبصرى مما دعانى للتنبيه عليه وقد سبق نظمه والحمد لله رب العالمين

مسألة (٨١) تحرير يوارى واوارى العقود

قال الشاطبي رحمه الله

٣٢٩- يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخُلْفِهِ/

- كذلك يميل دورى الكسائى أيضا (يوارى- أوارى) المائده بالخلف كما قال الشاطبي

قال فى النشر:

"وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِيُوَارِيَّ وَقَأُوَارِيَّ فِي الْمَائِدَةِ فَلَا أَعْلَمُ لَهُ وَجْهًا سِوَى أَنَّهُ تَبَعَ صَاحِبَ التَّيْسِيرِ"

وقال فى التيسير:

"وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال (يوارى) و (فأواري) في الحرفين في المائدة ولم يروه غيره عنه وبذلك أخذ من هذا الطريق وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح" اهـ

وفى التعبير مكان أخذ قال "وَبِذَلِكَ أَخَذَ أَبُو طَاهِرٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ" اهـ

قلت ولكن لا يصح هذا الحكم من طرق التيسير لأنه ليس من طرقنا

قال فى النشر:

"وَهُوَ حِكَايَةُ أَرَادَ بِهَا الْفَائِدَةَ عَلَى عَادَتِهِ وَإِلَّا فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لِطَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ الضَّرِيرِ بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ؟ وَلَوْ أَرَادَ ذِكْرَ طَرِيقِ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ الدُّورِيِّ لَذَكَرَهَا فِي أَسَانِيدِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ طَرِيقَ التَّصْيِيهِ وَلَوْ ذَكَرَهَا لاحتاج أن يذكّر جميع خلافيه، نحو إِمَالَتِهِ الصَّادَ مِنَ النَّصَارَى وَالنَّاءِ مِنَ الْيَتَامَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي، وَلَذَكَرَ إِدْغَامَهُ التَّوْنَ السَّائِكَةَ وَالتَّوَيْنَ فِي الْيَاءِ حَيْثُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ ثُمَّ تَخْصِيصُ الْمَائِدَةِ دُونَ الْأَعْرَافِ هُوَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الدَّانِيُّ، وَخَالَفَ فِيهِ جَمِيعَ الرُّوَاةِ..... وَظَهَرَ أَنَّ إِمَالَةَ يُوَارِي،

وَقَاوَارِي فِي الْمَائِدَةِ لَيْسَتْ مِنْ طَرِيقِ التَّنْسِيرِ وَلَا الشَّاطِئَةِ. وَلَا مِنْ طَرِيقِ صَاحِبِ
التَّنْسِيرِ، وَتَخْصِيصُ الْمَائِدَةِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ " اهـ

وكونه غير معروف ذلك لإهماله موضع الأعراف

قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ بَعْدَ ذِكْرِ إِمَالَتِهِمَا عَنْ أَبِي عُثْمَانَ:

"وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَائِرُ أَصْحَابِهِ أَبُو الْفَتْحِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ بُدْهَنْ،
وغيره قال: وَقِيَّاسُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْأَعْرَافِ يُوَارِي سَوَاتِكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو طَاهِرٍ، وَلَعَلَّهُ
أَغْفَلَ ذِكْرَهُ " اهـ

قال في النشر :

"لَمْ يُغْفَلْ ذِكْرُهُ بَلْ ذَكَرَهُ قَطْعًا، وَرَوَاهُ عَنْهُ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ نَصًّا وَأَدَاءً.
وَلَعَلَّ ذَلِكَ سَقَطَ مِنْ كِتَابِ صَاحِبِهِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَارِسِيِّ شَيْخِ الدَّانِيِّ
عَلَى أَنَّ الدَّانِيَّ قَالَ: بَعْدَ ذَلِكَ وَبِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ قَرَأْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ يَعْنِي الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثَ
لِلْكَسَائِيِّ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ مُجَاهِدٍ "انْتَهَى

و الخلاصة عدم إلحاقهما كما تبين لك من طرق الحرز ورجحه ابن الجزري وسيأتي
نظمه

مسألة (٨٢) تحرير ضعافا وآتيك الموضعين لخلا

قال الشاطبي رحمه الله

٣٢٩- ضِعَافًا وَحَرَفًا النَّمْلُ آتِيكَ قَوْلًا

٣٣٠- بِخُلْفٍ ضَمَمَاءُ.....

الشرح

- أمال حمزة (ضعافا - آتيك موضعي النمل) ، إلا أن خلادا بالخلف أي له الفتح والإمالة قال في التيسير

"وتفرد حمزة أيضا بإمالة فتحة الهمزة إشماما في قوله تعالى { أنا آتيك به } في الحرفين في النمل وبإمالة فتحة العين في قوله (ضعافا) في النساء وعن خلاد في هذه الثلاثة المواضع خلاف وبالفتح أخذ له" اهـ

قلت لأن الفتح طريق التيسير عن أبي الفتح ولكن لا بد من العلم من أجل العمل على طريقه في باب السكت

قال في الجامع عن فتح ضعافا:

" عن سليم عن حمزة ضعافا لا يميل العين وبذلك قرأت في روايته وفي رواية خلاد" اهـ

ويتعين أنه عن أبي الفتح لأنه طريقه ولكنه لم يوضح الإمالة كالتيسير عن من قرأها في هذه الكلمة ، ووضح في المفردات كما ذكر صاحب النشر فقال:

" وَقَالَ فِي الْمَفْرَدَاتِ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بِالْفَتْحِ، وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ بِالْوَجْهِينِ " اهـ

فيكون طريق ابن غلبون بالوجهين

وقال في الجامع عن حرفي آتيك:

"وقد قرأت في رواية خلاد على ابن غلبون بإشمام الإمامة، والفتح هو الصحيح عنه" اهـ

قلت فكأن الخلاف عن خلاد من طريق ابن غلبون فقط أما من طريق أبي الفتح فبالفتح فقط

قال في النشر

"وَأُطْلِقَ الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّاطِئِيَّةِ، وَكَذَلِكَ فِي التَّيْسِيرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ يَأْخُذُ بِالْفَتْحِ، وَقَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ إِنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَبِالْإِمَامَةِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ." اهـ

والخلاصة أن طريق خلاد في الكلمتين وهو عن أبي الفتح بالفتح وعن ابن غلبون بالوجهين وصحح الداني الفتح أيضا عنه وقرر ابن الجزري الإمامة عن ابن غلبون وتبع النشر الروض والمحرون ولذي يهمن نسبة الإمامة وإلا كانت مجهولة الهوية اما الفتح فمن الطريقين وفي ذلك قلت:

يوار أوار لاتمل من طريقنا*ضعافا كلا آتيك طاهر ميلا

مسألة (٨٣) تحرير الناس للبصري

قال الشاطبي رحمه الله:

٣٣١- وَخَلَفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصْلًا/

الشرح

- ذكر الشاطبي أن البصري بإمالة كلمة (الناس) المجرورة بالخلف فيكون الوجهان للراويين عنه .

ولكن الخلاف ليس للطريقين من التيسير بل قال

"واقرائني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من (الناس) في موضع الجر حيث وقع وهي رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون وابن سعدان عن اليزيدي واقرائني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي وبه كان يأخذ ابن مجاهد وبذلك قرأ الباقر"

قلت وطريق أبي طاهر وهو عبد الواحد بن أبي هاشم من الطرق هنا وهو عن الدوري فقط فكان دوري البصري هو الذي يميل فقط من طرق التيسير

قال في النشر:

"وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ.....، وَذَلِكَ كَانَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيٍّ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ. "اهـ

قال في جامع البيان:

"وَاخْتِيَارِي فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْإِمَالَةَ الْمَحْضَةَ فِي ذَلِكَ لِشُهْرَةِ مَنْ رَوَاهَا عَنْ الْيَزِيدِيِّ وَحُسْنِ اطِّلَاعِهِمْ وَوُفُورِ مَعْرِفَتِهِمْ..... وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ عَلَى الْفَارِسِيِّ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَبِهِ أَخَذْتُ" اهـ

قلت والسوسى ليس من العراقيين بل من الرقيين نسبة للرقه وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

فائدة

من الإنصاف أن لا نقول أن الشاطبي ذكر الخلف عن الراويين في الناس بل ذكره عن البصرى فقط لأن الخلف يحتمل أن يكون إما إفرازى تقريعى أو شيوعى لكل الرواة عن البصرى فتفسيرنا على أنه شيوعى عن البصرى ثم تخطئة الشاطبي ليس في محله

مسألة (٨٤) تحرير كلمات ابن ذكوان

قال الشاطبي رحمه الله

٣٣٢- حِمَارِكُ وَالْمِحْرَابُ إِكْرَاهِيَّ وَالْحِمَارُ وَفِي الْإِكْرَامِ عِمْرَانُ مُثَلًّا

٣٣٣- وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلًا

الشرح

- هناك كلمات ملحقة وشارك فيها ابن ذكوان وهي (حمارك - المحراب - إكراهي - الحمار - الإكرام - عمران) جميع هذه الكلمات يميلها ابن ذكوان بالخلف أى له إمالة وفتح إلا كلمة (المحراب) المجرورة فقط فيميلها بلا خلاف .

واصل كلامه من التيسير والتحرير قال

"وأمال ابن ذكوان من قراءتي على فارس ابن احمد وعلى أبي القاسم الفارسي^{٦٧} (إلى حمارك) و(الحمار) في البقرة والجمعة لا غير" اهـ

وقال أيضا

"وتفرد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بالإمالة في قوله (عمران) و(المحراب) حيث وقعا (من بعد اكراهن) في النور و (والإكرام) في الحرفين في الرحمن، وقرأت على الفارسي عن النقاش بإمالة الراء من (المحراب) حيث وقع فقط، وقرأت على أبي الحسن بإمالة الراء من (المحراب) في موضع الخفض وهما موضعان في آل عمران ومريم" اهـ

و أبو الفتح هو فارس بن أحمد والفارسي هو أبو القاسم الفارسي عبد العزيز بن جعفر

يكون طريق أبي الفتح بإمالة كل الكلمات الستة قولاً واحداً

^{٦٧} وهو عبد العزيز بن جعفر الفارسي

ويكون الفارسي بإمالة حمارك والحمار والمحراب حيث وقع بلا قيد وباقي الكلمات بالفتح

ويكون ابن غلبون بإمالة المحرب المجرور فقط وباقي الكلمات بالفتح

ومن جملة النصين نجد أن كل هذه الكلمات فيها خلاف عدا المحراب المجرورة فمن الطرق الثلاثة بالإمالة كما ذكر الشاطبي رحمه الله قال في النشر

"وَأَمَّا الْمِحْرَابُ فَأَمَالُهُ ابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا، وَذَلِكَ مَوْضِعَانِ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ فِي آلِ عِمْرَانَ وَقَفَرَ جَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فِي مَرِيْمَ" اهـ

=وطريق ابن ذكوان عندنا عن الفارسي عن النقاش عن الأخفش فتنبه فهو من النصين يميل (الحمار وحمارك والمحراب مطلقا مجرورة ومفتوحة فقط) كما ذكرت قال في النشر في حمارك والحمار

"وَبِالإِمَالَةِ قَطَعَ لِابْنِ ذَكْوَانَ بِكَمَالِهِ، وَصَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ طَرِيقُ التَّيْسِيرِ وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ" اهـ

وقال عن المحراب غير المجرور

"وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْمَنْصُوبِ، وَهُوَ مَوْضِعَانِ أَيْضًا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ فِي آلِ عِمْرَانَ، وَإِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ فِي ص فَأَمَالُهُ فِيهِمَا النَّقَاشُ عَنِ الْأَخْفَشِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ" اهـ

ورواية ابن ذكوان لا خلاف فيها كثير يؤثر بعضه على بعض كقالون وورش مثلا ولكن من باب العلم وما زاده للفائدة كما تعودنا منه والعمل عليه ولا حرج وإنما آثرت البيان ليعلم من أراد التحقيق والأخذ بأحكام الطريق وفي ذلك قلت:

وللسوس فتح الناس والدور ميلا*طريق ابن ذكوان بمحراب ميلا

حمارك معه والحمار قد انجلا*وعمران والإكرام إكراههن لا

مسألة (٨٥) تحرير الممال قبل ساكن غير تنوين

قال الشاطبي رحمه الله

٣٣٥- وَقَبْلَ سُكُونٍ قَفٍّ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ/ وَدَوَّ الرَّاءِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجَنَّبُ/

٣٣٦- كَمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالْقُرَى اللَّتِي مَعَ ذِكْرِ الدَّارِ فَافْهَمَ مُحَصِّلًا/

- إذا كان بعد الحرف الممال ساكن مثل (موسى الهدى) و(عيسى ابن مريم) و (القرى التى) و(ذكرى الدار) و (نرى الله) فإنه يتمتع بالإمالة والتقليل لأصحابهما وذلك لحذف الحرف الممال لالتقائه بالساكن بعده .

- إلا أن السوسى رحمه الله إذا كان الساكن رائياً من ذوات الياء الممالة وبعده ساكن غير التنوين فإنه يجوز له الإمالة أو الفتح

قلت وقول الشاطبي بجواز الوجهين للسوسى لا يصح من طرفنا بل لا يصح له من التيسير إلا الإمالة فقط والفتح من زيادات القصيد قال فى التيسير:

"على أن أبا شعيب قد روى عن اليزيدي إمالة الراء مع الساكن فى الوصل فى نحو قوله تعالى (نرى الله جهرة ويرى الذين والكبرى اذهب والقرى التى والنصارى المسيح) وشبهه مما فيه الراء وبذلك قرأت فى مذهبه - زاد فى التعبير أي على أبي الفتح - وبه أخذ فاعلم ذلك وبالله التوفيق." اهـ يعنى ابن الجزرى أيضا يقرر أن ليس له إلا الإمالة فى نحو يرى الله

وفى الجامع قال

"وبذلك قرأت فى رواية السوسى على أبي الفتح عن قراءته على أصحاب أبي عمران عنه، قال لي أبو الفتح: وقد كان أبو عمران^{٦٨} يختار الفتح فى ذلك من ذات نفسه، وبذلك قرأت أنا ذلك على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته، وأختار الإمالة؛ لأنه قد جاء

^{٦٨} موسى بن جرير شيخ أبي الفتح

بها نصاً وأداء عن أبي شعيب أبو العباس محمود ابن محمد الأديب وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من جملة الناقلين" اهـ

وقرأ الداني بالفتح على أبي الفتح وابن غلبون واختار الإمالة لأنه الوارد نصا ويعلم من ذلك مدي اتباع أبي عمرو الداني للنص دون من لا يعلم فيه نصا حتى في القراءة ولطالما قلت أن التلقي لابد أن يعضده نص حتى يكن أوثق في الأداء وإن كان الداني يفعل ذلك عن الأشاوسة العظام من علماء التدوين ومن وسد الله تعالى لهم حفظ الشريعة فما بالكم بمن هو أدنى ممن هو دونهم مثلى

قال في النشر:

"وَبِهِ قَطَعَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ السُّوسِيُّ فِي التَّيْسِيرِ، وَغَيْرِهِ، وَهُوَ قِرَاءَتُهُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ جَرِيرٍ"

!!! نعم يجوز الوجهان ولكن من النشر فقط لا الحرز والتيسير قال في النشر:

"وَإِنَّمَا اشْتَهَرَ الْفَتْحُ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ كَانَ يَخْتَارُ الْفَتْحَ مِنْ ذَاتِ نَفْسِهِ، كَذَا رَوَاهُ عَنْهُ قَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الدَّانِيُّ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ عَنْهُ، ذَكَرَهُمَا لَهُ الشَّاطِبِيُّ وَالصَّفَرَاوِيُّ، وَغَيْرُهُمَا" اهـ

والخلاصة

إمالة الراء الطريق والأداء وأما الفتح فكان اختيار أبي الفتح لا الرواية

تنبيه

ما قلته يشترط أن لا يكون الألف محذوفة لغير جازم نحو (أو لم ير الذين) لأن حرف الإمالة محذوف حذفاً أصلياً قال في النشر:

"إِنَّمَا يُسَوِّغُ إِمَالَةَ الرَّاءِ وَجُودُ الْأَلِفِ بَعْدَهَا فَنَمَالَ مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلِفِ فَإِذَا وَصَلَتْ حَذَفَتِ الْأَلِفُ لِلْسَّاكِنِ وَبَقِيَتْ الرَّاءُ إِمَالَةً عَلَى حَالِهَا فَلَوْ حَذَفَتْ تِلْكَ الْأَلِفُ أَصَالَةً لَمْ تَجْزُ"

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

إِمَالَةُ تِلْكَ الرَّاءِ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ: أَوْلَمْ يَرَ الَّذِينَ، أَوْلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ لِعَدَمِ وَجُودِ الْأَلِفِ بَعْدَ
الرَّاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حُذِفَتْ لِلْجَزْمِ "وسياتى نظمه إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (٨٦) تحرير الممال قبل تنوين

قال الشاطبي رحمه الله

٣٣٧- وَقَدْ فَخَّمُوا النَّوِينَ وَقَفًا وَرَفَّقُوا وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعِ أَشْمَلًا

٣٣٨- مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَتَّصُوبُهُ غَزَى وَتَنَزَّاهُ تَزَيَّلًا

الشرح

فإذا كان الساكن بعد الحرف الممال أو المقلل تنويننا فالإجماع وصلا لا يمال أيضا كأي ساكن ولا فرق لأن التنوين حرف نون ساكنة التقت بحرف الإمالة الساكن فحذف حرف الإمالة بسبب التنوين فلا إمالة

- وأما وقفا فالإمام الشاطبي نقل لنا أن البعض ذهب الى عدم الإمالة أيضا وهذا معنى قوله "فخموا"

ونقل أيضا أن البعض قال بل يمال ويقلل على قاعدته لزوال التنوين وقفا وهذا معنى قوله "رفقوا"، والثاني هذا هو الصحيح

ونقل لنا قولاً ثالثاً وهو أنه إذا كان المنون في محل نصب فلا يمال وإذا كان منونا في محل رفع أوجر فيمال والأول والثالث لا يصحان في القراءة وإن توجهها لغة .

من أمثلة المنون في محل الرفع (وأجل مسمى) الأنعام-(يوم لا يغنى مولى) الدخان) .

ومن أمثلة المنون بالجر (عن مولى شيئاً) الدخان .

ومن أمثلة المنون بالنصب (لو كانوا غزى) آل عمران و(أرسلنا رسلنا تنزلاً) المؤمنون عند من ينون أعنى البصرى.

وقال فى التيسير والتحرير:

"وكل ما أميل فى الوصل لعله لعدم فى الوقف أو قرىء بين بين نحو (بمقدار) و (بدينار) و (الأبرار) و (من الناس) و (برب الناس) وشبهه مما تقع الرأء والجرة فيه طرفا فهو ممال أيضا وبين بين فى الوقف لكون الوقف عارضا وكل ما امتعت الامالة فيه فى حال الوصل من أجل ساكن لقيه تتوين أو غيره نحو قوله عز وجل (هدى) و (مصفى) و (مسمى) و (ضحى) و (مصلى) و (غزى) و (مولى) و (ربا) و (مفترى) و (الأقصى الذى) و (طغى الماء) و (النصارى المسيح) و (موسى الكتاب) و { عيسى بن مريم } و (وجنى الجننتين) وشبهه فالامالة فيه سائغة فى الوقف لعدم ذلك الساكن هناك" اهـ

ولم يذكر الخلاف الذى ذكره الحرز وقد عبر الدانى عن الراجح فقط ولكن المسألة فيها خلاف بسبب الوقف حيث اجتمع ألفان ألف القصر وعوض التتوين والخلاف مبني على أيهما تحذف

قال فى الجامع:

" وقد اختلف علماء العربية فى أيهما المحذوفة، فقال الكوفيون منهم وبعض البصريين: المحذوفة للساكنين منهما هي المبدلة من التتوين لكون ما أبدلت منه زائدا، والثابتة هي المنقلبة عن الياء لكون ما انقلبت عنه أصليا، وقال أكثر البصريين: المحذوفة منها هي المنقلبة عن الياء لكونها أول الساكنين، والثابتة هي المبدلة من التتوين لكون ما أبدلت منه دالا على معنى يذهب بذهابها ، وأيضا فإن حال الوصل وبذلك قرأت فى رواية السوسي على أبي الفتح عن قراءته على أصحاب أبي عمران عنه، قال لي أبو الفتح: وقد كان أبو عمران يختار الفتح فى ذلك من ذات نفسه، وبذلك قرأت أنا ذلك على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته." اهـ

والذى اختاره الدانى هو حذف ألف العوض لذا فالباقية عنده هى التى يجرى عليها الإمالة والتقليل وهو القول الذى اختاره لذا لم يذكر غيره فى التيسير وتبعه صاحب التحبير

" قال أبو عمرو: أوجه القولين وأولاهما بالصحة قول من قال إن المحذوفة هي المبدلة من التتوين لجهات ثلاث:

إحداهن: انعقاد إجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء ياءات في كل المصاحف.

والثانية: ورود النص عن العرب وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف.

والثالثة: وقوف بعض العرب على المنصوب المنون ، نحو رأيت زيدا، وضربت عمروا بغير عوض من التتوين، حكى ذلك سماعا منهم القراء والأخفش.

وهذه الجهات كلها يحقق أن الموقوف عليه من أحد الألفين هي الأولى المنقلبة عن الياء دون الثانية المبدلة من التتوين؛ لأنها لو كانت المبدلة منه لم ترسم ياء بإجماع، وذلك من حيث لم تتقلب عنها ولم تمل في الوقف أيضا؛ لأن ما يوجب إمالتها في بعض اللغات وهو الكسرة والياء معدوم وقوعه قبلها، ولأنها محذوفة لا ممالاة في لغة من لم يعوض. قال أبو عمرو: فمن أخذ بقول الكوفيين والخليل وسيبويه ومن وافقهما وقف على جميع ما تقدم من المنصوب الذي يصحبه التتوين في مذهب حمزة والكسائي بالإمالة، وكذا يقف في مذهب أبي عمرو على قوله في سبأ [١٨] قرى ظاهرة ويقف أيضا على جميع ذلك في مذهب من روى الإمالة اليسيرة عن نافع كورش وغيره بالإمالة اليسيرة تبعهما وقف على جميع ذلك في مذهب من رأى الإمالة الخالصة والإمالة اليسيرة بإخلاص الفتح، والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول، وبه أقول لورود النص المذكور به ودلالة القياس على صحته." اهـ

قال في النشر

"وَالْوَقْفُ بِالْإِمَالَةِ، أَوْ بَيْنَ الْقَظْمَيْنِ لِمَنْ مَذْهَبُهُ ذَلِكَ فِي النَّوَاعِينَ هُوَ الْمَأْخُودُ بِهِ وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ، وَهُوَ النَّائِبُ نَصًّا وَأَدَاءً، وَهُوَ الَّذِي لَا يُؤْخَذُ نَصًّا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْقُرَّاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِخِلَافِهِ، بَلْ هُوَ الْمَنْصُوصُ بِهِ عَنْهُمْ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ" اهـ

ونلاحظ أن الداني لم يذكر غير مذهبين وهما الفتح مطلقا والإمالة والتقليل مطلقا أما مذهب التفصيل الذي ذكره الشاطبي فلم يذكره الداني ولا في مفرداته كما توهم ابن الجزري في النشر

ولكن ذكره النشر عن النحاة وليس لأحد من القراء قال

"وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْقَارِسِيُّ، وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَنْصُوبًا بَدَلًا مِنَ النَّثْوِينَ، وَفِيمَا كَانَ مِنْهَا مَرْفُوعًا، أَوْ مَجْرُورًا بَدَلًا مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ اعْتِبَارًا بِالْأَسْمَاءِ الصَّحِيحَةِ الْأَوَّخِرِ إِذْ لَا تُبَدَّلُ فِيهَا الْأَلْفُ مِنَ النَّثْوِينَ إِلَّا فِي النَّصْبِ خَاصَّةً وَيُنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ أَيْضًا إِلَى سَبْيَوِيَّةٍ قَالُوا: وَقَائِدُهُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ أَيْضًا إِلَى سَبْيَوِيَّةٍ" اهـ

ونلاحظ أيضا أن الشاطبي أوهم المذهبيين المخالفين عن القراء وليس كذلك قال في النشر " (قُلْتُ) : وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ الْقُرَّاءَةِ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَلَا قَالَ بِهِ، وَلَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي كَلَامِهِ، وَلَا أَعْلَمُهُ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْقُرَّاءَاتِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَذْهَبٌ نَحْوِيٌّ لَا أَدَانِي دَعَا إِلَيْهِ الْقِيَاسُ لَا الرَّوَايَةُ" اهـ

وفي ذلك قلت :

يرى الله للسوسى من طرقتنا أمل* وما نونوا وقفًا بالاجماع ميلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (٨٧) تحرير فتح (الهدى انتنا وكلتا وتترا)**أما الهدى انتنا**

فالتقت ألف الإمالة التقليل بالهمز الساكن فحذفت الألف لضعفها ثم أبدلت الساكن لمد فالأولى المحذوفة ألف الإمالة والموجودة المبدلة من الهمز لذا لا إمالة فيها ولا تقليل وهذا هو القياس و الصحيح الراجح وعليه العمل

قال أبو عمرو عندما تلتقى ألفها بألف الإبدال عند من يبذل كورش وحمزة وقفًا:

"فأما قوله في سورة الأنعام [٧١]: إلى الهدى انتنا على مذهب حمزة في تسهيل همزة فاء الفعل وإبدالها ألفا في حال الوقف، فإن وقفه عليه يحتمل وجهين الفتح والإمالة، فالفتح على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال هي المبدلة من الهمزة دون ألف «الهدى» والإمالة على أنها ألف «الهدى» دون المبدلة من الهمزة، والوجه الأول أقيس؛ لأن ألف «الهدى» قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف والتخفيف عارض." اهـ

فيكون فيها الفتح فقط وعليه العمل والأداء والمحرون

أما كلتا الجنتين

فكذلك فيها الفتح فقط لضعف ألف الإمالة عن اللام الساكنة فحذفت وصلا

فإذا انفصلت عنها ووقف عليها اختلف في أصل هذه الألف

قال الداني

" فأما قوله في الكهف [٣٣]: كلتا الجنتين فإن النحويين اختلفوا في ألفها، فقال الكوفيون: هي ألف تنثية وواحد كلتا (كلت)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن كلتا فعلى (كإحدى وسيمى) ، والتاء مبدلة من واو والأصل كلوى، فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة المشبعة في مذهب حمزة والكسائي ولا بين بين في مذهب أبي عمرو،

ومذهب من روى التوسط في اللفظ عن نافع؛ لأن ألف الاثنين لا يجوز إمالتها لكونها مجهولة لا يعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضا مشبهة و بما أصله ذلك من الألفات، وعلى الثاني يوقف عليها بالإمالة المشبعة وغير المشبعة في مذهب المسمين، والقراء وأهل الأداء على الأول. "اهـ

والعمل وقفا أيضا على الفتح وعدم الإمالة والتقليل لأنها ليست ألف إمالة

قال المتولى في العزو

" كلتا مثني عند أهل الكوفة ... وهو كإحدى عند أهل البصرة

فافتح بحال الوقف أو فمیل ... والجزريُّ جانح للأول

واختاره أيضا عن الكوفي فقط ... صاحب غيث النفع لا تخش الغلط"

وكذا تترا

فمن لم ينون لا إشكال عنده فهي ألف إمالة وتقليل

أما من نون وهو البصري ممن يميل ذوات الراء فغن وصلها نونت ولا إمالة فيها لأنها من المنون وصلا كما سبق ولا تمايل

أما وقفا عند البصري فالعمل أيضا بالفتح لأنها ليست ألف إمالة على الصحيح قال الجامع

" وأما قوله في سورة المؤمنون [٤٤]: رسلنا تترا على قراءة من نون ، فإن ألفه في الوقف يحتمل وجهين: أحدهما : أن تكون بدلا من التتوين فيجري الراء قبلها بوجه الإعراب من النصب والجر والرفع، والثاني: أن تكون مشبهة بالأصلية ألحقت الكلمة التي هي فيها ببناء جعفر ودرمل، أي: ألحقت الثلاثي بالرباعي، فتلزم الوقف في حال النصب والجر والرفع، فعلى الأول لا يجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو كما لا تجوز فيه إمالة الألف التي في المصدر، نحو قوله: صبرا [البقرة: ٢٥] ونصرا

[الأعراف: ١٩٢] وشبههما، وعلى الثاني تجوز إمالتها فيه على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء، والقراء وأهل الأداء على الأول، وبه قرأت، وبه أخذ، وهو مذهب ابن مجاهد وأبي طاهر بن أبي هاشم وسائر المتصدرين، وقال قتبية عن الكسائي من نون (نترا) وقف بألف. "اهـ

والخلاف في الكلمات الثلاث ليس نصيا بل تقتضيه القواعد والقياس و الدانى فى كتبه ومنها التيسير اختار الفتح وعليه روايته واستدل له بنصوصه كما نقلت من الجامع فالعمل من الحرز والتيسير والتحبير على الفتح، وغيره يكون خروجاً من الطريق فظاهر الكلام احتمال الإمالة لغة لا أداء و قراءة

أما من النشر:

- لا يوجد وجه آخر غير الفتح أيضا إلا في "كلتا" نقل فيها خلفا بين القراء ثم قال

"وَالْوَجْهَانِ جِيدَانٌ وَلَكِنِّي إِلَى الْفَتْحِ أَجْنَحُ." اهـ

وهناك من عمل بالإمالة فيها من المعاصرين نحو محمد سالم في فريده ومع صحة الرواية فإنه لم يصح تلاوة ولم ينقله ابن الجزرى لأنه يجنح للفتح فكيف يقرأ سالم رحمه الله تعالى بما لم ينقل؟ قال رحمه الله تعالى:

"كلتا وقفا: من إتحاف فضلاء البشر: اختلف فى إمالة كلتا وقفا فنص على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبه كأبى العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط وغيرهم وعللوه بما ذهب إليه البصريون أن الألف للتأنيث وزنها فعلى كإحدى وسيماء والتاء مبدله من واو والأصل كلوى. والجمهور على الفتح على أن ألفها للتثنية وواحد كلتا كلت وهو مذهب الكوفيين. فعلى الأول تقلل لأبى عمرو بخلفه كالأزرق. قال فى النشر: والوجهان جيدان ولكنى إلى الفتح أجنح فقد جاء به منصوصا عن الكسائي وابن المبارك، وفى حل المشكلات للخليجى جواز الإمالة للمميلين كبرى. وحقق صاحب

غيب النفع بمثل ما نقلته هنا من الإتحاف والله أعلم. ونعمل على الرأيين ففي الوقف عليها الفتح فقط للعشرة وأحكام فعلى المعروفة لهم^{٦٩}.

- وقال ابن الجزرى عن الهدى انتنا كالدانى ولم ينقل فيها خلفا

"وَالصَّحِيحُ الْمَأْخُودُ بِهِ عَنْهُمَا هُوَ الْفَتْحُ" يعنى حمزة وورش ولم يأخذ أحد من المعاصرين فيه إلا الفتح وهو الصواب أداء وتلاوة

- وقال عن تترا ولم يخرج عن كلام الدانى وذكر أن الشاطبى يراها للإلحاق ولم ينقل فيها خلفا أيضا

"وَزَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ أَنَّهَا لِلْإِلْحَاقِ، وَتُصَوِّصُ أَكْثَرُ أَيْمَتِنَا تَقْتَضِي فَتْحَهَا لِأَبِي عَمْرٍو وَإِنْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ مِنْ أَجْلِ رَسْمِهَا بِالْأَلِفِ، فَقَدْ شَرَطَ مَكِّيٌّ وَابْنُ بَلِيْمَةَ، وَصَاحِبُ الْعُنْوَانِ، وَغَيْرُهُمْ فِي إِمَالَةِ ذَوَاتِ الرَّاءِ لَهُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ مَرْسُومَةً يَاءً، وَلَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا إِخْرَاجَ تَثَرِيٍّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ" اهـ

وهذا ما عليه المحررون اليوم ولكن ذكر الشيخ محمد سالم في التحفة المرضية والفريدة أنه قرأ بوجه إمالة للبصرى في تترا قلت ولا يصح بحال ويكفى أنه منقطع أداء وإذا كان ابن الجزرى يأخذ ويقرى بالفتح فمن أين وصل له الإمالة فالأداء منقطع ونحن لا نتكلم عن الصحة والخطأ في الوجه بل كلاهما صحيح ومن اللغة وارد ولكنك قد علمت أن صحة الرواية يلزمها صحة الأداء وإلا فإنه لا يجوز الإقراء بما لم يقرأ وهذه مسألة معروفة ومن ادعى الأداء بالإمالة فليأتنا بسنده المتصل به من طرقنا أو من طرق غيرنا

^{٦٩} فريدة الدهر لمحمد سالم رحمه الله تعالى تحت جمع "كلتا الجنتين.... الآية"

وأخيرا

لابد من التفرقة بين الصحة اللغوية والعلمية وبين النقل بالرواية للنصوص والنقل بالتلاوة بمقتضاها ولولا ذلك ما وضع ابن الجزرى في نشره خمسة عشر سندا فقط من التيسير أو ما فرق الدانى بين أسانيده بالتلاوة والرواية، وإمالة الثلاثة تصح لغة ورواية ولكن لا تصح أداء وتلاوة فكيف العمل به وابن الجزرى طبقة وحده ولم يعمل به

وفى ذلك قلت:

وكلتا وتترا إن تتونه والهدى ائـ*تتا واقفا فافتح عن الكل أعملا

والحمد لله رب العالمين

{ما فى باب مذهب الكسائي فى إمالة هاء التانيث فى الوقف }

مسألة (٨٨) تحرير مذهب الكسائي ونسبتهما

قال الشاطبي رحمه الله

٣٣٩- وفى هاء تانيث الوقوف وقبلها ممال الكسائي غير عشر ليعدلا

٣٤٠- ويجمعها حق ضغط عص خطا/ وأكهر بعد الياء يسكن ميلا

٣٤١- أو الكسر/ والإسكان ليس بحاجز/ ويضعف بعد الفتح والضم أرجلا/

٣٤٢- لعبرة مائة وجهه وليكة/وبعضهم سوى ألف عند الكسائي ميلا/

الشرح

- اختص الكسائي رحمه الله من طريق الشاطبية بمذهبين فى هاء التانيث

- المذهب الأول :

- يتمتع إمالة الهاء إذا كان قبلها عشر حروف يجمعها (حق ضغط عص خطا)

فيمتتع على هذا المذهب إمالة مثل (صيحة - الحاقة - فضة - مضغة - حطة - سعة - خاصة - نفخة - موعظة - الحياة) .

وعلى هذا المذهب إذا أتى قبلها أحد حروف (أكهر) فإنها تمال بشرط أن يكون قبل هذا الحرف ياء ساكنة أو كسرة

- ولا يضر إن فصلت عن الكسر بساكن مثال ما قبله كسرة (فئة - ملائكة - الآخرة) ومما فصل بساكن (وجهه - لعيرة) أو يكون قبل أحد هذه الحروف ياء ساكنة مثل (خطيئة - بصيرة)

- ولا يصح أن تمال الهاء بعد هذه الحروف الأربعة لو كان قبلها فتحة أو ضمة مثل (شجرة - سوءة - مباركة) .

- المذهب الثانى:

وهو أن الكسائى يميل كل هاء تأنيث أتى قبلها أى حرف فى اللغة العربية بلا شرط وبلا امتناعات عدا الألف مثل (الحياة - الزكاة - الصلاة)

ومن المذهبيين نعلم الآتى :

فمثلا (الحاقة) فيها مذهبان الفتح من الأول والإمالة من الثانى .

(شجرة) فيها مذهبان أيضا الفتح من الأول والإمالة من الثانى .

(سوءة) فيها مذهبان أيضا الفتح من الأول والإمالة من الثانى .

أما مثل (بصيرة - الآخرة - غشاوة) ففيها الإمالة فقط من المذهبيين .

قلت ولكن قال فى التيسير وتبعه التحبير بعد شرط أكهر:

" فإن ابن مجاهد وأصحابه كانوا لا يرون إمالة الهاء وما قبلها مع ذلك والنص عن الكسائى فى استثناء ذلك معدوم ، وبإطلاق القياس فى ذلك قرأت على أبى الفتح عن قراءته على عبد الباقي أى فى الروايتين وهو طريق الكتاب ، وكذلك حدثنا محمد بن علي قال : حدثنا ابن الأنباري قال : حدثنا إدريس عن خلف عن الكسائى . والأول أختار إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف فلا تجوز الإمالة فيه " اهـ

قلت وأبو الفتح هو طريق الراويين عندنا وبإقراره "وهو طريق الكتاب" فكان مذهب الإطلاق عدا الألف هو طريقنا من الراويين

ومذهب التفصيل ليس من التيسير وإن ذكره الدانى واختاره واختاره صاحب النشر أيضا وذكر أنه اختيار الشاطبي كذلك قال

"وَأَيَّاهُ اخْتَارَ، وَبِهِ قَرَأَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، عَلَى شَيْخِهِ ابْنِ غَلْبُونٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُهُ، وَاخْتِيَارُ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ، وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ" اهـ

وقال عن المذهب الثاني

"وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى إِطْلَاقِ الْإِمَالَةِ عِنْدَ جَمِيعِ الْحُرُوفِ، وَلَمْ يَسْتَنْتُوا شَيْئًا سِوَى الْأَلِفِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَجْرُوا حُرُوفَ الْحَلْقِ وَالْإِسْتِعْلَاءِ، وَالْحَنْكَ مُجَرَّى بَاقِي الْحُرُوفِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهَا، وَلَا اسْتَرْطَوْا فِيهَا شَرْطًا، وَهَذَا مَذْهَبُ وَأَبِي الْفَتْحِ قَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَشَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ الْمَذْكُورِ" اهـ

قلت وهو طريق التيسير كما قلنا والإشكال ليست في اعتبار الأول عن صاحب التيسير ولكن في اعتبار كيف يجاز المسند بطريق أبي الفتح مذهب الإطلاق ويقرأ بطريق أبي الحسن ابن غلبون مذهب التفصيل أليس هذا من التدليس نعم فقرأونا يقرءون بالطريقتين وعند أخذ السند لا يعطون سند ابن غلبون المذكور لذا من الأمانة أن يدرجوا طريق مذهب التفصيل أيضا في طرق التيسير وهو في الجامع منعا للتدليس والتلبيس أما في النشر فقد استدرك الأمر وذكر الطريق في الأسانيد ليتجنب التدليس فلا لوم عليه في اختياره ولكن أين هو من طرق الحرز خصوصا وأن الداني اختاره ولم يضع طريقه

الخلاصة طريق التيسير والحرز بمذهب الإطلاق وهو عن أبي الفتح واختيار الداني مذهب التفصيل خروج من طريقه لأنه عن ابن غلبون وإلا فلتدرج للكسائي أسانيده عن ابن غلبون أيضا

وفي ذلك قلت:

وفي هاء تأنيث الوقوف فأطلق* عدا ألف وزاد ما قد تفصلا

تنبيه

فإن قال قائل ولم تمال ألف مشكاة و تقاة ؟

قلت هذا أمر يحكمه النقل ولجوء أهل العلم لتنعيد القواعد عامة لأن القاعدة تسهل الحفظ والدرس غير أن العلم موجود قبل القاعدة ورحم الله الفرزدق حين خالف نحويا

فى نظم بيت شعر ألفه فعلق أحد النحويين السامعين عليه فغضب وقال نحن نقول وأنتم تأولون قلت وذلك لأن الشعر الفرزدقى من عصر الاحتجاج فى اللغة العربية وهذا كلام البشر فما بالك بكلام الله كيف يحتج عليه بقاعدة والله أعلم.

غير أن وجه إمالته من جهة أخرى لا من جهة هاء التأنيث ولو كان هذا الوجه موجودا فى نحو الزكاة والصلاة والحياة لأميلت هى أيضا ولكنه غير موجود فاستقلت بعله المنع فى هاء التأنيث فامتنعت

والحمد لله رب العالمين

{ما فى باب ترقيق الراءات}

مسألة (٨٩) تحرير راء ورش المرققةشرط الكسرة

لم يتكلم رحمه الله عن الشرط الثانى للكسرة إذ أنه ذكر الشرط الل فقط أن تكون موصلة بالراء أى فى كلمة واحدة فقال: "أو الكسر موصلا" اه

وذلك نحو "الخاسرون، ذكر الله، يبصرون، الآخرة، مقتدرا" فإذا انفك شرط الاتصال الحقيقى امتنع ولو اتصلت رسما نحو "برسول، برب العالمين، برشيد"

أما الشرط الثانى وهو أن تكون أصلية ليست عارضة فإذا كانت عارضة لم يصح الترقيق أيضا نحو "امرأة، امرؤ" ابتداء وذلك لأن الكسرة لهمزة وصل أتى بها للتوصل لنطق أول الكلمة الساكنة فالكسرة غير أصلية تبعا لعروض همزة الوصل وفى "إن امرؤ" فضلا عن عروضها انفصلت أيضا

واعلم رحمك الله أن هذين الشريطين يلزمان أيضا للعشرة فى ترقيق الراء الساكنة التى قبلها كسرة بشرط أن تكون تلك الكسرة متصلة أصلية فلو فقد الأول نحو "لمن ارتضى، أمر ارتابوا، رب ارجعون" أو الثانى نحو "ارتضى، ارجعى، ارتابوا، ارجعون" فإنها تقخم بالإجماع

مسألة (٩٠) تحرير استثناءات ورش

قال الشاطبي رحمه الله

٣٤٥- وَقَحَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَمٍ وَتَكَرَّرَهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

- هناك استثناءات من قاعدة ترقيق ورش باتفاق وهي :-

إذا كانت الراء اسم أعجمي مثل (إبراهيم - إسرائيل - عمران) ولا رابع لهم في القرآن.

كلمة (إرم)

إذا كررت الراء (مدارا - إسرارا) .

٣٤٦- وَتَقَحَّيْمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا

- وهناك استثناءات من القاعدة ومختلف في حكمها:-

باب (ذكرا) و (سترا) فإن الجمهور من طريق الشاطبية عن ورش بالتقخير والبعض بالترقيق .

٣٤٧- وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ وَحَيْرَانَ بِالتَّقْحِيمِ بَعْضُ تَقَبُّلاً

- وهناك كلمة تدرج في الحكم باتفاق وليست على القاعده وهي راء كلمة (شرر) يرققان وقفا ووصلا بلا قيود مطلقا عند السكون والروم ولم يوضح النظم ذلك قال النشر:

"وَبَقِيَ مِنَ الرَّاءَاتِ الْمَفْتُوحَةِ مِمَّا اخْتَصَّ الْأَزْرَقُ بِتَرْقِيقِهِ حَرْفًا وَاحِدًا، وَهُوَ بِشَرَرٍ فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ أَصْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِنَّهُ رَقَّقَ مِنْ أَجْلِ الْكُسْرَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ. وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى تَرْقِيقِهِ فِي الْحَالِينِ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ فِي النَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَحَكَايَا عَلَى ذَلِكَ انْفَاقَ الرَّوَاةِ." اهـ

وقال:

"إِذَا وَقَّعْتَ بِالسُّكُونِ عَلَى بَشَرٍ لِمَنْ يُرَقِّقُ الرَّاءَ الْأَوَّلَى رُقِّعَتِ الثَّانِيَةُ وَإِنْ وَقَّعْتَ بَعْدَ فَتْحٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّاءَ الْأَوَّلَى إِنَّمَا رُقِّعَتِ فِي الْوَصْلِ مِنْ أَجْلِ تَرْقِيقِ الثَّانِيَةِ فَلَمَّا وَقَّعَ عَلَيْهَا رُقِّعَتِ الثَّانِيَةُ مِنْ أَجْلِ الْأَوَّلَى فَهُوَ فِي الْحَالَيْنِ تَرْقِيقٌ لِتَرْقِيقٍ كَالْإِمَالَةِ لِلْإِمَالَةِ." اهـ

أما الباقيون فإنهم يفخمون الأولى مطلقا والثانية عند السكون فقط أما وصلا فتظهر الكسرة كاملة أو عند الروم وقفا حيث يظهر جزء من الكسرة فإنها ترقق .

لقوله "ورومهم كما وصلهم فابل الذكاء مثقلا"

- وكلمة (حيران) أيضا ليست على القاعدة ولكنها بالخلف فالبعض يفخمها والبعض يرققها وهذا على حد عبارة الحرز

و التيسير لم يذكر باب ذكرنا وحيران

و بمقتضى القواعد فى باب ستر يكون بالتفخيم فقط وفي كلمة حيران بالترقيق فقط كما ذكر في التيسير وتبعه على ذلك صاحب التحرير، فما هو حقيقة الخلاف الذى ذكره الحرز ليعلم طريقه؟

أما حيران

فقال فى الجامع

"فأقرأني ابن خاقان حيران بإخلاص الفتح لامتناعه من الصِّرف بكون مؤنثه حيرى،، وأقرأني غيره بإمالة الراء قياسا على نظائره". اهـ

قلت معنى الإمالة هنا الترقيق والخاباني هو طريق التيسير وكلامه فى الجامع يقول أنه يفخمها ولكنه فى التيسير ذكر أنه يرققها لأنه وضعها مع الكلمات المرققة وهذا خروج من طريقه أما من يرققها فغير الخاقاني نحو فارس وابن غلبون

قلت قال فى الإتحاف

"وأما (حيران) بالأنعام الآية ٧١ ففخمها ابن خاقان وبه قرأ الداني عليه ... ورققها وقطع به في التيسير وتعقبه في النشر بأنه خرج بذلك عن طريقه فيه وهما في الشاطبية كجامع البيان "اهـ" ٧٠

وفى شرح النويرى:

"حيران [الأنعام: ٧١] فخمها وابن خاقان، وبه قرأ الداني عليه.....، قال الداني: وأقرأني غيره بالترقيق، ورققها، وقطع به فى «التيسير» قال المصنف : وفيه خروج عن طريق «التيسير»؛ لأنها فى «التيسير» لابن خاقان ومذهبه الترقيق: والوجهان فى «جامع البيان»..... و «الشاطبية»."اهـ

فيكون الداني ذكر الترقيق في التيسير فقط وهو خروج من الطريق وهو عن أبي الفتح وابن غلبون والطريق بالتفخيم وهو عن خلف بن خاقان والعمل على الوجهين

أما باب ستر

قال فى الجامع:

"واختلف شيوخنا أيضا في الرء إذا لحقها التتوين وحال بينها وبين الكسرة ساكن غير حرف استعلاء، نحو قوله: ذكرا [البقرة: ٢٠٠] وإمرا [الكهف: ٧١] وسترا [الكهف: ٩٠] ووزرا [طه: ١٠٠] وحجرا [الفرقان: ٢٢] وو صهرا [الفرقان: ٥٤] وما أشبهه.

فأقرأني ذلك أبو الحسن بإمالة الرء بين بين وصلا ووقفا لأجل الكسرة وضعف الساكن الحائل بينها وبين الرء. وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح بإخلاص الفتح مناقضة للأصل، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم. والأول أقيس والثاني أثر."اهـ

٧٠ نقلت النص من الإتحاف لأنه نقل نص النشر أما نسخ النشر التى موجودة اليوم ففيها سقط حكم كلمة الان

أما باب ستر فابن غلبون بالترقيق والخاباني وأبو الفتح بالتفخيم، والخاباني كما علمت طريق التيسير وذكر فيه التفخيم خلاف حيران ذكر الترقيق خلاف الطريق

قال في النشر عن تفخيم باب ستر

" وهذا مذهب الحافظ أبي عمرو الداني وشيخيه أبي الفتح والخاباني وبه قرأ

عليهما.... وذهب آخرون إلى ترقيق كل منون، ولم يستثنوا ذكرا وبابه فمنهم أبو

الحسن طاهر بن غلبون، وغيره، وبه قرأ الداني عليه " اهـ

وبذا يرد على العلامة المتولى بجهالة طرق ترقيق باب ستر من الحرز قال^{٧١}

"الترقيق من زيادات القصيد على الحرز وطرقها مجهولة" اهـ

والخلاصة

طريق ابن غلبون بترقيقهما

والخاباني بتفخيمهما

وفارس بترقيق حيران وتفخيم باب ستر

طريق التيسير حيران وباب ستر بالتفخيم وقد وافق الثاني عبارة التيسير وخالف الأول

مع كونه لم يذكر فيهما خلافا وإنما ذكر الخلاف الحرز وهو خروج من طريقه كما نقل

النويري عن النشر

ولابد من ملاحظة ذلك عند من يقصر البذل من الحرز أو يقرأ بطريق أبي الفتح

تنبيه

قال ابن الجزري رحمه الله تعالى

^{٧١} الروض النضير شرح بيت (١٣٥)

"وأجمعوا على استثناء: مصرأ، وإصرأ، وقطرأ، ووزرأ، ووقرأ من أجل حرف الاستعلاء."

وألق أبو شامة من الباب أشياء أخرى ونظمها تعديلاً على الحرز قائلاً "كذكرا رقيق للأقل وشاكر... خبير لأعيان وسرا تعدلاً وتبعه الجعبري علي ذلك وكلاهما إمام هدي ولكن جل من لا يسهو قال ابن الجزري رحمه الله تعالى:

" وهذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الرءاءات" اه قلت وما زلت أقول أمام هامة العلم تطيح كل الهامات وذكر الحرز والتيسير كلمة إرم بالتقخير والتحقيق ان فيها خلافا ففتنه لمراعاة أوجه البدل - قال الجامع:

"وأقراني ابن غلبون إرم ذات [الفجر: ٧] بإمالة الرءاء لأجل الكسرة، وأقرانيه غيره بإخلاص فتحها لكون هذا الاسم بمنزلة الأعجمي من حيث اكتنفه فرعان العجمة والتأنيث، فمنع الصّرف لذلك كهو سواء، فوجب أن يجري في إخلاص الفتح مجراه." اه

وقال في النشر

"وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون - يعنى الترقيق - وذهب الباقر إلى تقخيرها من أجل العجمة وهو الذي في التيسير والشاطبية، والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها، وقد ذكرهما الداني في جامع البيان." اه

قلت ففخمها الخاقاني وهو طريقنا وفارس ورققها ابن غلبون والحمد لله رب العالمين

وفي ذلك قلت:

وفي شرر ورش برائييه رقق* وشرطه كسر قبل را الأصل موصلًا

كذكرا إرم خاقان فارس فخما* ورقق لطاهر وحيران لاوولا

مسألة (٩١) تحرير باب ذكرنا مع البذل

من ظاهر النقول السابقة تتبين الإجابة هنا وذلك لأن باب ذكرنا يفخمه الخاقاني وفارس والأول طريق التيسير كما هو معلوم ويوسط البذل ويقلل اليائي وقد بينت طريقه كاملاً فتنبه

أما أوجه باب ذكرنا مع البذل فاختلفت فيها عبارة الأئمة:

- ففي غيث النفع قد أطلق الصفاقسي الأوجه مع البذل فجعلها ستة ولا يصح من الكبرى وجه مع سعة طرقه فكيف يطلقها وهو يحزر سبعة الحرز وإن احتمل لفظه لأن الحرز كتاب علمي ليس كتاباً أدائياً فتنبه أما من النشر فإنها مع البذل إطلاق ومع اليائي إطلاق

- والأزميري في تحريرها من الطيبة مع البذل واليائي معاً ذكر أنها ستة أوجه ولكن يمتنع منها واحد فقط وهو في تحرير العشرة الكبرى وفي البدائع وهو محرر العشرة الكبرى قال

"قوله تعالى : * كذركم آباءكم أو أشد ذكراً * (سورة البقرة ٢٠٠)

فيه للأزرق بحسب التركيب ستة أوجه :

ويمتنع منها وجه واحد وهو التوسط مع الترقيق و يصح خمسة أوجه :

الأول والثاني :

(١) القصر في البذل مع التقخيم في ذكرنا من الشاطبية و تلخيص ابن بليمة وإرشاد عبد المنعم

(٢) ومع الترقيق من التذكرة وبه قرأ الداني على ابن غلبون

والثالث :

(٣) التوسط مع التقخيم من التيسير والشاطبية وجامع البيان وتلخيص ابن بليمة ومن إرشاد عبد المنعم على ما قيل

والرابع و الخامس :

(٤) الطول مع التقخيم من الشاطبية والكافي والكامل والتجريد والتبصرة والهداية

(٥) ومع الترقيق من العنوان والمجتبى وطريق أبي معشر وهو الوجه الثاني في الكافي" اهـ

والملاحظ فيها أنه لم ينسب للتيسير غير تقخيمها على توسط البدل وهو عين الطريق وذكر القصر على ترقيقها عن ابن غلبون قلت وهو كذلك كما ذكرنا

ولم يجعل من الحرز إلا الطول مع التقخيم ولم ينسبه لأن الشاطبي لم ينسب ، فهذه ثلاثة أوجه وكذا القصر مع التقخيم ولم يبين وجهه ويحتمله الحرز أيضا فهذه خمسة فقط ولم يذكر واحدا وإن دل ذلك فإنما على النص عليه فقط عنده وإن دل أيضا على شيء فإنما على أن كتاب الحرز كما ذكرنا لا يؤخذ بكل إطلاقه إلا ما وافق النصوص والروايات

قلت وإنما مثل الحرز كمثّل من أتاها بصحيفة فيها أحاديث نسب بعضها ولم ينسب الآخر منها الصحيح والضعيف ويعرف كلا بالعرض على النصوص والروايات الأخرى منعا للتركيب كما هنا فعلى أوسع حال نطبق تحتّمه فليكن كأوجه النشر الخمسة

- وأقدم نص في المسألة يرجع إلى المزاحي أيضا رحمه الله في مسائله العشرين وذكر فيه القصر مع الترقيق ونسبه لابن غلبون عنه الداني كما وصلنا وذكر الأزميري

ثم ذكر التقخيم مع التوسط ونسبه للداني أيضا كما ذكرنا ووصلنا

ثم ذكر القصر مع التفخيم لأبى الطيب وليس عندنا

وذكر الوجهين عن ابن بليمة ومكى على القصر وليس عندنا ولمكى وحده على التوسط وليس من طرقنا

- وذكر المسألة كل شيوخ التحرير بعد ابن الجزري رحمه الله وقد رُكِّزَتْ على أقدم نصين وانظر رحمك الله كلام صاحب الروض شرح بيت ١٣٥، وفى بلوغ الضباع ذكر الخمسة أوجه وهم الخمسة الذين ذكرهم الأزميرى وهم من العشرة الكبرى لا الصغرى والخليجى فى الحل والمقرب والابيارى فى ضوابطه و وأحمد الالبيارى فى غيث الرحمن

فكلهم أخذوا تقليدا عن الأزميرى ولا اعتراض على من كان يحزر الطيبة وإنما أشير إلى من أجرى أوجه الطيبة الخمسة على التيسير والحرز كالبلوغ وحل المشكلات فضلا عن أطلق كغيث النفع

ويمكن توجيه الأوجه الخمسة بأن عبارة الشاطبي تحتل إطلاق القصر والإشباع فى البدل على الوجهين لأنهما من الزيادات ولكن على توسطه لا تحتل إلا التفخيم فى باب ذكرنا لمعرفة أصحابه وهما أبو الفتح والخاقاني

ولو اقتصرنا على القصر بالترقيق فقط لكان أفضل لأنه معروف أنه عن ابن غلبون قصر البدل والعلم عند الله تعالى

والعمل مع ذلك على الخمسة من طريق الصغرى والكلام على من أراد أن يقتصر أو يختصر فأى وجه يبقي والعلم عند الله تعالى وفى ذلك قلت:

وإن بدل تقصر فذكرنا مرقق* وفخم لباقي أو من الحرز أسجلا

مسألة (٩٢) ذكر كلمات من طرق ورش المعمول بها ولم يذكرها الحرز

كلمات اختلفت بين شيوخ الداني الثلاثة أبو الفتح وخلف الخاقاني وابن غلبون عن ورش ولم يذكرها الحرز وذلك لأنه لما أدرجنا الطرق الثلاثة في العمل من الأول لزم معرفة أحكامهم كاملة

١- "بالعشي والإشراق"

قال في الجامع

"وقد كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله: والإشراق لكون حرف الاستعلاء فيه مكسورا، وخالف في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، فأخلصوا الفتح للقف في ذلك حملا على ما انعقد الإجماع على إخلاص الفتح فيه مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسورا نحو إلى صرط [البقرة: ١٤٢] وعن الصرط [المؤمنون: ٧٤] وإلى سوء الصرط [ص: ٢٢] وشبهه، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح عن قراءتهما." اهـ

قلت ففخمها فارس والخاباني ورققها ابن غلبون ولم يذكر في التيسير فيها غير التقخير ولا إشكال لأنه طرق الكتاب ولكننا نبحت فيما زاد على التيسير وما زال العمل عليه فمن قرأ بقصر البديل فلا شك أنه اتصالا به عن ابن غلبون

٢- كل راء قبلها كسرة بعدها ألف تثنية أو ألف بعده همز أو عين

قال في الجامع

"وقد خالف أبو الحسن أيضا الجماعة من أهل الأداء في الراء التي يليها كسرة لازمة، ويقع بعدها أحد ثلاثة أحرف ألف الاثنين، وسواء كانت حرفا أو اسما أو ألف بعدها همزة أو ألف بعدها عين، فكان يخلص الفتح للراء من أجل ذلك.

فألف الاثنتين نحو قوله: تنتصران [الرحمن: ٣٥] ولسحرن «٤» [طه: ٦٣] وطهرا [البقرة: ١٢٥] وما أشبهه.

والألف التي بعدها همزة نحو قوله: افتراء على الله [الأنعام: ١٤٠] وافتراء عليه [الأنعام: ١٣٨] ومراء ظهرا [الكهف: ٢٢] وما أشبهه.

والألف التي بعدها عين نحو قوله: ذراعيه [الكهف: ١٨] وذراعا [الحاقة: ٣٢] وسراعا [ق: ٤٤] وما أشبهه. وقرأت ذلك كله على غيره بالإمالة اليسيرة، وهو الصحيح في الأداء والقياس، وبه آخذ.

قلت فابن غلبون يفخم والخاباني وفارس يرققان

٣- وزر حيث وقع

قال في الجامع

" وأقرأني أبو الفتح وزر [الأنعام: ١٦٤] حيث وقع بإخلاص الفتح، وأقرأني ذلك غيره بالإمالة لأجل الكسرة" اهـ

قلت فالخاباني وابن غلبون ترقيق وفارس تفخيم

٤- وزرك وذكرك الشرح ورده الداني رحمه الله

قال الجامع

" فأما قوله في: ألم نشرح [الانشراح: ١] وزرك [الانشراح: ٢] وذكرك [٤] فإن أبا الحسن قال لنا: إن الراء يحتمل فيها وجهين: الإمالة اليسيرة طردا للقياس مع الكسرة، والفتح للموافقة به بين رعوس أي السورة التي الراء فيها مفتوحة بإجماع للفتحة التي قبلها، نحو صدرك [الانشراح: ١] وظهرك [الانشراح: ٣]، وهذا الذي قاله حسن، غير أنه يلزم فيما ضاهى ذلك، نحو فجرت [٣] وبعثرت [٤] في الانفطار، وكورت [١] وسيّرت [٣] ونظائرهما في التكوير؛ لأن ما قبل ذلك وما بعده من الكلم في الفواصل

من السورتين مفتوح، نحو انفطرت [الانفطار: ١] وانتثرت [الانفطار: ٢] وو أخرت [الانفطار: ٥] وانكدرت [التكوير: ٢] وأحضرت [النساء: ١٢٨]. ولا أعلم خلافا في مجرى القياس من الإمالة في ذلك لأجل الكسرة. "اهـ

وفى ذلك قلت عطفًا على الترقيق:

والاشراق طاهر وفى الرء فخم افتراء ذراعا طهراعنه مثلا

كوزر أبى فتح ولا خلف وزرك * كذكرك قال الدان من طرقنا العلا

والحمد لله رب العالمين

تنبيه

كلمة "فرق"

ذكر الحرز رحمه الله

٣٥٠- وما حرف الاستعلاء بعد فراؤه لكلهم التّفخيم فيه تذلا

٣٥١- ويجمعها قط خص ضغط وخلفهم بفرق جرى بين المشايخ سلسلا

يرى ابن الجزرى رحمه الله أن الشاطبي والدانى يميلون للتّفخيم في كلمة فرق قال النشر:

"وَدَهَبَ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى التَّفْخِيمِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ نَصِّ التَّيْسِيرِ وَظَاهِرِ الْعُنْوَانِ وَالتَّلْخِصَيْنِ، وَغَيْرِهَا. وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَنَصٌّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ صَاحِبُ جَامِعِ الْبَيَانِ، وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَغَيْرِهَا. "اهـ.

وذلك لأنه فى الحرز ذكر القاعدة أولا و الدانى عبارته غير ظاهرة فى التيسير ولكن فرق تتدرج تحت قاعدة التّفخيم فقال:

" كذلك -يعنى التّفخيم إجماعاً- إن ولي الرأء الساكنة كسرة عارضة أو وقع بعدها حرف استعلاء نحو (أم ارتابوا ويا بني اركب معنا وإرصادا ومرصادا وفرقة وقرطاس) وشبهه" اهـ

نعم ميله للتّفخيم صريح من الجامع قال:

" وقد اختلف أهل الأداء في قوله: كلّ فرق في الشعراء [٦٣]، فمنهم من يفخّم الرأء فيه لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرقّقها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش في الصّراط [الفتحة: ٦] وو الإشراف [ص: ١٨]. وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال «٣» وغيره يروون عن قرأئهم ترقيق الرأء في قوله: بين المرء [البقرة: ١٠٢] حيث وقع من أجل الهمزة وتّفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت."

بل إن كلام ابن الجزرى رحمه الله من النص السابق ظاهره اختياره التّفخيم ولكنه قال عن الترقيق:

"وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ إِلَّا أَنَّ التَّصْوَصَ مُتَوَاتِرَةٌ عَلَى التَّرْقِيقِ، وَحَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعَ، وَذَكَرَ الدَّانِي فِي غَيْرِ النَّيْسِيرِ، وَالْجَامِعِ، أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُفَخِّمُ رَاءَ فِرْقٍ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ قَالَ: وَالْمَأْخُوذُ بِهِ التَّرْقِيقُ لِأَنَّ حَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ قَدْ انْكَسَرَتْ صَوْلُهُ لِتَحْرُكِهِ بِالْكَسْرِ انْتَهَى"

قلت والظاهر أن التّفخيم مقدم في الأداء وإن جاز الترقيق أيضا أما النص الذي نقله ابن الجزرى عن الدانى بأن الترقيق هو المأخوذ به فلم يذكر مصدره رحمه الله والخلاف جائز في الكلمة ليس طريقا واجبا

أما فرقة

عند الوقف عليها بالإمالة جاز في الرأء الوجهان فلو اعتبرنا تقخيم القاف جاز تقخيم الرأء ولو اعتبرنا الإمالة لشبه الكسر جاز الترقيق في الرأء وهذا قياس ابن الجزرى رحمه الله على "فرق" عند العشرة

قال رحمه الله في النشر

"والقياس إجراً الوَجْهَيْنِ فِي فِرْقَةٍ حَالَةِ الْوَقْفِ لِمَنْ أَمَالَ هَاءَ التَّائِيَةِ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهَا نَصًّا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -". اهـ

قلت وللعلم التقخيم أكثر طرقا ومقدم أداء في فرق مع النص عليه فما القول لو لم ينص عليه في نحو فرقة قلت لكان الأولى التقخيم لأنه الموافق للأصل والقاعدة في ذلك قلت:

وتقخيم فرق قدما وفرقة الـ*كسائي عند الوقف إن قلت ميلا

والحمد لله رب العالمين

{ ما فى باب اللام }

تحرير (٩٣) تحرير شرط التغليظ

قال الشاطبي رحمه الله

٣٥٩ - وَغَلَّظَ وَرَشَّ فَتَحَ لَامٍ لِصَادِهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنْزُلًا

٣٦٠ - إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سَكُنَتْ كَصَلَاتِهِمْ وَمَطَّلَعَ أَيْضًا ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلًا

الشرح

- إذا كانت اللام مفتوحة وأتى قبلها حرف صاد أو طاء أو ظاء مفتوحات أو ساكنات فإن ورشا يغلف هذه اللام مثل (ظل - مطلع - بطل - صلاة - يصلى - يظلمون - يظلم)

قلت وهذا ما قاله فى التيسير والتحرير ولكن اعلم رحمك الله أن مذهب ابن غلبون خلاف ذلك قال فى الجامع

" هذه قراءتي له من الطريق المذكور على ابن خاقان وأبى الفتح عن قراءتهما. وقرأت له على ابن غلبون بتغليظ اللام وتقخيمها مع الصاد والطاء [١٠٣ / ظ] المفخمة وترقيقها مع الطاء. " اهـ

وأكد النشر على ذلك قال

" وَرَوَى بَعْضُهُمْ تَرْقِيقَهَا مَعَ الطَّاءِ عَنْهُ كَالْجَمَاعَةِ،، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ " اهـ والذى عليه العمل التقخيم على قصر البدل وإن جهل طريقه عن الحرز وفى ذلك قلت:

وفى اللام بعد الطاء رقق طاهر*

مسألة (٩٤) تحرير ما ذكر فيه الخلف عن ورش

٣٦١- وفي طال خلف مع فصلاً وعندما يسكن وقفاً والمفخم فضلاً

- واختلف عن ورش في :

١- إذا فصل بين الشرط واللام حرف ألف فمن نظر الى الفصل قال بالترقيق والألف في نحو طال حاجز غير حصين فمن نظر الى ضعف الألف المدية قال بالتفخيم مثل (أفتال - فصالا) ولم يتعرض للمسألة بالخلف في التيسير وتبعه التحبير وذكرها الجامع واختار التعليل كالحرز

قال في النشر

"وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم. وهو اختيار الداني في غير التيسير. وقال في الجامع: إنه الأوجه." اهـ

قول ابن الجزري في غير التيسير لأن الداني لم يتكلم عن المسألة فيه فكأنها خالفت القاعدة فتكون بالترقيق لذا سكت عنها قال في النشر عن نحو طال:

"فروى كثير منهم ترفيقاً من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في التيسير" اهـ

و ذكرها في الجامع واختياره هو التعليل كالحرز لأن القاعدة لا تتخرم بحرف العلة لأنه حاجز غير حصين

٢- إذا وقف على اللام بالسكون فمن اعتد بعروض السكون قال بالترقيق قال في التيسير " والترقيق أقيس " والسكون في نحو بطل سكون عارض ومن لم يعتد بالسكون العارض بقى على التفخيم مثل (بطل - ظل) قال في النشر:

"والوجهان جميعاً في التيسير" اهـ والله أعلم

والأفضل في هاتين النقطتين التفخيم كما اختار الحرز واختاره الداني في الجامع.

قال في النشر

"وَقَالَ الدَّانِي: إِنَّ التَّفْخِيمَ أَقْبَسُ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ أَوْجُهُ، (قُلْتُ) : وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ، وَالْأَرْجَحُ فِيهِمَا التَّغْلِيظُ لِأَنَّ الْحَاجِزَ فِي الْأَوَّلِ أَلْفٌ وَلَيْسَ بِحَصِينٍ، وَلِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ، وَفِي التَّغْلِيظِ دَلَالَةٌ عَلَى حُكْمِ الْوَصْلِ فِي مَذْهَبِ مَنْ غَلَّظَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -" اهـ

٣٦٢- وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ / وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيفُهَا اعْتِلًا/

٣- إذا كان بعد اللام ذات ياء مختلف فيه مثل (يصلها) فكذلك اللام مختلف فيها وإنه عند من يقلل ترقق لمناسبة التقليل الترقيق وعند من يفتح تغلظ لمناسبة الفتح للتغليظ وهذا إجماع ومما لاخلاف فيه والمفخم أيضا مع الفتح هنا أفضل

قال في الجامع

"فإن أتت اللام وقبلها صاد أيضا وبعدها ألف منقلبة من ياء في غير فاصلة، وجملة ذلك خمسة مواضع: في سبحان [١٨] يصلها مذموما، وفي الانشقاق [١٢] ويصلى سعيরা، وفي الغاشية [٤] تصلى نارا حامية، وفي الليل [١٥] لا يصلها إلا الأشقى، وفي المسد [٣] سيصلى نارا وكذا قوله: من مقام إبراهيم مصلى [البقرة: ١٢٥] عند الوقف خاصة؛ لأنه منون والذي يصلى النار [الأعلى: ١٢] لأن الألف تذهب في الوصل على مذهبها في هذه اللام وجهان: التغليظ والترقيق، فالتغليظ على ما أصلاه في اللام مع الصاد، والترقيق على قولهما في إمالة الألف المنقلبة من الياء وما قبلها، والأقيس هاهنا التغليظ بخلاف ما هو فيما قبله لعدم الإتيان والتشاكل اللذين حسنا الترقيق وقرباه هاهنا" اهـ

ويفهم من كلامه رحمه الله أن التغليظ أرجح وهو اختيار الحرز أيضا

واليأى في نحو "يصلى" بالوجهين والترقيق تبع للتقليل والتغليظ تبع الفتح

٤- فإن كان ذات الياء رأس آية قال صاحب التيسير:

"احتملت التغليظ والترقيق والترقيق أقيس لتأتى الآى بلفظ واحد" اه

وذلك للزوم تقليل رؤوس الآى عند ورش وكما علمت إجماعا الترقيق يلزم التقليل
وتبعه الحرز كذلك

فعند رعووس الآى يلزم الترقيق لأن رأس الآية تلزم التقليل بإجماع الطرق الثلاثة عن
ورش فتنبه مثل (وذكر اسم ربه فصلى - ولا صلى - عبدا إذا صلى) لأنه رأس آية
ولا يوجد غيرهم ومن ورد عنده فتحها غلط لامها وقد فسر اليمنى عبد الرحمن قول
الحرز :

"ولكن رؤوس الآى قد قل فتحها " فتحها قليل وتقليلها كثير فدل على أن هناك من جوز
الفتح في الرؤوس من الحرز، نعم وذكر المتولى في الروض أنه قرا على شيخه التهامى
ختمة من الحرز بفتح رعووس الآى قلت وعلى كل فإنه من زيادات الحرز مجهولة
النسبة للشاطبي وإن صح من الطيبة ولكن يقرأ بها من طريق الحرز ولكن الذى عليه
العمل هو ظاهر الحرز والتيسير باتفاق طرقه بعدم الفتح حتى قال المزاحى رحمه
الله "لم يجد برعووس الآى فتح اصلا"^{٧٢}

قلت فتح رؤوس الآى ليس من طرقنا وهو انفراد من التجريد في النشر ولم يعمل بها
ابن الجزرى ولكن المتولى رحمه الله تعالى يجيزه من الطيبة وينسبه أيضا للشاطبي
فمن زياداته إذن وقد قرأ به ختمة على شيخه والتحقيق كما ذكر المزاحى هو عدم
العمل به من الحرز

فلا بد من التفريق بين ما كان رأس آية وليس برأس آية

^{٧٢} استفدته من البلوغ شرح بين ٨٤

وفى الجامع قال:

"فإن وقعت هذه اللام مع الصاد آخر فاصلة في سورة أو آخر فواصلها على ألف منقلبة من ياء، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في القيامة [٣١] فلا صدق ولا صلى وفي سبح [١٥] وذكر اسم ربه فصلّى وفي العلق [١٠] عبدا إذا صلى ففيها على مذهب أبي يعقوب وأبي الأزهر وجهان:

أحدهما: التعليل لكونها مفتوحة قد وليها صاد مفتوحة طردا لمذهبهما في نحو ذلك.

والثاني: الترقيق، فتكون بين بين لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها حملا على ما قبل ذلك وما بعده من رعوس الفواصل، واتباعا له ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف والوجهان صحيحان، غير أن الثاني أقيس." اهـ

قلت وإنما رجح الداني الترقيق ليوافق تقليل اللام ولو فتح أهل الفتح فيه لكان الأولى تغليظه - ولكننا لا نعمل به من الحرز فنتبه - ويفهم من كلامه هنا أن الترقيق أرجح ويفهم أيضا أنه يقول أن في هذه الكلمات خصوصا وجهين من طريق التيسير وإن لم نقل بما فعل المتولى على شيخه في كل رعوس الآي والذي عليه العمل هو التقليل فقط مع ترقيق اللام بعيدا عما فعل المتولى مع قرب العهد به إذ المتولى توفي ١٣٣٣ هجريا فضلا عن احتمال عبارة الداني ت ٤٤٤ هـ في الكلمات رأس الآية ذات اللام

أما في غير رأس الآية جاز الوجهان وعليهما العمل ورجح التعليل ليوافق الفتح ولو قلل أصحاب التقليل فيه لكان الأولى ترقيقه وذلك لقاعدة لا خلاف فيها ذكرها النشر قال "إِذَا غُلِّظَتِ اللَّامُ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ نَحْوَ صَلَّى وَيَصَلَّى إِنَّمَا تُغْلَظُ مَعَ فَتْحِ الْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ، وَإِذَا أُمِيلَتِ الْأَلِفُ الْمُنْقَلِبَةُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا تُمَالُ مَعَ تَرْقِيقِ اللَّامِ سَوَاءً كَانَتْ رَأْسَ آيَةٍ أَمْ غَيْرَهَا إِذِ الْإِمَالَةُ وَالْتَعْلِيزُ ضِدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ." اهـ

وفى ذلك قلت:

.....*وغلظ بفتح أو فرق مقللا

تنبيه

١- فى نحو نرى الله عن السوسى الإمامة وهو طريقنا كما قدمنا أو الفتح وهو من طرق أخرى وعلى الفتح لزم تغليظ لام الجلالة ولا إشكال فى هذا

وعلى الإمامة جاز الترقيق لمواطأة الإمامة اعتبارا بالعارض وليس من طرقنا وهو عن الدانى عن فارس عن الخراسانى قال أبو عمرو فى الجامع:

"فأما اللام من اسمه تعالى فى قوله: نرى الله جهرة فى البقرة [٥٥] و سبرى الله عملكم فى الموضعين فى التوبة [١٠٥ و ٩٤] إذا أميلت فتحة الراء قبلها على رواية من روى ذلك عن اليزيدي عن أبي عمرو فرقيقة لأجل الإمامة، وبذلك أقراني أبو الفتح فى رواية السوسى عن اليزيدي عن قراءته على أبي الحسن المقرئ عن أصحابه عنه، وهو القياس."

وجاز التغليظ اعتبارا بالأصل وهو الطريق المعمول به عن الدانى عن فارس عن السامرى بل نقل فى النشر أنه اختيار الشاطبي وتلميذه السخاوي أيضا

قال فى النشر

"إِذَا وَقَعَتِ اللَّامُ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ الرَّاءِ الْمُمَالَةِ فِي مَذْهَبِ السُّوسِيِّ، وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً، أَخْبَارَكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ جَازَ فِي اللَّامِ التَّفْخِيمُ وَالتَّرْقِيقُ فَوَجْهُ التَّفْخِيمِ عَدَمُ وُجُودِ الْكَسْرِ الْخَالِصِ قَبْلَهَا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّجْرِيدِ، وَيَهْ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ نَفِيسٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قِرَاءَةُ الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَاعَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّامَرِيِّ" اهـ

ومع صحة الوجهين فإن أمانة النقل والإسناد توجب علينا حرمة أن نسند عن السامرى ونرقق فتنبه وإلا ألحقنا سند الخراسانى من أجل التغليظ

أما في النشر فالوجهان جائزان لأن الطريقتين موجودان فلا يلتبس ذلك عليك فيجوز الترقيق وليس من طرقنا فمن خالف في ذلك فلا حجة له للنصوص الواردة بالطرق المسندة للأحكام المعتمدة لذا أرى لا يصح إطلاق جواز الوجهين من الحرز ولكن حكم به العلامة الضباع والقاضي رحمهما الله وحجتى لأن الرواية والسند من الحرز والتيسير على التفخيم مع الإمامة في الرأى فقط وإن كان يصح الوجهان فمن طرق النشر فقط والله أعلم

٢- تغليظ لام لفظ الجلالة متعلق بحركة الفتح لا بالإمالة وغيره لذا كان الاختلاف السابق عن السوسي بناء على عدم إخلاص حركة الفتح التابع للإمالة لا للإمالة نفسها لذا في نحو "أفغير الله ويبشر الله" عن ورش حركة الفتح والضم كاملة لم تتأثر فلزم التغليظ بلا خلاف فتنبه قال في النشر

"إِذَا رَفَقْتَ الرَّاءَ لَوْرَشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَرْزَقِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: أَفْغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنَعِي، أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ، وَلَذِكْرُ اللَّهِ، وَيُبَشِّرُ اللَّهُ وَجَبَ تَفْخِيمُ اللَّامِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَهَا، بِلَا نَظَرٍ لَوْفُوعِهَا بَعْدَ فَتْحَةٍ وَضَمَّةٍ خَالِصَةٍ، وَلَا اعْتِبَارَ بِتَرْقِيقِ الرَّاءِ قَبْلَ اللَّامِ فِي ذَلِكَ" اهـ

٣- عند الوقف على اللام وتبعها أحد الحروف الثلاثة اختلف فيه أيضا والترقيق أقيس قال في التيسير

"وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَتِ اللَّامُ طَرَفًا وَوَلِيَتْهَا الثَّلَاثَةُ الْأَحْرَفُ فَالْوَقْفُ عَلَيْهَا يَحْتَمِلُ التَّغْلِيظَ وَالتَّرْقِيقَ أَقْيَسُ بِنَاءٍ عَلَى الْوَصْلِ" اهـ ولم يتعرض الحرز للمسألة

وفي النشر حكم بالشذوذ^{٧٣} علي من فعل ذلك ونسبه للمغاربة جملة ولعله تأدبا مع الدانى لم يعينه لأنه كان يعظمه جدا ، والحمد لله رب العالمين وفي ذلك قلت:

وفي نحو ذكر الله غلظ لورشهم* وفي الحرز غلظ إن يرى الله ميلا

^{٧٣} من أول قوله " وقد شذ بعض المغاربة، والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا" باب ذكر تغليظ اللامات

مسألة (٩٥) تحرير البذل مع نحو "فصالا" لورش

قلت هذه مسألة غريبة لأنه من التتبع لنحو "فصالا" وجدت أنها من الخلاف الجائز واختيار الداني لا من الطرق ومع ذلك وجدت الأزميرى يقول في البدائع ولم يتعرض لها في عمدته :

" و منع الشيخ في قوله تعالى : فإن أرادا فصالا ٠٠ تفخيم اللام مع قصر البذل ، وكذا قرأت على بعض الشيوخ و لكنه يظهر من الشاطبية ستة أوجه وكذلك قرأت على أكثر الشيوخ ."

قلت نعم هي اختيار من طرقنا لا من طرق النشر وانظر رحمك الله لما يقوله المنصوري:

قال في حل مجملات الطيبة:

"في نحو طال رقق التذكرة* بليمة العنوان والتبصرة

ولهداية وهادى كافى* والطبرى والحرز مع خلاف

والاخرى غلطوا ذا الاقرب* إلى رواية القياس يصحب

وقال في الجامع هذا الأوجه* مع "صاد" والتجريد وجهان له"

وفى تحريرات الطبائخ وشرحه للابيارى منع الوجه المذكور فظاهر كلامه تحرير النشر^{٧٤} فكلام الأزميرى والمنصورى والمتولى والطباخ تحريراً للنشر وذكر الخليلي في حل المشكلات ومقرب التحرير المذهبين منع الوجه المذكور أو الإطلاق

^{٧٤} وكذا في الروض النصير ترقق في الكلمات الثلاث على القصر ويمتنع التخليط ولكن كلامنا هنا عن الوجه من الحرز والتيسير ولا يقال أنه عن كان من الطيبة يمتنع وجه وهو اوسع طرقا فالحرز اولى قلت خطأ لأن عبارة الحرز واسعة ومحرورو النشر قيدوه بكتبه أعنى منع التخليط على القصر في الثلاثة بل سكوت المتولى والمنصورى عن الحرز والتيسير يؤكد إطلاقه من طرقهما

أما الذى ينبغى أن يقال من التيسير والحرز هو ألا نقول شيئاً لأنها عندنا من الخلاف الجائز واختيار من الدانى ولكن الدانى اختار التفخيم من الجامع وقد قرأ بقصر وتوسط البذل

أما الحرز فظاهره الإطلاق فسواء قصرت أو وسطت أو أشبعت البذل كان الأوجه لك التفخيم والترقيق لإطلاق الحرز

وممن سكت عن المسألة الاتحاف وبلوغ الأمنية وعمدة العرفان وفتح القدير وقواعد التحرير والحرز والمسائل العشرين والجمزورى في الفتح الرحمانى قلت وعدم ذكرهم يحتمل الإطلاق أو أنهم لم يذكروها أصلاً كتحريرات كثيرة قلت ولا يضر لأن غيرهم ذكرها وأطلق نحو الإسقاطى وكما نقل الأزميرى عن أكثر شيوخه

تنبيه

*ممن أطلق الأوجه الشيخ سالم في فريدة الدهر ولكنه في التحفة المرضية منع وجه التغليظ على قصر البذل وكان ينبغى العكس لأن الأول في الطيبة والثانى في الحرز

*زعم الخليجى رحمه في حل المشكلات أن الصفاقسى في الغيث أطلق ولكنه لم يذكرها أصلاً مع البذل كما قلت لك بل وحدها فقط وهو الترقيق والتغليظ وزعم في المقرب أن الطباخ يخص كلمة فصلاً فقط بمنع الوجه وأن المنصورى يخص فصلاً وطال فقط بالمنع بل المنصورى نفسه من البيات السابق اختار التفخيم مع الصاد فقط ونسبه للجامع وهذا وهم

فيكون لنا في المسألة ثلاثة أوجه مذكورة:

- اختيار التفخيم فقط لاختيار الدانى

-إطلاق الأوجه ومنسوب للأزميرى عن شيوخ له، أقدم من قال به والإسقاطى وقرأها الخليجى في مقرب التحرير واحتج بإطلاق الحرز

- أما وجه تقييد منع القصر على تفخيم فصلا فقط فتحكم بلا محكم ومنسوب للمنصوري أقدم من قال به وذكره تلميذه محمد الإبياري في نظم الضوابط وتحريرات الشاطبية والأزميري في البدائع وهو ظاهر تحريرات النشر والله أعلى وأعلم

واخيرا أقول لك كل هذه الأقوال ترجع لنص الأزميري في البدائع وفيه النقل والإطلاق نسبه للشاطبية ولا عزو في المسألة عندنا إطلاقا إلا هذا العزو المحتمل وإلا لو نسبنا لطرق التيسير لكان على التوسط فقط التفخيم أو الترقيق والأول أقيس

أما منع وجه التغليظ على القصر فلا أعرف له نسبا ولا صهرا وفي ذلك قلت:

ومع بدل نحو فصلا فأطلق * وقيل ففخم أوبذا قصرا احظلا

والحمد لله رب العالمين

{ ما فى باب الوقف على اواخر الكلم }**مسألة (٩٦) تحرير الوقف على هاء الضمير**

قال الشاطبي رحمه الله

٣٧٤- وفي الهاء للإضمّار قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا

٣٧٥- أَوْ أُمَاهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يُرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلًّا

الشرح

- اعلم رحمك الله أن هاء الضمير وهى هاء الكناية وسبق تعريفها ذهب فريق إلى امتناع الروم والإشمام فيها مطلقا ، وذهب فريق آخر الى جواز الروم والإشمام فيها مطلقا ، وذهب فريق ثالث إلى التفصيل وهو أنه إذا كان قبلها الضمة أو أمها أو الكسرة أو أمها يمتنع الروم والإشمام على قاعدتهما ويجوز فى ما إذا كان قبلها الفتحة أو أمها أو السكون .

ومعنى (أم الكسر) هنا : أى حرف المد الذى من جنس حركة الكسر

ومعنى أم الضم أى حرف المد الواو الذى من جنس حركة الضم .

ولا تخرج أمثلة القرآن عن الآتى :

١- الضمة قبل الهاء (لا تأخذُ)

٢- أم الضمة (فغلوه)

٣- الكسرة (منفطر به)

٤- أم الكسرة (فيه)

٥- الفتحة (أخذُ)

٦- أم الفتحة (اجتباء)

٧- السكون (منه)

والخلاصة:-

أن هناك من أجازهم جميعا وهناك من منعهم جميعا وهناك من أجاز الأربعة الأول فقط. قلت لم يذكر التيسير وتبعه التحبير المسألة مما يدل على قوله بدخولهما في هاء الضمير مطلقا لدخوله في القاعدة قال في النشر

"فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى الْإِشَارَةِ فِيهَا مُطْلَقًا، وَهُوَ الَّذِي فِي النَّيَّسِيرِ" اهـ

وهو ما وجدناه في الجامع قال

"وقد اختلف أهل الأداء في الإشارة إلى هاء الكناية إذا انكسرت وانكسر ما قبلها أو كان ياء أو انضمت وانضم ما قبلها أو كان واوا، نحو قوله: برّبه [الجن: ١٣] وبمزحزحه من العذاب [البقرة: ٩٦] وفيه [البقرة: ٢] وإليه [الروم: ٣١] وعليه [البقرة: ٢٨٢] ويخلفه [سبأ: ٣٩] وأمره [البقرة: ٢٧٥] وعقلوه [البقرة: ٧٥] وفاجتنبوه [المائدة: ٩٠].

وكان بعضهم لا يرى الإشارة إلى هذه الهاء عند الوقف استتقالا لتوالي الكسرات والضمات

وكان آخرون يرون الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره، وذلك أقيس. اهـ

والمسألة من الخلاف الجائز لا الواجب واختيار الداني غير ملزم وربما هذا هو السبب الذي جعل الشاطبي يذكر المسألة فقط بلا ترجيح

ولكن قال في النشر عن الشاطبي أنه اختار المنع قال: "وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ"

مع أن الشاطبي لم يذكر وجه المنع مطلقا ولا أشار إليه بل أشار للتفصيل وهو المنع في أربع حالات فقط أو الجواز مطلقا وهذا ما فهمه السخاوي في شرحه وقال:

"والوجهان جيدان" اه

ولم يتعرض لوجه المنع مطلقا أيضا فمن أين فهم النشر أن هذا اختيار الحرز؟ بل من أين يفهم من النظم؟ ويدل ذلك على أن الشاطبي لا يعتد بوجه المنع مطلقا ويجيز الوجهين الآخرين وهذا ما فهمه السخاوي أما المنع مطلقا كما قال النشر عن الشاطبي فمن أين عن الشاطبي وذلك مع كونه مذكورا في الجامع فقط من مصادر التيسير والحرز لا غيره؟

وملاحظة أخرى نسب في النشر وجه الجواز مطلقا والمنع مطلقا للداني وقال الوجهان جيدان ولم يذكر مصدره ولكن كما نقلت أن القائل هو السخاوي والوجهان هما الجواز مطلقا والتفصيل لا والمنع مطلقا

وعندما تكلم النشر عن مذهب التفصيل قال:

"وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالِدَانِي فِي جَامِعِهِ، وَهُوَ أَعْدَلُ الْمَذَاهِبِ عِنْدِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -."

والخلاصة

أن الداني اختار الجواز مطلقا

والشاطبي وتلميذه السخاوي أيضا أو التفصيل

وابن الجزري التفصيل فقط

وعقبت على أن ابن الجزري نسب للداني كلمة: "والوجهان جيدان" وليست من كلامه بل السخاوي في فتح الوصيد وأن ابن الجزري أشار بها لوجه المنع والجواز مطلقا وخطأ بل الجواز مطلقا والتفصيل وكونه نسب المنع مطلقا للشاطبي ليس في محله

وأخيرا كما ذكرت لك المسألة من الخلاف الجائز لا الطرقي الواجب ولو كان كذلك
لنسبه أئمتنا رحمهم الله والحمد لله رب العالمين

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (٩٧) تحرير الوقف على "أنت وأريت"

*الوقفُ على (أنت، وأريت) على مذهب من روى البذل عن الأزرق، عن ورش، فإنه يُوقفُ عليه بتسهيل بين بين عكس ما في (الأي) يوقف بالبدل

ولا تنس أن إبدال "أنت" وصلا هو طريقنا والتسهيل طريق ابن غلبون و "أريت" عكسها أي الطريق بالتسهيل والإبدال زيادة

قال في النشر

"وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب..." اهـ

قلت وكلام ابن الجزري رحمه الله لا بد من اعتباره إن صح

قال في الإتحاف أيضا

" وإذا وقف للأزرق في وجه البدل عليه وعلى نحو: "أريت" وكذا "أنت" تعين التسهيل بين بين لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر ولا وجود له في كلام عربي" اهـ

وهو تبع للنشر في كلامه

وقال في غيث النفع في "أريت"

" فإن وقف عليه فليس فيه لورش إلا التسهيل ويسقط وجه البدل لأنه يلزم عليه اجتماع ثلاث سواكن ظواهر وهو غير موجود في كلام العرب" اهـ

ونقله النويري في شرحه قال:

"وأما الوقف على أنت [الأنبياء: ٦٢] وأريت [الكهف: ٦٣] على مذهب من روى البذل عن الأزرق فبين بين، عكس اللائي؛ لاجتماع ثلاث سواكن، ولا وجود له في كلام العرب"

وفى البدائع كذلك ولكن نقل قولاً آخر أيضاً قال بعده

"لكن نقل الشيخ سلطان عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي أن الداني جوز الإبدال مطلقاً في جامع البيان وكذا رأيت أنا في جامع البيان أطلق الوجهين للأزرق ولم يقيده بوصل فيحتمل التقييد والله أعلم" اهـ

قلت وقول المزاحي و السنباطي رحمهما الله بالإطلاق ليس في محله لأن الداني لم يوضح ما يفيد الإطلاق بل ذكر الحكم بلا وصف، بل يرد على من قال أنه مطلق بقول الأزميري نفسه "ولم يقيده بوصل فيحتمل التقييد"

قلت يلزم التقييد بكون في الوصل فقط الوجهان اما وقفا فقد تعين التسهيل لما ذكر شيخ العلم ابن الجزري رحمه الله تعالى امتناع ثلاث سواكن في اللغة، وفى الروض قال:

"و يمتنع الوقف بالبدل في"أأنت وأرأيت" للأزرق ، و ذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر و هو غير موجود في كلام العرب نبه عليه ابن الجزري وغيره وذكر السيد هاشم جواز الوقف بالإبدال فى رأيت مع توسط الياء" اهـ

ونص عليه الخليلي في " حل المشكلات ، ص ٦٣ عند قوله تعالى : أنت قلت للناس ، " والمتولي ثانية في " غنية المقرئ ، ص ٢١ " نقلا عن السيد هاشم وكذا في فريدة الدهر وشيخنا الضباع والقاضى في الوافي آخر باب الهمزتين من كلمة

ولم أجد أحداً تكلم فيها من قبل ابن الجزري رحمه الله حتى القسطلاني في لطائفه لم يتعرض له ت ٩٢٣ هـ وكل من تكلم عنها كان بعده تبعاً له ليس إلا ما قاله في الروض بإشارة خفيفة بقوله " وغيره"

ولكن كيف لم ينبه عليه الداني إنه من تحرزه في النقطة الآتية من النقاء سواكن تبشرون ومع أنه منقول ابتكر حكماً بالتخفيف وقفاً وأحى فيه روح التدقيق والضبط فكيف فاتته هذه هنا ؟؟

والذى عليه العمل كلام ابن الجزرى رحمه الله وكلام الدانى مجمل ولا يؤخذ منه حكما
أما ما نقله الشيخ هاشم فهو عين ما منعه ابن الجزرى فلا يعمل به خصوصا انه لم
يعزه والله أعلم وإن جرى مجراه من ذكرنا من الشيوخ الكرام خصوصا فالشيخ هاشم
لم يكشف عن حجه كابن الجزرى رحمه الله ولم يعزه لمرجع ولم يعتد به المتولى فى
نظمه فقال:

"٣٥٦- أنت فسهل مع أريت بوقفه*ويمنع إبدالا سواكنه الولا"

وفى ذلك قلت:

أريت أنت قف لورش مسهلا*على ما ومال قف لكل مرتلا

ولم أشر للمنع اقتداء بسكوت الدانى

وجهة نظر مردودة

يرى الدانى أن المشدد الموقوف عليه وقبله مد غير الألف ممتنع وهذا خطأ لأنه إعمال
عقل ويحتاج إلى نقل

قال فى الجامع

"وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ مِنْ جَامِعِ النَّبِيَّانِ عِنْدَ ذِكْرِهِ (فَبِمَ
نُبَشِّرُونَ) مَا نَصَّهُ: وَالْوَقْفُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنٍ كَثِيرٍ غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِلَّا بِتَخْفِيفِ الثُّنُونِ لِانْتِقَاءِ
ثَلَاثِ سَوَاكِنَ فِيهِ إِذَا شُدَّتْ وَالتَّقَاؤُهُنَّ مُمْتَنِعٌ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الْوَقْفِ عَلَى الْمُشَدَّدِ الَّذِي
تَقَعُ الْأَلْفُ قَبْلَهُ نَحْوَ الدَّوَابِّ، وَصَوَافٍ، وَغَيْرِ مُضَارٍّ، وَلَا جَانٍّ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَكَذَلِكَ
(الَّذَانِ) ، (وَهَذَانِ) عَلَى قِرَاءَتِهِ أَنَّ الْأَلْفَ لِلرُّومِ حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهَا قَوِي الْمَدُّ بِهَا فَصَارَتْ
لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَحَرِّكِ، وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بِتَغْيِيرِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهُمَا وَانْتِقَالِهِمَا خُلَصَ السُّكُونُ
بِهِمَا فَلِذَلِكَ تَمَكَّنَ انْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ، وَلَمْ يَتِمَّكَنِ التَّقَاؤُهُمَا بَعْدَ الْوَاوِ
وَالْيَاءِ لِخُلُوصِ سُكُونِهِمَا وَكَوْنِ الْأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكِ انْتَهَى" اهـ

قال في النشر بعد ذكره النص السابق أيضا

"وَهُوَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ، وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا وَاقِفَهُ عَلَى التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ هَذِهِ السَّوَاكِنِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا أَعْلَمْ لَهُ كَلَامًا نَظِيرَ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَالصَّوَابُ الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بِالتَّشْدِيدِ وَالرُّومِ فَلَا يَجْتَمِعُ السَّوَاكِنُ الْمَذْكُورَةُ، عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ بِالتَّشْدِيدِ لَيْسَ كَالنُّطْقِ بِسَاكِنَيْنِ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ فِي زِنَةِ السَّاكِنَيْنِ فَإِنَّ اللِّسَانَ يَنْبُو بِالْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ نَبْوَةً وَاحِدَةً فَيَسْهُلُ النُّطْقُ بِهِ لِذَلِكَ، وَذَلِكَ مَشَاهِدٌ حِسًّا وَلِذَلِكَ سَاعَ الْوَقْفُ عَلَى نَحْوِ صَوَافٍ، وَدَوَابٍّ بِالْإِسْكَانِ، وَلَمْ يَسْغُ الْوَقْفُ عَلَى (أَرَأَيْتَ) وَنَحْوِهِ فِي وَجْهِ الْإِبْدَالِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ الْهَمْزِ الْمُفْرَدِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -" اهـ.

*٢ حروف المعانى تعامل في الاتصال كحروف المباني فلا يصح فصلها عن الكلمة سواء اتصلت رسماً أو انفصلت والأول نحو سأصرف وبرسول والثاني نحو وأتمروا وأمرؤنك وأئذا وأئنا وهكذا والعلم عند الله تعالى

{ ما فى باب الوقف على مرسوم الخط }

اعلم رحمك الله أن الوقف على مرسوم الخط هو الأصل ويجوز مخالفته بما ثبت متواترا فكان مصدر الوقف هو النص والرسم فنتبه وإنما الخلاف الذى بين القراء بسبب النصوص الواردة عند كل واحد دون الثانى مع وجود المصدر الأول مع كل واحد فى الوقف باتباع الرسم ودليل اتباع الرسم بديهى جدا وهو أنه لم يكتب هكذا إلا ليقرا هكذا ما لم يثبت نص ونقل بخلافه وهذا واضح جلي فكلام الشاطبي فى بابه ليس أكثر من نقل النصوص التى خالفت الرسم مع بقاء القول بالوقف بالرسم فنتبه وهذا واضح من قوله

٣٧٦- وَكَوْفُهُمْ وَالْمَازِنِيُّ وَنَافِعٌ * عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَاءِ

٣٧٧- وَلَإِنَّ كَثِيرَ يُرْتَضَى وَابْنُ عَامِرٍ / وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا

فاعلم رحمك الله أن اتباع رسم المصحف أمر أصيل فى القراءة ونقل لنا الإجماع عليه ابن الجزرى وغيره ، وثبت ذلك خاصة فى الوقف الاختبارى قلت وقد يدخل فيه الاضطرارى أيضا ، وقد أتى نصا عند الكوفيين والبصرى ونافع.

ومعنى اتباع الرسم أى ما انفصل فصلوه وما اتصل وصلوه وما رسم ببطل وقفوا به نحو التاء مكان هاء التانيث وقفوا عليه بتاء وما رسم بالحذف حذفوه وادى النمل وأيه المواضع الثلاثة وما رسم بزيادة نحو هاء السكت زادوه

- وهو مذهب أيضا مرتضى للمكى والشامى وإن لم ينصوا عليه

مسألة (٩٨) تحرير "مال"

قال الشاطبي رحمه الله

٣٨١- وَمَالٌ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَاءِ وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ / وَالْخُلْفُ رُتْلًا /

(مال) الكهف والنساء والفرقان والمعارج يقف البصرى على (ما) وكذلك الكسائي أو يقف على اللام ، والباقون لم يثبت عنهم نصوص على اللام ولا "ما" لأن هذا رسم المصحف فجاز لهم فى الموضوعين اتباعا للرسم وكذا البصرى والكسائي من الرسم فضلا عن النص على "ما" عند البصرى وعلى "مال" عند الكسائي وذلك كله اتباعا للرسم ، إذن فكلام الشاطبي رحمه الله لا يعدو أنه نقل للنصوص

قال فى النشر

"وَأَمَّا الْوَاقِفُ عَلَى (مَا) عِنْدَ هَوْلَاءَ فَيَجُوزُ، بِلَا نَظَرٍ عَنْهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ لِلانْفِصَالِ لَفْظًا وَحُكْمًا وَرَسْمًا، وَهَذَا هُوَ الْأَشْبَهُ عِنْدِي بِمَذَاهِبِهِمْ وَالْأَقْيَسُ عَلَى أَصُولِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَيْضًا وَآخَذَ بِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ نَصٌّ يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَا

أَمَّا الْكِسَائِيُّ، فَقَدْ تَبَتَّ عَنْهُ الْوَقْفُ عَلَى (مَا) ، وَعَلَى اللَّامِ مِنْ طَرِيقَيْنِ صَحِيحَيْنِ

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَجَاءَ عَنْهُ بِالنَّصِّ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى (مَا) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْيَزِيدِيِّ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُوقَفَ عَلَى اللَّامِ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ رَوَايَتِي الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ فِي ذَلِكَ نَصٌّ.

وَأَمَّا الْبَاقُونَ، فَقَدْ صَرَّحَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ بِعَدَمِ النَّصِّ عَنْهُمْ فَقَالَ: وَلَيْسَ عَنِ الْبَاقِينَ فِي ذَلِكَ نَصٌّ سِوَى مَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ اتِّبَاعِهِمْ لِرَسْمِ الْخَطِّ عِنْدَ الْوَقْفِ قَالَ: وَذَلِكَ يُوجِبُ فِي مَذْهَبِ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ وَقْفُهُ عَلَى اللَّامِ.

(قُلْتُ) : وَفِيمَا قَالَهُ آخِرًا نَظَرُ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْخَطَّ فِي وَفْقِهِمْ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنَّهُمْ يَقِفُونَ أَيْضًا عَلَى (مَا) ، بَلْ هُوَ، أَوْلَى وَأَحْرَى لِانْفِصَالِهَا لَفْظًا وَرَسْمًا "اهد وقد سبق نظمه والحمد لله رب العالمين

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (٩٩) تحرير "ويكأن وويكأنه"

قال الشاطبي رحمه الله

٣٨٤- وَقِفْ وَيَكْأَنَّهُ وَيَكْأَنَّ بِرَسْمِهِ / وَيَالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا / وَيَالْكَافِ حُلًّا /

- (ويكأن - ويكأنه) الجميع يقف على الكلمة برمتها اتباعا للرسم ويجوز للكسائي الوقف على الياء ويجوز للبصري الوقف على الكاف أيضا وإن اتصلت رسما للنص عندهما بذلك

ولكن ابن الجزري رحمه الله يضعف ذلك عنهما وقال في نصوص أهل العلم عنهما "وَفِي أَكْثَرِهَا بِصِغَةِ الضَّعْفِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَخْتَارُ اتِّبَاعَ الرَّسْمِ وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَنْهُمَا بِصِغَةِ الْجَزْمِ غَيْرُ الشَّاطِبِيِّ وَابْنُ شَرِيحٍ فِي جَزْمِهِ بِالْخِلَافِ عَنْهُمَا، وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ سَاوَى بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ عَنْهُمَا..... وَرَوَى الْوَقْفَ بِالْيَاءِ نَصًّا الْحَافِظُ الدَّانِيُّ عَنِ الْكِسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي التَّيْسِيرِ، وَقَرَأَ بِذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْقَفَّحِ، وَرَوَى أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غُلْبُونٍ ذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ.

وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَكَذَلِكَ الدَّانِيُّ لَمْ يَعُولْ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى الْكَافِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِ، وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ وَرَوَى - بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ - وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ أَلْبَنَّةَ، وَرَوَاهُ فِي جَامِعِهِ وَجَادَّةَ عَنْ ابْنِ الْبَزْزِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ طَرِيقِ أَبِي طَاهِرٍ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَقَالَ: قَالَ أَبُو طَاهِرٍ: لَا أُدْرِي عَنْ أَيِّ وَلَدِ الْبَزْزِيِّ ذَكَرَهُ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ مِنْ رِوَايَةِ الْبَزْزِيِّ أَنَّهُ يَقِفُ عَلَيْهِمَا مَوْصُولَتَيْنِ. وَرَوَى مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ كَذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رُومِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو يَقُولُ: وَيَكْأَنَّ اللَّهَ، وَيَكْأَنَّهُ مَقْطُوعَةٌ فِي الْقِرَاءَةِ مَوْصُولَةٌ فِي الْإِمَامِ، قَالَ الدَّانِيُّ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقِفُ عَلَى الْيَاءِ مُنْقَصِلَةً. ثُمَّ رَوَى ذَلِكَ صَرِيحًا عَنْ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَالْوَقْفُ عَنْهُمْ عَلَى الْكَلِمَةِ بِأَسْرَها، وَهَذَا هُوَ

الأولى والمختار في مذاهب الجميع اقتداءً بالجمهور وأخذاً بالقياس الصحيح - والله أعلم
-."اهـ

قلت ولكن الظاهر من كلامه أن الداني أورد حكم الكسائي وهو كما ذكر من راويه عن أبي الفتح وهو طريقهما في الحرز وكذا البصري ولو بصيغة تضعيف لأن اصطلاح صيغة التضعيف ليس بالمعمول به عند القراء كأهل الحديث فقد يذكره لا على أنه ضعيف بل على معاني أخرى ككونه لا يعمل به كما قال الشاطب في البدل " وقد يروى لورش مطولا " أو لا يأخذه أو قلته رواه فاستناد ابن الجزري لوروده بصيغة التمريض ليس في محله غير أن ابن الجزري نفسه وضعه في الطيبة وهذا دليل على إقراره له وقد جزم به غير واحد كما ذكر في النص فالأولى القول بجواز الرسم عنهما فضلا عن الياء للكسائي والكاف للبصري والباقون بالرسم فقط فعلى الكلمة كلها وفي ذلك قلت:

وأيا وأياما كذا ويكأنه *ويختص وي رفقا وفي الكاف حلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٠٠) تحرير "أيما"

قال الشاطبي رحمه الله

٣٨٥- وَأَيًّا بَأَيًّا مَا شَفَا/ وَسِوَاهُمَا بِمَا /.....

- حمزة والكسائي يقفان على (أيا) بمد العوض من (أيما) الإسراء والباقون يقفون على (أيما) قال في الجامع

"وَالنَّصُّ عَنِ الْبَاقِينَ مَعْدُومٌ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي نَخْتَارُهُ فِي مَذْهَبِهِمُ الْوَقْفُ عَلَى (مَا)"

وقال في النشر

"وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُمُ الْوَقْفُ عَلَى (أَيَّا) وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ غَيْرَ جَائِزٍ، وَهُوَ مَقْصُولٌ رَسْمًا وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَثَلًا مَا، وَأَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ، وَأَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ وَأَخَوَاتِهِ مِمَّا كُتِبَ مَقْصُولًا، وَقَدْ نَصَّ الدَّانِيُّ نَفْسَهُ عَلَى أَنَّ مَا كُتِبَ مِنْ ذَلِكَ، وَغَيْرِهِ مَقْصُولًا يُوقَفُ لِسَائِرِهِمْ عَلَيْهِ مَقْصُولًا وَمَوْصُولًا ؛ هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ سَائِرُ الْقُرَّاءِ وَأَهْلُ الْأَدَاءِ ؛ فَظَهَرَ أَنَّ الْوَقْفَ جَائِزٌ لِجَمِيعِهِمْ عَلَى كُلِّ مَنْ كَلِمَتِي (أَيَّا ؛ وَمَا) كَسَائِرِ الْكَلِمَاتِ الْمَقْصُولَاتِ فِي الرَّسْمِ، وَهَذَا الَّذِي نَرَاهُ وَنَخْتَارُهُ وَنَأْخُذُ بِهِ تَبَعًا لِسَائِرِ أئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -." اهـ

والخلاصة

جواز الوجهين للجميع كما رجح ابن الجزري رحمه الله لانفصالهما رسماً وسبق نظمه

مسألة (١٠١) تحرير "فيمة وأخوتها"

قال الشاطبي رحمه الله

٣٨٦- وَفِيمَهُ وَمِمَّةٌ قِفْ وَعَمَّةٌ لِمَهُ بِمَهُ بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزِيِّ وَادْفَعْ مُجَهَّلاً/

- وقف البزى بخلف بالهاء الزائدة أو بالميم فقط على الكلمات الآتية (فيمة - لم - مم - عم - بم) المستفهم بها محذوفة المد حيث أنت أما الباكون فيقفون بلا هاء أى الميم فقط.

قلت ولكن التيسير لم يذكر خلفا بل هاء السكت فقط فقال

"وتفرد البزى بزيادة هاء السكت عند الوقف على {مَا} إذا كانت استفهما ووليها حرف جر نحو قوله {فَلَمْ تَقْتُلُونِ} و {لَمْ تَقُولُوا} و {فِيمَ أَنْتَ} و {مِمَّ خَلَقَ} و {فِيمَ تَبْشُرُونَ} و {بِمَ يَرْجِعُ} و {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} وشبهه فيقف فلمه وفيمة وممه وفبمه وبمه وعمه ووقف الباقون على الميم ساكنة وبالله التوفيق - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "اهـ

ومع ذلك فطريق التيسير بعدم السكت وهو عن الفارسي وليس بهاء السكت قال في النشر

"وَأُطْلِقَ لِلْبَزِيِّ الْخِلَافَ فِي الْخَمْسَةِ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالذَّانِي فِي غَيْرِ التَّيْسِيرِ وَبِالْهَاءِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ وَيَغْيِرُ هَاءٍ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ قَارِسَ بْنِ أَحْمَدَ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ الْقَارِسِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَرَجَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، فِيهَا عَنْ طَرُقِهِ فَإِنَّهُ أَسْنَدَ رَوَايَةَ الْبَزِيِّ عَنِ الْقَارِسِيِّ هَذَا، وَقَطَعَ فِيهِ بِالْهَاءِ عَنِ الْبَزِيِّ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالْهَاءِ إِلَّا عَلَى ابْنِ غَلْبُونٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ "اهـ وفي ذلك قلت :

على غير هاء السكت للبزى أوقف * وزاد بهاء الحرز عن غيرنا الملا

والحمد لله رب العالمين

تنبيه

*اعلم رحمك الله أن ما نبه عليه من الوقف على مرسوم الخط لا يصح الوقف عليه اختياراً لأنه ليس بتمام ولا كافٍ ولا حسن بل للاضطرار فقط والاختبار قال في الجامع "وإِنَّمَا نَذَكُرُ الْوَقْفَ عَلَى مِثْلِ هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّعْرِيفِ بِمَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ فِيهِ عِنْدَ انْقِطَاعِ النَّفْسِ عِنْدَهُ لِيُخْبَرَ وَرَدَ عَنْهُمْ، أَوْ لِقِيَاسِ يَوْجِبُهُ قَوْلُهُمْ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِلْزَامِ وَالْإِخْتِيَارِ إِذْ لَيْسَ الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا عَلَى جَمِيعِ مَا قَدَّمَائِهِ فِي هَذَا الْبَابِ تَامًّا، وَلَا كَافٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَقْفٌ ضَرُورَةٌ وَامْتِحَانٌ وَتَعْرِيفٌ لَا غَيْرَ انْتَهَى."

وقال في النشر

"وإِنَّمَا الْقَصْدُ بِتَعْرِيفِ الْوَقْفِ هُنَا عَلَى سَبِيلِ الْإِضْطِرَّارِ وَالْإِخْتِيَارِ."

والحمد لله رب العالمين

{ ما فى باب ياءات الإضافة }**مسألة (١٠٢) تحرير "عندى" ولم يعلم"**

قال الشاطبي رحمه الله

٣٩٩- وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَى ذُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوَهَّلًا/

الشرح

(عندى أولم يعلم) القصص قرأها البصرى ونافع وأبو جعفر وابن كثير بالفتح وذكر الشاطبي أن ابن كثير يجوز له الإسكان والفتح من طريقه معا

قلت ولكن التيسير لم يذكر غير الإسكان وعن الراويين نسبة عن أبى ربيعة قال

"وروى أبو ربيعة عن قنبل وعن البزى فى القصص (عندى أو لم) بالاسكان" اهـ

وهنا نرى أن الدانى نقل حكم طريق أبى ربيعة فقط وهو من طرقنا عن البزى فقط أما كونه عن قنبل فليس من طرق التيسير بل الجامع فبذلك خرج الدانى عن طريق قنبل فى التيسير وهو عن ابن مجاهد بل لم يذكره بالمرّة فلا شك أن سكوته عنه يعنى أنه بخلاف السكون وهو الفتح فيكون ذكره طريق أبى ربيعة وعن الراويين من العلم والفائدة ليس أكثر

قال فى الجامع

"واختلف عن ابن كثير، فروى اللهبى عن البزى وأبى ربيعة عن البزى، وعن قنبل ومحمد بن موسى الزينبي ومحمد بن الصباح وأبو الحسن بن بكرة جميعا عن قنبل إسكانها، وروى سائر الرواة عن البزى وقنبل فتحها، وكذلك روى ابن فليح عنه" اهـ

قلت فلما جعل فى التيسير أبا ربيعة طريق البزى وابن مجاهد طريق قنبل علمنا من نص التيسير والجامع أن البزى بالاسكان ومن فهم التيسير ونص الجامع أن قنبل بالفتح

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

وربما فعل الحرز بذكر الخلف للراويين معا مداواة لما فعل التيسير هو ذكر أوجه الراويين فيندرج فيهما حكم التيسير لكل واحد

قال في النشر

"غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ عَنِ الْبَزِيِّ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيَّةِ، وَالنَّيَّسِيرِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْكَانُ عَنْ قُنْبُلٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ" وفي ذلك قلت:

وسكن عن البزى لى دين عندى * وبالفتح قنبل ومحياى رتلا

بالاسكان نسا والطريق ويفتح اختيار الورش عن أبى الفتح نقلا

مسألة (١٠٣) تحرير "محيای"

٤١٣-..... وَمَحْيَايَ جِي بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوْلَا/

(محيای) الأنعام فتحها ورش بالخلف ، وسكنها قالون وأبو جعفر والباقون بالفتح ومعهم يعقوب والعاشر بالوافق.

قال فى التيسير:

" وزاد ورش عنه ففتح..... (ومحيای) فى الانعام" اهـ وتبعه التحبير وقال فى الجامع

"ومحيای [١٦٢] أسكنها نافع باختلاف عن ورش نذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى. وفتحها الباقر ومماتي لله [١٦٢] فتحها نافع وأسكنها الباقر " اهـ

قلت فكان كلام الحرز تبعا لكلام الدانى عموما من كل طريقه لا التيسير فقط ولكن الفتح كان اختيار ورش لا نصاعن نافع ولم يقرأ به على الخاقانى بل فارس وقرأ على الخاقانى وابن غلبون بالسكون

وقد بين فى الجامع أن فتح ورش لمحيای كان عن اختيار منه قال فى الجامع:

"والفتح اختيار منه اختاره لقوته فى العربية" اهـ

وذلك مع كون الدانى قرأ به قال فى الجامع

"وَيَه قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي رَوَايَةِ الْأَزْرَقِ عَنْهُ مِنْ قِرَآئَتِهِ عَلَى الْمِصْرِيِّينَ" اهـ

ولكن طريق التيسير بالسكون قال فى الجامع:

"وهو الصحيح من قوليه ، وبذلك قرأت على الخاقانى خلف بن إبراهيم عن قراءته على إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب عنه، وبذلك أقرأني ابن غلبون أيضا عن قراءته

على أصحاب أبي بكر بن سيف عن أبي يعقوب، وبه قرأت لورش من جميع الطرق" اهـ

وقال النشر

"وَبِذَلِكَ قَرَأَ أَيْضًا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى خَلْفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَاقَانِيِّ وَطَاهِرِ بْنِ غَلْبُونٍ." اهـ

قلت وهذا النص يدل على أن طريق الخاقاني وهو طريق الحرز والتيسير بالإسكان وذكره الخلف في التيسير من باب الفائدة والعلم فكان الفتح خروج من طريقه فضلا عن كونه اختيار ورش شخصيا والعمل على الوجهين للعمل بكل الطرق المذكورة من الحرز

وذكر الجامع أسانيد كثيرة تؤدي إلى نصوص تعني أن الفتح كان اختيار ورش لقوته في العربية ومنها ما ذكر بسنده

"قال أبو الأزهر: وأمرني عثمان بن سعيد أن أنصبها مثل قوله مثواي [يوسف: ٢٣] وزعم أنه أقيس في النحو"

ومنها :

" قال يونس: قال لي عثمان بن سعيد: وأحب إلي أن أنصب محياي ويوقف مماتي. قال أبو عمرو: فدللت حكاية هؤلاء المشهورين بالضبط والإتقان وحسن الاضطلاع ، على أن رواية ورش عن نافع أداء وسماعا هي الإسكان لا غير، وأن الفتح اختيار منه صار إليه لما ذكره عنه من اطراده في اللغة وقوته في قياس العربية. " اهـ

ثم رحمه الله رد على خبر عن أبي الفضل الحمرأوى يدعى أن الفتح عن نافع نفسه فقال "فخبر باطل ولا يثبت عن نافع" ثم رد عليه مطولا

ومع كون صاحب النشر يصحح الوجهين ولكن أشار إلى أن الفتح اختيار قال

"وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ إِلَّا أَنَّ رَوَايَتَهُ عَنْ نَافِعٍ بِالْإِسْكَانِ وَاخْتِيَارَهُ لِنَفْسِهِ الْفَتْحَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقِيلَ، بَلْ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ أَوَّلًا كَانَ يَقْرَأُ وَمَحْيَايَ سَاكِنَةً الْيَاءَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى تَحْرِيكِهَا، وَرَوَى ذَلِكَ الْحَمْرَاوِيُّ عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ عَنْ وَرْشٍ. "اهـ

قلت وخبر الحمراوي رد عليه الداني في الجامع كما أشرنا ولم يعد النشر ذكره بل أشار لخبر الحمراوي فقط

فخلاصة كل ما قلناه أن الإسكان الثابت رواية عن نافع وورش والفتح اختاره ورش ولا يثبت عن نافع رأسا وحتى على اختيار ورش له فليس من طريق الخاقاني ولا ابن غلبون بل عن أبي الفتح أقرأه به

تنبيه

من النص الذي ذكرته عن يونس تجد أن ورش كان يستحب سكون مماتى أيضا وهو مخالف للرواية ولم يذكره التيسير ولا الحرز فكان الأولى بالتيسير كذلك ألا يذكر اختيار ورش في محياى وهو الفتح وقد تبعه الحرز في الأمرين حيث لم يذكر في مماتى اختيار ورش فلم يذكر وحيث ذكر في محياى اختيار ورش فذكر وسبق نظمه

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٠٤) تحرير ولي دين

قال الشاطبي رحمه الله

٤١٥- / ولي دين عن هادٍ يخلف له الخلا

(ولي دين) فتحها حفص وهشام ونافع وفتحها أيضا البزي لكن بخلف ، والباقون بالسكون

قلت وبالرجوع للتيسير نجده ذكر الخلف أيضا قال:

"وَزَادَ الْبِزِّي بِخِلَافِ عَنْهُ {وَلِي دِينَ}"

وتبعه التعبير عليه ولكنه زاد تحديد الموضع وهو قال "فى الكافرين"

ولكن قال فى الجامع:

"واختلف عن ابن كثير فحدثنا محمد بن علي قال: نا ابن مجاهد قال: حدثني مضر بن محمد عن البزّي عن ابن كثير ولي دين نصبا، وكذلك روى اللهي عن البزّي ومحمد ابن بNDAR عن أصحابه المكيين عنه، وكذلك حكى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البزّي، وذكر ذلك أبو ربيعة في كتابه عن البزّي وقنبل بالإسكان، وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي بكر النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي"

وكما علمت سند البزّي عندنا هو عن الفارسي عن النقاش عن ابى ربيعة

وأكدّه صاحب النشر قائلا:

"فَرَوَى عَنْهُ الْفَتْحُ جَمَاعَةً، وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قَرَأَتِهِ عَنْ السَّامَرِيِّ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي رِبِيعَةَ عَنْهُ، وَهِيَ رَوَايَةُ اللَّهْيِيِّ وَمُضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَزِّيِّ."

وَرَوَى عَنْهُ الْجُمْهُورُ الْإِسْكَانَ، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَيْبَعَةَ، وَهُوَ رَوَايَهُ ابْنُ مُخَلَّدٍ، وَغَيْرُهُ عَنِ الْبَزِيِّ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو رَيْبَعَةَ فِي كِتَابِهِ عَنِ الْبَزِيِّ وَقَبْلُ جَمِيعًا، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى الْفَارِسِيِّ عَنْ قِرَاءَتِهِ بِذَلِكَ عَنِ النَّقَّاشِ عَنْ أَبِي رَيْبَعَةَ عَنْهُ وَهَذِهِ طَرِيقُ التَّيْسِيرِ، وَقَالَ فِيهِ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِهِ وَأَخَذُ. اهـ

فطريق التيسير عن البزى السكون فقط وسبق نظمه والحمد لله رب العالمين

إلى "ربى إن لى" فصلت ويأتى إن شاء الله فى موضعه آخر سورة فصلت لأنه ذكره

هناك

تنبيه

*إذا أتى قبل ياء الإضافة ألف فتحت بالإجماع مثل هداى ورؤياى وكذلك إذا أتى قبلها ياء فأدغمت فيها مثل لى وإلى^{٧٥} وليسا فى أى قسم من الأقسام الستة المذكورة من ياءات الإضافة

فائدة

قال ابن الجزرى رحمه الله فى النشر

"إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ.

(الأول):

مَا أَجْمَعُوا عَلَى إِسْكَانِهِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ لِمَحِيئِهِ عَلَى الْأَصْلِ نَحْوَ (إِنِّي جَاعِلٌ، وَاشْكُرُوا لِي، وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ، فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي، الَّذِي خَلَقَنِي، وَيُطْعِمُنِي، وَيُمَيِّتُنِي، لِي عَمَلِي، يَعْبُدُونِي لَا يُشْرِكُونَ بِي) وَجَمَلُهُ خَمْسُمِائَةٍ وَسِتُّ وَسِتُّونَ يَاءً.

^{٧٥} وذلك طبعا خلاف مصرخى لحمزة لأنه يكسرها قراءة ونقلا ، و بُنى المواضع الخمسة فإن حفصا وحده يفتحها وشاركه شعبة فى يا بنى لا تقصص يوسف والبزى فى يا بنى أقم الصلاة لقمان وسكنها مع التخفيف قبل وسكن المكى كله مع التخفيف يا بنى إنها لقمان

(الثاني) :

مَا أَجْمَعُوا عَلَى فَتْحِهِ، وَذَلِكَ لِمُوجِبِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ، لَمْ تَعْرِيفٌ، أَوْ شِبْهُهُ، وَجُمْلَتُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ كَلِمَةً فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا نِعْمَتِي الَّتِي فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ (، وَبَلَّغَنِي الْكَبِيرُ، وَحَسْبِيَ اللَّهُ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ (وَبَيَ الْأَعْدَاءَ وَمَسْنِي السُّوءِ. وَمَسْنِي الْكَبِيرُ، وَوَلِيِّي اللَّهُ، وَشُرَكَائِي الَّذِينَ) فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَوَاضِعِ (وَأَرُونِي الَّذِينَ، وَرَبِّي اللَّهُ، وَجَاعَنِي الْبَيِّنَاتُ، وَنَبَأَنِي الْعَلِيمُ) حُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ حَمَلًا عَلَى التَّظْهِيرِ فِرَارًا مِنَ الْحَذْفِ، أَوْ قَبْلَهَا سَاكِنٌ أَلِفٌ، أَوْ يَاءٌ فَالَّذِي بَعْدَ أَلِفٍ سِتُّ كَلِمَاتٍ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعٍ (هَذَا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ (وَأَيَّايَ فَإَيَّايَ، رُؤْيَايَ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ (وَمَثْوَايَ وَعَصَايَ) وَسَيَّاتِي ذِكْرُ (بُشْرَايَ وَحَسْرَتَا) فِي مَوْضِعِهِ وَالَّذِي بَعْدَ الْيَاءِ تِسْعُ كَلِمَاتٍ وَقَعَتْ فِي اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَوْضِعًا، وَهِيَ: إِلَيَّ وَعَلَيَّ وَيَدَيَّ وَلَدَيَّ وَبَنِي وَيَابَنِي، وَابْنَتِي وَوَالِدَيَّ وَمُصْرَخِي؛ وَحُرِّكَتِ الْيَاءُ فِي ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً حَمَلًا عَلَى التَّظْهِيرِ وَأُدْغِمَتْ الْيَاءُ فِي نَحْوِ إِلَيَّ وَعَلَيَّ لِلتَّمَاثُلِ. وَجَازَ فِي مُصْرَخِي الْكُسْرُ لُغَةً، وَكَذَلِكَ فِي يَابَنِي مَعَ الْإِسْكَانِ كَمَا سَيَّاتِي وَجُمْلَتُهُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرْبَيْنِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِمَا سِتُّمِائَةٌ وَأَرْبَعٌ وَسِتُّونَ يَاءً.

(والضرب الثالث)

مَا اخْتَلَفُوا فِي إِسْكَانِهِ وَفَتْحِهِ وَجُمْلَتُهُ مِائَتَا يَاءٍ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ يَاءً، وَقَدْ عَدَّهَا الدَّانِيُّ، وَغَيْرُهُ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ فَرَادُوا اثْنَتَيْنِ، وَهُمَا آتَانِي اللَّهُ فِي النَّمْلِ فَبَشَّرَ عِبَادِي الَّذِينَ فِي الزَّمْرِ: وَزَادَ آخَرُونَ اثْنَيْنِ آخَرَيْنِ، وَهُمَا أَلَا تَنْبَعْنَ فِي طَه إِنَّ يُرْدَنَ الرَّحْمَنُ فِي يَسَ فَجَعَلُوهَا مِائَتَيْنِ وَسِتَّ عَشْرَةَ، وَذَكَرُ هَذِهِ الْأَرْبَعِ فِي بَابِ الزَّوَائِدِ، أَوْلَى لِحَذْفِهَا فِي الرَّسْمِ وَإِنْ كَانَ لَهَا تَعْلُقٌ بِهَذَا الْبَابِ مِنْ حَيْثُ فَتَحَهَا، وَإِسْكَانُهَا أَيْضًا وَلِذَلِكَ ذَكَرْنَاهُمْ ثُمَّ.

وَأَمَّا يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ فِي الزُّخْرَفِ فَذَكَرْنَاهَا فِي هَذَا الْبَابِ تَبَعًا لِلشَّاطِطِيِّ، وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَصَاحِفَ لَمْ تَجْمَعْ عَلَى حَذْفِهَا كَمَا سَنَذْكُرُهَا. "اهـ

{ما فى باب ياءات الزوائد}**مسألة (١٠٥) تحرير " بالواد " الفجر**

قال الشاطبي رحمه الله

٢٧٤- وفي الفجر بالوادي دنا جريائه/ وفي الوقف بالوجهين وافق قنبلا/

الشرح

- (الصخر بالواد) الفجر لابن كثير وورش ويعقوب خلاف أصله والقاعدة كما علمت إلا أن الخلف لقنبل وقفا، وهذا استثناء له من القاعدة

والباقون بالحذف في الحاليين ومعهم العاشر بالوفاق وأبو جعفر خلاف أحد راويي أصله.

قلت وخلف قنبل وقفا^{٧٦} يعنى أنه وقفا له وجه حذف ووجه إثبات والأول خروج من قاعدته وطريقه

وطريقه عن أبي الفتح قال فى الجامع:

"وبذلك - يعنى الإثبات - قرأت على أبي الفتح عن قراءته فى رواية قنبل واليزي" اهـ

أما الوقف بالحذف فليس من طرقنا قال فى الجامع

^{٧٦} بمراجعة ما بينيدي من نسخ التيسير والتحبير وجدت هذه العبارة "واثبت قنبل بخلاف عنه (بالواد) فى الوصل فقط" قلت وهذا خطأ مخالف لما فى الحرز والجامع بل يوضع مكان الوصل كلمة الوقف والله أعلم لأنه وصلا لم يختلف عن قنبل بإجماع طرقه أنه بالوصل فقط والذى يؤكد كلامي أنه ذكر حكمها فى فرش سورة الفجر ثانية فقال:

"واثبتها فى الوصل ورش وقنبل وقد روى عن قنبل اثباتها فى الحاليين" اهـ ومن هذا النص نخرج منه أن وصلا لم يختلف عنه أما وقفا فهناك من يروى الحذف طريق ابن غلبون وهو الطريق الأول ومن يروى الإثبات وهو الطريق الثانى عن أبي الفتح ولاحظ ان النص الذى يتكلم فيه ابن الجزرى عن الكلمة إنما هو النص الثانى الذى من فرش سورة الفجر فى التيسير وكأن ابن الجزرى رحمه الله لم ير النص الأول إذ لو كان رآه لصححه

"قال ابن مجاهد في كتاب الياءات وفي كتاب المكين وفي كتاب الجامع عن قنبل بالياء في الوصل وإذا وقف وقف بغير ياء وهو الصحيح عن قنبل، وبذلك قرأت على أبي الحسن وغيره في روايته" اهـ

فكان الوقف بالحذف من زيادات الحرز

قال في النشر عن الحذف وقفاً

"وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ النَّيْسِيرِ حَيْثُ قَطَعَ بِهِ، أَوَّلًا وَلَكِنْ طَرِيقُ النَّيْسِيرِ هُوَ الْإِبْنَاتُ فَإِنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ،" اهـ

قلت وهذا مع صحة وجه الحذف من طرق الطيبة فنتبه

ولم يذكر المسألة ممن كتب في التحريرات أحد وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٠٦) تحرير "أكرمن وأهانن"

قال الشاطبي رحمه الله

٢٨٤- وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهَانَن إِذْ هَدَى / وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عَدَّ أَعْدَلًا /

الشرح

- (أكرمن - أهانن) الفجر لنافع وأبى جعفر بالوفاق وهى للبصرى بخلف وصلا ويعقوب خلاف أحد وجهى أصله والبزى والقاعدة كما علمت والباقون بالحذف منهم ومعهم العاشر بالوفاق ، ودليل يعقوب أول باب الدرة لأنه رأس آية.

وقوله (وحذفهما للمازنى عد أعدلا) أى أن القائل بالحذف عن البصرى وصلا هو الأشهر والأكثر أخذاً كما علمت وقوله (أعدلا) اسم تفضيل يدل على فاضل ومفضول إشارة إلى أن هناك من قال بإثباتها للبصرى ولكن هذا رأى أقل شهرة وأخذاً ويجوز الأداء به.

قلت معلوم عن البصرى وصلا أن قاعدته بزيادة الياء وقوله أعدلا يعنى أن هناك خلافاً والحذف أفضل

وذكر علة ذلك فى التيسير وهو

"وخير في قوله (أكرمن) و (أهانن) والمأخوذ له به فيهما بالحذف لأنهما رأسا آيتين"

قال فى الجامع

"وأما أبو عمرو فإن اليزيدي وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا شعيب وأبا عمر وأبا الفتح الموصلي وابن شجاع روى عن اليزيدي عنه أنه كان يقول: كيف شئت بالياء وبغير الياء فى الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب"

قلت والكتاب - القرآن العظيم - بالوقف لأنها رأس آية وهذا يعنى أن الوجهين واردان ولكن الذى يقرأ به وقرأ به الدانى هو الحذف

وذلك لأن قاعدة البصري أن ما كان رأس آية يوقف برسمه ويصله بالحذف وإن ورد فيه النص لمقام الوقف على رأس الآية بالرسم وما لم يكن رأس آية يوقف حسب النص لمقام الوصل فيصله قال في علته من الجامع:

"وبذلك قرأت لأبي عمرو من جميع الطرق عن اليزيدي عن شجاع وهو قياس ما رواه الجميع عن اليزيدي عن أبي عمرو نصاً من أنه لا يثبت في الوصل من الياءات إلا ما كان في غير فاصلة وما كان فاصلة حذف الياء منه في الحاليين" اهـ

وقال في التيسير عند قوله تعالى {وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ} "اثبتها في الوصل أبو عمرو قال أبو عمرو - يعنى البصري - وكذا فعل في أواخر السور في الياءات أحذف قراءة الباقيين من فتح وإسكان وإثبات وحذف لارتفاع الاشكال في ذلك وبالله تعالى التوفيق" اهـ

والخلاصة

أن البصري ما كان في رأس الآية يحذفها وصلاً إشارة لكونها رأس آية وفعل ذلك أوفق بمذهبه ذلك لذا كان الأعدل كما قال الحرز والمأخوذ به كما في التيسير والذي قرأ به هو الحذف وذلك مع جواز الوجهين عنه ايضاً وهو قول الجمهور قال في النشر

"فذهب الجمهور عنه إلى التخيير.....وعول الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبي..... والوجهان مشهوران عن أبي عمرو والتخيير أكثر والحذف أشهر - والله أعلم - اهـ.وسياتى تظمه

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٠٧) تحرير "آتاني" النمل

قال الشاطبي رحمه الله

٤٢٩- وفي النمل آتاني ويفتح عن أولي حمي / وخلاف الوقف بين حلاً علأ

الشرح

- (آتان) النمل قرأها بالإثبات وصلاً مع الفتح حفص ونافع والباقون بالحذف كما علمت.

أما وقفاً فإن قالون والبصري وحفص بالإثبات أو الحذف بخلف ، والباقون بالحذف فقط لعدم نسبة الكلمة لهم.

قلت ولكن في التعبير والتيسير لم يذكر الحذف عن حفص قال

"{فما آتان الله} فتحها حفص في الوصل وأثبتها ساكنة في الوقف" اهـ

وهذا من الباب في الأصول ولم يتعرض للبصري ولا قالون

ولكنه قال في الفرش من سورة النمل

"{فما آتان الله} أثبتتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف قالون وحفص وأبو

عمرو بخلاف عنهم أعني في الوقف" اهـ

فكان كما ذكر الحرز

قال في النشر

"وأطلق لهم الخلاف في التيسير، والشاطبية" اهـ

قلت وبعد أن نقل كلامه من المفردات لم يحرر رحمه الله ما أطلق التيسير والحرز من

خلاف للثلاثة على غير عادته فأقول بمراجعة الجامع:

بالنسبة للصلة وقفاً عن قالون والبصري يقول

"وأثبتها ساكنة في الوقف منهم نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو من قراءتي لهم"

وهذا واضح أن القراءة والتلاوة كانت بالإثبات لقوله من قراءتي لهم

وقال عنهما بالنسبة للحذف وقفاً

"وحذفها في الوقف نافع في غير رواية ورش، وكذلك حكى لي فارس بن أحمد عن قراءته في جميع الطرق عن نافع، وكذلك روى أبو عبد الرحمن وأبو حمدون الأصبهاني عن ابن سعدان وابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه يقف بغير ياء، قال لنا الفارسي عن أبي طاهر: كذلك يقف نافع." اهـ

فعبارته مجملة غير واضحة لطرفهما متضاربتان ولا ندرى أى الطرق أثبتت وأيهما حذفت وقفاً ولكن الظاهر من قراءته أنها كانت بالإثبات وقفاً قلت وهل هذا يعنى أن نقدم الإثبات لطرق التلاوة عنهما في التيسير قلت يحتمل لأنه كان يقرأ على أصحاب هذه الطرق فيكون طريق قالون والبصري من التيسير هو الإثبات وقفاً ويكون الحذف من زيادات التيسير والحرز وإنما ذكره في التيسير للعلم والفائدة وهذا ما بان لي لقاعدة ذكرها ابن مجاهد في النص الآتي عن حفص قال ابن مجاهد:

"من فتح آتاني الله وقف بالياء" اهـ

وبالنسبة لحفص قال في الجامع

"فقال لي أبو الفتح عن قراءته على أصحابه عن الأشثاني بحذف الياء، ونا عبد العزيز بن محمد، قال: نا عبد الواحد ابن عمر، قال: نا أبو بكر عن الأشثاني عن أصحابه عن حفص أنه يقف بالياء. وكذلك حكى لي أبو الحسن عن قراءته على ابن محمد عن الأشثاني. ونا محمد بن علي نا ابن مجاهد، قال: من فتح آتاني الله وقف بالياء"

قلت وطريقنا عن أبي الحسن هو الذي في الحرز فكان الوقف بياء عن حفص من
الحرز طريقنا والوقف بالحذف خروج من الطريق وهذا واضح

والخلاصة

أن وجه الحذف هو الزائد عن الثلاثة وقفا والله أعلم مع كون ابن الجزري لم يقف عند
إجمال الداني في الجامع عن قالون والبصري وسيأتي نظمه، والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٠٨) تحرير "كيدون"

قال الشاطبي رحمه الله

٤٣١- وَكَيْدُونُ فِي الْأَعْرَافِ حَجٌّ لِيُحْمَلَا/

٤٣٢- بِخَلْفٍ
.....

الشرح

- (كيدون)^{٧٧} الأعراف للبصري وهشام ، وقد أكد الخلف لهشام مع أنه ذكره في القاعدة العامة

قلت والمعلوم أن هشاما بالإثبات في الحاليين وقد ذكر له هنا وجه حذف أيضا في الحاليين، ولم يذكر في التيسير والتحبير غير الإثبات كالقاعدة قال

"وأثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحاليين في قوله (ثم كيدون) في الأعراف" اهـ

فذكر الحرز الحذف في الحاليين وهو من الزيادة

قال في الجامع

"ونا فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام بإثبات الياء في الحاليين ، وبذلك قرأت عليه وعلى أبي الحسن في رواية الحلواني عن هشام" اهـ

قلت وطريق أبي الفتح عن السامري عن أصحابه هو طريق التيسير

أما طريق الحذف قال في الجامع

^{٧٧} أما كيدوني هود فبالإجماع مثبتة الياء وكيدون المرسلات بالإجماع محذوفة إلا ليعقوب وصلا ووقفا

"ونا أبو الحسن شيخنا، قال عبد الله بن محمد: قال أحمد بن أنس عن هشام بإسناده ثم كيدون [١٩٥] بغير ياء، وكذلك حكى لي أبو الفتح أيضا عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن الحلواني عن هشام" اهـ

قلت فعن أبي الفتح طريقان أحدهما وهو طريق التيسير بالإثبات في الحاليين وسبق والثاني وهو ذا عن الخراساني بالحذف في الحاليين وليس من طرقنا وكذلك عن ابن غلبون الأول عن رواية الحلواني بالإثبات في الحاليين والثاني بالحذف في الحاليين

قال في النشر عن الحذف :

"وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ وَأَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي جَامِعِهِ، وَهُوَ الَّذِي فِي طُرُقِ التَّيْسِيرِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ مِنَ التَّيْسِيرِ بِسِوَاهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ حَكَى فِيهَا خِلَافًا عَنْهُ فَإِنَّ ذِكْرَهُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُفْرَدَاتِ مَا نَصَّهُ: قَرَأَ يَعْنِي هِشَامًا ثُمَّ كِيدُونُ فَلَا بَيَاءَ ثَابِتَةً فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُ وَبِالْأَوَّلِ أَخَذُ انْتَهَى وَإِذَا كَانَ يَأْخُذُ بِالْإِثْبَاتِ فَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقِهِ بِغَيْرِ مَا كَانَ يَأْخُذُ" اهـ^{٧٨} فالحذف ليس من طرقنا وعليه المحررون وفي ذلك قلت:

وفي الفجر حذف الواد زد وقف قنبلا* واتان نمل زاد بين حلا علا

وكيدون في حاله زده هشامنا * وأكرمني وبعد يا البصر واصلا

والحمد لله رب العالمين

^{٧٨} قلت قال الداني في المفردات " بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه وبالأول أخذ" ففهم ابن الجزري رحمه الله في النشر أن الإثبات وصلا قولاً واحداً والخلاف يعود على أقرب مذكور للضمير فهو في الوقف فقط فقال ابن الجزري " وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في المفردات "ولكني أرى أنه بعيد فالجامع هو كل ما قرأ به الداني في حياته وليس فيه، نعم نقل أنه مذكور من كتب أخرى فقال النشر " وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في الجامع سواء، وهو الذي قطع به في المستتير والكفاية عن الداجوني عنه"، ونقطة أخرى أنه حاول أن يجعله وجه الخلاف الثاني من التيسير والحرز وهذا بعيد جداً لأنه من قاعدة هشام أول الباب وخلافه في الكلمة لا يفهم إلا هذين الوجهين وهما الإثبات في الحاليين أو الحذف فيهما، ومما يردبه على ابن الجزري أيضاً أن الداني لم يتعرض له في الجامع فكان ما فهمه من المفردات ليس في محله والله أعلم فالأولى أن يكون خلاف الحرز دائر في نقله عن الداني فقط لا خروجاً عن كلامه، ونقطة أخرى وهي أنه لما ذكر الحذف في الحاليين القول الثالث من النشر لم ينسبه للجامع البتة وكأنه غير موجود ولا يصح فهو كما نقلت لك بعض طرقه بعبارة واضحة بل ولا يوجد في كلام الداني ما يشير للقول بالحذف وفقاً فقط

مسألة (١٠٩) تحرير التلاق والتناد

٤٣٥-.....والتَّلَاقُ والتَّنادُ تَنَادَا بِأَعْيِهِ بِالْخُلْفِ جُهْلًا/

الشرح

- (التلاق - التناد) قرأها ابن كثير ونافع وابن وردان ويعقوب خلاف أصله وكما علمت أن ابن كثير ويعقوب يثبتها في الحاليين ونافع وابن وردان في الوصل فقط إلا أن الناظم ذكر أن قالون بالخلف أي له وجه إثبات وحذف وصلا، والباقون بالحذف في الحاليين ومعهم العاشر بالوفاق وابن جمار قلت وهذا ما قاله في التيسير والتحرير:

"واختلف عن قالون في اثنتين وهما (التلاق) و (التناد) في غافر "اه يعنى وصلا فقط فتنبه رحمك الله أما وقفا فبالحذف

قال في الجامع

"وقرأتها أنا على أبي الفتح في رواية إسماعيل والمسيبي وقالون من طرقهم عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بالوجهين بالإثبات والحذف وعن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه بالحذف لا غير، وحذفها الباقيون في الحاليين. "اه

قلت وهذا طريق قالون في التيسير الذي عن الخراساني فهو بالوجهين كما ذكر في التيسير والحرز ولكن قال في النشر

"وأنفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين الحذف والإثبات في الوقف وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه وأثبتته في التيسير كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس"اه

قلت فابن الجزري ينفي الإثبات عن أبي الفتح لكونه خالف الناس قلت كيف وهناك من طريق أبي الفتح عن السامري بالحذف فقط فالمسألة مسألة نقل لا غير فكم من مسألة خالف ابن الجزري فيها الناس والعبرة بالنص والنقل لا نسبة القول لعمره ولا زيد غير أنه لم يعلق عليه لما قرأ بالوجهين في "يتب فأولئك" عن خلاد طريق خلاد أيضا فما الفرق هنا ليقول مثل هذا التعليق وما دام لم يوضح وجهة نظره فدعوى الرد لأحد الوجهين عنه مردودة وما يضره الانفراد ما دام صح السند واعتبار التواتر قبله ليس في انفراده وقد ملأ نفسه الدرّة بالانفرادات فما أعجب حجة^{٧٩} ثم إن الإثبات ورد من طرق أخرى بل وروايات أخرى وقراءات أخرى

وقد تبعه علماءنا بعده من المحررين تقليدا وأنبتوا الحذف فقط ولكن الحق ما وصلت له والله أعلى وأعلم وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين

^{٧٩} ذكر بعض الفضلاء أن الانفرادة عند ابن الجزري هي ما وردت من طريق لا قارئ قلت هذا كلام يحتاج لبحث لأنه قبل كثيرا من الحكماء في النشر وكانت تمثلها طرقا فقط نحو ترك الغنة في الباء عن الضرب وقصر المنفصل عند هشام وهكذا والعلم عند الله تعالى

مسألة (١١٠) تحرير "الداع إذا دعان"

قال الشاطبي رحمه الله

٤٣٦- وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِ دَعَانِي حَلًّا جَنًّا / وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ الْغُرِّ سُبُلًا /

الشرح

- (دعوة الداع إذا دعان) للبصري ونافع وأبى جعفر ويعقوب بالوفاق، بالاثبات وصلا والحذف وقفا إلا أن قالون له وجه بالحذف في الحاليين وهذا هو المشهور أما غير المشهور فهو إثباتها وصلا عنه في الكلمتين لأنه قال (وليسا لقالون عن الغر سبلا)، والباقون بالحذف في الحاليين ومعهم العاشر بالوفاق

قلت فأيهما من طريقه عندنا قال في التيسير

" {الداع إذا دعان} اثبتهما في الوصل ورش وأبو عمرو "اهـ

ولم يتكلم عن قالون كما ترى فكان طريقنا من الغر القائلين بالحذف والقائل بالاثبات خروج وزيادة في الحرز على التيسير

وقال في الجامع:

"وروى أحمد بن صالح عن قالون أنه يسقط الياء منها. وكذلك روى عنه القاضي وأبو نشيط والشحام فيما قرأته." اهـ

قلت وطريق قراءتنا عن أبي نشيط في التيسير

وقال أيضا:

"وروى أبو سليمان عنه بغير ياء في الحاليين، وبذلك قرأت لقالون من جميع الطرق." اهـ

تنبيه

= كل طرق قالون متفقة وقفا على الحذف وكذا من قاعدته

=مع عدم شهرته أعنى الإثبات ومع كونه ليست طريقه فى الحرز فهو من زيادات القصيد ولا يصح القراءة به من طرق الحرز فإنه صحيح من طرق غيرنا نحو النشر قال فى النشر

"وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ قَالُونَ إِلَّا أَنَّ الْحَدَفَ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -". اهـ

وفى ذلك قلت :

تلاق التناد خلف قالون وثق* ويا الداع مع دعان زد طرقنا العلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١١١) تحرير "فبشر عباد"

قال الشاطبي رحمه الله

٤٣٩- فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقفْ سَاكِنًا يَدًا /

الشرح

- (فبشر عباد) يقول الناظم أنها خاصة بالسوسي يصلها بالإثبات مع الفتح ويقف بالياء ساكنة والباقون بالحذف في الحاليين ومعهم أبو جعفر والعاشر بالوفاق أما يعقوب فوصلا بالحذف للساكن بعدها ووقفا بالإثبات لقاعدته .

قال في التيسير والتحرير:

"وتفرد أبو شعيب بفتح الياء- يعنى وصلا- وإثباتها في الوقف ساكنة في الزمر / فبشر عبادي الذين" اهـ

فكان الحرز ناقلا ما في التيسير

قال في الجامع:

"وقال لي أبو الفتح عن قراءته في رواية السوسي عن اليزيدي: الوقف بالياء." اهـ

قلت هكذا بلا قيد عمن أخذ أبو الفتح عنه ورواية السوسي عندنا من طريق أبي الفتح عن السامري عن ابن جرير

وقال في المفردات أيضا "وَالْإِثْبَاتُ أَقْيَسُ" اهـ

وزاد في الفرش من التيسير :

"وقال أبو حمدون وغيره عن اليزيدي مفتوحة في الوصل محذوفة في الوقف وهو عندي قياس قول أبي عمرو في اتباع المرسوم عند الوقف" اهـ

قلت وقوله "وغيره" يحتتمل السوسي وإن كان فلا تعارض بين القولين لأن كل واحد مبنى على حكم الفاصلة

قال فى الجامع معقبا على كلام أبى الفتح

"وقال عبيد عن أبى عمرو: إن كانت رأس آية وقفت، «عباد» وإن لم تكن رأس آية قلت: فبشر عبادي الذين وإن وصلت قلت: "عبادي الذين" [٣١] وقراءته القطع وقال ابن مجاهد فى كتاب أبى عمرو فى رواية عباس وابن اليزيدي دليل على أن أبا عمرو كان يذهب فى العدد مذهب المدّ فى الأول وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديما، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء فى قراءة أبى عمرو، ومن عدّ عدد المدني الأول فتحها واتبع أبا عمرو فى القراءة والعدد" اهـ

قلت وقد سبق الكلام فى "أكرمن وأهانن" عن قاعدة أبى عمرو فى رأس الآية أيضا وقول أبى حمدون منها ورواية العباس وإبراهيم بن اليزيدي هنا يوضحه وهو القياس كما قال الدانى رحمه الله

ومن النقل وجدت أن البصري كان يعد عديدين الأول من المدني الأول والكوفيين قديما وكان لا يعد عبادى رأس آية فكان يقرأ كما نقل الحرز والتيسير وأبو الفتح من الطريق ولكنه بعد ذلك كان يعد كالبصريين والكوفيين والمدني الأخير عباد رأس آية وللقاعدة التى عرفناها وهى أن رأس الآية يقف عليها البصرى بالسكون فكان يحذفها وقفا ويقف بلا ياء وهذا الحكمان وقفا

فكان الوجهان وقفا من قراءة البصرى وآخرهما الحذف وقفا قال فى الجامع بعد النص السابق:

"وقال أبو عبد الرحمن فى كتابه فى الوصل والقطع: ذكر لأبى عمرو من الوقف بالياء إذا نصب قال: وهذا منه ترك لقوله إنه يتبع الخط فى الوقف، يعنى إذا وقف بالياء، قال: وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية" اهـ .

وقول أبي عمرو لعبيد بن عقيل دليل على أنه لم يذهب إليه؛ لأنه رأس آية في بعض العدد الأخير - وفي النشر نقل النص وقال مكان هذه الكلمة إذ خيرة ولعله الصواب لأنه خيره بعدها - فقال:

"إن عددها فأسقط الياء- على مذهبه في الفواصل- وإن لم تعدّها فأثبت الياء وانصبها، على مذهبه في غير الفواصل وعند استقبال الياء الألف واللام، وحذفها الباقيون في الحاليين" اهـ

قلت والتخيير هو الذي رجحه ابن الجزري رحمه الله في النشر قال

" (قُلْتُ) : وَالَّذِي لَمْ يَعْدَهَا آيَةً هُوَ الْمَكِّيُّ وَالْمَدَنِيُّ الْأَوَّلُ فَقَطْ وَعَدَّهَا غَيْرُهُمَا آيَةً فَعَلَى مَا قَرَّرُوا يَكُونُ أَبُو عَمْرٍو اتَّبَعَ فِي تَرْكِ عَدِّهَا الْمَكِّيَّ وَالْمَدَنِيَّ الْأَوَّلَ إِذْ كَانَ مِنْ أَصْلِ مَذْهَبِهِ اتِّبَاعُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَعَنْهُمْ أَخَذَ الْقِرَاءَةُ، أَوَّلًا وَاتَّبَعَ فِي عَدِّهَا أَهْلَ بَلَدَةِ الْبَصْرَةِ، وَغَيْرَهَا. وَعَنْهُمْ أَخَذَ الْقِرَاءَةُ ثَانِيًا فَهُوَ فِي الْحَالَتَيْنِ مُتَّبِعُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَدَدِ وَلِذَلِكَ خَيْرٌ فِي الْمَذْهَبَيْنِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. " اهـ

والخلاصة

إن اخذت بكونها ليست رأس آية فأثبت الياء ساكنة وقفا وهو ما كان عليه البصري أولا وإن أخذت بكونها رأس آية فقف بحذفها لقاعدة البصري ولكن اعلم رحمك الله أن أبا الفتح بالاثبات من نص الجامع وهو طريق التيسير بل وهو المذكور فقط في التيسير بلا ذكر خلاف وظاهر قول الحرز "وقف ساكنا يدا" يعنى وقف بياء ساكنة ولا يقال يقصد الحذف ويوقف على الدال لأنه معلوم من خط المصحف فذكره "وقف ساكنا يدا" يعنى على الياء

أما وصلا

فيقول بياء مفتوحة كما ذكر ولم يتعرض للحذف والقائلين به في الجامع بل تكلم عن القائلين بالاثبات والفتح وصلا فقط وكأنه يقول والحذف وصلا يفهم لمن سكت عنهم

قلت وممن سكت عنهم وقفا قراءته على أبي الفتح من جميع طرقه فهل يفهم من هذا أن أبا الفتح بالحذف أم بالاثبات والفتح ووصلا كما قال في التيسير وتبعه الحرز أم غفل عنه الجامع أم حدث تصحيف من النساخ وما أكثره ؟ قلت قال في النشر

" فَقَطَعَ لَهُ بِالْفَتْحِ وَالْإِثْبَاتِ حَالَةَ الْوَصْلِ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَمَنْ تَبِعَهُ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ لَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُفْرَدَاتِ فَهُوَ فِي ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ. " اهـ

قلت فكأن طريق أبي الفتح عن ابن جرير وهو الذى فى الحرز بالحذف وصلا وهذا ما يقرره ابن الجزرى رحمه الله

قلت ولكن فى المفردات سكت عن طريق أبى الفتح عن ابن جرير فهل نحمله الحذف وقفا كما فعل ابن الجزرى ؟ فإن الدانى لم ينص على حكم أبى الفتح عن ابن جرير منطوقا الذى يدعيه ابن الجزرى مفهوما ولا على طرق أبى الفتح كلها أيضا فى الجامع وهذا وصلا خصوصا وأنه أقر منطوقا فى التيسير به أعنى الفتح والإثبات وصلا

والخلاصة

الحذف وصلا أما الإثبات بالفتح كما فى الحرز والتيسير فتحقيق ابن الجزري فى النشر أنه ليس من طريقنا وتبعه المحررون بعده وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

تنبيه

ولكن خالف المتولى رحمه الله تعالى فى الروض وصحح من التيسير ما قاله الحرز عند شرح بيت (٦٢٠) فنسب لهما معا الإثبات فى الحالىين ، وللتيسير فقط الإثبات وصلا فقط ، والحذف فى الحالىين ونسبه للدانى عن ابن غلبون وأبى الفتح طريق القرشى

قلت أما الوجه الأول فمذكور فى الكتابين وأنا أحرره أما الوجه الثانى فمن أين فى التيسير وقد نقلت نصه فوق أما الثالث فنسبه للقرشى وهو مخالف صراحة عبارة النشر والحمد لله رب العالمين

مسألة (١١٢) تحرير تسألني "الكهف"

قال الشاطبي رحمه الله

٤٤٠- وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ عَلَى رَسْمِهِ/ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُنْأَلًا/

- (فلا تسألن) الكهف أجمع القراء السبعة وثلاثة الدرة على إثبات الياء وصلا ووقفا ، إلا أن ابن ذكوان له الخلف حيث يثبت في الحاليين أو يحذف في الحاليين وهذا ظاهر عبارة الحرز.

وقال في التيسير

"وَحَذَفَ الْيَاءُ فِي الْحَالِينَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِخِلَافٍ عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْكَهْفِ (فَلَا تَسْأَلُنِي) لَا غَيْرَ" اهـ

فعبارة التيسير كذلك

ولكن الإثبات في الحاليين هو طريق التيسير وهو عن الفارسي عن النقاش عن الأخفش غير أنه الموافق للرسم قال في الجامع:

"واختلف عن الأخفش عنه، فحدثنا فارس بن أحمد، قال: نا عبد الله بن الحسين عن ابن شنبوذ عن الأخفش عن ابن ذكوان أنه حذف الياء في الحاليين ، وكذلك ذكر الأخفش عنه في كتابه العام. وذكر في كتابه الخاص عنه – يعنى عن ابن ذكوان - إثباتها في الحاليين، وبذلك قرأت على الفارسي عن النقاش عنه، وعلى أبي الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عنه..... وقرأت على أبي الحسن عن قراءته بالحذف والإثبات جميعا" اهـ

قلت أما الحذف فوجه، من قراءته عن ابن غلبون في رواية ابن ذكوان وعن أبي الفتح عن السامري وغيرهما وليس من رواية ابن ذكوان في التيسير فتنبه والإثبات ورد أيضا عن فارس وليس طريقه في التيسير بل الفارسي فقط لابن ذكوان قال في النشر:

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

"وَقَدْ أَطْلَقَ لَهُ الْخِلَافَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، وَنَصَّ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ جَمِيعًا عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ وَبِالْإِثْبَاتِ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَعَلَى الْفَارِسِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَهِيَ طَرِيقُ التَّيْسِيرِ"

والخلاصة

الحذف في الحاليين خروج من طريق التيسير ومن زيادات الحرز وإنما ذكره التيسير
للفائدة وفي ذلك قلت:

فبشر عباد السوس بالحذف ياؤه *وزد لابن ذكوان بتسألني مسجلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١١٣) تحرير "نرتعي"

قال الشاطبي رحمه الله

٤٤١- وفي نرتعي خُلف زكا/

الشرح

- قرأ قنبل (نرتع) يوسف بالإثبات في الحاليين بخلف أى يجوز له أيضا الحذف في الحاليين ويعقوب خلاف أصله.

قلت وقد وضح في التيسير والتحرير حقيقة خلفه قال

"وروى أبو ربيعة وابن الصباح عن قنبل (يرتعي) بإثبات ياء بعد العين في الحاليين وروى غيرهما عنه حذفها في الحاليين" اهـ

وأكدته في الجامع :

"وروى أبو ربيعة وابن الصباح وابن بكرة وابن شنبوذ والزيني عن قنبل أنه أثبت بعد العين ياء في الوصل والوقف ، وروى ابن مجاهد وسائر الرواة عن قنبل أنه لم يثبتها، قال الزيني: النبال وحده يثبت الياء فيها في الحاليين، وكذلك قال أبو ربيعة" اهـ

فكان الإثبات في الحاليين ليس من طرق التيسير وذكره للعلم لأن طريقنا عن ابن مجاهد وهو بالحذف في الحاليين من جملة النصوص الواردة

قال في النشر:

"وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ عَنْ قُنْبَلٍ، وَهُمَا فِي التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِئِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِثْبَاتُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقَهُمَا، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا التَّيْسِيرُ عَنْ طَرْقِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ."

فطريقنا الحذف في الحاليين فقط وسيأتى نظمته

مسألة (١١٤) تحرير ياءات يعقوب

اعلم رحمنى الله وإياك ان ابن الجزرى رحمه الله ذكر في الدرّة عن يعقوب في قوله
 ".....وبالياء إن تحذف لساكنه حلا

كتغن النذر من يؤت واكسر....."

وهذا يعنى أن ليعقوب في كلام الله تعالى ياءات محذوفات رسماً بعدها ساكن إذا وقف عليها أى فصلها عن الساكن زادها ياء نطقاً على الرسم وعند الوصل فهو كباقلّى العشرة يحذفها نطقاً ولا يزيدها بحال

وهذا الحذف الرسمى لهذه الكلمات ليس لسبب جزم فحسب بل قد يكون لغة لأنه جاز عند العرب أن تحذف لام الكلمة إن كان حرف علة ونحن نعرف نحو "يوم يأت" هود أو "نبغ" الكهف

أما ياءات يعقوب فبعدها ساكن لا متحرك نحو فما تغن النذر وسوف يؤت الله ويقض الحق وواد النمل والواد المقدس والأيمن وبهاد العمي ولهاد الذين آمنوا وصال الجحيم فيردها نطقاً على الوقف وهذا تقدير

ولجزم أيضاً نحو ومن يؤت الحكمة فيردها وقفا وجاز لغة نطق العلة المجزوم ولا يحذف

أو لحذف ضمير نحو يردن الرحمن واخشون اليوم وهذا جائز لغة أيضاً فتقول "يا قوم" و"رب احكم" بلا ياء متكلم وربك بالكسر دون كتابتها

ولا يصح إلحاق غيرها له للنص عليها ولا قياس على النص لا على يعقوب ولا إلى غيره فلا يصح نحو "يدع الداع" و"يمح الل" ومن "يهد الله" مثلاً و"يحى الأرض" و"لمحي الموتى" لعدم النص والله يقول الحق وهو يهdy السبيل

أما عدد كلمات يعقوب المنصوص عليها أحد عشر كلمة في سبعة عشر موضعا كما ذكر في النشر وإليك هي:

- (١) ومن يؤت الحكمة البقرة مع ملاحظة أنه يكسر التاء انفراداً له
- (٢) وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً النساء
- (٣) واخشون اليوم أكملت لكم دينكم المائدة
- (٤) يقض الحق الأنعام وهذه قراءته فيها كأصله
- (٥) ننج المؤمنين يونس
- (٦) الواد المقدس طه
- (٧) الواد المقدس النازعات
- (٨) واد النمل النمل
- (٩) لهاد الذين آمنوا الحج
- (١٠) بهاد العمى الروم فقط لأن موضع النمل مرسوم بياء إجماعاً
- (١١) يردن الرحمن يس
- (١٢) صال الجحيم الصافات
- (١٣) يناد المناد ق
- (١٤) فما تغن النذر القمر
- (١٥) الواد الأيمن القصص
- (١٦) الجوار المنشآت الرحمن
- (١٧) الجوار الكنس التكوير

وقد عزاها ابن الجزرى جميعاً إلى ابن سوار وغيره عدا الأخيرين وبالرجوع لمستثير ابن سوار وجدت مكتوباً "ذكر" في حرف الجوار المنشآت ولا أدري أين ذكر في الكتاب وقال في الجوار الكنس أثبت الياء وقفا فكانا إذن في الكتاب وإن لم يذكر ابن الجزرى في النشر ولعله سهو خصوصاً أنه نسب الجميع للمستثير فلما علمت أنها

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

منسوبة لابن سوار فاعلم رحمك الله أنه طريق الراويين عن يعقوب رويس وروح في
الدره اذا فكلها تلحق بالدره وقد ذكر موضعين أولا فقط إشارة للباقي وفي ذلك قلت:

ويا نرتعى قد زاد قنبل واعددا*ليعقوب سبع عشر في الوقف يا تلا

يردن الجوار هاد صال يناد وا*د والواد ننج يؤت واخشون أكمل

ويقضى فما تغنى وتم محررا* هنا من أصول القوم ما كنت أملا

وهنا تمت الأصول فيا رب القبول

والحمد لله رب العالمين

ثانيا الفرش{سورة البقرة}مسألة (١١٥) تحرير بارئكم وأخواتها

قال في الحرز

٤٥٤- وَإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَيَأْمُرُهُمْ تَلَا

٤٥٥- وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيَشْعُرُكُمْ / وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُحْتَلِسًا جَلَا/

الشرح

- قرأ البصري (بارئكم) بإسكان الهمز وكذا (يأمركم ويأمرهم وتأمرهم وينصركم ويشعركم) بإسكان الراء أيضا

- وزاد الدوري عنه وجه اختلاس

قال في الجامع

"قرأ أبو عمرو: إلى بارئكم وعند بارئكم [٥٤] في الموضعين [ويأمركم ويأمرهم حيث وقعا] وينصركم في آل عمران [١٦٠] والملك [٢٠] وما يشعركم في الأنعام [١٠٩] بإسكان الهمزة والراء تخفيفا لحشو الهمزة وتكرير الراء في هذه الخمس كلم خاصة دون سائر ما يتوالى فيه الحركات، هذه قراءتي من طريق أهل العراق على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم ومن طريق أهل الرقة على أبي الفتح و أبي الحسن وغيرهما عن قراءتهم" اهـ

قلت وطريق الفارسي للدوري وأبي الفتح للسوسي من الحرز والتيسير كما علمت من الطرق وكلاهما بالإسكان

وقال أيضا

"وكذلك روى ذلك عن اليزيدي نصاً جميع أصحابه وترجموا عنه بالجزم ما خلا ابن جبير، فإنه قال عنه في بارئكم [٥٤]: يسكن الهمزة ويختلسها. "اهـ

قلت وعلى فرض ذلك فابن جبير ليس من طرقنا وكذا نقل ابن سعدان الاختلاس وسيبويه وبذلك قرأ الداني من طريق ابن مجاهد للراويين عن أبي الفتح عن السامري وعلى طاهر بن غلبون

فالداني قرأ بالوجهين من جميع طرقه ولكن طريقى الدورى والسوسى بالإسكان فقط وهو ما يأخذ به الداني أيضاً قال فى الجامع

"و الإسكان أصح فى النقل وأكثر فى الأداء وهو الذى أختاره وأخذ به" اهـ

وهو المنصوص عنه قال فى النشر

"وَهَكَذَا وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُ" اهـ

قلت وقد وردت النصوص بالإسكان عن أبي عمرو البصرى نفسه وذكرها فى الجامع

،والاختلاس أثر فهما واستنباطا من أهل النقل ليس نصا ،و هناك من نقد الإسكان بدعوى عدمه فى اللغة بالرغم من النص عليه خلاف الاختلاس المفهوم ومن أنكره من اللغة فقد أشبعهم الداني فى الجامع ردا قال بعد إيراده نصوص أبي عمرو بالإسكان

" وهذا تصريح من أبي عمرو بالسكون الخالص؛ لأن الاجترأ بإحدى الحركتين لا يكون إلا بإذهاب الأخرى رأسا، وإخلاص سكون الحرف المتحرك بها دون تضعيف الصوت بها وتوهينها واختلاسها؛ لأن ما حاله ذلك من المتحركات كالمحرك سواء بإجماع من علماء العربية، وإذا كان كذلك بطل الاجترأ والاكتفاء وسقط قول أبي عمرو، وثبتت مخالفته والعدول عن مذهبه واختياره بقياس مستنبط ورأى مخترع أثري ولا خبر محكي، وأئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الأفضى فى اللغة، والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل، والرواية إذا

ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها. "اهـ

ومن رده كذلك

"وقالت الجماعة عن اليزيدي: إن أبا عمرو كان يشمّ الهاء من يهدي [يونس: ٣٥] والخاء من يخصّمون [يس: ٤٩] شيئاً من الفتح، وهذا أيضاً يبطل قول من زعم أن اليزيدي أساء؛ إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في بارئكم ويأمركم فتوهّمه الإسكان الصحيح، فحكاه عنه؛ لأن ما أساء السمع فيه وخفي عنه ولم يضبطه بزعم القائل وقول المتأول قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفته وهو الفتح، فمحال أن يذهب عنه ذلك ويخفى عليه فيما يتبعض منهن لقوّته وهو الرفع والخفض، ويبين ذلك ويوضح صحته أن آله وأبا حمدون وأبا خلاد وأبا عمر وأبا شعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو: إشماء الراء من أرنا [١٢٨] شيئاً من الكسرة، فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت روايته في أرنا ونظائره كروايته في بارئكم وبابه سواء ولم يكن يسيء السمع في موضع ولا يسيئه في آخر مثله، هذا مما لا يشكّ فيه ذو لبّ ولا يرتاب فيه ذو فهم. "اهـ

قلت والملاحظ أمران :

أن الشاطبي رحمه الله أوهم أن الوجهين خلاف مسند ولكن الصواب أن الإسكان هو المسند والمنصوص عليه من طرقتنا خصوصاً والاختلاس ماثور فهما من بعد الرواة وليس منصوفاً عليه

والثاني أنه اعتبر الاختلاس منسوب للدورى عنه فقط وهذا خطأ، والاختلاس منسوب للراويين معاً فلا معنى لتخصيص الشاطبي الاختلاس بالدورى فقط

فالصواب من طرقتنا أن لا يقرأ إلا بالإسكان فالطرق المتلوة لا تحتل سواه من التيسير ومن قرأ بالاختلاس فليعلم أنه ليس منصوفاً وقد صحح النشر القراءة به للراويين من

طرقهفقال " سكن له او اختلس حلا" ولا إشكال لأنها تحتمله وطرقه كثيرة أما التيسير فلا هو منصوص ولا طرقنا تحتمله

ونقول لمن ألحقه بالدورى خصوصا فى التيسير لا وجه لك بتخصيصه إذا بالدورى، فلم لم تقرأه للسوسى أيضا؟ يقول تبعا للشاطبي فى الحرز قلت ولكنه من زيادات القصيد ولا نعلم طرق الشاطبي فيه بل زيادة علم لأن أكثر من روى الاختلاس ألحقه بالدورى فقط اختيارا قال فى النشر

"وَرَوَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْإِخْتِلَاسَ مِنْ رِوَايَةِ الدُّورِيِّ وَالْإِسْكَانَ مِنْ رِوَايَةِ السُّوسِيِّ" اهـ

تنبيه هام

لايقاس على الكلمات المذكورة غيرها لأنه لم ينقل بالأداء سواها قال الدانى

"وقياس ما نصّوا عليه يدلّ على جملة نظائره، والعمل عندي في هذا الباب على الأداء. لأنه لو جرى على القياس خاصّة لا طرد الإسكان في سائر [الكلم] واللواتي الرأ فيهن مضمومة وقبلها ضمّة أو كسرة وبعدها كاف وميم أو هاء وميم نحو قوله: يحشرهم [النساء: ١٧٢] ويذكرهم [الأنبياء: ٦٠] ويحذركم [آل عمران: ٢٨] وأنذركم [الأنبياء: ٤٥] ويصوّرهم [آل عمران: ٦] ويسيرهم [يونس: ٢٢] ويبشّرهم [التوبة: ٢١] وتطهرهم [التوبة: ١٠٣] وما كان مثله، وهذا مما لا خلاف في إشباع الحركة فيه بين أهل الأداء من مشيختنا والمصنّفون من أئمتنا بحروف القياس في جميعه" اهـ

والخلاصة

الإسكان طريقنا والمنصوص عليه والاختلاس من زيادات الحرز ليس طريقنا ولم ينص عليه والعمل به أداء عن الدورى فقط فمن اقتصر على الإسكان فقط فقد أصاب المقصود وقام بالمطلوب ومن عمل بالاختلاس فله فيه قدوة حسنة أما أن يختلس دون الإسكان فقد أسقط الطريق وهو العمدة وسيأتى نظمه والحمد لله رب العالمين

تنبيه قيل

اعلم رحمك الله أن الشاطبي أطلق قيل فلا يدري أيقصد الفعل أم الاسم أم كلاهما والتحقيق من التلقى والشهرة أن الإشمام يقصد به قيل الفعل الماضي أما قيل المصدر نحو "وقيله يا رب" و"إلا قила سلاما" و"من أصدق من الله قила" فلا إشمام فيه بالمره وقد نبه على ذلك شيخنا الضباع رحمه الله تعالى في شرحه بلوغ الأمنية أيضا فتأسيت به حتى لا يفوتني حكم هنا وفي ذلك قلت:

وإخفاء بارئكم وبابه زاده * وإشمام قيل الماضي لا الاسم مجتلى

مسألة (١١٦) تحرير "النبيء" لقالون

قال فى الحرز

٤٥٨ - وَجَمَعًا وَقَرَدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبِيِّ ... عَةِ الْهَمْزِ كُلُّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْدَلَا

٤٥٩ - وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَعَ ... بَيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدَلًا

ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله أن نافعاً يقرأ كل ما خرج من مادة نبأ من القرآن بالهمز نحو النبي والنبوة والنبیین والأنبياء والنبیون

نعم إلا أن قالون وهو الراوي الأول عن نافع يستثنى موضعين من ذلك فإنه يقرأهما بلا همز وهما "وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد.." وقوله " لا تدخلوا بيوت النبي إلا.." وكلاهما من الأحزاب وعبارة الحرز توهم الاستثناء لهما حال الوقف و الوصل بما بعدهما لسكوته والسكوت يعنى الإطلاق لكن الصحيح انه حال الوصل فقط فإذا وقف رجعت الهمز وخفت الياء وهذا ما ذكره صاحب التيسير قال

"وَتَرَكَ قَالُونَ الْهَمْزَ فِي قَوْلِهِ فِي الْأَحْزَابِ {لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ} وَ {بُيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ} فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْوَصْلِ خَاصَّةً عَلَى أَصْلِهِ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمَكْسُورَتَيْنِ وَالْبَاقُونَ بِغَيْرِ هَمْزٍ" اهـ وتبعه التحبير على ذلك الشرط

وفى الجامع وجه ذلك الإبدال فقال:

"وقالون عنه موضعان، وهما قوله في الأحزاب [٥٠]: "لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ" و "بُيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا" [الأحزاب: ٥٣] فتركوا همزهما في حال الوصل طردا لمذهبهم في تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين المتفتحتين بالكسر في كلمتين؛ إذ كانوا يسهّلونها على حركتها، فيجعلونها بين بين لوقوعها بعد الألف في ذلك، فكذلك لم يهمزوا هذين الموضعين؛ لأن الهمزة المكسورة التقت فيهما بهمزة أخرى مثلها إلا أنهم لزموا البذل الصحيح فيهما لوقوعهما بعد ياء ساكنة زائدة للمدّ، ولم يجعلوها بين بين لئلا يلتقي ساكنان..... فإن وقفوا على قوله: للنبي، ولم يصلوه بما بعده من قوله: إن وإلا حققوا همزته، وإسكانها

وروم حركتها جائز ان ولم يبدلوها هناك؛ لأن ذلك إنما كان عرض لتأتي حال الوصل من أجل مجيء الهمزة المكسورة بعدها، فلما عدمت الانفصال والوقوف عدم البديل بعدها. "اهـ

الخلاصة

"بيوت النبي إلا" و"نفسها للنبي إن" موضعان لا يهزمان وصلا عند قالون

وفي ذلك قلت:

*وقالون في الأحزاب في للنبي مع بيوت النبي الهمز أبدل موصلا

مسألة (١١٧) تحرير خلف ابن ذكوان في كلمة "إبراهيم"

قال في الحرز

٤٨٤ - وَوَجَّهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا/

الشرح

- أما ابن ذكوان فإن له وجهين الياء والألف في موضع سورة البقرة فقط وليس له إلا الياء في باقى القراءان من طريقنا

قلت وهذا ظاهر من النظم وقال في التيسير

"وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة بالوجهين" اهـ وتبعه التعبير

وفى الجامع لاحظنا أن ابن ذكوان من جملة طرقه له وجهان فى كل مواضع إبراهيم

قلت نعم قرأ الدانى بالوجهين من الجامع لمواضع سورة البقرة ولكن طريق الحرز كان بالياء فقط قال فى الجامع

"وذكر النقاش فى كتابه أنه قرأ على الأخفش جميع ما فى القرآن بالياء، وبذلك أقرأنى أبو القاسم الفارسى عنه عن الأخفش" اهـ

وقرا بالوجهين معا على شيخه ابن غلبون طريق ابن الأخرم ولكن ليس من طرقنا بل من النشر فالقراءة بالألف فى البقرة خصوصا عن ابن ذكوان من زيادات القصيد وذكر الدانى له فى التيسير من باب زيادة العلم فليتنبه وكذا فعل الحرز أما القراءة من طريق الفارسى لابن ذكوان طريق الحرز والتيسير فليس فيها ياء وسيأتى نظمه

مسألة (١١٨) تحرير المنون قبل الثلاثي مضموم الثالث

٤٩٧- /وَيَكْسُرُهُ لِتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا/

- استثنى ابن ذكوان المنون فإنه يكسره لأن قاعدته بالضم إن كان الساكن خلاف التنوين و اب ذكوان الراوى الثانى لابن عامر .

٤٩٨- يَخْلَفُ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيئَةٍ/

- يعنى أن لابن ذكوان رحمه الله له فى (رحمة ادخلو- خبيثة اجتثت) وجهان الضم أو الكسر، ولكن قال فى التيسير

"حاشا حرفين {برحمة ادخلوا} و {خبيثة اجتثت} هذه رواية مُحَمَّد ابْن الاحزم عَنِ الاخفش عَنْهُ وروى عَنْهُ النقاش وَغَيْرُهُ يَكْسُرُ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ "اهـ

وابن الأخرم ليس من طرقنا ووثق ذلك أيضا فى جامعه فقال:

"وبذلك قرأت فى رواية الأخفش من طريق ابن الأخرم، وزاد ابن المعلى وابن أنس عنه حرفا ثالثا وهو قوله فى الأنعام [٩٩] وغير متشابهه انظروا فروياه عنه بضم التنوين أيضا وقال الأخفش عنه فى الباب كله بالكسر، ونص على الموضعين المذكورين بالكسر أيضا" اهـ

أما طريقنا وهو عن النقاش فبكسر كل المنون دون ذكر خلاف كما هو واضح، فيكون فى الموضعين الخلف نعم ولكن ليس من طرق التيسير بل من التيسير طريق النقاش الكسر فقط فى كل منون بلا استثناء فكان الضم من زيادات القصيد فى الكلمتين والوجهان فى النشر لسعة طريقه قال

"وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقَيْهِ رَوَاهُمَا عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ- وَاللَّهُ أَعْلَمُ-
"اهـ ، والحمد لله رب العالمين وفى ذلك قلت:

طريق ابن ذكوان بياء لإبرهم* وضم خبيثة برحمة اهملا

مسألة (١١٩) تحرير لأعنتكم

قال الشاطبي رحمه الله

٥٠٩- وَبَعْدَهُ لَا عَنْتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا/

- وسهّل أحمد البزّي عن ابن كثير همز (لأعنتكم) بين بين بخلف عنه ، فله فيها التسهيل والتحقيق ، وقرأ غيره بالتحقيق قولاً واحداً .

قلت وبالرجوع للتيسير نجده لم يذكر خلافاً بل التسهيل فقط فقال رحمه الله

"البزّي من رواية أبي ربيعة عنه {لأعنتكم} بتليين الهمزة" اهـ وتبعه صاحب التحرير ولم يعرج عليه بخلف الحرز

أما في الجامع فقد بين أن التسهيل في رواية البزّي من قراءته على أبي ربيعة قلت وهو طريق البزّي في التيسير الذي قرر الداني حكمه بالتسهيل فقط أما عن البزّي من غير طريق أبي ربيعة فجاز التحقيق ولكن ليس من طرقنا فتنبه فانظر رحمك الله ما قاله في الجامع

"وكلهم قرأ لأعنتكم [٢٢٠] بهمزة محققة بعد اللام إلا ما رواه أبو ربيعة عن قنبل والبزّي عن البزّي عن ابن كثير أنه يسهّل الهمزة. قال أبو ربيعة: غير مهموزة،، وكذلك نصّ عليه البزّي في كتابه الذي روته الجماعة عنه، وبذلك قرأت في رواية البزّي من طريق أبي ربيعة وحده، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمزة وبذلك قرأت في رواية قنبل ... اهـ"

والتحقيق ان طريق التيسير بالتسهيل وزاد الحرز التحقيق

وقال في النشر

"وَاحْتَلَفَ عَنِ الْبَزِّيِّ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ مِنْ (لَا عَنْتَكُمْ) فِي الْبَقَرَةِ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْ أَبِي رِبِيعَةَ، عَنْهُ النَّسْهِيلُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقَيْهِ وَرَوَى صَاحِبُ "التَّجْرِيدِ" عَنْهُ

أبو عبد الله المقرئ

تحريرات الحرز والدره

التَّحْقِيقَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارْسِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ، ...
وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ الْبَزْزِيِّ "اهـ

قلت ومع صحة الوجهين ولكنه لم يعرج على خلف الحرز ويبين موقفه منه كما تعودنا
منه بالتعليق على زيادات الحرز

وفى ذلك قلت

لأعنتكم بالخلف أحمد سهلا *ولكن طريقنا بلا خلف انجلا

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٢٠) تحرير يبسط وبسطة

قال في الحرز

٥١٤ - وَصِيَّةُ ارْفَعَ صَفْوُ حَرَمِيَّةٍ رَضِيَ ... وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اَعْتَلَا

٥١٥ - وَبِالسَّيْنِ بَاقِيَهُمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةٌ ... وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا

الشرح

- قرأ شعبة وابن كثير ونافع والكسائي برفع وصية وتنوينها ومعهم أبو جعفر بالوفاق ويعقوب وخلف بالخلاف لأصلهما والباقون بالنصب .

- قرأ السابق ذكرهم عدا قنبل يبسط بالصاد كما لفظ بها يعنى شعبة ونافع والبزى فقط والكسائي وأبو جعفر بالوفاق وروح خلاف أصله

- أما وزادكم في الخلق بصطة بالأعراف فحكمها كالسابقة .

- إلا أن خلادا وابن ذكوان ممن يقولان بالسین فيهما كما علمت ولكن يجوز لهما النطق بالصاد أيضا فيهما كما ذكر الحرز .

ولكن الملاحظ من التيسير أنه أطلق الخلاف لخلاد فقط كما في الحرز ولم يذكر عن ابن ذكوان طريق الحرز غير السین في البقرة والصاد في الأعراف فكان ذكر الشاطبي الخلف لابن ذكوان خروج عن طريقه وهو له الوجهان بالفعل في كل موضع ومن اتصاله بالدانى ولكن من كتاب الجامع ومن طرق النشر أما التيسير فله كما ذكر السین في موضع البقرة والصاد في موضع الأعراف

قال في التيسير

"قُنْبُلٌ وَحَقْصٌ وَهَشَامٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةٌ بِخِلَافٍ عَنْ خَلَادٍ {يَبْصُطُ} هُنَا وَ{بَسْطَةٌ} فِي الْأَعْرَافِ بِالسَّيْنِ، وَرَوَى النَّقَاشُ عَنْ الْأَخْفَشِ هُنَا بِالسَّيْنِ وَفِي الْأَعْرَافِ بِالصَّادِ وَالْبَاقُونَ بِالصَّادِ فِيهِمَا" اهـ وتبعه في التحبير ولم يزد شيئا

وما يخص ابن ذكوان هذا ذكره في الجامع فقال

"وأبو بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان في هذه السورة بالسين و في الأعراف بالصاد" اهـ

وذكر النشر في معرض وجه السين فيهما معا عن ابن ذكوان ناقدًا للشاطبي قال

"وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ لِلدَّانِي تِلَاوَةً وَالْعَجَبُ كَيْفَ عَوَّلَ عَلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طُرُقِهِ، وَلَا مِنْ طُرُقِ التَّيْسِيرِ وَعَدَلَ عَنْ طَرِيقِ النَّقَاشِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْ فِي التَّيْسِيرِ سِوَاهَا، وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنِ التَّيْسِيرِ وَطُرُقِهِ، فَلْيَعْلَمْ وَلْيَتَبَيَّنْ عَلَيْهِ." اهـ

إذن القول بأن لابن ذكوان من الحرز السين فيهما لم يثبت أصلا من أي طريق كما قرر ابن الجزري رحمه الله تعالى

والقول بالصاد فيهما ليس من الحرز بل من النشر كما هو بين من عبارته وسكوت النشر

أما سين يبسط وصاد بسطة فطريق الحرز

أما العكس فمن النشر ومن زيادات الحرز أيضا

أما بالنسبة لخلاّد

فلا بد من معرفة خلافه لأنه مفرع على السكت وأحكامه وباقي الأحكام التي سبق ذكرها فتنبه غير أنه لم يوضحه في التيسير ولأنه يأخذ بأحكام أبي الفتح خلف أيضا فلا بد لتوضيحه

قال في الجامع

"قال أبو عمرو: والذي قرأت أنا به على أبي الفتح عن قراءته في رواية خلف و خلاّد بالسين فقط" اهـ

قلت وأبو الفتح هو طريق خلاد على التحقيق فتنبه ومن المعلوم أننا نأخذ به لخلف أيضا في السكت ووقف الهمز فتنبه لذلك

أما طريق خلف وهو عن ابن غلبون بالسین لا ضير في هذا من ظاهر عبارة التيسير وفي النشر قال

"فَقَرَأَ خَلْفٌ لِنَفْسِهِ، وَعَنْ حَمَزَةٍ بِالسَّيْنِ فِي الْحَرْفَيْنِ." اهـ

ولما ألحقنا طريقه أيضا بخلاص من أجل أحكام السكت وغيره لزم أن نلحق حكمه هنا أيضا فقال في النشر:

"وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ نَصْرِ عَنْ ابْنِ الْهَيْثَمِ وَالنَّقَّاشِ عَنْ ابْنِ شَدَّانَ كِلَاهُمَا عَنْ خَلَادٍ بِالسَّيْنِ فِيهِمَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ الدَّانِي عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ" اهـ

إذن طريق الداني للراويين من قراءته على ابن غلبون هي السین وعن أبي الفتح أيضا هي السین

فكان ذكر التيسير الصاد لخلاد خصوصا خروج عن طرق التيسير كلها وكان الشاطبي تبعا له في ذلك الخروج

أما خلاد فطريقه الصاد عن ابن الهيثم ولا يقرأ به في الحرز لأنه طريق رواية لا تلاوة وهو في النشر طريق تلاوة قال "وَرَوَى ابْنُ الْهَيْثَمِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ ثَابِتٍ عَنْ خَلَادٍ الصَّادَ فِيهِمَا" اهـ فجاز من النشر

أما باقي طرق الصاد لخلاد فلا تمس طرقنا بصلة

فيكون الصاد فيهما من زيادات القصيد لأن طريق تلاوة الحرز بالسین وهو عن أبي الفتح وابن غلبون

وهنا أخطأ النشر إذ قال بعد الجملة السابقة عاطفا على الصاد :

"وَبَدَّلَكَ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فِي رَوَايَةِ خَلَادٍ مِنْ طَرُقِهِ" اهـ

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

والخطأ لأنه مخالف لما نقلنا من الجامع لأنه قال بالسين عن أبي الفتح لا الصاد ولعله
تصحيف النساخ

والخلاصة

أن السين من الطريقين للراويين والصاد من زيادة القصيد والتيسير لخلاص
أما ابن ذكوان فالقصيد هو الذي زاده فقط فزاد الصاد في موضع البقرة وزاد السين في
موضع الأعراف وتبع ابن الجزري من بعده والأمر كما ترى، وفي ذلك قلت:
وخلاد زد صاداً ببسط بسطة* وذكوان أولاً وسينا لما ولي

مسألة (١٢١) تحرير "أنا"

قال في الحرز

٥٢١- وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحِ أَتَى / وَالْخُلْفُ فِي الْكُسْرِ بُجَلًا /

- قرأ نافع وأبو جعفر بالوفاق ضمير (أنا) بإثبات الألف إذا أتى بعدها همزة مفتوحة أو مضمومة مع مراعاة المد المنفصل والباقون بالقصر وصلا .

- وأما إذا أتى بعدها همزة مكسورة فلقالون وحده وجهان جواز الإثبات وجواز الحذف وصلا .

وبمراجعة التيسير وجدت أنه يثبت لقالون من طريق أبي نشيط فقط قال

"وروى أبو نشيط عن قالون اتباعاً مع الهمزة المكسورة في قوله {إِن أَنَا إِلَّا} و {وَمَا أَنَا إِلَّا} المد" اهـ

وزاد في التحرير

"قلت هذه قراءته على أبي الحسن وقرأ على أبي الفتح بالوجهين والله الموفق" اهـ

وطريقه هو عن أبي الفتح قال في الجامع

"ويصح الأخذ بالوجهين وبأحدهما في هذا ونحوه من حيث ورد أحدهما نصاً والآخر أداء، فمن أخذ بالنص ومن أخذ بالأداء ومن أخذ بهما معاً، وقرأت أنا ذلك في رواية أبي نشيط على أبي الفتح بالوجهين بالإثبات والحذف" اهـ

فكان الوجهان عن أبي الفتح طريق الحرز لا زيادة في أي حكم منهما

ولعل إثبات الداني في التيسير للإثبات فقط لكونه ورد نصاً قال

"وحدثت عن صالح بن إدريس، قال: نا علي بن سعيد، قال: نا أحمد بن محمد بن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون عن نافع أنه أثبت الألف في الحاليين. وكذلك روى أحمد بن نصر أداء عن أصحابه عن الحلواني عن قالون." اهـ

والوجهان من الخلاف الجائز والله أعلم وتعليقي عليه لمعرفة أصله خصوصاً وأن التيسير يثبت المد فقط فكان زيادة الحرز من زيادة العمل والأداء ولو اعتبرنا التيسير لكان الحرز زاد القصر ولم يعلق أحد على الحكم من قبل وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (١٢٢) تحرير " كنتم تمنون " و " ظلتم تفكهون "

٥٣٥- وَكُنْتُمْ تَمْنُونَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُوْا نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَأَفْهَمَ مُحَصِّلًا/

- وأما قوله (كنتم تمنون) آل عمران و (ظلتم تفكهون) الواقعة فإن الحرز نقل لنا عن البزى وجهين التشديد ويلزمه إشباع الصلة والتخفيف ويلزمه قصر الصلة فذكر الحرز الوجهين ولكن في التيسير لم يذكر التشديد ولكنه نسبه لغير طريق التيسير قال

"وَزَادَنِي أَبُو الْفَرَجِ النُّجَادُ الْمَقْرِيءُ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ بْنِ بَدَهْنٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الرَّيْبِيِّ عَنْ أَبِي رُبَيْعَةَ عَنْ الْبَزِيِّ مَوْضِعَيْنِ فِي آلِ عِمْرَانَ {وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْمَوْتَ} وَفِي الْوَاقِعَةِ {فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} فَشَدَّدَ النَّاءَ فِيهِمَا وَذَلِكَ قِيَاسُ قَوْلِ أَبِي رُبَيْعَةَ "اهـ

قلت وقوله وهو قياس قول أبي ربيعة وكان الداني يروق له تشديدهما وهما من غير تلاوة ولا طريق كتابه

ولم يزد في التعبير على ما قال

وطريق التيسير هو الداني عن عبد العزيز الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزى وهو بالتخفيف

قال في النشر

" فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ سِوَى ابْنِ بَدَهْنٍ هَذَا "اهـ

وقال

" وَذَكَرُ الدَّانِي لَهُمَا فِي تَيْسِيرِهِ اخْتِيَارًا، وَالشَّاطِطِيُّ تَبَعٌ إِذْ لَمْ يَكُنَا مِنْ طُرُقِ كِتَابِهِ. "اهـ

قلت وعليه فتشديدهما من زيادات القصيد والحمد لله رب العالمين وفي ذلك قلت:

ونحو أنا لقالون خلفه*وكنتم وظلتم زاد بزى التنقلا

مسألة (١٢٣) تحرير "نعما"

٥٣٦- نِعَمًا مَعًا فِي النَّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا/وَإِخْفَاءٌ كَسْرُ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلًا/

- قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح النون في (نعما) وكسر العين ومعهم خلف العاشر بالوفاق

- وقرا شعبة وقالون والبصري بكسر النون كما هي واختلاس كسرة العين ، والباقون بكسر النون والعين كسرة كاملة ومعهم يعقوب بالخلاف لأصله

ولكن لم يذكر الحرز رحمه الله وجه الإسكان لأصحاب الاختلاس ، قال في التيسير "وقالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسْر النَّونِ وإخفاء حَرَكَةِ الْعَيْنِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا وَبِذَلِكَ وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُمْ وَالْأَوَّلُ أَقْبَسُ" اهـ وتبعه التحبير

قال في الجامع

"هكذا الرواية عنهم في الكتب بإسكان العين ... "اهـ واحتج لها رحمه الله ثم قال

"غير أن قوما من أهل الأداء يابون ذلك لتحقيقه الجمع بين الساكنين، فيأخذون بإخفاء حركة العين؛ لأن المخفي حركته بمنزلة المتحرك، فيمتنع الجمع بين الساكنين بذلك والإسكان أثر والإخفاء أقبس." اهـ

قلت والأولى الأخذ بالنص كما في يأمركم وبابه وهو الإسكان والخلاف جائز ولا يلزم كلاهما معا خصوصا وأن الداني لم يعز، فالإسكان منصوب عليه فهو المأثور والاختلاس مفهوم للبعض من نصوص الإسكان فلا يلزم الأداء بهما معا بل يكفي أحدهما والحمد لله رب العالمين وفي ذلك قلت:

نعما معا سكن أداء ومسندا * أو اخفى أداء جاء صيغ به حلا

سورة آل عمرانمسألة (١٢٤) تحرير التوراة

٥٤٦- وَإِضْجَاعُكَ التَّورَةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ/ وَقُلَّ فِي جَوْدٍ/ وَإِلْخُفَّ بَلَلًا/

- قرأ ابن ذكوان والكسائي والبصري وخلف العاشر بالخلاف لأصله كلمة التوراة بالإمالة، قال في الدرّة "توراة فد" .

- وقرأ ورش وحمزة بالتقليل قولاً واحداً

- وقرأها قالون بالفتح والتقليل .

والشاطبي بذلك تبع للتيسير قال

"قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ ذَكْوَانَ وَالْكَسَائِيُّ {التَّورَةَ} بِالْإِمَالَةِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ وَنَافِعٌ وَحَمَزَةٌ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ وَقَدْ قَرَأْتُ لِقَالُونَ كَذَلِكَ" اهـ

وزاد في التحبير "على أبي الفتح" اهـ

قال في الجامع عن الفتح أيضاً

"وقرأت على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن المقرئ عن أصحابه في رواية إسماعيل والمسيبي وقالون بإخلاص الفتح" اهـ

وقال في جامع البيان عن المقللين

"وقرأت في رواية الأربعة - منهم قالون - عن نافع على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد وغيره بين الفتح والإمالة وبذلك قرأت أيضاً على أبي الحسن في رواية قالون من طريق أبي نسيط والحلواني" اهـ

فلاحظ رحمك الله أنه في الجامع دقق وحرر الخلاف فبالفتح عن أبي الفتح طريق الخراساني وبالتقليل عن أبي الفتح من طريق السامري وعن ابن غلبون

قال فى النشر عن الفتح

"وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن يعني من طريق أبي نسيط، وهي الطريق التي في التيسير، وذكره غيره فيه خروج عن طريقه، وقد ذكر الوجهين جميعاً الشاطبي" اهـ

وقال عن التقليل

"وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح عن قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني، وهو ظاهر التيسير" اهـ وهو فى كلا النصين يؤكد الجامع

فالفتح طريق الكتاب لقانون عن أبي الفتح عن الخراساني والتقليل خروج عنه وهو عن ابن غلبون وأبي الفتح عن السامري

تحقيق هام

وهذا الكلام هام من أجل حكم ميم الجمع والمد المنفصل

فاعلم رحمك الله أن الشاطبي أطلق أحكام ميم الجمع والمنفصل والتوراة لقانون فقال فى باب أم القرآن "وقالون بتخييره جلا "

وقال فى باب المد "وإن ينفصل فالقصر بادره طالبا بخلفهما.."

وهو فى ذلك تبع للتيسير فى ميم الجمع والمد المنفصل وكلمة التوراة حيث ذكر الخلف فى كل موضع عن قالون دون عزوه

وللتذكرة طريق قالون من التيسير هو عن الداني عن الخراساني عن إبراهيم بن عمر عن ابن بويان عن ابن الأشعث عن أبي نسيط عن قالون

وبالرجوع إلى منزع الطرق ومجمع الروايات الخاص بالداني وهو الجامع نجده فى ميم الجمع يحدد أن صلتها عن أبي الفتح عن الخراساني وهو طريق التيسير

وسكونها أو صلتها عنه عن السامري والسكون فقط عن ابن غلبون في رواية أبي نشيط وكلاهما ليس من التيسير

وأقره في التعبير فنسب الصلة عن أبي الفتح عن الخراساني والإسكان لابن غلبون وكما علمت هو أيضا عن أبي الفتح عن السامري ومن الجامع والنشر علمنا أن له الصلة أيضا

وفي باب المد من التعبير نسب لأبي الفتح القصر ولابن غلبون التوسط وكل هذا معاد والنصوص سبقت، ولكن لزيادته فائدة هامة وهي:

طريق أبي الفتح عن الخراساني وهو بصلة ميم الجمع وقصر المنفصل مع فتح التوراة وهو طريق التيسير

وطريق ابن غلبون بسكونها وتوسط المنفصل وتقليلها

وطريق أبي الفتح من طريق السامري أيضا بالسكون أو الصلة مع قصر المنفصل وتقليلها

فهذه أربعة أوجه وهي:

١- القصر والصلة وفتح التوراة طريق أبي الفتح عن الخراساني وهو طريق التيسير

٢- القصر والصلة وتقليل التوراة طريق أبي الفتح السامري وليس في التيسير

٣- القصر والسكون وتقليل التوراة طريق أبي الفتح السامري وليس في التيسير ونسبه

صاحب الفريدة لابن غلبون أيضا

٤- التوسط والسكون وتقليل التوراة طريق ابن غلبون وليس من التيسير

ويبقى أربعة أوجه من إطلاق التيسير والحرز فالجملة ثمان أوجه ولا أعزو منها غير الأربعة المذكورة تحريرا وتاصيلا

وهذا ما أراه في التحرير والعزو ولكن الذي يُقرأ به شيء آخر وأنا أتناوله لك بالبحث
إن شاء الله تعالى

*ظاهر التيسير والحرز أطلق الأوجه بلا عزو وتبعه غيث النفع فقد أطلق تبعا للحرز
وأراه سلم لأنه لم يسلك مسلك من اجتهد بلا دليل وهذه طبيعة الغيث يطلق كما أطلق في
الجار وجبارين وغيرهما

*وقرأت أنا هذه الكلمة مع المد المنفصل وميم الجمع على شيخي بخمسة أوجه فقط
وهي

(١) قصر وصلة مع الفتح

(٢) قصر وسكون وتقليل

(٣) توسط وسكون وتقليل

(٤) توسط وصلة وتقليل

(٥) توسط وسكون وفتح

ونظمتها في بيتين فقط وهما:

فإن شئت فاقصر إن تسكن مقللا * وإن تصلن فافتح فوجهان جملا

ووسط بإسكان وقلل بخلفه * وإن تصلن قلل ثلاث مسلسلا

وذكرها البدور للقاضى وتحريرات الضباع رحمهما الله والخليجى في حل مشكلاته
والابيارى في نظم الضوابط والجمزورى في فتحه ونسب الخليجى نظمها لعلى البدرى
فى أربع أبيات وأنشأ هو فيها أيضا نظما فى ثلاث يعنى من باب المهارة اللغوية قلت
وفى بداية قراءتى قبل البحث نظمت فيها بيتين فقط كما ذكرتهما لك وعلى كل هذا لا يهم
،الذى يهم أين تأصيل هذه الأوجه؟ لكنهم لم يؤصلوه

واتفقت تحريري الذي أراه في ثلاثة منها فقط وهم وجها القصر ووجه التوسط مع السكون والتقليل

*وذكر ابن الجزري رحمه الله في المسائل التبريزية ثمان أوجه نسب منها أربعة فقط للحرز منها اثنين فقط للتيسير وعلى فرض أنهم أربعة، الوجه الخامس من زاده ومن أين ولم زاده؟ وهو (توسط مع سكون وفتح)

وذكر المزاحي الأوجه الثمان في مسائله كابن الجزري رحمهما الله وعزا عزوه المذكور وذكر المتولى في الروض أنهم أربعة أوجه أيضا وقال عليه العمل ولم يتعرض للخامس أيضا

**والتحقيق أنه لا ينبغي القراءة إلا بوجه التيسير القصر والصلة والفتح طريق التيسير لقانون ولو زدنا وجه التوسط مع الاسكان والتقليل لمكان زيادة التيسير والحرز فلا إشكال ونقلهما المنصوري في شواهد الطيبة كما ذكر المتولى في الروض ويؤيده كلام ابن الجزري في مسائله وفي التحبير أي المنقول عن قانون من التيسير وهو وجهان فقط السابق ذكرهما قال المتولى رحمه الله

" أطلق صاحب التيسير الخلاف لقانون في كل من المنفصل وميم الجمع ، و كذلك الشاطبي إلا أنه حكى الوجهين في الميم تخييرا فاحتمل كلامهما أربعة أوجه ، و بها قرأنا من طريق الشاطبية و عليه العمل ؛ إلا أن ابن الجزري ذكر في التحبير : أن صاحب التيسير قرأ بالقصر و الصلة على أبي الفتح ، و بالإسكان و المد على أبي الحسن طاهر بن غلبون فهما على هذا وجهان ، و قال المنصوري في كتابه شواهد الطيبة : و قد رأيت من طريق الشاطبية بعض أهل المدن يقرؤون له أي لقانون قرأ بوجهين فقط القصر مع الصلة و المد مع الإسكان ، و يمنعون غيرهما من طريقها ، ويعلمون بأن الداني قرأ بالقصر و الصلة على أبي الفتح فارس ، و بالمد و الإسكان على طاهر بن غلبون نقل عنه ذلك ابن الجزري ، و نقل شيخه سلطان الأوجه الأربعة عن أجوبة المسائل التبريزية لابن الجزري حيث سئل عن ما اجتمع فيه ميم ومد منفصل

ولفظ التوراة فذكر من طريقها : الصلة مع القصر و الفتح ومع المد والتقليل ، والإسكان مع المد والقصر والتقليل فيهما ، ثم ليعلم أنه لم يسند في التيسير قراءته برواية قالون إلا إلى أبي الفتح و الله أعلم. "هـ".^{٨٠}

تحليل نص ابن الجزري رحمه الله تعالى

وبالرجوع لأقدم نص بين أيدينا وهو كلام ابن الجزري في المسائل التبريزية ونقله المزاحي في أجوبة المسائل العشرين في تحرير الطيبة - والمزاحي شيخ المنصوري والمنصوري شيخ للأزميري والإبياري فتنبه ولا أعلم نصا أقدم منه ولا أوثق منه في العزو والتأصيل وسأضع لك خطأ تحت الأوجه الخمسة المعمول بها وعرضه للأوجه الثمان كان كالاتي :

(١) وجه القصر والصلة والفتح طريق التيسير والشاطبية وهو عن أبي الفتح عن الخراساني عن أبي نشيط قال ابن الجزري "وهو في الشاطبية والتيسير" لذا هو من الأوجه الخمسة ومن أربعة المتولى وهو كما حررته

^{٨٠} أما في بدائع البرهان لم يتعرض للمسألة من الحرز أو التيسير بل ذكر ما قرأ به على استاذه يوسف زادة فقط وكان له وجهة أخرى حتى من طرق الطيبة ولكن ليس مقامه هنا في تحرير قوله تعالى "ويعلمه الكتاب ..." لم يذكر عن أستاذه يوسف أفندي إلا:

الفتح والتوسط والإسكان من إرشاد أبي العز

التقليل مع القصر والصلة من الهداية وتلخيص ابن بليمة من طريق أبي نشيط

التقليل مع التوسط والصلة من مبسوط ابن مهران

التقليل مع التوسط والإسكان من العنوان

ثم تابعه ناقضا بقوله "وليس في إرشاد أبي العز إلا القصر ، وليس في الهداية لأبي نشيط إلا المد مع الإسكان ، وليس في تلخيص ابن بليمة لأبي نشيط إلا المد مع الوجهين في ميم الجمع ، وليس في مبسوط ابن مهران إلا الفتح مع القصر ، وليس في العنوان إلا الصلة على أنه ليس في العنوان طريق أبي نشيط ولا طريق الحلواني عن قالون بل فيه طريق إسماعيل القاضي فلا يكون من طريق الطيبة . "هـ" ولم ينسب شيئا منها للحرز ولا للتيسير ونقض كلام شيخه بما تابعه بعدها كما نقلنا لك

(٢) وجه قصر المنفصل والصلة مع التقليل وهو عن أبي الفتح عن السامري عن أبي نشيط قال ابن الجزري "وليس ذلك في التيسير ولا في الشاطبية" قلت وهو كما حررته لك في أحكام الكلمات الثلاث المد وميم الجمع وكلمة التوراة بالفعل

(٣) وجه توسط المنفصل مع الصلة والفتح ولم يعلق ابن الجزري علي علاقته بالحرز

(٤) وجه التوسط مع الصلة والتقليل ذكر أنه لأبي نشيط وأحقه المزاحي بالشاطبية قال "وهذا من كتاب الشاطبية" لذا هو من الأوجه الخمسة ومن أربعة المتولى

(٥) وجه التوسط مع الإسكان والتقليل ذكر أنه لأبي نشيط وبه قرأ الداني علي ابن غلبون وهو من الأوجه الخمسة وأربعة المتولى قلت كيف وليس مكتوبا في باب طرق التيسير ، نعم من أجل شفاعة التعبير لتحرير سكون الميم وتوسط المنفصل ألحقناه ومن زيادات الحرز قال ابن الجزري "وهو في التيسير والشاطبية"

(٦) وجه التوسط مع الإسكان والفتح نسبه لأبي نشيط وهو من الأوجه الخمسة فقط ولم يذكره المتولى وليس في الحرز ولا التيسير بل من غيرهما كما قرر ابن الجزري رحمه الله تعالى

(٧) وجه قصر مع إسكان وفتح من زيادات الحرز وليس من الخمسة ولا أربعة المتولى ولم يعلق علي علاقته بالحرز ابن الجزري رحمه الله

(٨) وجه قصر مع إسكان وتقليل ونسبه لأبي الفتح علي السامري عن أبي نشيط وقال "يجوز من طريق الشاطبية" وهو من الأوجه الخمسة وأربعة المتولى قلت كيف يجوز هنا ويمنع الوجه الثاني وهو عنه أيضا؟! !! فهذا تحكم بلا محكم

وقال صاحب الفريدة كالمتولى من الروض كما نقل عن المزاحي في باب طرق قالون

"وإن كان التحرير الدقيق بالنشر والروض هو الإسكان في ميم الجمع مع القصر والتوسط والتقليل وجها واحدا فيهما (أى في الوجهين وهذا مذهب أبي الحسن) وبصلة ميم الجمع مع القصر والفتح (وهذا مذهب أبي الفتح) ومع المد (وهذا لأبي الحسن

أيضا) والتقليل والإسكان وهذا التنبيه مذكور في تحرير يمل هو بالروض بآخر البقرة" اهـ.

ونسب ابن الجزرى وتبعه المزاحى وجهين فقط للتيسير وبينهما في التعبير قيد الخلاف بكونه غير مطلق بل المقصود القصر والصلة عن أبى الفتح ويفتح التوراة والتوسط والسكون عن ابن غلبون ويقلل التوراة ليس إلا وأكدته كلام المنصورى كما ذكر في الروض وجه (١) و (٥) وظاهر كلام ابن الجزرى والمزاحى وذكره المتولى وتبعه سالم في الفريدة أربعة فقط من الحرز مع أن الذي كان ينبغي أن يذكره ابن الجزرى هو نسبتهم جميعا للحرز إذ كلهم يحتملهم الحرز فحسب

ورجح المتولى تحريرا ألا يوجد من هذه الأوجه إلا وجه واحد يصدق عليه أنه من التيسير وهو وجه (١) فقط وكما قلت لك التحقيق هو البقاء على الوجهين معا أما الأول فلأنه الموجود في التيسير وأما الثانى فيلزمنا إلحاقه لما ألحق من أحكام في التيسير والحرز وعليه العمل كما ذكر المنصورى كذلك

فيكون التحقيق والتحرير وجهين فقط من التيسير وينبغي ألا يكون غيرهما من الحرز وبهذا يرد على من زاد الأوجه الثلاثة فزادوا وجهى ابن الجزرى في المسائل ومن تبعه ووجها ثالثا وهو الوجه (٦)

وتعقيبا على ما زيد على الوجهين المحررين وهم الوجه (٤) و (٦) و (٨) أقول :

لا أدري لم تلحق بالحرز دون باقى الثمان وأى طريق يحتملها بعد الذى قلت في تحرير المد وميم الجمع والتوراة لقالون من التيسير والحرز فاختيار ابن الجزرى لزيادة وجهين على وجهى التيسير فقط ثم زيادة المتأخرين لواحد عليهما تحكم بلا محكم فإما ناخذ بإطلاق الحرز الثمان وإما وجهها التيسير فقط

ولا أدري لم اختاروها دون الثلاثة الأخرى (٢) و (٣) و (٧) هل لأن ابن الجزرى احتمل نسبتها للحرز ولكن الوجه السادس لم يشر لتلك الاحتمالية والرابع قطع أنه من الحرز

فقال "وهذا من الشاطبية" ولكن الثامن قال "يجوز من طريق الشاطبية" و القراءة لا
تبنى على الاحتمال بل النقل الصريح ، أم لأنها منسوبة لأبى نشيط؟

قلت الوجه الثانى منسوب له ولم يلحقه والظاهر أنه تحكم بلا محكم وإلا فالثمان تحتلهم
الشاطبية والله أعلم فمن قرأها تبعا لاحتمال ابن الجزرى نسبتها للحرز فالثمان تحتلها
الحرز ومن قرأها لاحتمال التيسير لها فقد زاد ما ليس فى طرقة حال الرواية والأداء

والذى أراه جواز العمل بالثمان من الحرز لإطلاقه ومن شاء التزم بالوجهين المنقولين
من التيسير تحريرا (١) و(٥) ولا شىء عليه لإجرائه ما يلزم من ذكر الوجه فى الحرز
أما غير ذلك من التحديد للأوجه فاحتمال وتحكم بلا محكم وإن كان لا ضير فيه لصحتهم
جميعا ولكن من النشر وفى ذلك قلت

لقالون فى التوراة مع ميم جمعه* ومنفصل ثمان فى النشر مسجلا

وفى طرقتنا صل واقصرن بفتحته * ووسط بإسكان بحرر مقللا

وزده بفتح أو فصله مقللا* وذا بالسكون اقصر تحمله الملا

والحمد لله رب العالمين

تنبيه

الميتة

اعلم رحمك الله أن الشاطبي عندما قال "والميتة الخف خولا" لم يبين أى الميتة يقصد
فعندنا فى القرآن الميتة فى البقرة والمائدة والنحل ويس ولكن علمنا أنه يقصد موضع يس
خصوصا ولكنه لم يشر لذلك أنها المقصودة حتى ولو ضبطناها بالرفع لاختلط على
القارئ بموضع المائدة لذا كان لابد من التنبيه وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (١٢٥) تحرير هأنتم

قال رحمه الله

٥٥٩ - وَلَا أَلْفٌ فِي هَا هَآنْتُمْ زَكَآ جَنَّا ... وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبْدِلٌ جَلَا

٥٦٠ - وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتٍ هُدًى ... وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَلًا

٥٦١ - وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ ... وَجِيهِ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

٥٦٢ - وَيَقْصُرُ فِي التَّنْبِيهِ دُوَالْقَصْرُ مَذْهَبًا ... وَدُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانِ عَنْهُ مُسَهَّلًا

(١) حكم إثبات المد بين الهاء والهمز

حذف المد بينهما قنبل وورش قال "ولا ألف في هَا هَآنْتُمْ زَكَآ جَنَّا.." والباقون بالمد بينهما

فائدة

زاد في النشر وجه ألف لهما

(٢) حكم الهمزة الثانية

تسهيل لنافع والبصري وأبى جعفر ويزيد وورش وجه إبدال

فيكون لورش وجهان تسهيل وإبدال قال في التيسير

"نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو هَآنْتُمْ حَيْثُ وَقَعَ بِالْمَدِّ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ وَوَرَشٌ أَقْلٌ مَدًا" اهـ

والظاهر أنه ذكر الوجهين لورش ويرى صاحب النشر أنه لم يذكر غير التسهيل وهذا عجيب وكان الأولى إن كان هناك اختلاط عليه بسبب لفظ العبارة أن يقول لم يذكر إلا الإبدال فالعبارة لا تشتمل منها أدنى تسهيل

ولكن الابدال يفهم من قوله "بالمدة من غير همز" والتسهيل من قوله "وورش أقل مد" لأن التسهيل درب من المد أو شبه به فهو من بينه وبين الهمز المحقق وفي الجامع كان واضحا و نسب التسهيل لطريقنا يعقوب الأزرق قال "وقال أبو الأزهر وأبو يعقوب وداود عنه: ها أنتم يسهلها على مذاق الهمز لو كان فيها" اهـ

وكذا نسب له البديل فقال:

"وقال إسماعيل النحاس في كتاب الأداء عن أبي يعقوب عن ورش : هانتهم ممدودة غير مهموزة ولا مقطوعة الألف، وكذلك يجعلها في اللفظ مدتين" اهـ

قلت والوجهان من الخلاف الجائز فأيهما أتى به القارئ جاز ولا يلزم بهما معا والباقيون بالتحقيق وهم ابن كثير وابن عامر والكوفيون وخلف العاشر ويعقوب

(٣) أصل الهاء

- من أبيات الحرز ذهب ابن ذكوان والكوفيون والبزى ومعهم العاشر ويعقوب لكونه "ها" تنبيه قلت وهذا مناسب لحكم عدم الإدخال عندهم إذ لم تكن همزة إذ لو قلنا أصلها همزة فأين توجيه الألف عندهم؟، ويكون الألف من قبيل المد المنفصل وكل بحسب حكمه

- القصر عند من يقصر المنفصل سواء كان ممن حقق الثانية نحو البزى وروح أو ممن يسهل الثانية نحو قالون والبصري في وجه القصر ورويس

- التوسط عند من يقصر المنفصل وهم الكسائي وعاصم وخلف العاشر وابن ذكوان

- الإشباع لحمزة

- وذهب قنبل وورش لكونه مبدل عن همز قلت ولا إشكال عندهما على ذلك لعدم وجود إدخال عندهما من طرق الحرز فتعين حكم الهمز الإبدال هاء فلا مد منفصل عنهما البتة بل بعد الهاء تسهيل الثانية وزاد ورش وجه إبدال كما علمت مع إشباع

قلت أما على الوجه الذي زاده النشر وهو وجه وجود ألف بين الهاء والهمزة ولا يكون إدخالاً كما علمت لأنه لا إدخال لهما فتكون "ها" كلها للتنبيه لزوماً فعلى وجه التسهيل يكون الألف من قبيل المنفصل يشبعه أو يقصر ورش للعارض وقنبل يقصره فقط

ولو قلنا هنا بالإبدال لورش أيضاً فيلزمه الإشباع للزوم المد ولالتقاء ساكنين

- وذهب الباقر وهم قالون وأبو جعفر والبصري وهشام لاحتمال الأمرين أي أن الهمز الأول أبدل (ها) التنبيه أو أنه أبدل (هـ) فقط

= فعلى كونها "ها" تنبيه فلا إشكال لأنه سيكون من قبيل المنفصل وكل بحسبه

قال في الحرز

"ويقصر في التنبيه ذو القصر مذهباً*....."

قال في الجامع

"فَمَنْ جَعَلَهَا لِلتَّنْبِيهِ، وَمَيَّزَ بَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ لَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِ الْأَلِفِ سِوَاءَ حَقِّقِ الْهَمْزَةِ أَوْ سَهَّلَهَا" اهـ

ومعنى "ميز"، أى قصر المنفصل وزاد فى المتصل لأنه لا يوجد من العشرة الصغرى أحد ميز بين المدين إلا وهو مقصر المنفصل أما المتصل ففوقه أو بالتوسط

-التوسط عند من يوسط المنفصل إن كان ممن يحقق الثانية كهشام فى وجه التحقيق وابن ذكوان والكوفيين وذلك لعدم التركيب فى المد المنفصل فيها وفى غيرها

وإن كان ممن يسهلها جاز له فيها القصر والتوسط لقاعدة الهمز المغير بعدها كقالون والبصري وهشام فى وجه التسهيل وقد تكلمت عن القاعدة فى الأصول

قال في النشر باب المد

"(الثالث) إذا قرئ (هَائِثُ هُوْلَاءِ) لأبي عمرو وَقَالُونَ - قلت وهشام مسهلا -، وَقَدَّرَ أَنَّ (هَآ) فِي (هَائِثُ) لِلتَّنْبِيهِ، فَمَنْ مَدَّ الْمُتَفَصِّلَ عَنْهُمَا جَاَزَ لَهُ فِي " هَائِثُ " وَجَهَان؛ لِتَغْيِيرِ الْهَمْزِ، وَمَنْ قَصَرَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فِيهِمَا" اهـ

قلت وذلك مع مراعاة عدم التركيب يعنى لو وسطه فلا شك أنه منفصل فلا يصح أن يقصر المنفصل بعدها قال في النشر

"وَلَا يَجُوزُ مَدُّ (هَآ) مِنْ " هَائِثُ " وَقَصْرُ (هَآ) مِنْ (هُوْلَاءِ) إِذَا لَا وَجَهَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ. " اهـ لذا هو مشروط بتوسط المنفصل

= وعلى أنها مبدلة لهاء فقط عند الفريق الثالث فالألف التي بعدها تكون حرف إدخال عندهم لأنه بين همزتين وهم يدخلون

وتلزم القصر على مارجح ابن الجزرى رحمه الله تعالى واختلفوا فى علة لزوم القصر فمنهم من قال لأنها ألف إدخال يعنى غير أصلية ويرى ابن الجزرى سببا آخر وردعتهم لسببين وهما لأن ألف الإدخال لتوالى همزتين وهنا لم يتوالى همزتان ولأن ورش وقنبل ليس عندهما إدخال ومع ذلك لهما وجه بإثباتها هنا من طرق النشر ثم قال

"قَلَّمَ يَبْقَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَجْرِي الْبَدَلُ فِي الْفَصْلِ مَجْرَى الْمُبْدَلِ" اهـ أي عومل ألف الفصل معاملة الهمزة قبله المبدلة هاء كأنها الهمزة قبلها فكان حكم الثانية حكم التقاء همزتين وهو التسهيل أو الإبدال، وبعيدا عن العلة فهذا مذهب الجمهور.

وذهب فريق على أن ألف الإدخال تعامل معاملة المد المتصل لا القصر وهذه منه ولم يصححه ابن الجزرى رحمه الله وهو مذهب الدانى^{٨١} فلزم التوسط سواء سهل الثانية^{٨٢}

^{٨١} قال في النشر:

"وَاخْتَلَفَ فِي نَحْوِ (أَنْتُمْ، وَأَيْنَا، وَأَنْزَلَ) فِي مَذْهَبٍ مَنْ أَدْخَلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ أَلْفًا مِنَ الْأَلْفِ فِيهَا مُفَحَّمَةٌ جِيءَ بِهَا لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ لِثِقَلِ احْتِمَاعِهِمَا، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِعْدَادِ بِهَا؛ لِقُوَّةِ سَبَبِيَّةِ الْهَمْزِ، وَوُقُوعِهِ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ

أم حققها سواء قصر المنفصل أو وسطه قال في النشر " وَقَدْ تَبِعَهُ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِئِيُّ " اهـ

قال في الجامع

" وَمَنْ جَعَلَهَا مُبْدَلَةً، وَكَانَ مِمَّنْ يَفْصِلُ بِالْأَلْفِ زَادَ فِي التَّمْكِينِ سَوَاءٌ أَيْضًا حَقَّقَ الْهَمْزَةَ أَوْ لَيَّنَهَا. " اهـ

فظاهر كلامه أنها تلزم المد كمتصل عند هؤلاء سواء كانت الثانية:

(١)- ملينة أى مسهلة وهم قالون وأبو جعفر والبصري وهشام مسهلا ويدخل معهم ورش وقنبل وهو عند الداني كما علمت لاختياره الاعتداد بالعارض فالمد اختيار الداني عند التليين أي الهمز الثاني المغير

من كلمة، فصار من باب المتصل، وإن كانت عارضة كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون وهذا مذهب جماعة، منهم أبو عبد الله بن شريح، نص عليه في " الكافي " فقال في باب المد: فإن قيل: إن هشامًا إذا استفهم وأدخل بين الهمزتين ألفا يمد الألف التي قبل الهمزة، قيل: إنما يمد من أجل الهمزة الثانية، فهو كـ (خافين) ونحوه (وقال) في باب الهمزتين من كلمة: إن قالون وأبا عمرو وهشامًا يدخلون بينهما ألفا فيمدون، وهو ظاهر كلام " التيسير " في مسألة (هأنتم) حيث قال: ومن جعلها - يعني الهاء - مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكن سواء حقق الهمزة أو ليينها، وصرح بذلك في " جامع البيان " كما سيأتي مبينًا عند ذكرها في باب الهمزة المفردة - إن شاء الله - وقال الأستاذ المحقق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي في شرح " التيسير " من باب الهمزتين من كلمة، عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها - أي الألف - قال: فعلى هذا يلزم المد بين المحققة واللينية، إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسي أقصر، ومد قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المد المتصل. (قلت): إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام " التيسير " من جعل مراتب المتصل خمسة، والدنيا منها لمن قصر المتصل كما قدمنا، وبزيادة المد قرأت من طريق " الكافي " في ذلك كله، والله تعالى أعلم. " اهـ

^{٨٢} قول الداني بالتوسط فقط عند التسهيل اختيار منه في المغير وجواز قصر المتصل مغير الهمز اعتدادا بالعارض مقيد بقصر المنفصل فتنبه أما عند توسط المنفصل عند من يوسطه لزم التوسط في الألف عندهم فقط لأن المتصل مغير الهمز أقوى من المنفصل ولو محقق الهمز فلا يقل عنه إجماعا

وجاز القصر أيضا كما علمت من القواعد في المد مغير الهمز وهو الخيار الشاطبي، فالشاطبي ممن يقول بجواز الوجهين، كما نقلت في الأصول في باب الهمزتين من كلمتين وهذا معنى قول الشاطبي رحمه الله: ".....* وذو البذل الوجهان عنه مسهلا" فتفسير "ذو البذل هنا" أي من جعل الهمزة الأولى مبدلة إلى (هـ) وعليه جرى النشر وصححه^{٨٣}

إشكال

استشكل البعض جواز القصر في الألف من كلام الحرز لأنه أطلق الوجهين القصر والتوسط عند القائلين ببذل الأولى هاء لأنها عندهم من قبيل المتصل وهو عن هشام عند تسهيل الثانية وكذا قالون ودوري البصري في وجه توسط المنفصل فكيف سيقصر ألف الإدخال عنده وهو متصل فيقل عن المنفصل؟

قلت ولا إشكال فالحرز كتاب تعليم لا أداء فالشاطبي ذكر الحكم جملة أما الأداء فله كتبه الخاصة وهي كتب المحررين وقد ذكرت لك أنه لا يصح القصر في ألف الإدخال بحجة تسهيل همزه عند توسط المنفصل - عند من قال أنها مد متصل - لأن المد متصل مغير همزه أقوى من المنفصل إجماعا

أما من سهل وقصر المنفصل فلا ضير عنده سواء قصرها على أنه متصل مغير أو مد منفصل وهم أبو جعفر والثلاثة المذكورون في وجه قصر المنفصل مع اعتبار أنه لهشام من النشر لا الحرز

^{٨٣} وهناك من فسر "ذو البذل" أي في الثانية وهو ورش وأشار له الوافي تبعا للسخاوي ولا يصح قال في النشر:

"وَقِيلَ: أَرَادَ بِذِي الْبَذَلِ "وَرِشًا"، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي (هَآ أَنْتُمْ) - يَعْنِي الثَّانِيَةَ - لَا يُبَدِّلُهَا أَلِفًا إِلَّا وَرِشٌ فِي أَحَدِ جِهَيْهِ، يَعْنِي أَنَّ عَنْهُ الْمَدَّ وَالْقَصْرَ فِي حَالِ كَوْنِهِ مُحَقَّقًا بِالْبَذَلِ وَالْتَسْهِيلِ، إِذَا أَبْدَلَ مَدًّا وَإِذَا سَهَّلَ قَصْرًا، وَلَيْسَ تَحْتَ هَذَا التَّأْوِيلِ قَائِدَةٌ، وَتَعَسَّفُهُ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

(٢)- أو محققة وهو هشام في وجه التحقيق فإنه يلزم المد لأنه مد متصل والهمز محقق وهذا هو ظاهر كلام الداني

وسكت الشاطبي رحمه الله عما إذا كانت الهمزة الثانية محققة ولم يتعرض له لأنه تبع للداني في كونه متصلا فلم يخالف فيه الداني نحو المغير بالتسهيل فذكر ذو البدل المسهل بالوجهين وسكت عن ذي البدل المحقق وهو هشام فيبقى على أصله المد

فعند التحقيق المد فقط على أنه متصل قولاً واحداً وهذا قول من يقول أن الهاء مبدلة والألف مد متصل

والصحيح أنه ليس مداً متصلاً لأن الجمهور^{٨٤} على أنه ليس من المد المتصل ورجحه ابن الجزري رحمه الله تعالى بل وهناك من نقل الإجماع على ذلك كما في الهامش - لأن الألف ليست أصلية وشرط مد حرف العلة أن يكون حرفه أصلياً أما هنا فألفه غير أصلية فتلزم القصر وهو المذهب الثاني في ألف الإدخال

ولكن القول بأن الأولى مبدلة (هـ) عند هشام في وجه تحقيق الثانية خصوصاً يظهر إشكالا أشد عند الأخذ بقول الجمهور بأنها ألف إدخال تلزم القصر مصادم عند ابن الجزري رحمه الله تعالى قال في النشر:

٨٤ قال في النشر:

" وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى عَمِّ الْإِعْتِدَادِ بِهَذِهِ الْأَلْفِ؛ لِعَرَضِهَا وَلِضَعْفِ سَبَبِيَّةِ الْهَمْزِ عِنْدَ السُّكُونِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّينَ كَأَقْبَةِ وَجْمُوهُورِ الْمَصْرِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ، وَعَامَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ. وَحَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مِهْرَانَ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو الْفَخْرِ حَامِدُ بْنُ حَسَنَوَيْهِ الْجَاغَانِيُّ فِي كِتَابِهِ " حَلِيَّةُ الْقُرَّاءِ " عِنْدَ ذِكْرِ أَقْسَامِ الْمَدِّ: أَمَّا مَدُّ الْحَجَزِ، فَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ: (أَأَنْذَرْتَهُمْ، وَأَوْنَبَّيْكُمْ، وَ " إِذَا) وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، قَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَدُّ الْحَجَزِ ؛ لِأَنَّهُ أُدْخِلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ حَاجِزًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَنْقِلُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ، فَتَدْخُلُ بَيْنَهُمَا مَدَّةٌ تَكُونُ حَاجِزَةً بَيْنَهُمَا لِاحْدَاهُمَا عَنْ الْأُخْرَى، قَالَ: وَمَقْدَارُهُ أَلْفٌ ثَامَةٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَزَ يَحْصُلُ بِهَذَا الْقَدْرِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الزِّيَادَةِ. انْتَهَى، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ زِيَادَةً عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ الثَّابِتِ؛ بَيَانًا لَهُ وَخَوْفًا مِنْ سُقُوطِهِ لِخَفَائِهِ، وَاسْتِعَانَةً عَلَى النُّطْقِ بِالْهَمْزِ بَعْدَهُ لِصُعُوبَتِهِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَذِهِ الْأَلْفِ زَائِدَةً بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ؛ فَصَلًّا بَيْنَهُمَا وَاسْتِعَانَةً عَلَى الْإِثْنَانِ بِالثَّانِيَةِ، فَزِيَادَتُهَا هُنَا كَزِيَادَةِ الْمَدِّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ، ثُمَّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ أُخْرَى، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقِيَاسِ وَالْأَدَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

"وَنَمْنَعُ كَوْنَهَا مُبْدَلَةً فِي مَذْهَبِ هِشَامِ الْبَيْتَةِ" اهـ

فالتحقيق عن هشام أن الهمزة مبدلة لـ (ها) التنبيه فقط لا إلى (هـ) ومنع ابن الجزري اعتماد مذهب البدل من همز في الهاء لهشام

قلت الاعتبار بالأداء والأداء عن هشام بتوسط الألف من طريق الحرز مطلقا واعتبار كونها هاء تنبيه عنده فقط فتقصر مع قصر المنفصل – طريق الحلواني عنه من الطيبة – وتوسط مع توسطه كما هنا

فائدة

هناك من أجرى الوجهين عن القراء العشرة ورده ابن الجزري واعتمد مذهب التفصيل السابق قال النشر:

"وَكَذَلِكَ نَمْنَعُ احْتِمَالَ الْوَجْهَيْنِ عَنْ كُلِّ مِنَ الْقُرَّاءِ؛ فَإِنَّهُ مُصَادِمٌ لِلْأَصُولِ وَمُخَالِفٌ لِلْأَدَاءِ" اهـ

وأخيرا

اعلم رحمك الله أن الكلام كثير على مذهبي الهاء وفيه نوع من التفلسف والتعسف وأعنتهما مذهب البدل لـ (هـ) قال في النشر

"وَبِالْجُمْلَةِ فَأَكْثَرُ مَا ذُكِرَ فِي وَجْهِي كَوْنَهَا مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ أَوْ هَاءٍ تَنْبِيهِ تَمَحُّلٌ وَتَعَسُّفٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ كَوْنِهَا مُبْدَلَةً، أَوْ غَيْرَ مُبْدَلَةٍ، وَلَوْ لَا مَا صَحَّ عِنْدَنَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ نَصَّ عَلَى إِبْدَالِ الْهَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ لَمْ نَصِرْ إِلَيْهِ، وَلَمْ نَجْعَلْهُ مُحْتَمَلًا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْقُرَّاءِ" اهـ

ثم أورد ردودا تضعف وتبيل هذا المذهب فقال

"لَأَنَّ الْبَدَلَ مَسْمُوعٌ فِي كَلِمَاتٍ، فَلَا يَنْقَاسُ، وَلَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ فِي هَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَلَمْ يَجِئْ فِي نَحْوِ: أَنْضَرِبُ زَيْدًا " هَنْضَرِبُ زَيْدًا "، وَمَا أَشَدُّوهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ فَيُمْكِنُ

أَنْ يَكُونَ هَاءَ تَنْبِيهِهِ وَقَصِيرَتُ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَكُونُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْهَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ هَمْزَةٍ الْاسْتِفْهَامِ وَهَمْزَةِ (أَنْتُمْ) لَا يَنْاسِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَصَلَ التَّوْجِيهَ لِاسْتِقْبَالِ اجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، وَقَدْ زَالَ هُنَا بِإِبْدَالِ الْأُولَى هَاءً، أَلَا تَرَى أَنَّ هَهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي نَحْوِ (أَرِيفُهُ) وَأَصْلُهُ (أَرِيفُهُ) لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، فَلَمَّا أَبْدَلُوهَا هَاءً لَمْ يَحْذَفُوهَا، بَلْ قَالُوا: أَهْرِيفُهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَجْرِي الْبَدَلُ فِي الْفَصْلِ مَجْرَى الْمُبْدَلِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ" اهـ

وقال بعدها

"وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ احْتِمَالَهُ، وَإِنَّمَا نَمْنَعُ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْهَاءَ لَا تَكُونُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ إِلَّا مُبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُمَا إِبْنَاتُ الْأَلِفِ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ مِنْ مَذْهَبِهِمَا الْفَصْلُ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ، فَكَيْفَ هُنَا؟" اهـ

فورش وقنبل جاز في حقهما مذهب البدل وهو الأقوى احتمالا ولا قلق منه لأنه لا إدخال عندهما أصلا فيحدث إشكال ولكن لهما من طريق الطيبة وجه ثبوت الألف فبرر ذلك أنه يلزم أن يكون عنهما مذهب هاء التنبيه أيضا وما يدين به ابن الجزري في المسألة هو كما قال في النشر

"وَالَّذِي يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ قَصْدَ ذِكْرِهِ أَنَّ الْهَاءَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَذْهَبِ ابْنِ عَامِرٍ، وَالْكُوفِيِّينَ وَيَعْقُوبَ وَالْبَزْزِيِّ إِلَّا لِلتَّنْبِيهِ، وَنَمْنَعُ كَوْنَهَا مُبْدَلَةً فِي مَذْهَبِ هِشَامِ أَلْبَنَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُ (أَأَنْدَرْتُهُمْ) وَبَابُهُ الْفَصْلُ وَعَدَمُهُ، فَلَوْ كَانَتْ فِي (هَا أَنْتُمْ) كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِنْ بَابِ الْمُتَفَصِّلِ بِلَا شَكٍّ، فَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ الْمَدِّ فِيهَا عَنِ الْبَزْزِيِّ وَلَا عِنْدَ مَنْ رَوَى الْقَصْرَ، عَنْ يَعْقُوبَ، وَحَقْصَ وَهْشَامٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَذْهَبِ الْبَاقِينَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ" اهـ

أما ورش وقنبل فقد سبق ذكر علة جواز التنبيه عنه ولكنه من طرق النشر والبدل أقوى لأن عدم الإدخال في الهمزتين يناسب وجه عدم الألف في الكلمة هنا

أما قالون والبصري وأبو جعفر فيضعف احتمالاه ويقوى مذهب هاء التنبيه للإدخال عندهم فى الهمزتين وثبوت الألف فى الكلمة مع صحة الوجهين عن الباقيين كما قال قال فى النشر

"وَقَدْ يَقْوَى الْبَدَلُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ، وَقُنْبُلٍ؛ لِثُبُوتِ الْحَذْفِ عَنْهُمْ وَيَضْعُفُ فِي مَذْهَبِ قَالُونَ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَمْرٍو لِعَدَمِ ذَلِكَ عَنْهُمْ" اهـ

ومن خلاصة قوله أن المعمول به للجميع مذهب هاء التنبيه ما عدا ورش وقنبل وهو اختيار ابن الجزرى قال

"وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مُبْدَلَةٌ وَأُثْبِتَ الْأَلِفَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ سِوَاءَ قَصْرِ الْمُفَصَّلِ، أَوْ مَدِّ عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَنَا لِعُرُوضِ حَرْفِ الْمَدِّ كَمَا قَدَّمْنَا، وَقَدْ يُزَادُ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ وَيُنْزَلُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةُ الْمُتَّصِلِ مِنْ مَذْهَبِ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ."

قال فى البدائع عن ابن الجزرى

"اعلم أن الهاء فى هأنتم عنده فى مذهب ابن عامر و الكوفيين و يعقوب و البزى للتنبيه فقط ، فهى عند هؤلاء من باب المنفصل بلا شك فلا يجوز زيادة المد فيها عند البزى ولا عند من روى القصر عن يعقوب و حفص و هشام ويحتمل فى مذهب الباقيين على الوجهين وقد يقوى البدل فى مذهب ورش و قنبل و أبى عمرو لثبوت الحذف عندهم وإن لم يكن الحذف لأبى عمرو من طريق الطيبة ، ويضعف فى مذهب قالون و أبى جعفر لعدم ذلك عنهما. " اهـ

وبناء على ذلك فاعلم رحمك الله أن الذى قرأت أنا به وعليه العمل والأداء هو

أن الهاء عند ابن عامر و الكوفيين و البزى و يعقوب وخلف العاشر تلزم التنبيه لأنه ليس عندهم إدخال أصلا - إلا هشام - فكيف نلحق بهم أنها مبدلة من همزة وأن الألف إدخال فهى عندهم من المد المنفصل لا غير والهاء للتنبيه

وبالنسبة لهشام فإن نحو ءانذرتهم وبابه جاز الإدخال وعدمه وإن كان من طرق أخرى أما ها أنتم فالألف لازمة ولا تعدم البتة فلا يصح قياسها عليه فامتنع في حقه القول بأن الهاء مبدلة من همز فيها أيضا

ويبقى قالون وأبو جعفر والبصري فيحتمل الوجهان

كيفية القراءة

قد بينها من قبل ونسوق كلامه تأكيدا أما من قال أنها بالتنبيه

قال

"فَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ لِلتَّنْبِيهِ وَأُثْبِتَ الْأَلِفَ وَقَصَرَ الْمُتَفَصِّلَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فِي الْأَلِفِ مِنَ الْمَدِّ. وَإِنْ مَدَّهُ جَازَ لَهُ الْمَدُّ عَلَى الْأَصْلِ بِقَدْرِ مَرْتَبَتِهِ، وَالْقَصْرُ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ مِنْ أَجْلِ تَغْيِيرِ الْهَمْزَةِ بِالتَّسْهِيلِ" اهـ

أما من قال أنها مبدلة لزم القصر لأنه مذهب الجمهور والمعمول به الآن كما ذكرنا من مذهبي ألف الإدخال فتنبه

قال

"وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مُبْدَلَةٌ وَأُثْبِتَ الْأَلِفَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ سِوَاءَ قَصَرِ الْمُتَفَصِّلِ، أَوْ مَدَّهُ عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَنَا لِعُرُوضِ حَرْفِ الْمَدِّ كَمَا قَدَّمْنَا" اهـ

وعلى المذهب الآخر من مذهبي ألف الإدخال وهو أنها مد متصل تلزم منزلة المتصل قال

"وَقَدْ يُزَادُ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ وَتُنْزَلُ فِي ذَلِكَ مَنَزَلَةُ الْمُتَصِّلِ مِنْ مَذْهَبِ مَنْ الْحَقُّ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

وأوجه القراء التي نقرأ بها الآن بناء علي ما ذكر هي:

- قالون بتسهيل الثانية عند قصر المنفصل بقصر المد "ها" والتوسط والقصر على توسط المنفصل ومثله دورى البصرى "هاى نتم"

- أما السوسى وأبو جعفر فمثله على قصر المنفصل

- وهشام فى وجه التسهيل مثله عند توسط المنفصل

- ورش بإبدال الهمز الثانى ألفا مع الإشباع ولا إدخال بينهما "هانتم" أو تسهيل الهمز الثانى ولا مد بينهما ايضا "هى نتم"

- البزى بهاء وألف فهمزة محققة "هانتم" ومثله يعقوب

- قنبل بهاء فهمزة محققة ولا ألف بينهما "هانتم"

- هشام وجه تحقيق الثانية وألف بينهما مع التوسط وكذا ابن ذكوان والكوفيون والعاشر عدا حمزة فبالإشباع "هانتم" وفى ذلك قلت

ويس يعنى الميتة الخف حولا* وذو بدل لا غير ورش وقنبلا

وضابط هانتم كمنفصل أتى* ولا قصر فيها إن توسط مفصلا

وهذا أفصح برهان لمن أراد ضبطها فعليه أن يضبطها بالمد المنفصل إن قصر قصرها وإن زاده زادها وهو المعنى بمذهب التنبيه ولا يفرق بينهما إلا عند من سهل همزها بعد وقد سبق فى الأصول وهو إن كان مسهلا وقصر المنفصل لزمها القصر وإن كان يوسطه جاز له فيها التوسط اعتدادا بأثر الهمز والقصر اعتدادا بالعارض

والحمد لله رب العالمين

سورة النساءتنبيهعلى حكم "أم"

قال الشاطبي رحمه الله

٥٩٠- وفي أم مع في أمها فلأمة لدى الوصل ضمّ الهمز بالكسر شملًا/

- قرأ حمزة والكسائي (في أم الكتاب الزخرف- في أمها القصص – فلأمة السدس ، فلأمة الثلث النساء) الأربع مواضع بكسر الهمزة وصلًا ، أي في حال إدراجها في القراءة بما قبلها وكذا إذا وقفت عليها ما دمت وصلتها بما قبلها فلا بد من كسر الهمزة .

أما في حالة البدء بها دون ما قبلها - وأعني بذلك المنفصل رسماً لا المتصل رسماً وهي "فلأمة" لأنه لا ينفصل قراءة – سواء وقفت عليها أو وصلتها بما بعدها فلا بد من الضم أما فلأمة فلا بد من كسر همزه مطلقاً لأنها لا تنفصل رسماً ولا قراءة بما قبلها فتنبه ولم يوضح رحمه الله قيد الوصل بما قبل

٥٩١- وفي أمهات النحل والنور والزمر مع النجم شافٍ/ وأكسر الميم فيصلاً/

- قرأ حمزة والكسائي أيضاً في الوصل - ولم يذكره الشاطبي هنا فقد يكون غفلة أو تعويلاً على ذكره أولاً للكل- كلمة (أمهات) في النحل والنور والزمر والنجم بكسر الهمزة أيضاً بشرط الوصل بما قبلها وإن وقف عليها ، واختص حمزة بكسر الميم أيضاً وهذا كله حال الوصل بما قبلها وإن وقف عليها أيضاً . فإذا بدعوا بالكلمة ولم يدرجوها بما قبلها في القراءة فهم كالباقين ، ولكنه رحمه الله لم يذكر هذا الشرط أعني شرط الوصل بما قبلها ، والحكمة في ذلك هو أن العرب كانت تكسر الحرف للمتابعة بكسرة ما قبله والقرآن نزل بلسانهم لذا فيشترط وصل ما قبلها لهذه العلة وفي ذلك قلت:

بفرش النسا بأمهات وأما * وأم بكسر الهمز إن قبل وصلًا

مسألة (١٢٦) تحرير مد "هذان" وأخواتها للمكي

قال الشاطبي رحمه الله

٥٩٣- وَهَذَانِ هَاتَيْنِ اللَّذَانِ اللَّذَيْنِ قُلْ يُشَدِّدُ لِلْمَكِّيِّ / فَذَانِكَ دُمَ حَلَا/

- قرأ ابن كثير بتشديد النون في الكلمات الأربعة الآتية :

(هذان - هاتين - الذان - الذين) والباقون بالتخفيف

- أما (فذانك برهانان) القصص فقرأها بالتشديد ابن كثير والبصري ورويس بالوفاق .
والباقون بالتخفيف ، قال في التيسير من فرش النساء

"ابن كثير، {والذان}، وفي طه {هذان}، وفي الحج {هذان}، وفي القصص {هاتين}
وفي فصلت {أرنا الذين} بتشديد النون وتمكين مد الألف والياء قبلها في الخمسة" اهـ

وذكر نحوه في التعبير ويلزم أن يكون معنى التمكين هنا هو الإشباع لأنه جمع بين
اللازم المد واللازم اللين فيحمل اللازم اللين على اللازم المد لأنه ليس فيه إلا الإشباع
ولو قلنا أن التمكين هو التوسط هنا كعادة الداني في ذكره كذلك لقلنا أن المد اللازم لكان
بالتوسط لم يقل ذلك احد خلاف اللازم اللين هناك من قرر فيه الإشباع تعيينا .

إذن فنص التيسير والتعبير لا يشير إلا إلى الإشباع وفي باب المد اللازم من الجامع قال:

"وإذا وقع بعد حروف المدّ واللين الثلاثة حرف ساكن مدغم في كلمة، فلا خلاف في
تمكينهن زيادة على ما فيهن من المدّ الذي لا يوصل إليهن إلا به، من غير إفراط؛ ليطمئز
الساكنان بذلك فلا يلتقيان، إذ المدّ عوض من الحركة، وذلك نحو قوله:، وفذّك
[القصص: ٣٢]، وهذّن [طه: ٦٣]، وو الذان [النساء: ١٦]، وأتججّوئى [الأنعام:
٨٠]، وفبم تبشّرون [الحجر: ٥٤]، وهتين [القصص: ٢٧]، وإنّ الذين [فصلت: ٢٩]
، على قراءة من شدّد النون." اهـ

قلت وهو المكي ولا شك أن هذا النص يقيد التمكين بالإشباع أيضا لأنه ذكر اللازم المد مع اللازم اللين، واللازم المد يلزم الإشباع فيكون اللين مثله سواء قال في النشر

"وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى أَنْ الْمَدَّ فِيهِمَا كَالْمَدِّ فِي (الضَّالِّينَ، وَهَذَانِ) الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي جَامِعِهِ فِي بَابِ الْمَدِّ" اهـ

فيكون المد بالإشباع لالتقاء ساكنين وهذا مقطوع به فيما قبله ألف ولا شك وكذا فيما قبله لين "هاتين والذين" كما في كلام الداني نفسه في الأصول

*وقد يقول قائل أن المد والتمكين يتوجه لللازم غير اللين بالإشباع ولللازم اللين بالتوسط لظهوره مقيدا في مواضع أخرى عن الداني وأكده كذلك ابن الجزري رحمه الله تعالى

قال في النشر:

"وَنَصَّ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ مِنْ " جَامِعِ الْبَيَانِ " عَلَى الْإِشْبَاعِ فِي (هَذَانِ)، وَالتَّمْكِينِ فِيهِمَا، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّوَسُّطِ" اهـ

وفيه إثبات بالتوسط في اللين يقصد بـ "فيهما" اللذين وهاتين وقد نقل ابن الجزري التوسط من الجامع وأشار إلى نص فرش سورة النساء الذي هو محرف كما نرى وزيادة الثقة مقبولة

تنبيه

ذكر ابن الجزري أن الداني مما تفرد بذكر المذهبيين وأن الجمهور ذكر القصر فقط في اللين اللازم، قال في النشر

"وَلَمْ يَذْكُرْ سَائِرُ الْمُؤَلِّفِينَ فِيهِمَا إِشْبَاعًا وَلَا تَوَسُّطًا ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَصْرُ فِيهِمَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت لعل ابن الجزري رحمه الله سها، قال صاحب الجامع من فرش سورة النساء:

"قرأ ابن كثير والليزان [١٦] هنا وهذان في طه [٦٣] والحج [١٩] وهاتين في القصص [٢٧] والذين في فصلت [٢٩] بتشديد النون من غير^{٨٥} مد ولا تمكين قبلها في الكل." اهـ

قلت لو قلنا أن الداني قال بالقصر أيضا من ظاهر النص لكان قال بالأوجه الثلاثة خصوصا وأن سائر المؤلفين يقولون به ولو قلنا ذلك ما يكون القول في نقل ابن الجزري وتقييده بنص فرش سورة النساء

ولو قلت أنه سهو من النساخ لأن ابن الجزري لم يعلق عليه وأنه اطلع على النص الأصلي قبل تحريف الجامع خصوصا وأنه لم يعلق عليه وأن النص جمع بين اللام والمد واللين وحكم بالقصر لذا لعله حرف، ومن جملة النصوص أرى جواز الأوجه الثلاثة لأن الخلاف فيها جائز حتى ولو قلنا أن الداني ذكر التوسط والمد فقط لأن الظاهر من كلامه أنه ذكرهما اختيارا لأنه لم يعزهما، وخصوصا لو اعتبرنا نص الداني من فرش النساء ويكون ذكره عدم المد على سبيل التنويع لأنه خلاف جائز لا أنه تصحيف بل وهو نقل الجمهور كما ذكر النشر، ووجدت صاحب غيث النفع يرى ما رأيته أعنى جواز الثلاثة عاداته في إطلاق الحكم وكتابه في سبعة الحرز أيضا قال:

"وقرأ المكي اللذين بتشديد النون وله فيها المد والتوسط والقصر، وهو مذهب الجمهور" اهـ

ولكن العمل على التوسط أو الإشباع فيهما فتنبه لاختيار الداني وعليه جلة الشيوخ كالقاضي والضباع والخليجي وغيرهم والحمد لله رب العالمين

لذا قلت:

وثالث هاتين اللذين مشددا* وتوسط أو أشبع اختيارا قد اعملا

^{٨٥} والملاحظ من الداني رحمه الله ناقض نفسه في الجامع من فرش النساء أيضا فنفي المد إطلاقا والتمكين كذلك، وقد يكون هذا تصحيفا وسبق قلم من النساخ بدليل ما سبق وبدليل أن ابن الجزري نقل هذا النص في النشر خلاف ذلك - وهو الذي بعده مباشرة -

مسألة (١٢٧) تحرير إسكان عين "لا تعدوا" لقالون

٦١٢- بِالْإِسْكَانِ تَعْدُوا سَكْنُوهُ وَخَفُّوا خُصُوصًا/ وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا/

- قرأ الستة (تعدوا) بإسكان العين وتخفيف الدال ومعهم يعقوب والعاشر بالوفاق ، ويبقى نافع بفتح العين وهو ضد الإسكان ، وتشديد الدال وهو ضد التخفيف كما علمت من المقدمة (تعدوا)

- ولكن قالون يلزمه مع فتح العين اختلاسها كما ذكر أما ورش فيبقى على الأصل من تمام الحركة لسكوته عنه .
ولكن في التيسير قال

"وقالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال والنص عنه بالإسكان" اهـ وتابعه التعبير

قلت وذلك كنعما ويأمركم واخواتها النص بالإسكان و الأداء بالاختلاس قال في الجامع:

"وقرأت في رواية قالون من سائر الطرق،..... بإسكان العين وتشديد الدال، وأهل الأداء يأخذون عنهم بإخفاء حركة العين لئلا يلتقي ساكنان، وذلك أقيس والأول أثر" اهـ وذكر نحوه في النشر

وفي ذلك قلت

لقالون سكن نسا أو أد مخفيا * يهدي يخلصمون أو في تعدوا لا

ولما كان هذه الكلمات الثلاث حكمها واحد ذكرتها معا

والحمد لله رب العالمين

فرش الأنعاممسألة (١٢٨) تحرير حكم الهمز الثاني "أرءيت"

٦٣٨- أَرَيْتَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٍ / وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ / وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلًا /

- قرأ الكسائي فعل (رأيت) المسبوق بإستفهام كيف أتى فى القرءان بأى ضمير كان بحذف الهمزة الثانية ، وقرأها نافع بالتسهيل ويجوز لورش وجه الإبدال أيضا وقرأ أبو جعفر بالتسهيل ، والباقون بالتحقيق ويعقوب والعاشر بالوافق.

قلت ولكنه فى التيسير لم يذكر وجه الإبدال لورش قال "نافع" "أرءيتكم" و "أرءيتم" و "أرءيت" و "أفرءيت" وشبهه إذا كان قبل الراء همزة بتسهيل الهمزة التي بعد الراء "اه ولم يزد على ذلك ولتأصيل الحكم رجعت للجامع فوجدته نسب التسهيل فقط لورش عنه الأزرق قال

"فقال داود وأبو الأزهر وأبو يعقوب الأزرق عن ورش: إذا اجتمع في رأيت [الكهف: ٦٣] ألفان همز الأولى وسهل الثانية من غير ترك الهمز "اه

ولم ينسب له الإبدال أيضا كالتيسير إذن فالإبدال بعيد عن ورش من طريق يعقوب الأزرق طريق كتابنا فى الأداء عن ورش

ووافقت النشر فى عدم ذكره الإبدال فى التيسير وأنا قلت والجامع أيضا ولكنه قرأ به كما قال فى التنبيه قال فى النشر:

"واختلف عَنْ وَرْشٍ فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا، فَرَوَى عَنْهُ بَعْضُهُمْ إِبْدَالَهَا أَلْفًا خَالِصَةً، وَإِذَا أَبْدَلَهَا مَدًّا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَدًّا مُشْتَبَعًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ بَابِ الْمَدِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي "النَّبْصِرَةِ" وَ"الشَّاطِطِيَّةِ" وَ"الإِعْلَانِ"، وَعِنْدَ الدَّانِي فِي غَيْرِ "التَّيْسِيرِ"، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ "النَّبِيَّةُ": إِنَّهُ قَرَأَ بِالْوَجْهَيْنِ. "اه

نعم ذكره الدانى في التنبيه على حد عبارة ابن الجزرى وهو من كتب الدانى ولم
أصلر إليه بعد

ثم قال ابن الجزرى رحمه الله تعالى مقررا للإبدال:

"وَقَالَ مَكِّي: وَقَدْ قِيلَ عَنْ وَرْشٍ إِنَّهُ يُبَدِّلُهَا أَلِفًا، وَهُوَ أُخْرَى فِي الرَّوَايَةِ ؛ لِأَنَّ النَّقْلَ
وَالْمُشَافَهَةَ إِنَّمَا هُوَ بِالْمَدِّ عَنْهُ، وَتَمَكِينُ الْمَدِّ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْبَدَلِ، وَجَعَلَهَا بَيْنَ بَيْنٍ أَقْيَسُ
عَلَى أَصُولِ الْعَرَبِيَّةِ،.....(قُلْتُ):وَالْبَدَلُ فِي قِيَاسِ الْبَدَلِ فِي (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وَبَابِهِ، إِلَّا أَنْ بَيْنَ
بَيْنَ فِي هَذَا أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت التسهيل ، الدانى لم يذكر غيره فى طرقنا ونسبه عن الأزرق طريق التيسير
ووصفه ابن الجزرى بأنه أكثر وأشهر والأقيس فى العربية

وقوله فى الأول اختلف عن ورش فكما قال وكان نصيب طريقنا الأزرق التسهيل فهو لم
يقل اختلف عن الأزرق بل النص قاطع الدلالة

والإبدال فيها بالقياس على المأثور فى باب ءأنذرتهم جائز كما ذكر ابن الجزرى ومن
كلام مكى هو الأقرب للنصوص والرواية لأن قوله "الأخرى" تعنى ذلك وليس فى
عينها نصوص ولو كان فيها نصوص كانت ذكرها الجامع وعلى كل لم يعمل به فى هذه
الكلمة عندنا فتنبه ونقل الشاطبي للوجهين العلمية ليس طرقا لأنه توسع فى طرقه كما
قال وهذا من الخلاف الجائز أيضا لأن الدانى لم يفصح عن طرق قراءته بالوجهين
وتقديمنا للتسهيل للنص عليه

وفى ذلك قلت:

أريت لورش سهلن طريقنا* وقد زاد إبدالا من الحرز فاقبلا

تنبيه

الحكم فى اءانت الإبدال لتقديم الدانى له عن الأزرق أيضا والنص عليه والتسهيل ليس طريقنا بل من زيادات الحرز فى المفتوحتين من كلمة عكس أراءيت قلت وهذا حكم الكلمتين طريقا وزيادة ولكن عند الوقف كيف يوقف ؟ قلت عند التسهيل لا إشكال فى الأمر ولكن الإشكال عند الإبدال وقد سبق ذكر الحكم فتنبه

مسألة (١٢٩) تحرير حرفي "رأى"الأول: ما بعده محرك

قال في الحرز

٦٤٦- وَحَرَفِي رَأَى كَلَّا أَمِلَ مُزْنَ صُحْبَةٍ/ وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ/ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

٦٤٧- بِخُلْفٍ/ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمَرٍ مُصِيبٌ/ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلًّا/

- فعل رأى الماضي إما أن يأتي بعده متحرك مثل (رأى كوكبا) و (أن رءاه استغنى) و

(رأه مستقرا) فإن ابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائي والعاشر وفاقا بإمالة الحرفين

- أما ورش فبتقليل الحرفين والباقيون ومعهم أبو جعفر خلاف أحد فرعى أصله ويعقوب

تحليل من نقل عنه الحرز الخلافابن ذكوان

- ولابن ذكوان وجه عدم إمالتها إذا كان المتحرك مضمر مثل (رأه مستقرا) (رأه

استغنى) ولم يذكر التيسير فيه خلافا قال في التيسير

"وَأَسْتَتْنِي النَّقَاشَ عَنِ الْأَخْفَشِ مَا اتَّصَلَ مِنْ ذَلِكَ بِمَكْنَى نَحْوِ: رِءَاكَ، وَرِءَاها، رِءَاهُ،

فِرِءَاهُ، بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ فِيهِ وَيَذَلِكَ قَرَأْتُ عَلَى الْفَارِسِيِّ عَنْهُ وَكَذَا أَقْرَأْنِيهِ أَيْضًا أَبُو

الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ عَنِ الْأَخْفَشِ" اهـ

قلت والفارسي طريق كتابنا أما إمالة المضمر فخرج من الطريق قال في الجامع:

"فروى التغلبي وابن أنس ومحمد بن موسى الصوري وابن المعلى وابن خرزاذ عن

ابن ذكوان وابن الأخرم من قراءتي وابن شنبوذ عن الأخفش عنه بإمالة فتحة الراء

والهمزة حيث وقع" اهـ وليس هذا في التيسير

وإن كان الحرز ذكر الخلف في ذلك ولكن الواضح من التيسير أنه لم يخرج عن طريقه بل إنه يبين حكم طريقه ولم يذكر خلافا وهذا ما فهمه النشر قال

" وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ " اهـ

فذكر إمالة المضمّر من زيادات الحرز عن ابن ذكوان

أبو عمرو البصري

أما البصري فبإمالة الهمزة فقط وقد ذكر الشاطبي أن للسوسي في الراء أيضا وجه إمالة وطريق التيسير عن الداني عن أبي الفتح عن السامري عن ابن جرير عن السوسي وقد تبع في خلاف السوسي التيسير قال:

" وَأَبُو عَمْرٍو بِإِمَالَةِ الْهَمْزَةِ فَقَطْ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ مِثْلَ حَمَزَةٍ " اهـ يعنى إمالة الراء مع الهمزة ، وزاد في التحبير

" يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيِّ عَنْهُ وَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ " اهـ

قلت وبناء على كلام ابن الجزري رحمه الله فإمالة الراء قبل محرك عن السوسي ليست من طريق التيسير ومن زياداته قال في النشر:

" وَأَنفَرَدَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ بِإِمَالَةِ الرَّاءِ أَيْضًا عَنِ السُّوسِيِّ بِخِلَافٍ عَنْهُ فَخَالَفَ فِيهِ سَائِرَ النَّاسِ مِنْ طُرُقِ كِتَابِهِ وَلَا أَعْلَمُ هَذَا الْوَجْهَ رَوَى عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ وَالتَّيْسِيرِ بَلْ وَلَا مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا أَيْضًا. " اهـ

قلت نعم ورد إمالة الحرفين من طريق كتابنا لأن ابن جرير كان يميل الهمز ويفتح الراء من تلقاء نفسه فقط أما كل طرق أبي الفتح عنه الداني ومنها طريق كتابنا فبإمالة الحرفين قال في الجامع:

" فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَيْهِ - يَعْنِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ - فِي رِوَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ جَرِيرٍ فِيمَا لَمْ يَسْتَقْبَلْهُ أَلْفٌ وَلَا مٌ ، وَفِيمَا اسْتَقْبَلَهُ بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةَ مَعًا

كما يرويه خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم سواء، قال لي أبو الفتح: وكان أبو عمران يختار من ذات نفسه فتح الراء وإمالة الهمزة فيما لم يستقبله ألف ولام، وفتحهما معا فيما استقبله، قال لي: وتابعه على ذلك جماعة من الرقيين "أه قلت والسوسي من الرقيين

ويشهد له قوله في التيسير المنقول" وقد روى عن أبي شعيب مثل حمزة "أه

ولكن لم تعجب هذه العبارة ابن الجزرى رحمه الله ورد عليها بما لم يظهر من الجامع فقال:

"وَقَوْلُ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ: وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ مِثْلَ حَمْزَةٍ، لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ مِنْ طَرَفِهِ فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِخِلَافِهِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ فَقَالَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ السُّوسِيِّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ أَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنُ جَرِيرٍ فِيمَا لَمْ يَسْتَقْبَلْهُ سَاكِنٌ، وَفِيمَا اسْتَقْبَلْهُ بِإِمَالَةٍ فَتَحَهُ الرَّاءَ وَالْهَمْزَةَ مَعًا" أه

قلت وكأن ابن الجزرى رحمه الله لم يتعرض لباقي النص عن اختيار ابن جرير ذلك من نفسه وإنما كانت روايته وقراءته ونصوصه بإمالة الحرفين فيما قبلهما متحرك أو ساكن لكل تلاميذه ولكنه كان يختار من نفسه عند إقراء السامري إمالة الهمز فقط قبل محرك ولا إمالة قبل الساكن فكان تصريح الداني في التيسير من أن السوسي كحمزة قبل محرك صحيح وموافق لما في الجامع فابن الجزرى رحمه الله هو الذي جانبه الصواب

قلت إذن إمالة الحرفين عن أبي الفتح سواء بعدهما متحرك كما هنا - أو ساكن كما سيأتى - عن كل طرق أبي الفتح رواية وأداء وزاد من طريق موسى ابن جرير وجهها اختيارا وهو إمالة الهمز فقط قبل محرك وفتح الحرفين قبل ساكن ولكن من اختيار نفسه وهذا واضح في النص أنه لم يكن له فيه سند ورواية فكأن على ابن جرير أن يقرئ السامري كباقي أقرانه من تلاميذه شيوخ أبي الفتح لسنده وروايته ولكن كان له اختيار خاص

فلم يدعى ابن الجزرى دعوى الانفراد على الحرز والتيسير بل إن دعوى إمالة الهمز فقط عن السوسي تحتاج لدليل لأن الظاهر أنه اختيار من ابن جرير طريق كتابنا أما إذا أبيتم فإنى أَرْضِخ وأقول بجواز الوجهين عن السوسي من الطريق يعنى إمالة الهمز فقط اختيار ابن جرير أو الحرفين المنصوص عليه قبل محرك وكفى الله المؤمنين الخلف أما القول بمنع امالتهما عن السوسي ونخالف النص لاختيار ابن جرير أو تسليما لقول ابن الجزرى أنه انفراد وأين هو؟ فلا يصح

ويكون الحكم قبل ساكن هو إمالتهما معا للنص عليه أو فتحهما معا اختيار ابن جرير والله أعلم

كما فعل بضم ضعف لحفص كان من اختيار نفسه ومع ذلك أجراه أو محياي لورش سكنه نسا واختار الفتح من غير نص فلم التحكم بغير محكم

الثانى : ما بعده ساكن

٦٤٨ - وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمِلَ فِي صَفَاءٍ يَدٍ بِخُلْفٍ / وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلًا /

- فإذا أتى بعدها ساكن فإن حمزة وشعبة والسوسي بإمالة الراء وللوسوي وجه فتح أيضا كما ذكر الحرز

- أما الهمزة فقد ذكر الشاطبي أن للسوسي وشعبة فيها الإمالة والفتح

خلاف السوسي وشعبة

ومعنى الخلاف عن السوسي فيهما لا أربعة أوجه بل هو إمالتهما معا أو فتحهما معا

ومعنى الخلاف عن شعبة هو إمالتهما معا أو إمالة الراء فقط

وتبع في خلاف السوسي في الراء والهمز وخلاف شعبة في الهمز التيسير قال

" وقد روى خلف عن يحيى عن أبي بكر وغير واحد عن أبي شعيب بامالة قُحَّة الراء والهمزة في ذلك كالأول قال أبو عمرو وقد قرأت بذلك في روايتيهما وروى أبو حمدون

وأبو عبد الرَّحْمَنِ عَنِ الْيَزِيدِيِّ بِإِمَالَةٍ فَتْحَةُ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كَالأَوَّلِ أَيْضًا وَكُلُّ صَحِيحٍ مَعْمُولٌ بِهِ "اهـ

أما السوسى

فقد سبق الرد لأن فتحهما معا كان لأبى الفتح عن السامرى اختيار ابن جرير وإمالتهما معا كان كل طرق أبى الفتح عن غيره عن ابن جرير لاختياره فيكون الحق أن يمالا نصا ورواية أو يفتحا معا اختيارا ، أما ان نفتحهما معا وفقط كما ذكر ابن الجزرى فهذا هو عين الخروج من الطريق خصوصا وقد قال الدانى "وكل صحيح معمول به"

أما شعبية

فطريقه عن الدانى عن فارس عن الخراسانى عن أبى إسحاق البغدادى عن الأصم عن شعيب عن يحيى بن آدم

وعن الدانى عن فارس عن السامرى عن القافلانى عن شعيب عن يحيى بن آدم

قال في الجامع فيما بعده ساكن:

"وعاصم من رواية وأبى بكر من غير رواية الأعشى، ومن غير رواية خلف عن يحيى عنه يميلون فتحة الراء خاصة في حال الوصل ويخلصون فتحة الهمزة." اهـ والظاهر أن طريقنا بإمالة الراء فقط فيما بعده ساكن لأنه مما ذكر

وقال

"وروى الواسطيون أداء عن يحيى الباب كله بإمالة الراء وفتح الهمزة وقال شعيب عن يحيى رأى كوكبا بكسر الراء ورأى القمر ورأى الشمس ورأى المجرمون ورأى الذين أشركوا [النحل: ٨٦] بكسر الراء وفتح الألف" اهـ

ويفهم أن شعبيا يميل الهمز لأنه من الواسطيين وكذا الراء قبل محرك ويميل الراء فقط قبل ساكن

أما إمالة الراء والهمز معا قبل ساكن فمن طرق أخرى عن شعبة فذكر الإمالة من الحرز خروج عن طريقه قال في الجامع

"وروى خلف وابن المنذر وابن شجاع عن يحيى عن أبي بكر في هذا الباب بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعا كاللأول سواء" اهـ

وهذه الطرق ليست في التيسير قال في النشر

"وَأَنفَرَدَ الشَّاطِئِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِالْخِلَافِ فِي إِمَالَةِ الْهَمْزَةِ أَيْضًا." اهـ

قلت ومع صحة إمالتهما معا ولكن ليس من طرق التيسير قال النشر

"وَقَدْ صَحَّحَ أَبُو عَمْرٍو وَالذَّانِيُ الْإِمَالَةَ فِيهِمَا يَعْنِي مِنْ طَرِيقٍ خَلْفَ حَسَبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّيْسِيرِ، فَحَسِبَ الشَّاطِئِيُّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ كَتَبَهُ فَحَكَى فِيهِ خِلَافًا عَنْهُ" اهـ

والخلاصة

أوافق كلام ابن الجزري في تحرير المضاف لمضمر عن ابن ذكوان وهو بالفتح فقط من طريقنا مع صحة إمالته ولكن ليس من طريق التيسير فهو من زيادات الحرز

وشعبة فيما بعده ساكن بإمالة الراء فقط مع صحة الهمز والراء ولكن من غير التيسير والحرز

ولا أوافقه فيما قرر الحرز عن السوسي في منعه إمالة الحرفين معا فيما بعده متحرك أو ساكن لأنه منصوص عليه من طريق أبي الفتح فاعتبرت خلاف الحرز فيه ووافقته في القول بجواز إمالة الهمز فقط فيما بعده محرك وفتح الحرفين فيما بعده ساكن اختيار ابن جرير طريق التيسير وفي ذلك قلت :

وزد لابن ذكوان إمالة مضمر* وهمز رءا شعبة إذا ساكن تلا

وحرفي رءا للسوس قد صح مسجلا* أو الهمز عن تحريك بعد توصلا

مسألة (١٣٠) تحرير "أتحاجوني في الله" لهشام

٦٥٠- وَخَفَّفَ ثَوْنًا قَبْلَ فِي اللَّهِ مَنْ لَهُ يَخْلُفُ أَتَى وَالْحَذْفُ لَمْ يَكُ أَوَّلًا/

- قرأ ابن ذكون وهشام وحده في وجه ونافع وأبو جعفر بالوفاق (أتحاجوني في الله) بتخفيف النون، وهذا يلزم إلغاء المد اللازم في الواو والباقون ومعهم يعقوب الحضرمي والعاشر وهو الوجه الثاني لهشام بتشديد النون.

وذكر الشاطبي أن الحذف في النون الثانية وهي نون الوقاية وليست النون الأولى هي المحذوفة التي هي نون الإعراب .

وهو في ذلك تبع للتيسير قال:

"وَابْنُ عَامِرٍ بِخِلَافٍ عَنْ هِشَامٍ {أَتَحَاجُونِي} بِتَخْفِيفِ النُّونِ" اهـ

ولكن أى وجه طريق الكتاب وأيهما ليس فيه؟

قلت التخفيف هو طريق التيسير لأنه عن أبي الفتح عن السامري عن أصحابه عن هشام قال في الجامع:

"وقرأت ذلك على أبي الفتح أيضا في رواية هشام بتخفيف النون كابن ذكوان، وحكى لي عن قراءته على عبد الله ابن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عنه، وكذلك أقرأني أبو الحسن ذلك عن قراءته" اهـ وهو قراءة الداني على أبي الحسن أيضا

أما التشديد كالباقين فمن زيادات القصيد لأنه عن أبي الفتح عن الخراساني وليس في الحرز ولا التيسير قال في الجامع:

"فروى الحلواني عنه فيما حدثناه الفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن الحلواني أتحاجوني مشددة. قال الحلواني بنونين مثل يدغم إحداها ويثقل، وبهذا قرأت أنا في روايته عن هشام على أبي الفتح عن قراءته على أبي الحسن المقرئ- عبد الباقي الحسن الخراساني - عن أصحابه عنه" اهـ

مسألة (١٣١) تحرير "اقتده" لابن ذكوان

٦٥٢-.....وَأَقْتَدَهُ حَذَفُ هَائِهِ شِفَاءً /وَبِالتَّحْرِيكِ بِالكَسْرِ كَقُلَا/

٦٥٣- وَمَدَّ بِخُفِّ مَاجٍ /وَالْكُلُّ وَقِفٌ بِإِسْكَانِهِ يَذْكُو عَيْبِرًا وَمَنْدَلًا/

- قرأ الجميع وقفا (اقتده) بإثبات الهاء أما وصلا فقرأه بالحذف حمزة والكسائي والعاشر وفاقا ويعقوب خلاف أصله ، وابن عامر بكسرها وصلا دون إشباعها ويجوز لابن ذكوان عنه وجه إشباع وصلا .

فذكر الحرز أن لابن ذكوان وصلا الكسر مع القصر أو الإشباع ولكن في التيسير لم يذكر إلا الصلة قال

"ابن ذكوان {فبهدهام اقتده} بكسر الهاء وصلتها" اهـ وتبعه التحبير

والظاهر أنه طريق التيسير ليس إلا قال في الجامع

"قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش وابن أنس وابن المعلى وابن خرزاذ فبهدهام اقتدهي [٩٠] بكسر الهاء وإلحاقها ياء في الوصل. قال الأخفش: يجرّ الهاء كسرا" اهـ

والأخفش عنه النقاش طريق التيسير أما الكسر مع القصر فزيادة من الحرز قال في الجامع:

"ونا محمد بن علي عن ابن مجاهد، قال: قرأ ابن عامر اقتده يشمّ الهاء الكسر من غير بلوغ ياء ، فدلّ على أنه يرويه عن التغلبي عن ابن ذكوان" اهـ

قلت وهو في التيسير سند رواية لا تلاوة فتنبه حتى لا يتوهم وجوده للقراءة في التيسير بل لمعرفة الأحكام أما معرفة المتلو والأداء فله سند آخر وهو الذي ذكرناه بالإشباع

قال في النشر عن رواية الكسر مع القصر وصلا

"وَقَدْ رَوَاهَا الشَّاطِئِيُّ عَنْهُ، وَلَا أَعْلَمُهَا وَرَدَتْ عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ" اهـ

قلت نحن لن نأخذ به لأنه سند رواية ليس سند أدعاء لأنه لم يأت من طريق كما ذكر في النشر بل كيف يقول ذلك وقد ذكر الداني سنده ؟ وفي ذلك قلت:

وزد أتحتاجونى هشاما تثقلا * وقصر ابن ذكوان اقتد الحرز رفلا

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (١٣٢) تحرير "أنها" لشعبة

٦٥٨- وَأكْسرُ أَنْهَا حَمَى صَوِيهِ بِالْخُلْفِ دَرٌّ وَأَوْبَلًا/

- قرأ ابن كثير والبصري ويعقوب بالوفاق وشعبة بالخلف والعاشر خلاف أصله بكسر الهمزة في قوله (إنها إذا جاءت) والباقون بفتحها ومعهم أبو جعفر بالوفاق وهو الوجه الثاني لشعبة

فذكر أن لشعبة فيها الكسر والفتح تبع في ذلك التيسير قال

"وأبو بكر بخلاف عنه {أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ} يَكْسُرُ الهمزة" اهـ وتبعه التحبير

وفى الجامع قال:

"وروى يحيى بن آدم عنه أنه لم يحفظ عن عاصم كيف قرأ أكسر أم فتح؟ قال أبو عمرو: وقرأت أنا في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر من طريق الصريفيين بالوجهين بفتح الهمزة وبكسر ها" اهـ

قلت وشك يحيى لا يضر لأن عاصما قرأ بالوجهين وقد قرأ الداني بالوجهين حتى يحيى وهذا يعنى أنه أقرأ بهما جميعا كعاصم قلت وطريق الداني عن أبي الفتح وليست هذه أول مرة يقر فيها أبو الفتح بالوجهين بل سبق في عدة مواضع وسيأتى نظم هذا الموضع إن شاء الله تعالى

سورة الأعرافمسألة (١٣٣) تحرير "تخرجون" الروم لابن ذكوان

٦٨٢- مَعَ الزُّخْرُفِ اعْكِسْ تُخْرَجُونَ بِفَتْحَةٍ وَضَمٍّ وَأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مَثَلًا/

٦٨٣- بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّومِ/.....

وذكر الشاطبي عن ابن ذكوان بجواز الوجهين في موضع الروم الأول فقط وهو (ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون) أعنى أولى الروم ولكن في التيسير ذكر الفتح فقط فقال عنه

"وَكَذَلِكَ قَالَ النِّقَاشُ عَنِ الْإِخْفَشِ هُنَا خَاصَّةً" اهـ وزاد في التحرير

"وَبِذَلِكَ قَرَأَ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَارِسِيُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ طَرَقِ هَذَا طَرَقِ الْكِتَابِ بِغَيْرِهِ،" اهـ قال في النشر

"وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ التَّيْسِيرِ بِسِوَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -." اهـ

قلت وهو طريق التيسير فكان الضم ليس من طرق التيسير وزاده الحرز كما قرر ابن الجزرى رحمه الله أما طرق الضم فذكرها في الجامع والنشر ولم يعلق احد ممن بعد ابن الجزرى على المسألة وسيأتى نظمه إن شاء الله

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٣٤) تحرير "بئس" لشعبة

قال الشاطبي رحمه الله

٧٠٥- وبئس اسكن بين فتحين صادقاً بخلفٍ وخففٍ يمسكون صفًا ولا

قرأ شعبة (بعذاب بئس) مثل "رئس" ، وزاد وجها وهو (بعذاب بئس) مثل ضيغم ، وهو في ذلك كما نقل الداني من التيسير قال

" وأبو بكر بخلاف عنه (بئس) يفتح الباء وهمزة مفتوحة بعد الياء مثل قيقب والباقون {بئس} يفتح الباء وهمزة مكسورة بعدها ياء مثل رئس وقد روى هذا الوجه عن أبي بكر" اهـ

وتبعه التحبير وكذا قال الجامع

"وقرأت أنا ذلك في رواية الصريفي عن يحيى على وزن فعيل، وعلى وزن فيعل بفتح العين." اهـ

قال في النشر:

" وَرَوَى عَنْهُ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا الْقَافِلِيُّ عَنِ الصَّرِيفِيِّ عَنْ يَحْيَى،، وَبِهِمَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي مِنْ طَرِيقِ الصَّرِيفِيِّ" اهـ

قلت وطريقه عن أبي الفتح أيضا وهذا المرة الخامسة التي ينسب لطريق أبي الفتح خصوصا وجهان وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

فرش سورة يونسمسألة (١٣٥) تحرير "يا" الفواتح للسوسي

قال الشاطبي رحمه الله

٧٣٩- وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافٍ وَالْخُلْفُ يَاسِرٌ /

- قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وشعبة والعاشر بالوفاق (يا) مريم بالإمالة والخلف للسوسي والباقون بالفتح ومعهم أبو جعفر ويعقوب الحضرمي بالفتح عدا ما سيذكر لورش بعد، وخلف السوسي تبع للتيسير قال

"... بامالة فَنَحْه الهَاءَ وَالْيَاءَ مِنْ {كهيعص} وَكَذَا قَرَأَتْ فِي رِوَايَةِ أَبِي شُعَيْبٍ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ.... وَأَبُو عَمْرٍو بِامَالَةِ الهَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ" اهـ

فيكون ذكر الوجهين تبعاً للداني في التيسير والتحبير فقد تبعه كذلك وفي الجامع تكلم عن الفتح قائلاً:

"وعلى أبي الفتح عن قراءته في رواية وأبي شعيب من طريق ابن عمران عنه عن اليزيدي، وعلى أبي الحسن عن قراءته في رواية الدوري والسوسي عن اليزيدي" اهـ

وكما علمت أن طريق ابن عمران عن السوسي عن اليزيدي طريق التيسير

ثم نسب الإمالة له أيضاً فقال

"وروى ابن جبير والسوسي بخلاف عنه وابن فرح عن أبي عمر فيما حكاه لنا أبو الفتح عن قراءته عن اليزيدي بكسر الهاء والياء جميعاً" اهـ

ثم قيد هذه الإمالة من غير طريق ابن عمران

" قال أبو عمرو: بإمالة فتحة الهاء والياء، قرأت في رواية السوسي من غير طريق ابن عمران النحوي عنه على أبي الفتح عن قراءته" اهـ

فطريق الباب عن أبي الفتح لابن جرير لم يقرأ منه إلا بالفتح في حرف "يا" كما هو مبين من النص الأول

أما باقى طرق أبى الفتح فبإمالاته وليست في كتابنا وهذا أشبه بمسألة إمالة الحرفين من "راء" بعد ساكن أو محرك إذ كان من كل طرق أبى الفتح عدا عن ابن جرير أيضا كان بإمالة الهمز فقط قبل محرك وفتحهما قبل ساكن ولكن كان من ذات اختيار نفسه خلاف الحكم في "يا" هنا، وقد يقول قائل ولكنه اطلق في التيسير قراءته الإمالة عن أبى الفتح قلت اجاب عليه في النشر فقال "وَقَدْ أَبْهَمَ فِي التَّيْسِيرِ وَالْمُقَرَّدَاتِ حَيْثُ قَالَ عَقَبَ ذِكْرُهُ الْإِمَالَةَ: وَكَذَا قُرِئَتْ فِي رِوَايَةِ أَبِي شُعَيْبٍ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ فَأَوْهَمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِمْرَانَ الَّتِي هِيَ طَرِيقُ التَّيْسِيرِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِئِيُّ، وَزَادَ وَجْهَ الْفَتْحِ فَأُطْلِقَ الْخِلَافَ عَنِ السُّوسِيِّ، وَهُوَ مَعْدُورٌ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ الدَّانِيَّ أَسَنَدَ رِوَايَةَ أَبِي شُعَيْبٍ السُّوسِيِّ فِي التَّيْسِيرِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْإِمَالَةِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ قَرَأَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ لِأَبِي شُعَيْبٍ، وَكَانَ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُبَيِّنَهُ كَمَا بَيَّنَّهُ فِي الْجَامِعِ" اهـ، قلت لله درك يا ابن الجزرى فى كلامك

والخلاصة

هي أن إمالة "يا" من زيادات القصيد ويكون ذكر الدانى لها في التيسير من العلمية لا الأداء من طرقة قال في النشر:

"وَبِالْجُمْلَةِ فَلَمْ نَعْلَمْ إِمَالَةَ الْيَاءِ وَرَدَتْ عَنِ السُّوسِيِّ فِي غَيْرِ طَرِيقٍ مِنْ ذِكْرِنَا وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، وَالشَّاطِئِيَّةِ" اهـ والحمد لله رب العالمين ، وفى ذلك قلت:

وبالخلافة أنها طريق لشعبة * كذا بيئس قل أو بيئس له انقلا

وزد ضم تخرجوا مضى الروم أولا* وزاد لسوس يا الفواتح ميلا

مسألة (١٣٦) تحرير إمالة " أدري " لابن ذكوان

٧٤٠- مُحْتَارٌ صُحْبَةً وَبَصَرٌ وَهُمْ أَدْرَى وَيَا خُلْفٌ مُثَلًّا/

- قرأ ابن ذكوان وحمزة والكسائي وشعبة والبصري والعاشر بالوفاق مع الخلف لابن ذكوان كلمة (أدري) حيث أتت بالإمالة والباقون بالفتح ومعهم أبو جعفر خلاف أحد راوييه والحضرمي خلاف أصله ودليلهما سبق .

فيكون ذكر لابن ذكوان في أدري حيث أتى الوجهين ولكن في التيسير لم يذكر غير الفتح قال

"والنقاش عن الأخفش {أدراك} و {أدراكم} حيث وقع بالفتح" اهـ

ونسبه للنقاش عن الأخفش وهو طريق كتابنا وتبعه في التعبير قال في الجامع

"وقرأت من طريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان بإخلاص الفتح في جميع القرآن." اهـ

وهذا يعني أن إمالتها من زيادات الحرز، قال في النشر:

"وَاخْتُلِفَ عَنِ الْأَخْفَشِ فِي أَدْرِي فَقَطَّ نَحْوُ أَدْرَاكَ، وَأَدْرَاكُمُ فَأَمَالُهُ عَنْهُ ابْنُ الْأَخْرَمِ،

..... وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَفَتَحَهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، وَيَهْ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى

أَبِي الْفَتْحِ فَارَسِ بْنِ أَحْمَدَ" اهـ ولم يتكلم أحد من المحررين عن المسألة وسيأتي نظمه

إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٣٧) تحرير "ها يا" لنافع

٧٤١- / وَنَافِعٌ لَدَى مَرْيَمَ هَا يَا.....

- والملاحظ في هذا البيت أنه نسب التقليل لنافع كله في (ها ، يا) مريم وتبع في ذلك التيسير قال

"وَنَافِعُ الْهَاءِ وَالْيَاءِ بَيْنَ بَيْنٍ" اهـ وكذا في التعبير ولكن في الجامع نسب لقالون فتحهما فقط قال

".. وروى ابن سعدان والمسيبي وابن جبير عن المسيبي مفتوحة الهاء والياء، وهو قياس قول أصحاب قالون ؛ لأنهم قالوا: طه [طه: ١] بفتح الطاء والهاء." اهـ

ونسب التقليل من طريقنا لورش فقط قال

"وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني الهاء والياء بين بين. حكى لي ذلك أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه، وحكا لي أيضا أبو الحسن عن قراءته في روايته قالون وورش وابن خاقان عن قراءته في رواية ورش، وحكى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه في رواية الأربعة عن نافع بإخلاص الفتح للهاء والياء." اهـ

وطريق التيسير عن خلف ابن خاقان عن التجيبي عن النحاس عن الأزرق عن ورش وهو الفتح فتنبه

فكان الداني خرج اختيارا عن طريق كتابه وتبعه الشاطبي

وذكر في النشر عن قالون في فتح "ها" قال

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارَسَ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ الْحَسَنِ يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَهِيَ طَرِيقُ التَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِيهِ فَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا عَنْ طَرَفِهِ، وَرَوَى عَنْهُ بَيْنَ بَيْنٍ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ" اهـ

ونسب التقليل لغير طريقنا كالجامع قال

"وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ
يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِي" اهـ

وعن ورش لم يذكر غير بين بين

وعن فتح "يا" لقالون قال النشر:

"وَاحْتُلِفَ عَنْ نَافِعٍ مِنْ رَوَايَتِهِ فَأَمَالَهَا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مَنْ أَمَالَ الْهَاءَ كَذَلِكَ فِيمَا قَدَّمْنَا وَفَتَحَهَا
عَنْهُ مَنْ فَتَحَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي الْهَاءِ سَوَاءً،" اهـ

والخلاصة

أن تقليلهما عن ورش فقط وفتحهما عن قالون فقط طريقنا وفي ذلك قلت:

وزد ميل أدري لابن ذكوان ها ويا* لقالون فافتح أو لورش فقللا

مسألة (١٣٨) تحرير قصر "ولا أدراككم" للبزي

قال رحمه الله في الحرز

٧٤٤- وقصر ولا هاد بخلف زكاوفي القيامة لا الأولى وبالحال أولا

يعنى أن قوله تعالى ولا أدراككم به ولا أقسم بيوم القيامة الأول من سورة القيامة للمكى
قصر مد اللام وجاز للبزي بقاءه كالجماعة

ولكن خلف البزي لم يذكره التيسير إذ قال:

"قنبل: (ولأدراككم به) بغير ألف بعد اللام وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزي،
قال أبو عمرو: وبذلك أقراني أبو القاسم الفارسي عنه" وتبعه التعبير في عبارته

فزاد الحرز له وجه المد ولم يتعرض له ابن الجزرى رحمه الله بل بين الطرق واكتفى
وفى بيانه وضوح لذلك أن طريقنا عن أبي ربيعة بالقصر فقال:

"(واختلف) عن البزي، فروى العراقيون قاطبة من طريق أبي ربيعة عنه كذلك في
الموضعين، وبذلك قرأ أبو عمرو الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش عن
أبي ربيعة روى ابن الحباب عن البزي إثبات الألف فيهما على أنها " لا " النافية،
وكذلك، وروى المغاربة، والمصريون قاطبة عن البزي من طريقه، وبذلك قرأ الداني
على شيخه أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس" اهـ

وهذا واضح ولا داعى لاستحضار نصوص الجامع فيكون الحرز زاد عن البزي وجه
المد وليس من طريقه فتنبه وفى ذلك قلت

وللبز زد مدا وليس بطرقنا* بلا مع أدري و القيامة أولا

مسألة (١٣٩) تحرير "يهدى" لقالون

قال الشاطبي رحمه الله

٧٤٨- وَيَا لَا يَهْدِي أَكْسِرُ صَفِيًّا / وَهَاهُ نَلْ / وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ / وَخَفَّفَ شُلْشُلًا /

كما تعودنا أنه لابد من إثبات قراءة لنستخرج منها باقى القراءات وهذا هو الصواب
والذى سنثبتة قراءة فتح الياء والهاء مع التشديد فضلا عن أنه لم يذكرها لذا هى الأولى
والوزن يستقيم بها

-قرأ شعبة بكسر الياء والباقون بفتحها

-وقرأ عاصم بكسر الهاء ووافقه يعقوب وقرأ قالون والبصرى باختلاس حركة الهاء
والباقون بفتحها وقرأ حمزة والكسائى بتخفيف الكلمة ويلزمه إسكان الهاء ومعهم العاشر

وأهمل الشاطبي رحمه الله تعالى ذكر وجه آخر لقالون ذكره فى التيسير والتحبير وهو
إسكان الهاء مع تشديد الدال ووافقه فيه أبو جعفر فى هذا الوجه

قلت وفى التيسير ذكر وجه إسكان لقالون أيضا فقال:

"ابن كثير وورش وابن عامر (أمن لا يهدى) يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالْهَاءَ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ وَقَالُونَ
وَأَبُو عَمْرٍو كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمَا يَخْفِيَانِ حَرَكَةَ الْهَاءِ وَالنَّصُّ عَنْ قَالُونَ بِالْإِسْكَانِ "اهـ

وزاد بعدها فى التحبير " أى مع التشديد "اهـ

قال فى الجامع:

"وقرأ نافع فى رواية المسيبي وإسماعيل وقالون بإسكان الهاء وتشديد الدال. "اهـ

لكنه رحمه الله قال بعدها:

"وأهل الأداء على ما رواه آل اليزيدي ومن وافقهم من اختلاس حركة الهاء والخاء وتضعيف الصوت بها، وبذلك يأخذون أيضا في رواية الثلاثة المذكورين عن نافع فرارا من الجمع بين الساكنين، وقد قدّمنا أن الجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع." اهـ

قلت وهذا الكلام هام لأن البصري هنا نقل عنه الاختلاس فالنص عليه وفي هذا رد على من تأول نصوص الاسكان في باب بارئكم فالرجل يعرف ما يختلس وما يسكن فهنا لا يوجد عنه غير الاختلاس لأنه منصوص عليه

أما عن قالون فحدث معه هنا ما حدث مع البصري في باب يأمركم ونعما وتعدوا فالنصوص بالإسكان وأهل الأداء تأولوها على الاختلاس

وفي النشر قال:

"وَرَوَى أَكْثَرُ الْمَغَارِبَةِ وَبَعْضُ الْمِصْرِيِّينَ عَنْ قَالُونَ الْاِخْتِلَاسَ كَاِخْتِلَاسِ أَبِي عَمْرٍو سَوَاءً وَهُوَ اخْتِيَارُ الدَّانِي الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ بِسِوَاهُ مَعَ نَصِّهِ عَنْ قَالُونَ بِالْإِسْكَانِ..... وَالَّذِي قَرَأَ عَلَيْهِ - يَعْنِي ابْنَ غُلْبُونَ - بِهِ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي الْاِخْتِلَاسَ كَأَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ الَّذِي لَا يَصِحُّ فِي الْاِخْتِلَاسِ سِوَاهُ، وَرَوَى الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ، وَالْمِصْرِيِّينَ عَنْ قَالُونَ الْإِسْكَانَ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ"

فالظاهر أن الرواية واحدة عن قالون ولكن الاختلاف أدائي فقط فمن أخذ بالإسكان جاز ومن أخذ بالاختلاس جاز وليس طريقين أعنى خلافا واجبا بل جائزا لذا كان الداني يأخذ بالاختلاس مع تقريره بجواز الجمع بين الساكنين والله أعلم وإلا لزمنا الأخذ برواية السكون لأنه النص ولكن الذي أراه هو أنه خلاف جائز لأن كثيرا من الأئمة كانوا يفهمون السكون اختلاس لعدم تصورهما له فأدوا به فهو خلاف جائز أدائي كما فيما سبق فيما ورد فيه التقاء ساكنين نحو نعما وتعدوا والله أعلم وسبق نظمه آخر النساء

والحمد لله رب العالمين

تنبيهعالسحر

اعلم رحمك الله أن الحرز ذكر عن البصرى فى السحر من قوله تعالى "ما جئتم به السحر" وضع همز استفهام قبلها كما ذكر الأئمة فى القراءة وحينها تعامل كباب ءالذكرين فىكون للبصرى فيها التسهيل والابدال ويكون عند البصرى سبع مواضع فى هذا الباب وأشرتلك حتى لا يغفل أحد عنه خصوصا ولم يشر إلا إلى وضع استفهام فقط ولأنه حكم توقيفى

مسألة (١٤٠) تحرير "تتبعان" لابن ذكوان

٧٥٢- وَتَتَّبِعَانِ التَّوْنُ خَفَّ مَدًّا/ وَمَا جَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُنْقَلًا/

- قرأ ابن ذكوان وحده (ولا تتبعان) بتخفيف النون وعليه يلغى المد اللازم والباقون بتشديدها واتفقوا على تشديد التاء وقراءة ابن ذكوان هذه صحيحة متواترة اتفق الشاطبي والداني والنشر عليها ودافع عنها في الجامع قال:

"قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان وابن عتبة ولا تتبعان [٨٩] بتخفيف النون، يجعل "لا" بمعنى ليس، فيكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه أنها كقوله: لا تضار والددة [البقرة: ٢٣٢] على قراءة من رفع ويجعل ذلك حالا من قوله فاستقيما [٨٩]، أي: واستقيما من غير متبعين، أو يكون خفف النون الثقيلة للتضعيف كما خفف رب، وإن ونحوهما من المضاعف، وهذه الأوجه تسوغ قراءة ذلك بخلاف ما زعمه أبو طاهر بن أبي هاشم وأبو بكر الشاذلي وغيرهما: أن تخفيف النون لحن وليس بحمد الله كذلك لما بيناه" اهـ

وقال في النشر نحوه وزاد

"..... وَقِيلَ هِيَ تَوْنُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةُ كُسِرَتْ كَمَا كُسِرَتْ الثَّقِيلَةُ، أَوْ كُسِرَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ تَشْبِيهَا بِالتَّوْنِ مِنْ رَجُلَانِ وَيَفْعَلَانِ، وَقَدْ سَمِعَ كُسْرُهَا، وَقَدْ أَجَازَ الْفَرَّاءُ وَيُونُسُ إِدْخَالَهَا سَاكِنَةً نَحْوَ اضْرِبَانِ وَلِيَضْرِبَانِ زَيْدًا، وَمَنْعَ ذَلِكَ سِيَّوِيَّهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ التَّوْنُ هِيَ الثَّقِيلَةُ إِلَّا أَنَّهَا اسْتَنْقَلَتْ تَشْدِيدُهَا فَخَفَّتْ كَمَا خَفَّتْ " رَبَّ "، وَإِنْ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ، وَغَيْرُهُ هِيَ الثَّقِيلَةُ وَحَدَفَ التَّوْنُ الْأُولَى مِنْهُمَا تَخْفِيفًا، وَلَمْ تُحْدَفِ الثَّانِيَةُ لِأَنَّهُ لَوْ حُدِفَتْ حُدِفَ تَوْنًا مُحَرَّكَةً وَاحْتِجَاجًا إِلَى تَحْرِيكِ السَّاكِنَةِ، وَتَحْرِيكِ السَّاكِنَةِ أَقْلُ تَغْيِيرًا ائْتَهَى. وَتَتَّبِعَانِ عَلَى أَنَّ التَّوْنُ تَوْنُ التَّوْكِيدِ خَفِيفَةٌ، أَوْ ثَقِيلَةٌ مَبْنَى. وَ " لَا " قَبْلَهُ لِلنَّهْيِ. " اهـ

-وهناك وجه بسكون التاء الثانية وتخفيفها مع تشديد النون (تتبعان) عكس قراءة ابن ذكوان الأولى ووصفه الشاطبي رحمه الله بماج أى التبليل وعدم الاستقرار كناية منه على ضعفه

ولكنه لو كان يقصد من طرق التيسير خاصة فكما قال لأن طرقتا لا تحتمله وإن كان يقصد ضعفه كقراءة ولو عن غيرنا أيضا فكلامه لا يصح وقد تبع في ردها مطلقا الداني في الجامع فقال

"أو وقع هذا الحرف في كتاب ابن ذكوان مترجما عنه بالتخفيف دون ذكر نون ولا غيرها، فقال لنا محمد بن علي عن ابن مجاهد: أحسب ابن ذكوان عنى بروايته خفيفة- يعني التاء من تتبع، قال: فإن كان كذلك فقد اتفق هشام في النون وخالفه هشام في التاء، وكذلك ترجم ابن مجاهد عن ذلك في رواية ابن ذكوان، وقال قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان ولا تتبعان مخفة التاء الساكنة مشددة النون، وكذلك روى سلامة بن هارون عن الأخفش عن ابن ذكوان أداء، قال أبو عمرو: وذلك غلط منه رحمه الله ومن سلامة؛ لأن جميع الشاميين رويوا ذلك عن ابن ذكوان وعن الأخفش سماعا وأداء بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذلك نص عليه الأخفش في كتابه" اهـ

وقد رد ابن الجزري في النشر عن هذه القراءة وأنها متواترة صحيحة أيضا وإن كان من غير طرق التيسير قال

"(قلت): قد صحت عندنا هذه القراءة، أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة فرواها أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيقلاني عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش نص عليها أبو طاهر بن سوار" اهـ

وفي ذلك قلت :

وتخفيف تا تتبعان بنشرنا *ءالسحر إن تسأل فأبدل وسهلا

فائدة

- وفي الكلمة وجه ثالث لم يتعرض له الحرز ولا التيسير وهو تخفيفهما معا مع كسر النون قال في النشر

"وَصَحَّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ التَّعْلِيَّ عَنْ ابْنِ دَكْوَانَ تَخْفِيفُ النَّاءِ وَالنُّونِ جَمِيعًا وَوَرَدَتْ أَيْضًا عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَابْنِ الْجُنَيْدِ عَنْ ابْنِ دَكْوَانَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ لَيْسَ مِنْ طُرُقِنَا، وَانْفَرَدَ الْهُدَلِيُّ بِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَهُوَ وَهُمْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -." اهـ

ولكن ليس من طرق الأداء والتلاوة لا من التيسير ولا الحرز ولا النشر

- وفيها وجه رابع وهو تخفيفهما مع إسكان النون قال في النشر

"وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهَا بِإِسْكَانِ النُّونِ إِلَّا مَا حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فَقَالَ وَقُرِئَ بِتَخْفِيفِ النَّاءِ، وَإِسْكَانِ النُّونِ، وَهِيَ الْخَفِيفَةُ." اهـ

وليس من طرق التلاوة والأداء كذلك لا في التيسير ولا الحرز ولا النشر

- وشذ من قال أنه عند التخفيف جاز الوقف عليها بالألف نحو لنسفعا قال في النشر

"(قُلْتُ) : وَذَهَبَ أَبُو نَصْرٍ مَنصُورُ بْنُ أَحْمَدَ الْعِرَاقِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا فِي مَذْهَبِ مَنْ خَفَّفَ النُّونَ بِالْأَلِفِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ، وَلَمْ أَعْلَمْ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ اخْتَارَهُ الْهُدَلِيُّ، وَذَلِكَ لِشِدْودِهِ قَطْعًا." اهـ

مسألة (١٤١) تحرير "فاجمعوا" لرويس

قال في الدرّة:

١٣٠-.....*.....فَاجْمَعُوا افْتَحْ طَوَى/.....

وانفرد رويس رحمه الله بقراءة فأجمعوا أمركم بجعل الفعل أمر من الثلاثي فتكون همزته همزة وصل وتفتح الميم وباقي العشرة بجعله أمر من الرباعي فهمزته همزة قطع وكسر الميم ولكنه رحمه الله قال في التحرير:

" رويس من غير طريق الحمامي (فاجمعوا أمركم) بوصل الهمزة وبفتح الميم وَالْبَاقُونَ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ طَرِيقُ الْكِتَابِ عَنْ رُوَيْسٍ. "اهـ

قلت وطريق رويس التلاوة والرواية عن الحمامي أصلا فهذا يعني أن رويس من طرق الدرّة والتحرير بهمز القطع فذكره الوصل عنه في الدرّة ليس في محله بل محله النشر لأنه نقل طرق رويس من النشر في التحرير والدرّة عن الحمامي بعينه دون غيره وهو هو يؤكد صحة نقدنا له بقوله بعد ذكر حكم الباقيين "وهو طريق الكتاب عن رويس" ووافقت في ذلك تحقيق المتولي رحمه الله تعالى قال في الروض :

" فعلم من هذا أن رويسا من طريق الدرّة كالجماعة والله أعلم " وفي ذلك قلت:

وصل فاجمعوا رويس ليس طريقنا*.....

سورة هودتنبيهيا بنى

اعلم رحمك الله أنه لما ذكر يابنى الخمسة وذكر من يسكن فيها وهو قنبل في الخمسة وشاركه البزي بالأول لم يبين هل مع التخفيف أم التشديد كما هو لأن التشديد وارد عليه مع السكون خصوصا أنه متطرف والتحقيق أنه يلزم تخفيف الياء عند إسكانها ولم يذكر رحمه الله ذلك فيلزم التنبيه عليه منعا للتحريف

سورة يوسفتنبيه"تأمننا"

قال الشاطبي رحمه الله

٧٧٣- وَتَأْمَنَّا لِلْكَلِّ يُخْفِي مُفَصَّلًا

٧٧٤- وَأَدْغَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ /

- قرأ السبعة (تأمننا) بوجهين الأول إدغام مع إشماء والثاني إظهار مع إخفاء أى اختلاس وهذا معنى قوله (يُخْفِي مُفَصَّلًا) أى مظهر الحرفين، وقد يسمى روم تجوزاً لجامع نقص الحركة فيه كالاختلاس ومعهم يعقوب والعاشر بالوافق وأما أبوجعفر فليس عنده إلا الإدغام محضاً .

والإشماء كما علمت هو تدوير الشفتين مع الإدغام أول الغنة إشارة لهيئة الضمة دون إحداث صوت للضم

والاختلاس هو فك النونين ونطق الأولى مضمومة بسرعة فتخرج حركة قصيرة

قلت اختلف القراء فى معنى الإخفاء على وجهين فى الأداء وقد ذكرهما الشاطبي معا مع كونهما من الخلاف الجائز غير الطرقي فذكر وجه الإدغام مع الإشماء وهو مشهور فيما بيننا ولكنه زائد على التيسير، والمختار من الدانى فى التيسير هو الإظهار والروم وتبعه الشاطبي رحمه الله تعالى وهو الذى فى التيسير قال :

"كلهم قرأ (مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا) بادغام النون الأولى فى الثَّانِيَةِ وإشمامها الضمَّ وَحَقِيقَةُ الإِشْمَامِ فى ذَلِكَ أن يشار بالحركة الى النون لا بالعضو اليها فَيَكُونُ ذَلِكَ إِخْفَاءً لَا إِدْغَامًا صَحِيحًا لِأَنَّ الْحَرَكَهَ لَا تَسْكُنُ رَأْسًا بَلْ يَضَعُفُ الصَّوْتُ بِهَا فَيَفْصَلُ بَيْنَ الْمَدْغَمِ وَالْمَدْغَمِ فِيهِ لِذَلِكَ وَهَذَا قَوْلٌ عَامَّةٌ أَيْمَنَّا وَهُوَ الصَّوَابُ لِتَأْكِيدِ دَلَالَتِهِ وَصِحَّتِهِ فى الْقِيَاسِ" اهـ

قال فى الجامع

"والى القول بالإخفاء دون الإدغام ذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين، وهو الذى أختاره وأقول به" اهـ واحتج له وذكر أقوال الأئمة القائلين به وتبعهم عليه

وقال عن الإشمام والإدغام

"قال أبو عمرو: فأما الإشمام فى هذه الكلمة على مذهب الجماعة، فعلمائنا من القراء والنحويين مختلفون فى كفيته وحقيقته، فمنهم من يقول: هو إشارة بالعضو، وهما الشفتان إلى حركة نون المدغمة بعد إخلاص سكونها للإدغام من غير إحداث شيء فى حسيهما، وهذا هو الاستفهام بعضوه الذى يدرك معرفته البصير دون الأعمى؛ لأنه إعمال العضو وتهينته لا غير، فلا يتحصل إلا بالرؤية دون السمع" اهـ

- وموضع الإشارة جاز بعد تقدير النطق بالسكان المدغم قبل الفتحة وجاز بعد الفتحة وانتهاء الغنة قال

"والقائلون بهذا يجعلون ذلك إدغاما خالصا ويأتون بتلك الإشارة بعد الإدغام، قالوا: ويجوز أن يؤتى بها بعد سكون النون كما يؤتى بها عند الوقف بعد سكون الحرف الموقوف عليه، فيحصل حينئذ" اهـ

ولكنه يرى أنه متعذر النطق به لصعوبته وتعلل له وذكر كلام بعض الأئمة فى رده ورجح الأول وهو المجيء بالإشمام أول الغنة

ومع صحة القولين عن القراء السبعة لم يجد الحرز بد من ذكرهما معا فى قصيدته أما اختيار الدانى فهو محض اختياره لأنه من الخلاف الجائز فالوجهان واردان أداءا ومع أن الأول وهو الروم وارد عن جمهور العلماء وأخذ به الدانى ولكن ابن الجزرى له اختيار آخر وهو الوجه المشهور: الإدغام مع الإشمام

قال فى النشر:

"(لَكَ لَا تَأْمَنًا) فِي يُوسُفَ، أَجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِهِ مَحْضًا مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ، بَلْ يُلْفَظُ بِالنُّونِ مَفْتُوحَةً مُشَدَّدَةً، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِشَارَةِ وَاخْتَلَفُوا فِيهَا، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا رَوْمًا، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ إِخْفَاءً، وَلَا يَتِمُّ مَعَهَا الْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ كَمَا قَدَّمْنَا فِي إِدْغَامِ أَبِي عَمْرٍو، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا إِشْمَامًا، فَيُشِيرُ إِلَى ضَمِّ النُّونِ بَعْدَ الْإِدْغَامِ، فَيَصِحُّ مَعَهُ حِينَئِذٍ الْإِدْغَامُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَبِالْأَوَّلِ قَطَعَ الشَّاطِطِيُّ، وَقَالَ الدَّانِيُّ: إِنَّهُ هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْقُرَّاءِ النَّحْوِيِّينَ، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ وَأَقُولُ بِهِ، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيِّ وَأَبِي حَاتِمِ النَّحْوِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ بَنٍ مُجَاهِدٍ وَأَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدَ بَنٍ يَعْقُوبَ النَّائِبِ وَأَبِي طَاهِرٍ بَنٍ أَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي بَكْرٍ بَنٍ أَشْتَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْجَلَّةِ، وَبِهِ وَرَدَ النَّصُّ، عَنْ نَافِعٍ مِنْ طَرِيقٍ وَرَشٍ.

وَبِالْقَوْلِ الثَّانِي قَطَعَ سَائِرُ أَيْمَةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ مُؤَلِّفِي الْكُتُبِ، وَحَكَاهُ أَيْضًا الشَّاطِطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ اخْتِيَارِي؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ نَصًّا يَقْتَضِي خِلَافَهُ وَلِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى حَقِيقَةِ الْإِدْغَامِ وَأَصْرَحُ فِي اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَبِهِ وَرَدَ نَصُّ الْأَصْبَهَانِيِّ وَانْفَرَدَ ابْنُ مِهْرَانَ، عَنْ قَالُونَ بِالْإِدْغَامِ الْمَحْضِ كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي عَوْنٍ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَغَيْرِهِ، عَنْ قَالُونَ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." اهـ

قلت والخلاف فيه جائز غير طرقي ولكن للعلم صولة وقوة تجعلني أقول لك ينبغي عليك عند القراءة أن تأخذ بالروم لأنه اختيار صاحب الطريق وأوثق نصا والآخر مع شهرته وأداء أهل العلم به ولكنه خلاف اختيار أئمة التيسير والحرز وانظر لدقة الأزميز شيخ التحريرات وقوة المتولى ومن بعده قال في البدائع

"تحرير ٠٠ ويختص وجه الاختلاس في لا تأمنا، ولحفص بوجه المد، ولحمزة بوجه عدم السكت في المد ٠" اهـ

وفى هذا دليل واضح على أن طريقنا الاختلاس لأن حفصا عندنا بالمد

فائدة

الروم خلاف الإخفاء ولا شك وهذا فى الاصطلاح وقد يسمى أحدهما بالآخر لجامع المعنى اللغوى لأن الروم يختفى فيه جزء من الحركة قال فى النشر

"وَرَبِّمَا عَبَّرُوا بِالْإِخْفَاءِ عَنِ الرُّومِ أَيْضًا كَمَا ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي تَأْمَنَّا تَوْسَعًا وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الدَّانِي فِي كِتَابِهِ النَّجْرِيدِ أَنَّ الْإِخْفَاءَ وَالرُّومَ وَاحِدٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ وفى ذلك قلت:

وخفف بنى إن تسكن كقنبلا* وتأمننا بالروم فى الحرز فضلا

مسألة (١٤٢) تحرير "بشرای" للبصري

قال الشاطبي رحمه الله

٧٧٥- وَبُشْرَايَ حَذَفُ الْيَاءِ ثَبَتُ/ وَمِثْلًا

٧٧٦- شِفَاءً / وَقَلَّلَ جَهْدًا / وَكِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا/

- قرأ الكوفيون والعاشر بالوفاق (يا بشرای) بحذف الألف والباقون بإثباتها ومعهم أبو جعفر والحضرمي ، مع مراعاة إمالة حمزة والكسائي وتقليل ورش .

- أما البصري فقد ورد عنه الفتح والتقليل والإمالة والفتح أشهر وأكثر عن رواه وقال في التيسير:

"الْبَاقُونَ بِاخْلَاصٍ فَتَحَهَا وَبِذَلِكَ يَأْخُذُ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مُجَاهِدٍ وَبِهِ قُرِئَتْ وَبِذَلِكَ وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُ عَنِ طَرِيقِ السُّوسِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ وَغَيْرِهِ" اهـ
فلم يذكر من طرق أبي عمرو في التيسير غير الفتح وتبعه التحبير في النص
قال في الجامع:

"وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في قراءة أبي عمرو ، وهو قول ابن مجاهد وكل من لقيناه وقرأنا عليه بحرفه" اهـ

فالظاهر من الجامع والتيسير أنه لا يوجد من طرق البصري غير الفتح مع كونه الأشهر نعم يوجد التقليل أيضا والإمالة ولكن ليسا من طرقنا فتنبه فيكون الحرز زاد وجهين قال في النشر:

"وَاحْتُلِفَ عَنْهُ فِي يَاءِ (بُشْرَايَ) فِي يُوسُفَ قَرَوَاهُ عَنْهُ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ فِي التَّيْسِيرِ... وَرَوَاهُ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ... وَرَوَى آخَرُونَ عَنْهُ الْإِمَالَةَ الْمَحْضَةَ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا لَهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا..... وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ الْأَوْجُهَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ

وَمَنْ تَبِعَهُ، وَبِهَا قُرِئَتْ، غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ أَصَحُّ رَوَايَةٍ وَالْإِمَالَةُ أَقْيَسُ عَلَى أَصْلِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ
-". اهـ

ولم ينسب ابن الجزرى فى هذا النص للتيسير غير الفتح فتنبه فدل على أن ذكر الحرز التقليل والإمالة من زيادات الحرز وإن كان عليهما العمل لا اعتبار زيادات الحرز ولكن أين سندهما؟ فمن شاء ترك الوجهين اكتفاء بالطريق وتخفيفا فبها ونعمت وفى ذلك قلت:

وبشرأى للبصرى بالفتح طرقنا* وبالحرز ميل أو فزده مقللا

مسألة (١٤٣) تحرير "هيت لك" لهشام

٧٧٧- وَهَيْتَ بِكَسْرٍ أَصْلُ كُفُوٍّ / وَهَمْزُهُ لِسَانٍ / وَضَمُّ التَّاءِ لَوْا خُلْفُهُ دَلَا /

- قرأ نافع وابن عامر (هيت) بكسر الهاء والباقون بفتحها.

- وقرأها ابن كثير بضم التاء ووجه لهشام والباقون بفتحها وهو الوجه الثاني له.

- وقرأها هشام بإضافة همزة مع جواز ضم التاء وفتحها.

وقد تبع التيسير في ذلك قال:

"{هيت لك} بِكَسْرٍ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ وَفَتْحِ التَّاءِ وَهَشَامٌ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَهْمِزُ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ ضَمُّ التَّاءِ" اهـ

وتبعه التحبير وصيغة المجهول في ضم التاء تقرر أنها ليست من طرقنا بل المقرر الفتح

وصرح به في الجامع فبعد أن ذكر طريقنا بالفتح قائلًا

"واختلف في ذلك عن هشام عن ابن عامر، فروى عنه الحلواني بكسر الهاء وفتح التاء وهمزة ساكنة بينهما . "اهـ قلت والحلواني طريقنا

قرر أن الضم ليس من التيسير فقال:

"ونا محمد بن علي، قال: نا ابن مجاهد ، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكَارٍ، قَالَ: نا هشام بإسناده عن ابن عامر هيت لك من تهيات بكسر الهاء وبالهَمْزِ وَضَمُّ التَّاءِ وَكَذَلِكَ رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبَادٍ عَنْ هَشَامٍ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ "اهـ

وليس طريق التيسير ومع ذلك صوب الضم و ردَّ قراءة الفتح وهى طريق التيسير قال في الجامع:

"وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وَهَمْزٌ مِنْهُ لَكُنْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ إِذَا هَمْزَتْ مِنَ التَّهْيِئِ، فَالتَّاءُ فِيهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْفِعْلُ، فَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ضَمِّهَا. "اهـ

وليس وحده مرجحا الضم قال في النشر

"وَهَذَا الْقَوْلُ تَبِعَ فِيهِ الدَّانِيُّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ فَإِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْحُجَّةُ: يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ
الْهَمْزُ وَقَدْ فَتَحَ النَّاءُ وَهُمَا مِنَ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ مِنَ الْمَرْأَةِ لِيُوسِفَ، وَلَمْ يَنْتَهِيَ لَهَا بِدَلِيلٍ
قَوْلُهُ وَرَأَوْدَتُهُ، وَكَذَا تَبِعَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةٌ" اهـ

ورد عليه صاحب النشر بصحة القراءة بالفتح وأزال شبهته وليس وحده فقال

"وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيُّ: وَالْقِرَاءَةُ صَحِيحَةٌ،
وَرَأَوِيهَا غَيْرُ وَاهِمٍ، وَمَعْنَاهَا تَهَيَّأَ لِي أَمْرُكَ؛ لِأَنَّهَا مَا كَانَتْ تَقْدِرُ عَلَى الْخَلْوَةِ بِهِ فِي كُلِّ
وَقْتٍ، أَوْ حَسَنْتَ هَيْئَتَكَ. وَلَكَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ بَيَانٌ، أَيُّ لَكَ أَقُولُ.

(قُلْتُ) : وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ، وَمَنْ تَبِعَهُ، وَالْحُلُوانِيُّ ثِقَةً كَبِيرٌ حُجَّةٌ خُصُوصًا
فِيمَا رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ وَقَالُونَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْقَرِدْ بِهَا عَلَى زَعَمٍ مِنْ زَعَمٍ، بَلْ هِيَ رَوَايَةُ
الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، وَرَوَى الدَّاجُونِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ يَكْسُرُ الْهَاءَ مَعَ
الْهَمْزِ وَضَمَّ النَّاءَ، وَهِيَ رَوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ: وَهَذَا هُوَ
الصَّوَابُ.

(قُلْتُ) : وَلِذَلِكَ جَمَعَ الشَّاطِبِيُّ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَنْ هِشَامٍ فِي قَصِيدَتِهِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ
طَرِيقِ كِتَابِهِ لِتَحَرِّيِ الصَّوَابِ" اهـ

فقراءة الفتح صحيحة وهو طريق كتابنا والضم زيادة عليه ورد الداني وأبى على
الفارسي الفتح لاستغلاق المعنى عليهما خطأ ورد عليهما أبو عبد الله الفارسي وابن
الجزري رحمهما الله وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

مسألة (١٤٤) تحرير "يأس" وبابه للبري

قال الشاطبي رحمه الله

٧٨٢- وَيَّاسٌ مَعًا وَاسْتَيْسَسَ اسْتَيْسَسُوا وَتَيَّ اسُوا أَقْلَبُ عَنِ الْبَرْيِ بِخُلْفٍ وَأَبْدَلًا/

- قرأ البري في وجه قلب الهمزة مكان الياء والياء مكان الهمزة مع إبدالها ألفا في فعل (يأس) في أي سورة أتى وهو في خمس مواضع (يأس) يوسف والرعد و (استيأس - استيأسوا - تيأسوا) يوسف يقولها ترتيبا (يابس- استاييس - استاييسوا - تاييسوا)، والباقون وهو الوجه الثاني للبري كحفص .

ولكن لم يذكر في التيسير من طريقنا غير حكم واحد وهو ألف فياء مفتوحة قال في التيسير

"البري من قراءتي على ابن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه (فلما استاييسوا منه) و (لا تاييسوا من روح الله انه لا ياييس) و (حتى اذا استاييس الرسل) وفي الرعد (فلم ياييس الذين ءامنوا) بالالف وفتح الياء من غير همز في الخمسة" اهـ

وابن خواستي هو عبد العزيز بن جعفر الفارسي طريق التيسير فيكون الوجه الثاني للبري كالجماعة من زيادات القصيد لا غير فتنبه

وفي الجامع عزا الهمز لغير طريقنا قال:

"قرأ ابن كثير في رواية البري من قراءتي على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه فلما استيأسوا [٨٠] ولا تيأسوا [٨٧] وإنه لا ييأس [٨٧] وحتى إذا استيأس الرسل [١١٠]، وفي الرعد [٣١] أفلم ييأس الذين بألف بعد الياء من غير همز في الخمسة، وكذلك روى أبو عبد الرحمن اللهبي وأبو الحسن بن بكرة عن البري بغير همز في الرعد خاصة، وروى سائر الرواة عن البري وقنبل جميع ذلك بالهمز" اهـ

وبنحو هذا الكلام ذكر في النشر ثم قال:

أبو عبد الله المقرئ

تحريرات الحرز والدره

"وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْحُبَابِ بِالْهَمْزِ كَالْجَمَاعَةِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ سَائِرُ الرُّوَاةِ عَنِ الْبَزِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ،" اهـ

قلت وليسوا من شيوخه عن البزى فى كتابنا التيسير فيكون الشاطبي زاد وجه الياء
فهمزة وهو الذي كحفص

وفى ذلك قلت:

وهئت بضم عن هشام زيادة* وتحقيق بز باب ييأس زد حلا

سورة الرعدفائدةإعادة عرض المكرر

الهمز المكرر لم يختلف عن النشر في شيء غير أن الشاطبي رحمه الله لم يحسن العرض ففاته أشياء وصعب فهم أخرى وفي إعادة العرض إفادة وإيضاح يقول الإمام الشاطبي أن الأئمة السبعة باستفهام الموضع الأول عدا:

٧٩٠- سَوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ / وَ الشَّامُ مُخْبِرٌ سَوَى النَّازِعَاتِ مَعَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَا /

١- نافع في الأول من موضع النمل فإنه أخبره .

٢- وعدا الشامي في أنه أخبر الأول في الكل ، إلا موضع النازعات وموضع الواقعة فإنه استفهم في الأولى منهما ، إلا أن الشاطبي رحمه الله نسي أو غفل أن يذكر عن الشامي أنه استفهم أيضا في أول النمل ويمكن تصحيح البيت كالاتي نقول:

"سوى النازعات النمل مع وقعت ولا" .

٧٩٢-.....وَهُوَ فِي النَّمْلِ كُنْ رَضًا / وَزَادَهُ ثَوْنًا إِنَّا عَنْهُمَا اعْتَلَا /

٢- وفي موضع النمل فإن ابن عامر خالف قاعدته في النمل في الهمزة الثانية فقرأها بالإخبار "وهو" تعنى أيضا الإخبار وأخبر الكسائي في الهمزة الثانية في النمل أيضا كما ذكر عنه إجمالا.

ويلاحظ هاهنا أن الإمام الشاطبي ذكر أن الكسائي بالإخبار في النمل حيث أنه ذكره إجمالا فوق في قاعدته بالإخبار أيضا ويلاحظ أيضا أنه سكت عن الباقيين ويفهم من سكوته أنهم بالاستفهام في ثاني النمل وهذا حكم لا جديد فيه بالنسبة للخمسة الباقيين ، ولكنه أوهم أن نافعا بالإخبار فيه من قوله قبله "مخبراً وهو في الثاني أتى راشداً" حيث أطلق إخبار نافع في الثاني كما ترى ولكن الصحيح انه مستثنى في موضع النمل فهو

بالاستفهام فيه ولعل ذلك من غموض عرض الحكم ولكنه لما تكلم عن النمل خصوصا لم يذكر فصحا ما اوهم

=ويمكن عرض الأبيات بطريقة أخرى أسهل وهي:

إذا أخبروا إحداهما لآخر اسألا*ومن عنه أسكت فهو يسأل في كلا

أقول قاعدتين جيدتين لتسهيل فهم المكرر وهما :

أولا لا يجتمع إخباران فمتى ذكرت إخبار إحداهما فالثانية بالاستفهام

ثانيا من سكت عنه فبداية يكون باستفهام الموضعين

برعد ومؤمنون لاسراء في كلا*وسجدة ثان الذبح ست مرتلا

أبو جعفر والشام أخبر أولا*ويعقوب نافع الكسائي بالولا

أقول فعندنا ست مواضع تحكمها قاعدة واحدة وهم :

الرعد "وقال الذين كفروا أنذا كنا ترابا أننا لفي خلق جديد"

والمؤمنون "أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لَمُخْرَجُونَ"

وموضعا الاسراء "أنذا كنا عظاما ورفاتا أننا لمبعوثون خلقا جديدا"

والسجدة "أنذا ضللنا في الأرض أننا لفي خلق جديد"

وثاني الصافات "أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لَمَدِينُونَ"

فحكم هذه الستة هو إخبار الأولى لأبي جعفر والشامى فيفهم أنهما يستفهماان الثانية لزوما

وإخبار الثانية ليعقوب ونافع والكسائي فيفهم أنهم يستفهمون الأولى لزوما لأنه لا يجتمع

إخباران كما قلت لك

ويبقى المكي وأبى عمرو وعاصم وحمزة وخلف العاشر فيلزم استفهامهما في
الموضعين لسكوتى عنهما

وأول ذبح الشام والثان نافع*الكسائي يزيد معه يعقوب نقلا

أقول ويبقى خمسة كل واحدة لها حكم خاص وهم:

أول الصافات وهو "أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون"

وحكمه إخبار الأول للشام وحده فيلزم أنه يستفهم الثانى

وإخبار الثانى لنافع والكسائي وأبى جعفر ويعقوب ويلزم استفهام الأول

ويبقى المكي وأبو عمرو وعاصم وحمزة والعاشر فيلزم الاستفهام في الموضعين
لسكوتى عنهم

أبو جعفر ونافع نمل أولا*وشام الكسائي الثان والنون رفا

أقول أما موضع النمل وهو "أنذا كنا ترابا وأبأونا أننا لمخرجون"

فأخبر الأول نافع وأبو جعفر ويلزم استفهامهما في الثانى

وأخبر الثانى الشامى والكسائي ويلزم استفهامهما في الأول مع مراعاة زيادة نون يقولان
"إننا"

ويبقى المكي وأبو عمرو وعاصم وحمزة والعاشر ويعقوب يستفهمون في الموضعين

يزيد بنازعات الاول والكسد*ناء نافع شام تاسع الثان عولا

أقول أما موضع النازعات وهو "يقولون أننا لمردودون في الحافرة أنذا كنا عظاما نخرة"

فيخبر في الأول وحده فقط أبو جعفر ويلزمه استفهام الثانى لأنه لا يجتمع إخباران

وأخبر الثانى نافع والكسائى والشامى ويعقوب وهو التاسع ويلزمهم استفهام الأول ويبقى مكى وأبو عمرو وعاصم وحمزة وخلف العاشر يستفهمان فى الموضوعين لزوما لسكوتهما عنهم

وأول عنكبوت حرمى وشام حف*ص يعقوب والثانى الجميع تساءلا

أقول أما موضع العنكبوت وهو "إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أننكم لتأتون الرجال"

فيخبر الأول منه قراء الحرمين وهو نافع وأبو جعفر والمكى والشام وحفص ويعقوب ويلزمهم استفهام الثانى

أما الثانى فلا يخبره أحد بإجماع

فيبقى أبو عمرو وشعبة وحمزة والعاشر يلزمهم استفهام الموضوعين لسكوتهما عنهم

كأول واقعة وأخبر نافع الـ*كسائى يزيد معه يعقوب ما ولى

أقول أما الموضوع الأخير من كلامى فهو الواقعة "أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون"

فأوله باستفهام الجميع كثنائى الواقعة فلا إخبار فيه

ويخبر الثانى نافع والشامى وأبو جعفر ويعقوب ويلزمهم استفهام الأول

ويبقى المكى وأبو عمرو وعاصم وحمزة وخلف العاشر فيستفهمون الموضوعين

والحمد لله رب العالمين

سورة إبراهيممسألة (١٤٥) تحرير "أفئدة" لهشام

٨٠٠- وَأَفئِدَةٌ بَالِيًا يَخْلُفُ لَهُ وَلَا/

- قرأ هشام (فاجعل أفئدة) بياء بعد الهمزة في وجهه ، والباقون بلا ياء وهو الوجه الثاني لهشام .

قلت ولكن طريق هشام في التيسير بالهمز مع الياء ، هذا الوجه فقط قال

"هشام من قراءتي على أبي الفتح " أفئدة من الناس " بياء بعد الهمزة وَهَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الحلواني عَنْهُ" اهـ ولم يزد على ذلك الداني وتبعه التعبير

قال في الجامع

"وبالذي رواه الحلواني عن هشام قرأت على أبي الفتح عن قراءته، وبه أخذ." اهـ

قلت وليس فيها خلاف من الجامع بل من النشر فقط قال

"وَأُطْلِقَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْخَلَّافَ عَنْ جَمِيعِ أَصْحَابِ هِشَامٍ، وَرَوَى الدَّاجُونِيُّ مِنْ أَكْثَرِ الطُّرُقِ عَنْ أَصْحَابِهِ وَسَائِرِ أَصْحَابِ هِشَامٍ عَنْهُ بِغَيْرِ يَاءٍ" اهـ

وهذه الطرق من النشر لا الجامع فيكون الحرز زاد فيها وجه الحذف لهشام الذي هو كالجماعة وسيأتي نظمه إن شاء الله تعالى

سورة النحلمسألة (١٤٦) تحرير همز "شركاءى" للبزى

٨٠٨-..... وَفِي شُرَكَائِي الْخُلُوفُ فِي الْهَمَزِ هَلْهَلَا/

- ذكر الشاطبي أنه روى للبزى وجه حذف الهمز من (أين شركائى) النحل ولكنه أشار إلى ضعف هذا الوجه وعدم القراءة به وهو كما قال رحمه الله.

ويتجلى هنا الشاطبي في تحرير تلك المسألة ولكن دعوى ضعف عدم الهمز عن البزى ليس مطلقاً بل هو غير موجود في طرق التيسير فحسب قال فى التيسير:

"البزى بخلاف عنه (أين شركائى الذين) بغير همز "اهـ

وزاد فى التحرير "وليس من طريق الكتاب" اهـ كما ذكر وترك الهمز موجود فى الجامع قال :

"قرأ ابن كثير فى رواية مضر عن البزى أين شركائى الذين [٢٧] بغير همز هاهنا خاصة ، وبذلك قرأت على أبى الحسن عن قراءته، وكذلك روى النقاش بإسناده عن البزى.... وقرأ الباقر ذلك بالهمز، وكذلك روى القواس وابن فليح عن ابن كثير، وبذلك قرأت فى رواية البزى على الفارسي وأبى الفتح عن قراءتهما" اهـ

وقد يتوهم أنه قرأ بترك الهمز من أول النص لأن مضر فى سند له فى التيسير ولكن انتبه فهذا سند رواية عندنا ليس من التلاوة لتعلم خطورة الفرق ثم ذكر نفس السند ولكن بالقراءة فتنبه لأنه ليس عندنا للتلاوة فتلاوة غير الهمز وردت عن مضر ومن قراءته على أبى الحسن ورواية فقط عن النقاش

أما قراءة الهمز فوردت عن النقاش من قراءته على عبد العزيز وفارس فتنبه لتعرف الفرق بين الرواية والتلاوة وبذلك أجاب فى النشر قال

"وَأَنفَرَدَ الدَّانِيُّ عَنِ النَّقَاشِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْبَزْزِيِّ بِحِكَايَةِ تَرْكِ الْهَمْزِ فِيهِ، وَهُوَ وَجْهُ ذَكَرَهُ حِكَايَةُ لَا رَوَايَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا عَلَيْهِمُ الدَّانِيُّ هَذِهِ الرَّأْيَةَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهُمْ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيُّ وَقَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ؛ لَمْ يُقَرِّئُوهُ إِلَّا بِالْهَمْزِ حَسْبَمَا نَصَّ فِي كُتُبِهِ، نَعَمْ قَرَأَ بِتَرْكِ الْهَمْزِ فِيهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقٍ مُضَرٍّ وَالْجَنَدِيُّ عَنِ الْبَزْزِيِّ، وَقَالَ فِي مَقَرَّدَاتِهِ: وَالْعَمَلُ عَلَى الْهَمْزِ، وَبِهِ أَخَذُ." اهـ

وقال في النشر:

"وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تَبَيَّنَتْ عَنِ الْبَزْزِيِّ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا مِنْ طَرِيقِ التَّيْسِيرِ، وَلَا الشَّاطِئَةِ، وَلَا مِنْ طَرِيقِنَا" اهـ

ونخلص من ذلك أن عدم الهمز من زيادات القصيد فضلا عن التيسير قال في النشر:

"وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ يُؤْخَذُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ كِتَابِنَا، وَلَوْ لَا حِكَايَةُ الدَّانِيِّ لَهُ عَنِ النَّقَاشِ لَمْ نَذْكُرْهُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّاطِئِيُّ إِلَّا تَبَعًا لِقَوْلِ التَّيْسِيرِ: الْبَزْزِيُّ بِخِلَافِ عَنْهُ، وَهُوَ خُرُوجُ مَنْ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ، وَمِنْ الشَّاطِئِيِّ عَنْ طَرِيقِهِمَا الْمَبْنِيِّ عَلَيْهَا كِتَابُهُمَا" اهـ

والحمد لله رب العالمين وفي ذلك قلت:

وأفئدة هشام زد حذفه كذا *كبز بشركا وإن صح ناقلا

مسألة (١٤٧) تحرير "نجزين" لابن ذكوان

٨١٣-..... وَنَجَّ زَيْنَ الَّذِينَ التُّونُ دَاعِيَهُ نُؤْلَا

٨١٤-مَلَكْتُ/ وَعَنْهُ نَصَّ الْأَخْفَشُ يَاءَهُ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُؤْلَا مُوَهَّلًا/

- ذكر الشاطبي أن ابن كثير وعاصم وابن ذكوان بالنون في (ولنجزين الذين صبروا) ومعهم أبو جعفر

- إلا أنه رحمه الله ذكر أن طريق الأخفش قرأها بالياء عن ابن ذكوان ، وقرأها النقاش بالنون عن الأخفش أيضا وضعف الشاطبي رواية النقاش مع العلم أن رواية النقاش عن الأخفش هي طريق ابن ذكوان من التيسير والحرز وبالرجوع للتيسير نجد الشاطبي نقل ما قاله التيسير

" {ولنجزين الذين} بالنون وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان وهو عندي وهم لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء" اهـ

فكان الداني رحمه الله رد قراءة النون مع كونها طريق كتابه واختار قراءة الياء وليست طريق كتابه كما رد هئت بالفتح من قبل ولم يزد في التحبير على ما قاله في التيسير وفي النشر قال عن رواية النون ردا عليه:

" وَيَذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى شَيْخِهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ (قُلْتُ) : وَلَا شَكَّ فِي صِلَةِ التُّونِ عَنْ هِشَامٍ وَابْنِ ذَكْوَانَ جَمِيعًا مِنْ طُرُقِ الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، فَقَدْ قَطَعَ بِذَلِكَ عَنْهُمَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ كَمَا رَوَاهُ سَائِرُ الْمَشَارِقَةِ " اهـ

أما اختياره للياء أعنى الداني رحمه الله فخرج من طرقه وسيأتي نظمه والحمد لله ب العالمين

سورة الإسراءمسألة (١٤٨) تحرير كسفا

٨٢٧-..... وَعَمَّ نَدَى كَسْفًا يَنْحَرِيكِهِ وَلَا/

٨٢٨-وَفِي سَبَأٍ حَقَصٌ مَعَ الشُّعْرَاءِ قُلْ/ وَفِي الرُّومِ سَكَنٌ لَيْسَ بِالْخُلْفِ مُشْكِلًا/

- قرأ الكوفيون والعاشر بالوفاق ويعقوب خلاف أصله (حتى تفجر لنا) الأولى بالتخفيف ، والباقون بالتشديد ومعهم أبو.

- قرأ نافع وابن عامر وعاصم وأبو جعفر بالوفاق (كسفا) هنا بفتح السين والباقون بالإسكان ومعهم يعقوب والعاشر بالوفاق ،

- أما موضع سبأ والشعراء فقرأه بالفتح حفص فقط والباقون ومعهم الدرة بالوفاق بالإسكان

- أما موضع الروم فقرأه بالإسكان ابن عامر مع الخلف لهشام ومعه أبو جعفر

قلت وقد تبع التيسير في خلف هشام في موضع الروم

قال في التيسير من فرش الروم:

" قد ذكر ابن عامر بخلاف عَنْ هِشَامٍ {كسفا} بإسكان السين " اهـ ونحوه التحبير

وفي الجامع بين الطرق قال

"قرأ ابن عامر بخلاف عنه وعن هشام ويجعله كسفا بإسكان السين ، ونا ابن غلبون قال: نا عبد الله بن محمد ، قال: نا أحمد بن أنس قال: نا هشام بإسناده ويجعله كسفا جزم ، وقال الحلواني عن هشام بفتح السين، وكذلك روى ابن عتبة بإسناده عن ابن عامر وقد ذكر هذا . " اهـ

فبان أن الإسكان من زيادة القصيد في الأداء وكذا التيسير فيكون طريق التيسير بالفتح
قال في النشر

"وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ عَلَى شَيْخِهِ فَارِسَ بْنِ أَحْمَدَ" اهـ وهو طريق
التيسير

والسكون من قراءته على ابن غلبون والفارسي وهو من الزيادة قال في النشر

"وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ مُجَاهِدٍ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ الْإِسْكَانَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْقَاسِمِ
الْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونٍ" اهـ وفي ذلك قلت:

وزد نجزيں لابن ذکوان ياءه* وإسكان كسفاعن هشام مرفلا

سورة الكهفمسألة (١٤٩) تحرير معنى من قراءة "لدى" لشعبة

قال الشاطبي رحمه الله

٨٤٦-..... وَتُونَ لَدُنِّي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى/

٨٤٧-وَسَكَّنَ وَأَشْمَمَ ضَمَّةَ الدَّالِّ صَادِقًا/.....

- قرأ نافع وأبوجعفر وشعبة بتخفيف النون من قوله (لدى عذرا)
وزاد شعبة مع التخفيف سكون الدال - ويلزمها القلقة - مع الإشمام
فهذا الذى قاله فى التيسير قال

"وأبو بكر باسكان الدال واشمامها الضم وتخفيف النون" اهـ ولم يزد عليه فى التعبير
شيئا

وأكد فى الجامع أنه طريق التيسير قال

"وكذا قرأت فى رواية الصريفي عن" اهـ

والصريفي طريق التيسير

قال فى النشر

"وَلَمْ يُذَكَّرْ غَيْرُهُ فِي التَّيْسِيرِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ" اهـ

معنى الإشمام

قال فى الجامع

"قال أبو عمرو والإشمام فى هذه الكلمة على رواية من رواه عن عاصم، وعن أبي بكر
يكون إيماء بالشفتين إلى الضمة بعد سكون الدال، وقبل كسر النون كما لخصه موسى بن

حزام عن يحيى بن آدم، ويكون أيضا إشارة بالضم إلى الدال، فلا يخلص لها سكون بل هي على ذلك في زنة المتحرك" اهـ

وهذا يعنى أن فيها وجهين الأول السكون ثم الإيماء بتدوير الشفتين دون صوت ثم كسرة النون ونسبه ، والثاني يكون باختلاس الضمة على الدال ولكنه لم يعزه فتنبه ، واعلم رحمك الله أن هذين الوجهين مما اختص بهما هذا الحرف قال فى النشر

"وَهَذَا قَوْلٌ لَا مَزِيدَ عَلَى حُسْنِهِ وَتَحْقِيقِهِ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ مِمَّا اخْتُصَّ بِهِمَا هَذَا الْحَرْفُ كَمَا أَنَّ حَرْفَ أَوَّلِ السُّورَةِ، وَهُوَ مِنْ لَدُنْهُ يَخْتَصُّ بِالْإِشْمَامِ لَيْسَ إِلَّا، وَمِنْ أَجْلِ الصَّلَةِ بَعْدَ النَّونِ" اهـ

فيكون الاشمام إما بالإشارة بتدوير الشفتين بلا صوت أو باختلاس حركة ضم الدال فيكون لا سكون

وقد يسأل سائل ما حملك على إيراد المسألة ما دام ليس فيها تحرير قلت لا إن المفهوم من كلمته إشمام يظنه الدارس اللاصوتى فقط ولكن من معانيه الاختلاس أيضا ولم يذكر الشاطبي غير المعنى الأول لزوما للاسكان وتبعه القاضى ولم يذكر الثانى وفيه لا يكون بالكلمة سكون بل حركة مختلصة وفى ذلك قلت:

لدى يخف شعبة وبداله اخـ*تلاس أو اشمما بإسكانه تلا

فائدة

حكم النون بعدها

على الإشمام تكون النون أصلية ومن الكلمة "لذَن" وعلى الضم الخالص خفيفا تكون نون الوقاية المصحوبة للمتكلم

قال في الجامع:

"وإذا كان إيماء كانت النون المكسورة نون لدن الأصلية، كسرت لسكونها وسكون الدال قبلها، وأعمل العضو بينهما ولم تكن النون التي تصحب يا المتكلم، بل هي المحذوفة تخفيفا لزيادتها، وإذا كان الإشارة بالحركة كانت النون المكسورة التي تصحب يا المتكلم لملازمتها إيّاها كسرت كسر بناء، وحذفت الأصلية قبلها للتخفيف." اهـ

مسألة (١٥٠) تحرير "قال آتوني" لشعبة

٨٥٥- واهمز مُسَكَّنًا لَدَى رَدَمًا آتُونِي وَقَبْلُ اكْسِرِ الْوَلَا

٨٥٦- لِشُعْبَةٍ/ وَالثَّانِي فَشَا صِفْ بِخُلْفِهِ وَلَا كَسَرَ وَأَبْدَأُ فِيهِمَا الْيَاءَ مُبْدَلًا

٨٥٧- وَزِدْ قَبْلُ هَمْزَ الْوَصْلِ/وَالْغَيْرُ فِيهِمَا يَقْطَعُهُمَا وَالْمِدُّ بَدْءًا وَمَوْصِلًا/

- انفرد شعبة بجعل فعل (ردما آتوني زبر الحديد) أمر من الثلاثي ويلزم همزة الوصل والباقون ومعهم الدرة بالوافق جعلوه أمر من الرباعي ويلزم همزة القطع .

- أما (قال آتوني أفرغ) وهو الثاني فنفس الحكم ولكن لشعبة وحمزة معا ، ولشعبة وجه آخر فيه كالجماعة والباقون على أنه أمر من الرباعي ومعهم أبوجعفر ويعقوب والعاشر، وهو الوجه الثاني لشعبة .

قلت وفي التيسير ذكر الوجهين أيضا قال

"وأبو بكر بخلاف عنه (قَالَ آتُونِي) بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ اللَّامِ مِنْ بَابِ الْمَجِيءِ وَإِذَا ابْتَدَأَ كَسَرَ الْوَصْلَ وَابْدَلَا الْهَمْزَةَ السَّاكِنَةَ يَاءً" اهـ وتبعه التعبير بلا متابعة أيضا

وفي الجامع لم ينسب للصريفي عن يحيى غير همز الوصل أمر الثلاثي وهو طريق التيسير قال

"واختلف أصحاب يحيى بن آدم عنه، فروى الرفيعي والوكيعي والصريفي وحسين العجلي وموسى بن حزام عنه عن أبي بكر بالقصر وروى عنه خلف ومحمد بن المنذر وضرار بن صرد بالمد" اهـ

قلت إذن فوجه المد ليس من طرق التيسير بحال بل خارج عن طريقه وإن كان ذكره الداني بنفسه في التيسير فمن باب العلم لا التلاوة وتبعه الحرز على ذلك

وبالرغم من أن نص الجامع يقول أن شعيب الصريفي عن يحيى بالوصل والقصر وزاد توضيحا في النشر أنه من قراءة الداني على أبي الفتح قال

"وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ أُعْنِي فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ" اهـ

فهذا الكلام يوثق ما قال في الجامع لأن التيسير بالفعل من قراءته على أبي الفتح حتى شعيب الصريفي عن يحيى

ولكن اعلم رحمك الله ان ابن الجزرى أشار لورود قراءة المد عن الصريفي أيضا ولكنها من طريق أهل العراق وأبو الفتح ليس من طرق العراقيين وإنما نذكر هذا منعاً للتلبس قال

"وَرَوَى شُعَيْبُ الصَّرِيفِيُّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ بَقْطَعِ الْهَمْزَةِ وَمَدَّهَا فِيهِمَا فِي الْحَالَيْنِ مِنَ (الإِعْطَاءِ) ، هَذَا الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً" اهـ قلت أما طريقه عن أبي الفتح فمن المصريين

والخلاصة

أن قراءة المد زيادة على طريق شعبة في التيسير وكلامنا هذا منعاً للتلبس عند القراءة وانتحال قراءة من غير سند لها وكلاهما عن الصريفي عن يحيى ولكن أمر الثلاثي من قراءته على أبي الفتح طريق التيسير وأمر الرباعي من قراءته عن شيوخ آخرين عراقيين وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

تنبيه(١) حكم قوله "وفى الكهف حسناه"

ذكر الحرز في فرش الاعراف حكم "رشدا" الكهف في قوله وفى الكهف حسناه أى أن موضع شدا الذى في الكهف فتح شينه عطا على الحكم قبله ولكنه رحمه الله لم يحدد أى موضع في الكهف إذ أن فيها ثلاث مواضع وهم "هى لنا من أمرنا رشدا" و"لأقرب من هذا رشدا" والثالث "مما علمت رشدا" فأردت أن أوضح انه يقصد الثالث مع أنه لم يشر لذلك والحمد لله رب العالمين

وفى ذلك قلت:

وأتون أفرغ زاد بالمد تاليا* وعلمت رشدا ذا عنى لأبى العلا

(٢) حكم "لكننا وحاش وأنا"

اعلم رحمك الله أن هذه الكلمات الثلاثة كما هو معلوم مختلف فيها بين القراء وصلا فقط كما هو معلوم من الحرز

أما "أنا" فبالفتح فبالاثبات عن نافع وأبى جعفر قبل الفتح والضم و عن قالون وأبى جعفر قبل الكسر وقالون وجه قصر والبقون بالقصر قولاً واحداً

و"لكننا" بالاثبات لأبى جعفر وابن عامر والبقون بالقصر

و"حاش" بالاثبات للبصرى فقط والبقون بالقصر

أما وقفا فبالاجماع بإثبات ألف "أنا ولكننا" والقصر في "حاش" وكل ذلك اتباعاً للرسم فتنبه ولا نص فيهم غير اتباع الرسم وما لانص فيه يتبع رسماً بالاجماع قاعدة عليك بها والحمد لله رب العالمين ، وفى ذلك قلت:

ومدك لكننا أنا قف لكلهم* وبالقصر حاش الكل للرسم فاعملاً

سورة مريممسألة (١٥١) تحرير "لأهب" لقالون

٨٦٢- وَهَمْزُ أَهَبٍ بِأَلْيَا جَرَى حُلُوُّ بَحْرِهِ بِخُلْفٍ/ وَنَسِيًّا فَتَحُهُ قَائِزٌ عَلَا/

- قرأ ورش والبصري ويعقوب وقالون في وجه (لأهب لك) بياء مكان الهمزة ، والباقون بهمزة بدل الياء ومعهم قالون في وجهه الثاني وأبو جعفر والعاشر بالوفاق.

ولكنه في التيسير لم يذكر إلا الياء ونسبه للحلواني وليس بطريق التيسير بل طريقنا عن أبي نشيط قال " (ليهب لك) بالياء وكذلك روى الحلواني عن قالون "اهـ ولم يزد عليه في التعبير شيئا ، وقد غفل صاحب النشر قائلا عن نسبة وجه الياء لأبي نشيط من التيسير ولكنه نسبه للحلواني كما ذكر فقال

"وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فِي التَّيْسِيرِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ سِوَاهُ" اهـ

ولكن كما ترى من نص التيسير الحلواني وأضرب عن أبي نشيط والظاهر أن هناك سقطا في النشر لأنه لم يتكلم عن وجه الهمز

وكذلك في الجامع

"وفي رواية الحلواني وسالم بن هارون عن قالون وأبو عمرو ليهب لك [١٩] بالياء المفتوحة بعد اللام على الإخبار عن الغائب" اهـ

وذكر أنه عن أبي نشيط أيضا ولكن من غير طريقنا ورواية لا تلاوة قال:

"وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: نا عبيد الله بن أحمد عن قراءته على ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون ليهب لك بالياء" اهـ

أما ما قرأه على أبي نشيط فهو الهمز قال في الجامع

"وبذلك قرأت في رواية القاضي وأبي نشيط والشحام عن قالون" اهـ

أبو عبد الله المقرئ

تحريرات الحرز والدره

فيكون ذكر الحرز للوجهين تحصيلًا لما ذكره الداني في التيسير من اختيار وجه الياء
وليس بطريقنا واستدراكا عليه وجه الطريق وهو الهمز الذي ذكره في الجامع

وسياتى نظمه

والحمد لله رب العالمين

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

مسألة (١٥٢) تحرير "أذا ما مت" لابن ذكوان

قال الشاطبي رحمه الله

٨٦٥-..... وأخبروا بخُلف إذا ما متُّ موفينَ وصلاً/

- اتفق العشرة على الإستفهام في قوله (أذا ما مت) وزاد ابن ذكوان وجه إخبار أي بهمزة واحدة فله إذا وجهان ، وذكر الوجهين في التيسير قال

"ابن ذكوان (إذا ما مت) بهمزة واحدة مكسورة على الخبر وقال النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين" اهـ وتبعه التحبير

قلت وأنبهك بأن النقاش عن الأخفش طريق التيسير وأكده في الجامع فقال

"وروى الثعلبي وابن أنس والترمذي وابن خرزاد عن ابن ذكوان والنقاش عن الأخفش وابن عتبة وابن بكار بإسنادهما عن ابن عامر" اهـ

أما بهمز واحد فليس من التيسير وإن كان عن الأخفش أيضا قال في الجامع

"قرأ ابن عامر في رواية الشاميين عن الأخفش وابن المعلى وابن موسى عن ابن ذكوان : إذا ما مت [٦٦] بهمزة واحدة مكسورة على لفظ الخبر، وكذا ذكره الأخفش في كتابه." اهـ

فطريقنا بهمزتين وأما الهمز الواحد من زيادات القصيد وقد بين في التيسير حكم طريقنا بهمزتين مع كونه ذكر وجه الإخبار

وفى النشر نسب الإخبار لابن فارس و ابن غلبون قال "وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر"

قلت و طريق ابن ذكوان في التيسير عن قراءة الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسي لا أبو الفتح فارس بن احمد ولا طاهر بن غلبون

قال فى النشر:

" وَرَوَاهُ عَنْهُ النَّقَّاشُ، عَنِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ بِهِمَزَتَيْنِ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ، وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْهُ فِي الشَّاطِئِيَّةِ، وَ الْإِعْلَانِ، وَ ظَاهِرِ النَّيْسِيرِ، وَنَصَّ عَلَيْهِمَا فِي الْمُفْرَدَاتِ وَ جَامِعِ الْبَيَانِ، وَبِالْإِسْتِفْهَامِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارَسِيِّ " اهـ

والخلاصة أن طريقنا بالهمزتين وما زاد ه فهو الإخبار على طريقنا وفى ذلك قلت

وزاد إذا ما مت ذكوان مخبرا *وباليا أهب قالون زاد مرتلا

سورة النورتنبيه على البدء بـ "ثلاث عورات"

قال رحمه الله

٩١٩- وَثَانِي ثَلَاثَ أَرْفَعُ سِوَى صُحْبَةٍ / وَقَفَّ وَلَا وَقَفَّ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أَبْدَلًا

- قرأ الجميع وأبو جعفر ويعقوب وفاقا - ماعدا المشار لهم بـ "صحبة" والعشر وفاقا - ثلاث عورات مرفوعة وعليه جاز الوقف على العشاء قبله والبدء بثلاث عورات والباقون وهم صحبة والعاشر وفاقا بضد الرفع وهو النصب وعليه على حد عبارة الشاطبي رحمه الله

يقول ويمتنع الوقف على العشاء لأن ثلاث حينها ستكون بدلا من ثلاث مرات فلا يفصل البديل عن المبدل منه قلت وكلامه يحتاج إلى تدقيق لأنه من الوقف الحسن فجاز الوقف ولا يجوز البدء فلو قال "ولا بدء" لكان الصحيح أما قوله "ولا وقف" فخطأ وقوله "إن قلت أبدا" يعني أن لثلاث عورات إعرابا آخر صح عليه البدء به نحو تقدير فعل نحو أعنى أو أخص وحينها "ثلاث عورات" تكون جملة منفردة غير متصلة بما قبلها وفي ذلك قلت:

وثاني ثلاث أرفع أو انصب وقف لهم* ولا بدء قبل النصب إن قلت أبدا

والحمد لله رب العالمين

سورة النملمسألة (١٥٣) تحرير السوق وأخواتها لقنبل

قال رحمه الله

٩٣٨ - مع السوق ساقبها وسوق اهمزوا زكا ووجه بهمز بعده الواو وكلا

ذكر رحمه الله ان لقنبل وجه همز مكان الواو وسكت عن ضبطها مما يعنى انها مسكنة بلا مد وذلك في ساقبها النمل وبالسوق ص وسوقه الفتح ولا يوجد غيرهم ولكنه ذكر رحمه الله ان فيما فيه واو وجه آخر وهو موضع ص والفتح خصوصا همز مضمومة ولا تحذف الواو

ولكنه لم يذكر عنه في التيسير سوى الهمز الساكن بلا مد في الثلاثة فقال

"قنبل (عن ساقبها) وفي ص (بالسوق) وفي الفتح (على سوقه) بالهمزة في الثلاثة" اهـ وتبعه التعبير

وفي النشر قال

"وزاد أبو القاسم الشاطبي رحمه الله عن قنبل واوا بعد همزة مضمومة في حرفي ص والفتح، فقيل: إنما هو مما انفرد به الشاطبي فيهما، وليس كذلك، بل نص الهدلي على أن ذلك فيهما طريق بكار عن ابن مجاهد وأبي أحمد السامري عن ابن شنبود، وهي قراءة ابن محييين من رواية نصر بن علي عنه، وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في بالسوق والأعناق فقط، ولم يحك الحافظ أبو العلاء في ذلك خلافا عن ابن مجاهد، وقد رواه ابن مجاهد نصا عن أبي عمرو قال: سمعت ابن كثير يقرأ (بالسوق والأعناق) يواو بعد الهمزة، ثم قال ابن مجاهد: ورواية أبي عمرو هذه عن ابن كثير هي الصواب لأن الواو انضمت فهمزت لانضمامها." اهـ

ولم يتعرض له الداني في الجامع كما لم يتعرض له في التيسير

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

قلت وعلى فرض صحة الوجه فإنه فى كل الأحوال لا يمت لطرقنا بصلة وليس عن
الداني في أي كتاب من كتبه وفى ذلك قلت:

وسوق بهمز مد زاد لقنبلا *

والحمد لله رب العالمين

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

سورة الأحزابمسألة (١٥٤) تحرير اللاء وصلا ووقفا

٩٦٥- وَيَالْهَمْزُ كُلُّ اللَّاءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ دَكَا/ وَيِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَلًا/

- قرأ ابن عامر والكوفيون وخلف العاشر بالوفاق (واللائى) حيث أتت فى القرآن بهمزة محققة بعدها ياء ساكنة (اللائى) وصلا ووقفا.

- وقرأ البزى والبصرى بدل الهمزة والياء ياءً ساكنة ، ويلزم ذلك المد اللازم (واللائى) وصلا ووقفا.

٩٦٦- وَكَالْيَاءِ مَكْسُورًا لَوْرُشٍ وَعَنْهُمَا/ وَقَفَ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجَلًا

- أما ورش فإنه وضع مكان الهمزة والياء همزة مسهلة مع مراعاة قاعدة الهمز المغير فتنبه (اللاء) وصلا فقط ، وهذا وجه آخر للبزى والبصرى ومعهم أبو جعفر كما علمت من الدرّة .

إلا أن الشاطبى ذكر أن المسهلين يقفون بياء ساكنة فقط أشار لذلك بقوله "وقف مسكنا" أى عنهم وهذا ما قاله الدانى فى التيسير قال

" وورش بياء مختلصة خلفا من الهمزة واذا وقف صيرها ياء ساكنة والبزى وأبو عمرو بياء ساكنة بدلا من الهمزة فى الحالين والباقون بالهمز وياء بعدها فى الحالين وحمزة إذا وقف جعل الهمزة بين بين على أصله "اهـ

ولكن الشاطبى زاد عن البصرى والبزى وجها وصلا كورش بقوله " وعنهما" ولم يذكره التيسير وهو يعنى للبصرى والبزى وصلا همز مسهلة ووقفا ياء ساكنة

أما التيسير فلم يذكر غير الياء ساكنة وصلا ووقفا عنهما وتبع التحرير التيسير تماما .

فما أصل طرق هذا الوجه؟

وأيهما عنهما طريق التيسير الابدال أم همز مسهل ؟

ثم عند الوقف للمسهل ما يمنعه أن يكون بهمز مسهلة أيضا مع لزوم الروم لأن الشاطبي والتيسير ألزم الياء الساكنة؟ والجواب كالاتى

وجه التسهيل للبصرى والبزى

أما البزى قال في الجامع

" وقرأت أنا في رواية البزى على أبي الفتح عن قراءته في كل الطرق عنه بتسهيل الهمة، وجعلها كالياء المكسورة المختلصة الكسرة في اللفظ، وقرأت على الفارسي عن قراءته على النقاش عن أبي ربيعة عن البزى ، وعلى أبي الحسن عن قراءته من طريق الخزاعي وأبي ربيعة وغيرهما بإبدال الهمة ياء ساكنة وبمثل ذلك قرأت عليهما في قراءة أبي عمرو" اهـ

قلت فكأنه من زيادات الحرز عنه أعنى وجه التسهيل لأنه عن البزى من قراءته على أبى الفتح وليس طريق البزى في التيسير عن أبى الفتح بل الفارسي وهو بالإبدال

أما عن البصرى ففي الجامع قال

" وقال لنا الفارسي عن أبي طاهر: قرأ أبو عمرو النى بياء ساكنة، وهذا يدل على البذل. وقال أصحاب اليزيدي كلهم عن أبي عمر النى لا يمد ولا يهمز، قال: وهي لغة قريش" اهـ

قلت وهذا عن الدورى لأن طريقه عندنا عن الفارسي عن أبى طاهر

أما السوسي فقال

" وقرأت على أبى الفتح في جميع الطرق عن اليزيدي، في رواية شجاع وعبد الوارث بياء مكسورة مختلصة بالكسرة خلفا من الهمة" اهـ ومعنى مختلصة أى مسهلة

ويفهم من هذا النص أن أبا الفتح في غيررواية المذكورين عن اليزيدي بالإبدال نحو رواية السوسي عنه وأبو الفتح طريق الداني من رواية السوسي عندنا فتبين من ذلك أن رواية السوسي والدوري أيضا بالإبدال فقط من التيسير ووجه التسهيل ألحقه الحرز من الزيادات وفي النشر أثبت عنهما من التيسير الإبدال فقط ومن الحرز الوجهين دون تحرير مع أن تقريره بهذا يكفي تحريراً فتنبه

تنبيه

في النشر قال

"وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، ذَكَرَهُمَا الدَّانِيُّ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ"، فَالْأَوَّلُ وَهُوَ التَّسْهِيلُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو، وَرَوَايَةِ الْبَزِّيِّ، وَالْإِبْدَالُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غُلْبُونٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيُّ" اهـ

قلت نسب الداني التسهيل عن البصري من قراءته على أبي الفتح التسهيل من رواية شجاع وعبد الوارث فقط

والخلاصة

زيادة الحرز وجه التسهيل عن البزى والبصري وصلاً وليس من طرقنا

تحقيق في الوقف على اللاء لمن يسهل

قلت وهذا الكلام تكملة لتحرير روم المسهل آخر باب وقف حمزة والإجابة عن السؤال الثالث

-أما من سهل نحو ورش أو البزى والبصري في الوجه الزائد فأراد أن يقف فليس له إلا أن يبذل ياء ساكنة وهو ظاهر الحرز والتيسير والتحبير ولكن ابن الجزري رحمه الله أشار بعبارة عامة إلى جواز الوقف بالتسهيل أيضاً بشرط الروم واستدل بنص ولم يذكره ونسبه عن الداني في باب وقف حمزة وهشام

قال في النشر آخر باب المد

" إِذَا قُصِدَ الْوَقْفُ عَلَى (الْأَيِّ) فِي مَذْهَبٍ مَنْ يُسَهِّلُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنٍ إِنْ وَقَفَ فِيالرُّومِ وَلَمْ يَكُنْ فَرَقٌ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَإِنْ وَقَفَ بِالسُّكُونِ وَقَفَ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ كَثِيرٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ. "اهـ

فمن عبارته الوقف بالروم والتسهيل كما في النص عن ابن الجزري رحمه الله وهو يقول ينسب النص للداني

قلت ولكن الداني لم يتعرض إطلاقاً للوقف بتسهيل مع روم في ذلك كما قال، بل ما قاله الداني كان وقفاً في نحو السماء وكان بلا روم بل وضعف الروم ومنعه وقد تكلمنا عن ذلك في الأصول وعندما تكلم الداني عن حكم "اللاء" وقفاً لم يقسها على نحو السماء بل ذكره بالياء فقط كما نقلنا لك فعندما جوز التسهيل وقفاً وهو فيما قبله ألف محرك فقط لم يرم أصلاً وعند اللاء قرر الوقف بياء فقط

فكلام ابن الجزري رحمه الله تحوم حوله تقاريرات وهي:

أن الداني ذكر التسهيل في نحو السماء ومنعه في نحو الملاء وينبأ ولم يذكر معه روم البتة بل نص على منعه مطلقاً كما سبق هنالك

وفي اللاء لأصحابها المذكورين لم يقس على السماء أعنى الداني بل ذكر الابدال فقط ومع ذلك فابن الجزري في نص النشر يعمم كلام الداني ليخرج تحته اللاء.

أما من أتى بعد ابن الجزري اختلفوا

فمنهم من التزم عبارة الداني العامة ولم يحدد وهذا ولا شك سلم نحو

قال صاحب الإتحاف ت ١١١٧هـ

" وكل من سهل الهمزة إذا وقف يقلبها ياء ساكنة كما نقله في النشر عن نص الداني وغيره لتعذر الوقف على المسهلة فإن وقف بالروم فكالوصل "اهـ

ومنهم من ألحق اللاء اتباعا لابن الجزرى في النشر وذكره له

نحو الوافى أعنى جواز الوقف بالروم والتسهيل أيضا للبصرى والبزى

وبالتتبع وجدته تبع فى ذلك الضباع فى شرحه الحرز، و تبع فى ذلك الحسينى فى شرحه بلوغ الأمنية أيضا، وقبل بلوغ الأمنية قاله المتولى ت ١٣١٣ رحمه الله فى الروض قال:

"و يجوز لمن قرأ بالتسهيل و صلا أن يقف يتسهيل الهمة مرومة مع المد و القصر ، و بإبدالها ياء ساكنة مع المد للساكين ، أما من قرأ بالإبدال و صلا فليس له إلا الإبدال وقفا" اهـ

قلت والظاهر من كلام شيخنا أنه تحكم بلا محكم ولا أصل له ذكره لأن نصوص القوم كاملة تقول يلزم الوقف بالياء لمن قرأ وصلا التسهيل ونحن ننقد كلام ابن الجزرى رحمه الله تعالى لأنه جوز الوقف بالروم مسهلا لعدم أصليته ثم إن الروض مصدره كليا البدائع وصاحب البدائع لم يتعرض لها وقفا

وبالبحث عن أصل هذا الوجه رأيته ذكره محمد الإبيارى فى متن الضوابط وهو من المتأخرين لأنه من تلاميذ المنصورى المتوفى ت ١١٣٤ هـ أعنى الوقف بالتسهيل والروم عند الوصل بالتسهيل

وقال صاحب فريدة الدهر رحمه الله

" أما الوقف فبالتسهيل المرام مع المد المتوسط والقصر وبالإبدال ياء ساكنة مع المد المشبع " اهـ

كل هؤلاء عينوا الثلاثة فهما من نص ابن الجزرى مع أن النص الذى يعزى له النشر على صحته لم يذكر الروم بل تكلم عن جواز التسهيل فقط دون روم وتنبه فإنه فى نوع الممدود فقط نحو "السماء" دون ما قبله محرك نحو "الملا"

فكل هؤلاء إذن مطالبون نيابة عن ابن الجزرى رحمه الله أو عن أنفسهم أن يذكروا على أقل تقدير النص المقيس عليه الروم مع التسهيل في اللاء؟

ولكن هناك فريق آخر لا يقول غير الإبدال وقفا عند التسهيل وصلا وهذا أصاب عين الحقيقة والنصوص والأداء في الكلمة منهم النويرى في شرحه وإنه لم يفهم من كلام ابن الجزرى ما فهم هؤلاء في اللاء مع أنه من تلاميذه فألزم الكلمة الإبدال فقط ومعلوم لمن تمرس في شرح النويرى أنه صورة معدلة من النشر مُنزلة على الطيبة وهو تلميذ ابن الجزرى وأدرى بقوله قال:

" كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف، قلبها ياء ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ لزوال حركتها؛ فتقلب ياء ؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة." اهـ

ومنهم صاحب اللطائف القسطلاني وهو من رتبة تلاميذه

ومنهم الصفاقسى قال فى غيث النفع ت ١١١٧ " قال

" وورش بتسهيلها بين بين مع المد والقصر وصلا فإن وقف أبدلها ياء ساكنة مع المد الطويل." وقال عن التسهيل والابدال معا للبصرى والبرزى فقال " والوجهان صحيحان مقروء بهما إلا أن التسهيل لهما إنما هو في الوصل" اهـ

ونلاحظ أن الصفاقسى لم يقل إلا بالإبدال وهذان علما من بعد ابن الجزرى رحمه الله فضلا عن نص الإتحاف السابق ومن قبله نحو

وفى شرح السخاوى وهو تلميذ الشاطبى قال "(وقف مسكنا) لورش والبرزى وأبى عمرو لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين" اهـ

قلت السخاوى يقول بإسكانه وقفا أي بياء ساكنة وهو البدل ياء فالسخاوى لم يذكر التسهيل وهو ما نقول فتنبه

وشرح أبى شامة تلميذ السخاوى ظاهر عبارته يقول بالبدل فقط قال:

"وقف مسكنا لورش والبزى وأبى عمرو لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين" اهـ

وفى شرح ابن القاصح:

" وقف مسكنا يعني لورش والبزى وأبى عمرو أي بإبدال الهمزة ياء ساكنة" اهـ وهو من معاصرى ابن الجزرى رحمه الله

والذى أنا متأكد منه أن ابن الجزرى رحمه الله تعالى عمم بلفظه من يسهل وقفاً والذى يوضح مقصده نص الدانى، ونص الدانى يتكلم عن حمزة وهشام وقفاً فقط إن صح أنه المقصود من قوله نص الدانى بل إن الدانى كان لا يختاره لهما إلا فى نحو السماء دون نحو الملاء فتنبه فإدخال ابن الجزرى كلمة اللاء تحكم بلا محكم

والظاهر أن الذى أدخل التسهيل فى الكلمة وقفاً لورش والبصرى والبزى هو ابن الجزرى رحمه الله اجتهدا ولا يصح، للنص على خلافه ممن قبله مع وجود وازعه عندهم ومنهم من توقف ولم يجتهد نحو الصفاقسى ولكن فى شرح شعبة قال إن الإسكان هاهنا عبارة عن التليين وذكر محققه فى الهامش:

"حكاه ابن البادش فى الإقتاع عن المنبجى" اهـ

قلت ومثل هذا الحكم لا يحكمه الشاذ أو النادر من الأقوال لأنه أمر يحكمه الأداء كابرأ عن كابر حتى وصل إلينا فكيف يخفى عن كل هؤلاء الأئمة ويذكره واحد من أقاصى المغرب بعيدا عن أرض القرآن

فالذى أراه لا يصلح القياس عليهما خصوصا وأنه قياس والنصوص تدل على الإبدال فقط

أما القياس فباطل فإن كان فى باب حمزة وهشام يرى الدانى البدل أولى من التسهيل

فكيف يقاس عليه غيره كالبصرى والبزى وورش وقفاً

أما قول ابن الجزرى " نص عليه الدانى " قلت نعم نص عن حمزة وهشام فقط فى باب حمزة فقط وفى مواضع معينة نحو السما ولم ينص معها على الروم
أما عن غيره من الرواة والقراء فلم ينقل الدانى شيئاً ولا عند كلامه عن حكم اللائى عند من يسهل

فأين النصوص التى تدل على أنه لأحد غير حمزة وهشام وقفا

والذى يؤكد كلامي لك أن الدانى فى حكم الكلمة فى نص التيسير بين موقف حمزة وقفا بعد أن بين موقف ورش والبزى والبصرى وقفا فلو كانوا متفقين فى الوقف لكان نسب وقف حمزة لهم أيضاً وفطن لذلك أبو شامة رحمه الله فقال فى إبراز المعانى:

" قوله وقف مسكنا أي مسكنا للياء لهؤلاء لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين ، قال فى التيسير وإذا وقف يعنى ورشا صيرها ياء ساكنة قال وحمزة إذا وقف جعل الهمزة بين بين على أصله " اهـ فميز بينهما لاختلاف طرقيهما ونصوصهما
وفى لطائف الإشارات قال:

" وإذا وقف من سهل بين بين ... فبالياء الساكنة " اهـ

وقطع الجعبري رضى الله عنه القياس على نحو السماء لحمزة فقال " وجه جعلها ياء فى الوقف هو الانتقال إلى الآتية لاحتياج الوقف إلى زيادة التخفيف لا لأن التسهيل لا يتأتى فى الوقف كما توهم لما قررنا فى وقف حمزة " اهـ

والخلاصة

أن القول بجواز التسهيل وقفا فى كلمة اللاءى عن البصرى والبزى وورش لم يظهر إلا بعد كلام ابن الجزرى فى النشر فإن كان هو مقصوده فقد خالف الأئمة وليس هذا من الأمور التى تتقاس بل العبرة بالنقل فيه فلا شك أنه خطأ ومخالف للنقل الصحيح والله

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

أعلم ويكفيها موافقة الحرز لنا وأئمة الشرح له وأئمة أقدم ممن ذكره نحو الصفاقسي
والنويري والاتحاف

وفي ذلك قلت :

وفي اللاء حج هملا زد تساهلا* ومن سهلوا وقفوا فليس مؤصلا

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده

سورة يسمسألة (١٥٥) تحرير "يخضمون" لقالون

٩٨٨- وَخَا يَخْضِمُونَ أَفْتَحَ سَمًا لُدَّ / وَأَخْفَ حُلَّ / وَبَرَّ / وَسَكَّنَهُ وَخَفَّفَ فَتُكْمِلًا /

- قرأ أهل سما وهشام (يخضمون) بفتح الخاء، واختص قالون والبصري باختلاس الفتحة مع فتحها ، وانفرد حمزة بالتخفيف ويلزمه الإسكان .

والباقون بالتشديد وكسر الخاء أما يعقوب والعاشر فبكسر الخاء مع التشديد خلاف أصلهما

ولكن ذكر في التيسير أن لقالون وجه إسكان أيضا قال في التيسير

"وقالون وابو عمرو باختلاس فَتْحَةِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ وَالنَّصِّ عَنْ قَالُونَ بِاسْكَانٍ" اهـ وتبعه التحبير أيضا

وفى الجامع قال

"وقرأ نافع في رواية المسيبي وإسماعيل وقالون وأبو عمرو في رواية شجاع بفتح الياء وإسكان الخاء وتشديد الصاد يجمعان بين ساكنين" اهـ

فنسب الاسكان عن قراءته على قالون عموما ولم يتكلم عن رواية الاختلاس بالمره عنه وهذا يؤكد ما قلناه في كلمة يهدى وهو أن الخلاف أدائي لأن الداني كان يأخذ بالاختلاس مع أن النص بالسكون فهناك من فسره بالاختلاس أداء وأخذ به الأئمة تطبيقا فالخلاف أدائي ومن ألزم نفسه بالاسكان فجاز لأنه ورد أداء عن أئمة القراءة من روايات أخرى نحو أبي جعفر ولكن لا يلزم القارئ أن يأتي بهما معا

قال في النشر:

" فَأَمَّا قَالُونَ فَقَطَعَ لَهُ الدَّانِي فِي جَامِعِ الْبَيَانِ بِإِسْكَانِ الْخَاءِ فَقَطَّ كَأَبِي جَعْفَرٍ، وَقَطَعَ لَهُ الشَّاطِبِيُّ بِاخْتِلَاسِ فَتْحَةِ الْخَاءِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَغَارِبَةِ، وَهُوَ الَّذِي فِي التَّذَكُّرَةِ لِابْنِ

عَلُّونَ نَصًّا، وَفِي التَّيْسِيرِ اخْتِيَارًا، "أهـ قلت أين اختيار التيسير بل ذكر القولين إلا إذا كان ابن الجزرى رحمه الله يقصد أن الدانى يميل للاختلاس كما ذكر في يهدى ولكن أين النص الذى فهم منه ابن الجزرى ذلك لأن الدانى دائما يقر بأنه قرا بالاسكان على أكثر شيوخه

والخلاصة

أن الاسكان منصوص عليه عن قالون فضلا عن الأداء به أما الاختلاس فمرجعه الأداء فقط وجاز الوجهان والله أعلم وقد سبق نظمه آخر النساء والحمد لله رب العالمين

مسألة (١٥٦) تحرير "لينذر" للبزى

قال الشاطبي رحمه الله

٩٩٢- لِيُنْذَرَ دُمُ عَصْنًا / وَالْأَحْقَافُ هُمْ بِهَا يَخُفُّ هَدَى.....

- قرأ ابن كثير والبصرى والكوفيون والعاشر بالوفاق (لينذر) بالياء بالغيب والباقون بالخطاب ومعهم أبو جعفر بالوفاق ويعقوب خلاف أصله .

أما موضع الأحقاف فحكمه كموضع يس ، إلا أن الشاطبي ذكر الخلف عن البزى

وقد تبع لخلف البزى في ذلك التيسير قال في التيسير

"قَرَأَ نَافِعُ وَالبَزِيُّ بِخِلَافِ عَنْهُ وَأَبْنُ عَامِرٍ لَتَنْذِرَ الَّذِينَ بِالتَّاءِ" اهـ وكذا التحبير لم يزد شيئا ووضح الخلاف في الجامع فقال عن التاء

"وبذلك قرأت في رواية البزى من غير طريق النقاش عن أبي ربيعة" اهـ

قلت وطريقنا هو طريق النقاش عن أبي ربيعة الذي لم يقرأ به التاء بل بالياء قال في الجامع عن الياء

"وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة وسلامة بن هارون عن أبي معمر عن البزى" اهـ

فيكون التاء زيادة على الحرز والتيسير قال في النشر:

"وَإِطْلَافُهُ الْخِلَافَ فِي التَّيْسِيرِ خُرُوجٌ عَنْ طَرِيقِهِ" اهـ قلت وكذا في الحرز

ولكن في النشر يبدو أنه حدث خطأ وتصحيف إذ يقول عن التاء أنها طريق التيسير طريق أبي ربيعة وهذا خلاف نص الداني في الجامع قال في النشر

"وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَبِيعَةَ" اهـ

والظاهر من نصوص الجامع خلاف ذلك والذي يؤكد خطأ النشر أنه في المفردات نسب الياء لطريق التيسير أيضا قال "وأقرأني الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة بالياء وبالأول أخذ" اهـ

يعنى يأخذ بالتاء اختيارا منه أما طريقنا فبالياء وهو الذى فى الحرز

فالنشر معنا على وجود زيادة ونص الجامع والمفردات يؤكدان أن الياء طريقنا والتاء زيادة لا كما توهم النشر أن الياء الزائدة وسيأتى نظمها إن شاء الله تعالى

تنبيه

وهناك طريق آخر فى التيسير للرواية ورد بالتاء ولكن لا تحتمله التلاوة من التيسير فتنبه وهو عن الكاتب عن ابن مجاهد عن الضبي عن البري

سورة الصافاتمسألة (١٥٧) تحرير "الياس" لابن ذكوان

قال الشاطبي رحمه الله

٩٩٨- وإلياس حَذَفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مَثَلًا

- قرأ ابن ذكوان (إلياس) بـال تعريف همزته وصل تفتح ابتداء لا همزة قطع والباقون بهمزة قطع مكسورة ومعهم الدرة بالوفاق وهو الوجه الثاني لابن ذكوان.

وقد ذكر التيسير الخلف أيضا مع عزوه قال:

"ابن ذكوان من قراءتي على الفارسي عن النقاش عن الأخفش عنه {وإن إلياس} بحذف الهمزة والباقون بتحقيقها وكذلك قرأت لابن ذكوان من طريق الشاميين وقال ابن ذكوان في كتابه يغير همز والله أعلم بما أراد" اهـ وتبعه التعبير

وطريق التيسير هو عن الفارسي عن النقاش عن الأخفش بحذف الهمز وصلا وكذا ذكر في الجامع ولكنه يضعف قراءة الحذف والوصل فقال

"وإن إلياس [١٢٣] فوصل الألف من غير همز، وكذلك قرأت على عبد العزيز بن محمد الفارسي عن قراءته على أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وبه كان يأخذ أبو بكر النقاش وأبو بكر الداجوني في روايته، وقرأت في رواية الجماعة من الشاميين عن الأخفش بقطع الألف وهمزها ولم يذكر الأخفش في كتابيه والقطع والهمز هو الصحيح عن ابن ذكوان والوصل غير صحيح عنه" اهـ

وقد رد عليه في النشر ردا مقنعا بصحة قراءة الوصل وأن الداني وهم في تضعيفه لهذه القراءة، فنثبت صحة قراءتها فضلا عن أنها طريق كتابنا

ولكن في النشر يتكرر السقط والتصحيح مرة أخرى قال في النشر

"وَبِهِ قَرَأَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ عَنْ قِرَائَتِهِ عَلَى النَّقَّاشِ مِنَ الشَّامِيِّينَ بِالْهَمْزِ وَالْقَطْعِ" اهـ وكما ترى مخالف للنقل من التيسير والجامع وعبارة النشر مقتضبة إذ لم يتكلم عن القائلين بالقطع بالمره وفيه سقط وتصحيف تولد منه هذا التحريف تجده مكتوبا في نص الجامع السابق قبله وفي ذلك قلت:

لينذر زاد البز الاحقاف تاءه* وإلياس همز القطع ذكوان زد حلا

تنبيه

قوله تعالى "إلياس"

لم يوضح رحمه الله همز الوصل هذه ما ضبطها عند البدء بها وعلى الوجه الزائد هو كونها قطعا ما يكون ضبطها وصلا ووقفا ثم إنه أطلق الحذف مع أنه يقصد همز الوصل وهي لا تحذف إلا وصلا

أما همز الوصل فكما ذكر ابن الجزري رحمه الله والداني أنها تعامل ابتداء بالفتح كأل التعريف وأخطأ من ادعى كسرهما

وعلى وجه أنها همزة قطع فهي مكسورة مطلقا وسيأتى نظمه

سورة الفتحتنبيه على حكم "يعملون"

قال رحمه الله في الحرز

١٠٤٣- بما يعملون حج.....

من غير دلالة على أى موضع يقصد من سورة الفتح لأن بها موضعين إلا أنه ذكره بعد حكم "كلام الله" وغالباً قد لا يُدرك ، لذا آثرت التنبيه عليه ليعلم وهو قوله تعالى "وكان الله بما تعملون بصيراً هم الذين كفروا وصدوكم..." وفى ذلك قلت:

وإلياس آل تعريف أو قطعاً اكسر* وفى يعملون الفتح ثان أبو العلا

والحمد لله رب العالمين

سورة فصلتمسألة (١٥٨) تحرير "إلى ربى إن لى" لقالون

١٠١٧- ال- مُضَافٌ وَيَا رَبِّي بِهِ الْخُلْفُ بَجَلًا

إلى ربى إن لى^{٨٦} : فتح الياء ورش وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون له الفتح والإسكان.

وذكره الخلف تبع للتيسير قال

"{إِلَى رَبِّيْ إِنْ} فَتَحَهَا نَافِعٌ بِاخْتِلَافٍ عَنْ قَالُونَ" اهـ وتبعه التعبير بلا زيادة وقال في الجامع

"وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني والشحام وأبي نشيط بالوجهين" اهـ

قلت وهذا يعنى صحة الوجهين من طريقنا

وَقَالَ الدَّانِيُّ فِي الْمُفْرَدَاتِ:

"وَأَقْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ وَأَبُو الْحَسَنِ عَنْ قِرَاءَتَيْهِمَا إِلَى رَبِّي إِنْ لِي عِنْدَهُ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ جَمِيعًا" اهـ

وفى النشر قال:

"وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ قَالُونَ قَرَأْتُ بِهِمَا، وَبِهِمَا أَخَذُ غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ أَشْهَرُ، وَأَكْثَرُ وَأَقْبَسَ بِمَذْهَبِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -." اهـ

قلت وليست هذه أول مرة يرد الوجهان معا من طريق واحد عن أبي الفتح وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

^{٨٦} لا حظ أنه لم يذكرها في باب ياءات الإضافة

سورة الزخرفمسألة (١٥٩) تحرير "أشهدوا خلقهم" لقالون

قال رحمه الله في الحرز

١٠٢٢- وسكن وزد همزا كواو أو شهدوا أمينا وفيه المد بالخلف بللا

يعنى أن نافعا يهمز باستفهام زائد ولقالون الإدخال وعدمه ومعلوم ان طريق قالون من قراءة الدانى على أبى الفتح بسنده لأبى نشيط وكله في باب الادخال هناك بعد الادخال في كل الهمزتين من كلمة ولكنه هنا يذكر لقالون الخلف وبالرجوع للتيسير وجدناه ذكر الخلف لأبى نشيط في هذا الموضع تعيينا دون غيره فقال "وقالون من رواية أبى نشيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا والشين ساكنة" اهـ وبنفس العبارة تبعه التعبير وصدقه النشر قائلا "وَالْوَجْهَانِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي نَشِيطٍ فِي "التَّيْسِيرِ"، وَ"الشَّاطِئِيَّةِ" اهـ

ولكنه فى الجامع لم ينسب عن أبى نشيط من قراءته غير المد فى الكلمة فقال

"وفي رواية أبى نشيط عن قالون بالمد بعد همزة الاستفهام" اهـ

ومع كونه سكت عن من يقصد ولكن معلوم أن طريق التلاوة عن أبى نشيط فى الجامع عن أبى الفتح كالتيسير

قلت قرأ الدانى رواية أبى نشيط على أبى الحسن أيضا من طريق آخر بل وعلى أبى الفتح أيضا عن السامرى وطريقنا عنه عن الخراسانى

وفى النشر أوضح اى الطرق بالمد وأيها بالقصر ولو عن أبى نشيط نفسه بالخلاف كما ذكر التيسير فقال فى الإدخال فى (أو شهدوا):

"قَرَوَاهُ بِالْمَدِّ مِمَّنْ رَوَى الْمَدُّ فِي أَخَوَاتِهِ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ قِرَائَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ" اهـ

وقال فى عدمه (أؤشهدوا):

" وَرَوَى عَنْهُ الْقَصْرُ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ الْقَصْرُ فِي أَخَوَاتِهِ..... وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ..... عَنْ أَبِي نَشِيطٍ " اهـ

فكان المد فى الكلمة هو طريقنا عن أبى نشيط كباقى أخواتها ، والقصر فيها عن أبى الحسن بن غلبون من طريق أبى نشيط أيضا ولكن ليس من طريقنا لأن التيسير عن أبى الفتح فكان فيها الخلف عن أبى نشيط لأن الشيخين للدانى أقرأه الرواية واحد بالإدخال وهو طريق التيسير وواحد بعدمه وهو ليس طريقنا وهذا هام جدا لأنه سيتفرع على أحكام المد المنفصل وميم الجمع والتوراة هناك فخذوه وعض عليه والحمد لله رب العالمين وسيأتى نظمه إن شاء الله تعالى

سورة محمد صلى الله عليه وسلممسألة (١٦٠) تحرير "أنفا" للبزي

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٣٩- وفي أنفا خلف هدى.....

- انفراد البزي بقصر (أنفا) بخلف وذكر الخلف في التيسير مع عزوه قال

"وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُضَرُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَزِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ قَالَ {أَنْفَا} بِالْقَصْرِ وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ فِي رِوَايَةِ أَبِي رُبَيْعَةَ عَنْهُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ وَقَرَأْتُ عَلَى الْفَارِسِيِّ فِي رِوَايَتِهِ بِالْمَدِّ وَكَذَلِكَ قَرَأْتُ فِي رِوَايَةِ الْخَزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْهُ وَبِهِ أَخَذَ" اهـ وتبعه التحبير والحرز على حد ذكره

قلت والفارسي هو طريق التلاوة في التيسير أما طريق الرواية وهو عن ابن مجاهد فبالقصر فتنبه ولكن المقروء به هو المد لأنه طريق التلاوة ويكون القصر من زيادات الحرز قال في النشر عن القصر

"فَلَا وَجَهَ لِإِدْخَالِ هَذَا الْوَجْهِ فِي طُرُقِ الشَّاطِبِيِّ، وَالتَّيْسِيرِ." اهـ

يعنى في طرق التلاوة وإلا فهو في طرق الرواية كما بينا

وفي ذلك قلت:

إلى ربى إن خلف قالون أشهدوا*له القصر زد كأنفا بز يا فلا

والحمد لله رب العالمين

سورة قمسألة (١٦١) تحرير "يناد" لابن كثير

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٤٥ - وَبِأَلْيَا يُنَادِي قَفْ دَلِيلًا بِخُلْفِهِ/

.....

- قرأ ابن كثير ويعقوب في (يناد المناد) وقفاً على الفعل بياء والباقون بحذفه وقفاً ويجوز عن ابن كثير حذفه في وجهه كالباقيين أيضاً فله إذن وجهان
أما وصلاً فلا تثبت لالتقاء الساكنين بالإجماع .

و الخلف وقفاً لابن كثير قال في التيسير

"وَقَالَ النِقَاشُ عَنْ أَبِي رُبَيْعَةَ عَنْ الْبَزْزِيِّ وَأَبْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قَنْبَلٍ {يُنَادِي} بِأَلْيَاءٍ فِي الْوَقْفِ وَالْبَاقُونَ يَقِفُونَ بِغَيْرِ يَاءٍ" اهـ وتبعه التحبير قلت وهما طريقا التيسير قال في النشر
"وَالأَوَّلُ أَصَحُّ، وَبِهِ وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُ" اهـ

فيكون ذكر الحرز الحذف وقفاً من الزيادة وذكر الجامع طريقه ولا داعي لذكرها
وسيأتى نظمه إن شاء الله

سورة الطورمسألة (١٦٢) تحرير "المسيطرون" لحفص و "بمصيطر" لخلف

١٠٤٨ - / وَالْمُسَيِّطُ طُرُونُ لِسَانُ عَابَ بِالْخُلْفِ زُمَلًا /

١٠٤٩ - وَصَادَ كَزَايَ قَامَ بِالْخُلْفِ ضَبْعُهُ /

- قرأ هشام وقنبل وحفص بخلفه (المسيطرون) بالسين و علمنا ذلك بسكوته ولأن السين هي الأصل ولا بد أن تكون هي المثبتة في النظم، وقرأها خلاد بخلف زايًا مشمة صاد أو بالصاد ، وخلف بالإشمام فقط ، والباقون بالصاد ومعهم أبو جعفر ويعقوب بالوفاق والعاشر حلاف أصله .

قلت وخلف حفص وخلاد ذكره في التيسير قال

"قنبل وحفص بخلاف عنه وهشام (المسيطرون) بالسين وحمزة بخلاف عن خلاد بين الصاد والزاي والباقون بالصاد خالصة" اهـ وتبعه التحبير بلا زيادة

قلت أما حفص

ففي الجامع نسب السين من قراءته على أبي الفتح والفارسي والصاد من قراءته على ابن غلبون قال

"وقرأت على أبي الفتح عن قراءته على أصحاب الأشناني عن الأشناني عن أصحابه عن حفص المسيطرون بالسين وبمصيطر بالصاد وقال لنا الفارسي عن أبي طاهر سألت أبا العباس عن الباب؟ فقال لي: كله بالسين، قال: ثم قرأت عليه المسيطرون بالسين وقرأت بمصيطر فأخذها علي بالصاد، وقرأتهما أنا على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأشناني بالصاد" اهـ

قلت وطريق التلاوة والرواية في التيسير عن ابن غلبون فيكون السين من الزيادات وهو واضح

تنبيه

بمصيطنر بالصاد من قراءته على شيوخه الثلاثة والله تعالى أعلى وأعلم

أما خلف

قال فى الجامع

"وقرأتها فى رواية خلاد ورجاء بن عيسى على أبى الفتح عن قراءته بالوجهين جميعا بالإشمام والتصفية للصاد، قال لي: "وقد خيرا فى ذلك"، وقرأتها على أبى الحسن عن قراءته فى رواية خلف وخلاد بالإشمام" اهـ

ولكنه لم يذكر حكم خلف من قراءته على أبى الفتح ولكن الظاهر أنها الاشمام فقط فيهما لأنه أطلق الاشمام عن خلف

قلت وهذا هام جدا من أجل التحرير لأننا نعتبر فى السكت طريقه عن أبى الفتح وابن غلبون للراويين فتنبه فيكون الإشمام عن طريق خلف عن أبى الفتح عند السكت على ال وشيء والمفصول

ويكون الوجهان عن طريق خلاد فى التيسير وهو أبو الفتح وذلك جاز عند عدم السكت لأنه الوارد له عنه

أما إن سكت على ال وشيء فقط فجاز الاشمام فقط لأنهما وردا لخلاد ولخلف عن ابن غلبون والله أعلى وأعلم قلت وهذا حكم جديد ورد بوجهين عن أبى الفتح أيضا من طريق واحد وفى ذلك قلت:

كحذف يناد الملك زاد بحر زنا* وصاد مسيطرون عن حفص رفا

وطاهر بالإشمام معها مسيطر* لحمزة أو عن فارس خلف تلا

وخلاد اشمم أو بصاد وشعبة* لادى المنشآت اكسر وزد فتحه الملا

سورة الرحمنمسألة (١٦٣) تحرير "المنشآت" لشعبة

١٠٥٣- وَفِي الْمُنشآتُ الشَّيْنُ بِالْكَسْرِ فَاحْمِلًا

١٠٥٤- صَحِيحًا بِخُلْفٍ/.....

- قرأ حمزة وشعبة (المنشآت) بكسر الشين ، والباقون بفتحها ومعهم أبوجعفر ويعقوب بالوفاق والعاشر خلاف أصله وهو الوجه الثاني لشعبة إذ أن له وجهين، وذكر الخلف التيسير أيضا قال:

"حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ بِخِلَافٍ عَنْهُ (المنشآت) يَكْسُرُ الشَّيْنُ وَالْبَاقُونَ يَفْتَحُهَا" اهـ وتبعه التحبير بلا زيادة

والذي قرأ به على أبي الفتح طريق شعبة من كتابنا هو الكسر فقط وإن كان روى عنه الوجهين قال:

"وبذلك قرأت في رواية يحيى بن آدم على أبي الفتح، فروى عنه يحيى بن آدم وابن أبي أمية وابن عطار بالوجهين بالكسر والفتح"

ومع صحة الوجهين ولكننا نحرر طريقنا منعا للتلبيس والتدليس عند الرواية والنقل فالذي قرأه على أبي الفتح من طريقنا الكسر فقط كما في النصوص وإن زاد التيسير والحرز وجه الفتح فهو من الزيادات العلمية على طرق التيسير ليس إلا، نعم صح القراءة بالوجهين ولكن من طرق أخرى قال النشر:

"وَبِهِمَا قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ" اهـ

وقد قرر ابن الجزري رحمه الله في كتابه الكسر فقط من طريقنا أيضا قال في النشر:

"وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ مِهْرَانَ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ مِنَ الطَّرِيقِ

الْمَذْكُورَةِ" اهـ مع أن أبا الفتح روى الوجهين وسبق نظمه، والحمد لله رب العالمين

سورة المجادلةمسألة (١٦٤) تحرير "انشزوا" لشعبة

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٦٦- وَكَسَرَ اَنْشَزُوا قَاضِمٌ مَعَاصِفُوْخْلِفِهْ عَلَا عَمَّ /

- قرأ شعبه بخلفه وحفص ونافع وأبوجعفر بالوفاق وابن عامر (انشزوا- فانشزوا) بضم الشين والباقون ومعهم الحضرمي والعاشر بالوفاق بكسر الشين وهو الوجه الثاني لشعبة، وتبع في ذلك التيسير إذ يقول:

"نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ بِخِلَافٍ عَنِ أَبِي بَكْرٍ { اَنْشَزُوا فَانْشَزُوا } بِضَمِّ الشَّيْنِ فِيهِمَا وَيَبْتَدِئُونَ بِضَمِّ الْاَلِفِ وَالْبَاقُونَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَيَبْتَدِئُونَ بِكَسْرِ الْاَلِفِ وَقَدْ قَرَأْتُ لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ الصَّرِيفِيِّ عَنِ يَحْيَى عَنْهُ بِهَذَا الْوَجْهِ فِيهِمَا" اهـ

وكذا التعبير وقد نسب وعزا الكسر لطريق الصريفيني عن يحيى فتنبه لأنه طريق التيسير وأكدته في الجامع قائلًا

"وبذلك قرأت فيهما في رواية الصريفيني عن يحيى" اهـ

أما رواية الضم فليست من طريق التيسير قال في النشر:

"فَرَوَى الْجُمُهورُ عَنْهُ بِالضَّمِّ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَرَوَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْهُ الْكَسْرَ وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ الصَّرِيفِيِّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ" اهـ

قلت وطرقنا من قراءته على أبي الفتح فتنبه ومع صحة الوجهين ولكن في حال الرواية والأداء لا بد من التدقيق منعا للالتحال والتدليس فيقرأ بالكسر فقط وفي ذلك قلت:

وزد ضمه انشزوا ودولة ارفع* وأنت يكون عن هشام وياه لا

سورة الحشرمسألة (١٦٥) تحرير "كي لا يكون" لهشام

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٦٧- وَمَعَ دَوْلَةٍ أَنْتَ يَكُونُ بِخُلْفٍ لَا/

- قرأ هشام (كي لا يكون دولة) بالتذكير والتأنيث و(دولة) بالرفع وأبوجعفر بالتأنيث فقط و (دولة) بالرفع خلاف أصله .

والباقون ومعهم يعقوب والعاشر بالوافق بتذكير (يكون) ونصب (دولة) .

ووجهها تكون عن هشام ذكرهما التيسير قال

"هشام (كي لا تكون) بالتاء وروى عنه بالياء {دولة} بالرفع والباقون بالياء والنصب" اهـ
وكذا التحبير لم يزد شيئا وفي الجامع عزا رواية التاء لطريق التيسير فقال

"..... كي لا تكون بالتاء دولة بالرفع ، وكذا قرأت على أبي الفتح عن قراءته على عبد
الله ابن الحسين عن محمد بن عبدان وغيره عن الحلواني عن هشام" اهـ

وكذا عن ابن غلبون قال

"، وبذلك قرأت أيضا على أبي الحسن بن غلبون بإسناده عن الحلواني عن هشام" اهـ

أما التذكير فليس من طرقنا البتة قال

"وقد روى الحلواني عن هشام يكون بالياء، رواه لنا الفارسي عن أبي طاهر بإسناده
عنه، ورواه أحمد بن نصر عن قراءته ورواه غيرهما عنه" اهـ فهو إذن من زيادات
القصيد والتيسير وسبق نظمه

فائدة

رفع دولة يكون عندنا مع التأنيث طريقنا

أما من قراءته على الفارسي فرفعها مع التذكير وليس طريقنا قال في النشر " ولم يختلف عن الحلواني عفي رفع (دولة) " اهـ وهذا مع كونه في الجامع

أما التذكير والنصب عن الحلواني فلم يثبت ولا في الجامع قال في الجامع " وهو غلط لانعقاد الإجماع عنه على الرفع " اهـ ويقصد بذلك عن الحلواني ولكن يصح عند غيره قال في النشر

"التذكير والنصب هو رواية الدجواني عن أصحابه عن هشام" اهـ وليس من طرقنا فتنبه بل في النشر

أما التذكير مع الرفع فلا طرق له وهنا يتجلى فائدة علم التحرير قال في النشر "(نعم) لا يَجُوزُ النَّصْبُ مَعَ التَّأْنِيثِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ شُرَّاحِ الشَّاطِئِيَّةِ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ الشَّاطِئِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِإِنْتِفَاءِ صِحَّتِهِ رَوَايَةً وَمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . " اهـ

وبناء على ذلك لفظ "دولة" في النظم يلزم الرفع وإن لم ينص عليه بالقيد لأنه قال في المقدمة

"وفى الرفع والتأنيث والغيب جملة على لفظها أطلقن من قيد العلا" ولأنه من طرق عن الحلواني بالرفع فقط وسبق نظمه

سورة الصف

تنبيه

قال رحمه الله

١٠٧١- والله زد لاما وأنصار نونا سما.....

يبين رحمه الله أن كلمة أنصار الله من صورة الصف تتون أنصار ويضاف لام الجر للفظ الجلالة ولكنه رحمه الله لم يبين أيهما يقصد لأن السورة فيها "كونوا أنصار الله" و"نحن أنصار الله" وليعلم أن النشر لم يبين أي الموضعين أيضا وبالبحث في كتب القراءات نحو الاتحاف وشرح النويري والغيث واللطائف وغيره وجدت أن المقصود الأول بعينه فلزم التنبيه عليه وفي ذلك قلت

وأنصار من نون و باللام بعد جر *

سورة الحاقةمسألة (١٦٦) تحرير "يذكرون ويؤمنون" لابن ذكوان

١٠٨٠- وَيَذْكُرُونَ يَوْمُئِذٍ مَّقَالَهُ يَخُفُّ لَهُ دَأْعُ/.....

- قرأ ابن ذكوان بخلف عنه وهشام وابن كثير ويعقوب (قليلاً ما تؤمنون - قليلاً ما تذكرون) بياء المضارعة والباقون بتاء الخطاب ومعهم أبو جعفر والعاشر بالوفاق .

وكما سبق في فرش الأنعام أن حفصاً وحمزة والكسائي يخفون الذال من لفظ (تذكرون) حيث وقع . وذكر الخلف في التيسير أيضاً فقال:

"ابن كثير وابن عامر قليلاً ما يؤمنون و قليلاً ما يذكرون بالياء جميعاً والباقون بالتاء وكذا قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان "اهـ، وزاد في التحرير:

" وبذلك قرأت على الفارسي عنه. "اهـ، قال في النشر:

"وروى النقاش عن الأخفش بالخطاب، وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عنه"اهـ

قلت وهذا طريق التيسير فتنبه فيكون رواية الياء عنه من زيادات القصيد وذكر نحوه في الجامع وذلك مع صحة الياء ولكن من طرق أخرى قال في الجامع :

" وقرأ الباقر بالتاء فيهما ، وكذلك روى ابن بكار والداجوني أداء عن أصحابه عن هشام وابن أنس والتغليبي عن ابن ذكوان وابن شنبوذ والنقاش عن الأخفش عنه ، وبذلك قرأت عن الفارسي عنه، وقال ابن أشتة: كذلك وجدته في كتاب النقاش، وذكرهما الأخفش في كتابيه بالياء قال على الإخبار عنهم وهو الصحيح وعليه العمل عند أهل الشام، وبذلك قرأت في جميع الطرق عن الأخفش والله أعلم. "اهـ

وهذا غير طريق النقاش لأنه ذكره قبله بالتاء فقط كما ترى وفي ذلك قلت عاطفا :

ويذكرون يؤمنوا زد مقاله* زد الكسر عن هشام في لبدا قلى

سورة الجنمسألة (١٦٧) تحرير "لبدا" لهشام

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٨٧- وَقُلْ لِبَدَا فِي كَسْرِهِ الضَّمُّ لَزِمٌ خُفٍ.....

- انفرد هشام بخلف بكسر اللام من (لبدا) أو ضمها والباقون بكسرها قولاً واحداً

ومعهم الدرة بالوافق ولكنه في التيسير لم يذكر غير الضم قال

"هشام { عَلَيْهِ لَبَدَا } بضم اللام والباقون بكسرها" اهـ وتبعه التعبير بلا زيادة

قال في الجامع

"وفي رواية الحلواني وغيره عن هشام عليه لبدا [١٩] بضم اللام، وكذلك نص عليه في

كتابه." اهـ وقال في النشر

"قَرَوَى هِشَامٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبْدِانَ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ بَضَمَ اللَّامَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فِي

التَّيْسِيرِ غَيْرُهُ" اهـ

قلت والحلواني طريق التيسير

فيكون رواية الكسر من زيادات القصيد وقرأ به الداني من طرق أخرى نحو ما قال في

الجامع:

"عن هشام لبدا بالكسر، وكذلك قال الحلواني عن هشام في كتابه، وبه قرأت في رواية

ابن عبّاد عنه" اهـ

قال في النشر:

"وَرَوَاهُ بِكَسْرِ اللَّامِ الْقُضْلُ بْنُ شَذَانَ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّادٍ

عَنْهُ" اهـ وليس طريقنا وسبق نظمه إن شاء الله تعالى

سورة الإنسانمسألة (١٦٨) تحرير "سلاسل" (من عن هدى)

قال الشاطبي رحمه الله

١٠٩٣- سَلَّسِلَ نَوْنٌ إِذْ رَوَّاهُ صَرْفُهُ لَنَا / وَبِالْقَصْرِ قَفٌّ مِنْ عَن هُدَى خُلْفُهُمْ فَلَا

١٠٩٤- زَكَا /

- قرأ نافع وأبوجعفر والكسائي وشعبة وهشام (سلاسل) بالتثوين ، وهذا يعنى وصلاً وإن لم يذكر ذلك لأن التثوين لا يظهر إلا وصلاً ، والباقون وهم المكي والبصري وابن ذكوان وحفص وحمزة ومعهم يعقوب والعاشر بالوفاق بفتحه فقط دون تثوين لأن عكس التثوين عدمه ، كما قال "وما كان ذا ضد..... البيت".

- أمّا وقفاً فقرأها بالقصر يعنى بحذف المد وهذا يعنى أن الوقف يكون بالسكون ابن ذكوان وحفص والبرزى بخلف أى ولهم وجه مد وقفاً.

أمّا حمزة وقنبل والعاشر بالوفاق ورويس خلاف أصله فبالسكون قولاً واحداً.

والباقون وهم نافع والبصري وهشام وشعبة والكسائي ومعهم أبوجعفر وروح بالوفاق بالمد وهو الوجه الثانى لابن ذكوان وحفص والبرزى .

وطريقاً البرزى وابن ذكوان وهما من المختلف عنهما هو المذكور في التيسير وحكمه القصر فقط قال في التيسير:

"ووقف حمزة وقنبل وحفص من قراءتي على أبي الفتح بغير ألف وكذا قال النقاش عن أبي ربيعة عن البرزى وعن الأخفش عن ابن ذكوان وكذلك قرأت في مذهبهما على الفارسي" اهـ

وطريق البرزى وابن ذكوان المذكوران هما الذان في التيسير وتأصيلاً نذكر كلامه عنهما في الجامع أيضاً

قال في الجامع عن للبزي

"واختلفوا في الوقف.....، وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزي..... ووقفت أنا في رواية أبي ربيعة عن البزي من قراءتي على الفارسي عن النقاش عنه بغير ألف، ووقفت في رواية غير أبي ربيعة عن البزي، وفي رواية ابن فليح بالألف." اهـ

وهذا يعني أن المد وقفا عن البزي من زيادات القصيد

وعن ابن ذكوان قال

"فأما ابن ذكوان فروى النقاش عن الأخفش عنه أنه يقف بغير ألف، وبذلك وقفت على ابن خواستي الفارسي عنه ووقفت من طريق الشاميين عنه بالألف" اهـ
وطريق النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان من قراءته على الفارسي طريق التيسير وهو بالقصر كما هو واضح

فيكون المد من زيادات القصيد عن ابن ذكوان

أما طريق حفص المذكور في التيسير فليس عن أبي الفتح فتنبه بل ابن غلبون فما حكمه؟

قال عن حفص في جامعه

"فأما حفص فقال لي أبو الفتح عن قراءته في روايته من غير طريق هبيرة الوقف بغير ألف..... وحكى لي أبو الحسن عن قراءته على أصحاب الأثناني بالألف في الوقف" اهـ

قلت وهذا يعني أن المد عن حفص هو طريق التيسير لأن طريقه عن ابن غلبون

أما عن أبي الفتح فبالقصر ومن زيادات القصيد

والخلاصة

يكون الشاطبي زاد للبزي وابن ذكوان المد وزاد لحفص القصر خروجاً عن طرق التيسير ولم يتعرض في النشر للمسألة مع قوله بهذه الطرق وأحكامها ولكنه لم يذكر حكم طريق حفص من التيسير أعنى من قراءة الداني عن ابن غلبون واكتفى بالإشارة إلى أنه ذكر الوجهين

وفي ذلك قلت:

سلاسل زاد حفص قصراً وزاد م*د ذكوان والبزي وإن غيرنا تلا

سورة الغاشية

مسألة (١٦٩) تحرير بمصيطن

١١٠٩- / مُصِيطِرِ اشْمِمِ ضَاعَ / وَالْخُلْفُ قُلَّا /

١١١٠- وَالسَّيْنِ لُدْ /

- قرأ خلف (مصيطن) بالإشمام وخلاد بالإشمام أو بالصاد وهشام بالسین والباقون بالصاد قولاً واحداً .

وهي كحكم (المصيطنون) تماماً وراجعته هناك .

والحمد لله رب العالمين

باب التكبير

قال الشاطبي رحمه الله

١١٢٦- وفيه عن المكين تكبيرهم مع الـ خواتم قرب الختم يروى مسلسلاً

١١٢٧- إذا كبروا في آخر الناس أرددوا مع الحمد حتى المفلحون توسلاً

ويستحب عند الختم أمور منها التكبير وقد روى لنا التكبير المكيون من طريق البزى عند الختم فقط بما يسمى التكبير الخاص ولسنة الحال المرتحل فإنهم يرددون بعد التكبير القراءة حتى المفلحون تقرباً وتوسلاً إلى الله بالقبول .

١١٢٨- وقال به البزى من آخر الضحى وبعض له من آخر الليل وصلاً

رواته

والذى نقله لنا عن المكيين البزى تعييناً من طريق الشاطبية ولا يصح الرواية والأداء من طرقنا عن غيره أو فى غير هذا الموضع فقله آخر الباب من الحرز " وعن قنبل بعض بتكبيره تلا/ " خروج من طريقه مع كونه ليس فى التيسير قال فى المفردات

" وقد قرأت لقنبل بالتكبير وحده من غير طريق ابن مجاهد " اهـ

حتى أن طريقه عندنا عن ابن مجاهد وظاهر النص أن ابن مجاهد لم يكبر قلت بل لم يذكر باب التكبير فى كتابه السبعة كذلك وقال فى النشر

" واختلفوا عن قنبل فالجمهور من المغاربة على عدم التكبير له كسائر القراءة، وهو الذى فى التيسير... " اهـ

قلت وفى هذا رد على شيخنا الضباع بتجويزه من الحرز عن قنبل قال فى إرشاده

"ونقل بعض أهل الأداء عن قنبل أنه كبر كما كبر البزى بلا تهليل ولا تحميد وهو طريق النظم لكل منهما لكن جرى من عمل الشيوخ فى هذا الباب بقراءة ما صح فيه وإن

لم يكن من طريق الكتاب المقروء به لأن النحل محل إطناب للتلذذ بذكر الله تعالى عند ختم كتابه" اهـ

موضعه

ويكون التكبير من آخر الضحى، وهو ما ذكره صاحب التيسير

وقوله من آخر الليل مشكل لأنه لا تكبير من آخر الليل لا نصا ولا رواية وهناك من حمله على أول الضحى ولا يكون معناه إلا كذلك وقد ناقش ابن الجزرى هذه القضية فى النشر.

ولكن اعلم رحمك الله تحريرا أنه ليس من طرق الشاطبية إلا التكبير من آخر الضحى لا من أولها.

وقد نقل التكبير عن البزى ومن آخر الضحى التيسير أيضا قال

"اعلم أيدك الله أن البزى روى عن ابن كثير بإسناده أنه كان يكبر من آخر والضحى مع فراغه من كل سورة الى آخر (قل أعوذ برب الناس" اهـ وفى الجامع قال

"كان ابن كثير - طريق القواس- والبزى وغيرهما يكبر في الصلاة والعرض من آخر سورة والضحى [الضحى: ١] مع فراغه من كل سورة إلى آخر قل أعوذ برب الناس [الناس: ١] فإذا كبر في آخر الناس قرأ بفاتحة الكتاب خمس آيات من أول سورة البقرة على عدد الكوفيين إلى قوله: وأولئك هم المفلحون [البقرة: ٦] ثم دعا بدعاء الختمة وهذا يسمى حال المرتحل، وله في فعله هذا دلائل من آثار مروية ورد التوقيف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين" اهـ

قال فى النشر:

"أَمَّا ابْتِدَاؤُهُ، فَرَوَى جُمُهورُهُمُ التَّكْبِيرَ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ أَلَمْ نَشْرَحْ، أَوْ مِنْ آخِرِ سُورَةِ وَالضُّحَى عَلَى خِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي الْعِبَارَةِ يَبْنِي عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَيَبْنِي عَلَيْهَا مَا يَأْتِي. فَمَنْ نَصَّ عَلَى التَّكْبِيرِ مِنْ آخِرِ وَالضُّحَى صَاحِبُ التَّيْسِيرِ، لَمْ يَقْطَعْ فِيهِ بِسَوَاءً"

ويجوز التكبير من أول الشرح أو أول الضحى ولكن ليس من طرفنا

أما قوله من آخر الليل فليس في محله ولا يصح عندنا ولا عند غيرنا ورد عليه ابن الجزري رحمه الله قال

"(وَلَمْ يَرَوْ) أَحَدُ التَّكْبِيرِ مِنْ آخِرِ " وَاللَّيْلِ " كَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ آخِرِ " وَالضُّحَى "، وَمَنْ ذَكَرَهُ كَذَلِكَ فَإِنَّمَا أَرَادَ كَوْنَهُ مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا صَرَّحَ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا الْهَذَلِيُّ فِي كَامِلِهِ تَبَعًا لِلْخُرَاعِيِّ فِي الْمُنتَهَى، وَإِلَّا الشَّاطِئِيُّ حَيْثُ قَالَ:

وَقَالَ بِهِ الْبَزْزِيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى ... وَبَعْضُ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًا"

أما الرد على الهذلي فقال:

"وَأَمَّا الْهَذَلِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: ابْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ بَقْرَةَ يُكَبِّرَانِ مِنْ خَاتِمَةِ " وَاللَّيْلِ " قُلْتُ: ابْنُ الصَّبَّاحِ هَذَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَابْنُ بَقْرَةَ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَارُونَ الْمَكِّيَّانِ مَشْهُورَانِ مِنْ أَصْحَابِ قُنْبُلٍ، وَهُمَا مِمَّنْ رَوَى التَّكْبِيرَ مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ سَوَّارٍ وَأَبُو الْعِزِّ، وَغَيْرُهُمَا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِآخِرِ اللَّيْلِ هُوَ أَوَّلُ الضُّحَى مُتَعَيِّنٌ إِذِ التَّكْبِيرُ إِنَّمَا هُوَ نَاشِئٌ عَنِ النَّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالنَّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ دَائِرَةٌ بَيْنَ ذِكْرِ الضُّحَى وَأَوَّلِ أَلَمْ نَشْرَحْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا " وَاللَّيْلِ " فَعُلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِذِكْرِ آخِرِ اللَّيْلِ هُوَ أَوَّلُ الضُّحَى كَمَا حَمَلَهُ شَرَّاحُ كَلَامِ الشَّاطِئِيِّ. وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- " اهـ"

أما الرد على الشاطبي فقال في النشر:

"وَلَمَّا رَأَى بَعْضُ الشُّرَاحِ قَوْلَهُ هَذَا مُشْكِلًا قَالَ: مُرَادُهُ بِالْآخِرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَوَّلُ السُّورَتَيْنِ، أَيْ: أَوَّلَ أَلَمْ نَشْرَحْ وَأَوَّلَ وَالضُّحَى وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِذَلِكَ مُهِمَلًا رَوَايَةً مَنْ رَوَاهُ مِنْ آخِرِ وَالضُّحَى وَهُوَ الَّذِي فِي التَّنْسِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي ذَلِكَ، وَارْتَكَبَ فِي ذَلِكَ الْمَجَازَ وَأَخَذَ بِاللَّازِمِ فِي الْجَوَازِ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ حَقِيقَةٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ. قَالَ الشُّرَاحُ: قَوْلُ الشَّاطِبِيِّ "وَبَعْضُ لَهُ" أَيْ: لِلْبَزِيِّ، وَصَلَّ التَّكْبِيرَ مِنْ آخِرِ سُورَةِ "وَاللَّيْلِ" يَعْنِي: مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى. قَالَ أَبُو شَامَةَ: هَذَا الْوَجْهَ مِنْ زِيَادَاتِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ، وَهُوَ قَوْلُ صَاحِبِ الرَّوْضَةِ، قَالَ: وَرَوَى الْبَزِيُّ التَّكْبِيرَ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ وَالضُّحَى "اهـ.

ثم قال في التنبيهات:

" عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِآخِرِ اللَّيْلِ أَوَّلَ الضُّحَى يَفْتَضِي أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ التَّكْبِيرِ مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى وَإِنْتِهَاؤُهُ آخِرَ النَّاسِ. وَهُوَ مُشْكِلٌ لِمَا تَأَصَّلَ، بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ الْمُخَالَفَةِ لِمَا رَوَاهُ، فَإِنَّ هَذَا الْوَجْهَ وَهُوَ التَّكْبِيرُ مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى هُوَ مِنْ زِيَادَاتِهِ عَلَى التَّنْسِيرِ "اهـ

وانتهاء التكبير يكون بآخر الناس عندنا لأننا نكبر من آخر الضحى قال في النشر:

" وَأَمَّا انْتِهَاءُ التَّكْبِيرِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ أَيْضًا فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْمَغَارِبَةِ وَبَعْضُ الْمَشَارِقَةِ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى انْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ آخِرَ سُورَةِ النَّاسِ. وَذَهَبَ الْآخَرُونَ، وَهُمْ جُمْهُورٌ الْمَشَارِقَةِ إِلَى أَنَّ انْتِهَاءَهُ، أَوَّلَ النَّاسِ لَا يُكَبَّرُ فِي آخِرِ النَّاسِ، وَالْوَجْهَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ أَنَّ التَّكْبِيرَ هَلْ هُوَ لِأَوَّلِ السُّورِ أَمْ لِآخِرِهَا؟ فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لِأَوَّلِ السُّورَةِ لَمْ يُكَبَّرْ فِي آخِرِ النَّاسِ سِوَاءً كَانَ ابْتِدَاءُ التَّكْبِيرِ عِنْدَهُ مِنْ أَوَّلِ " أَلَمْ نَشْرَحْ "، أَوْ مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى مِنْ جَمِيعِ مَنْ ذَكَرْنَا أَعْنِي الَّذِينَ نَصُّوا عَلَى التَّكْبِيرِ مِنْ أَوَّلِ إِحْدَى السُّورَتَيْنِ، وَمَنْ جَعَلَ ابْتِدَاءَ مِنْ آخِرِ الضُّحَى كَبَّرَ فِي آخِرِ النَّاسِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ ذَكَرْنَا أَعْنِي الَّذِينَ نَصُّوا عَلَى التَّكْبِيرِ مِنْ آخِرِ الضُّحَى. هَذَا هُوَ فَصْلُ النَّزَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَمَنْ وَجَدَ فِي كَلَامِهِ خِلَافٌ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ بِنَاءٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ، أَوْ مُرَادٌ غَيْرُ ظَاهِرِهِ وَإِلَيْكَ اخْتِلَافٌ فِي تَرْجِيحِ كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ "اهـ

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

ثم ذكر رحمه الله كلام الداني والأئمة على ذلك ثم قال " (فَالْحَاصِلُ) أَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ التَّكْبِيرَ مِنْ أَوَّلِ الضُّحَى، أَوْ أَلَمْ نَشْرَحْ قَطْعَهُ أَوَّلَ النَّاسِ، وَمَنْ ابْتَدَأَ بِهِ فِي آخِرِ الضُّحَى قَطْعَهُ آخِرَ النَّاسِ " اهـ

والخلاصة

أن التكبير روى عن البرزى فقط ومن آخر الضحى حتى آخر الناس

كيفية الاتيان به

قال الشاطبي رحمه الله

١١٢٩- فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ دُونَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ صِلِ الْكُلَّ دُونَ الْقَطْعِ مَعَهُ مُبَسِّمًا

لم يتكلم الحرز عن وجه أن التكبير من أول الشرح، نعم لأنه ليس من طرقنا، ولكن ذكر رحمه الله جميع أوجه التكبير الجائزة على المذهبين بين السورتين ولا شك أنه للعلم والمعرفة ومنع وجها واحدا فقط وهو المجمع عليه

فمعنى قوله "فإن شئت فاقطع دونه" أي الوقف على آخر السورة سواء وصلت الثلاثة بعدها أو قطعهم أو وصلت اثنين دون الآخر وهذه أربعة أوجه وهو ظاهر إطلاقه

ومعنى قوله "أو عليه" أي بمعنى وصلته بما قبله مع قطعه مع قطع الآخرين أو وصلهما فهذان وجهان وهو من ظاهر إطلاقه

ومعنى قوله "أوصل الكل" فهذا وجه يتم به سبعة أوجه على تقدير أن التكبير من آخر الضحى أو من أول الشرح

والتحقيق هو ما قلت لك من طريق الشاطبية أن التكبير من آخر الضحى فقط والله أعلم.

ويمتنع الوجه الثامن وهو وصل آخر السورة بالتكبير بالبسملة والوقف عليها إجماعا .

ولكن يمتنع أيضا على مذهب الحرز "آخر الضحى" فقط وجهان آخران ولمقام الرواية والأداء لابد من مراعاة ذلك

فكما علمت أن التكبير انتهاء والبسملة ابتداء فيعامل التكبير كنهاية السورة تماما فيمتنع وصل البسملة بالتكبير مع الوقف عليها أيضا والقطع عن آخر السورة حتى لا يتوهم أنه مذهب أول الشرح

ويمتنع قطع آخر السورة ووصل الثلاثة بعده حتى لا يتوهم أن التكبير من أول الشرح أيضا

وكما قلت لك هو ذكر الأوجه السبعة جملة للمذهبين ومنع الثامن

فيبقى خمسة على مذهب آخر الضحى وهم

(١) وصل الجميع ، قال في النشر:

"نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ وَالشَّاطِطِيُّ" اهـ

(٢) قطع آخر السورة عن التكبير والوقف ، ثم وصل الآخرين "البسملة وأول السورة" قال في النشر:

"وَيُظْهِرُ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِطِيِّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْفَاسِيُّ وَالْجَعْبَرِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الشُّرَاحِ" اهـ

(٣) قطع الجميع قال في النشر:

"يُظْهِرُ هَذَا الْوَجْهَ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو فِي جَامِعِ الْبَيَانِ حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ لَمْ تُوصَلْ - يَعْنِي التَّسْمِيَةَ بِالتَّكْبِيرِ - جَازَ الْقَطْعُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ جَوَازَ الْقَطْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْقَطْعَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ فَكَانَ هَذَا الْوَجْهَ كَالنَّصِّ مِنْ كَلَامِهِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ مُؤْمِنٍ فِي الْكَنْزِ، وَكُلٌّ مِنَ الْفَاسِيِّ وَالْجَعْبَرِيِّ فِي الشَّرْحِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِطِيِّ.... وَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى كُلِّ التَّقْدِيرَيْنِ" اهـ

وقال عن هذه الثلاثة جملة "وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأَوَّجُهُ الْبَاقِيَةُ الْجَائِزَةُ عَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ" اهـ

(٤) وصل الآخر بالتكبير والوقف ثم وصل الآخرين معا قال في النشر:

"وَنَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي مُفْرَدَاتِهِ سِوَاهُ، وَهُوَ أَحَدُ اخْتِيَارَاتِهِ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ" اهـ

(٥) وصل الآخر بالتكبير والوقف ثم قطع البسملة عن أول السورة

وقال في النشر

"وَنَصَّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَارِسِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْفَرِيُّ فِي شَرْحَيْهِمَا، وَأَبْنُ مُؤْمِنٍ فِي كَنْزِهِ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ جَارِيَانِ عَلَى قَوَاعِدٍ مِنَ الْحَقِّ التَّكْبِيرِ بِآخِرِ السُّورَةِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُمَا"

■ ويمتنع وجهان عندنا وهو مذهب من آخر الضحي وجاز عند من قال بأول الشرح وهما

(٦) قطع آخر السورة والوقف ثم وصل الثلاثة قال في النشر

"وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرٍ مَنْ جَعَلَ التَّكْبِيرَ لِأَوَّلِ السُّورَةِ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ وَصَاحِبُ التَّيْسِيرِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَقَالَ فِيهِ وَفِي جَامِعِ الْبَيَانِ: إِنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْفَارِسِيِّ عَنِ النَّقَّاشِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزِّيِّ "أَه قُلْتَ وَكَذَا نَسَبَهُ فِي التَّيْسِيرِ قَالَ

"وقد كان بعض أهل الاداء يقطع على اواخر السور ثم يبتدىء بالتكبير موصولا بالتسمية وكذلك روى النقاش عن ابي ربيعة عن البزى وبذلك قرأت على الفارسي عنه "أه

قلت وهذا على مذهب أول الشرح وعلى فرض اختيار الداني له فإنه خروج من طريقه قال في النشر عنه " وهذا من المواضع التي خرج فيها عن طرق التيسير اختياراً منه "أه

(٧) قطع آخر السورة والوقف ثم وصل التكبير بالبسملة فقط والوقف ثم أول السورة قال في النشر

" وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِطِيِّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الْفَاسِيُّ فِي شَرْحِهِ، وَمَنْعَهُ الْجَعْبَرِيُّ، وَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ التَّكْبِيرُ لِآخِرِ السُّورَةِ وَإِلَّا فَعَلَى أَنْ يَكُونَ لِأَوَّلِهَا لَا يَظْهَرُ لِمَنْعِهِ وَجْهٌ إِذْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ كَالِاسْتِعَاذَةِ "اهـ

■ ويمتنع وجه بالاتفاق وهو

(٨) وصل الثلاثة الأول والوقف ثم أول السورة

قلت ونص الحرز يحتمل ذكر الجميع لإطلاقه كما شرحناه لك وإلا فإنه لم يوضح أوجه آخر الضحى كما ذكرت لك ولم ينسب له النشر إلا الأول والثاني والسابع والممتنع الثامن

أما نص التيسير قال

(ويصل التكبير بآخر السورة وإن شاء القارئ قطع عليه وابتدأ بالتسمية موصولة بأول السورة التي بعدها) اهـ قلت وهو الثاني

ثم قال (وان شاء وصل التكبير بالتسمية ووصل التسمية بأول السورة) اهـ

قلت وهو الأول ويقصد عطفًا على الوجه الأول من وصل التسمية بآخر السورة أى وصل الجميع

ثم قال (ولا يجوز القطع على التسمية إذا وصلت بالتكبير) اهـ

قلت وهو السادس والسابع والثامن لأن هذه الثلاثة وصلت بالتكبير مع الوقف عليها ويفهم من ضده جواز قطع التسمية عن التكبير على ما يحتمله من أوجه وهم الثالث والرابع والخامس

أما الثامن فممتنع إجماعاً

فالثمان يحتمل التيسير ذكرها كلها أيضاً كالحرز ولكنه لم ينسب له في النشر غير ثلاثة

فائدة

أ- الخلاف دائر بين مذهبي آخر الضحى وأول الشرح بين وجه ٤ و ٥ للمذهب الأول و ٦ و ٧ للمذهب الثاني أما الوجه الثامن فممنوع بالاجماع والثلاثة الأولى متفقون عليها قال في النشر

" فَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ بِآخِرِ السُّورَةِ وَالْقَطْعَ عَلَيْهِ، وَفِي الْقَطْعِ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ وَوَصْلِهِ بِمَا بَعْدَهُ، وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّكْيِيرَ لِآخِرِ السُّورَةِ، أَوْ لِأَوَّلِهَا وَيَتَأْتِي عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فِي حَالَةٍ وَصَلِ السُّورَةَ بِالسُّورَةِ الْآخَرَى، ثَمَانِيَّةٌ أَوْجُهُ يَمْتَنِعُ مِنْهَا وَجْهٌ إجماعاً، وَهُوَ وَصَلُ التَّكْيِيرِ بِآخِرِ السُّورَةِ وَبِالْبَسْمَلَةِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ لِأَوَّلِ السُّورَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ مُنْفَصِلَةً عَنْهَا مُتَّصِلَةً بِآخِرِ السُّورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْبَسْمَلَةِ فَلَا يَتَأْتِي هَذَا الْوَجْهُ عَلَى تَقْدِيرٍ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ " اهـ

ب- الخلاف جائز بين أوجه كل مذهب ولا يصح الخلط بينهما كما يفعل الكثيرون اليوم فلك أن تأتي بوجه واحد على مذهبنا وهو آخر الضحى بشرط ألا يكون من أوجه أول الشرح قال في النشر

" لَيْسَ الْاِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْأَوْجُهِ السَّبْعَةِ اخْتِلَافُ رَوَايَةٍ يُلْزَمُ الْإِثْبَانُ بِهَا كُلُّهَا بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ يَكُنْ اخْتِلَافًا فِي الرِّوَايَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ اخْتِلَافِ التَّخْيِيرِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي بَابِ الْبَسْمَلَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ الْجَائِزَةِ ثُمَّ نَعَمْ الْإِثْبَانُ بِوَجْهِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِكَوْنِ التَّكْيِيرِ لِآخِرِ السُّورَةِ وَبِوَجْهِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِكَوْنِهِ لِأَوَّلِهَا، أَوْ بِوَجْهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهَا مُتَّعِينَ إِذَا الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ رَوَايَةٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الثَّلَاوَةِ بِهِ إِذَا قَصَدَ جَمْعَ تِلْكَ الطَّرِيقِ. وَقَدْ كَانَ الْحَادِثُونَ مِنْ شَيْوَحِنَا يَأْمُرُونَنَا بِأَنْ نَأْتِيَ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ بِوَجْهِ مِنَ الْخَمْسَةِ لِأَجْلِ حُصُولِ الثَّلَاوَةِ بِجَمِيعِهَا، وَهُوَ حَسَنٌ، وَلَا يُلْزَمُ، بَلْ الثَّلَاوَةُ بِوَجْهِ مِنْهَا إِذَا حَصَلَ مَعْرِفَتُهَا مِنَ الشَّيْخِ كَافٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . " اهـ وقال " قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخِيَّاطِ فِي الْمُبْهَجِ: وَحَكَى شَيْخُنَا الشَّرِيفُ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكَارِزِينِيِّ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي دَرْسِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَبَلَغَ إِلَى وَالضُّحَى كَبَّرَ لِكُلِّ قَارِئٍ قَرَأَ لَهُ، فَكَانَ يَبْكِي وَيَقُولُ مَا أَحْسَنَهَا مِنْ

سُنَّةٌ لَوْ لَا أَنِّي لَا أَحِبُّ مُخَالَفَةَ سُنَّةِ النَّقْلِ لَكُنْتُ أَخَذْتُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ عَلَيَّ بِرَوَايَةِ التَّكْبِيرِ
 لَكِنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ تُتَّبَعُ، وَلَا تُبْتَدَعُ. "أه وفي ذلك أبلغ رد على من عمم أحكام التكبير من
 الشيوخ من طرقنا وجوز السبعة نحو القاضي رحمه الله في الوافي والبدور الزاهرة

صيغة التكبير

قال الشاطبي رحمه الله

١١٣٢- وَقُلْ لَفْظُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَبْلُهُ لِأَحْمَدَ زَادَ ابْنُ الْحُبَابِ فَهَلَا

١١٣٣- وَقِيلَ بِهِذَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ/.....

ولفظ التكبير المروى عند البزى هو لفظ (الله أكبر) وروى ابن الحباب أحد طرقه بأنه التهليل مع التكبير (لا إله إلا الله والله أكبر) ولا فصل بينهما نطقاً عند الأداء بهما.

والوجهان منقولان عن أبي الفتح فارس من جهة الرواية أما الذى قرأ به فمن طريقنا التكبير فقط وعن أبي الفتح التكبير والتهليل وهو زائد علينا قال في التيسير

"وبهذا - يعنى لا إله إلا الله والله أكبر- قرأت على أبي الفتح وقرأت على غيره بما تقدم -يعنى الله أكبر-." اهـ

وصيغة التكبير فقط كان يقرأ بها على الفارسي طريق البزى عندنا قال فى النشر

"وَفِي التَّيْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَبِهِ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْفَارِسِيِّ عَنْ قِرَاءَتِهِ بِذَلِكَ عَلَى النَّقَّاشِ عَنْهُ، وَعَلَى أَبِي الْحَسَنِ، وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ بِذَلِكَ عَنِ السَّامَرِيِّ فِي رِوَايَةِ الْبَزِيِّ... وَرَوَى الْآخَرُونَ عَنْهُ التَّهْلِيلَ مِنْ قَبْلِ التَّكْبِيرِ، وَلَفْظُهُ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ " وَهَذِهِ طَرِيقُ ابْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، وَهُوَ طَرِيقُ هِبَةَ اللَّهِ عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ وَابْنِ الْفَرَجِ أَيْضًا عَنِ الْبَزِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِي" اهـ

والخلاصة

من كبر للبزى من التيسير فالافراد أضبط عزوا بلا تهليل

فائدة

يستحب التهليل في الصلاة إن كان في غير الرواية لأنه ينبه السامع على أنها ليست تكبيرة انتقال ولكن لم يثبت النص في ذلك عن الأئمة قال في النشر

"قال الأستاذ الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري إمام القراء في عصره بخراسان في كتابه الإرشاد في القراءات الأربع عشرة: والمستحب للمكبر في الصلاة على مذهب ابن كثير التهليل، وهو (لا إله إلا الله والله أكبر) لئلا يئس بتكبيرة الركوع." اه وفي ذلك قلت:

وكبر عن البزى من آخر الضحى * لآخر ناس لا تزده لقنبلا

صل الكل أو نصفين أو نصف أو لا * وبالقطع كلا أو آخر أو لا

وإياك من وصل الثلاثة أو لا * ولا تقفن إن تكبر مبسلا

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة

وأخيرا الحمد لله تم الذي كنت آمله من ثمان سنوات فكنت كفاتحي القسطنطينية فأسأل
ربي أن يمن على بفتح رومية"الطيبة"

أى والله بل الأعجب أننى كلما هممت في عمله أصد أو يفسد الملف على الحاسوب
وكنت أقول لعله خير والحمد لله كان كل الخير ففى هذه السنين الثمان كنت أزداد معرفة
وقراءة ودراية ومراجعة حتى يسر الله لى الخلوة في الغربية فتمكنت من تدوينه كما كنت
أرجو وذلك يوم الجمعة الموافق الثالث من المحرم لعام سبعة وثلاثين بعد الأربعمئة
الموافق للسّادس عشر من أكتوبر عام خمسة عشر بعد الألفين بواجادوجو عاصمة دولة
بوركينافاسو

و لى على كل قارئ فيه النصح والإرشاد بالتى هى أحسن من الأدب والحجة البالغة من
العلم ولا ينسى أننى بشر وإن كنت زللت فالله أعذر من هو أشد منى زللا وكفانى عفو
الله سبحانه طلبا وتفضلا

وبالإجازة العامة أجيّز كل من في عصرى بهذا السفر الأثور والعمل الأزهر

على الشاطبية والحرز وأخص بالإجازة من يحمل منه نسخة خاصة

يرويهها عنى إلى يوم العرض والنشور فأسألك اللهم أن تجعلنا يومئذ من

أهل الحبور والسرور لا الحزن والشبور اللهم آمين آمين والحمد لله رب

العالمين وصل اللهم على سيد الأولين والآخرين نبي الرحمة محمد ﷺ

وتم الذى عنيت من صفحاته * فأحمدك اللهم حمدا مؤملا

بك الأجر والقبول دنيا وآخرا * فأتتم على الجود منك تفضلا

وعدت فأنجزت الوفاء وطالما * سواك على الميعاد يخلف ماطلا

ويبقى استلام البيع في ساعة اللقاء * وتلك بضاعتى المزجاة فاقبلا

أجزت به كل ابن أنثى من الدنى * إجازة من يرنو رضاك المعلا

فصل على خير البرية أحمد * وحمدا لربى آخرا مثل أولا

المراجع

الأداء للقراءات العشر الصغرى والكبرى على فضيلة الشيخ محمد شداد في ختمتين

زهر اوتين مسجلتين عندي

النشر في القراءات العشر

الفتح الرباني لسليمان الجمزوري

الروض النضير للمتولي

التحفة المرضية محمد سالم

التيسير للداني

الدره المضيه لابن الجزري

المسائل التبريزية لابن الجزري

المنح العلية بمزج الدره بالشاطبيه تأليف

إتحاف فضلاء البشر للبنا

إصابة المعاني من حرز الأمانى تأليف

إتمام المسره بشرح نظم الدره تأليف

بلوغ الأمانه للضباع

بدائع البرهان للأزميري

تحرير التيسير لابن الجزري

تحريرات الطباخ وشرحها لأحمد الأبياري

جامع البيان للداني

حرز الأمانى ووجه التهاني

حجة الطلاب في حفظ المصحف رسماً وكتاب تأليفي

حل المشكلات للخليجي

حل مجملات الطيبة للمنصوري عمدة العرفان للأزميري

سراج القاري المبتدي لابن القاصح

شرح الضباع على الحرز

شرح الضباع على الدرّة

شرح النويري على الدرّة

شرح الزبيدي على الدرّة

شرح السخاوي على الحرز

شرح الفاسي على الشاطبية

شرح الجعبري على الشاطبية

طيبة النشر في القراءات العشر

عزو الطرق للمتولى

عمدة العرفان لمصطفى الأزميري

غيث النفع للصفاقسي

فريدة الدهر لمحمد سالم

أبو عبد الله المقرئ

تحريرات الحرز والدره

لطانف الإشارات للقسطلاني

مقرب التحرير للخليجي

مسائل المزاحي لسلطان الدين المزاحي

متن التحريرات لمحمد الأبياري

نظم التحريرات الجليلة في العشرة الصغرى تأليفى

أبو عبد الله المقرئ
عفا الله عنه وعن والده



المقدمة.....	١	تمهيد.....	٧
أولاً: نشأة علم التحرير.....	٧	(١) مرحلة التأسيس لعلم التحرير.....	٧
(٢) مرحلة الكتابة.....	٨	الأول: التنوين.....	٨
أولاً: الجمع بالحرف.....	٩	ثانياً: الجمع بالوقف.....	١١
ثالثاً: مذهب ابن الجزري "جمع الماهر".....	١١	نوع رابع من الجمع.....	١٤
موقف المعاصرين من الجمع.....	١٥	سبب ظهور الجمع.....	١٦
الثاني: إعادة عرض الكتب.....	١٧	(٣) مرحلة استقلال العلم.....	١٩
(٤) مرحلة الكمال لعلم التحرير.....	٢٣	التحريرات على مستوى كتاب النشر.....	٢٤
(١) مدرسة المنصوري ت ١١٣٤ هـ.....	٢٤	(٢) مدرسة الأزيمري ت ١١٥٦ هـ.....	٢٥
مظاهر صدارة تحريرات المتولى رحمه الله : ..	٢٧	بعض مفردات التحرير في العشر الصغرى.....	٢٨
التحريرات على مستوى التيسير والحرز.....	٢٨	ثانياً: التعريف.....	٣١
اصطلاحاً.....	٣١	لغة ٣١.....	
ما هي التحريرات؟.....	٣١	تعريف علم التحرير.....	٣٤
أول من استعمل لفظ التحرير.....	٣٤	عمل المحرر.....	٣٦
ثالثاً: سبب نشأة العلم.....	٣٩	رابعاً: أهميته.....	٤٠
خامساً: فضيلته.....	٤١	سادساً: أول من تكلم به.....	٤٢
سابعاً: مصادر التحرير.....	٤٢	ويبقى سؤال وهو هل يختلف المحررون؟.....	٤٣
أسباب اختلاف المحررين.....	٤٤	الطريق القويم للوصول للتحرير السليم.....	٤٥
هل كل ما يكتب في مصنفات التحريرات.....		تحريرات؟.....	٤٥
درجة المسائل التحريرية.....	٤٦	أمثلة على أدوات الترجيح.....	٤٧
ثامناً: ثمرته.....	٤٨	تعريف التركيب والخط وحكما.....	٤٨
أحوال الخط والتركيب وحكما.....	٥١	موقف القارئ من التحريرات.....	٥٢
تاسعاً: حكم التحريرات.....	٥٣	منكرو التحريرات.....	٥٤

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

- ١٧١ مسألة (٣٠) تحرير سوءات لورش
 ١٧٥ مسألة (٣١) تحرير شرط المد وسببه
 ١٧٩ حكم البذل والعارض إن افترقا في المحل
 ١٨٥ { ما في باب الهمزتين من كلمة }
 مسألة (٣٢) تحرير الهمزتين المفتوحتين لورش
 ١٨٥ وهشام
 مسألة (٣٣) تحرير الثلاث همزات لورش
 ١٩٢ مسألة (٣٤) تحرير ذات الفتح لهشام
 مسألة (٣٥) تحرير إدخال هشام قبل ذات الفتح
 ١٩٤ الكسر
 مسألة (٣٦) تحرير كلمة "أئمة"
 ١٩٩ مسألة (٣٧) تحرير الإدخال قبل الضم
 ٢٠٢ مسألة (٣٨) تحرير إدخال البصري ذات الضم
 ٢٠٥ { ما في باب الهمزتين من كلمتين }
 ٢٠٥ مسألة (٣٩) تحرير المتفتحتين عند البصري
 ٢١٢ مسألة (٤٠) تحرير المتفتحتين عند قالون
 ٢١٩ مسألة (٤١) تحرير بالسوء إلا
 ٢٢١ مسألة (٤٢) تحرير المتفتحتين لورش وقنبل
 ٢٢٤ مسألة (٤٣) تحرير هؤلاء إن والبغاء إن
 ٢٢٧ مسألة (٤٤) تحرير قاعدة الاعتداد بالعارض
 ٢٢٨ أولا: سبب المد المغير لغير سبب المد
 (ثانيا) تغيير الهمز بالتسهيل أو الإبدال أو بالحذف
 ويكون بالنقل والإسقاط في باب الهمز
 ٢٣٣ = كلمة "ءالآن" موضعا يونس عند ورش
 ٢٣٨ أولا مذهب جواز البذل
 ٢٤٢ ثانيا مذهب لزوم البذل
 ٢٤٥ = عند قالون وابن وردان
 ٢٥٠ = أحكام ءالآن عند حمزة
 ٢٥١ = أحكام باقي القراء والرواة
 ٢٥٢ = كلمة "عادا الأولى"
 ٢٥٣ ثانيا: الحرف (غير سبب للمد) المغير لسبب المد
 ٢٥٧ { باب ما في الهمز المفرد }
 ٢٦٣ مسألة (٤٥) تحرير الإبدال من طرق البصري
 ٢٦٧ مسألة (٤٦) تحرير إسكان بارئكم
 ٢٦٩ { ما في باب نقل حركة الهمز للسكان قبله }
 ٢٦٩ مسألة (٤٧) تحرير أحكام النقل
 مسألة (٤٧) تحرير ال وشيء والمفصول لحمزة
 ٢٧٢ ج- ال التعريف
 ٢٧٥ د- في المفصول
 ٢٧٨ أن الساكن الموصول
 ٢٧٤ شيء المثلثة
 ٢٨٤ - قاعده عامه لكل من ينقل:
 مسألة (٤٨) تحرير البدء بهمز الوصل حال النقل
 ٢٨٤ مسألة (٤٩) تحرير كتابيه إني لورش
 ٢٨٧ مسألة (٥٠) تحرير السكت عن خلف العاشر من
 ٢٩٠ رواية إدريس من الدرّة
- ١٨ (روح)
 ٦٧ (١٩) إسحاق الوراق
 ٦٨ (٢٠) إدريس
 ٦٨ مبحث في: المسائل الخلافية من طريق الحرز
 ٦٨ والدرّة
 ٦٨ منهج العمل
 ٦٨ { تحرير ما في باب الاستعاذه }
 ٦٩ مسألة (١) تحرير الاستعاذه
 ٦٩ مسألة (٢) تحرير حكم ما بين برءة وما قبلها
 ٧١ مسألة (٣) تحرير حكم الجهر وإخفاء التعوذ
 ٧٣ مواضع الجهر
 ٧٤ { تحرير ما في باب البسمله }
 ٧٥ مسألة (٤) تحرير ما بين السورتين
 ٧٥ مسألة (٥) تحرير الأربع الزهر
 ٨١ { ما في باب الفاتحة }
 ٨٣ مسألة (٦) تحرير "الصرط المستقيم" لخالد
 ٨٣ مسألة (٧) تحرير صلة قالون
 ٨٥ { ما في باب الإدغام الكبير }
 ٨٨ مسألة (٨) تحرير أسانيد الإدغام الكبير
 ٨٨ مسألة (٩) تحرير "أل لوط" و"هو" متحرك الهاء
 ٩٢ مسألة (١٠) تحرير واللاء يئسن
 ٩٥ مسألة (١١) تحرير الادغام مع الامالة
 ٩٩ مسألة (١٢) تحرير الاشمام والروم للمدغم
 ١٠٣ مسألة (١٣) تحرير المدغم وقبله ساكن صحيح
 ١٠٨ { ما في باب هاء الكناية }
 ١١٠ مسألة (١٤) تحرير يئقه
 ١١٠ مسألة (١٥) تحرير الكلمات السبع لهشام
 ١١٢ مسألة (١٦) تحرير يأتيه طه لقالون
 ١١٨ مسألة (١٧) تحرير يرضه
 ١٢٠ مسألة (١٨) تحرير حكم "يئقه" لابن جمان
 ١٢٣ مسألة (١٩) تحرير أحكام المد للقراء العشرة
 ١٢٦ { تحرير ما في باب المد }
 ١٢٦ مسألة (٢٠) تحرير المنفصل لدور البصري
 ١٣٤ مسألة (٢١) تحرير أوجه المنفصل وميم الجمع لقالون
 ١٣٧ أما أوجه المنفصل مع ميم الجمع عند قالون عامة
 ١٣٩ مسألة (٢٢) تحرير مراتب البذل عند ورش
 ١٤٢ مسألة (٢٣) تحرير شروط حرف مد البذل عند
 ١٤٦ ورش
 ١٤٨ (أ) حكمه
 ١٤٨ مسألة (٢٤) تحرير همز البذل المغير
 ١٥١ (ب) أنواع الهمز المغير في البذل
 ١٥٤ مسألة (٢٥) تحرير استثناءات ورش
 ١٥٨ مسألة (٢٦) تحرير المد العارض
 ١٥٨ مسألة (٢٧) تحرير مد حرف "عين"
 ١٦٢ مسألة (٢٨) تحرير مد اللين
 ١٦٤ مسألة (٢٩) تحرير اللين العارض للسكون
 ١٦٨

تحريرات الحرز والدره

أبو عبد الله المقرئ

- مسألة (٨٦) تحرير الممال قبل تنوين ٤٠٣
 مسألة (٨٧) تحرير فتح (الهدى اثنتا وكلتا وتترا)
 ٤٠٧
 أما الهدى اثنتا ٤٠٧
 أما كلتا الجنيتين ٤٠٧
 { ما فى باب مذهب الكسائي فى إمالة هاء التأنيث
 فى الوقف } ٤١٢
 مسألة (٨٨) تحرير مذهب الكسائي ونسبتهما ٤١٢
 ما فى باب ترفيق الراءات { ٤١٦
 مسألة (٨٩) تحرير راء ورش المرققة ٤١٦
 شرط الكسرة ٤١٦
 مسألة (٩٠) تحرير استثناءات ورش ٤١٧
 كلمة (إرم) ٤١٧
 أما باب ستر ٤١٩
 أما حيران ٤١٩
 مسألة (٩١) تحرير باب ذكر ا مع البذل ٤٢٢
 مسألة (٩٢) ذكر كلمات من طرق ورش المعمول
 بها ولم يذكرها الحرز ٤٢٥
 كلمة "فرق" ٤٢٧
 أما فرقة ٤٢٩
 { ما فى باب اللام } ٤٣٠
 تحرير (٩٣) تحرير شرط التغليظ ٤٣٠
 مسألة (٩٤) تحرير ما ذكر فيه الخلف عن ورش
 ٤٣١
 تغليظ لام لفظ الجلالة ٤٣٦
 كيفية الاتيان به ٦٣٧
 مسألة (٩٥) تحرير البذل مع نحو "فصالا" لورش
 ٤٣٧
 { ما فى باب الوقف على اواخر الكلم } ٤٤٠
 مسألة (٩٦) تحرير الوقف على هاء الضمير ٤٤٠
 مسألة (٩٧) تحرير الوقف على "أنت وأريت"
 ٤٤٤
 { ما فى باب الوقف على مرسوم الخط } ٤٤٨
 مسألة (٩٨) تحرير "مال" ٤٤٩
 مسألة (٩٩) تحرير "ويكأن وويكأنه" ٤٥١
 مسألة (١٠٠) تحرير "أياما" ٤٥٣
 مسألة (١٠١) تحرير "فيه وأخوتها" ٤٥٤
 { ما فى باب ياءات الإضافة } ٤٥٦
 مسألة (١٠٢) تحرير "عندى ولم يعلم" ٤٥٧
 مسألة (١٠٣) تحرير "محيي" ٤٥٩
 مسألة (١٠٤) تحرير ولى دين ٤٦٢
 { ما فى باب ياءات الزوائد } ٤٦٥
 مسألة (١٠٥) تحرير "بالواد" الفجر ٤٦٥
 مسألة (١٠٦) تحرير "أكرم وأهان" ٤٦٧
 مسألة (١٠٧) تحرير "أتانى" النمل ٤٦٩
 مسألة (١٠٨) تحرير "كيدون" ٤٧٢
 مسألة (١٠٩) تحرير التلاق والتناد ٤٧٤
 مسألة (١١٠) تحرير "الداع إذا دعان" ٤٧٦
 مسألة (١١١) تحرير "فبشر عباد" ٤٧٨
 { ما فى باب وقف حمزة } ٢٩٥
 مسألة (٥١) تحرير المتطرف وقبله ألف مد ٢٩٥
 مسألة (٥٢) تحرير رثيا وقفا ٢٩٩
 مسألة (٥٣) تحرير حركة هاء أنبيهم ٣٠١
 مسألة (٥٤) تحرير مذهب الرسم لحمزة ٣٠٣
 مسألة (٥٥) تحرير سئل وسنقرئك ومستهزؤون ٣٠٦
 مسألة (٥٦) تحرير المتوسط بزائد ٣١٣
 مسألة (٥٧) تحرير الروم والاشمام فى المغير
 بالتحريك ٣١٩
 مسألة (٥٨) تحرير ما قبله واو وياء أصليتين ٣٢٢
 مسألة (٥٩) تحرير ما قبله محرك أو ألف طرفا
 المغير لساكن طرفا ٣٢٣
 مسألة (٦٠) تحرير روم المسهل ٣٣٠
 مسألة (٦١) تحرير الوجه المقدم عند التراحم ٣٣٣
 أولا: قل أو نبئكم ٣٣٨
 مسألة (٦٢) تحرير "قل أو نبئكم - قل أنتم -
 هؤلاء" وقفا ٣٣٨
 ثانيا: "قل أنتم" ٣٤١
 ثالثا: "هؤلاء" ٣٤٣
 { ما فى باب الإدغام الصغير } ٣٤٥
 مسألة (٦٣) تحرير ولقد زينا ٣٤٥
 مسألة (٦٤) تحرير فإذا وجبت جنوبها ٣٤٧
 مسألة (٦٥) تحرير بل طبع الله عليها ٣٤٩
 { ما فى باب حروف قربت مخرجها } ٣٥٣
 مسألة (٦٦) تحرير باء الجزم فى الفاء ٣٥٣
 مسألة (٦٧) تحرير اصبر لحكم ٣٥٥
 مسألة (٦٨) تحرير "ن والقلم" ٣٥٨
 مسألة (٦٩) تحرير اركب معنا ٣٦٠
 مسألة (٧٠) تحرير يلهث ذلك ٣٦٤
 مسألة (٧١) تحرير ويعذب من ٣٦٦
 مسألة (٧٢) تحرير يس ونون لأبى جعفر ٣٦٨
 { ما فى باب الإمالة والفتح وما بين اللفظين } ٣٦٩
 مسألة (٧٣) تحرير رؤوس الأي ٣٦٩
 مسألة (٧٤) تحرير ناى ٣٧٢
 مسألة (٧٥) تحرير ياءات ورش ٣٧٤
 مسألة (٧٦) تحرير أوجه ورش ٣٧٩
 مسألة (٧٧) تحرير فزادهم لابن ذكوان ٣٨١
 مسألة (٧٨) تحرير هار لابن ذكوان ٣٨٢
 مسألة (٧٩) تحرير جار وجبارين لورش ٣٨٣
 مسألة (٨٠) تحرير جار وجبارين مع باقى أحكام
 ورش ٣٨٥
 تنبيه (من أنصارى) لدورى الكسائي ٣٩٠
 مسألة (٨١) تحرير يوارى واوارى العقود ٣٩٢
 مسألة (٨٢) تحرير ضعافا وأتيك الموضعين لخلاد
 ٣٩٤
 مسألة (٨٣) تحرير الناس للبصرى ٣٩٦
 مسألة (٨٤) تحرير كلمات ابن ذكوان ٣٩٨
 مسألة (٨٥) تحرير الممال قبل ساكن غير تنوين
 ٤٠٠

تحريرات الحز والدره

أبو عبد الله المقرئ

- مسألة (١٣٧) تحرير "ها يا" لنافع ٥٥٢
 مسألة (١٣٨) تحرير قصر "ولا أدري لكم" للبري
 مسألة (١٣٩) تحرير "يهدى" لقالون ٥٥٤
 مسألة (١٤٠) تحرير "تتبعان" لابن ذكوان ٥٥٥
 مسألة (١٤١) تحرير "فاجمعوا" لرويس ٥٥٦
 سورة هود ٥٥٧
 يا بني ٥٥٨
 سورة يوسف ٥٥٩
 أمنا ٥٦٠
 مسألة (١٤٢) تحرير "بشرأي" للبري ٥٦١
 مسألة (١٤٣) تحرير "هيت لك" لهشام ٥٦٢
 مسألة (١٤٤) تحرير "يأس" وبابه للبري ٥٦٣
 سورة الرعد ٥٦٤
 إعادة عرض المكرر ٥٦٥
 سورة إبراهيم ٥٦٦
 مسألة (١٤٥) تحرير "أفنده" لهشام ٥٦٧
 مسألة (١٤٦) تحرير همز "شركاءى" للبري ٥٦٨
 سورة النحل ٥٦٩
 مسألة (١٤٧) تحرير "نجزين" لابن ذكوان ٥٧٠
 سورة الإسراء ٥٧١
 مسألة (١٤٨) تحرير كسفا ٥٧٢
 سورة الكهف ٥٧٣
 مسألة (١٤٩) تحرير معنى من قراءة "لدى" لشعبة ٥٧٤
 مسألة (١٥٠) تحرير "قال انتونى" لشعبة ٥٧٥
 (١) حكم قوله "وفى الكهف حسناه" ٥٧٦
 (٢) حكم "لكننا وحاش وأنا" ٥٧٧
 سورة مريم ٥٧٨
 مسألة (١٥١) تحرير "لأهب" لقالون ٥٧٩
 مسألة (١٥٢) تحرير "أنذا ما مت" لابن ذكوان ٥٨٠
 سورة النور ٥٨١
 تنبيه على البدء بـ "ثلاث عورات" ٥٨٢
 سورة النمل ٥٨٣
 مسألة (١٥٣) تحرير السوق وأخواتها لقبيل ٥٨٤
 سورة الأحزاب ٥٨٥
 مسألة (١٥٤) تحرير اللاء وصله ووقفا ٥٨٦
 سورة يس ٥٨٧
 مسألة (١٥٥) تحرير "يخضمون" لقالون ٥٨٨
 مسألة (١٥٦) تحرير "الينذر" للبري ٥٨٩
 سورة الصافات ٥٩٠
 مسألة (١٥٧) تحرير "الياس" لابن ذكوان ٥٩١
 قوله تعالى "الياس" ٥٩٢
 سورة الفتح ٥٩٣
 تنبيه على حكم "يعملون" ٥٩٤
 سورة فصلت ٥٩٥
 مسألة (١٥٨) تحرير "إلى ربى إن لى" لقالون ٥٩٦
 سورة الزخرف ٥٩٧
 مسألة (١١٢) تحرير تسألنى "الكهف" ٤٨٢
 مسألة (١١٣) تحرير "نرتعى" ٤٨٣
 مسألة (١١٤) تحرير ياءات يعقوب ٤٨٤
 ثانيا الفرش ٤٨٥
 {سورة البقرة} ٤٨٦
 مسألة (١١٥) تحرير بارئكم وأخواتها ٤٨٧
 تنبيه قيل ٤٨٨
 مسألة (١١٦) تحرير "النبي" لقالون ٤٨٩
 مسألة (١١٧) تحرير خلف ابن ذكوان فى كلمة ٤٩٠
 "إبراهيم" ٤٩١
 مسألة (١١٨) تحرير المنون قبل الثلاثي مضموم ٤٩٢
 الثالث ٤٩٣
 مسألة (١١٩) تحرير لأعتكم ٤٩٤
 مسألة (١٢٠) تحرير ببسط وبسط ٤٩٥
 مسألة (١٢١) تحرير "أنا" ٤٩٦
 مسألة (١٢٢) تحرير "كنتم تمنون" و"ظلمتم" ٤٩٧
 تفكهون ٤٩٨
 مسألة (١٢٣) تحرير "نعما" ٤٩٩
 مسألة (١٢٤) تحرير التوراة ٥٠٠
 سورة آل عمران ٥٠١
 حكم ميم الجمع والمد المنفصل ٥٠٢
 وكذا تنزرا ٥٠٣
 مسألة (١٢٥) تحرير هأنتم ٥٠٤
 الميتة ٥٠٥
 سورة النساء ٥٠٦
 حكم "أم" ٥٠٧
 مسألة (١٢٦) تحرير مد "هذان" وأخواتها للمكي ٥٠٨
 مسألة (١٢٧) تحرير إسكان عين "لا تعدوا" لقالون ٥٠٩
 فرش الأنعام ٥١٠
 مسألة (١٢٨) تحرير حكم الهمز الثاني "أرعبت" ٥١١
 نرى الله عن السوسى ٥١٢
 مسألة (١٢٩) تحرير حرفى "رأى" ٥١٣
 الأول: ما بعده محرك ٥١٤
 الثاني: ما بعده ساكن ٥١٥
 مسألة (١٣٠) تحرير "أتحاجونى فى الله" لهشام ٥١٦
 مسألة (١٣١) تحرير "أفنده" لابن ذكوان ٥١٧
 مسألة (١٣٢) تحرير "أنها" لشعبة ٥١٨
 سورة الأعراف ٥١٩
 مسألة (١٣٣) تحرير "تخرجون" الروم لابن ذكوان ٥٢٠
 مسألة (١٣٤) تحرير "بنيس" لشعبة ٥٢١
 فرش سورة يونس ٥٢٢
 مسألة (١٣٥) تحرير "يا" الفواتح للسوسى ٥٢٣
 مسألة (١٣٦) تحرير إمالة "أدرى" لابن ذكوان ٥٢٤
 ٥٢٥

٦٢٦	سورة الحاقة	٦١٤	مسألة (١٥٩) تحرير "أشهدوا خلقهم" لقالون
	مسألة (١٦٦) تحرير "يذكرون ويؤمنون" لابن	٦١٦	سورة محمد صلى الله عليه وسلم
٦٢٦	ذكوان	٦١٦	مسألة (١٦٠) تحرير "أنفا" للبيزي
٦٢٧	سورة الجن	٦١٧	سورة ق
٦٢٧	مسألة (١٦٧) تحرير "لبدا" لهشام	٦١٧	مسألة (١٦١) تحرير "يناد" لابن كثير
٦٢٨	سورة الإنسان	٦١٨	سورة الطور
٦٣١	سورة الغاشية		مسألة (١٦٢) تحرير "المسيطرون" لحفص
٦٣١	مسألة (١٦٩) تحرير بمصيطر	٦١٩	و "بمصيطر" لخلف
٦٣٢	باب التكبير	٦٢١	سورة الرحمن
٦٣٣	موضعه	٦٢١	مسألة (١٦٣) تحرير "المنشآت" لشعبة
٦٣٢	رواته	٦٢٢	سورة المجادلة
٦٤٣	صيغة التكبير	٦٢٢	مسألة (١٦٤) تحرير "انشزوا" لشعبة
٦٣٨	الخاتمة	٦٢٣	سورة الحشر
٦٣٩	المراجع	٦٢٣	مسألة (١٦٥) تحرير "كي لا يكون" لهشام
٦٤٠	الفهرست	٦٢٥	سورة الصف